المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم التاريخ



الديوان الهُمايونيّ في الدولة العثمانية

(٨٢٤ ـ ١٣٤٠هـ/ ١٤٢١ـ١٩٢٢م)

(دراسة تاريخية حضارية)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث

إعداد الطالبة: نوره بنت عبد الله هلال البقمي

الرقم الجامعي: ٤٢٩٨٠٢٢٦

إشراف: د. تركية بنت حمد الجار اللّه

لعام: ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥مـ

ملخص الرسالة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين وآله وصحبه أجمعين وبعد،

هذه الرسالة بعنوان: **الديوان الهُمايونيّ في الدولة العثمانيّة (٨٢٤-١٣٤٠هـ/١٤٢١-١٩٢٢م)**. (**دراسة تاريخية حضارية**) واشتملت الرسالة على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة وملاحق.

المقدمة: اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والصعوبات التي واجهتني في إعداد الدراسة، ثم عرض موجز لأبرز المصادروالمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة.

هدف الدراسة: إثبات أن الدولة العثمانية دولة إسلاميّة منظمة محكمة النظم تُسيّر شؤونها وفق قوانين وقواعد إدارية دقيقة؛ وذلك بعكس ما يُشاع عنها أنها دولة عسكريّة يحكمها الغزاة الرحل.

التمهيد: بعنوان الديوان قبل الدول العثمانيّة؛ فاشتمل على مفهوم الديوان اللغوي والاصطلاحي، والتعريف بمفهوم الديوان الهُمايونيّ، وعرض موجز لنشأة الديوان وتطوره في الدول الإسلاميّة العربيّة والتركيّة.

الفصل الأول: الديوان الهُمايونيّ ومقرُّ انعقاده، وأسلوب عمله، ويندرج تحته ثلاثة مباحث؛ الأول: تطور الديوان الهمايوني، والمبحث الثاني مقر الديوان والنظم والمراسم المتعلقة بدخول الديوان وحضوره، أما المبحث الثالث فبحث في اختصاصات الديوان.

الفصل الثاني: بعنوان أعضاء الديوان الهُمايونيّ وطرق تعيينهم واختصاصاتهم، ويندرج تحته أربعة مباحث: المبحث الأول بحث في منصب الصدر الأعظم ووزراء القُبّة، والمبحث الثاني قاضيي العسكر، والمبحث الثالث الباش دفتردار، أما المبحث الرابع النشانجي.

الفصل الثالث: بعنوان التشكيل الإداريّ للديوان الهُمايونيّ؛ واشتمل على خمسة مباحث؛ المبحث الأول: الكُتّاب ومؤهلاتهم، والمبحث الثاني: أقلام الديوان الهُمايوني الأساسية والتابعة، أما المبحث الثالث: المترجمون، وتحدث المبحث الرابع عن مجلس الشورى كفرع تابع للديوان الهُمايوني، والمبحث الخامس: بحث في ارتباط الديوان الهُمايونيّ بالولايات العثمانيّة.

الفصل الرابع: بعنوان تراجع دور الديوان الهُمايونيّ في القرن الحادي عشر الهجريّ/السابع عشر الميلاديّ، وتقييمه، واشتمل على ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول: انتقال الحكومة المركزية إلى الباب العالي، والمبحث الثاني: تراجع دور الوزراء في الديوان الهُمايوني، وبروز معاوني الصدر الأعظم (الكاخيابك، الجاوش باشي، رئيس الكُتّاب)، أما المبحث الثالث: تقييم دور الديوان الهمايونيّ في الدولة العثمانيّة.

الخاتمة: وضحت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، هذا والحمدلله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

اسم الطالبة	المشرفة	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
نوره بنت عبد الله البقمي	د. تركية بنت حمد الجار الله	أ. د. غازي بن مرشد العتيبي

THESIS SUMMARY

all praise is due to Allah,lord of the worlds.and prayer and peace upon the prophet Mohammed,Allah pless him and grand him peace...later,

this research entitled, "the Himione Divan in the ottoman empire(824-1340AH/1421-1922AD)"(historical and civilization study).

it included perface,introduction,four chapters and conclusion.

introduction:

it included the importance of the topic and the reasons for choosing it and the difficulties in preparing analytical and brief presentation of the most important sources and references that this study depend on it.

the aim of the study:

to prove that the ottoman empire is an islamic state whose affaires run according to accurate adminstrative rules,not military state that governed by invaders as some claim.

perface:

it entitled Divan before the ottoman empire.it included the linguistic and terminological consept of Himione Divan .it also included abrief overview of the origins and evolution of the divan.

first chapter:

Himione divan and its headquarters of holding and the method of work.it consists of three sections.the first one,the evolution of the himione divan.the second,the headquarters of divan and systems and protocol relating to the entry of divan.the third,search in functions of divan.

second chapter:

members of himione divan and the methods of employment and their functions. it consists of four sections.the first,search of the position of Sadr Azam. the second,military judges. the third,defterdar and the fourth,Alnashangi.

third chapter:

entitled adminstrative formation of Himione Divan. it included fifth sections.the first one,the writers and their qualifications.the second,the essential writers of Himione Divan.the third,the translators. the fourth,consultative council. the fifth,search in the link between Divan and the ottoman empires.

fourth chapter:

entitled, the decline in the role of Divan in eleven hijri century.and evaluation.it included three sections. the first,the movement of central government. the second,the decline in the role of ministers in Himione Divan. the third,the evaluation of the role of the Himione Divan in state.

conclusion:

it included the most important results of the study ,bibliography and index.finally,All praise is due to Allah,lord of worlds.and prayers and peace upon to the prophet Muhamed

Student's name	**The supervisor**	**Dean of Ligislation and Islamic studies faculty**
Nora Abdullah Albaqmi	**Dr. Turkiah Hamad AlJar Allah**	**Dr. Ghazi Bn Murshed AlOteibi**

إهداء

إلى من ألهمني أبجديات عشقي للطموح

إلى الغائب الحاضر.. والدي رحمه الله

إلى تباشير فجري وشمس غدي.... أمي الحبيبة

إلى غيث الروح أخواني وأخواتي

إلى ورود الدوح أحبتي وأصفيائي..

شكر وتقدير

أشكر المولى عز وجل أن أنعم عليَّ بجزيل نعمه ، وتفضّل عليَّ بإتمام هذه الدراسة وأرجو أن يتقبلهاخالصة لوجهه تعالى وأن ينفع بها .

ثم أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من كان لي عونًا وسندًا في إتمام رسالتي فالشكر موصول إلى أسرتي الكريمة ابتداءً بوالدتي الحبيبة فما توفيقي إلا بالله ثم بخالص دعواتها الصادقة لي ودعمها المعنوي والمادي ، إلى جانب أخواني وأخواتي الذين لم يألوا جهدًا في دعمي والوقوف معي معنويًّا وماديًا وأخص بالشكر شقيقي الأكبر ووالدي علي البقمي ورفيقة دربه الأستاذة عبير البقمي ، لما قدماه لي من دعم معنوي وتشجيع كبير أثناء إقامتي لديهم في السنة المنهجية .

وجزيل الشكر لجامعة أم القرى ممثلة في كليّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة ممثلة في عميدها فضيلة أ.د غازي العتيبي وقسم التاريخ ممثلاً في رئيسه سعادة أ.د خالد الغيث ، كما أتقدم بالشكر والعرفان لسعادة المشرفة العلمية سعادة د.تركية الجار الله لماقدمته لي من دعم أثناء إشرافها على الرسالة ورحابة صدرها بإجابتها عن الاستفسارات المتعلقة بالرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للمراكز العلميّة والبحثيّة و المكتبات والجامعات والمواقع الإلكترونية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها والتي تعاونت معي بتوفير المصادر والمراجع اللازمة ، ففي المملكة الشكر موصول أولًا إلى مكتبة الملك عبد الله المركزية بجامعة أم القرى ، ومكتبة الحرم المكي الشريف في مكة المكرمة ، والمكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة،كما أتقدم بالشكر لمركز الباحثات التابع لدارة الملك عبدالعزيز بالرياض على ماقدمه من مصادر ،و لمكتبة الملك عبد العزيز العامة في الرياض ،وفي مصر أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة الدكتور محمد قنديل رئيس مجلس إدارة مركز بحوث آسيا والعلاقات الدولية ،على ما قدمه من استشارات ودعم بترجمة الوثائق وتقديم مصادر ودوريات نادرة ،والأستاذ علي غريب لتقديمه مجموعة من الموسوعات التركية ومراجعتها ، وأشكر دار الكتب والوثائق القومية في مصر ، وجامعة عين شمس ،وجامعة القاهرة ،وفي تركيا أتقدم بالشكر الجزيل للأرشيف العثماني بإسطانبول ،مركز الفرقان للأبحاث العلمية والترجمة والمخطوطات والدراسات العثمانية ،والأستاذ مصطفى كارا

(الهلالي) ،والشيخ علي آق ، ومركز تشاملجه للبحوث العلمية والثقافية والتاريخية ،كما أتقدم بالشكر للقائم على موقع **Ottoma Archives** الباحث مصطفى إسماعيل دونميز لتقديم خدمات استشارية وتوفير الوثائق و ترجمتها ، كما أشكر جامعة مرمرة التي أتاحت لي التواصل للاطلاع على بعض الرسائل الجامعية المتعلقة بالموضوع بعد ترجمة مايتعلق بالموضوع ،ومكتبة السليمانية في تركيا ،ومكتبة جامعة إسطانبول ،مكتبة بايزيد المركزية ،ومجمع اللغة التركية والتاريخ والثقافة بأنقرة .كما أشكر كلًا من قدم لي استشارة أو نقدًا لفكرة أو توجيهًا لرأي .وجزى الله الجميع عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة .


المقدمــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وكفى، والصلاة والسلام على نبي الهدى محمد المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن سارعلى نهجه واقتفى،

انطلاقًا من ميل ورغبة شخصية في البحث في التاريخ العثمانيّ، وبشكل خاص دراسة جانب حضاريّ يتعلق بنظم الحكم والإدارة العثمانيّة، لا سيما أن تاريخ الدولة العثمانية شكَّل تاريخًا وحياة مشتركة لمعظم الشعوب التي كانت تحت الحكم العثماني؛ ففي ظل ظروف وتحديات صعبة في المنطقة الإسلاميّة بشكل عام والأناضول بشكل خاص برز عثمان بك لملء فراغٍ سياسي ناتج عن تفكك الدولة السلجوقية، وتناثر إماراتها في الأناضول، فابتدأ بلمِّ ما تمزَّق وتفرَّق منها، للقيام بالهدف الأسمى؛ وهو الجهاد لإعلاء كلمة الله، لا سيما أنه استقر في شمال غرب الأناضول متاخمًا للحدود البيزنطية؛ الأمر الذي أكسبه خاصية وفضيلة الدفاع عن الإسلام؛ فنجح في استقطاب المسلمين المتعطشين للجهاد بتكوين جبهة إسلامية، فدشن عمليات الجهاد؛ التي تابعها أبناؤه وأحفاده فتحًا وضمًّا؛ حتى أتموا إكمال مشروع دولة إسلاميّة أسفرت عن تحول إمارة التخوم من إمارة بسيطة النظم والتكوين إلى دولة إسلامية مركزها إسطانبول ذات سيادة ونظم محكمة، حاملة للواء الإسلام في التاريخ الإسلامي الحديث لأكثر من ستة قرون، شكَّلت على مدى هذا التاريخ الطويل تاريخًا مشتركًا لمعظم الدول العربيّة والإسلاميّة والأوروبيّة في القارات الثلاث بمساحات شاسعة؛ فكانت بمثابة عالمًا عثمانيًّا علاوة على تنوُّعه الجغرافي فقد كان متنوِّعَ الأديان بطوائف ومذاهب شتَّى، متعدِّد الأعراق متنوِّع الأجناس، يضجُّ بمختلف اللغات بعدَّة لهجات؛ الأمر الذي شكَّل تحدِّيًا داخليًّا كبير للسلاطين العثمانيين في كيفية التعامل مع هذا العالم بمشكلاته وقضاياه الشرعيّة والإداريّة والماليّة والعسكريّة والاجتماعيّة؛ إذا ما أراد السلطان قيام دولة مركزيّة بعيدة المدى تحكم هذا العالم؛ مما حتَّم عليه البحث على أنجح الطرق لصياغة هذا العالم صياغة سياسية جامعة تجعل من الإسلام النظام الأساسي ومرجعًا للحكم، دون أن ينفي الولاءات والانتماءات الفرعية للجماعات والشعوب بأقلياتها الدينية وقومياتها العرقية، والمستظلة بمظلة السلطان؛ حتى تستسيغ الحكم العثمانيّ ولا تنظر إليه نظرة السلطان المحتل المستبد، والبحث عن كل السبل والطرق التي تدعم الوحدة السياسية وتعزز الارتباط بين مركز السلطة في إسطانبول وأبعد ولاية في الأطراف؛ وذلك بحمل الشعوب على الإخلاص لسلطان واحد تدين له بالولاء والطاعة، وعلى الرغم مما أظهرته الحكومة العثمانية من اجتهادات في دعم الوحدة السياسية، ونسج الهوية العثمانية للشعوب والقوميات مع الاحتفاظ بخصائصها وثقافتها ولغتها وتقاليدها ودينها بطوائف مختلفة؛ وذلك من خلال نظام الملل، وتطوير أجهزتها الإدارية والمركزية مع ما يتماشى مع الروح الإسلاميّة العسكريّة؛ التي تميزت بها نظمها وإدارتها باستصدار سلسلة من الفرمانات المتضمنة قوانين عديدة في مختلف القضايا، فإن

السياسة الإداريّة للحكومة العثمانية في إدارة الدولة أسلوبًا وفلسفة تعرضت للنقد؛ إذ وُصفت بأنها سطحية عزلت الشعوب، وأسهمت في تخلفها وتأخر نهوضها الحضاريّ، والحقيقة إن كانت تلك مآخذ وسلبيات ناتجة عن أخطاء إداريّة بإهمال جوانب اجتماعية وعلمية وقصور النظرة الاستشرافية لتطلعات الشعوب المنتمية إليها، فإن ما لا يمكن أن يُغضُّ الطرف عنه هو إيجابية النظرة العثمانية في تعاملها مع تنوُّع واختلاف الشعوب على أنه عامل إثراء وليس عامل صراع، فأفادت منه واستثمرته حضاريًّا وثقافيًّا وإداريًّا، علاوة على إيجابية الحكم العثماني في صدِّ الاستعمار وتأخيره عن البلاد العربيّة والإسلاميّة، ومحافظته على إسلاميتها وعروبتها، وحماية المقدسات الإسلاميّة، والحفاظ على الهوية العربيّة الإسلاميّة من عبث الصليبين، ووَقْف التوغل الصفوي في المشرق الإسلامي، وبالتالي نجحت في تكوين وحدة سياسية وجبهة دفاع مشترك في وجه مَنْ يتعرَّض لأي شبر من أراضيها بالهجوم والعدوان، إلا أن هذه الوحدة أقلقت مضاجع القوى الدولية الكبرى؛ إذ تراه سببًا في اختلال ميزانها؛ فأخذت تبحث عن منافذ للتدخل لزعزعة الوحدة العثمانية بأساليب عدة؛ منها: توظيف الاختلاف القومي والديني سياسيًّا على سبيل المثال: ذريعة حماية الأقليات الدينية وحماية المصالح التجارية، مستغلة ضعف بعض السلاطين في القرون المتأخِّرة، فازدادت عبثًا فألَّبت على الحكومة العثمانية، وأظهرتها في صورة الحكومة المستعمرة في نظر القوميات المنتمية إليها، فجيَّشت المشاعر القومية؛ حتى تولَّدت أفكار الانفصال، وتصعدت عمليات التمرُّد، وزُرعت الجمعيات السريّة من قِبَل عملاء الدول الكبرى. وإن نجحت الدولة في مجابهتها في عصر القوة؛ فإنها في عصورها المتأخرة لم تصمد أمامها؛ وذلك نتيجة لسوء الإدارة الداخليّة، الذي كان سببًا في تراجعها في الميدان الخارجي، علاوة على تقييدها بسلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات اكتفت على إثرها بدور الدفاع للبقاء.

وتعدَّدت الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتاريخ العثماني؛ التي ركَّزت أغلبها على مجريات أحداثه العامة، متناولة السلاطين وقضايا النزاع والخلاف والانتصارات، والعلاقات الخارجية متطرقة إلى نجاح الدولة العثمانية في وصولها إلى طور الدولة العالمية ذات الثقل السياسي في ميزان السياسة الدولية، حتى تسابقت الدول الكبرى في خطب ودها للاستقواء بها على بعضها الآخر، واستمرارها ضمن حساباتها؛ حتى القرن الرابع عشر الهجري /مطلع القرن العشرين على الرغم من اعتلالها كونها تحمل راية الخلافة الإسلاميّة كأقوى رابطة بين مسلمي العالم.

فبناء على قراءتي لمجريات الأحداث السابقة كان إيماني بأن مكمن نجاح الدولة العثمانية وانطلاقها في مضمار السياسة الخارجيّة هو تمسُّكها بالإسلام، ثم ضبط جبهتها الداخلية ضبطًا محكم الإدارة والتنظيم، فجاء اختياري لموضوع الدراسة بعد استشارتي لسعادة المشرفة العلمية الدكتورة تركية الجار الله معنونًا بـ "الديوان الهُمايوني في الدولة العثمانية" (٨٢٤-١٣٤٠هـ/١٤٢١-١٩٢٢م) (دراسة

تاريخيّة حضاريّة)؛ الذي كان يُشَكِّل إحدى هيئات الدولة الحاكمة وأداة السلطان العثماني التنفيذيّة لسلطته المركزيّة؛ حيث أخذ مكانته المتميزة بين دوائر الدولة العثمانيّة لاختصاصه بمناقشة القضايا الأساسية بشقيها الداخليّ والخارجيّ حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي.

و لم أعثر على دراسات عربية سابقة ومستقلة متعلِّقة بهذا الموضوع، وإن ذُكِرَ الموضوع فإنه يُذْكَر في مؤلفات عامة عن الدولة العثمانيّة؛ حيث كانت تتناوله بشكل جزئي كفصل أو مبحث في سياق الموضوع كحديث جزئي عن نظم الحكم والإدارة في الدولة، أو في مؤلفات خاصة عن مؤسسات معينة؛ فيُذكر كجهة لاستصدار قرار، أو لإنزال عقوبة، أو تلقِّي شكوى أو رسالة، أو جهة محاكمة؛ لذا جاءت الدراسة للتعريف به، وتتبُّع تطوُّره حتى اكتمال بنيته، وتحديد اختصاصاته، وأسلوب عمله، وكيفية التباحث فيه حتى استصدار القوانين والفرمانات، وتشريفاته واختصاصاتها، وأعضائه واختصاصاتهم، وأقلامه؛ ومن ثَمَّ تراجعه التدريجي عن القيام بدوره الفعلي الوظيفيّ متأثرًا بعوامل متعلقة بالسلاطين، والطريقة التي يدار به الحكم، واضطراب الحكومة لاستشراء الفساد الإداريّ في منتصف القرن الحادي عشرالهجري/السابع عشر الميلادي؛ ومن ثَمَّ انتقال الحكومة المركزيّة منه إلى المقر الوظيفي للصدر الأعظم؛ التي تُعَدُّ مرحلة انتقالية من مؤسسات العصر الكلاسيكي التقليدية إلى مرحلة حكومة الباب العالي؛ الذي شكل قوة ظاهرية في نظر الغرب الأوروبي منذ عهد السلطان عبد الحميد الأول (١١٨٧- ١٢٠٣هـ/١٧٨٩- ١٨٠٧م)؛ ممثلاً القوة القانونية التي تحكم القوة الإدارية، وظل نفوذه مصانًا بوضعه القياديّ والسياسيّ المتفوق حتى تسعينيات القرن الثالث عشر الهجري / سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادي متأثرًا بأفكار الإصلاحيين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين/الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين في هيكلة هيئاته ومجالسه التنظيميّة على النسق الغربي.

- هدف الدراسة:

هدفت من هذه الدراسة التأكيد أن الدولة العثمانية دولة إسلامية محكمة النظم، تُسيّر شؤونها وفق قوانين وقواعد إدارية محكمة بتفاصيل دقيقة نظمت سياسة الدولة داخليًّا وخارجيًّا، سلمًا وحربًا؛ حتى أصبحت من أرقى دول العالم في أوج قوتها منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي؛ وذلك بعكس ما يُشاع عنها أنها دولة عسكرية يحكمها الغزاة الرحل بلا قواعد وقوانين.

إلى جانب أنه تكونت في نفسي بواعث ودوافع للسير في إتمام الدراسة أهمها:

أولاً: رغبة وميل شخصيّ في دراسة نظم الحكم والإدارة بشكل عام وبشكل خاص في الدولة العثمانيّة؛ وذلك بتوضيح أهمية جهازها المركزيّ المتمثل في الديوان الهُمايونيّ؛ بعرضه كتجربة عثمانيّة إداريّة ناجحة ضمن سلسلة تجارب الدول الإسلاميّة الراسخة لممارسة الحكم المركزي؛ وذلك بتوضيح كيفية ممارسة السلطان لسلطته السياسية في الدولة المركزية.

ثانيًا: إثبات إسلاميّة الدولة العثمانية بأن الإسلام وتعاليمه ومبادئه هو الأساس الذي بنيت عليه نظم حكمها وقوانينها، وأنها لم تفصل الدين عن الدولة بربط جميع القرارات حربًا وسلمًا بفتاوى شيخ الإسلام.

ثالثًا: إثبات أن العثمانيين لم ينفصلوا حضاريًّا عن الدول الإسلامية السابقة؛ فما قاموا به من تطوير للأنظمة واستحداث أخرى، وتطويرهم لمؤسسة الديوان، ووضع القوانين وتعديلها، يُعَدُّ امتدادًا للفكر المؤسسي الإسلامي في التاريخ الحضاري للمسلمين في مجال نظم الحكم والإدارة، وكانت الذهنية العثمانيّة حاضرة للتجديد والتطوير؛ لتطبع مؤسساتها بطابع عثمانيٍّ خاصٍّ، إضافة إلى استحضارهم لوظائف إسلاميّة ومصطلحات ذات أصول عربيّة وفارسيّة.

رابعًا: كون التاريخ العثماني يُعَدُّ تاريخًا مشتركًا للأُمَّة العربيّة والإسلاميّة؛ فدراسة هذا الجانب يعتبر ذو أهمية لفهم الوضع الإداريّ لمعظم الدول في الحقبة العثمانية والتاريخ المحلي لها؛ لا سيما أن الدولة العثمانيّة على وجه الخصوص حكمت البلاد العربيّة أربعة قرون؛ وبلا شك فإن تلك الشعوب تأثّرت بالأنظمة الإداريّة العثمانية، حتى بعد انفصالها عن الدولة العثمانية انفصالًا تامًّا، وما زالت تعتمد الموروث العثمانيّ في النظم والإدارة، فتستخدم التقسيمات الإداريّة العثمانية في مصطلحاتها؛ على سبيل المثال الأقضية في الشام والعراق.

خامسًا: إبراز تفوق العثمانيين في شؤون نظم الحكم والإدارة، ومرونتهم في التجاوب مع المتغيرات والمستجدات في بناء مؤسساتهم؛ وذلك من باب أن التطوير في المؤسسات مطلبًا لاستمرارية الحكم والدولة.

سادسًا: تأكيد حرص السلاطين على سيادة العدل والقانون والمساواة بين جميع رعايا الدولة بمختلف دياناتهم وأجناسهم؛ وذلك بإيراد الشواهد الواقعية من ثنايا المصادر العثمانية والمراجع التركية المعتمدة على الوثائق؛ لنفي ما يُرَوِّج له المغرضون والقوميون بعدم التزام الدولة بالعدل والمساواة، وإهمالها لمطالب وحقوق شعوب الدولة العثمانيّة من غير الجنس التركي ومن غير المسلمين؛ حيث كان الديوان هو الجهة المخولة للنظر في مطالب وتظلمات الشعوب القاطنة حتى في أقصى ولاياتها.

سابعًا: التعريف بكيفية صياغة الوثائق العثمانية والفرمانات؛ لتقديم مشروع فرمان مصحح ومدقق يُشرف عليه رئيس الكُتّاب لتخرج وثيقة بهيئة فرمان وأمر بشكله النهائي؛ لا سيما أن الوثائق العثمانيّة تشكِّل مادة جوهرية وأساسية للبحث في موضوعات التاريخ العثماني، أو أي دولة كانت تخضع للحكم العثماني.

– الصعوبات والمعوقات التي واجهتني أثناء عملية البحث:

يأتي في مقدمتها العائق اللغويّ مما صعب البحث في المصادر العامة العثمانيّة والمراجـــع التركيـــة الحديثة، واستخراج المادة العلمية من المصادر العثمانية العامة؛ التي تثري البحث؛ حيث استغرقت الترجمة وقتًا طويلاً لاستخراجها؛ ومن ثَمَّ ترجمتها من اللغة التركية العثمانية بالأحرف العربية إلى اللغة التركيـــة الحديثة بالأحرف اللاتينية، ثم إلى اللغة العربية لاستخراج ما يخدم موضوع الدراسة.

إضافة إلى زخم المصطلحات المتعلقة بالوظائف والألقاب والأعلام العثمانية؛ إذ تكمن الصعوبة في اختلاف كتابتها بعد الترجمة التي قد لا توافق النطق بالأبجدية التركية؛ مما تطلَّـــب مراجعتـــها كـــثيرًا، ومقارنة بين بعضها في المراجع والمعاجم؛ حتى لا تُحْمَل في غير معناها، كما أُشكلت عليَّ فتـــرة نشـــأة وتأسيس الديوان الهُمايوني؛ لذا بنيتها على المراجعات والقرائن التاريخية؛ وذلك اعتمادًا على مـــا ورد في المصادر العثمانية، إضافة إلى بعض الموضوعات لم تُتَنَاول بصورة مباشرة في المراجع فاعتمـــدت علـــى استخلاص ما يخصها من معلومات وإشارات متفرقة في مصادر ومراجع متنوعة.

– أما عن منهج الدراسة:

رغبة في عرض الموضوع بشكل مختلف عن تناوله بطريقة العرض المتناولة في المراجع العامة المتعلقة بالدولة العثمانية، عمدت إلى منهجية تعتمد التتبُّع التاريخي، والمنهج التاريخي القـــائم علـــى الوصـــف والتحليل لصياغة المادة العلمية بعد استخراجها، ابتداءً بتطور الديوان اعتمادًا على ما ورد في المصـــادر من قرائن ومؤشرات في طور نشأة الدولة؛ ومن ثمَّ تتبعت تطوره بفعل عوامل أدَّت إلى ضرورة التغـــيير والتطوير في مؤسسة الديوان؛ ومن ثَمَّ نشأة المناصب والوظائف، وعرض الأسباب التي حملت الحكومة العثمانية على اعتماد بعض القوانين، واعتماد الكوادر والمناصب الجديدة مواكبة للتغـــييرات السياســـية والاجتماعية، ثم انتقلت لذكر التراجع الوظيفي للديوان الهُمايوني؛ مبتدئة بذكر العوامل الـــتي أدَّت إلى فقدان هذا الجهاز أهميته وتحليلها؛ ومن ثَمَّ ختمت الدراسة بتقييم الديوان وعمله ودوره في الدولة علـــى مستويات عدة.

وبحمد لله وفضله تيسرت لي مادة علمية كبيرة جدًّا متعلقة بالديوان الهُمـــايوني مباشـــرة وغـــير مباشرة، وحرصت على تنوُّع المادة العلمية المتكررة والمتناولة بكثرة من مراجع عربية وتركية متعـــددة؛ مراعية الطريقة التي عرضت بها المعلومة في كل مرجع؛ فمنها ما عرضها بشكل تلقائي مباشر، ومنها ما عرضها بشكل نقدي تحليلي للمصادر العثمانيّة، كذلك اعتمدت على مراجع متخصصة في دراسة بعض المؤسسات العثمانية؛ لأنها توسعت في ذكر بعض الوظائف أكثر من ذكرها في المراجع العامة.

– أبرز مصادر ومراجع الدراسة:

لتغطية جوانب الخطة، وإثراءً للموضوع، ورغبة في رفع قيمته المعرفية لتحقيق الهدف من الدراسة، حرصت بقدر المستطاع على تنوُّع المادة العلمية، والبحث عن أكثر المصادر أهمية، فتنوَّعت ما بين وثائق ومصادر عثمانية مهمة، ومراجع تركية حديثة، ودوريات تركيّة وعربيّة، ومصادر ومراجع عربيّة، ومعربة لمستشرقين ومؤرخين غربيين، ورسائل جامعية؛ **كان من أبرزها ما يلي:**

أولاً: الوثائق:

وقد حصلت على عدد من وثائق لا بأس به، كشاهد على ضبط الإدارة العثمانيّة؛ بتوضيح أسلوب الإدارة العثمانيّة، ومراحل إعداد الأوامر وتحريرها في أقلام الديوان الهُمايوني؛ إضافة إلى أنها تعتبر سجلاً لسياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعة والإدارية، وقد اعتمدت على وثائق ترصد تفصيلات للتشريفات ووقائع ومعاهدات استخرجت منها بعض مهام ووظائف أعضاء الديوان المساعدين، ونصوص براءات التعيينات.

ثانيًا: المصادر العثمانية والعربية :

وهي ما بين التواريخ العثمانية المهمة المعروفة؛ مثل كتب الحوليات والوقائع، ومنها كتب السير وتراجم استخلصت منها ما يخدم الدراسة، ووضعتها فيما يناسبها من مواضع على سبيل المثال:

- **تاريخ بجوي:** المؤرخ العثماني بجوي إبراهيم أفندي (٩٨٢-١٠٥٩هـ/ ١٥٧٤ - ١٦٤٩م)؛ الذي يؤرخ لوقائع الدولة فيما بين عامي (٩٢٦ – ١٠٥٨هـ / ١٥٢٠ – ١٦٤٨م)، وأفدت منه في تراجم بعض رجال الدولة من أعضاء الديوان والصدور العظام، ومؤهلاتهم، وأسباب العزل والإعفاء من الخدمة.
- **تاريخ أبو الفتح:** للمؤرخ العثماني طوسون بك توفي بعد (٨٩٦هـ/ ١٤٩٠م) يُصَنَّف من المفكرين العثمانيين السياسيين، كانت له أفكار حول الحكم والسلطنة، كتابه يُعَدُّ المصدر الوحيد لحياته، تطرق بشكل تفصيلي لفترة الفاتح، والتطور في عصره، والتغييرات التي أحدثها في الدولة، وقيمة مصدره تتجلى في معاصرته لفترة التطور المؤسسي النشط، وتناول في مقدمة الكتاب الحكم والسلطنة.
- **تاريخ عثمانيدة:** للمؤلف طه زاده عمر أبو الفاروق، وهو كتاب قيم مرتب على طريقة الحوليات، اعتمدت على الجزء الأول والثالث والسادس، وأفدت منه في جوانب كثيرة في استخراج القرائن على نشأة الديوان؛ وذلك اعتمادًا على الترتبات الإدارية منذ نشأة الإمارة عصر

عثمان بك (٦٩٨-٧٢٦هـ/١٢٩٩-١٣٢٦م)، والاتجاه إلى التطور الإداري وتأسيس الديوان في عصر أورخان (٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م)، إضافة إلى نشأة نظام الولايات.

- **تاريخ السلانيكي**: المطبوع سنة (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م) للمؤرخ مصطفى السلانيكي ت(١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م)، الذي اهتم بوقائع السنوات ما بين عامي (٩٧٠ – ١٠٠١هـ/١٥٦٣ – ١٥٩٢م)؛ حيث أفدت منه بداية وقائع سنوات (٩٨٢-١٠٠١هـ/ ١٥٧٤-١٥٩٢م)، ففي ثناياه رصد لتطبيق المراسم والتشريفات في الديوان؛ مثل الإحسان إلى أركان الدولة بإلباسهم الخلع والهدايا عند تقليدهم وظائفهم، وتراتيب تشريفيّة في المناسبات والأعياد، وتفصيلات عن جلسات الديوان؛ إضافة إلى ذكر التوجيهات والتعيينات، والتشريفات المتعلقة بتوزيع المرتبات والمخصصات في الديوان الهُمايوني، واستقبال السفراء، وعقد المعاهدات، وموجبات استصدار قرارات عزل الموظفين، ومحاسبة المقصرين، وإنزال العقوبات عليهم، إضافة إلى اختصاص الديوان باستقبال شكاوى المتظلمين.
- **تاريخ دولة عثمانية**: للعالم والوزير المؤرخ أحمد جودت؛ الذي جمع مؤهلات متعددة ما بين العلم والإدارة والسياسة، ويعتبر من مفكري ومؤرخي عصر التنظيمات، ويقع تاريخه في اثني عشر مجلدًا، يتناول تاريخ الدولة العثمانية والأحداث التي وقعت فيها فيما بين سنتي (١١٨٨-١٢٤١هـ/١٧٧٤- ١٨٥٢م) على طريقة الحوليات السنوية، وأفدت من جزئه الأول الذي تميز بأهمية خاصة؛ حيث ابتدأه في لزوم علم التأريخ وفائدته، وأطوار الحكومات وأقسامها على مدار التاريخ، ثم بيان أحوال الدول الإسلامية قبل الدولة العثمانية، ثم تناول بالتفصيل أحداث التاريخ العثمانيّ ومراحله، والخلل الذي طرأ على أنظمة الدولة إداريًّا وعسكريًّا وفكريًّا، وقارن ذلك بأحوال دول أوروبا السابقة واللاحقة، مع بيان الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة في ولايات الدولة العثمانية في القرم، والقوقاز، والبلقان، والبلاد العربية، وإيران، تميز أسلوب جودت بالعرض بنقد وتحليل، وقد أفدت منه في جانب التطورات الإداريّة للدولة العثمانيّة؛ لا سيما أنه يذكر الاستطرادات بين الفصول (الفذلكة)؛ مثل بعض التراتيب العثمانية كاستحداث الطوغ والسناجق والألوية وترتيب الدواوين... في عهد السلاطين العشر الأوائل ومباشرتهم لأعمال الحكم بأنفسهم، ودور الديوان في تحقيق العدل وحماية القانون، وأنه معني بتنفيذ مصالح الحكومة المركزيّة، وتناول نظام الترقيّة والمكافئات للموظفين، كما تناول بالتحليل أسباب تراجع الوضع العام للدولة بسبب تراجع دور المؤسسات، وضعف أدائها الناتج عن ضعف السلطان، وبداية احتجاب السلطان عن جلسات الديوان.
- **تاريخ دولة عثمانية**: يقع في جزءين للمؤرخ عبد الرحمن شرف، عُيِّنَ بعد جلوس السلطان رشاد تحديدًا في (ربيع الآخر ١٣٢٧ هـ/ أيار ١٩٠٩م) ناظرًا للدفتر الخاقاني؛ بينما كان معلمًا في دار

التاريخ العثمانيّة، وعُيِّنَ مسؤولاً عن كتابة الوقائع في الدولة، استمر في كتابة الحوادث والوقـائع حتى إلغاء الدولة، وقد أفدت من جزئه الأول؛ حيث استفاض شرف في ذِكْر زيادة أهميـة الإدارة المركزيّة بعد نقل العاصمة إلى إسطانبول، وتطور المركزية العثمانية بإعادة تشكيل النظم والقوانين في أصول الإدارة وفروعها، والحديث بشكل موسَّع عن تأسيس الديوان منـذ عهـد أورخـان (٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م)، وتطوره في عصـر السـلطان محمـد الفـاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م)، واستقرار بنيته، وعن أعضائه وتطور اختصاصاتهم، وأسلوب عمل الديوان وتشريفاته، وأفدت منه في ارتباط ولايات الدول بمركزها، أما الجزء الثاني والمطبوع عـام ١٣١٥هـ /١٨٩٧م فأفدت منه في بوادر تراجع دور الديوان الوظيفية في منتصف القرن الحادي عشر الهجريّ/السابع عشر الميلاديّ، ثم بدايات المناداة بالاقتباس من أسـاليب الفكـر الغـربي المؤسسي؛ وذلك بعد فشل المحاولات التقليدية للإصلاح، كان التراجع أيضًـا علـى مسـتوى الوزراء؛ ومن ثَمَّ اضطراب الوظائف، والاضطراب الإداريّ بشكل عام، ثم ظهور عائلة كوبرللي، وانتقال الحكومة المركزية إلى الباب الآصفي، وتشكيلاته المركزية؛ ومن ثَمَّ تنـاول إصـلاحات محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م)، وتغيير تركيبة الحكومة المركزيّة في البـاب العالي، وتشكيل هيئات ومجالس جديدة.

- **تاريخ واصف:** محاسن الآثار في التراجم والأخبار من تأليف أحمد واصف أفندي ت ١٢٢٢هـ / ١٨٠٦م؛ الذي كُلِّف بكتابة الوقائع العثمانية لخبرته عام١١٩٧هـ /١٧٨٣ م، ومؤلَّفُه يُصَنَّفُ من أكثر المؤلفات العثمانية تنظيمًا وترتيبًا، ويقع في مجلدين، وقد أفدت منه حيث ابتدأت الترجمة من وقائع سنة ١١٦٧هـ /١٧٥٣م؛ وذلك فيما يتعلق بمراسم التعيينات، وأوامـر التوجيهـات والعزل وأسبابه ومعاقبة المرتشين، وبداية الاضطراب في سلم التعيينات كتنصيب الدفتردار صدرًا أعظم، وأحكام تعيينات السفراء والمترجمين.
- **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانيّة في عهد مراد جه دوسون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشرالميلاديّ:** للمؤلف مراد جه د وسون، سفير دولة اسبوج في إسطانبول ت ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م الصادر في باريس ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م، وقـوة معلومـات الكتـاب ومصداقيته تكمن في معاصرة المؤلف لفترة كتابته؛ فهو وُلِدَ وتربَّى في إسطانبول، والتحق بالعمل السياسي واستقى معلوماته من اتصاله برجال الباب العالي؛ الذين تربطه بهم صداقة متينة؛ ففتحت الطرق أمامه لتأليف هذا الكتاب، كما سنحت له الفرصة للاستفادة من سجلات الحكومة؛ لأن الدولة أمنت جانبه كونه يعمل في العمل السياسيّ، فتوفر له ما لم يتوفر لغيره في تلك الفترة مـن نصوص وسجلات الدولة في هذا الموضوع؛ وذلك بالحصول على دقائق المعلومات المتعلقة بإدارة الدولة، والموظفين من الدوائر الحكوميّة المختلفة، وموظفي السراي حتى الجاريات، فتحدث عـن

تركيب الديوان والمؤثرات الخارجية التي تأثر بها العثمانيون في تشكيل مؤسساتهم، متحدثًا عن إدارة الحكومة العثمانيّة للولايات، ووصف البلاط، والصدر الأعظم ووظائفه، وعلاقات الدولة العثمانيّة بالدول الأجنبية، وأفدت منه فيما يتعلق بتطور نظم الحكم والديوان في عصر السلطان سليمان القانونّي(٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)، والبلاط والتشريفات، كذلك تفصيلاته عن انتقال الحكومة المركزية من الديوان إلى الباب العالي المقر الوظيفي للصدر الأعظم في القرن الثاني عشر الهجريّ/الثامن عشر الميلاديّ، وبروز معاونيه، واستقبال السفراء بتفصيل مستفيض.

كتب التراجم العثمانية:

- **كتاب الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية:** لأبي الخير عصام الدين طالشكبري زاده ت ٩٦٨هـ/١٥٦١م تولى القضاء في القسطنطينية سنة ٩٥٨هـ /١٥٥١م، وانتهى من إملائه سنة ٩٦٥هـ/١٥٥٧م، وهو كتاب مرتب على الطبقات في تراجم علماء الدولة العثمانية؛ ابتداءً من عهد الأمير عثمان(٦٩٨-٧٢٦هـ/١٢٩٩-١٣٢٦م) مؤسس الدولة في طور الإمارة إلى عهد السلطان مراد الثالث(٩٨٢-١٠٠٢هـ/١٥٧٤-١٥٩٥م) ، وقد أفدت منه في ترجمة بعض العلماء، كما استخلصت من بعض سير العلماء الأسباب وراء استحداث المناصب وتفريعها؛ مثل: تفريع منصب قضاء العسكر، إضافة إلى الإشارة إلى مؤهلات مَنْ يتقلد بعض المناصب ؛ مثل القضاء والنشانجي.
- **كتاب أحاديث تاريخية:** لعبد الرحمن شرف؛ حيث يحتوي على عدد من تراجم من عملوا بالترجمة ورئاسة الكُتَّاب.
- **كتب المصادر العربية والمعربة:**

كما أفدت من مصادر التاريخ العربي الإسلامي؛ مثل كتب التراجم لمؤرخين عرب عاصروا الدولة العثمانية؛ حيث يمكن استخلاص ما يثري ويوثق جانبًا مهمًّا من الدراسة من تراجم بعض الشخصيات؛ وذلك في مواضع قد لا تتوافر في مصادر أخرى؛ على سبيل المثال لا الحصر:

- **كتاب درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة:** لتقي الدين المقريزيّ ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢م، ويشتمل على ٣٨٠ ترجمة، وقيمة الكتاب تكمن في أن المقريزي ترجم لرجال عاصرهم ما بين أواخر القرن الثامن والنصف الأول من القرن التاسع الهجري /الرابع عشر الخامس عشر الميلاديّ؛ بمعنى أنه عاصر بدايات الدولة العثمانية طور البناء، ومصداقية ما يرويه تكمن في اتصاف المقريزي بالأمانة في النقل وتمحيص الروايات وتحريرها، واستبعاد الضعيف، والتمسك بالقوي؛ لذا جرى الاستفادة من ترجمة الأمير حسام الدين المملوكي موفد السلطان برقوق إلى السلطان بايزيد الأول (٧٩١-٨٠٥هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م) في رصد مشاهدته

لاستماع السلطان بايزيد للرعية، ولرد تظلماتهم، ووصف ذلك المشهد بتحقيق العدالة، وأفـــدت من هذا الجانب في مرحلة نشأة وتطور الديوان في عصره.

- كما أفدت من المصادر العربية والموسوعية المتعلقة بالدواوين ونظم الحكـــم والإدارة للتأصـــيل التاريخي للدواوين الإسلامية، ومن كتب السياسة الشرعية كالأحكام السلطانية للمـــاوردي، وخطط المقريزي، والوزراء والكتاب للجهشاري، ومقدمة ابن خلدون، وصـــبح الأعشـــى في صناعة الإنشا للقلقشندي.
- **وأفدت من كتب الرحلات؛ لأنها تُعَدُّ مصدرًا حيويًّا يضيف روحًا لأي دراسة أيًّـــا كـــان موضوعها حضاريًّا أو سياسيًّا؛ فمصداقيتها في معاصرتها للأحداث، فصاحب الرحلة هو مَنْ يُدَوِّن مشاهداته بمنهج وصفي للوقائع، ويمكن استخلاص ما يفيد الدراسة من ثناياها؛ على سبيل المثال:**
- **رحلة مطراقي زاده المعروفة بـــ"منازل سفر العراقيين للسلطان ســـليمان خـــان"** للأديـــب نصوح السلاحي المشهور بمطراقي زاده، توفي بعد سنة ٩٥٨هــ/١٥٥١مــ، وهـــي وقـــائع رحلته التي قام بها بصحبة حملة السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هــ/١٥٢٠-١٥٦٦م) الكبرى عام ٩٤١هــ/ ١٥٣٤م لفتح العراق؛ ابتداءً بانطلاق الحملة من إسطانبول، وصولاً إلى الحلة فالنجف، فكربلاء من الأراضي التي احتلتها الدولة الصفوية، وقيمة الرحلـــة كمصـــدر تكمن في كونها تُعَدُّ توثيقًا دقيقًا لأسماء المنازل والمواقع التي مرَّت بها بأسمائها القديمة، كما أنـــه شاهد عيان للوقائع الحرب العثمانيّة الصفويّة؛ وذلك إلى جانب اشتمالها على الرســـائل بـــين الطرفين، واشتمالها على رسومات وصور وأشكال ملونة بريشة مطراقي زاده للأسماء والمواقـــع والشواهد، وأفدت منه في ذكر الاجتماعات المنعقدة في ثنايا الوقائع؛ وهي اجتماعات الديوان في فترة الحرب في خيمة السلطان، وكانت تخضع أيضًا للترتيب نفســـه بـــاختلاف المكـــان؛ كحضور الأعضاء والكتبة، وتطبيق قواعد التشريفات، وحصول مشاورات حتى التوصُّـــل إلى قرار.

ثالثاً:المراجع العربية والمعربة والتركية:

أفدت من كتب التاريخ الاجتماعي السياسي التي تتميز بنقد وتحليل وتفكيك المنهج النظـــري لتاريخ المجتمعات وبلورة مباني السلطة:

- **الدولة العثمانيّة، الثقافة المجتمع والسلطة:** لحسن الضيفة، يتميز بالنقـــد والتفكيـــك والتحليـــل للمنهج النظري في دورة الاجتماع السياسي الإسلامي؛ وذلك من خلال عرض التجربة العثمانيّة منذ نشأتها في الأناضول كإمارة تخوم، وتحولات مباني السلطة العثمانية المركزيّة بإسهامات قـــوى المجتمع: فتناول تحولات في مباني السلطة العثمانيّة في إطار السياق السياسي والاجتماعي، والاتجاه

في إرساء علاقة بين مؤسسات السلطة المركزية وقوى المجتمع، وتعرُّض مركز السلطان لانعطافة سياسية وعلاقته بمؤسسات الدولة في عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) بعد فتح القسطنطينية ٨٥٧ه/١٤٥٣ع، وعملية التقنين الرسمية والشاملة لمؤسسات السلطة، تفرع عنها مبادئ تشريعية وإدارية وتنفيذية.

- **كتاب التاريخ العثماني رؤية مادية**: لحكمت قفلجملي، وهو من الدراسات الاجتماعية السياسيّة في تناول البنية الاجتماعية السياسية أيضًا للدولة العثمانية؛ إذ ناقش التحولات الاجتماعية المرتبطة بالتحولات السياسية؛ وذلك بتحول العثمانيين من تنظيم العشيرة بتقاليدها التركمانية كمجتمع بسيط بعيدًا عن تعقيد المصطلحات والقوانين والقيود والشروط؛ ويبين كيفية "قدوم المجتمع العثماني وخروجه من رحم المجتمع الذي كان في مرحلة الرعي والتنقل صاحب التنظيم العشائري البدائي، وتحدد الوسط الاجتماعي الذي كان مقدمة له..". محللاً التحولات حتى تكوَّنت بنية الدولة وطبقاتها الاجتماعية وتعقُّد نظمها؛ نتيجة لتأثره بالتراث السياسي والاجتماعي لبيزنطة في البنية الفوقية السياسية للدولة، وتحويل السلطان إلى شخص مقدس منفصلٍ عن جماهير الشعب، وناقش نشوء رجال الدولة المشكلين في الحكومة، ومفهوم القوانين عند العثمانيين، وقد أفدت منه فيما يتعلق بمسألة احتجاب السلطان عن الديوان، ووجهة نظر قفلجملي في الاحتجاب، إضافة إلى قوانين الديوان، ونشوء فئات الحكومة، ونشأة منصب الوزير، وتقرير مبدأ المشاورة، وتعريف مؤسسة المشاورة عند العثمانيين، وكيفية ممارستهم لها.
- **أبحاث حول الإمبراطورية العثمانية والدولة العلية في العهد الكلاسيكي ١٣٠٢- ١٦٠٦م، "التطور الاقتصادي والمؤسسي والسياسي"**: لخليل إينالجيك؛ الذي يُعَدُّ من أشهر علماء ومؤرخي الدولة العثمانية، وهو يُعَدُّ مرجعًا مهمًّا في تطور الفكر المؤسسي العثماني، وتطور البنيان السياسي والاجتماعي في العصر الكلاسيكي، فناقش وحلل التحولات التي حدثت في الهيكل الداخلي للمؤسسة العثمانية نتيجة لتطور سياسي تحولت تبعًا له الإمارة الحدودية في نهاية القرن القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي إلى دولة على النمط التقليدي للدولة الكلاسيكية في الشرق الأدنى كالساسانية والعباسية، وأن مؤسسات الدولة في تلك الحقبة وتقاليدها في الإدارة والسياسة والمالية والنظم العسكرية يمثل نموذجًا متطورًا في تلك الحقبة الموسومة بالكلاسيكية، وقد أفدت من الكتاب فيما يتعلق ببنية الإدارة المركزيّة ممثلة في الديوان الهُمايوني، وأنه مؤسسة مطابقة لمؤسسات الشرق الأدنى القديمة لدى الحاكم الساساني وسلاجقة الأناضول، إضافة إلى إفادتي من الجزء المتعلق بالبلاط وترتيبه، والجزء المتعلق بكتبة الديوان ومؤهلاتهم؛ إلى جانب إدارة الولايات وتشريع الضرائب في الجزء المتعلق باختصاصات الديوان الاقتصادية.

- **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلاميّة من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (١-١٣٢٥هـ/٦٢٢-١٩٠٨م)**: كمال السعيد حبيب، ويصفه مؤلفه: إنه "تأسيسًا لعلم اجتماع سياسيّ إسلامي يكشف آليات وقواعد الاعتصام بحبل التكامل والتوحد، ويلقي الضوء على آليات وقوى التفكك والتفرق، وذلك منذ بداية العصر النبوي في المدينة المنورة عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم الخلافة الراشدة، وحتى نهاية الدولة العثمانية، وقد عالج قضايا التنظيم السياسيّ والإداريّ في الاجتماع السياسي بشكل مبسط واضح... ويستعرض الكتاب الخبرة الإسلاميّة في التعامل مع التعدد المجتمعي للشعوب والأقليات المكونة لها؛ التي تمثل تحدّيًا داخليًّا لتحقيق وصياغة وحدة سياسية.. فهو يُقَدِّم التجربة الإسلاميّة للتعامل مع هذا الواقع منذ بداية الدولة الإسلامية، وقد أفدت من هذا الجانب فيما يتعلق بالخبرة العثمانية في الأسس التي اعتمدت عليها في التعامل مع هذا التعدد على المساحة الجغرافية الواسعة، دون أن تُسْقِط العدل في استيفاء الحقوق، معتمدة الشريعة الإسلامية والفقة الحنفي أساسًا ومصدرًا للسلوك المؤسسي العثماني في معظم القضايا، كما أن الإسلام مُعتقدًا وممارسة شرط من شروط الملتحق بمؤسساتها بما فيها الديوان، كما أفدت منه شكل الممارسة السياسية والسلوك الممارس في مؤسساتها: كآليات العرض، والتشاور، والتفويض؛ التي ناقشها قفلجملي في مؤلفه السابق.
- **كتاب الدولة العثمانية المجهولة**: الدكتور أحمد آق كوندز؛ المؤلف الذي يحل إشكالات مغلوطة عن التاريخ العثماني بعرضها بشكل سؤال وجواب بلغت (٣٠٣) سؤالاً تمَّ اختيارها من (٥٠٠٠) سؤال؛ وهي أسئلة غالبًا ما تثار في الذهن عن التاريخ العثمانيّ عن الافتراءات والاتهامات التي يُسَوِّق لها المستشرقون لتشويه التاريخ العثماني، أجاب عنها المؤلف بالاشتراك مع الدكتور سعيد أوزتورك المتخصص في التاريخ الاقتصادي؛ وذلك في تناول مواضيع الاقتصاد العثماني، حتى خرج الكتاب في أفضل صورة وأعمق علمية، وأفدت منه في الجانب المتعلق باختصاصات الديوان الهُمايوني، وتحقيق مبدأ الشورى، وأدوار المؤسسات العثمانية، والتحولات في مؤسسات الدولة العثمانية بعد إصلاحات السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م)، كما توصَّلت من الكتاب إلى أجوبة عن معلومات مبهمة وغير دقيقة تتعلق بالأنظمة العثمانية، والأحداث وثقها الكتاب.
- **كتاب إعادة اسكتشاف العثمانيين**: إيلبير أورتايلي، المدير العام لمتحف توبكابي بالاس، وأحد المؤرخين الرواد في تركيّا، وكتابه من أحدث ما أُلِّف في التاريخ العثمانّي، ويصف مقدِّمُ الكتابِ المؤلفَ إيلبير أورتايلي بأنه خبير في إيصال الأفكار -وبث الحيوية- في كتابه؛ إذ قدَّم رؤية مختلفة عن السلطنة، والهوية العثمانية، والحياة الأسرية العثمانية، كما أنه يسلط الضوء على النظام الإداري العثماني المتطور، والسلاطين والقصور والمدن، وقد أثرى الدراسة بتسليط

الضوء على موضوعات غفلت عنها مؤلفات أخرى، وتناولها بصور مغايره عنها، وأفدت منه في جانب اختصاصات الديوان وتطوره، وبروز مفهوم الباب العالي، وعن أبهة سراي طوب كابي، وكيف كان مصدرًا لثقافة المراسيم والتشريفات العثمانية.

كذلك أفدت من المراجع المتخصصة في المؤسسات العثمانية ذات صلة بموضوع الدراسة؛ مثل:

- **مؤسسة شيخ الإسلام:** لأكرم كيدو، يتناول مؤسسة شيخ الإسلام كأعلى سلطة دينيّة في الدولة العثمانيّة؛ وذلك من ناحية نشأة المنصب وصلاحياته، ومراسم تعيينه وعزله، وعلاقته بالصدر الأعظم وقضاة العسكر، ودوره كشخصيّة تؤدي دورًا في الصراعات والأزمات السياسية سلمًا وحربًا، وقد أفدت منه في دور شيخ الإسلام في شرعنة القرارات الصادرة من الديوان؛ حيث لا يمرر أي قرار خارج إطار الشريعة، واستدعاء شيخ الإسلام إلى الديوان للنظر في القضايا العقدية، وإشراكه في مجالس الشورى المستقلة؛ التي تحسم قراراتها في اجتماعات الديوان.

كما أفدت من كتب المستشرقين الذين لهم باع طويل في دراسة الحضارة الإسلامية بأوجهها وموضوعاتها المختلفة؛ التي تميزت دراساتهم بالتحليل والنقد، وإن كان بعضها يصطبغ بأهوائهم، ويحيد عن موضوعية الطرح تحاملاً على الإسلام؛ مما يستوجب الحذر من نقل كل ما يكتبونه؛ على سبيل المثال:

- **كتاب المجتمع الإسلامي والغرب:** للمستشرقين البريطانيين هاملتون جب، وهارولد بوين، وهما متبحران في الدراسة والتأليف في الحضارة العربيّة والإسلاميّة، ومن رواد المستشرقين في هذا المجال، والكتاب يقع في جزءين الجزء، الأول يقع في قسمين؛ وقد "غطى بون الجانب التركيّ؛ بينما جب غطى الجانب العربيّ، ولم يسترسلا في الأوضاع السياسية؛ وإنما كان تركيزهما على مواضيع حضاريّة واجتماعية"، ويُعَدُّ الكتاب موسوعة في النظم الإداريّة العثمانيّة؛ وذلك بدراسة تركيبة المؤسات العثمانية بالتفصيل؛ إضافة إلى التركيبة الاجتماعية، فهو يتتبع نشأة النظم والأفكار في الدولة، متأثرة بالإرث والفكر المؤسسيّ العباسيّ والسلجوقيّ، وقد أفدت منه في جانب الإدارة المركزيّة، فيما يتعلق بتطور مفهوم الديوان العثمانيّ، وما يقابله من مؤسسات في الدولة الإسلامية بأنه يمثل ديوانًا للمظالم، ويتناول تطور مؤسسة الوزير العثمانيّة والقضاء؛ وذلك إلى جانب نظام الأقاليم والولايات، والمفارقات الاجتماعيّة في الدولة العثمانيّة بين الفلاحين والسباهيّة والأعيان؛ وذلك إلى جانب تناوله لمواضيع اقتصاديّة اجتماعيّة كالأوقاف، وعرضه لنظام التيمار والضرائب، ومبالغتها في تناولها لهذا الموضوع بعيدًا عن الحياد، وكل ذلك تناولاه بالتحليل والنقد، وهما يحللان أسباب اضمحلال المؤسسات العثمانيّة، ويرجعانه إلى عدم كفاءة

الهيئة الاستشارية للسلطان فيما بعد عصر سليمان القانوني، وقد أفادا من كتاب دورسون الذي سبق ذكره.

كما اعتمدت الدراسة على مؤلفات تعنى بالقانون العثمانيّ واللوائح القانونية العثمانية؛ التي تنظم شؤون الدولة، وتنظم العلاقات بين الحاكم والرعية، وهي من أثرى المصادر العثمانية في كتابة قواعد البروتوكول والتشريفات في الدولة على رأسها:

- **كتاب قانونامة آل عثمان قانون نامة الفاتح نص محقق بالتحليل**: لعبد القادر أوزجان؛ الذي بدأ يعرض النص ومن ثمّ ناقش مدى صحة قانون نامة الفاتح، واستعرض القانون المرتب على ثلاثة أبواب؛ وذلك في قواعد وبروتوكول الدولة حينما دخلت مرحلة التطور بعد فتح القسطنطينية٨٥٧ه/١٤٥٣م، وغدت اللائحة مصدرًا لمراسم وتشريفات السلطنة، واجتماعات السلطان برجال الدولة؛ حيث اعتمد على هذه النصوص جل المؤرخون العثمانيون المهتمون بمؤسسات الدولة ومراسمها، وقد أفدت منه فيما يتعلق بمراسم الديوان، ومراتب رجال الدولة في الجلوس، ومراتب الكتاب، وقانون احتجاب السلطان وقانون العرض، وألقاب الوزراء والقضاة والأمراء.
- **اللائحة القانونية العثمانية (عثمانلي قانون نامة لري)**: المدونة من قبل عبد الرحمن باشا التوقيعي "النشانجي" ١٠٧٨هـ/١٦٦٧م، وهي نصوص قانونية باللغة العثمانيّة نشرها كوبرلو فؤاد محمد في دورية المظاهر القومية، وقد أفادت منها الدراسة في جل فصولها؛ وهي تشتمل على قواعد بروتوكولية تشريفية تتعلق برجال الدولة ومهامهم؛ كقانون الصدر الأعظم، والدفتردار، والنشانجي، وقضاة العسكر، وأمراء الأمراء؛ وذلك إلى جانب قانون الديوان الهُمايوني وتشريفاته ومراسمه، وقانون العرض، إلى جانب اشتمالها على نصوص قانونيّة اقتصاديّة واجتماعيّة؛ كقانون الاحتساب والتسعير، وعائدات الأغنام، وقانون المسلم الجديد، وقد استخلصت منها ما يفيد الدراسة في الموضع المناسب له.
- **قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي**: لأورخان جانبولات، وهو من الدراسات القانونيّة التشريعية للتاريخ العثماني، استعرض فيه المؤلف التجربة القانونية العثمانيّة لتنظيم المجتمع والحياة السياسيّة والإداريّة والماليّة والتشريعيّة، معتمدًا على المنهج التاريخي؛ الذي يعتمد على الوصف والتحليل والاستنباط، فتناول الإطار التاريخي لمسألة تحول الأحكام الشرعيّة على شكل قوانين قبل الدولة وبعدها، وتناول التشريع الفقهي في بداية الدولة، وسبب اعتماد الدولة العثمانيّة المذهب الحنفي رسميًّا، وقد أفدت من الجانب المتعلق بمراحل تدوين قوانين الدولة العثمانية، وإصدارها أنواعها المختلفة في مرحلة ما قبل الفاتح وبعده وعهد السلطان سليم الأول (٩١٨-

٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م)، وأنواع القوانين، ودوافع وجودها، والأصول العامة التي تحكم القانون السلطاني العثماني، وعرض النماذج التطبيقية في قوانين نامة؛ وذلك على اعتبار أنه من الاختصاصات القانونية والتشريعية للديوان الهُمايوني، وتعاون أعضاء الديوان لإعداد القانون وصياغته، وكيفية صياغة القوانين في إطار المصادر والاجتهاد فيها وفق المذهب الحنفي من قِبَل العلماء الممثلين في قاضيي العسكر في الديوان.

وأفدت من المراجع التركية الحديثة التي تناولت الموضوع، وغطت تطور التاريخ الإداري للدولة العثمانية، وتكوُّن فئات رجال الدولة:

- **مؤلفات البروفيسور والمؤرخ التركي الأبرز إسماعيل حقي جارشلي**: منها التشكيلات المركزية والبحرية، وكتاب تشكيلات القصر، وكتاب التشكيلات العلمية؛ التي أثرت البحث بجميع فصوله ومباحثه بصورة كبيرة؛ إذ حوت على تفصيلات دقيقة بوجهة نظر تحليلية.
- **كتاب الأسس الدينية للحكم العثماني (العلم والسيف والقلم)**: لحسين أوزدمير؛ وسُمِّيَ بذلك كناية عن الفئة العسكرية السيفية، والفئة العلمية المتمثلة في العلماء، والفئة القلمية المتمثلة في أرباب القلم من كتبة ورؤساء الأقلام، وتحدث عن الفلسفة العثمانية والأساس الديني للدولة، والفئات المشكلة لرجال الحكومة العثمانية، وتأهيل العثمانيين للوظائف، ومبادئ الثواب والعقاب، والدور المحوري لائتلاف السيف والقلم والعلم في تركيب الحكومة العثمانية وتقويمه لها.

إلى جانب الاعتماد على عدد من المعاجم والقواميس والموسوعات اللغوية؛ التي كانت مهمة في تبيان أصول المصطلحات الواردة في البحث، وإرجاعها إلى أصولها الفارسية والعربية، كما تمَّ الاعتماد على عدد من المراجع والدوريات والرسائل العلمية.

وجرت الاستفادة من المصادر والمراجع وتوظيفها في مواضعها وفق الخطة الموضوعة والمعتمدة للدراسة؛ التي تشتمل على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول:

- **المقدمة**: تطرقت فيها إلى أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والصعوبات التي تعرضت لها في إعداده، وعرضًا موجزًا لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدتها الدراسة.

التمهيد: والذي عنونته بالديوان قبل الدولة العثمانية؛ اشتمل على المفهوم اللُغوي والاصطلاحي للديوان بشكل عامٍّ، ثم مفهوم الديوان الهُمايوني بشكل خاص؛و نشأة الديوان منذ اعتماده عصر عمر بن الخطاب ﵁ (١٣-٢٣هـ/ ٦٣٤-٦٤٣م) وتطوره في الدول الإسلاميّة ذات التاثير الحضاري في التاريخ الإسلاميّ: الدولة الأموية (٤١-١٢٣هـ/ ٦٦١-٧٤٩م)، والدولة العباسية (١٣٢-٦٥٦هـ/

٧٥٠-١٢٥٨م)؛ ومن ثَمَّ الدول الإسلامية التركية: سلاجقة العراق وخراسان (٤٢٩-٥٩٠هـ/ ١٠٣٨-١١٩٤م)، ودواوين المماليك (٦٤٨-٩٢٢هـ/١٢٥٠-١٥١٦م) ثم سلاجقة الأناضول (٤٧٠-٧٠٤هـ/١٠٧٧-١٣٠٤م)، ذات التأثير المباشر في الإمارة العثمانية، وأنهيت التمهيد بتكوُّن الإمارة العثمانية في شمال غرب الأناضول.

الفصل الأول: الديوان الهُمايوني، ومقر انعقاده، وأسلوب عمله، واشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تطور الديوان الهُمايوني متتبعة ذلك تاريخيًّا اعتمادًا على مؤشرات وقرائن تاريخية من فترة التأسيس فترة أورخان (٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م)؛واكتسابه صفة الديوان عصر السلطان مراد الثاني (٨٢٤-٨٥٥/١٤٢١-١٤٥١م) حتى استقرار تشكيله واكتمال بنيته عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م)، واستمرار تطوره لما بعده تجاوبًا مع متغيرات الدولة حتى عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)؛ وذلك بتطوير تسييرعمله، وتباين موظفيه ما بين أعضاء أساسيين وإداريين مساعدين محررين، وخدم وحُرَّاس.

المبحث الثاني: تحدث عن مقر الديوان الهُمايوني؛ الذي تحدد بعد اكتمال بناء سراي طوب كابي، وتقديم وصفًا لسراي طوب كابي، وتحديد موقع انعقاد الديوان بالنسبة إلى السراي، والنظم والمراسم المتبعة في الحضور والدخول إلى الديوان، وقضية احتجاب السلطان، والأسلوب الذي تدار به جلسات الديوان لتسيير القضايا، انتهاء بالخروج من قاعة الديوان، والعرض على السلطان من قِبَل الأعضاء الملزمين بالعرض طبقًا للقانون؛ ومن ثَمَّ الخروج من السراي.

المبحث الثالث: بحث في اختصاصات الديوان الهُمايوني، واشتملت على اختصاصات تشريعية وقانونيّة وقضائيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وعسكريّة دفاعيّة.

الفصل الثاني: أعضاء الديوان الهُمايوني وطرق تعيينهم واختصاصاتهم.

المبحث الأول: بحث في منصب الصدر الأعظم ومؤهلاته، والفئة التي ينحدر منها الوزير وطرق تعيينه، ووضعه في البروتوكول والتشريفات، وشاراته، واختصاصاته وموجبات عزله، كما بحث في نشأة نظام وزراء القُبّة، ووضعهم في البرتوكول والتشريفات واختصاصاتهم، ثم جاء التطرق إلى أعضاء آخرين في سياق تطور النظام الوزاري في الدولة بمنحهم رتبة الوزارة، وبصفة عضويتهم كأعضاء غير دائمين لهم وضعهم القانوني والتشريفي باجتماعهم تحت قبة الديوان؛ وهم: أمير الأمراء في الروملي، والقبودان باشا قائد الأسطول ممثل القوات البحرية، وآغا الإنكشارية ممثل القوات البرية.

أما المبحث الثاني: بحث في منصب قاضيي العسكر، ومؤهلاته، وطريقة تعيينة، ووضعه في التشريفات والبروتوكول العثماني واختصاصاته، ودائرته وموجبات عزله.

والمبحث الثالث: الباش دفتردار، ومؤهلاته، وطريقة تعيينه، ووضعه في التشريفات والبروتوكول العثماني، واختصاصاته، ودائرته، وموجبات عزله.

والمبحث الرابع: منصب النشانجي، ومؤهلاته وطريقة تعيينه ووضعه في التشريفات والبروتوكول العثماني، واختصاصاته، ودائرته، وموجبات عزله.

أما الفصل الثالث: التشكيل الإداري للديوان الهُمايوني؛ واشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: بحث في الكُتّاب ومؤهلاتهم للالتحاق بالدوائر القلمية، وكيف يجري تأهيلهم في القلم.

المبحث الثاني: أقلام الديوان الهُمايونيّ الأساسية والتابعة؛ فالأقلام الأساسية: قلم البيلكجي، قلم التحويل، قلم الرؤوس، قلم العامدي، ثم الأقلام التابعة؛ وهي: قلم التشريفات، وقلم الوقعة نويس، موضحة ماهية كل قلم واختصاصاته، وأنواع السجلات التي يصدرها كل قلم.

المبحث الثالث: بحث في مترجمي الديوان الهُمايوني، والعوامل التي استدعت اعتماد كادر المترجمين في الديوان، وتطرقت فيه لمكانة الباش ترجمان (رئيس المترجمين)، وامتيازاته، ومراسمه في الديوان، ثم تطرقت إلى بروز أهمية المترجمين في عصور الدولة المتأخرة (القرن الثاني عشر والثالث عشر الهجريين /الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين) ، وأشرت إلى الأثر السلبي لمترجمي الديوان؛ ومن ثَمَّ اتجاه العثمانيين إلى إعداد الشباب التركي المسلم للقيام بأعمال الترجمة في غرفة الترجمة ضمن برنامج السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) الإصلاحي.

المبحث الرابع: بحث في مجلس الشورى كفرع تابع للديوان، وأن الشورى مبدأ من مبادئ الحكم الإسلاميّ التزم العثمانيون بها منذ النشأة، وأسلوب يسبق اتخاذ القرار في الديوان، ثم بينت بروز مجالس الشورى بانضمام شيخ الإسلام إليها خارج نطاق الديوان، وعلو صوت تلك المجالس كردة فعل لتراجع دور الديوان، حتى انتهى الأمر إلى مجالس الشورى المستقلة.

المبحث الخامس: بحث في ارتباط الديوان الهُمايونيّ بالولايات العثمانية؛ حيث ابتدأته بتبلور نظام الولايات من خلال نظام الإقطاعات منذ نشأة الدولة، والجهود التي بذلت من أجل ربط المركز في العاصمة بالولايات المختلفة في الأقاليم، وتناولت أشكال ارتباط المركز بالأقاليم ابتداءً بالارتباط الإداري؛ بإيجاد تشكيلات إداريّة نظيرة للتشكيلات المركزية في العاصمة، واستحداث تقسيمات ووظائف ومناصب تعزز أشكال الارتباط مع الولاية؛ كالارتباط القضائيّ، والاقتصاديّ، والأمنيّ، والدفاعيّ.

الفصل الرابع: تراجع دور الديوان الهُمايونيّ في منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، وتقييمه:

بدأ الفصل بالعوامل العامة التي أدَّت إلى تراجع أداء الحكومة المركزيّة ممثلة في الديوان الهُمايوني ثم جاء الفصل في أربعة مباحث:

المبحث الأول: بحث في انتقال الحكومة المركزيّة إلى الباب العالي، ابتداءً بديوان الصدر الأعظم؛ ومن ثَمَّ تحول باب الباشا إلى المقر الوظيفي للصدر الأعظم؛ الذي ارتبط ببروز بعض الصدور العظام؛ التي غُيبت خلف سطوة شخصياتهم شخصيات بعض السلاطين، وأشرت إلى تشكيلات الباب العالي كمقر للحكومة المركزية وانتقال كافة الأقلام إليه، ثم أشرت إلى محاولات بعض السلاطين المتكررة لإحياء دور الديوان الهُمايونيّ، وأشرت إلى المجالس التي حلت محل الديوان الهُمايوني وسحبت صلاحياته تدريجيًّا.

المبحث الثاني: بحث في تراجع دور الوزراء في الديوان الهُمايونيّ كتبعات لتراجع دوره، واضطراب المسؤوليات وتداخلها، وتضاؤل أدوارهم في المشاركة في شؤون الحكومة نتيجة لتغيير تركيبة التشكيلات الحكومية العثمانية، وبروز شخصيات في ظل تراجع أدوار الوزراء والأعضاء الأساسيين في الديوان الهُمايوني؛ وذلك إثر انتقال الحكومة المركزية إلى الباب العالي، وقيامه بتنفيذ شؤون الإدارة المركزية، رافقت استقلال الصدر الأعظم؛ أولاها الكاخيا بك (كتخدا الصدر الأعظم)، وثانيها الجاوش باشي، والثالث رئيس الكُتَّاب، وكانوا على صلة مستمرة بالصدر الأعظم، وعُرِفُوا بخدم الباب الآصفي.

المبحث الثالث: كان تقييمًا شاملاً للديوان الهُمايوني ودوره في الدولة العثمانية كهيئة إداريّة مركزيّة عليا أدَّت الدور الأبرز في تنظيم شؤون الدولة السياسيّة والعسكريّة والماليّة إلى غيرها من القضايا؛ التي تختص بشؤون الرعية.

ثم ختمت الرسالة بخاتمة دونت فيها النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم ألحقت الدراسة بملاحق احتوت على وثائق وجداول وصور لدعم موضوع الدراسة، ثم قائمة بأهم مصادر ومراجع الرسالة.

وأخيرًا أرجو أن أكون قد وفقت في طرح الموضوع ودراسته، وأن يكون ذا قيمة تاريخيّة وحضاريّة في طرق أبواب مواضيع حضاريّة في التاريخ العثمانّي لم يُتطرق لها بعد، وأسال الله أن ينفع بها، وإن حصل تقصير في جانب من الجوانب فإني التمست الإحسان والإتقان في العمل فما من بشر متره عن القصور.

هذا وصلِّ اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيـــد

الديوان قبل الدولة العثمــانيّة

- مفهوم الديوان اللغوي والاصطلاحي
- مفهوم الديوان الهُمايونيّ
- نشأة وتطور الديوان في الدول الإسلامية العربيّة والتركيّة

ما إن انتظمت الدولة الإسلامية في المدينة المنورة ١هـ/٦٢٢م حتى أرست قواعد الإسلام وتعاليمه السامية في الإدارة ونظم الحكم من عدل ومساواة، والإحسان والإخلاص في العمل امتثالًا بما جاء في القرآن الكريم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ﴾[2]، وشورى وعدم استبداد بالرأي: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾[3]، وأوصى النبي محمدٌ ﷺ صحابته وعماله بوصايا تُرسخ تلك المبادئ الإدارية في أحاديثه وخطبه؛ كالأمانة وتحمل المسؤولية: " **أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ..**". الحديث[4]، ونهاهم ﷺ عن قبول الهدايا فقال ﷺ: " **مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَكَتَمَنَا مِخْيَطًا، فَمَا فَوْقَهُ كَانَ غُلُولًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**"[5].

وكانت الإدارة في عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم من بعده بسيطة متجردة من تعقيدات المراسم والبروتوكولات التي تحجب الحاكم عن الرعية، وكانت تعتمد كادرًا إداريًّا بسيطًا من الكتبة؛ للتقييد والتسجيل وتحرير المراسلات؛ فكان زيد بن ثابت ﷺ ترجمانًا للنبي ﷺ وكاتبه إلى الملوك، لمعرفته الفارسية واليونانية، وكان الزبير بن العوام يكتب أموال الصدقات، وحذيفة بن اليمان يكتب خرص النخل (ثمار الحجاز)، وكان المغيرة بن شعبة، والحصين بن نمير ﷺ عنهما يكتبان المداينات والمعاملات، وذُكر أن عبد الله بن الأرقم ﷺ يجيب عن كتب الملوك[6]. وكان ﷺ قد اتخذ ختمًا سنة ٦هـ/٦٢٧م[7]؛ حينما بدأ يبعث الكتب إلى الملوك؛ فحينما أراد أن يكتب إلى الروم قِيل له: "**إِنَّهُمْ لَنْ يَقْرَؤُوا كِتَابَكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَخْتُومًا. فَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، وَنَقْشُهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ..**"[8]. وبالتالي وضع النبي ﷺ أسس الحكم والإدارة ومبادئهما في الإسلام ومستلزماتهما كاعتماد الكُتَّاب والختم، واستجد في عصر عمر بن الخطاب ﷺ (١٣-٢٣هـ/٦٣٤-٦٤٣م) اعتماد الديوان كتنظيم إداري بلفظه ومفهومه كما سيتضح لاحقًا؛ فكان نقلة حضارية في تاريخ المسلمين الحضاريّ

---

١) سورة النحل آية {٩٠}.

٢) سورة النساء آية {٥٨}.

٣) سورة آل عمرآن آية {١٥٩}.

٤) صحيح مسلم، ص٧١١ حديث رقم (٤٧٢٤) كتاب [٣٣] الإمارة، باب (٥)- فضيلة الإمام العاقل وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية.... طبعة المكتبة العصرية لبنان – اعتنى به وراجعه: هيثم الطعيمي، م/١.

٥) مسلم، ص٧١٤ حديث رقم (٤٧٤٣) كتاب [٣٣] الإمارة، باب (٧) – تحريم هدايا العمال، م/١.

٦) أبو عبد الله القضاعي: كتاب عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف. تحقيق: جميل عبدالله المصري، مكة المكرمة معهد البحوث وإحياء التراث الاسلامي: ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ص٢٣٨.

٧) المصدر نفسه، ص٢٤٢ .

٨) صحيح البخاري، ص١٠٦٦حديث رقم (٥٨٧٥) كتاب [٧٧] اللباس، باب (٥٢)- اتخاذ الخاتم ليختم به الشيء، أو ليكتب به لأهل الكتاب وغيرهم، طبعة المكتبة العصرية لبنان: ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م، مراجعة وضبط وفهرسة: محمد علي قطب، وهشام البخاري.

والإداريّ اعتمدته الدول الإسلاميّة اللاحقة وطورته؛ سواء بصورة دوائر ذات اختصاصات متعددة أو بصورة مجالس لها قواعدها ومراسيمها.

وكمدخل لدراسة الديوان الهُمايونيّ في الدولة العثمانية تاريخيًّا وحضاريًّا يجدر بنا تتبع الديوان بإيجاز منذ نشأته، وتعدد صور تفعيل دوره كتنظيم ومؤسسة إداريّة في الدول الإسلاميّة السابقة كخلفية تاريخيّة لصورته الخاصة؛ التي ظهر بها في الدول العثمانيّة.

- مفهوم الديوان اللُغوي والاصطلاحي:

الديوان في اللغة مجتمع الصحف، ويُذكر أنه فارسي معرب(١)، ويقال: إن سبب تسميته أن كسرى اطلع ذات يوم على كُتَّاب ديوانه في مكان لهم وهم يحسبون مع أنفسهم، فقال: (ديوانه). أي: مجانين، فسمي موضعهم بهذا الاسم، ولزمه الاسم، وحذفت الهاء للتخفيف، وذكر أيضًا أن الديوان بالفارسية بمعنى الشياطين؛ وسمي الكُتّاب بذلك لحذقهم بالأمور، ووقوفهم على الجلي منها والخفي، وجمعهم لما شذّ وتفرق، ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم فقيل ديوان(٢)، وعليه جرى إطلاقه على موضع محاسبي الدولة وكتابها.

وهناك دراسات أشارت إلى أن كلمة ديوان من حيث المنشأ جاءت من اللغة الآراميّة إلى اللغة الفارسيّة؛ حيث أُطلقت على الدفاتر والسجلات المسجل بها والمكتوبة باللغة البهلوية(٣) في دولة الفرس القديمة (الساسانية)(٤)، ودخلت بهذا المعنى في عصر عمر بن الخطاب ﷺ(١٣-٢٣هـ/٦٣٤-٦٤٣م).

---

١) لتفصيل المعنى اللغوي انظر: محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب (د. ط، بيروت، دار صادر. د. ت) ج١٣، ص١٦٦، مرتضى الزبيدي: تاج العروس (د. ط، د. م، د. ت)، ج ٩، ص٢٠٤.

٢) أبو الحسن الماوردي: الأحكام السلطانية (ط١، الكويت، دار ابن قتيبة: ١٤٠٩ ه) ص٢٥٩، أبو يعلى الفراء: الأحكام السلطانية (ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية: ٢٠٠٦م)، ص ٢٤٠، عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، تحقيق درويش جويدي، (د. ط، بيروت، المكتبة العصرية: ١٤٢٢ه)، ص ٢٢٢، ٢٢٣، أبو العباس أحمد القلقشندي: صبح الأعشى، (د. ط، بيروت، دار الكتب العلمية: د. ت)، ج١، ص١٢٤.

٣) كان الفرس قبل الإسلام يكتبون بالخط البهلوي؛ وهو خطهم الوطني القديم، واللغة البهلوية هي اللغة الشائعة في فارس "ايران" إلى وقت الفتح الإسلامي؛ وهي تسمى باللغة الفارسية الوسطى تمييزًا لها عن الفارسية القديمة، وعن الفارسية الحديثة؛ التي يتكلم بها الفرس الآن(١٤٣٦ه/٢٠١٥)، والبهلوي نسبة إلى بهلو (فهلا)، وهي البقعة التي فيها همذان وأصفهان والري ونهاوند وغيرها، وكانت حروف البهلوية من ٢٤ حرفًا، وله شكلان أحدهما بهلوي ساساني والآخر آرامي، وله فروع أخرى يختلف كل منها عن الآخر باختلاف العصر والغرض منها؛ فالحرف البهلوي الذي ينقش على النقود يختلف عن الذي ينقش على الحجر، وهذا يختلف عن حرف الكتب. انظر: عبد الفتاح عبادة: انتشار الخط العربي في العالم الشرقي والعالم الغربي، (د. ط، مصر، مطبعة هندية بالموسيكي: ١٩١٥) ص٦٣، وص١٣٦ هامش رقم (١)، محمد طاهر بن عبد القادر الكردي المكي الخطاط: تاريخ الخط العربي وآدابه، (ط١، مصر، المطبعة التجارية الحديثة: ١٣٥٨ه/ ١٩٣٩م)، ص٥٠.

٤) Türkiye Diyanet Vakfi Islam Ansiklopedisi , Istanbul ,1994 , CILT 9, S 430

وأُشير إلى أن الديوان عربيّ صوابًا؛ إذ يقال: أثبته. أي: دونته، وإليه يميل كلام سيبويه[1]. ودعمًا لهذا الرأي قال النحاس: "المعروف في لغة العرب أن الديوان هو الأصل الذي يرجع إليه ويعمل بما فيـــه، ومنه قول ابن عباس: "إذا سألتموني عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديـــوان العرب"[2]. بمعنى أن العرب اتخذوا الشعر مرجعًا لفهم ما استصعب وأُشكل عليهم من أمر لغتهم.

وذكر ابن كثير: أنه هو الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء[3] لحديث "....وَلَا يَجْمَعُهُـــمْ كِتَابٌ حَافِظٌ" يريد به الديوان[4].

وجمع الزبيدي بين الرأيين بإطلاق الديوان على (الكتبة ومحلهم، الـــدفتر، كـــل كتـــاب، ومجمـــوع شعر)[5].

ومن الدلالات اللغوية لكلمة ديوان أنه كل مجلس يجتمع فيه لإقامة المصالح والنظر فيها[6].

والديوان اصطلاحًا: "موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطة من الأعمال والأموال وبما يقوم بها من الجيوش والعمال"[7]، وذكر ابن خلدون أنه من الوظائف الضرورية للملك[8].

وفيما يتعلق بالدول التركيّة الإسلاميّة استُخدم المصـــطلح بمفهـــوم المجلـــس توثيقًـــا لمجالســـهم واجتماعاتهم قبل اعتناقهم الإسلام؛ إذ وجدت في عهد المغول تحت مسمى القورلطـــــــاي (مجلـــس المشورة)[9]؛ حيث تتم مناقشة أمور محددة في الدولة، وكان مجلس الأتراك الاستشاريّ قبـــل الإســـلام مكونًا من النبلاء، والكلمة الأخيرة فيه للزعيم وإرادته لا تقبل المناقشة، وكانوا يُطيعون زعماءهم الذين

---

١) أبو بكر الصولي: أدب الكتاب، (د. ط، مصر، المطبعة السلفية: ١٣٤١هـــ)، هامش رقم (١) من تعليق بهجت الأثري ص١٨١.

٢) أبو العباس القلقشندي: صبح الأعشى، ج١، ص ١٢٣، ١٢٤، محمد ابن منظور: لسان العرب، ج١٣، ص ١٦٦.

٣) ابن منظور: المصدر السابق، ج١٣، ص ١٦٦.

٤) صحيح البخاري، ص٧٦٨ حديث رقم (٤٤١٨) كتاب [٦٤] المغازي، باب (٧٩)- حديث كعب بن مالك، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا﴾ سورة التوبة، آية {١١٨}.

٥)- مرتضى الزبيدي: تاج العروس، ج٩، ص٢٠٤.

٦) دائرة المعارف الإسلاميّة، تعريب: بطرس البستاني، طهران، مؤسسة مطبوعاتي: د. ت، مجلد ٨، ص٣٦.

٧) أبو الحسن الماوردي: الأحكام السلطانية، ص٢٥٩، أبو يعلى الفراء: الأحكام السلطانية، ص٢٤٠.

٨) ابن خلدون: المقدمة، ص٢٢٢.

٩) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلاميّة. ترجمة: نبيه فارس، منير البعلبكي (ط١، بيروت، دار العلم للملايين: ١٩٤٨م)، ص٧٢.

يتوسمون فيهم المقدرة طاعة عمياء[١]، وبعد إسلامهم نفذت الكلمة من اللغة العربيّة والفارسيّة إلى اللغة التركية[٢].

واحتملت كلمة الديوان بمدلولها التركي المعاني التالية: (الأريكة التي يجلس عليها الحاكم، والمحكمة، والوقوف في موطن الوقار والاحترام بين يدي السلطان)[٣]. وجميعها من متعلقات الديوان.

وارتبط الديوان التركي بالسلطنة بعد أسلمته؛ فعُرف بالديوان السلطانيّ؛ حيث ترأسه السلطان أو الوزير، وهو الأصل وما عداه فروع، واختلفت مسمياته بصورته هذه في الدول التركيّة الإسلاميّة، وإن اتحدت في المعنى، فعرف بالديوان العالي في دولة السلاجقة في العراق وخرسان، والديوان العادل، و(ديوان السلطان)؛ الذي كان بمثابة ديوان المظالم لدى المماليك والأيوبيين، والديوان الكبير لدى سلاجقة الأناضول (ديوان الصاحب)، والكبير لدى الإيلخانيين والهمايونيّ لدى العثمانيين، وهي تتشابه من ناحية المسؤولية والتشكيلات؛ فكل واحد منها كان يشكل المركز الذي يقوم بإدارة كافة شؤون الدولة، ورد المظالم، باستثناء الشؤون العسكرية، ويترأسه الوزير حين غياب الحاكم[٤].

– مصطلح الديوان الهُمَايوني (ديوان همايون) Dîvan-I Hümâyun:

في لفظ Dîvan تنطق الــ v (واوًا)؛ وهو يطلق على المجلس الذي يجتمع لرعاية شؤون الدولة، والمنعقد برئاسة السلطان ثم الصدر الأعظم[٥]، بعد اعتماد تقليد احتجاب الأول، ويعتبر نموذجًا لديوان السلاجقة والإيلخانيين، وكان يَتَشَكّل من أصحاب المقامات الرفيعة؛ لمناقشة أهم شؤون الدولة في المركز، وتصدر قراراته باسم السلطان بصورة فرمانات –فهو دائرة حكومية مرموقة في الدولة العثمانيّة، وظيفتها مناقشة القضايا السياسيّة والإداريّة والعسكريّة والشرعيّة والماليّة.... إلخ.. من الدرجة الأولى والثانية وإصدار قرارات بشأنها، وهو يشبه إلى حدٍّ كبير مجلس الوزراء في الوقت الراهن[٦](١٤٣٦هـ/٢٠١٥م).

---

١) يلماز أوزوتونا: المدخل إلى التاريخ التركي. ترجمة: أرشد هرمزي (ط١، بيروت، الدار العربية للموسوعات: ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م)، ص٥٥، ٥٦.

٢) Mehmet Zeki Pakalın: Osmanlı Tarih Deyimler ve Terimleri Sözlüğü , Istanbul, Milli Eğitim Bakanlığı Yayınları, 1971, c. I, S 462. Türkiye Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedisi , Istanbul ,1994 , CILT 9, S 43

٣) Adem Oakici " Büyük Selçuklu Impratoruğu'nda Dîvan-I Hümâyun ," Ilim, Kültür ve Sanatta Gerçek Dergisi , sayı X, Otağ Matbaası, Istanbul , 1 Mart 1976 , c. III , s 6

٤) Resimli-Haritalı Mufassal Osmanlı Tarihi, Heyet, İskit Yayını, İstanbul, 1959. c.I , s321

٥) Yusuf Halaçoğlu: XIV-XVII. Yüzyıllarda Osmanlılarda Devlet Teşkilatı ve Sosyal Yapı , Ankara, Türk Tarih Kurumu Yayınları ; 1991. S3

٦) سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة: عبد الرزاق محسن بركات، (ط١، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية: ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م)، ص ١١٩، Türkiye Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedisz, CILT 9, S 43

أما كلمة هُمَايون Hümâyun (همايون): فهي بضم الهاء وفتح الميم كلمة فارسيّة من كلمـــة (هما)، وهو اسم طائر كان يعتقد القدماء أنه إذا طار ووقع ظله على رأس رجل أصبح الرجـــل ملكًـــا، وكان هذا الطائر أسطوريًّا ذا حظ وقدرة، واتخذه سلاطين الغز الأتراك رمزًا لهم[1].

وتعني كلمة هُمايوني ملكي أو سلطاني، كما تأتي بمعنى المبارك والسعيد، وباقتبـــاس العثمـــانيين الكلمة من السلاجقة، جرى استخدامها مضافة إلى المتعلقات الخاصة بالسلاطين فيقال: الجيش الهُمايوني، الطغراء الهمايوني، سراي هُمايون، حرم هُمايون، أندرون همايون (التشكيلات الداخلية الهُمايونية)[2].

والحقيقة أن الديوان ظلَّ مؤسسة ضاربة بجذورها إلى العصر الحالي (القرن الخامس عشر الهجري/ الحادي والعشرين ميلاي)؛ سواء بصورة دوائر حكومية متخصصة، كديوان المظالم، وديوان الخدمة، أو مجالس كالديوان الهُمايوني السلطاني سابقًا؛ إذ ارتبط المصطلح بشكل نظام الحكم في الحكومات الحاليـــة ١٤٣٦هـــ/٢٠١٥م؛ مثل الديوان الأميري، والديوان الملكي.

– نشأة الديوان وتطوره في الدولة الإسلامية:

إنَّ جُل المصادر التاريخية تجمع أن الخليفة الراشد عمر ﷺ (١٣-٢٣هـــ/٦٣٤-٦٤٣م) أول من وضع الديوان في الإدارة الإسلامية[3]؛ اقتباسًا من الفرس في المحرم ٢٠هـــ/٦٤٠م[4]، وتلخصت العوامل التي دفعته إلى اعتماد الديوان بناءً على ما جاء في الروايات في: زيادة أموال الفيء والغنيمة نتيجة اتساع حركة الفتح، وزيادة أعداد الجند[5]؛ مما تطلب الضبط في الإحصاء للعدالة في توزيع العطاء.

وبعد اعتماد الديوان كتنظيم بدأ عمر ﷺ بفرض الأعطيات والأرزاق على الجند وذراريهم بعـــد إحصائهم؛ فلما استقر ترتيب الناس على تعدد النسب المتصل بالرسول ﷺ فضل بينهم في العطاء علـــى

---

١) سهيل صابان: المعجم الموسوعي ، ص٢٢٦، حسين مجيب المصري: معجم الدولة العثمانية، (ط١، القاهرة، مكتبة الأنجلو: ١٩٨٩م)، ص٢٢٩.

٢) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان سليمان، مراجعة: محمود الأنصاري، (ط١، إسطانبول، دار مؤسسة الفيصل للتمويل: ١٤٠٨ه، ١٩٨٦م)، ج٢، ص٢٧٦، صابان: المرجع السابق، ص٢٢٦، المصري: المرجع السابق، ص٢٢٩.

٣) أبو الحسن البلاذري: فتوح البلدان، (ط١، بيروت، المكتبة العصرية: ٢٠٠٨ ه)، ص٣٠٨، ابن جرير الطبري: تاريخ الأمم والملوك، (ط١، بيروت، المكتبة العصرية: ٢٠٠٩)، مجلد ١، ص٩٠٨، أبو هلال العسكري: الأوائل (د. ط، القاهرة، دار البشر: ٢٠٠٨م)، ص١٤٦، أبو الفرج ابن الجوزي: مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (د. ط، الإسكندرية، دار ابن خلدون: د. ت) ص٦٣، أبو جعفر ابن الطباطبا: الفخري في الآداب السلطانية، (د. ط، بيروت، دار صادر: د. ت)، ص١٨٢.

٤) البلاذري: المصدر السابق، ص٣٩٩، أبو الحسن الماوردي: الأحكام السلطانية، ص٢٦٠؛ بينما يؤرخ في عام ١٥ه في تاريخ الطبري: المصدر السابق، ص ١١٨، وأبو الحسن بن الأثير: الكامل في التاريخ (ط١، بيروت، دار الكتاب العربي: د. ت) ج٢، ص٣١١.

٥) للاطلاع على نصوص الروايات حول أسباب اعتماد نظام الديوان انظر: البلاذري: المصدر سابق، ٢٩٨، ٢٩٩، الطبري: مصدر سابق، مجلد٢، ص٩٠٨، الماوردي: مصدر سابق، ص٢٦٠، ٢٦١، أبو عبد الله الجهشاري: كتاب الوزراء والكتاب (ط١، بغداد، المكتبة العربية:١٣٥٧) ص١١.

قدر السابقة في الإسلام، والقربى من الرسول ﷺ، وأمر الكتاب أن يكتبوا ديوان العساكر الإسلاميّة على المراتب نفسها التي يوزع بحسبها العطاء، وهكذا ابتدأ ديوان الجيش[1] أول ديوان في الدولة الإسلاميّة.

وحينما ازدادت أعداد المشمولين بالديوان –ومصّرت الأمصار– نشأ بجانب ديوان المدينة دواوين في الأمصار؛ مثل: البصرة، والكوفة، والفسطاط[2]، وبربطه ﷺ الجند بالمركز من خلال الديوان تحققت صفة المركزية[3].

وكان ديوان الجند هو الديوان الوحيد ذو الصفة المستقلة، ومن خلال ما سبق نخلص إلى أن ديوان عمر بن الخطاب ﷺ كان عبارة عن سجلات تسجل فيها أسماء المسلمين المستحقين للعطاء وذُكر أنه ﷺ ربما حمل السجلات التي رُتبت على الأسر والقبائل فيطوف على أصحابها ويسلم كل واحد منهم عطائه[4].

دواوين الدولة الأموية (٤١ – ١٢٣ هـ / ٦٦١- ٧٤٩ م):

استحدث معاوية ﷺ (٤١- ٦٠هـ / ٦٦١ – ٧٤٩ م) تدابير جديدة تلبية لاحتياجات الدولة إثر انتقال حاضرة الخلافة الإسلامية إلى دمشق؛ تتلاءم مع واقع الدولة، وتعزز ارتباطاتها بولاياتها.

فكان ﷺ أول من وضع ديوان البريد لنقل الأخبار بسرعة[5] من العاصمة وإليها لإيصال وتقديم الأخبار للخليفة عن الرعية، والإبلاغ عن تجاوزات الولاة والقضاة[6]، كما أنه أول من وضع ديوان الخاتم لختم الكتب الصادرة من الخليفة وحزمها[7] حفاظًا على خصوصيتها، وعدم تعرضها للتزوير والتبديل.

ومن الدواوين الأموية ديوان الرسائل لتحرير وصياغة الكتب المرسلة للملوك والولاة[8].

---

١) للاطلاع على كيفية التدوين وتوزيع العطاء؛ الفراء: الأحكام السلطانية، ص ٢٣٨– ٢٤٠، عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص٢٢٣.

٢) محمد عدنان بخيت "الديوان (مؤسسة إدارية – مالية) عريقة في تاريخنا"، مجلة المصرفية الإسلامية، العدد ٦، السنة الثانية، تصدر عن الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩، ص ٢٠.

٣) صبحي الصالح: النظم الإسلامية نشأتها وتطورها، (ط٦، بيروت، دار العلم للملايين: ١٩٨٣م)، ص٣١٣.

٤) زريف المعايطة: نشأة الدواوين وتطورها في صدر الإسلام (د. ط، الامارات، مركز زايد للتراث والتاريخ: ١٤٢٠هـ)، ص١٢٦.

٥) أبو هلال العسكري: الأوائل، ص ٢٣٧، أبو جعفر بن طباطبا: الفخري في الأحكام السلطانية، ص١٠٦، أبو الحسن ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج٣، ص١٣٥.

٦) المعايطة: المرجع السابق ، ص ١٢٨.

٧) ابن جرير الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ص١٢٢٦ ، وقارن ابن طباطبا، المصدر السابق، ص ١٠٧، عبد الرحمن ابن خلدون: المصدر السابق ، ص ٢٤٢، ٢٤٣.

٨) المعايطة، المرجع السابق، ص١٤٧.

ومن الدواوين المركزية الأموية ديوان الخراج المركزي؛ الذي تولّى تنظيم الخراج وجبايته، والنظر في مشكلاته، وهو عماد المالية الأموية[1]، وحرص الأمويون على صبغه بصبغة عربية خالصة؛ فعُرب في عهد عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦ هـ/ ٦٨٥-٧٠٥م)[2].

وإلى جانب الدواوين المركزية كان هناك عدد من الدواوين الفرعيّة؛ اقتضت حاجة الدولة إلى وضعها على مدى تاريخها كديوان المستغلات، والصدقات، والأحباس، والزمنى[3]، وديوان الطراز[4].

دواوين الدولة العباسيّة (١٣٢-٦٥٦ هـ/ ٧٥٠-١٢٥٨م):

كان نتيجة نفاذ العناصر الفارسيّة إلى الدولة العباسية تطعم إدارتها بتقاليد ونظم الحكم الفارسية؛ فاستحدثت الوزارة مسمى ووظيفة؛ فبينما كان الكاتب في الدولة الأموية بمثابة المستشار والوزير، أصبحت الوزارة في الدولة العباسية مقررة القواعد والقوانين[5]، وتسلم الوزير كنائب عن الخليفة أمر الدواوين؛ حيث استوزر أبو العباس السفاح (١٠٤- ١٣٦هـ/ ٧٢٢- ٧٥٤م) أبو سلمة الخلال فكان أول وزير عباسي تسلم الدواوين، ثم تسلمها خالد بن برمك؛ الذي نظم دفاتر الدواوين ورتبها في سجلات من الجلود، وكتب فيها بعد أن كانت متفرقة في أدراج[6].

وفي بغداد حيث اتساع سلطان الخلافة توسعت الدواوين بصورة لم تكن مألوفة من قبل؛ انقسمت الدواوين إلى مجموعتين رئيستين يرأسها الوزير:

الأولى: للتوجيه الإداريّ والمكاتبات الرسميّة. **والثانية:** مختصة باستتباب الأمن في الدولة وتوفير الحماية[7].

---

١) زريف المعايطة : نشأة الدواوين وتطورها ، ص ١٢٨، ١٢٩.

٢) حول تعريب ديوان الخراج انظر: عبد الرحمن خلدون، المقدمة ، ص ٢٢٤.

٣) أُشير أن هذا الديوان مجرد سجل استحدث في عهد الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦ه/٧٠٥-٧١٥م)؛ الذي فرض للفقهاء والأيتام والزمنى "المصابون بالأمراض المزمنة" والضعفاء، وجعل لهم سجلاً خاصًّا بهم؛ يثبت فيه أسماءهم وما ينفق عليهم؛ فبعض المقاتلة المسجلون به يصابون من جراء الحروب والأمراض بعاهات دائمة تعجزهم عن المشاركة في الغزو؛ ومع أنهم كانوا يعفون من الغزو بشكل نهائي فإن أسماءهم لم تكن تشطب من الديوان؛ بل يكتفى بكتابة زمن، انظر: المعايطة: المرجع السابق ، ص١٣٠.

٤) المرجع نفسه، ص١٣٠، ١٣١.

٥) محمد كرد علي: الإسلام والحضارة العربية، (ط١، دمشق، دار الفكر: ٢٠٠٨ م)، ج١، ص٦٠١.

٦) أبو هلال العسكري: الأوائل، ص٣٤٠، أبو العباس القلقشندي: صبح الأعشى، ج١، ص٤٨١.

٧) حسن محمود: الإسلام والحضارة العربية في آسيا الوسطى بين الفتحين العربي والتركي، (د. ط، القاهرة، دار الفكر العربي: د. ت)، ص٨٢.

ومن الدواوين العباسية المركزية:

١- **ديوان الخراج:** وتألفَ من المجالس التالية: مجلس النسخ، والأسكدار[١]، ومجلس الحساب، والجهبذة[٢]، والجيش، والتفصيل، والأصل[٣].

٢- **ديوان الدار الكبير:** أُنشأ لإعادة تنظيم شؤون الخراج[٤]؛ وتُرتب هذا الديوان في ثلاثة أقسام كل قسم كان يختص بأعمال وخراج كل إقليم على النحو التالي: إقليم المشرق، إقليم المغرب، إقليم السواد (العراق)[٥].

وكان يُنظر في ديوان الدار المسائل والمظالم المراد رفعها إلى الخليفة للنظر فيها بعد اقتصاصها وشرح حالها؛ ومن ثم توجيهها للدواوين المختصة بعد حلها[٦].

ومن الدواوين المركزية الدائمة: ديوان الجيش، وديوان النفقات، وديوان بيت المال، وديوان الرسائل، وديوان التوقيع، وديوان الخاتم، وديوان الفض، وديوان دار الضرب، وديوان المظالم، وكتابة الشرطة والأحداث، وديوان البريد[٧]، وديوان الزمام[٨].

أماالدواوين العباسية المؤقتة فهي:

ديوان المواريث، ديوان البر، ديوان المرافق، ديوان المقبوضات، وديوان المخالفين[٩].

وفي القرن الرابع الهجريّ/العاشر الميلاديّ حينما أصبح الوزير العباسي رمزًا مجردًا من صلاحياته الإداريّة والمدنيّة، انتقل أمرالدواوين إلى أمير الأمراء[١٠]، وأُلغيت الدواوين كلها، وأدمجت بديوان

---

١) مهمة مجلس الإسكدار الأساسية عمل ثبت بكل المراسلات الواردة إلى ديوان الخراج، ثم توزيعها على المجالس المختلفة في الديوان كل حسب اختصاصه، وثبت آخر بالأجوبة الصادرة عن المجالس المختلفة، وعن صاحب ديوان الخراج. انظر: قدامة بن جعفر: الدواوين من كتاب الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق: مصطفى الحياري، (د. ط، عمان، شقير وعكشة بدعم من الجامعة الأردنية: ١٩٨٦م)، ص٢٣.

٢) مجلس الجهبذ يشرف على أعمال جباية الخراج والأموال في الولايات، وضمان وصول ما يتحصل من الأموال في الولايات إلى ديوان الخراج في المركز. المصدرنفسه.

٣) للاطلاع حسام الدين السامرائي: المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية خلال الفترة (٢٤٧-٣٣٤ه/ ٦٨١-٩٤٥م). تقديم: عبد العزيز الدوري، (ط٢، الدمام، دار الفكر العربي: ١٤٠٣ ه/١٩٨٣م)، ص١٩٦.

٤) المرجع نفسه، ص١٩٩.

٥) أبو الحسن الصابئ: تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، (د. ط، بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيون: د .ت) ص١٣١، ١٣٢.

٦) للاطلاع على عمل ديوان الدار: انظر: جعفر: المصدر السابق ، ص٧٤، ٧٥.

٧) المصدر نفسه، ص ٥٠ – ٩١.

٨) أُنشئ هذا الديوان من قبل عمر بن بزيغ في عهد المهدي (١٥٨-١٩٦ه/ ٧٧٥- ٧٨٥م) كجهاز للإشراف على عمل الدواوين الأساسية واختص بالإشراف والرقابة على أعمال الدواوين ذات العلاقة بأمور الأموال من واردات ونفقات وتمثلت هذه الأمور في الخراج، والضياع العامة والخاصة، والنفقات العامة، وعطاء الجند وأرزاقه؛ حيث كانت ترفع إليه حسابات لتدقيقها على الأصول المالية في الدولة، انظر: الطبري: تاريخ الأمم والملوك: ص٢٠٣٧، ابن جعفر، المصدر السابق، ص٤٢، ٤٣.

٩) حسام الدين السامرائي: المرجع السابق ، ص٢٩٢ -٣٠٤.

١٠) أمير الأمراء منصب استحدثة الخليفة العباسي الراضي بالله (٢٢٢-٣٢٢ه)؛ حينما تبين له عجز وزيره عن تدبير الدولة، إثر تغلب أرباب السيوف عليه فأصبح اللقب وظيفيًا؛ حتى بلغ أعلى مناصب الدولة، وتلاشت في ظله الوزارة، وكان يذكر اسم أمير الأمراء إلى جانب الخليفة في الخطبة، وفقد اللقب صلاحيته سنة ٤١٢ه /١٠١٢م، وأصبح فخريًا، والمرادف الفارسي للقب "ميرميران"، والتركي "بكلربكي" والكاف الأولى تنطق ياء. انظر: أبو جعفر ابن الطباطبا: الفخري، ص٢٨١، ٢٨٢، مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية، (د. ط، مصر، دار غريب: د. ت) ص٣٥٦.

واحد فقط[1]، وصار لكلمة ديوان منذ ذلك الحين معنى جديد؛ هو الإدارة أو الحكومة مقابل قصر – الخليفة– ومن هنا اشتق للوزير اسم جديد هو صاحب[2] الديوان[3].

وعلى الأرجح أن الديوان السابق هو ديوان العزيز الذي ترأسه الوزير وعُرف بمجلس الخليفة[4]، وذكر المقريزي أن ديوان العزيز مرجعه الوزير، وهو الذي خاطبه الملوك في مكاتبات الخلفاء، وكان كاتبه يسمى كاتب السر[5]. كما أشار القلقشندي إلى ديوان العزيز في بغداد؛ فذكر أن صلاح الدين الأيوبي (٥٣٢-٥٨٩هـ/ ١١٣٨-١١٩٣م) كتب إلى الخليفة المستضيء بالله (٥٦٦-٥٧٥ هـ/ ١١٧٠ – ١١٨٠م)- لإقامة الدولة العباسية في مصر بعد إنهاء الخلافة العبيدية[6].

دواوين دولة سلاجقة العراق وخُراسان (٤٢٩-٥٩٠ هـ/ ١٠٣٧-١١٩٣م):

رتب السلاجقة شؤونهم على غرار الدول الإسلامية المستقرة سياسيًّا، والمنظمة إداريًّا؛ إذ تمثلوا سريعًا ما تخلف من النظم الإدارية عند السامانيين والغزنويين -المتأثرين بالعباسيين-[7]، وأسهم في ترتيب نظمها الوزير نظام الملك بوضع كتاب (سياست نامة)، الذي حوى الآراء والنظريات الإدارية؛ التي تُعَدُّ أساسًا لنظام الحكم وإدارة الدول والممالك[8]، وبذلك خطّوا أسلوبًا إداريًّا تأثرت به كافة الدول التركية الإسلامية؛ التي دخلت في أملاكهم، ثم تلتهم وامتد تأثيرهم إلى الأتراك العثمانيين فيما بعد.

الديوان العالي:

لقد قام السلاجقة بأسلمة مجلسهم القديم الذي كان تقليدًا بدويًّا تركيًّا؛ حيث كان يُعقد أمام خيمة رئيس القبيلة[9] وينشدون به العدل، ويعتمد فيه أعيان القبيلة المشورة أسلوبًا في اتخاذ القرارات

---

١) أبو الحسن بن الأثير: الكامل في التاريخ، ج٧، ص٥٣.

٢) الصاحب من ألقاب الوزراء، وهو مختص بأرباب الأقلام منهم دون أرباب السيوف، وهو في أصل اللغة من الصديق، وأول وزير لقب به إسماعيل بن عباد "البويهي"، ثم صار اسمًا لكل من ولي الوزارة بعده. انظر: أبو العباس القلقشندي: صبح الأعشى، ج٣، ص١٦، ١٧.

٣) هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلاميّ والغرب، ترجمة: عبد المجيد القيسي، (ط١، دمشق، دار المدى للنشر والثقافة ١٩٩٧م، ج١ /ق١، ص١٦.

٤) سيد أمير علي: مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي، ترجمة: رياض رأفت، (ط١، القاهرة، دار الآفاق العربية:٢٠٠١م) ص٣٥٦.

٥) تقي الدين أحمد المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (د. ط، القاهرة، المكتبة الثقافية الدينية: د. ت)، ج٢، ص٢٢٦.

٦) القلقشندي: المصدر السابق، ج١، ص٢٣٣.

٧) محمد فؤاد كوبرللي: قيام الدولة العثمانية، ترجمة: أحمد سليمان، (ط٢، مصر، مطابع الهيئة المصرية العامة: ١٩٩٣م) ص٧٨.

٨) علي الصلابي: دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي، (ط١، بيروت، المكتبة العصرية: ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧ م).

٩) تامارا تاليوت رايس: السلاجقة تاريخهم وحضارتهم، ترجمة: لطفي خوري، مراجعة: عبد الحميد العلومي، (د. ط، بغداد، مطبعة الإرشاد: ١٩٦٨م)، ص١٠٢.

سلمًا وحربًا، طبقًا لأحكام القانونامة التركي القومي (أُغوز تورا) في اختيار الحاكم واتخاذ قرارات الحروب ومراعاتها في التنفيذ والحكم[1]. واصطلحوا على تسميته بعد أسلمته الديوان العالي، وبالتالي كان يعزى إليهم تأسيس أول ديوان تركي إسلامي متطور مرتبط بالسلطان تأثرًا بالدواوين العباسية الكبرى كالدار والعزيز[2].

وانعقد أول ديوان عالٍ سلجوقي برئاسة طغرل بك في نيسابور عام ٤٥٣هـ/ ١٠٣٦م، وكان يرأسه بنفسه مرتين تقليدًا لولاة خُراسان الفرس وتجلت أهمية هذا الديوان في أخذه اسم السلطان، ودائرة الشؤون العامة للدولة في المركز، وفي المكان الذي وُجد به السلطان؛ فهو رئيس الديوان وفي الأوقات التي لا يتواجد فيها السلطان ترأسه الوزير، وكان الديوان العالي يعقد للبت والنظر في كافة الشؤون العامة للدولة[3]، وفي الديوان العالي كان السلطان يستقبل وجهاء وأركان الدولة وقادتها في أيام محددة أسبوعيًّا، ويناقش شؤون الدولة وقضايا الشعب معهم[4].

أعضاء الديوان العالي:

– الوزير (الصاحب الأعظم):

هو رئيس الديوان وأكبر مسؤول بعد السلطان عن جميع شؤون الدولة ويتم تعيينه بفرمان كان يُطلق عليه منشور الوزارة[5]، وهو وكيل الحاكم وبإمكانه إصدار فرمانات في موضوعات بعينها[6].

وجرت العادة أن يتولى الوزير تقديم النصائح للسلطان حينما يستدعيه ليستشيره في الأمور المهمة، وأن يشرف بجانب ذلك على كافة دواوين الدولة المركزية، وعلى أوضاع الولايات التي كانت تخضع مباشرة للسلطنة، ويشار أن الوزير نظام الملك قد اشتغل بالديوان السلطاني[7].

---

١) Adem Cakici " Büyük Selçuklu Impratoruğu□nda Dîvan , Gerçek Dergisi , c. III , s 13

٢) Türkiye Diyanet Vakfı islam Ansiklopedisi, , c ILT 9, S 43

٣) Ismail Hakkı Uzunçarşılı: Osmanlı Devleti Teşkilatına Medhal, Istanbul , Türk Tarih Kurumu Yayınları:1941,s.42

٤) Cakici:p.o ,c. III , s 15

٥) Ismail Hakkı Uzunçarşılı: P.o,s.42

٦) Cakici P.o , c. III, s 18

٧) عزام أنور باشا، "نظم الحكم والإدارة في الدولة العباسية في العصر السلجوقي" (٤٣٢-٤٥٨ه/١٠٤٠-١٠٩٢م)، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا التاريخيّة والحضاريّة، كليّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: ١٤٢٦هـ، ص٢٧٣.

أما الأعضاء الآخرين ذكرهم الأصفهاني بحسب مراتبهم ودواوينهم:

(.. وليس أكبر من بعد الوزارة إلا منصب الاستيفاء[1] ثم الطغراء[2]، ومن جملته ديوان الرسائل والإنشاء ثم الإشراف، ثم عرض الجيش)[3]، وبدورهم كانوا يترأسون الدواوين الثانوية التالية:

١- **ديوان الاستيفاء:** برئاسة المستوفي المختص بالشؤون المالية من صادرات وواردات ونفقات.

٢- **ديوان الطغراء:** ويطلق عليه -أيضًا- ديوان الإنشاء، كان يترأسه الطغرائي، واختص بالأعمال المتعلقة بالإنشاء؛ كصياغة المكاتبات، وتحرير القرارات الصادرة من الديوان، ومهره بختم السلطان أو الوزير، وتنظيم المراسلات مع الولايات والحكومة.

٣- **ديوان الإشراف والممالك:** كان يترأسه المشرف، واختص بالإشراف والتفتيش العام في الدولة إداريًّا وماليًّا.

٤- **ديوان عرض الجيش:** كان يترأسه أمير العرض، وهو المسؤول عن إمدادات وتعيينات الجيش[4].

وإلى جانب الدواوين المركزية السلجوقيّة، أسست الحكومة دواوين في الولايات للنظر في شؤونها[5].

دواوين المماليك (٦٤٨-٩٢٢هـ/١٢٥٠-١٥١٦م):

نجح المماليك في تثبيت دولتهم في مصر، وسارعوا في توطيد أركان إدارتهم ووضع دواوينهم؛ فكان من دواوينهم الرئيسة:

---

١) المستوفي هو بمثابة وزير المالية في الدول الإسلاميّة التركيّة الأولى وهو مسؤول عن تنظيم الضرائب وحسابات الإيرادا ت السنوية وضبط الموازنات. انظر: Necati Gültepe: Mührün Gücü İlk Türk-İslam Devletlerinde ve Osmanlılarda Bürokrasi, İstanbul , Ötüken Yayınları: 2009,s106

٢) الطغراء لفظ تركي سلجوقي وعثماني، وهو الرمز والعلامة الخطية لملك الأوغوز، ثم للسلطان السلجوقيّ، ثم السلطان العثمانيّ، وأصل اللفظ طغرا مرادفًا للفظ الفارسي نشان أونشانه، ومن الجمع العربي نياشين، ومعناه: العلامة، ومرادفًا للفظ العربي توقيع؛ فاللفظ من أصل فارسي، وروي أن اللفظ بالحروف العربية قد ثبت في فارس بالصيغة طغرا أو طغرى؛ ومن ثم جرى استعماله في اللغة التركية. التوغرول بمعنى الصقر، والتوقيع يشبه في شكله الصقر، ويذكر القلقشندي: "قد جرت العادة أن تكتب المناشير الكبار كمقدمي الألوف، والطبلخانات طغرى بالألقاب السلطانية، ولها رجل مفرد بعملها وتحصيلها بالديوان". انظر أبو العباس القلقشندي: صبح الأعشى، ج١٣، ص١٦٧، دائرة المعارف الإسلاميّة، تعريب: أحمد الشنتاوي، وآخرون ، بيروت، دار المعرفة، م ١٥، ص٢٠٣، حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٢٢.

٣) عماد الدين الأصفهاني: تاريخ دولة آل سلجوق، (د. ط، مصر، مطبعة مصر: ١٣١٨هـ) ص٩٢.

٤) للاطلاع الدواوين السلجوقيّة: عباس إقبال: الوزارة في عهد السلاجقة، ترجمة: أحمد كمال الدين حلمي، (د. ط، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت: د. ت) ص٤٥-٤٧.

٥) Odem Cakici " Selçuklu Impratoruğu'nda Dîvan ,Gerçek Dergisi , c. III , s 14

ديوان العدل:

هو بمثابة ديوان المظالم، وكان ينعقد لمدة يومين في الأسبوع -مثل الأيوبيين- للنظر في قضايا الرعيّة[1] وفق مراسم معينة كما وضحها المقريزي:

" ويكون جلوسه على الكرسيّ الموضوع (سرير الملك)، ويجلس على يمينه قضاة القضاة من المذاهب الأربعة، ثم وكيل بيت المال، ثم الناظر في الحسبة، وعلى يساره كاتب السر، وقدامه ناظر الجيش، وجماعة الموقعين ويشكلون حلقة دائرة، وإن كان الوزير من أرباب الأقلام كان بينه وبين كاتب السر، وإن كان من أرباب السيوف كان واقفًا عن بعد مع بقية أرباب الوظائف، ويقف من وراء السلاطين مماليك صغار عن يمينه ويساره من السلاحدارية والجمدارية[2] والخاصكية[3]، ثم يجلس على بعد منهم أمراء المشورة، ويليهم من دونهم من أكابر الأمراء وأرباب الوظائف، ويقف خلف الحلقة المحيطة بالسلطان الحُجّاب والدوادارية لإحضار قصص أرباب الضرورات والمساكين، وتُقرأ على السلطان الحوائج، فيوجه إلى المختصين فيما يتعلق بالقضاة يتوجه إليهم ويراجعهم فيه، وما يتعلق بالعسكر تحدث فيه مع الحاجب وناظر الجيش، وعلى هذا النسق يأمر ببقية القصص والحوائج بما يراه، وإذا انقضت المناقشات والمداولات يُدعى الجميع لتناول الطعام"[4].

ديوان الوزير (قاعة الصاحب):

كان يلي ديوان العدل في الأهمية ديوان الوزير (قاعة الصاحب)، وهو أقل أهمية بالنسبة إلى المماليك، واستصغروا مكانته وديوانه، وبدأ يقل شأنه إثر استحداث منصب النائب والكفيل، واقتصرت مهمته على تولي الإشراف على الشؤون المالية فقط؛ ثم انتفت حكمة وجود ديوانه بسبب اقتسام مهامه بينه وبين الناظر الخاص والأستاذ وكاتب السر[5]؛ وبذلك يُعد ديوان العدل هو الأصلي لاستمراريته، وعدم تقويض مهامه وما عداه فرروع .

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Teşkilatına Medhal, s369

٢) الجمدارية "جامه" بمعنى اللباس، و"دار" المسؤول، وفي الاصطلاح شاعت في العهد المملوكي للدلالة على المسؤول عن لباس السلطان، كما يدل المصطلح أيضًا على فرقة من الحرس السلطانيّ. حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، (ط١، بيروت، دار العلم للملايين: ١٩٩٩م)، ص٦٧.

٣) الخاصكية في الاصطلاح أطلق في العهد المملوكي على جماعة من المماليك السلطانية كان يختارهم السلطان من مماليكه الأجلاب، ويتميزون عن غيرهم من المماليك بحملهم سيوفهم إبان الخدمة، وكثيرًا ما كانوا يتوجهون في المهمات السلطانية ويتأنقون في مركوبهم وملبوسهم، تمتعوا بمكانة كبيرة، وكانوا يدخلون على السلطان في أوقات فراغه، وفي خلواته بغير إذن، وخصص لهم السلاطين الأرزاق الواسعة. انظر: حلاّق ، صباغ: المرجع السابق ، ص٧٩.

٤) أبو العباس القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص٤٥، ٤٦، تقي الدين المقريزي: المواعظ والاعتبار، ج٢، ص٢٠٨، ٢٠٩.

٥) Uzunçarşılı: P.o , s369

دواوين دولة سلاجقة الروم (الأناضول) (٤٧٠- ٧٠٤هـ/ ١٠٧٧- ١٣٠٤م):

تمكن السلاجقة من تأليف دولة مركزية النظام في الأناضول، عاشت أزهى عصورها في أوائل القرن السادس الهجري/الثالث عشر الميلادي، شهدت تطورًا في نظم الدولة ومؤسساتها الاقتصاديّة والمدنيّة(١).

الديوان الكبير:

بصورةٍ مشابهة لديوان سلاجقة العراق وخُرسان أُطلق على ديوان السلطان في دولة سلاجقة الأناضول الديوان الكبير، وكان يراقب ويبت في شؤون الدولة الشرعيّة القانونيّة والماليّة والإداريّة والتحريريّة والعسكريّة(٢). وكان السلطان يترأسه أو الوزير –الصاحب– عند الضرورة، وكان السلطان ينظر في كافة المسائل القانونيّة والديوانيّة حتى وقت العصر، ثم يحيل المسائل بعد ذلك إلى الوزير؛ الذي كان يأتي إلى الديوان يوميًّا ويجلس فيه، وكان يطلق على الموضع أو القاعة المخصصة للمناقشات في الديوان صُفة، ويُرتب المجتمعون على النسق التالي: الوزير، وإلى جانبه الأيمن كتبة الديوان، وبدورهم كانوا يسجلون المضابط؛ ومن ثَمَّ يتم حفظها، والمترجمون يقومون بترجمة الرسائل للسلطان أو الوزير إذا لزم الأمر، وكانوا يقومون بصياغة الرسائل التي سترسل من الديوان إلى الحكام الأجانب، كما كان كلٌّ من النائب ووكيل الخزانة، ورئيس الطغراء وحراس الديوان يجلسون في القاعة، ويقف الآخرين في أماكن أخرى غير محددة، وخارج القاعة يقف أمير الشمشير (محافظ وضابط الديوان) لحراسة الديوان(٣).

كان يتم استعراض القضايا على المجتمعين للتداول، ويتم اتخاذ القرارات حيالها، وبعد انتهاء مناقشات الديوان يتم تناول الطعام بعد توزيعه على موائد، ويقوم ضابط الديوان بنقل كافة المنشورات المكتوبة قبل هذا اليوم إلى الوزير، ويتم تصحيحها من خلال تأشيرته، ثم يقوم التوقيعي –الطغرائي– بوضع التوقيع عليها، عقب ذلك ينفض الديوان.

وإلى جانب الصاحب الأعظم كان هناك أعضاء رفيعي المستوى؛ وهم:

١- **نائب السلطنة:** ومهمته رعاية شؤون الدولة الرئيسة عند غياب السلطان عن مركز الدولة، ويتم إعطاؤه السيف الذهبي علامة على النيابة.

---

١) صيته سرحان: "سلاجقة الروم في الثلث الأول من القرن السابع الهجري (٦٠١ – ٦٣٤هـ/ ١٢٠٥- ١٢٣٦م "، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا التاريخيّة والحضاريّة، كليّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: ١٤٣٢هـ، ص٢٢٥.

٢) Davut Dursun: Yonetim-Din İlişkileri Açısından Osmanlı Devletinde Siyaset ve Din, Istanbul , İşaret Yayınları,s240

٣) Ismail Uzunçarşılı:Teşkilatına Medhal, s100

٢- **البروانة:** البروانجي هو بمثابة وزير ورئيس دائرة مهمة تقوم بإعداد البراءات والمنشورات الخاصة بتوجيهات التيمار والضيعة والخاص في سجلات ودفاتر الأراضي في الديوان الكبير.

إضافة إلى المستوفي والطغرائي والعارض والمشرف؛ الذين كانوا يمثلون الدواوين الفرعية كما في دولة سلاجقة خُرسان والعراق(١).

ويُشار إلى أن عدد أمناء السر بلغ أربعة وعشرين، وكانوا مكلفين بإدارة أمور الديوان الكبير ما بين الشؤون العسكرية والمالية، عدا الخارجية فموكلة إلى الوزير(٢).

الدواوين في إمارات الأناضول:

بعد انحصار السلاجقة في الأناضول على يد الإيلخانيين وصل الأناضول إلى وضع اختلطت فيه الإمارات الصغيرة بقبائل الرعاة الرحل؛ الذين كانوا نتاجًا لسير الهجرات التركمانية من أواسط آسيا، ومن مجموعة هذا الخليط تشكلت إمارات تركمانية صغيرة على الحدود وفقًا لأعراف الدولة السلجوقية، بالإضافة إلى تقاليد الأتراك البدوية(٣). ويُشار إلى أن هناك تشكيلات للديوان في إمارات الأناضول المهمة والكبيرة؛ إذ كان لدى القرمان(٤) أمراء ووزراء وقضاة وكتبه وخزانة، وأن أبناء آيدن(٥) كان لهم وزراء، وبما أن الوزير هو أرفع مسؤول مكلف بالنظر في شؤون الديوان؛ فإن ذلك دليل كافٍ على وجود ديوان، فوجود الوزير يقتضي وجود ديوان يرأسه ويدير شؤونه(٦)، وبما أن هذه الإمارات التركمانية كانت مرتبطة بالسلاجقة؛ فبالتالي كانت متأثرة بنظمهم الإدارية، و تطورت دواوينهم متأثرة يدواوين السلاجقة، فلم تكن مجرد مجموعة من المؤسسات الفردية(٧) غير منظمة العمل ومحددة الاختصاصات.

---

١) Ismail Uzunçarşılı:Teşkilatına Medhal, s100 , 101

٢) تامارا رايس: السلاجقة تاريخهم وحضارهم، ص١٠٢.

٣) بيري أندرسون: دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة: بديع نظمي، (ط١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية:د.ت)، ص١١، عثمان توران: الأناضول في عهدالسلاجقة والإمارات التركمانية، ترجمة: علي الغامدي، (ط١، مكة المكرمة، مطابع الصفا: ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٧م)، ص٣١.

٤) إمارة قرمان تُعد من أقوى الإمارات التركمانية وأكبرها بعد العثمانيين، واعتبرت مملكة وليست إمارة، وكانوا يحاولون القيام بدور السلاجقة وأن يحلوا محلهم؛ إلا أهم لم يتمكنوا لعدم ارتقائهم إلى مصاف العثمانيين في شعبيتهم وسطوهم، دامت مملكتهم ٢٣٧سنة (٦٤٨-٨٩٣هـ/ ١٢٥٠-١٤٨٧م)، انظر: يلماز أوزوتونا: المدخل إلى التاريخ التركي، ص٣٨٧.

٥) إمارة آيدن هم من الأمراء التركمان الذين فتحوا غرب الأناضول وسواحل إيجه، دامت إمارهم ١١٦سنة الفترة الأولى (٧٠٠-٨٩٣هـ/ ١٣٠٠-١٣٩٠م)، الفترة الثانية (٨٠٥- ٨٢٩هـ/١٤٠٢-١٤٢٥م)، وما بين الفترتين انضمت إلى الدولة العثمانية، وكانوا قد تبعوا السلاجقة حتى سنة ٧٠٨هـ/١٣٠٨م، ثم الإيلخانيين حتى عام ٧٣٦هـ/١٣٣٥م؛ حيث استقلوا وتبعوا القرمان التابعين للإيلخانيين، وعام٨٠٦هـ/ ١٤٠٣ م عادوا لتبعية العثمانيين. انظر: المرجع نفسه، ص٣٩١.

٦) Ismail Uzunçarşılı: P.o s151

٧) Davut Dursun: Siyaset ve Din, s240

من بين تلك الإمارات التركمانية التي لم تكن مؤهلة سياسيًّا وعسكريًّا على مجـــارات ومواجهـــة الأوضاع المضطربة في الأناضول وملء الفراغ السياسي عقب انفراط عقد السلاجقة؛ برزت الإمـــارة العثمانية كإمارة حدودية لم تعبث بها الأيادي المغولية؛ فتمكنت من ترتيب الوضع في الأناضول بعد أن ظفرت بالاستقلال والشرعيّة باعتراف السلطان السلجوقي عـــلاء الـــدين كيقبـــاد الثالـــث (٦٩٨-٧٠٢هــ/ ١٢٩٨- ١٣٠٢م)؛ الذي أنعم على عثمان بن طغرل بلقب بك[١]، ومنحه حق سك عملة باسمه، واقتران اسمه بالسلطان السلجوقي في الخطبة[٢].

وبزوال حكم السلاجقة كان عثمان الأبرز لزعامتهم لسد الفراغ السياسي في الأناضول، فاستطاع أن يستقطب مسلمي المنطقة، وانتهى الأمر باجتماع أعيانهم وعامتهم، وعقد الرأي علـــى أن لا يليـــق لتزعمهم إلا هو، فعرضوا عليه وأجاب، واتخـــذ يكـــي شـــهر[٣] مقـــرًّا لـــه، وحصـــنها في عـــام ٦٩٩هــ/١٢٩٩م[٤]، فكان هذا التاريخ هو البداية الفعلية للإمارة العثمانية، وكتـــب جاويش"بعـــد سقوط الدولة السلجوقيّه ظهرت عليه علائم الدولة والعظمة، وانقادت إليه أعيان المملكة، واستوثق لـــه الملك والسلطنة"[٥].

وبالتالي كانت الإمارة العثمانيّة إحدى الإمارات التي كان سلاجقة الأناضول إحـــدى المـــؤثرات المباشرة في تشكيلها وترتيب نظمها تضافرًا مع عدة عوامل متعلقة بالتوسع والانفتاح على حضـــارات جديدة، فبعد أن وطدت حكمها واستقرت نسبيًّا اجتهدت في توطيد مجلسها القبلي بما يتناســـب مـــع إمكانيتها السياسية وظروفها في كل مرحلة كما سيتضح لاحقًا.

---

١) بـــيك: كلمة تركية من بيوك؛ أي: كبير، ومن معانيها كبير أمير حاكم، رئيس وآمر، وهو لقب تقتضيه مكانة الشخص في المجتمع، واللفظ في الأصل من بيه، وجرت الحكومة السلجوقية المركزية على أن تضفي على أي رئيس من رؤساء العشائر يعظم أمره ويلتحق به عدد من العشائر الصغيره لقب أوج بكي، وفي العصر العثماني لقب تشريف أطلق على حكام السناجق. مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية، ص ١٥٨، ١٥٩، حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص٤٢، محمدكوبرللي: قيام الدولة العثمانية، ص١٢٤.

٢) شكيب أرسلان: تاريخ الدولة العثمانية، (ط١، دمشق، دار ابن كثير: ١٤٢٢ه)، ص٥٥.

٣) يكي شهر تلفظ الكاف نونًا، وتكتب الآن Yéni-Schir، وتعني البلد الحديث بلدة في تركية الآسيوية [الأناضول]، في ولاية قرمان، لواء قونية على بحيرة باي شهري (الساحل الجنوبي الشرقي للبحيرة، وهي اليوم باي شهر Beyşehir، شمال شرق بورصه، ذكرها موستراس تارة باسم قشاقلي Kaschakli. انظر: محمد فريدبك المحامي: تاريخ الدولة العلية.تحقيق إحسان حقي، (ط١، بيروت، دار النفائس: ١٤١٧هــ) هامش رقم(٤) ،ص١١٨،وقارن س.موستراس: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية،(ط١،بيروت ،دار ابن حزم :١٤٢٣ه/٢٠٠٢م) ص ٣٩٩ هامش رقم (٣).

٤) إبراهيم حليم بك: التحفة الحليمية، (ط١، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية. د. ت) ص٤٤، المحامي: المصدر السابق، ص١١٨.

٥) خليل سليمان جاويش: التحفة السنية في تاريخ القسطنطينية، (د. ط، بيروت، دار صادر: ١٩٩٥م) ج٢، ص١٠٦.

الفصل الأول

الديوان الهمايوني ومقر انعقاده وأسلوب عمله

المبحث الأول: تطور الديوان الهُمايونيّ

المبحث الثاني: مقر الديوان والنظم والمراسم المتعلقة بدخول الديوان وحضوره

المبحث الثالث: اختصاصات الديوان الهُمايونيّ

المبحث الأول
تطور الديوان الهُمايونيّ

إن بداية اتخاذ العثمانيين مجلسًا على غرار دواوين الدول التركية الإسلامية، وتحديـدًا سـلاجقة الأناضول، وتتبُّع تطور المفهوم يكتنفه الغموض في طور الإمارة؛ لعدم وجود مصادر وثيقة بشأن ظهور مؤسسات الدولة العثمانية وتطوراها قبل أواسط القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي(١)، إلاَّ أنه طبقًا للأعراف التركية بعقد مجالس الحكم والمشورة فإن الديوان تأسس في الإمارة العثمانية بناء علـى تشكلها الأولي البسيط شبه المستقل طبقًا لنماذج وأنماط الدواوين السلجوقية والإيلخانية(٢).

ولأن القوانين احتلت مكانة مهمة في عرفهم؛ فإنهم وضعوها طبقًا لكل عصر من عصورهم؛ ممـا يعني أن شحَّ المعلومات المتوفرة عن بداية وجود الديوان كمجلس لعدم توافر قوانين موثقة بشكل كافٍ قبل الحقبة التي تقلد فيها محمد الفاتح الحكم في الفترة الثانيـة (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) وصدور قانونامة(٣)؛ الذي يُعَدُّ المرجع الذي استقيت منها المعلومات عن تشكيلات الديوان، وقواعـد التشريفات والقوانين، ومكانة رجال الدولة في المنظومة المركزية لا يمنع تكوين صورة مجملة مجردة مـن التفصيلات عن مجلس العثمانيين في طور الإمارة فيما قبل قانونامة محمد الفاتح المكتوب، بناء على عدة اعتبارات ومراجعات للأحداث السياسيّة والإجراءات الإداريّة التنظيميّة المتعلقة بحقبة بدايات الدولة.

ويمكن تتبع فترات وجود الديوان وتطوره تاريخيًّا على النحو التالي:

ابتداء بفترة عثمان بك (٦٩٩-٧٢٦هـ/١٢٩٩-١٣٢٦م)؛ الذي عُرف بحرصـه علـى تحقيـق الاستقرار والهدوء، وبإدراكه أنه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مراعاة القوانين بشكل تام؛ لذا أفاد مـن العقائد والمعتقدات والأعراف التقليدية للشعب التركيّ القبليّ؛ حتى استدل السبل التي تمكنه من تحقيـق السيطرة والسيادة(٤)؛ ذلك أن الدولة قامت على أكتاف -المجاهدين- رفاق عثمان بك، فلما اتسـعت مساحة الإمارة اضطر إلى تشكيل "مجلس" للنظرفي شؤون الإمارة؛ مستعينًا برفـاق الجهـاد بتوجيـه الأراضي المفتوحة إليهم لإدارتها(٥)؛ ومع ذلك لا يمكن إطلاق صفة الديوان على أي مجلس عُقـد قبـل عصر أورخان غازي(٧٢٦-٧٦٠ه/١٣٢٦-١٣٥٩م) **بناءً على عدة اعتبارات؛ منها:**

---

١) Türkiye Diyanet Vakfı Islam Ansiklopedisi,c.9, s34

٢) Mufassal Osmanlı Tarihi , c.1,s321

٣) قانون (يو) Kanon معربة يونانية تعني التشريع، الرسم وقانونامة في الفارسية تعني كتاب القانون، واكتسبت عند العثمانيين مدلولًا مهمًّا، واتسع معناها اتساعًا مرموقًا، فكانت عندهم القوانين الشرعية والعرفية، وأصبحت موضع عناية الدولة؛ فجمعوها في سجل يجمعها كما في قانونامة السلطان محمد الفاتح، وقانونامة السلطان سليمان القانوني. انظر: حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص١٧٠، حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٥٠.

٤) Ali Birant: Osmanlı İmparatorluğu Askerlik Sanatı Örf ve Adetleri ,IstanbulM, And Kartpostal ve Yayınları: 2000, s20

٥) سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية [النشأة – الازدهار]، (ط١، القاهرة، مكتبة الآداب: ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م)، ص٤٠٤.

- أن عثمان استند إلى نظامه القبلي النظام العشائري البدوي المعتمد على رئيس القبيلة والعشيرة، لم يعرف الوزير أو ما شابه؛ فوفقًا للتقاليد التركمانية فإن الابن الأكبر لكل مجاهد يدعى ييشه[1] -باشا- فابن المجاهد عثمان هو علاء الدين پاشا، وابن المجاهد أورخان هو سليمان پاشا، وهؤلاء الباشوات الأبناء كانوا يقومون بوظيفة الوزارة[2] كمستشارين دون التسمي بها، وبموجب إسناد درجة الباشاوية إليهما؛ لما يتحلون به من شجاعة ودراية[3]، فبالتالي كان عدم وجود وزير في إمارة عثمان (٦٩٨-٧٢٦هـ/١٢٩٩-١٣٢٦م) أبسط ما يتنافى مع توطيد مجلس له صفة الديوان؛ لأن الوزير مرتبط بالديوان كمؤسسة، وهو العرف السائد في الدول التي تبنت الديوان كمجلس كما مر في سلاجقة الأناضول وغيرها من الدول التركية؛ بل إن القرمان كإمارة كان لهم وزراء كما اتضح سابقًا.

- إن الإتجاه إلى التشكيل الإداري دعمًا للاستقرار كان بعد اتصال عثمان بك بالشيخ الإده بالي[4]؛ الذي لفت نظر عثمان بك إلى الأخذ بوضع تنظيمات إداريّة، وبدوره دفعه إلى وضع الأساس للحضارة والمدنية العثمانية، وبدأ عثمان تحت تأثير الشيخ الإده بالي يهتم بالأحكام الشرعية، ويراعى الضروريات المدنية أكثر من العادات القديمة للعشيرة، فوطَّن العشائر العثمانية والتي كان لديها ميل واتجاه نحو العمل بأحكام القرآن بموجب أحكام القضاة[5].

---

١) كلمة باشا احتلف المفسرون في أصلها؛ منهم من قال: إنها مخففة من "پادشاه" أي: الملك، ومنهم من قال: إنها مركبة من "پا" بمعنى الأساس والقدم، و"شاه" بمعنى الملك أي أساس الملك. ومن الممكن أن تكون من الفارسية: "پادشاه" بمعنى الملك، وفي آخر: إنها من "پاشك آغا" وهذا اللقب منح في الدولة العثمانية إلى أصحاب المناصب العالية من مدنيين وعسكريين. وصادف اللقب إمارات الأناضول قبل العصر العثماني، وكان يطلق على الرجال والنساء، وجرت عادة الأتراك الأوغوز بإطلاق هذا اللقب على من يولد لهم، كما أطلق على الأخ الأكبر. انظر: حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص٣٨،٣٩، حسان حلاق، عباس صباغ، المعجم الجامع، ص٣٤.

٢) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني رؤية مادية، تعريب: فاضل لقمان، (د. ط، بيروت، دار الجيل: د. ت) ص٦٢.

٣) انظر: محمد ثريا: السجل العثماني "مذكرات وتراجم مشاهير العثمانيين"، (د. ط، إسطانبول، المطبعة العامرة: ١٣٠٨ هـ)، ص٧٣٨.

٤) المولى إده بالي ولد بالبلاد القرمانية، وقرأ هناك بعضًا من العلوم، ثم ارتحل إلى البلاد الشامية، وتفقه بها على مشايخ الشام، وقرأ التفسير والحديث والأصول عليهم، ثم ارتحل إلى بلاده، واتصل بخدمة عثمان غازي، ونال عنده القبول التام ، وكان عاملاً عابدًا زاهدًا، تزوجت ابنته عثمان غازي، وهي والدة أورخان، توفي في سنة ٧٢٦هـ، انظر: طاشكبري زاده: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، (د. ط، بيروت، دار الكتاب العربي: ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، ص٦، ٧.

٥) Yaşar Yücel-Ali Sevim: Türkiye Tarihi II. Osmanlı Dönemi (1300-1566), Türk Tarih Kurumu Yayınları, Ankara, 1990. c. II,s302

وباستقرار عثمان في قلعة قره حصار[١]، وبإرشاد الشيخ الإده بالي قام بتعيين طورسون بك الفقيه[٢] كأول قاضٍ شرعي ومفتٍ في الإمارة، ثم قسم الإمارة إلى إقطاعات بين أولاده وأمرائه، وقام بتعيين قضاة على المناطق المقطعة لتطبيق القانون والشريعة، وولّى الأمراء الشؤون الإدارية والعسكرية، وكان الأمراء يشاركون في الحرب على رأس كل عشيرة[٣]؛ بالتالي استطاع عثمان تكوين وحدة مركزية كخطوة أولى لتوطيد إمارته؛ وذلك من خلال التدابير السابقة كتشكيل أولي من قضاة شرعيين وأمراء عسكريين إقطاعيين.

أما عن كيفية الاجتماع بكبار رجال الإمارة والقادة العسكريين وشكله حول ما إذا كان لهم مجلس يحمل صفات الديوان وقواعده، أو مجلس يجتمع وفقًا للعرف القديم في سلمهم وحربهم؛ فإن حكمت قفلجملي يقدم نموذجًا لتلك المجالس نقلاً عن المصادر التركية معنونًا عنه مجازًا بـ"القصر والدولة على ظهور الخيل"، مستطردًا: "إن الألبي (الفارس المجاهد)المترحل كان يقضي عمره ممتطيًا حصانه من غزوة لأختها، ومن حرب لأخرى، فما دام العمر يمضي بالمجاهد على ظهر حصانه فلتكن الدولة نفسها على ظهور الخيل أيضًا". وذكر أن تاريخ السلانيكي أكدَّ هذه الحقيقة فكتب: "كان البيكوات الغارقون في الحركة والغزوات على الأغلب يعقدون اجتماعاتهم على ظهور الجياد طبقًا للعادات التركية القديمة ويتخذون القرارات الشفهيّة فقط"[٤]، وتقاليد اجتماع عثمان تعود إلى ثقافة الفروسيّة التركية القديمة بالارتباط الوثيق بالخيل، ويتفق في ذلك مع مؤرخي الغرب عن الهون بصفة خاصة، والترك بصفة عامة في "أن الهون كانوا يديرون تجارتهم وحياتهم اليومية، ويأكلون ويشربون؛ بل حتى ينامون فوق ظهور جيادهم...."، وسفراء بيزنطة ذكروا:" لم يشأ الهون أن يترلوا عن ظهور جيادهم، وتتم المباحثات وهم فوق ظهور الجياد، وأن الأتراك القدماء لم يختلفوا عن الأقوام التركية المعاصرة كالآلتاي[٥]والتركمان [٦]". وبالتالي هذه الاجتماعات تحتمل قرارات مهمة متعلقة بالحرب والسلم.

---

١) قره حصار و تسمى أفيون قره حصار Afioun-kara-Hissar، وتعرف أيضًا بقره حصار صاحب، وهي مدينة في تركيا الآسيوية [الأناضول]، بالقرب من ضفاف نهر أقرصو Akar-Sou، وتقع فوق منحدر جبل بركاني عال، مركز لواء قره حصار في ولاية خداوندكار، تشتهر بزراعة الأفيون، ومنه أخذت اسمها أيضًا، وتعرف باسم أفيون فقط –حاليًا (١٤٣٦ه/٢٠١٥م). انظر س. موستراس المعجم الجغرافي، ص ٧٨، ٨٨.

٢) طوسون بك الفقيه من بلاد قرامان، قرأ على الشيخ الإده بالي التفسير والحديث والأصول، وتفقه عنده، وبعد وفاته قام مقامه في أمر الفتوى وتدبير أمور –الإمارة– وتدريس العلوم الشرعية وكان عالمًا، عاملاً مجاب الدعوة. انظر طاشكبري زاده: الشقائق النعمانية، ص٧.

٣) طه زاده عمر أبو الفاروق: تاريخ عثمانيده، (د. ط، إسطانبول، مطبعة الآمدي: ١٣٢٥ه) ج١، ص٦٦، أحمد د هده أوغلو، جامع الدول. دراسة وتحقيق: غسان الرمال، (د. ط، مكة المكرمة: ١٤٣٠ ه/ ٢٠٠٩م) ج١، ص٢٣٤، ٢٣٥.

٤) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص١٧٠، ١٧١.

٥) الآلتاي: مجموعة الشعوب الألتائية "الشعوب التركية"؛ وهي مجموعة عرقية كبيرة كانت تستقر في منغوليا وسيبيريا؛ خاصة حول جبال ألتاي Altai، وتعيش حياة متشابهة؛ إما تعتمد على الصيد ومخلفاته، وتحديدًا ساكني الغابات السيبرية الضخمة، أو الرعي وتربية الماشية وهم سكان السهوب، وعائلة اللغات الألتائية مؤلفة من ثلاث مجموعات لغويّة رئيسة: التركيّة، المغوليّة، التونغوزيّة، ويضيف بعضهم اللغة الكوريّة واليابانيّة انظر أسامة أحمد التركماني: جولة سريعة في تاريخ الأتراك والتركمان ما قبل الإسلام وما بعده، (د. ط، سوريا، دار الإرشاد للنشر:٢٠٠٧م)، ص١٥.

٦) الصفصافي أحمد القطوري: إطلالة على ثقافة الترك وحضارتهم القديمة (ط١، القاهرة، مطبعة النسر الذهبي: ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص٢٦٧.

ومع أن قفلجملي ينقل ارتباط الألبيين (الفرسان المجاهدون) العثمانيين بخيولهم؛ فإنه يتعجب من هذا الارتباط مستنكرًا: إذ ليس من المعقول أن لا يترل الألبي العثماني عن خيله أبدًا!! وإن نزل فإنه لا شك أن الخيمة هي البديل —وبالتالي يكون اجتماع البيك برجال الدولة في حالة السلم على هذا النحو— ومبررًا ذلك بأنهم لم يتخذوا السراي بعد -فهم في طور الاستقرار والبنية المعنوية الإدارية ولم يصلوا بعد إلى المرحلة الحضارية المادية- فباب -أو مدخل- الخيمة هو مقر التجمع ومصدر القرار العثماني، ويؤكد ذلك: "إنه خلال حياة الترحال الأولى التي سبقت التوطن في إقليم الصفصاف (سودت) كان من عادة العثمانيين أن يجتمع البيك مع وجهاء القبيلة أمام خيمة البيك في الهواء الطلق لبحث جميع القضايا واتخاذ كافة القرارات"[1]، وهذا يتفق مع ما أُشير إليه سابقًا من اجتماع السلاجقة في بداية دولتهم أمام القابو (باب) خيمة الحاكم فكان نواة ديوانهم.

بالتالي كانت الإمارة العثمانية الناشئة تعتمد في تصريف شؤونها على النظم القبلية؛ فكان يعقد مجلس عام يضم جميع رؤساء دوائر الإمارة -الوليدة- ويجتمعون على ظهور الخيل، ويبحثون الموضوعات المهمة؛ مثل: خوض الحرب، أو تقرير سلم، و يُعتبر هذا المجلس نواة نظام الديوان[2].

وبناءً على الاعتبارات والإشارات السابقة فإن مجلس عثمان بك كان بسيطًا خاليًا من البروتوكولات والتشريفات، قائمًا على المشافهة دون الكتابة والتقييد، إضافة إلى عدم وجود الوزير ، مما يؤكد عدم ارتقاء مجلس عثمان إلى مستوى دواوين إمارات الأناضول.

ديوان الأمير أورخان (٧٢٦- ٧٦٠هـ/١٣٢٦- ١٣٥٩م):

من المؤكد عدم وجود أي معلومة بشأن مجلس عثماني لديه مميزات وخصائص الديوان في الإمارة العثمانية الناشئة قبل عصر الأمير أورخان (٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م) [3]؛ ذلك أن الأمير أورخان قام بنقل العاصمة من يني شهر إلى بورصهعام ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م [4]، واجتهد للخروج من النمط العشائري إلى التوطين بشكل أوسع، ودعم استقلاله بشكل كلي بسك العملة في بورصه،

---

١) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص١٧١.

٢) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، (د. ط، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية: ٢٠٠٥م)، ج١، ص٣٠٢.

٣) Davut Dursun: Siyaset ve Din,s240

٤) بورصه (بروسه) Boursa: مدينة في تركية الآسيوية [الأناضول]، مركز ولاية ولواء خداوندكار، بُنيت على سفح جبل قريبًا من جبل الأولمب، مقر أسقفية يونانية تتبع بطريركية القسطنطينية، أسسها بروسياس الثاني ملك بيثينية، توسعت تحت حكم الأباطرة البيزنطيين، وصارت المستودع التجاري للقسطنطينية، ولاحقًا صارت نقطة استراتيجية ذات أهمية كبيرة في الدفاع ضد الأتراك، فتحها أورخان سنة ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م، واتخذها عاصمة له، أحرقها تيمور سنة ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م، وأعاد بناءها السلطان محمد الثاني(٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م). انظر: س موستراس: المعجم الجغرافي، ص١٥٧، ١٥٨.

والالتفات إلى وضع التنظيمات الإدارية وسن القوانين[١]، وإيجاد قوة جديدة محاربة؛ متأثرًا بما اطلع عليه في كتاب سياست نامة لنظام الملك السلجوقي؛ الذي حوى فنون الحكم وخلاصة التجارب والدواوين[٢].

ومما يدعم فكرة إرساء دعائم الديوان طبقًا لمفهومه في الدولة التركية الاعتبارات الآتية:

- استوزر أورخان أخاه علاء الدين، وفوض إليه الأمور القانونية والإدارية؛ ليصبح أول وزير في الإمارة العثمانية[٣] فأصبح البيشة باشا، بقلب كلمة بيشة البسيطة إلى پاشا المفخمة؛ بما يتلاءم مع لفظ كلمة (الوزير) العربية والفارسية ونطقت مفخمة (پاشا)[٤]، وما دام أن الوزراء مرتبطون بالديوان ويشرفون على ما يدور فيه فإن علاء الدين المعروف بعلمه وفضله ورؤيته الواسعة صُنّف من العلماء، فبالتالي كان الوزير من فئة العلماء، وبناءً على ذلك تم تأسيس الديوان بأسلوب وشكل بسيط؛ ولكن لم تُصادف تفصيلات عن كيفية أداء الوزير لوظيفته داخل الديوان في المصادر التاريخيّة، ويمكن قياس عمله على اختصاصات الوزراء لدى السلاجقة والمماليك والإيلخانيين؛ الذين كانوا ينشغلون بالشؤون المالية والإدارية، ولا يتدخلوا في الشؤون العسكرية؛ التي تركت لأمير الأمراء، فسينطبق ذلك على الإمارة العثمانية أثناء التأسيس[٥]، فسليمان بك ابن أورخان تولى منصب أمير الأمراء كمسؤول عن كافة الشؤون العسكرية والإدارية، وقام بمناقشتها مع أورخان بك، وتبع ذلك تعيين أبناء أورخان الآخرين على كل ولاية[٦].
- عندما شكّل أورخان لجنة مكلفة بمناقشة التنظيمات والإصلاحات اللازمة للإمارة جعل علاء الدين رئيسًا عليها، وكان من ضمنها جندرلي قره خليل[٧] قاضي بورصه، وكان يتم الأخذ برأي

---

١) أحمد القرماني: أخبار الدول وآثار الأول، دراسة وتحقيق: أحمد حطيط، وفهمي سعيد (ط١، بيروت، عالم الكتب: ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، ج٣، ص١٠، إسماعيل سرهنك: تاريخ الدولة العثمانية. تقديم: حسن الزين (د. ط، لبنان، دار الفكر الحديث:د.ت) ص١٤.

٢) أميره مداح: نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية، (ط١، مكة المكرمة، دار الحارثي: ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨م)، ص٢٠.

٣) إبراهيم حليم بك: التحفة الحليمية، ص٥١.

٤) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص٢٦٨.

٥) Necati Gültepe: Mührün Gücü,s106

٦) Mufassal Tarihi, c.1,s321

٧) جندرلي قره خليل اشتهر بين الناس بجندرلوقره خليل، كان رحمه الله من طلبة خليل الأسود، ذُكر فيه أن أورخان ذهب يومًا إلى بيت المولى علاء الدين لأجل زيارته، ولما دخل داره وجد علاء الدين يصلي في منزله، فتوقف أورخان ساعة، وقال لطلبة الحاضرين: أريد أن أصلي. وصلّى أورخان والحاضرون خلفه أيضًا، فتقدم المولى خليل المذكور، وحينما خرج علاء الدين من بيته قال له أورخان: الرعايا يتحاكمون إلي، وأنا على سفر، ولا علم لي بالأحكام الشرعيّة، فعين لي واحدًا من طلبتك ليسافر معي، ويحكم بين الناس عند الحاجة. فقال له المولى: خذ معك واحدًا من الحاضرين. فتضرع الكل إليه ليرد عنهم هذه المصلحة، فطلب منه أورخان أن يجبر أحدًا منهم على السفر معه، فعين علاء الدين خليلاً المذكور، وذهب وهو يبكي، ومن نسله خليل باشا وزير السلطان مراد والسلطان محمد خان، وفي رواية أخرى أن خليلاً كان قاضيًا أواخر عصر عثمان غازي (٦٩٨-٧٢٦هـ/١٢٩٩-١٣٢٦م) ببلدة بلاجوك، ولما فتح أورخان أزنيق٧٣١هـ/١٣٣١م نصبه قاضيًا بها، ثم قاضيًا ببورصه، وكان رجلاً عاقلاً ومدبرًا لأمور السلطنة. انظر: طاشكبري زاده: الشقائق النعمانية، ص١٠.

الشيوخ والعلماء فيما يتم مناقشته، وكان أورخان يشاركهم المناقشات[1]، كما تم إعداد مسودات قوانين تختص بضرب السكة واللباس[2]، كزي رسمي لرجال الدولة -تمييزًا لهـــم- عـــن الأهـــالي، وإضفاء للشرف العسكري؛ إلى جانب تعيين وظائف وطوائف العسكر[3]، وتلك المسودة يمكـــن اعتبارها استفتاحًا للائحة القوانين العثمانيّة العرفيّة؛ التي تأصلت بالشـــريعة الإســـلاميّة؛ فوجـــود العلماء دليل على ذلك.

أما عن تشكيل الاجتماع؛ فبالأحرى أنه بدأت تتضح عليه خصائص الديوان ومتعلقاته من حيث وجود الوزير، وكسلاجقة الأناضول ترأسه الحاكم (الأمير أورخان) بينما الوزير ينظر في الشؤون المدنية والإداريّة، وقاضي بورصه ممثلاً للشرع (أعلى مرجع للشؤون القضائية والعلمية)، أما الشؤون العسكرية فيوجهها أمير الأمراء[4]، وبإمكان الوزير، وأمير الأمراء النيابة والوكالة عن الأمير أورخان في أي حال، وهما يستشيران بعضهما لاشتراكهما في الوكالة عنه ؛ فهما يشكلان نوعًا من الكيان الواحد للدولـــة، وهناك احتمال بحضور أمراء الولايات إلى الديوان[5].

وقد طُبقت قواعد شكليّة بسيطة تعلّقت بقانون اللباس كما ورد في المصـــادر المعنيـــة بالتـــاريخ العثمانيّ؛ حيث أكدت وجود تشكيلات الديوان اعتبارًا من سنوات التأسيس للدولة؛ مثل تاريخ رستم وناشري وعاشق باشا زاده فيما يتعلق بارتداء الأعضاء زيًّا معينًا؛ إذ فُرض على الـــوزير والأشـــخاص العسكريين الذين يحضرون الديوان أن يرتدوا ملابس خاصة، ويعتموا عمامة خاصة تُعـــرف ببورمـــة الدولبند[6]، وكان من لا يتمثل بهذا الزي يُعاقب[7].

---

١) Mufassal Tarihi, c.1,s321

٢) في عصر أورخان (٧٢٦-٧٦٠ه/١٣٢٦-١٣٥٩م) جرى تحديد وتعيين زي رسمي على جميع العثمانيين ارتداؤه بداية من الأمير أورخان غازي وحتى الشعب، وتم الاهتمام بالزي الشرقي، فالأمير وحرسه يرتدون الزي الأبيض؛ بينما سائر فرق الجيش والأمراء والأفراد يرتدون الزي الأحمر، وتتميز ملابس السلطان والأمراء والأفراد من خلال أعمال الزينة المذهبة، ووصف القلقشندي زيهم بقوله: إن لبس السلطان والأمراء أقبية تترية ضيقة الأكمام مزندة على الأكف، والأمراء منهم يلبسون فوق ذلك أقبية قصار الكمام من رقيق الخام مضربة تضريبًا واسعًا، وعلى رؤوسهم عمائم من لانس، متوسطة المقدار بين الكبر والصغر، مكورة تكويرًا خاصًّا حسن الصنعة، متداخل اللفات مع بعضها، ويلبسون خفافًا من أدم. انظر: أبو العباس القلقشندي: صبح الأعشى، ج٥، ص٣٥٠، طه زاده أبو الفاروق: تاريخ عثمانيده، ج١، ص٧٣.

٣) أحمد أوغلو: جامع الدول، ج١، ص ٢٥٧، كمال السعيد حبيب: الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية ونهاية الدولة العثمانية (١- ١٣٢٥ه/٦٢٢ – ١٩٠٨م)، (ط١، القاهرة، مكتبة مدبولي: ٢٠٠٢)، ص٢٩١.

٤) سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية، ص٩٧.

٥) أبو الفاروق: المصدر السابق ، ج١، ص٧٤.

٦) بورمه بالتركية تعني ما له شكل دائري وحلزوني، والدلبند تطلق على القماش، والكلمتان بمعنى العمامة. انظر:أحمد أوغلـــو: جـــامع الدول، ج١، ص ٢٥٨ هامش رقم ٢، حسان حلاق وعباس صباغ: المعجم الجامع، ص ٤٥.

٧) Yaşar Yüceli , Ali Sevim: Türkiye Tarihi c. II,s302, Mehmet Pakalın: Deyimler ve Terimleri Sozlüğü , c. I, S 463. Nihat Ühal" Osmanli Devletinde Dîvan-IHün (HüKûmet)" , İlim, Kültür ve Sanatta Gerçek Dergisi , sayı X, Otağ Matbaası, İstanbul , 1 Mart 1976 , c. III , s 31

وهناك دلالات على قرارات مكتوبة بناء على المكاتبات الصادرة عن الأمراء الذين كانوا يفـــدون إلى الديوان[1]، وبناءً على أن أول طغراء عثمانيّة تعود إلى أورخان غازي[2] فإن وجود الطغراء دلالـــة على وجود قرارات مكتوبة في ديوانه استلزمت ختمه لسريان العمل بها.

وعلى الرغم من إجراءات أورخان التنظيمية لتطوير وترتيب الإدارة؛ فإن ديوانه لم يخرج من دائرة البساطة في التكوين والتشكيل والتطبيق، و لم يتفوق على دواوين إمارات الأناضول المعاصـــرة لـــه[3]؛ بسبب ضعف إمكانات الإمارة السياسية آنذاك؛ كونها في طور البناء، إضافة إلى انشغالها في عمليـــات الفتح والجهاد، وطبقًا لما سجله القلقشندي ت٨٢١ هـــ/١٤١٨م المعاصر للعثمانيين عن أورخـــان "لم يفارق الخيام إلى القصور، وإنما كان ينزل بخيامها في بسيطها وضـــواحيها، و لم يـــزل كـــذلك حـــتى مات"[4]؛ مما يعني أن الإمارة العثمانية كان يغلب عليها طابع البساطة، ومن الممكن أن يكون أورخـــان قد اتخذ القصور في نهايات إمارته؛ إلا أنه لم يدم الإقامة فيها، ومال إلى البساطة؛ فقد ذُكر أن أورخـــان أنشأ قصرًا أمام جامعه الموجود في القلعة عام ٧٢٧هـــ/ ١٣٢٦م، وظلت تدار شؤون البلاد فيه[5].

وبناء على الاعتبارات السابقة فلا مجال للشك في أن الديوان العثماني تشكل في عصر أورخـــان (٧٢٦-٧٦٠هـــ/١٣٢٦-١٣٥٩م) بشكل مجلس بسيط .ومثّل المرجع الأول لكافة شؤون الإمـــارة؛ حيث كانت تصدر عنه كافة الأحكام التنفيذية[6]؛إلى جانب أنه قام بدور جوهري تمثّل في ردّ الحقوق إلى أهلها؛ فلا يمكن لأحد تجاوز الحقوق التي منحها القانون لجميع الرعايا مســـلمين ومســـيحيين، وإن حصل فباب الشكوى مفتوح؛ فللجميع الحق في رفع التظلمات إلى القاضي أو الوزير حسب المسألة أو المظلمة للنظر فيها؛ ومن ثَمَّ حلها وإعادة لكل ذي حق حقه[7].

وبالتالي وضع أورخان أسس الديوان وبنيته القابلة للتطوير والتجديد وفق المـــتغيرات السياســـية والجغرافية والاجتماعية في المراحل اللاحقة.

عصر السلطان مراد الأول (٧٦٠- ٧٩١هـــ/١٣٥٩-١٣٨٩م):

إذا كان استحداث الوزارة مؤشر إلى تأسيس الديوان وتطويره؛ فإنها خطت خطوات إلى الأمـــام وقوّت من دوره تجاوبًا مع الظروف، وقياسًا بمؤهلات وإنجازات الأشخاص الذين أُســـندت إلـــيهم في

---

١) Ismile Hakkı Uzunçarşılı: Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilatı, Ankara ,Türk Tarih Kurumu Yayınları:1984,s1

٢) عبد الرحيم بن جادة: العثمانيون المؤسسات، الاقتصاد، الثقافة .تقديم: عبد الرحمن المودن، (ط١، الدار البيضـــاء: مطبعـــة النجـــاح الجديدة: ١٤٢٩ هـــ/ ٢٠٠٨ م)، ص٩٤.

٣) Davut Dursun:: Siyaset ve Din e,s240

٤) أبو العباس القلقشندي: صبح الأعشى، ج٥، ص٣٤٩.

٥) Omer Faruk Yılmaz: Fatih Sultan Mehmed Han, İstanbul, Osmanlı Yayınevi:2000,s298,299

٦) سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية، ص٩٦.

٧) طه زاده أبو الفاروق: تاريخ عثمانيده، ج١، ص٧٣، ٧٤.

عصر مراد الأول، فبعد أن جرى تعيين قره خليل جندرلي قاضٍ أعلى للجيوش كأرفع مقام شرعي علمي بالدرجة الأولى[١]؛تُوّج بلقب قاضي عسكر، فكان أول من تقلد هذا المنصب[٢] عام٧٦٣هـ/١٣٦١م، فور استحداثه لينظر في قضايا عساكر الجيش[٣]، وظلّ به عشر سنوات، ثم تم إسناد الوزارة إليه برتبة باشا عام ٧٧٠هـ/ ١٣٦٨م بلقب خير الدين باشا[٤]، وبالتالي جمع خير الدين خليل باشا بين الخبرة العلميّة الشرعيّة والعسكريّة بالوزارة وقيادة الجيش وإمرة الأمراء بما عرف سابقًا - خطتي السيف والقلم- لدمج الشرع والعلم والجيش في شخص الوزير، وعلى هذا الأساس اعتبر وزيرًا أولًا [٥]؛ فكان أول وزير أول في الدولة العثمانيّة.

وعلى مستوى الأداء تحرَّك الوزير الأول بحرية في تنظيم الشؤون الإداريّة؛ فعلى سبيل المثال أسهم خير الدين جندرلي في تأسيس خزانة الدولة، وإنشاء نظام الدفاتر؛ التي هي أساس المؤسسات التيماريّة[٦]، وبإنجازاته هذه أخرج الإمارة العثمانية من كونها مجرد إمارة صغيرة إلى دولة كبيرة ذات مؤسسات بتخطيط جديد؛ وبالتالي اعتمد عليه السلطان مراد الأول اعتمادًا تامًا، ثم إن ابنه علي باشا جندرلي[٧] حينما خلفه في الوزارة تابع إنجازات والده في ترتيب الديوان وتشكيلاته[٨].

١) أحمد أوغلو: جامع الدول، ج١، ص٢٨٨، يوسف بك آصاف: سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، (ط١، القاهرة، مكتبة مدبولي: ١٩٩٥)، ص٣٥.

٢) أوغلو: المصدر السابق، ج١، ص١٩١، طاشكبري زاده: الشقائق العثمانية، ص١٠.

٣) إبراهيم حليم بك: التحفة الحليمية، ص٥٧، أوغلو: المصدرالسابق، ج١، ص١٩١.

٤) محمد ثريا: "السجل العثماني "، ص٧٣٨.

٥) Necati Gültepe: Mührün Gücü,s107

٦) التيمار كل أرض زراعية تغل في العام ما يقل من المحصول عن عشرين ألف أقجة، وكان السلاطين العثمانيون يمنحونها لمن يتعهدون بتقديم عدد من الفرسان للدولة عند قيام الحرب، وكان عددهم حسب ما تغل الأرض، حسين المصري: معجم الدولة العثمانية ، ص٥٦.

٧) علي باشا جندرلي هو الابن الأكبر لخير الدين خليل جندرلي، وهو مثل أبيه انتقل من منصب قاضٍ ثم قاضي العسكر، ثم وزير، وذكرت بعض التواريخ العثمانية أن علي باشا كان وزيرًا في حياة أبيه، وكان قائدًا همامًا؛ إذ تمكن منً الإستيلاء على بلغاريا في فترة وجيزة قبل حرب كوسوفا (٧٩٠هـ-٧٩١م/١٣٨٨-١٣٨٩م)، والتي هزم فيها العثمانيين، وقام بدور سياسي كبير أثناء حصار السلطان بايزيد الأول (٧٩١-٨٠٥هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م) للقسطنطينية؛ التي استمر حصارها في عصره برًّا فقط في الفترة (٧٩٤-٨٠٥هـ/١٣٩١-١٤٠٢م)، دون انقطاع، إلا أن ما أفسد هذا الحصار هو تحرك تيمورلنك ضد العثمانيين على الحدود، والذي حال دون فتحها مبكرًا، وكان علي جندرلي عالماً ودبلوماسيًّا جيدًا، وقائدًا قويًّا، وكان متأثرًا بطباع وسجايا بايزيد الأول، وذُكر أن علي باشا هو مبتكر ترقية تشكيلات صبيان الداخل في السراي؛ حتى أصبحوا يتقلدون منصب الوزارة بسهولة، ولمواجهة الشائعات حول القضاة باستغلالهم السلطة بحصولهم على الرشاوي مقابل إتمام المعاملات الشرعية والقانونية، اعتمد علي باشا تنظيم قانون يثبت ويحدد الرسوم المالية على قسيمة الزواج والحجج والسجلات من قبل القضاة، وذُكر أن السلطان بايزيد كان يُغدق على علي باشا الهدايا ويجزل له العطايا، حتى استاء مَنْ حوله من ذلك، ولم يكن لعلي باشا أولاد، وله زاوية وجامع وضاحية تحمل اسمه في بورصه، وله وقفيتين، إحداهما عليها طغراء الأمير سليمان جلبي، توفي في رجب ٨٠٩هـ/كانون ثاني ١٤٠٧م، ودفن في مقبرة أبيه، انظر: Islam Ansiklopedisi, MillI EGiTiM BASIMEVi ,Istanbul86. 34. Y. 0002. 1CilT 1,s325,326

٨) Ismile Hakkı Uzunçarşılı: Osmanlı Tarihi,4B , Ankara, Türk Tarih Kurumu Yayınları:1983 c. II,S8

وثمة تغيير آخر على المستوى الإداريّ إثر فتح أدرنه[1] في الجانب الأوروبيّ؛ إذ جرى نقل الثقل السياسي إليها كعاصمة جديدة ٧٦٣هـ/١٣٦١م[2]؛ مما استلزم إجراءات سياسيّة وإداريّة جديدة؛ فتمَّ استحداث منصب أمير أمراء الرومللي[3] استجابة للتغيير[4]، وإلى جانب كونها العاصمة تمَّ نقل كافة المواد والشؤون العسكرية إليها، وأصبحت مركزًا للشؤون العسكرية[5].

وبالتالي فإن فكرة تطور الديوان مقبولة في عصره بناء على المؤشرات التالية:

- استحداث منصب قاضي العسكر، ثم دعم وتقوية منصب الوزير بجمع المهام الإداريّة والسياسيّة، إضافة إلى مسؤوليته بقيادة الجيوش[6]، وإضافة وزير ثانٍ[7].

- استحداث منصب أمير أمراء الرومللي تجاوبًا مع الوضع السياسيّ الإداريّ الجديد؛ تلك التغييرات والتحولات تقودنا إلى التسليم بتطور أداء الإدارة المركزيّة؛ ومن ثَمَّ تطوير الديوان قياسًا على أن مراد الأول نجح في الارتقاء بالإمارة إلى طور الدولة، وقد مهدت وضعية الفتوح السبيل إلى تطوير النظام الإنكشاريّ، وإحداث تغييرات مهمة في نظم الإمارة؛ مما ساعد على وضع أسس الهيكل المركزي فيها[8].

---

١) أدرنه Adirné (أدريانوبولس Adrianopolis، أورستيا Orestea): مدينة في تركيا الأوروبية، مركز ولاية ولواء أدرِنه، تقع عند ملتقى نهر مريج (Maritza) وطونجه وأرده [أو: آراد] مقر أسقفية يونانية، تبع بطركية القسطنطينية، أسس الإمبراطور الروماني أدريان أدرنة فوق موقع مدينة أوسكو داما Uscudama القديمة، ثم صارت عاصمة إقليم هيميونس Haemimons، فتحها مراد الأول عام ٧٦٢هـ/١٣٦٠م، منتزعها من اليونان، كانت العاصمة الأوروبية للإمارة العثمانية حتى فتح القسطنطينية٨٥٧ه/١٤٥٣م، وظلّت لبعض الوقت المكان المفضل لإقامة بعض السلاطين بعده. انظر: س موستراس: المعجم الجغرافي، ص٣٥، ٣٦.

٢) أحمد أوغلو: جامع الدول، ج١، ص٢٨٨، يوسف آصاف: سلاطين بني عثمان، ص٣٥.

٣) الروموللي (Rumeli) = روم إيلي: الاسم العام الذي أطلق على أراضي الدولة العثمانية الواقعة في أوروبا، وانتقل إلى اللغة العربية باسم الرومي، والمناطق التي حكموها في أوروبا تضم: تراقية، ومقدونية، وبلغارية، وصربية، وألبانية، وهيلاس القديمة، وجميع جزائر بحر إيجة، واللفظ مشتق من اسم الروم. انظر سهيل صابان: المعجم الموسوعي، ص١٢٩، حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص١٠٤.

٤) Ismile Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı,s111 , Yaşar Yüceli , Ali Sevim: Türkiye Tarihi. c II.,s308.

٥) Mufassal Tarihi, c.1,s322

٦) Ismile Uzunçarşılı: Osmanlı Tarihi, c. II,S8

٧) أكمل الدين إحسان أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، بحث محمد إبشيرلي، (ط١، إسطانبول، مركز الفنون والثقافة الإسلامية: ١٩٩١م)، ج١، ص١٨٤.

٨) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، (ط٢، بيروت، دار النفائس: ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ص٥٣.

عصر السلطان بايزيد الأول (٧٢٩-٨٠٦ هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م):

كشفت الآثار العثمانيّة عن تفصيلات أكثر حول استماع السلطان إلى الرعية وشكاواهم في عصر السلطان بايزيد الأول؛ اعتمادًا على المشاهدات التي وثقها الطبيب المملوكي ابن صغير[١]، الذي زار بورصه في عام ٧٩٥هـ/١٣٩٢م بطلب من السلطان بايزيد الأول[٢]، وتعُد أقدم وثيقة خاصة تعلقت بتطبيقات الديوان وجاء فيها: "في بورصه في الصباح الباكر كان السلطان العثمانيّ يجلس على أريكة واسعة مرتفعة، أما أفراد الرعية يقفون على مقربةٍ منه، في وضع يرون فيه السلطان، ومَنْ ظُلم منهم بغير وجه حق يقترب منه، وينقل للسلطان شكواه، فتحل قضيته على الفور، ويستطرد هكذا كان الأمان يعم البلاد"[٣]، كما أكد المقريزي نقلًا عن الأمير المملوكي حسام الدين[٤] المعاصر لهما: "أن بايزيد كان يجلس في غالب الأيام بكرة النهار في براح متسع، وتقف الناس في بُعد منه؛ بحيث يراهم، فمن كانت له ظلامة رفعها إليه..."، وقد شهد الاثنين له بالعدل وإحقاق الحق لصالح الرعية[٥].

وبناء على ما جاء في الوثيقة السابقة فإن ديوان السلطان بايزيد كان يُعقد صباحًا بحضوره ترسيخًا للعدل، ورفع المظالم عن الرعية باستماعه إلى شكاواهم؛ وعلى الرغم من أن العاصمة قد انتقلت إلى أدرنة فإن الديوان عقد في بورصه العاصمة السابقة؛ مما يعني أن الديوان مرتبط بالسلطان، فيعقد حيث يكون، وترأسه له كرّس وضعية السلطان في الديوان؛ فهو الذي يباشر بنفسه النظر في مشاكل الرعية، وبإمكانهم مقابلته دون وسيط أو حاجب؛ ومن ثَمَّ يوجهها للجهات المعنية؛ مما يعني أنه

---

١) هو علي بن عبد الواحد بن محمد بن صغير الرئيس علاء الدين، رئيس الأطباء بالديار المصرية، انتهت إليه معرفة العلاج، ومهر فيه بحيث كان يصف للفقراء بفلس، ويصف لذلك الداء بعينه للغني بمائة، كان حسن الصورة بهي الشيبة، تام القامة، توجه إلى حلب بصحبة الملك الظاهر، فتوفي بها في ١٩ من ذي الحجة سنة ٧٩٦هـ/١٣٩٣م، فأرسلت ابنته ليدفن في القاهرة فدفن بها. انظر ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، (د. ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي: د. ت)، ج٣، ص ٧٩، ٨٠، تقي الدين المقريزي: درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، (ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي: ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ج٢، ص٤٦٢.

٢) في سبب مجيء الطبيب ابن صغير إلى السلطان بايزيد ذُكر أنه في ذي القعدة ٧٩٥هـ/١٣٩٢م، حينما جاء إليه الأمير المملوكي حسام الدين حسن الكجكني ليخبره بأمر تيمورلنك، ويحذره عن الغفلة في أمره، فأكرمه السلطان بايزيد، وأرسل يطلب من السلطان المملوكي حكيمًا حاذقًا في صنعة الطب وأدوية توافق مرضه الذي كان يشكو منه، وهو ضربان المفاصل، فعين له السلطان المملوكي شمس الدين ابن صغير، وأرسل بصحبته حملين من الأدوية؛ التي توافق مرضه، وأرسل إليه هدية عظيمة على يد قاصد من عند السلطان، فتوجهوا إلى بايزيد. انظر العسقلاني: إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، إشراف: محمد عبد المعيد خان، (ط١، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية: ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م) ج٣، ص٥٨، ٥٩، وقارن المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عطا، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤٢١هـ/١٩٩٧م) ج٥، ص٣٤٠، وعلي بن داوود الصيرفي: نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشي، (د. ط، القاهرة، مطبعة دار الكتب: ١٩٧٠ م)، ص٣٦٥.

٣) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، (ط١، بيروت، دار المدار الإسلامي: ٢٠٠٢م) ص١٤٤، Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı,s111

٤) هو حسن بن علي بن أحمد الكجكني الحلبي البانقوسي، ترقى من طبقة الخدم، حتى صار من أمراء طرابلس، قدم إلى مصر مع نائب حلب لأخذ الملك من الملك الظاهر برقوق، تولّى نيابة الكرك، والتحق بخدمة برقوق، شهد مع برقوق الحروب كلها، وبعودة برقوق إلى مصر أنعم عليه بإمرة سبعين فارسًا، واختص به، وسافر معه إلى دمشق وحلب، ثم بعثه رسولاً إلى بايزيد كما تقدم، توفي في القاهرة في ٤ رجب ٨٠١هـ/١٢مارس١٣٩٩م. انظر المقريزي: درر العقود الفريدة ، ج٢، ص٨.

٥) المصدر نفسه، ج١، ص٤٥١، ٤٥٢.

ما زالت هناك بساطة في المراسم والتطبيق، ومن التفصيلات التي ذكرها الأمير حسام الدين؛ التي من الممكن أن نُعدها من متعلقات اجتماعات الديوان "أن الوزراء يقدمون له صحنًا من ذهب فيه هندام لحم إذا جلس في مجلسه."[1].

ثم إن بايزيد أدرك أنه لا بُدَّ من الاستناد إلى أساس شرعي لسلطته لتعزيز مركزيته كسلطان، وتحقق له ذلك بعد حصوله على منشور من الخليفة العباسيّ بمصر المتوكل على الله بن المعتضد بالله (٧٦٣-٧٨٥هـ/ ١٣٦٢-١٣٨٣م) يمنحه لقب (سلطان أقاليم الروم) عام (٧٩٤هـ/١٣٩٢م)[2].

ورسَّخ السلطان بايزيد الأول (٧٩١-٨٠٥هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م) سياسة تطبيق مركزيّة الدولة سياسيًّا وإداريًّا بإستحداث منصب أمير أمراء الأناضول، فتم ربط الأناضول بالمركز في عاصمة الدولة؛ إذ إن انتقال السلطان وجهاز الدولة التنفيذي إلى أدرنة تطلب من يمثل السلطان في البر الآسيوي؛ ولتحقيق إدارة الدولة من مركز واحد بجهاز مركزي مباشر قام بوضع نظام جديد للقاپي قولو[3] الغلمان المرتبطين بشخص السلطان باقتصار توجيه وظائف الدولة المهمَّة (العسكرية والإدارية) لهذه الفئة فقط، ووضع نظام ضريبي طبق فيه قواعد الإيلخانيين المالية، وبناء على هذه الإجراءات بلغ مرحلة استطاع أن يكون فيها سلطانًا لدولة إسلاميّة[4] مركزية فعليًّا بتصفيته الأسر الحاكمة في الأناضول والبلقان، وتحويلها إلى إمارات تابعة له، ثم إلى ولايات عثمانية، ووجه الأراضي المفتوحة إلى أفراد الأسر الحاكمة، وأمر بتحريرها ووضع نظامًا لتحصيل الضرائب[5]؛ فضمن بتلك الإجراءات وحدة أراضيه السياسية والإدارية.

واستكمالًا لتشكيلات الديوان، وتعزيزًا لدوره في وضع الدولة الجديد ازداد عدد الوزراء إلى اثنين إلى جانب الوزير الأول[6]؛ وبالتالي فعَّل الديوان مركزية الدولة كونه مسيطرًا على كافة شؤونها بما فيها النظم العسكريّة[7] كأداة تنفيذية للسلطان سايرت قراراته حربًا وسلمًا.

---

١) تقي الدين المقريزي: درر العقود الفريدة ، ج٢، ص٤٥٢.

٢) إبراهيم بك حليم: التحفة الحليمية: ص٦٩، سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٢٥.

٣) قاپي قولو: بمعنى عبد الباب، أو جندي الباب، ويطلق على الجندي من المشاة والفرسان؛ الذي يعمل دومًا في الجيش العثماني، وكان يتقاضى راتبًا، ويسمى كذلك (دركاه عالي قولو)؛ أي عبد العتبة العالية. انظر: حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٥٩.

٤) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث فريدون امجن، ج١، ص ١٨، ١٩، وقارن محمود: المرجع السابق ، ص ١٢٦.

٥) محمود: المرجع السابق، ص١٢٦

٦) Ali Seydi: Teşrifat ve Teşkilatımız, İstanbul , Tercüman 1001 Temel Eser, s676.

٧) Mufassal Tarihi, c.1,s322

السلطان محمد چلبي (٨١٦-٨٢٤هـ/١٤١٣-١٤٢١م):

أعقب نهوض وصعود السلطان بايزيد الأول (٧٩١-٨٠٥هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م) بالدولة مرحلة تراجع، عُرفت بمرحلة فترت Fi-tret؛ التي انهارت فيها مقومات الدولة[١] إثر تداعيات معركة أنقرة ٨٠٤هـ/١٤٠٢م[٢]، والتي انتهت بهزيمة العثمانيين؛ إلا أن محمد چلبي حينما اعتلى العرش أسس الدولة ثانيةً بصعوبة بالغة؛ فحقق نجاحًا في ترتيب البيت العثماني؛ ومن ثَمَّ إعادة مؤسساته إلى أدوارها، إلا أنه لم يتم تجديد الأفكار والآراء التي كانت موجودة في عصر بايزيد الأول[٣].

أما عن الديوان فاستمر عقده باعتباره عرفًا من أعراف الدولة، وأصلاً من أصول البنية المركزية، وتأكيدًا للسلطة، وذُكر أن السلطان محمد جلبي كان يعقد الديوان يوميًّا برئاسته بناء على ما ورد في السجلات الخاصة بوفاة محمد جلبي ومراد الثاني[٤].

ومن المؤكد أن السعي في تطوير الدولة في شتى مناحيها ومؤسساتها كان بسيطًا؛ لا سيما أن السلطان كان يكرِّس جل اهتمامه في توحيد الدولة، وعليه فالديوان استمر بالتشكيل نفسه فبقي عدد الوزراء ثلاثة[٥].

إلا أن ما يذكر من تغييرات محمد جلبي الإداريّة: أنه قدَّم دعمًا كاملاً للعناصر التركية و(المجاهدة)؛ بعزل المستشارين البيزنطيين، وإبعادهم عن البلاط، وجعل اللغتين التركيّة والفارسيّة، بدلاً من اليونانيّة، لغتي الإدارة الرسميتين[٦]؛ وذلك على غرار الدولة الإسلاميّة، فترسخ مفهوم الإدارة التركية بطابعه الخاص؛ وبالتالي هيأ المؤسسات بشكل عامٍّ ثانية للتطوير في الفترة التالية لحكمه.

عصر السلطان مراد الثاني (٨٢٤-٨٥٥هـ/١٤٢١-١٤٥١م):

إن الأمر الشائع والمعروف أن الديوان أخذ يكتسب صفة خاصة، ومؤسسة لها قواعدها وتشكيلاتها؛ اعتمادًا على معلومات مباشرة بشكل خاص في عصر السلطان مراد الثاني؛ إذ تأكّد ترأسه

---

١) وليد صبحي العريض: تاريخ الدولة العثمانية • التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية • (ط١، عمان، دار الفكر: ١٤٣٣هـ/٢٠١٢ م) ص٥٢.

٢) قامت معركة أنقرة بين الامبراطور تيمورلنك المغولي وبين السلطان بايزيد، نتيجة ادعاء تيمورلنك أنه الوارث الحقيقي لسلاجقة الأناضول والدولة الإيلخانية، وأن العثمانيين لا بد أن يدخلو في تبعيته؛ إلا أنهم رفضوا، فانتهت المعركة بتغلب تيمورلنك وهزيمة العثمانيين وأسر بايزيد، وعدد من الأمراء العثمانين. للاطلاع انظر سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية ، ص١٢٨، ١٢٩.

٣) Ahmet Mumcu: Osmanlı Devleti'nde Siyaseten Katl , Phoenix Yayınevi , s26

٤) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı,s100, Yusuf Halaçoğlu: Osmanlılarda Devlet Teşkilat, s8

٥) Davut Dursun: Siyaset ve Din,s246, Mufassal Tarihi, c.1,s322

٦) أيرم لابيدس: تاريخ المجتمعات الإسلامية، ترجمة: فاضل جنكر، (ط٢، لبنان، دار الكتاب العربي: ٢٠١١م) ،ج١، ص٤٤٨.

لاجتماعات الديوان المنعقد في العاصمة أدرنة؛ الذي طُبقت فيه قواعد وأصول تشـــكيلات محـــددة[١] وثقها الرحالة الفرنسي بيرتراندون دي لابروكير **Bertrandon de la Broquière**؛ الذي كان يجوب الشرق خلال تلك الفترة فكتب:

"انطلقت صفارة النوبة في قصر أدرنة، وجاء وقت استقبال السلطان لسفير ميلان، ودخلنا عـــبر البوابة الأولى، ففُتح الباب في اتجاه الداخل، وكان يحرسه حوالي ثلاثين من المماليك المسلحين بالعصي، وإذا رغب أي شخص في الدخول دون إذن كانوا يحذرونه، وفيما لو أصر على الدخول كانوا يدفعونه بالعصي، وعندما دخل (سفير ميلانو) جعلوه يجلس قرب الباب.وكان الجميع من وزراء وأمـــير أمـــراء الروملي وسائر الأمراء الآخرين يستعدون لاستقبال السلطان عند البوابة المطلة علـــى قاعـــة الـــديوان الكبرى (الديوان خانة)، وكان السلطان يرتدي عباءة مشغولة و قفطان أحمر، ويمشى الســـلطان نحـــو العرش الموجود في ركن من قاعة الديوان الكبرى، ويبدؤون بعزف الموسيقى، وعندما يتوقف العـــزف يجلس السلطان في رواق جانبي حيث يكون مجلسه معدًّا، وهو عبارة عن أريكة مغطاة بالمخمل ومرتفعة عن الأرض خمس درجات، وحسب التقاليد يجلس السلطان على الأريكة، ويتخذ وضعية الخياطين حين ينهمكون في عملهم. وبعد ذلك كان يأتي الباشوات ويأخذون مجلسهم مقابـــل الســـلطان، وبعـــد أن يكتمل دخولهم يأتي الآخرون الذين يشاركون حسب العادة في الديوان، ويأخذون أماكنهم في موقـــع أبعد عن السلطان". وفي موضع آخر ذكر: "إن عدد الوزراء الذين حضروا الديوان ثلاثة وزراء "، كما ذكر حضور أمير أمراء الروملي، وأن هناك أشخاصًا يظلون وقوفًا في حين كـــان الأمـــراء والـــوزراء جلوسًا خلال الاجتماع.. ومن ضمن المراسم أنه حينما تم مثول سفير ميلان اُحضـــرت هـــداياه مـــن خلفه، ووضعت إلى جواره، ويتقدم السفير نحو السلطان منحنيًا احترامًا له، وبعد المقابلة طبقًا للمراسم المعتمدة يبتدأ سفير ميلان بالانسحاب ووجهه للسلطان. [٢]. فينتهي اللقاء. وفي ذلك دلالة على عظـــم السلطان العثماني مراد في عيون بعض السفراء الأوروبيين، ووصول الإمارة العثمانية إلى طـــور الدولـــة العالمية، التي كان يفد إليها سفراء الغرب منهم سفير ميلانو المذكور؛ ففي انحنائـــه للســـلطان تقـــديرًا للسلطان، واعترافًا بقوة الدولة العثمانية.

وبناء على ما سبق يتضح أن الديوان أصبح لافتًا للنظر، وأن مراسيمه وتقاليده تســـتحق التوثيـــق والرصد من قبل الرحالة؛ الأمر الذي يؤكد أنه تطور في التطبيق والأداء، ووصل إلى مرحلة تميزت فيها مراتب الأعضاء والحرس.

---

١) Türkiye Diyanet Vakfi İslam Ansiklopedisi, CILT 9, S 430

٢)خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٤٤.Mufassal Tarihi, c.1,s322

أما بالنسبة إلى أعضائه من حيث مركز الوزير فالوزير الأول برز بشكل أقوى لابتعاد السلطان مراد الثاني وانزوائه فيما بعد عن إدارة شؤون البلاد، وترك له مسؤولية اتخاذ القرار بحرية، وظل صاحب الدولة الحقيقي على مدى ستة عشر عامًا انتهت تحديداً (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م)[١].

وعُقد الديوان في عهد مراد الثاني يوميًّا في سراي أدرنة، وشارك فيه قاضي العسكر[٢]، والدفتردار[٣]، والنشانجي[٤]، إضافة إلى رئيس الكُتّاب[٥]، والجاوشي[٦]؛ الذين كانوا يقومون بوظائفهم وقوفًا[٧].

---

١) جون باتريك كينروس: القرون العثمانية، قيام وسقوط الإمبراطورية التركية، نقله إلى العربية: ناهد دسوقي، (د. ط، الإسكندرية، منشأة المعارف: د. ت)، ص٩٧.Ismail Uzunçarşılı: Osmanlı Tarihi, c. II,S9

٢) يذكر ابن بيبي "قاضي لاشكر" ومعناها بالعربية قاضي العسكر؛ بمعنى قاضي الجيش، وسرى تطبيق نظام قضاة العسكر في الدول التركية الإسلامية؛ فانتقل إلى الغزنويين فالسلاجقة، وعرفت في مصر منذ عهد صلاح الدين الأيوبي، واستحضره سلاجقة الأناضول والقرمانين، ومنهما انتقل إلى العثمانيين، وكمصطلح يطلق للدلالة على قاضٍ يحكم بين الجند على وجه الخصوص، ويلازمهم في أوقات السلم والحرب. انظر: يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٤٧٨، مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية، ص١٣٢،١٣٣، حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص١٦٨.

٣) دفتردار: من الكلمة اليونانية DiPhthera؛ بمعنى جلد الحيوان؛ لأنه كان يستعمل للكتابة، ودخلت العربية قديمًا، وفيها ثلاث لغات: الدفتر بفتح الدال كجعفر، ومن العرب من يقول: تفتر. على البدل، والدفتر بكسر الدال وزان الدرهم، والدفتر يعني جماعة الصحف، والدفتر جماعة الصحف المضمومة أو الكراريس، وقد دخلت كلمة دفتر في الفارسية بلفظها وبمعنى جماعة الصحف، أما دار الفارسية فمعناها الصاحب من داشتن دار أن يملك، فالدفتردار لغويًّا هو صاحب الدفتر، أو حافظ السجلات، وتعني أيضًا كبير المحاسبين، ووردت في قانون الفاتح بمعنى وكيل مالي. انظر: محمد بن منظور: لسان العرب، ج٤، ص ٢٨٩، بركات: المرجع السابق، ص١١٧.

٤) نشانجي من نشان وتعني: العلامة، الرمز، الهدف، الوسام، شرائط التقدير، وفي الاصطلاح أطلق في العصر العثماني على الرسم والكتابة، أماكلمة جي علامة النسب في اللغة التركية، فالنشانجي من يرسم الطغراء العثمانية. حسان حلاق، عباس صباغ: المرجع السابق، ص٢٢٤.

٥) رئيس الكُتّاب، ويعرف أيضًا بريس أفندي من رئيس العربية، وأفندي بمعنى السيد كلقب فخري، أصلها من الكلمة اليونانية أفنديس Efendis، المأخوذة من الكلمة القديمة Aventun، دخلت اللغة التركيّة الأناضوليّة، واستعملها الترك في القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، وتعني: الصاحب، والسيد، والمالك، والمولى، واستعملت لقبًا لأصحاب الوظائف الدينية والمدنية، ورجال الشريعة والعلماء، وأطلق أيضًا على كتخدا الصدر الأعظم لواجباته الكتابية، كما أُطلق على النساء؛ فيقال لزوجة السلطان: قادين أفندي، كذلك استعملت لقبًا للأمراء أولاد السلاطين، كما استعملت لقبًا لضباط الجيش العثماني حتى رتبة البكتاش، والاستعمال الأشهر لِلَّقب كان للرجل الذي يقرأ ويكتب؛ حتى قيل لرئيس الكُتّاب ريس أفندي، وله ديوان خاص يعرف بديوان أفنديسي، وبالتالي في تاريخ الدولة العثمانية .وأطلق لقب أفندي على أرباب القلم، ولقب آغا على أصحاب السيف. حسان حلاق، عباس صباغ: المرجع السابق، ص١٠٠، عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢١٩، بركات: المرجع السابق، ص١٥٠.

٦) الجاويش من "جاووش": المقطع التركي "جاو"؛ الذي يدل على الصياح والنداء والثأر، فالجاوشية في العهد الأيوبي مجموعة من الجند مهمتهم استنفار الجنود وقت الحروب؛ أما عند المماليك هم أربعة جنود كانوا يمشون أمام السلطان في المواكب، وكذلك عرفوا لدى الغزنويين والقرخانيين والسلاجقة؛ حيث يطلق عليهم دور باشي وسرهانك، كانوا بمعية الحاكم، ويتحزمون بحزام فضي، ويمسكون بعصي مرصعة، وعندما يذهب السلطان إلى أي مكان كانوا أمامه يوسعون له الطريق صائحين دور باشي، ويخمن أن هذا التقليد ورد من الفرس، وهنا فالكلمة التركية جاوش دخلت في اللغة الفارسية الأصل "سرهنك"، وتعني: الفارس، والبطل، والمبارز، "دور باش" تعني هنا: الجاوش بين يدي الحاكم في الموكب، كذلك دخلت الكلمة في اللغة العربية قبل قيام الدولة العثمانية، ورسمت جاؤش، جائيش، شاويش، شاؤش، جاووش؛ لتأتي في الأصل بمعنى الحاجب وصاحب البريد، والدليل في الحروب، وجامع الأخبار، وهو رأس العشيرة، وتعني العريف في المصطلح الحديث. انظر: حلاق و صباغ: المرجع السابق، ص٦١، Mehmed Fuad Kuprülü: Bizans Müesseselerinin Osmanlı Müesseselerine Tesiri İstanbul, 1921, s83,84 , Ünit Koç " XVI. Yüzyılda Osmanlı Devleti'nde Cavuşluk Teşkilatı" , sayı 2, Elazığ, 2002 , c. 12 ,s396 ، انظرملحق رقم (٣)،صورة (٢٢).

٧) Nihat Unal" Osmanli Devletinde Dîvan-IHün , Gerçek Dergisi, c. III , s 33

وبالتالي وضع مراد الثاني لخلفائه أسس التطورات المستقبلية للديوان من ناحية بنيته الداخلية؛ على سبيل المثال وضعية الوزير الأول كممثل فعليٍّ ونائبٍ مطلقٍ عن السلطان؛ إضافة إلى تطبيــق قواعــد التشريفات.

وعلاوة على ما سبق إذا كان تطبيق القانون من متعلقات الديوان ومن صميم عمله؛ فإن في عصر السلطان مراد الثاني(٨٢٤-٨٥٥/١٤٢١-١٤٥١م) شهد استقرار القانون إلى جانب أحكام الشريعة الإسلاميّة[١]؛ الأمر الذي فتح الطريق أمام خلفائه للمضي قُدمًا في التقنين والتشريع، وتعزيز قيم الديوان الحقوقيّة والتشريعيّة.

عصر السلطان محمد الثاني (الفاتح)(٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م):

يُعَدُّ عصر الفاتح عصر استتمام بناء مؤسسات الدولة وعلى رأسها الديوان، بعد قضائه على كــل المعضلات التي واجهته؛ التي توجها بفتحه للقسطنطينية ٨٥٧هـ/١٤٥٣م[٢].فأصبحت العاصمة باسم إسطانبول.

وبادر بتطبيق إجراءات سياسية وإدارية ترمي إلى إعادة هيكلت المؤسسات، وارتبطــت حركــة تطوير الديوان بتبنيه لفكرة الحكم المطلق[٣]، ودعم ذلك عن طريق: جمع مسؤوليات الدولة بيديــه[٤]، واستنادًا إلى فهمه للحكم المطلق ودعم السلطة المركزيّة بزيادة تفرعاتها وشِعبها؛ ومن ثَمَّ الأخذ بتنظيم كافة الأصول والفروع بموجب قوانين خاصة[٥] لتعزيز تطبيقات القانون العرفي والتشريع بوضع اللائحة القانونيّة (قانونامة)[٦]؛ التي ساهم بإعداد مبادئها قرماني محمد باشا[١] وزيره[٢].

---

١) Yusuf Halaçoğlu:Osmanlılarda Devlet Teşkilatı, s108

٢) طورسون بك: تاريخ أبو الفتح، (د. ط، إسطانبول طبع أحمد إحسان وشركاؤه: ١٣٣٠هـ) ص١٧٦.

٣) شاع استخدام مفهوم الحكم المطلق في كثير من المراجع المهتمة بالتاريخ العثماني كأسوب حكم، وسلطة يطبقها كافة السلاطين العثمانيين، إلا أن هناك ما ينفي ثبوت هذه الأسلوب، ومحددات تحد وتقيد سلطات السلطان العثماني، سيتم التطرق إليها ردًّا على ذلك في الفصل الرابع.

٤) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١١٦.

٥) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة العثمانية، (د. ط، إسطانبول، مطبعة القربة: ١٣١٥هـ) ج١، ص٢٨٠.

٦) يذكر قفلجملي أن نسخة القانونامة الوحيدة الموجودة الآن هي النسخة التي تحمل عنوان: (القانون الباديشاهي للسلطان: محمد بن مراد خان)، المحفوظة في مكتبة فينا، وهي النسخة التي كُتبت عام ٨٩٣هـ/١٤٨٨م بعد انقضاء سبع سنوات على موت الفاتح؛ التي ربما ألحق بها الكثير من التعديلات، وهو نظم وكتب في أواخر أيام السلطنة؛ بينما يرى عبد العزيز نوار أن هناك غموضًا فيما جاء في مؤلفات المؤرخين بشأن قيام الفاتح بترتيب القانون العثماني، وأن هناك جمهور من المؤرخين أسندوا العمل إلى سليمان القانوني(٩٢٦-٩٧٤ه/١٥٢٠-١٥٦٦م)، وذكر سيد رضوان استنادًا إلى بعض الوثائق أنه مدسوس ومزور؛ إنما جاء اهتمام الغربيين بنشره لنيل من السلطان محمد الفاتح، فصبوا اهتمامهم على تشريع قتل الإخوة لتشويه سمعة السلطان محمد الفاتح، والحقيقة أن قانون قتل الإخوة من الافتراءات التي افتراها المستشرقون على السلطان بايزيد الأول "يلدريم"(٧٩١-٨٠٥ه/١٣٨٩-١٤٠٢م)،والمستشرق هيوار تحديدًا أول من استن تهمة قانون قتل الإخوة، وهي تهمة تعدته، وعممت على سلاطين الدولة العثمانية دون دليل واحد، أو نص على ثبوتها في المصادر العثمانية، أو وثيقة، وقد فندت هذه الشبه الباحثة أماني غازي في دراستها الموسومة بـــ: "الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية"، ونص الفرية أن السلطان بايزيد يلدريم قتل أخاه يعقوب؛ لأنه خشي من تعلق الشعب به، فجرت سنة جرى عليها سلاطين آل عثمان حتى عهد الإصلاح، وفندت الباحثة أماني الغازي الفرية بأدلة: "أنه لا داعي لقتل بايزيد لأخيه يعقوب ما دام أن وصية السلطان مراد -في لحظاته الأخيرة هي مبايعة بايزيد سلطانًا- ولم يذكر يعقوب نهائيًا إلا أن السبب الذي أورده المستشرق هيوار كان واهيًا حينما برر قتله لأخيه بخوفه من تعلق الأهالي به؛فالأهالي كانوا متعلقين ببايزيد؛لأنه كان شجاعًا ومحاربًا مقدامًا، وعصره كان=

وأنشأ مدارس القولار(مماليك السلطان)؛ التي خضعت لنظم دراسية مركزة، ولتراتيب دقيقة تخضع لقواعد قاسية لتنشئة هذه الفئة الإداريّة وتأهيلها، باستثناء القضاء لشغل مناصبها في الحكومة المركزية[٣].وعمل على دعم الحكم المركزي في الحكومة العثمانية؛ وذلك باعتماد سياسة التدخل في المسائل الاقتصادية والمالية[٤]؛ مما يعني توجيه الديوان لما يخدم هذه السياسة.

وللحفاظ على شيء من توازن القوى داخل الحكومة، جرى اعتماد نوع من التقسيم الوظيفي بين منصب الصدر الأعظم، وكبار رجال الدين –العلماء– وإدارة الخزينة، والخدمات القضائية[٥].

=عصر جهاد إسلامي؛ بالإضافة إلى اتصافه بالمروءة وحسن الخلق، وإن افترض ارتكاب السلطان بايزيد هذه الجريمة فيتحمل وزرها وحده، وليس عدلاً وإنصافًا أن يتحملها جميع السلاطين العثمانيين، أو وصفها أنها سنة ارتضاها شيوخ الإسلام والعلماء؛ وذلك إلى جانب أنه سيترك العلماء السلاطين يقومون بالقتل الشنيع دون اتخاذ موقف تجاههم، وكيف سيطلب السلطان بايزيد الأول من العلماء أن يغضوا الطرف عن هذه الفعلة، وهو الذي رفض الإمام والقاضي شمس الدين فناري شهادته في المحكمة عندما اقتضى الأمر حضوره للإدلاء بشهادته في أمر من الأمور؛ لأنه لا يؤدي صلاته جماعة، فتركه السلطان وخرج من القاعة بمنتهى الهدوء، وأصدر أمرًا في اليوم نفسه لبناء جامع ملاصق لقصره ليؤدي الجماعة، أما الحادثة الحقيقية في مقتل الأمير يعقوب أوردها المؤرخ عاشق باشا زاده، واكتملت برأي خواجه سعيد الدين أفندي مؤرخ القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي؛ مفادها أن يعقوب لم يخنق بأمر السلطان بايزيد الأول، وإنما رأى أمراء الدولة وقادة الجيش الموجودون في ساحة المعركة هذا الأمر لازمًا، وهم من أمروا بقتل يعقوب؛ لخوفهم من عاقبة حب الجنود له، وأنه من الممكن أن يطالب بالحكم تبعًا لذلك؛ فتحدث فتنة فتزهق مئات الأنفس، فرأوا قتل يعقوب في الخيمة التي لفظ فيها مراد الأول أنفاسه الأخيرة قبل وصول بايزيد الأول إلى الخيمة؛ خاصة أن أبناء مراد الأول كانوا متفرقين بعيدين عن ساحة المعركة، يتتبعون فلول الجيوش المهزومة، وعندما أدركت الوفاة مرادًا الأول أرسلوا في طلب بايزيد؛ الذي عاد مسرعًا فاكتشف موت أخيه، وباتخاذ الأمراء قرار القتل كان تعديًا على حدود وظائفهم؛ لأن بايزيد الأول هو الوحيد الذي يملك زمام القرار في أمر أخيه؛ إلا أن بايزيد حين وصل لم يدرك أخاه، ونفذ السهم، وكان من الممكن أن يتخذه مستشارًا له. وفي رأي الباحثة أن هذه المعلومة برأت السلطان بايزيد من دم أخيه؛ ومن ثَمَّ سنه لقتل الإخوة، وسريانها عادة على كافة السلاطين. انظر: حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص١٧٤، ١٧٥، وعبد العزيز سليمان نوار، الشعوب الإسلامية (الأتراك العثمانيون)، (د. ط، بيروت، دار النهضة: ١٩٧٣)، ص٦١، وراجع كمال حبيب: الأقليات والسياسة، ص٢٩٣، سيد رضوان علي: السلطان محمد الفاتح بطل الفتح الإسلامي في أوروبا الشرقية، (ط١، الرياض، الدار السعودية للنشر والتوزيع: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، ص ٨٨٥، أماني جعفر الغازي: "الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية (عرض ونقد وتحليل)، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ج١، ص٣٨٨، ٣٨٩.

١) قرماني محمد باشا: اسمه الكامل محمد باشا عارف جلبي، يرجع نسبه إلى جلال الدين الرومي، ولد في قونية، وتلقى العلم فيها، ثم غادرها، ودخل في حماية الصدر الأعظم محمود باشا (٨٥٩هـ/ ١٤٥٥م) عقب فتح إسطانبول، وعمل مدرسًا بمدرسة محمود باشا، ثم أصبح كاتبًا في الديوان، ثم نشانجيًّا عام ٨٦٩هـ/١٤٦٢م بواسطة محمود باشا، ثم وزيرًا، ثم أصبح صدرًا أعظم، وهو مؤسس قانون الإرث الجديد، كان قائدًا عسكريًّا جيدًا وإداريًّا عظيمًا، كما أنه منشئ ومؤرخ معروف، توفي إثر اقتحام الإنكشارية للديوان، وقاموا بقطع رأسه، والتجول به في شوارع إسطانبول، من آثاره الخيرية جامع النشانجي محمد باشا في ضاحية قوم قابي، وحمام مشترك ومدرسة وتكية ملحقين به. انظر: Türkiye Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedisi, İstanbul , 2001,cilt24,s 450,451

٢) Halil İnalcık: Devlet-i Aliyye Osmanlı İmparatorluğu Üzerine Araştırmalar-I Klasik Dönem (1302-1606) Siyasal, kurumsal ve ekonomik gelişim, İstanbul Türkiye İş Bankası Yayınları:2010,s218

٣) حسن الضيفة: الدولة العثمانية، الثقافة، المجتمع، السلطة، (ط١، بيروت، دار المنتخب العربي، ١٤١٧هـ)، ص٧٣، ٧٤.

٤) شوكت باموك: التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب: عبد اللطيف الحارس، (ط١، لبنان، دار المدار الإسلامي:٢٠٠٥م)، ص٩١.

٥) إيرم لابيدس: تاريخ المجتمعات الإسلاميّة، ج١، ص٤٤٦.

وازدادت أهمية الإدارة المركزية باستقرار البنية المركزية الأساسية للديوان في إسطانبول كجهاز تنفيذي إجرائي للحكومة المركزية، يقوم على أربع دعائم؛ هي: الوزير الأعظم، قاضي العسكر، الدفتردار، النشانجي[١].

وعلى صعيد المراسم والتشريفات فقد تعقدت، وبدأت تنأى عن البساطة المعهودة في أوائل عهد الإمارة، فأصبحت عقب فتح القسطنطينية٨٥٧هـ/١٤٥٣م في غاية الأبهة والحشمة تقليدًا لسلطة الشرق[٢] **باعتماد تطبيق قواعد وتنظيمات ومراسم جديدة؛ منها:**

١-إلغاء عرف ترأس السلطان للديوان، وتركه للوزيرالصدر الأعظم[٣]، فكان الرئيس الفعلي للديوان، وحددت اللائحة القانونية صلاحياته، ووضعه في البروتوكول.

٢-إلغاء عرف تناول الطعام مع أعضاء الديوان.

٣-وضع نظام العرض على السلطان.

٤-تحديد أيام انعقاده.

٥-تحديد وظائف أعضاء الديوان بشكل قاطع.

٦-تحديد وضعية الأعضاء في التشريفات والمراسم أثناء انعقاد الديوان[٤].

وبذلك اكتسب الديوان صفة الديوان السلطاني العثماني بصفة خاصة من ناحية التشكيل والتطبيق القابل للتطوير والتعديل؛ استجابة لمستجدات الدولة المتسارعة في عمليات الفتح والضم، وتعقد مسؤولياته بمختلف أوجهها؛ تبعًا لذلك كان التطور في نطاق تفرع الأعضاء من أصل المنصب الواحد، علاوة على التوسع في سن وتعديل القوانين العرفية التشريعية، بمركز الرقابة القانونية، لتنظيم الأقاليم المفتوحة وربطها بالمركز، وإرشاد الرعايا الجدد للمفاهيم القانونية والحقوقية كمواطنين عثمانيين، والتزاماتهم تجاه الحكومة المركزيّة.

---

١) محمد ثريا: السجل العثماني، ج١، ص٧٣٩، محمد فريد المحامي: تاريخ الدولة العلية، ص١٧٧.

٢) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة العثمانية، ج١، ص٢٨٠.

٣) في اللغة الصدر من ألقاب التجار ونحوهم، والمراد من يكون صدرًا في المجالس، وصدر كل شيء في اللغة أوله، وعبر عن صدر القوم المجلس بأوله؛ لأنه في الحقيقة أول المجلس، وكل جانب من جانبيه تلو له، وصدر القوم لغويًّا رئيسهم؛ إشارة إلى مهابته ومكانته، والأعظم من أفعال التفضيل من العظمة؛ بمعنى الكبرياء، وهو من ألقاب العصر العثماني، وأطلق على رئيس الوزراء كناية عن تصدره وزرائه. انظر: أبو العباس القلقشندي: صبح الأعشى ، ج٦، ص١٨، حسن الباشا: الألقاب الاسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، (د. ط، القاهرة، الدار الفنية: ١٩٨٩م)، ص١٦٢، قتيبة الشهابي: معجم ألقاب السلطان في الدول الإسلامية من العصر الراشدي حتى بدايات القرن العشرين، (د. ط، دمشق، منشورات دار الثقافة: ١٩٩٥ م)، ص٦٠.

٤) Nihat Unal" Osmanli Devletinde Dîvan-IHün, Gerçek Dergisi , c. III , s 33

وباستمرارية تنظيم مؤسسات وشؤون الدولة لعوامل متعلقة بالتوسع جرى **في عصر السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٨هـ/١٤٨١-١٥١٢م)**[١]، **والسلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢- ١٥٢٠م)** تفريع مناصب الدفتردار، ومناصب قضاء العسكر، وازدياد عدد الوزراء كما سيتضح في الفصل القادم.

عصر السلطان سليمان الأول القانوني (٩٢٦- ٩٧٤هـ/١٤٢٠-١٥٦٦م):

إن أكبر خطة تطوير عاشها الديوان من حيث اكتمال بنائه تمامًا عاصرت السلطان سليمان القانوني؛ الذي شهد نشاطًا سياسيًّا وإداريًّا قانونيًّا سريعًا تطلبته مستجدات حركة الفتح والضم الكبيرة والواسعة، تعقّد على إثرها التكوين السكاني والتنوع الدينيّ والمذهبيّ بشكل أكبر من قبل، مما استلزم سن قوانين وتشريعات وأساليب إدارية توائم طبيعة الأقاليم بما فيها العربية والأوروبية الجديدة، لتفعل عمل الديوان كجهاز مركزي ممثلاً للسلطان ينظم شؤونها، ويكفل تحقيق العدل، وكمتطلب للتطور والتفاعل جرى توزيع السلطات بشكل محدد وواضح في الحكومة، ومنح الصلاحيات لهيئات تشارك السلطات في حمل أعباء الدولة للنظر في أمور الشعب في كل أقطار المسلمين[٢].

ففيما يتعلق بترتيب الديوان تابع القانوني سُنَّة الفاتح في الانسحاب، وحجز منصب الوزير الأعظم للقول -مماليك السلطان- لكن هذه المرة ليس من الموظفين الرسميين؛ بل من القول العاملين في الخدمة الداخلية في السراي[٣].

كما ازدادت كوادر الديوان تبعًا لتشعب المسؤوليات وتوزيع المهام، فإنه قد ازداد عدد الوزراء، وانضم القبودان باشا رئيس البحرية، وآغا الإنكشارية إلى منظومة الديوان المركزية حال تواجدهم في إسطانبول[٤].

وجرى التوسع في تطبيق قواعد التشريفات؛ التي تليق بالديوان في ثوبه الجديد، وبالتطور التي وصلت إليه الدولة بشكل عام، والديوان بشكل خاص، تغيرت الأجواء البدوية إلى مدنية بطبيعة الحال في أغلب أنماط الحياة السياسيّة والإداريّة والاجتماعيّة[٥].

وإن كانت فترة أورخان (٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م) حتى مراد الثاني (٨٢٤-٨٥٥هـ/١٤٢١-١٤٥١م) هي فترة التأسيس والتوطيد للديوان كمفهوم ومؤسسة؛ حيث لم يتميز

١) طورسون بك: تاريخ أبو الفتح، ص١٨٠.

٢) بسام العسلي: القانوني القائد، (ط١، بيروت، دار النفائس: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص١٠٧.

٣) طه زاده أبو الفاروق: تاريخ عثمانيده، ج٣، ص٢٥، وقارن جون كنيروس: القرون العثمانية، ص٢٢٦.

٤) Necati Gültepe: Mührün Gücü,S114

٥) أحمد جودت: تاريخ جودت، (ط٢، إسطانبول، المطبعة العثمانية: ١٣٠٩ه)، ج١، ص٨٧.

فيها الديوان عن نظيريه الديوان السلجوقي والإيلخاني؛ فـإن الفتـرة الممتـدة مـن القـرن التاسـع الهجري/الخامس عشر الميلادي حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي؛ وهـي فترة السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م)، وحتى عصرالسلطان سليمان القـانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) هي فترة استقرار، وتطوير البنيّة المؤسسية بصفة عامة، والـديوان بصفة خاصة؛ و بلا شك كانت حصيلة الرصيد الثقافي للسلاطين وانفتاحهم على العديد من الثقافـات الأوروبية الكلاسيكية عقب فتح القسطنطينية، على سبيل المثال كان الفاتح يحـب أن يحـيط نفسـه بمستشارين إيطاليين ويونانيين -عثمانيين -خبيرين - في التاريخ اليوناني والروماني، فتضمنت الـدائرة المحيطة به مؤرخين من بقايا الإمبراطورية الشرقية القديمة؛ بالإضافة إلى المؤرخ التركي طوسـون بـك، فكان قادرًا على جمع كمية غير عادية عما يتعلق بالشؤون الداخلية والحياة الثقافية للـدول الأوروبيـة المعاصرة[١]له.

ثم ظهر تأثير الانفتاح على المماليك عقب ضم البلاد العربية؛ فكانت الحصيلة ثقافة -متنوعة لأمم سبقتهم حضاريًّا- مؤلفة من جملة عناصر عربية وفارسية وبيزنطية أوروبية، غير أنها استطاعت أن تنأى بنفسها وابتعدت عن التأثيرات المسيحية الأوروبية في نظم لاحقة للاقتراب من أسلوب أكثـر اتصـافًا بالصفتين الإسلاميّة والتركيّة[٢]. ودمج تلك المؤثرات مع التقاليد والأعراف، التركية أظهـر الـديوان عثمانيًّا بصفة خاصة ابتداءً باستقرار بنيته؛ حيث تألف من الصدر الأعظم وقضاة العسكر والـدفتردار والنشانجي كأعضاء أساسيين، ونتاجًا لتطور قانوني وإداري وعمراني نشط أكسبه هويتـه كمؤسسـة تنفيذية مركزية قائمة بذاتها كأداة تنفيذية للسلطان، عرفت بالديوان الهُمايوني، ترجم العثمانيون داخلها عمليًّا خبراتهم ومقدرتهم الإداريّة التنظيميّة، وفكرهم القانوني لتسيير دفة الحكم، والبـت في الشـؤون الداخلية والخارجية، واتخاذ قرار حاسم حيالها، وفق آليات وأسلوب عمل خاص كما سيتضح لاحقًا.

---

١) إيلبير أورتايلي: إعادة استكشاف العثمانيين، ترجمة: بسام شيحا، (ط١، بيروت، الدار العربية للعلوم: ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م)، ص٨٧. ص٨٧.

٢) إيرم لابيدوس: تاريخ المجتمعات الإسلامية، ص٤٥٠.

المبحث الثاني

مقر الديوان الهُمايوني والنظم والمراسم المتعلقة بدخول الديوان وحضوره

لما كان السلطان العثمانيّ هو المهيمن والمرجع لكل قرار في الدولة، والمشرّع للقـوانين، أصـبح الديوان يُعقد حيث يتواجد؛ كونه عماد البنيان السياسي والاجتماعي، فمقر الديوان بلا شك مـرتبط به؛ ففي حالة السلم يعقد في السراي[1] الخاص به؛ حيث المكان المعد للاجتماعات .

أما في حالة الحرب فكان يُعقد حيثما تقوده حملاته، وكذا عند خروجه للصيد والقنص في هـذه الحالات يصطحب معه الأجهزة الرئيسة للدولة وجزء من سجلاتها، ومثل ذلك يُعقد في المخيمـات[2]، وبالمترل الذي يترله بمعية أركان دولته الوزراء والقضاة والدفتردارية، وكان يجري تطبيق المراسم علـى غرار المراسم التي تنعقد في السراي، ورصد مطراقي زاده[3] في رحلته ما جرى في صحراء تبريز بحضور أصحاب التشريفات وأركان الديوان أثنـاء وقـائع حملـة السـلطان سـليمان القـانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)على الدولـة الصـفوية (٩٤٠- ٩٤١ هـ/١٥٣٣-١٥٣٤م) لضـم العراق[4].

أولاً: مقر انعقاد اجتماعات الديوان الهمايوني الرسمية في السلم:

كان الديوان يُعقد منذ توطيده بمفهومه في الإمارة العثمانية في حاضرة الدولة ابتداء من بورصه ثم أدرنة وأخيرًا إسطانبول.

فبعد استقرار السلطان محمد الفاتح(٨٥٥-٨٨٦ه/١٤٥١-١٤٨١م) في إسـطانبول بإحـدى عشرة سنة عام ٨٧٠هـ/١٤٦٥م شرع في تشييد قصر جديد على مساحة واسعة جدًّا علـى أعلـى

---

١) سراي Saray: تعني لغة القصر، البيت الفخم، وأطلقت اصطلاحا على القصور السلطانية في العهد العثماني، بمعنى مجموعة المباني المشيدة في القصر من بلاط ومنازل لأعضاء الأسرة المالكة، وموظفي شؤون القصر، وقد ترد بلفظ "سرايا"، ومنه السراي الكبير في بيروت العثمانية. حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص١١٣، برنارد لويس: إسطانبول وحضارة الخلافة. تعريب وتعليقات نقديةسيد رضوان علي، (ط٢، الرياض، الدار السعودية للنشر والتوزيع: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) ص٦٩.

٢) روبير مانتران (جمع وإشراف): تاريخ الدولة العثمانية، بحث چيل فينشتاين. ترجمة: بشير السباعي، (ط١، القاهرة، دار الفكر للدراسات: ١٩٩٣م)، ج١، ص٢٦١.

٣) هو نصوح أفندي السلاحي، ابن عبد الله كوز الشهير بمطراقي زاده، مؤرخ ورحالة ورياضي، أصله من قصبة (فيكسوف) في ولاية البوسنة حين كانت جزء من الدولة، تقدم في الوظائف العسكرية، ومهر في فنون الفروسية، وألعاب الأسلحة الشائعة في ذلك العصر، حتى اكتسب لقب المُطراقي بضم الميم، وهو الدرع المغلف بالجلد؛ الذي يستخدمه الفرسان في قتالهم وألعاب الميدان، عمل كاتبًا في الديوان، صاحب السلطان سليم الأول(٩١٨-٩٢٦ه/١٥١٢-١٥٢٠م) في حملاته على دولة المماليك ٩٢٦- ٩٢٧هـ، صاحب السلطان سليمان القانوني(٩١٨-٩٢٦ه/١٥١٢-١٥٢٠م) في معظم حملاته، اشتهر بالرسم والتأليف، حتى كلف بمهمة تسجيل الجيش، أو البلاد التي فتحها ووقائع الحملات التي شهدها، وزين مؤلفه بصور ملونة؛ تمثل القصبات التي مر بها، تنوعت مواهبه؛ فهو مؤرخ متقن، وفارس ماهر، وجغرافي واسع المعرفة، وشاعر بليغ،، ضليع، عسكري بارع ورياضي مصنف، تاريخ وفاته غير معروف. انظر: رحلة مُطراقي زاده (منازل سفر العراقيين للسلطان سليمان خان)٩٤٠-٩٤١هـ، ترجمة: صبحي ناظم توفيق، تحقيق: عماد عبد السلام رؤوف (د. ط، أبو ظبي، المجمع الثقافي: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م)، ص٦.

٤) المصدر نفسه، ص١٤٩- ١٥١.

طرف التل المطل على بحر مرمرة والقرن الذهبي ليكون مقرًّا له وللحكومة[١] بدلًا من قصره الذي بناه وسط إسطانبول، الذي سرعان ما نفر منه[٢]، وأتم بناءه بكامل عماراته العديدة ٨٨٣هـ/ ١٤٧٨م، وعرف لدى الأتراك بـ "طوپ[٣]كابي سراي Topkapı Sarayı"؛ سراي باب المدفع لقربه من باب مدفع المدينة، فمنذ ذلك التاريخ أصبح مقرًّا للسلطة العثمانية ورجال البلاط حتى القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي؛ عندما نشط السلاطين لبناء قصور جديدة، وانتقلوا إليها، وظلَّ طوپ كابي سراي مقرًّا وظيفيًّا للحكومة حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي [٤]

وكان السلاطين الذين أداروا الدولة من داخل طوپكابي سراي لا يغادرونه هم وأفراد عائلاتهم؛ لأنه مناط الحكم والإدارة[٥]، إلا في حالات استثنائية يكون السلطان خارج العاصمة، وبالتالي استقر الديوان مقرًّا وتشكيلاً في سراي طوپ كابي.

ووثق سفير البندقية[٦]أوتافيانو بون **otlaviano bon** أوائل القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي مشاهداته للسراي مفصلة في رسالته المعنونة بوصف (سيراجليو السيد العظيم) M. **Grande Saraglio**، كما هو معروف باللغات الأوروبية ، وأشار إلى مقر الحكومة داخله[٧].

ولتحديد موقع اجتماعات الديوان يجدر الوقوف على أقسام السراي بشكل عام؛ فكان يتألف من ثلاث تشكيلات أساسية؛ هي:

١- البيرون **Birun** "القسم الخارجي".

٢- الأندرون **Endrun** "القسم الداخلي".

٣- الحرم **Harem-i Hümayun** "القسم الخاص بالنساء".

---

١) عاشق پا شا زاده: تاريخ عاشق (د. ط، إسطانبول، المطبعة العامرة: ١٣٣٢ه)، ص١٤٧، سيد علي: السلطان محمد الفاتح، ص٧٢.

٢) برنارد لويس: اسطانبول وحضارة الخلافة ، ص٧٣، خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٢١.

٣) طوپ بمعنى مدفع، وهذا السلاح عرفه الترك وعرفوه أول مرة في عصر السلطان مراد الأول (٧٦٠-٧٩١ه-١٣٥٩-١٣٨٩م)، واستخدموه في معركة قوصوه ٧٩٢هـ/١٣٨٩م، وفي عهد محمد الفاتح استخدم على الوجه الأكمل، ويعد عصر سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤ه/١٥٢٠-١٥٦٦م) العصر الأمثل للمدفعية العثمانية. حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٢٣.

٤) علي: المرجع السابق، ص٧٣. انظر ملحق رقم(٣) ، صورة رقم(١).

٥) Omer Yılmaz: Fatih Sultan Mehmed Han, s300,

٦) مع تعاظم القوة الدولية للعثمانيين ابتكروا أسلوبًا ذكيًّا جعلهم على علم بأحداث الغرب الأوروبي واتجاهاته، فجعلوا من البنادقة المصدر الرئيسي للمعلومات؛ إذ كانوا سفراء دائمين في البلاط العثماني، وهؤلاء بدورهم نقلوا للغرب الأوروبي تقارير عن شخصية السلطان ونشاطاته. انظر: جون كينروس: القرون العثمانية، ص١٩٢.

٧) للاستزادة انظر: لويس: المرجع السابق، ص ٩٧-١٠٠.

ووُضع نظامه، ووزعت وحداته بحيث تتفق مع تلك التشكيلات، وهو محاط بالبحر من ثلاثة جوانب، وله ثلاثة أبواب رئيسة:

أولاً: الباب الهُمايوني "**Bab-i Hümayun**": وهو الباب الأصلي للسراي والمدخل المباح للجميع وهوعظيم الارتفاع[١]، ويفتح هذا الباب على الباحة الأولى[٢]؛ التي تضم غرف العاملين في البيرون.

ثانياً: الباب الأوسط "أورطه كاپي **Babüsslâm**": المعروف بباب السلام[٣]؛ وهو مدخل للتعبير عن الاحترام للدولة؛ إذ إن الجميع، بمن فيهم الوزراء، كانوا يترجلون عن جيادهم عند الدخول من هذا الباب[٤].

ثالثاً: باب السعادة "**Babüssaade**"[٥]كان يفصل بين الأندرون والبيرون' ويفضي إلى أندرون القصر، وهو بوابة قصر السلطان، وإلى الخلف من باب السعادة قاعة عرش السلطان في الجانب الشرقي للباحة الثالثة[٦].

وكانت الباحة الثانية[٧] فيما بين باب السلام وباب السعادة من أكثر الأقسام نشاطًا وحركة، تعرف بـ "الآي ميداني" ميدان المراسم؛ نظرًا إلى إجراء مراسم الاحتفالات والأعياد والخزانة وتوزيع العلوفات بها[٨].

قاعة الديوان:

بالنسبة إلى موقع قاعة الديوان فكان في البيرون الذي يضم الوظائف الخدمية للسلطان وموظفيه، تحديدًا في الباحة الثانية مما يلي الباب الأوسط (السلام) إلى الجهة اليسرى لمدخله؛ فيكون بذلك في المساحة ما بين باب السلام وبين الباب الثالث (السعادة)؛ أي يمينه، ويتم الدخول إليها من باب السلام[٩]. وكان يقع خلف القاعة برج كبير ذو أربعة أركان، يمكن مشاهدته من كل مكان في السراي، ومن خلاله يتم رصد الأحداث والوقائع التي تحدث بصفة مستمرة خارج السراي، ويُعرف

١) انظر ملحق رقم(٣) ،صورة رقم (٣).
٢) ملحق رقم(٣)، صورة رقم (٦).
٣) ملحق رقم(٣)،صورة رقم (٤).
٤) إيلبير أورتايلي: إعادة استكشاف العثمانيين. ص١١٤.
٥) انظر ملحق ارقم (٣)، صورة رقم (٥).
٦) ملحق رقم (٣) ،صورة رقم (٨).
٧) ملحق رقم (٣)،صورة رقم(٧).
٨) برنارد لويس: إسطانبول وحضارة الخلافة، ص٨٤.
٩) انظر ملحق رقم(٣) ،شكل رقم(٣).

ببرج العدالة "Adalet Kul"[١]. وكان يعتلي القاعة قُبّة[٢] أُطلق عليها (قُبّة آلطـــي) Kubbealti[٣]؛ أي تحت القبة، وهو الاسم الشائع بين أفراد الشعب، وانتسب إلى هذا المكان الوزراء الـــذين عرفـــوا بوزراء القُبّة؛ حيث كانوا يجتمعون تحتها[٤]، وأُشير إلى أن مبنى القُبّة آلطي أتمّ تشييده الصدر الأعظـــم إبراهيم باشا[٥] عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـــ/١٥٢٠-١٥٦٦م)[٦].

وعند الاتجاه إلى البوابة الوسطى (باب السلام) يوجد موقع يدعى (قصر الدعاوي)؛ نظرًا إلى جمع سائر الشكاوى، والمطالب فيه من قبل وزراء القبة[٧].

ويتشكل مبنى القُبّة آلطي ببنائه النهائي من ثلاث قِباب متراصة جنبًا إلى جنب، تحت مظلـــة واسعة، ترتكز على أعمدة وسواري من الرخام؛ على النحو التالي:

القُبـــّة الأولى:

كانت تقع يسارًا، وهي تظل قاعة الاجتماعات والمناقشات، وتشكل مقر انعقاد الديوان؛ حيـــث أُعد فيها أرائك لجلوس أعضاء الديوان، وكان يتوسطهم الوزير الأعظم، ويعلو مكانه نافـــذة غُرفـــت بنافذة قصر العدل[٨] "Kasr-I Adl"[٩] إشارة إلى المكان الذي كان يُتابع منـــه الســـلطان جلســـات الديوان، ووصفت قُبة الديوان بـــ"أنها مشيدة من الرخام المزدان بالنقوش الذهبية، يليها دار فيها محـــل كرسي الحضرة الشاهانية، تحت قبة عالية من حجر الرخام"[١٠]؛ إشارة إلى قصر العدل.

---

١) ملحق رقم (٣) ، صورة رقم (٢).

٢) Omer Yılmaz: Fatih Sultan, s301,302, Mehmet Pakalın: Deyimler-Terimleri Sozlüğü , c. II,s 305

٣) انظر ملحق (٣)،صورة رقم(٩).

٤) محمد ثريا: السجل العثماني، ص٧٣٦، Türk Ansiklopedisi , Milli Eğitim Basımev 1987,cil 13,s353

٥) إبراهيم باشا من أصل يوناني، بينما تذكر مصادر أخرى أنه ألباني، أتى إلى الدولة العثمانية كأسير، ودخل في خدمةالسلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤ه/١٥٢٠-١٥٦٦م)، فعين برتبة باشي خاص أوضه، كان محل تقدير السلطان، حظي بمنصب أمير أمراء الروملي، تولي الصدارة العظمى على مدى ثلاثة عشر عامًا، دون تدخل من أحد، وباستقلال تام كما يحلو له، وكأنه الحاكم، قام بأدوار كبيرة ومهمة في الدولة؛ مثل: عمل المباحثات مع سفراء الدول، بمعنى تدخل دبلوماسيًا فيها، وعمل في ترتيب نظم الدولة وساهم في منع التمردات، وبرزت شجاعته في حروب العراق والمجر، انتهت حياته بإعدامه في القصر بمكيدة من زوجة السلطان سليمان القانوني روكسلانا. انظر: Ismail Uzunçarşılı: Osmanlı Tarihi c. II,S549

٦) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٧٣.

٧) ثريا: المصدر السابق، ص٧٣٦، Omer Yılmaz: Fatih Sultan,s 301

٨) أطلق المصطلح على جناح ذي نافذه مغطاة بستارة سوداء، كان يجلس فيه السلطان لمتابعة جلسات الديوان، ويتم الوصول إلى هـــذا المكان عبر السلم الهمايوني، ويطلق عليه البعض النافذة الخطيرة.انظـــر: Uzunçarsıl: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s36
انظر ملحق رقم(٣) ،صورة رقم (١١) .

٩) Mehmet Pakalın: Deyimler ve Terimleri Sozlüğü , c. II, s305 , Necati Gültepe: Mührün Gücü,s103,104

١٠) خليل جاويش: التحفة السنية، ص٣٤. انظر ملحق رقم (٣) ،صورة رقم(٩).

القُبّة الثانيـــة:

كانت تعتلي مكاتب عمل إداريّة لموظفي الديوان الهُمايوني[1] من فئة الكتبة؛ تحت مســـمى أقـــلام الديوان الهُمايوني، كان يترأسهم كبيرهم رئيس الكُتّاب، ويطلق على موضعه عرش رئـــيس الكُتّـــاب؛ لتزعمه للكتبة حيث؛ أعمال التسجيل والتحرير والتقييد.

القبة الثالثـــة:

كانت تعتلي الدفترخانة[2]، وتضم مجموعة الخزائن والصناديق التي تُحفظ بها دفـــاتر وســـجلات الدولة المتعلقة بالمالية من الرواتب والإيرادات والتسليمات والموقوفات والجزية والمقاطعـــات، وكافـــة السجلات الأساسية للدولة، وما يتعلق بها من إشارات.

إلى جانب أماكن مختلفة وُزعت بين القِباب الثلاث؛ مثل غرفـــة القهـــوة، والغـــرف الخاصـــة بالاستماع إلى الوزراء واستراحاتهم، ومكان أُطلق عليه Seki؛ حيث كان ينتظـــر رئـــيس البحريـــة، كذلك أماكن أمين المدينة، ومكان أمين المطبخ[3].

وضمن وحدة مستقلة في قسم كانت تغطية ثماني قِباب تحفظ خزانة تعرف باسم "ديش خزينة"؛ أي الخزانة الخارجية[4].

وكان هذا المبنى المقر الرئيس للديوان يحظى بأهمية سياسية وتاريخية كمبنى ومقر، ورمز للحكومة العثمانية؛ حتى حينما تراجع دوره وفاعليته؛ إذ اهتم به أغلب السلاطين في الأزمنة المتـــأخرة، فخضـــع لعمليات الترميم والإصلاح من عام (١٢٠٧هـــ/١٧٩٢م) حتى عـــام (١٢٣٥هـــــ /١٨١٩م) دون إحداث أي تغيير للشكل الأصلي[5]؛ على سبيل المثال ما تم من قبل السلطان سليم الثالـــث (١٢٠٣-١٢٢٢هـــــ/١٧٨٩- ١٨٠٧م)، والســـلطان محمـــود الثـــاني (١٢٢٣- ١٢٥٥هـــــ / ١٨٠٨-١٨٣٩م)[6].

ثانيًا: النظم والمراسم المتعلقة بدخول الديوان وحضوره:

كانت نظم ومراسم الديوان الهُمايونيّ والتطبيقات المتبعة في أسلوب عمله تحت مبنى القُبّـــة آلطـــي Kubbealti تطبيقًا للقواعد القانونيّة والتشريفيّة الـــتي أرســـاها الســـلطان محمـــد الفـــاتح (٨٥٥-

---

١) انظر ملحق رقم(٣) ،شكل (٣) ، صورة(١٨).

٢) انظر ملحق رقم(٣)، شكل رقم (٢).

٣) Ismile Uzunçarşıl: Merkez- Bahriye Teşkilatı ، s36,46

٤) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص١٧٣.

٥) Necati Gültepe: Mührün Gücü, s103

٦) Mehmet Pakalın: Deyimler ve Terimleri Sozlüğü, c. II, s305

٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م)، وأتمها السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)؛ فكانت تسير مجرياته وفق قوانين ومراسم ثابتة، تناسبت مع تشكيلات وتقسيمات مبنى القبة آلطي.

ولتحقيق الانضباط في سير اجتماعات الديوان؛ فبالإضافة إلى الأعضاء الأصليين: الوزراء، وقضاة العسكر، والباش دفتردار، والنشانجي، كانت هناك فئتين: الأولى قائمة على شؤون الكتابة والتحرير برئاسة رئيس الكتاب، والثانية تقوم على شؤون الأمن والنظام وتنظيم دخول القادمين إلى الديوان وخروجهم، وإبلاغ القرارات والأحكام، والقيام ببعض الإجراءات التنفيذية، كانت تتشكل من عدد من الموظفين؛ مثل: قاپجي باشي[1]، ومُحضرباشي[2]، والعسس باشي[3]، والبوستانجي باشي[4]، والصوباشي[5]، والجاوش باشي[6].

وكانت الفئتين تقوم بأعمالها وأدوارها وفق قوانين ومراسم ثابتة في الأماكن المخصصة لها، كما سيتضح من عرض مراسم عمل الديوان وأسلوبه لاحقًا.

فابتداء بأيام انعقاد الديوان فإنها كانت تتم وفق جدول زمني محدد؛ فخلافًا لما كان شائعًا قبل عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) بعقده يوميًّا حتى عام ٨٥٨هـ/ ١٤٥٤م[7]، اُختُزِلت إلى أربعة أيام كما نصت عليه المادة الثانية في الباب الثاني من قانونامة الفاتح[8]، ثم اُختُزِلت منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي إلى يومين كما سيتضح لاحقًا.

---

١) قاپجي‌باشي Kapicibasi: قاپـو بمعنى الباب، و "جي" أداة النسبة في اللغة التركية، وهو الاسم العام لكافة بوابي القصر السلطاني، وإضافة لذلك كانوا يقومون بإرشاد المراجعين للقصر أيام انعقاد الديوان مع عدم دخول أحد منهم بسلاحه. انظر: حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص١٦٧، سهيل صابان: المعجم الموسوعي: ص١٧. انظر ملحق رقم (٣)،صورة رقم (٣٦).

٢) مُحضرباشي Muzirbasi: المحضر يقوم باحضار المدعي والمدعي عليه. انظر: عبد القادر د هده أوغلو: ألبوم العثمانيين، ترجمة: محمد جان (د. ط، إسطانبول، الدار العثماني للنشر: ١٣٩٧م)، ص٩٩.انظر ملحق رقم(٣)،صورة رقم(٢٦).

٣) آسس باشي Asesbasi: من الكلمة العربية عسس الجندي الإنكشاري التابع للفرقة ٢٨، يتجاوز عمله الجندية إلى الحفاظ على الأمن في المدن، ويقتضي عمله التجول في الأسواق ليعتقل من عمل سُوءاً، وكان يسبق الصدر الأعظم يوم الجمعة ليحرسه ويفتح الطريق أمامه. حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٣٠، ١٣١.انظر ملحق رقم(٣)،صورة رقم (٣٤)

٤) بوستانجي باشي Bostanci: رئيس الموظفين المسؤولين عن النظر في حدائق السلطان في داخل القصر وخارجه، كما كان يمسك بمقود قارب السلطان. أوغلو: المصدر السابق، ص١١٠، صابان: المرجع السابق، ص٦٨.

٥) صوباشي Subaşı : كلمة صو يرجع أصلها إلى وسط آسيا؛ وتعني الجيش بالمفهوم العسكري، كما تعني قيادة الجيش، ومنها كلمة صولامك التي تأخذ المعنى نفسه، وكلمة صولامش تعني: الرجل، أما صوباش فتعني: قائد الجيش، واكتسبت عند سلاجقة قونية معنى شبه مدني كون الصوباشيين السلاجقة حكامًا عسكريين في المدن، وتحولت إلى صوباش في عهد العثمانيين كمصطلح ذي دلالة على ضابط مهمته الأساسية رئاسة شرطة المدينة، وكان عمله ليليًّا بالدرجة الأولى. هاملتون جب، هارولدبوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١/ ق١، ص١٩٦، حلاق، صباغ: المرجع السابق، ص١٣٨. انظر ملحق رقم(٣)،صورة رقم(٣٤) .

٦) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية ، (بحث محمد إبشيرلي)، ج١، ص١٧٢. انظر ملحق رقم (٣)،شكل (٤) .

٧) Mehmet Ali Unal: Osmanlı Müesseseleri Tarihi, Isparta , Fakülte Kitabevi: 2007.s53

٨) Abdülkadir Özcan: Kânûnnâme-i Âl-i Osman (Tahlil ve Karşılaştırmalı Metin), İstanbul Kitabevi:2007,s8

و كان يستغرق وقت الاجتماعات سبع أو ثماني ساعات، وتتوقف جلساته في شهر رمضان، وخُصص يومي الأحد والثلاثاء للعرض على السلطان، وبناء عليه خُصصت غرفة قرب باب السعادة الذي يُفضي إلى الباحة الداخلية، وعُرفت بغرفة العرض Arz Odasi[(١)].

وكان تخصيص غرفة العرض مواكبًا لترسيخ تقليد انسحاب السلطان؛ ومن ثَمَّ احتجابه وفقًا لنص القانون؛ "لتنشأ أولاً غرفة للعرض، وسأجلس حضرة جنابي صاحب الشرف وراء الستار أربعة أيام في الأسبوع؛ لسماع عروض وزرائي وقضاة العسكر والعاملين كدفتردار عندي؛ الذين سيدخلون إلى القصر الهمايوني العظيم"[(٢)]. ونستشف من النص أن انسحاب السلطان كان بعد إنشاء غرفة العرض.

ترسيخ تقليد احتجاب السلطان بين النقد والتبرير:

أثار احتجاب السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) وتخليه عام ٨٨٠هـ/١٤٧٥م عن ترأس الديوان[(٣)] عددًا من الآراء ما بين منتقد ومبرر؛ مما استدعي الوقوف عندها قبل التطرق إلى مجريات جلسات الديوان، التي احتجب عنها السلطان، وتفنيد تقليد الاحتجاب، ومدى تأثيره فيما يدور داخل الاجتماعات؛ باعتباره من التقاليد التي سنها الفاتح في الدولة، واحتذى بها أغلب السلاطين بدرجات متفاوتة.

ويرجع سبب انسحاب السلطان محمد الفاتح واحتجابه إلى الحادثة المتعلقة بدخول فلاح بسيط بثيابه الممزقة إلى جلسة الديوان؛ متساءلاً عمن يكون السلطان دون ذرة من اللباقة؛ مما أغاظ السلطان؛ الأمر الذي أوقع السلطان في حرج شديد، وفسر ذلك بالإهانة له، فاقترح وزيره گديك أحمد باشا[(٤)] أن من الأنسب للسلطان أن يحتجب جزئيًا حفظًا لمكانته[(٥)]، وتحقيقًا لذلك فتحت نافذة[(٦)] اعتلت مكان الصدر الأعظم في قصر العدل Kasr-I Ad l المطلة على قاعة الديوان[(٧)]. وبهذا الإجراء يتحقق أمرين:

---

١) هاملتون جب، هارولدبوين: المرجع السابق، ج١/ق١، ص١٦٤، انظرملحق رقم (٣)،صورة رقم (١٢).

٢) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص٨٠.

٣) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٤٤.

٤) گديك أحمد باشا: يذكر أنه ألباني من الديوشرمه، وتربى وفقًا لقوانينهم، حققّ نجاحات مشهودة في القضاء على إمارة قرمان، والاستيلاء على قلعة كييف، عين في الصدارة العظمى ٨٧٨ه/ ١٤٧٤م، كلف بحرب على ألبانيا، إلا أن عزل بسبب عجزه عن الذهاب، وحبس وأخرج، ثم أرسل إلى سلانيك، ثم إلى افلونيا، ثم دعي إلى إسطانبول للحرب على إيطاليا، وبجلوس بايزيد الثاني(٨٨٦-٩١٦ه/١٤٨١-١٥١٢م) على العرش، تم وضعه تحت المراقبة، أعدم بسبب اتهامة بالدعوة للتمرد والعصيان. انظر: IsmailUzunçarşılı: Osmanlı Tarihi, c. II,S533

٥) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة العثمانية، ج١، ص٢٨٠، قفلجملي: المرجع السابق، ص٧٩، Joseph Von Hammer: Osmanli Devleti Tarihi.Çeviren Mehmet Ata ,Istanbul, Kapi Yayınları: 2008, s255

٦) يصف مصدر غربي النافذة في نهاية رواق السري بأنها: "نافذة مربعة صغيرة ذات قضبان صقيلة، تخدم كمركز تنصت، وكانت تغطيها ستارة من التفتة والكريب الأسود". إينالجيك: المرجع السابق، ص١٤٥، انظر ملحق رقم (٣)، صورة (١١).

٧) المرجع نفسه، انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم(١٠).

الأول حفظ مكانة السلطان وهيبته، وتجنبه الوقوع في الحرج ممن يجهل شخص السلطان على حد تعبير الرواية، والثاني متابعة إجراءات الديوان ومناقشاته من وراء ستار دون حضوره في الديوان شخصيًّا[(١)].

بينما يمكن اعتبار ذلك ذريعة من صدره الأعظم گديك أحمد باشا وسببًا مباشرًا مبطنًا بسبب خفي؛ إذ إنه من المقبول أن السلطان كان معروفًا للجميع إذا ما أُعد له مكانًا خاصًّا متوسطًا القاعة؛ بحيث يستحيل عدم معرفته، ونُقل عن المؤرخ علي همت الآفسكي أنه يرى: "أن الوزير انتهز هذه الفرصة والحادثة لإبعاد السلطان من المجلس؛ حتى تدور المناقشات بحرية أكثر، دون مهابة لوجوده بين الأعضاء"[(٢)]؛ ومن ثم أراد أن يستأثر گديك أحمد باشا بترأس الديوان كشخص ظاهر دون السلطان.

وبعيدًا عن الحادثة السابقة يُرَجَّح أن السلطان محمدًا الفاتح انسحب تقليدًا لسلاطين وخلفاء الشرق؛ الذين احتجبوا عن رعيتهم إعلاء لمكانتهم؛ ذلك أن السلطان في إسطانبول وصل إلى مرحلة السلطان المبجل، وليس أدل من ذلك سوى النص التأسيسي على الباب الهُمايوني لسراي طوب كابي: "السلطان محمد الفاتح ظل الله على الأرض، حاكم الكون، سيد البرين والبحرين، سيد الشرق والغرب، فاتح القسطنطينية"[(٣)]، وكان ذلك تناسبًا مع المكانة التي احتلتها العاصمة الجديدة إسلاميًّا وعالميًّا، وفيه إظهار لهيبته وقوته أمام موفدي دول الشرق والغرب من السفراء والوزراء.

بينما رأى قفلجملي أن ذلك الاحتجاب كان نتيجة لتأثير بيزنطي: "إن ذلك الاحتجاب كان نتيجة للغوص في التقاليد البيزنطية؛ التي تشيع مبدأ أن كبار رجالات الدولة لا بُدَّ أن لا يظهروا أمام الجميع، وبالتالي كان ذلك تجردًا من التقاليد العشائرية والبساطة المعروفة عن العثمانيين الأوائل"[(٤)].

وتابع منتقدًا هذا التقليد متهكمًا بشدة، واصفًا اقتراح الوزير بالخبث والقبح، وأن الاحتجاب مختص بالنساء، وأن ذلك الاقتراح له سبب أبعد من ذلك متفقًا مع الآفسكي في خبث الوزير: "وهكذا يتم دفع الفاتح إلى ما وراء القفص؛ مثل نساء دائرة الحرم، بكل خبث مع براقع الشرف والعظمة المزورة". وختم انتقاده القاسي بـ "إن الانسحاب بقصد الرفعة والشرف حجة واهية للانسحاب"[(٥)]. وبهذا وضع سببين للانسحاب :الأول خبث الوزير وحيلته ،والثاني الغوص في التقاليد البيزنطية؛ التي نزعت ثوب البساطة عن أغلب السلاطين.

كما طال انتقاده السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)؛ الذي برر مؤيدوه انسحابه بكبر سنه: "ومثلها كذلك استخدام شيخوخة سليمان القانوني كمبرر للانسحاب؛

---

١) برنارد لويس: إسطانبول وحضارة الخلافة، ص٩٢.

٢) سيد علي: السلطان محمد الفاتح، ص٨٦، هامش رقم ٨٠.

٣) جون كينروس: القرون العثمانية، ص١٥٩.

٤) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص٧٩.

٥) المرجع نفسه، ص ٧٩، ٨٠.

الذي تحول إلى انسحاب كلي تمامًا في عهد –صدره الأعظم- رستم باشا[1]؛ الذي وصف بأنه زعيم المرتشين والمخالفين"[2]، ويتضح استخدام ققلجملي لتعبير لفظ (كُلي) مقترن بانسحاب السلطان سليمان القانوني مما يثبت أن السلطان سليمان توسع في مفهوم الانسحاب؛ بمعنى أن انسحاب الفاتح كان جزئيًّا، وتابع سليمان الانسحاب الجزئي؛ إلا أنه في وزارة رستم باشا انسحب كُلّيًّا، والأدهى أن رستم باشا غير جدير برئاسة الديوان لسوء سيرته.

واتفق مع ققلجملي المؤرخ العربي محمد جميل بيهم منتقدًا ومعبرًا عن تقليد الاحتجاب "بالانقلاب رأسًا على عقب من صفة البساطة والتقشف والتقاليد منذ عصر السلطان الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) بالأخذ بأبهة الإمبراطورية البيزنطية؛ باختيارهم لتقاليدها الرسمية في قصورهم وحاشيتهم، وحتى في حرسهم، وجعلوا بينهم وبين رعيتهم حجابًا، وأسلموا إدارة السلطنة إلى بعض المقربين..."، وهذا الاحتجاب الكلي كانت آثاره بعيدة المدى في تدهور الدولة فذكر: أنه "كان من نتائج احتجاب –بعض- السلاطين أنهم أصبحوا في معزل عن معرفة الحقائق في شؤون الدولة والأمة؛ خصوصًا أن الحاشية تحيط به كيلا يصل إلى مسمع جلالته غير ما تشاء"[3].

وخلافًا للآراء المنتقدة هناك وجهات نظر بررت الانسحاب وأيدته؛ على وجه الخصوص انسحاب السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)، بوصفه انسحابًا غير مؤثر؛ منهم مؤرخون غربيون أعجبوا بشخصيته مبررين انسحابه:

فالمؤرخ الأميركي ليبير Lybyer كان يرى أن السلطان سليمان القانوني كان مضطرًا إلى الانسحاب من الديوان فكتب مبررًا: "لا مناص لسليمان من التخلف عن حضور جلسات الديوان الذي يعقد أربع جلسات أسبوعية، تستغرق كل جلسة اليوم بطوله؛ مما كان يصرفه عن التفرغ لمهام أخرى، كانت تتراكم أمامه، لا سيما أن حكمه كان حافلاً بجلائل الأعمال الحربية، والإنجازات التشريعية والإدارية وغيرها".

ونفي ليبير Lybye تأثير انسحاب السلطان سليمان القانوني على سير عمل الديوان مؤكدًا "أن أعضاء الديوان كانوا يتناقشون ويتصرفون وكأن السلطان سليمان ماثلاً أمامهم؛ مستدلاً بحادثة إعدام

---

١) رستم باشا من جنس سُلاّفي "كرواتي"، نشأ في القصر، كان سلاحدار السلطان، تخرج في الأندرون بمنصب الباشي أميراخور، ثم أصبح أمير أمراء ديار بكر، ثم أمير أمراء الأناضول، عين وزيرًا عام ٩٤٦ه/١٥٣٦م، ووزيرًا ثالثًا عام ٩٥١هـ/١٥٤٤م، ثم صدرًا أعظم، تقلّد الصدارة العظمى ثلاث مرات، بقي في الصدارة حتى وفاته عام ٩٦٨ه/١٥٦١م. انظر: Ismail Uzunçarşılı: Osmanlı Tarihi, cII,s533

٢) حكمت ققلجملي: التاريخ العثماني، ص٧٩، ٨٠.

٣) محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني، أسباب انحطاط الإمبراطورية وزوالها، (د. ط، بيروت، المطبعة التجارية: ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م) ص٢٢.

حشمت باشا الصدر الأعظم، بعد أن استمع السلطان بطريقته الخاصة إلى مناقشة الديوان؛ مما يدعو إلى التيقن بأن السلطان وكأنه موجود، كما يؤكد استعاضة السلطان عن الحضور شخصيًّا باستقبال الأعضاء عند انتهاء الاجتماع في غرفة العرض، ويعرض عليه الصدر الأعظم القرارات التي اتخذها الديوان في ذلك اليوم، فيوافق أو يطلب إدخال تعديلات عليها، وكان في أحيان أخرى يملي بنفسه ردًّا على رسالة بعث بها أحد السفراء الأجانب"[1]، وساق ليبير Lybyer هذه المبررات ليبعد الانتقادات عن شخص سليمان القانوني من باب أن هذه الإجراءات كمبررات لا تستدعي حضوره الشخصي، ولا تضر في مجريات سير المناقشات.

واتفق معه مواطنه المؤرخ هارولد لامب Harold Lamb المعجب بشخص القانوني: "إن هذا الانسحاب وهو تبديل جزئي لم يكن له تأثير في البداية؛ ما عدا ما جعل إبراهيم باشا الصدر الأعظم يبدو رئيسًا للسلطة بشكل أوضح؛ لأن السلطان يجلس متخفيًا؛ إذ كان يبرز من خلف نافذة في الجدار الخلفي بوضع مشبك متكاثف عليه، فيصغي لما يبحث، ولا يمكن لأعضاء الديوان معرفة أكان يصغي أم لا"[2]. وفسّر رأيه بما عُبّر عنه ببروز الصدر الأعظم إبراهيم باشا كممثل للسلطان في الدولة: بـ"ضيق المسافة بين السلطان ووزيره الأعظم"[3].

ونخلص إلى أنه ليس من الإنصاف الحكم على الانسحاب ثم الاحتجاب لمجرد الاحتجاب بتخلي السلطان عن الحضور؛ بل يحكم عليه قياسًا على مدى تأثير هذا الانسحاب على حسب المفهوم الذي طبقه السلطان في ضوئه، ومدى التدابير التي اتخذها للحد من تأثيراته السلبية؛ فعلى سبيل المثال إذا قُورن بتطبيق بعض سلاطين مرحلة الضعف لمفهومه بغض النظر عن كونه مطلبًا لأبهة الملك، واحتشام السلاطين وعلو مقامهم؛ إذ إن هناك قرائن على عدم التأثير تؤكد أن الاحتجاب في تلك الفترة لم يعزل السلطان كلية عن مجلس الديوان، وعن الرعية؛ ذلك أن تنازل السلطان عن مسؤولياته كان نسبيًّا؛ منها أن إجراء اتخاذ النافذة للسلطان جعله وكأنه موجود، وليس أدل من ذلك إلا المسميات التي أطلقت عليها مثل: عين السلطان[4]، والنافذة الخطرة[5].

---

١) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٣٠٣.

٢) هارولد لامب: سلطان الشرق العظيم، سليمان القانوني، ترجمة: شكري محمد، (ط١، بيروت، الدار العربية للموسوعات: ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م)، ص١٢٧.

٣) طه زاده أبو الفاروق: تاريخ عثمانيده ، ج٣، ص٢٥٨.

٤) جون كينروس: القرون العثمانية، ص١٤٥.

٥) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٤٥.

كما ذكر السلانيكي أن السلطان سليمان القانوني كان يجلس في الشرفة على كرسي خاص ويتابع أحوال الديوان[1].مما يعني أنه كان يراقب اجتماعات الديوان ويستمع إلى ما يجري فيها حتى وهو محتجب

وما يؤكد ذلك أيضاً ذُكر أنه "ليس للسلطان محل بهذا الديوان يجلس فيه؛ بل كان يجلس في محل مطل على الديوان متصل بسرايته، فإذا جلس فيه رأى كل ما يقع في الديوان، وسمع كل ما يحصل فيه من المذاكرة في كل ذلك، وهو لا ينظره أحد، ويجب على الوزراء وأرباب الديوان أن يتكلموا بصوت عالٍ، وأن يفصحوا في عباراتهم؛ لكي لا يخفى على السلطان شيء مما يتذاكرون فيه، فيعرف طوية كل منهم، فيظهر الأنفع والأصلح منهم للدولة، فيجازيه على عدالته، وحسن سلوكه واستقامته"[2].فأعضاء الديوان كانوا ملزمين برفع أصواتهم ليتمكن السلطان من سماعهم وتمييز عباراتهم مما يعني أن السلطان حاضرًا بسمعه محتجبًا بجسده .ولا يضر الاحتجاب على سير الديوان لأنه جزئي بالجسد فقط .عكس الاحتجاب الكلي الذي يحتجب فيه السلطان عن الاجتماع بجسده وسمعه.

كذلك كان من ضمن إشارات مراقبة السلطان للديوان، أن السلطان من مقر احتجابه نادرًا ما كان يحل الاجتماعات عن طريق الصراخ، وغالبًا بواسطة الطرق على الساتر بالعصى[3].

وأخذًا بالظاهر على الرغم من تلك الإجراءات لجعل السلطان وكأنه شخصيًّا موجود واتخاذ غرفة للعرض، فإن المرسخ والظاهر هو الصدر الأعظم للجلسات فعليًّا، وبالتالي كان ذلك التقليد عاملاً من عوامل بروز شخصية الصدر الأعظم، وتصعيد دوره مع الزمن؛ حينما خبت جذوة بعض السلاطين باحتجابهم كليًا عن الديوان، وتداخلت مسؤولياته مع مسؤولياتهم في فترة ما بعد السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م).

- **مراسم الحضور والدخول إلى الديوان:**

لقد استلزم احتجاب السلطان حضوره أحيانًا سرًّا إلى الطابق العلوي؛ حيث يكون احتجابه في قصر العدل[4]. في حين كان يظهر الصدر الأعظم في موكبه بشكل سافرٍ على اعتباره رئيس الديوان المشاهد، ووكيل السلطان الذي لا تدار الجلسات إلا بوجوده.

وكان جميع القائمين على الديوان على اختلاف مراتبهم من الأدنى إلى الأعلى يحضرون إلى السراي، ثم يدخلون قاعة الديوان وفق نظم ومراسم معينة؛ فالجميع كانوا يُؤَدُّون صلاة الفجر في جامع آيا صوفيا مبكرين للاستعداد للتوجه إلى السراي، فيصطف آغاوات[5] البلوكات، والفرق من

١) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي (د. ط، إسطانبول، دار نشر فري بوك: ١٩٧٠م)، ص١٣٥.

٢) مؤلف مجهول: إتحاف الملوك والألبا، ترجمة: خليفة محمود، ج٣، ص٣٦٥، ٣٦٦.

٣) إيلبير أورتايلي: إعادة إكتشاف العثمانيين، ص١٥٩.

٤) برنارد لويس: إسطانبول وحضارة الخلافة. ص٩١، ٩٢.

٥) آغا: تعني بالتركية الشرقية: الأخ الأكبر، وفي لغة "باكوت": الأب، وفي لغة "جواش": الأخت الكبرى، وفي الفارسية: السيد، وفي اللغة التركية العثمانية: الرئيس أو الشيخ. وهو رئيس الخدم في قصر أحد العظماء، ولقب من ألقاب التعظيم، وكانت تطلق على الرجل من العوام مقابل المتعلم والمتأدب، أما في الاصطلاح فقد أعطيت كلقب لصغار ضباط الجيش أعلى رتبة يوزباشي (رئيس مائة)؛ ولذلك أطلق لفظ آغا على خصيان القصر السلطاني، وعلى شيوخ القبائل. حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص٢٤، حسان حلاق وعباس صباغ: المعجم الجامع، ص١١.

الإنكشارية يقدرون بأربعمائة على جانبي الباب الأول السلطاني "الهُمايوني"، المطل على جامع أيا صوفيا، فكان القادمون من الجامع يمرون عبر البوابة السلطانية على جيادهم قبل أن يترجلوا عنها عند باب السلام، ويسلمون على المصطفين فيردون عليهم السلام بصوت عالٍ[1].

وكان يأتي وزراء القُبّة بعد الجميع ويسلم آغا الإنكشارية على كل وزير قادم بجواره، ثم يعود باحترام ويقف مكانه؛ إذ تقضي المراسيم أن يحضروا بتتابع مبتدئين بأقلهم رتبة، وكان مشيرا السراي (الجاوش باشي والقاپجي باشي) يقفان أمام باب السلام لاستقبال أعضاء الديوان، فيستقبلان الدفتردار الأول، ثم الريس أفندي (رئيس الكُتّاب)، وقاضيي العسكر، فأمير البحر (القبودان باشا)، إذا كان في إسطانبول، إلى أعلى رتبة، وكان على من يأتي متأخرًا أن يقف أمام الباب إلى أن يسمح له رئيس التشريفات بالدخول.

وكان الجاوش باشي والقابجي باشي يتقدمان الحاضرين من الأعضاء، وهما يضربان بعصياهما الأرض ضربة تلو الأخرى، للتوجه إلى الباحة الثانية؛ حيث قاعة الديوان[2].

وكان الوزراء يسيرون واحدًا تلو الآخر؛ ابتداءً بالوزير الثاني، فالثالث، فالرابع، وعند الوصول بالقرب من قاعة الديوان يقف كل من الأعضاء حسب رتبته على أبعاد مختلفة من باب الديوان، الذي تميز عن غيره بوجود ثلاثة عواميد صغيرة من الرخام، وكان يجب أن يقف الأعضاء عند العامود الثالث[3].

ومن اللافت أن قاضيي العسكر والدفتردارات بعد دخولهم من باب السلام يظلون بالقرب من عرش رئيس الكُتّاب؛ منتظرين قدوم الصدر الأعظم، وكان يجب على الجميع أن يلتفتوا نحو باب السعادة؛ حيث عرش السلطان، وينحنوا أمامه، ويحيوه ببالغ الاحترام، ولإتمام ذلك التقليد يتقدم الوزير الثاني ليلتفت إلى باب السعادة، ويلقي السلام، ثم يستدير ويسلم على الوزراء، ثم قاضيي العسكر بالقرب من عرش رئيس الكتاب، وعلى الدفتردارات، ثم يدخل قاعة الديوان، وبما أن الباش دفتردار ورئيس الكُتّاب يأتيان معًا، فهما يقومان بالسلام على باب السعادة، وإذا لم يحضر الدفتردار يحل محله رئيس الكُتّاب بالسلام على باب السعادة، وإذا لم يأتِ رئيس الكُتّاب فيحل مكانه الدفتردار الثاني، وإذا لم يأتِ يحل محله الدفتردار الثالث، وإذا لم يأتِ أحد من الدفتردارات فيسلم الحاضرون فقط[4].

---

١) عثمانلي قانونامة لري: "اللائحة القانونية المدونة بقلم التوقيعي عبد الرحمن باشا ١٠٨٧ه /١٦٧٦م، نشر كوبرلي زاده محمد فؤاد، دورية المظاهر القومية، العدد الثالث، ١٣٣١هـ/ تموز ١٩١٢م، مجلد ١، ص٥٠٦، أورتايلي: المرجع السابق ، ص١٦٠.

٢) مراد جه د وسون: نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية، أواخر القرن الثامن عشر أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، ترجمة: فيصل شيخ الأرض، (د. ط، بيروت، الجامعة الأميركية: ١٩٤٢م)، ص٩٨، Hüseyin Ozdemir: Osmanlı Yönetiminin Dini Temelleri Kılıç, Kalem ve İlim, İstanbul, Yitik Hazine Yayınları: 2006,s79

٣) دوسون: المصدر السابق ، ص٩٨.

٤) اللائحة القانونية، دورية المظاهر، مجلد ١، ص٥٠٦، ٥٠٧.

وكان أركان الدولة يدخلون إلى القاعة متتابعين حسب قانون المراسم؛ ابتداءً بالوزراء، ثم قاضـــيي العسكر، ثم الباش دفتردار، وبعد ذلك آغا الإنكشارية، رئـــيس القـــوات البريـــة، والمـــير علـــم[1]، والميراخور[2]، والقابـــچـــي بـــاشي[3].

وفي قاعة الديوان كان الوزير الثاني يسلم على الأعضاء يمنة ويسرة، وبعد ذلك يجلـــس الجميـــع منتظرين مجيء الصدر الأعظم، وفي أثناء انتظارهم في فصل الصيف كان السقا باشي "رئيس الســـقائين" يقدم لهم الشربات المثلج، وفي فصل الشتاء يقدم المخبوزات[4].

وحال اكتمال الأعضاء كان يذهب رسول إلى مقر الصدر الأعظم ليخبره بحضور جميع الأعضاء، عندها كان يتحرك موكب الصدر الأعظم نحو السراي، ويرافقه الكاهيا (كاخيابك)[5] حتى باب السلام (الأوسط)، فيجتاز باحة القصر الثاني مترجلًا عن خيله، ويستقبله الـــجاوش باشي والقـــابجي باشـــي، ويحيه القواد والجنود[6]، وعند اقترابه من قاعة الديوان، كان القابجي كتخدا يصيح على الســـقا باشـــي ليبلغ الأعضاء بمقدم الصدر الأعظم بموكبه، وكان الصدر الأعظم ينحني نحو باب السعادة قبل دخـــول الديوان؛ حينها كان يسارع أعضاء الديوان خارج القاعة لاستقبال الصدر الأعظم، فيصطف الـــوزراء وقاضيا العسكر أمام عرش رئيس الكُتّاب، والدفتردارات أمامهم، وإذا كان النشانجي بدرجـــة وزيـــر و درجة قاضي العسكر فيقف معهم؛ وإلا فإنه يقف مع الباش دفتردار ، وكان يسري ذلك أيضًـــا علـــى الباش دفتردار، فيدخل الصدر الأعظم قاعة الديوان يتبعه الأعضاء بالدخول حسب مراتبهم من الأعلى

---

١) من "مير" المخففة من أمير، و"علم" العربية، والمصطلح أطلق في العهد المملوكي على حامل الراية السلطانية، واستمر في المنصب في الدولة العثمانية، وهو أحد ضباط الخدمة الخارجية، لدى السلاطين العثمانيين. حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص ٢١٦.

٢) أمير خور: خور من لفظ فارسي معناه الإصطبل، والآخورجي المشرف على إطعام الحيوانات في الحظيرة، ورئيس الإصطبلات في القصر السلطاني. انظر: سهيل صابان: المعجم الموسوعي، ص٣٧، مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألفاظ التاريخية (ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م)، ص٩.

٣) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme, s4

٤) اللائحة القانونية ، مجلد ١، ص٥٠٧، Ismail Uzunçarşılı:Osmanlı Devletinin Saray Teşkilatı, Ankara, Türk Tarih Kurumu Yayınları:1984 ,s456

٥) كخيا: وتنطق كهيا، نحتها الأترك عن كتخدا الفارسية، وتتكون من مقطعين؛ كت: بمعنى البيت، وخدا: بمعى الرب والصاحب، وبالتالي صاحب البيت وربه، وكتخدا كلقب وظيفي ينطق بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء في التركية، وطبقها الفرس على السيد الموقر، وعلى الملك، ويطلقها الترك على الموظف المسؤول والوكيل المعتمد والأمين والعريف والنقيب والرئيس والكخيا، الكواخي عرف في العصر السلجوقي برئيس القرية، وكان يمثل الدولة، وبالأحرى سلطتها المالية، وكان في حقيقة الأمر شريفًا لأرستقراطية القرية، وكان يطلق في البداية على من يشرفون على أعمال رجالات الدولة أو الوزراء، ومن ينوبون عنهم، ثم شاعت لتطلق في معناها الواسع على مديري الأعمال والمشرفين، فهناك فوارق بين الكلمتين في النظام العثماني؛ منصب كتخدا يأتي بمعنى المسؤول بالدولة بصفة رسمية، والكاخيا هو المسؤول شبه الرسمي الذي يقوم بإدارة العلاقات بين الحكومة وأرباب الحرف. انظر: حلاق، صباغ: المرجع السابق، ص ١٨٤، مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية، ص١٤٤. انظر ملحق رقم (٣)،صورة (٣٠).

٦) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة ، ص٩٨.

للأدنى، ويظل الجميع وقوفًا، وكان يتوسطهم في الوقوف حيث كان يمينه الوزراء والنشانجي، ويساره قاضيي العسكر والباش دفتردار والدفتردارون، فيسلم عليهم ملتفتًا يمينًا ويسارًا[١].

- **مراسم الجلوس:**

كان الخزنة دار(محافظ الخزانة) يأتي إلى الصدر الأعظم قبل الجلوس ويعطيه أختام تشميع باب الخزانة، ثم يُقَبِّل الخزنة دار يد الصدر الأعظم، ويرجع حيث كان[٢].

وفي داخل قاعة الديوان وُضعت للجلوس أريكة طويلة مغطاة بالجوخ "الأحمر" المذهب[٣]، تأخذ شكل حرف "U"، ممتدة بثلاث جوانب، يتوسطها الصدر الأعظم عند الجلوس حسب الطريقة التركية العثمانية[٤].فإذا استوى الصدر الأعظم على الأريكة يجلس إلى يمينه الوزراء، ثم كل من أمير أمراء الرومللي، ثم أمير أمراء الأناضول، ثم آغا الإنكشارية، ثم قبودان باشا –إذا كانوا في إسطانبول– في نهاية طرف الأريكة يجلس النشانجي، وعلى يسار الصدر الأعظم قاضيي العسكر، ثم الدفتردارون الثلاثة[٥].

وبعد الجلوس كان الصدر الأعظم ينظر يمينًا ويسارًا فيقول: طاب صباحكم. ثم يقوم الجميع تكريمًا له، فيجلسون، وكان الجميع مرتدين زي الديوان وخلعه الرسمية[٦].

في حين كان كل من الروزمانجي[٧] والمحاسبين ومؤرخي البراءات يجلسون في القبة الثانية، حسب درجاتهم ومراتبهم على الأرض، وأقلامهم وأوراقهم بين أيديهم خلف الدفتردار، ويواجههم في الجلوس في الجهة اليمنى النشانجي وقلمه في يده، وموظفوه حواليه [٨].

- **سير وأسلوب عمل الديوان:**

كانت جلسة الديوان تفتتح بعزف فرقة المهترخانة[٩] إعلانًا عن مجيء السلطان إلى قصر العدل، ويسمعه السلطان وأعضاء الحكومة واقفين[١٠]، ثم يبدأ أحد حفاظ القرآن الكريم بقراءة سورة الفاتحة[١١].

---

١) اللائحة القانونية ، دورية المظاهر، مجلد ١، ص٥٠٧.

٢) المصدر نفسه ، مجلد ١،ص٥٠٧، ٥٠٨.

٣) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة ، ص٩٧، انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم (١٠).

٤) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٣٠٣.

٥) Ismail Uzunçarşıl: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s17 ، انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم (١٣)

٦) اللائحة ، مجلد ١، ص٥٠٨.

٧) روزنامه: روز بمعنى التقرير اليومي في الفارسية؛ بمعنى ما تقيد فيه الأعمال والوقائع اليومية، والروزنامجي من يتولى الدفتر، الذي تقيد فيه الأعمال والمصروفات اليومية، وفي العصر العثماني هو موظف تفاصيل الخُرج في الديوان الهُمايوني. حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص٩٥، حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص١٠٣.

٨) برنارد لويس: إسطانبول وحضارة الخلافة، ص٨٩

٩) مهتر: هو مصطلح في النظم العثمانية، وهو جاوش الباب العالي، أو أحد قواسة وحامل البشائر بالمناصب، وأحد الموسيقين في الفرقة الموسيقية في السراي السلطاني والفرقة الموسيقية العسكرية، ومن آلاتها الطبل والبوق والدف والصنج، وغيرها، وعدد عازفيها ستون، وإذا خرج السلطان للحرب ضُوعف العدد. انظر المصري: المرجع السابق، ص٢١٤، ٢١٥، حلاق، عباس :المرجع السابق ، ص٢١٢، ٢١٣، انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم (٢٤).

١٠) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة العثمانية، ج١، ص ٢٨١، سيد علي: السلطان محمد الفاتح، ص٨٦.

١١) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي، ص٢٠٨، اللائحة ، مجلد ١، ص٥٠٨.

بعد ذلك كان يدخل رئيس الكُتّاب ملقيًّا السلام على الصدر الأعظم وكافة الأعضاء، ويقبل أثر الصدر الأعظم، ثم يضع كيس الملخصات والتقارير وحافظتهما يسار الصدر الأعظم، ويقبل أثره ثانية[١]؛ فيذهب ليقف جانب الصدر الأعظم معظم الوقت؛ لأنه يأخذ منه التوجيهات في كثير من الوقائع؛ كونه المعد لجدول اجتماعات الديوان[٢].

وكان الديويتدار[٣] يدخل الديوان، ويضع أمام الصدر الأعظم حافظة الأقلام[٤]، وبجوارها كيس قماش للأدوات والمستلزمات والهدايا، ومنها كيس مال كصدقة يوزعها الصدر الأعظم على الفقراء، ومن دخلوا الإسلام حديثًا والمحتاجين[٥].

وقريب من قاعة الديوان ومنذ ابتداء الجلسة كان يأتي بشكل متعاقب كل من: الجاوش باشي وكتخدا القابجي والتذكرجي(كُتّاب المذكرات)، إضافة إلى من يتولون قراءة الشكاوى، والموضوعات التي سيتم بحثها، وجاوشي السلام وسائر الجاوشية، ويصطفون على الجانبين، إضافة إلى البستانجي، والمحضر آغا، والصوباشي، والعسس باشي، وكل هؤلاء يقفون ليكونوا مستعدين لتنفيذ الأوامر باستدعائهم عند الحاجة؛ على سبيل المثال: الإتيان بالأشخاص الذين قد يستدعون إلى الديوان، أو المقبوض عليهم في حال التحقق من أحد المسائل، إضافةً إلى مسؤوليتهم عن تنظيم دخول أرباب المصالح والمظالم أمام الصدر الأعظم، وكانوا يُؤَدُّون وظائفهم وقوفًا[٦].

وبعد إتمام كافة المراسم وحضور الجميع كان الصدر الأعظم يشرع في الاستعداد للنظر في المسائل المطروحة ليتم مناقشتها، فيجري استعراضها حسب أولويتها وأهميتها؛ ابتداء بالمسائل السياسية، وتكون مناقشتها حكرًا للأعضاء الأساسيين (أركان الدولة الصدر الأعظم والوزراء، قاضي العسكر، الدفتردار، النشانجي)، ولا ينبغي للجاوش وغيرهم من خُدّام الديوان السماع لمثل هذه المناقشات المتعلقة بالسياسة الخارجية؛ مثل: اقتراحات السفراء الأجانب وعروضهم، والأجوبة التي ستقدم لهم، وسائر أوجه العلاقات الخارجية للدولة من مفاوضات ومعاهدات ونحوها خشية تسريبها.

---

١) اللائحة القانونية ،دورية المظاهر،مجلد ١، ص٥٠٨

٢) Türkiye Diyanet Vakfi Islam Ansiklopedisi , CILT 9,s431

٣) دويتدار: من دويت محرفة عن داوة ودار ممسك، وبالفارسية من يعهد أمر الداوة "المحبرة"، ودويتدار الديوان يعمل تحت إمرة الصدر الأعظم، ويعهد إليه بحمل الداوة والقلم، و كان يكتب ما يملي عليه الوزير. انظرحسين المصري: معجم الدولة العثمانية ، ص٩٢، حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص٩٦.

٤) انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم (٤٨).

٥) اللائحة ، مجلد ١، ص٥٠٨.

٦) المصدر نفسه، مجلد ١، ص٥٠٩.

بعد ذلك كان يتم بحث المسائل المتعلقة بالسياسة الداخلية المحلية؛ فيتناولون الرسائل والتقارير القادمة من أمراء الولايات (البكلربكي)، لا سيما ولايات الحدود ذات الأهمية الاستراتيجية، إضافة إلى مشاكل الخلافات حول الأرض والدعاوى وسائر المسائل المختلفة مع الإدارات الحكومية، ثم ينتقلون إلى الطلبات القادمة من المسؤولين الحكوميين كطلبات الترقية والنقل والعزل.

بعد ذلك كان يتم النظر في المسائل والاستماع إلى تظلمات السكان[١]؛ سواء من سكان إسطانبول، أو القادمين من كافة ولايات الدولة بشكاواهم وعرائضهم الكثيرة بعد أن يتم إدخالهم بالترتيب إلى الديوان[٢]؛ حيث يتم إدخال المدعي والمدعى عليه في قضية ما من قِبَل الجاوشية والقابقجي.

وكان المدعى عليه يقدم عرائض قضيته، وإذا كان لا يجيد التركية فإنه يُستعان بترجمان الديوان للترجمة، ويقرؤها التذكرجي بصوت مرتفع أمام الصدر الأعظم للنظر فيها نيابة عن السلطان؛ إذ له الحكم والفصل الأخير في القضية والشكوى؛ وذلك إلى جانب كونه معنيًّا بشؤون إدارة الدولة، والنظر في الدعاوى المتعلقة بالتيمار، في حين كان بقية الأعضاء يستمعون منتظرين حتى تحال إليهم القضية بحسب اختصاصاتهم فإذا كانت تتعلق بقضايا ومسائل شرعية وقانونية تُحال إلى قاضيي العسكر، وإذا كانت متعلقة بمسائل مالية تُحال إلى الدفتردار، وكان قاضيا العسكر يحيلان المسائل إلى مقراتهم ومحاكمهم الخاصة للبت فيها إذا استلزم الأمر، وكان من حق المدعين الاستئناف والطعن في الحكم، وكذا بالنسبة إلى الباش دفتردار؛ حيث تحال المسائل المالية التي لا تتم في الديوان إلى دائرته المالية[٣].

وحين يتم الوصول إلى قرار في القضايا؛ فإنه يتم تبليغ رافعي الشكاوى والقضايا بما توصل إليه الديوان، وذلك فيما يتعلق بالقرارات التي لا تحتاج إلى توقيع واعتماد السلطان عليها، فيتم إعداد مسودات لتلك القرارات، ثم تُسلم إلى الكُتّاب لتحريرها وتبييضها بإشراف رئيس الكُتّاب، ثم يتم إصدارها كبراءات أو فرمانات ومنشور، ثم يضع النشانجي الطغراء باسم السلطان عليها، وفي القرارات التي لا يمكن حسمها إلا من قبل السلطان، يُكتب عليها للعرض لتعرض على السلطان[٤].

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية ، بحث محمد إيبشرلي، ج١، ص١٦٤، للاستزادة انظر: Ismail Uzunçarşıl: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s22

٢) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي، ص١٦٠.

٣) Uzunçarşıl: o.p ،s22

٤) Türkiye Diyanet Vakfi Islam Ansiklopedisi , CILT 9,s43

وكان من الممكن أن يتشاور الوزراء والباش دفتردار مع الصدر الأعظم لأحقيتهم في ذلك حسب نص القانون[١]؛ فعلى سبيل المثال كان على الباش دفتردار أن يوضح الوضع المالي إذا استدعى الأمر للصدر الأعظم، كما يضع تأشيرته المالية؛ على محررات المسائل التي يحيلها الصدر الأعظم إليه[٢].

وبعد إتمام المناقشات كان الجاوش باشي يشير بعصاه إلى الأرض معلنًا انتهاء الجلسة، وبعدها يهم الجاوشية وسائر الخدم بالخروج من القاعة.بعد ذلك كان يأتي السقاء باشي ليسقي الصدر الأعظم وسائر الأعضاء الماء، ثم بعد ذلك كان يُوضع الطعام على ثلاث موائد: المائدة الأولى أمام الصدر الأعظم، والثانية أمام الوزراء، والثالثة لقاضيي العسكر، وكان يجلس النشانجي والباش دفتردار على المقاعد سويًا مع الصدر الأعظم، و كان المهتر باشي، والآتمجه جي باشي[٣]، وأمين المطبخ العامر ونائبه يظلون وقوفًا أمام الصدر الأعظم، فيسلمون ويذهبون[٤].

وعقب تناول الطعام كان الصدر الأعظم يعود بعض الوقت لبحث بعض القضايا العامة؛ ليتشاور حولها مع الباشوات الآخرين، إذا لزم الأمر، ثم ينفضون بعد ذلك، وفي يومي العرض فإنهم كانوا يستعدون للذهاب للغرفة المعدة لذلك (غرفة العرض **Arz Odasi**) لمقابلة السلطان بالمشي عبر باب السعادة وفق مراسم معينة[٥].

- **إجراءات العرض على السلطان:**

كان الصدر الأعظم بعد انتهاء اجتماع الديوان في يومي الأحد والثلاثاء المخصصين للعرض[٦] يرسل كتخدا القابجي والجاوش باشي بالتقرير الذي أعده رئيس الكُتّاب وأعضاء الديوان عن جميع المسائل التي نُوقشت في الاجتماع، وأُصدر قرارات حيالها إلى السلطان في الغرفة المجاورة لباب السعادة؛ ليختمه كإذن للدخول، فالختم يعني موافقة السلطان مناقشة ما يعرض عليه، فيعود كتخدا القابجي فيخبر الصدر الأعظم بموافقة السلطان، وبالتالي الحصول على موافقة نهائية بإنفاذها بعد عرضها عليه[٧].

---

١) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme, s9

٢) Türk Ansiklopedisi, Ankara, Milî Eğitim Basimevi:1966, CILL TX,s353

٣) آتمجه جي باشي: كبير المسؤولين عن الطيور الجوارح، وفي الاصطلاح أحد ضباط الخدمة الخارجية في ركاب السلطان العثماني. انظر: حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص٩.

٤) اللائحة القانونية ، مجلد ١، ص٥٠٩.

٥) Ismail Uzunçarşıl: Merkez ve Bahriye Teşkilat، s22

٦)–كان العرض في القرنين التاسع والعاشر الهجريين /الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين يومين كما تقدم سابقًا، وقُلص فيما بعد كما سيتضح لاحقًا.

٧) Uzunçarşıl: P.O،s22

وفي غرفة العرض كان يجلس السلطان على مقعد مرتفع خلف باب السعادة يسارًا مستعدًّا لاستقبال أعضاء الديوان، فيكون أول الداخلين للعرض آغا الإنكشارية، ثم دخول قاضيي العسكر، ثم أمير أمراء الرومللي والأناضول، ثم يلحقهم الصدر الأعظم، والوزراء، والدفتردارية، والنشانجي[1]. ومن المُلاحظ أن ترتيب دخول الأعضاء للعرض على السلطان يختلف عن ترتيبهم في دخول الديوان من حيث المراتب؛ فبينما كان المتقدم في دخول قاعة الديوان الصدر الأعظم فيتبعه الجميع في الدخول؛ ففي غرفة العرض تُقلب الموازين فأول الداخلين آغا الإنكشارية، ويُفسر دخوله أولاً بأنه أمر مرتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة تكوين الدولة العثمانية وفلسفتها، فدخوله دلالة على مدى اعتماد الدولة على الجيش واهتمامها به، ثم دخول قاضي العسكر بعده، وهو ممثل الشرع الشريف والقانون؛ ففيه تعبير عن مدى اعتصام الدولة بالدين الإسلامي وشريعته الغراء، أما دخول الصدر الأعظم والوزراء والباش دفتردار و الدفتردارية من بعد ذلك؛ الذين يتولون شؤون الإدارة والمالية والخزانة أمر له مغزاه[2]، إلا أن أولوية الدين والجيش كأساس بناء الدولة العثمانية كافيًا لتقدمهما على الوزير والباش دفتردار.

وكان الدفتردارية- برئاسة الباش دفتردار- بعد أن يقدموا تقاريرهم المالية إلى السلطان ينسحبون تاركين الصدر الأعظم ليتحدث عن الأمور اليومية[3]، فيعرض مذكراته وعرائضه واحدة واحدة، وبعد أن يقرأها السلطان يأخذها الصدر الأعظم ويضعها في حقيبة من الساتان القرمزي، ثم يضعها مرة أخرى أمام السلطان؛ الذي يأمر بعد ذلك بكتابة المرسوم السلطاني لتنفيذ ما تقتضيه تلك العرائض[4].

وطبقًا للوثائق كانت أوامر السلطان المكتوبة بصور قرارات بمسميات متعددة: عهد نامة(معاهدة)، فرمان[5]، كانت من إعداد كتاب الديوان، وختم السلطان[6] هو الذي يمنحها الصفة القانونية الرسمية، أما الخط الهُمايوني فهو الذي يحرره السلطان بخط يده[7].

---

١) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٤٨، انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم(١٦).

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص ١٧٦، ١٧٧.

٣) إينالجيك: المرجع السابق ، ص١٤٩.

٤) برنارد لويس: إسطانبول وحضارة الخلافة، ص٩٠، ٩١.

٥) الفرمان بالفارسية بمعنى: الأمر، وما يصدر عن السلطان من أوامر رسمية، وهو مكتوب، ويسمى كذلك برات، منشور، حكم، توقيع، وفي رأس صحيفة الفرمان تكتب كلمة (هو) اختصار للفظ الجلالة (الله) وتحتها طغراء السلطان، ثم يذكر هذا المكتوب برات أو فرمان، ثم يذكر اسم ولقب المرسل إليه، وما يأمر به السلطان في إفادة غاية في الوضوح، ثم الدعاء بالتوفيق في تنفيذ الأمر، وفي النهاية يذكر تاريخ الفرمان والموضوع الذي أصدر فيه، وتدون الفرمانات في إدارة خاصة بالديوان، كما سيتضح لاحقًا، كما يُقيد مضمونه وفحواه في سجل خاص، ثم يوقع النشانجي بالطغراء، ويرسل الفرمان ويسلم لصاحبه يدًا بيد، وفور وصوله للمسلم إليه يتحقق منه القاضي إن كان مزورًا أو لا، وعند ثبات صحته يدون في المحكمة الشرعية، ثم ينفذ ماجاء فيه من حكم، وكانت الفرمانات تكتب بخط ذهبي جميل، وفي عصر التنظيمات استبدلت الفرمانات (بإرادة) ولها حيثية الخط الهُمايوني. انظر:حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٤٤،١٤٥، انظر ملحق رقم (٣)، صورة (٥٢).

٦) انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم (٣٨)، (٣٩)، (٤٠).

٧) Necati Gültepe: Mührün Gücü ,s 94

- **الخروج من الديوان:**

بعد انتهاء اجتماع الديوان بكافة إجراءته وكافة مراسمه، فإنه قبل الإلمام للخروج من القاعة ومن ثم السراي، كان آغا الإنكشارية يبدأ بالخروج، ثم القابجي باشي، وآغاوات البلوكات من الباب الهُمايوني، ثم يذهب الجاوش باشي والقابجي باشي إلى البوابة الوسطى "باب السلام" بالقرب من الديوان للسلام على الصدر الأعظم وعلى باب السعادة حيث عرش السلطان، ثم يدخلون قاعة الديوان ثانية، فيدخل الجاوش باشي لأخذ الختم من الصدر الأعظم، فيختم كيس الروزنامة والخزانة ودفترخانة الخزانة بالختم، ثم يسلمه إلى الصدر الأعظم.

وفي تلك الأثناء كان جميع أعضاء الديوان يظلون وقوفًا، فيسلم الصدر الأعظم على الجانبين مبتدأ بالأيمن ثم الأيسر، فيخرج من القاعة ويترجل من البوابة الوسطى، ويلتفت مسلمًا على باب السعادة، وأثناء ذلك كان سائر الوزراء يتقدمون مترجلين لإلقاء السلام على باب السعادة فيتوقفون لحظة ثم يأتي الصدر الأعظم للسلام عليهم ويرد عنهم الجاوش باشي السلام، فيتوجه الصدر الأعظم بموكبه إلى نزله، ثم يتوجه البقية إلى منازلهم، ومن اللافت أن الجميع وعلى رأسهم الصدرالأعظم لا يمتطون خيلوهم إلا بعد خروجهم من البوابة الوسطى[1]؛ مبالغة في التكريم والاحترام لمقام السلطان حيث باب السعادة القريب من البوابة الوسطى .

وبناءً على استعراض أسلوب عمل الديوان وآلياته التنفيذية يتضح مدى التنسيق بين مؤسسات الدولة الممثلة بأربابها أعضاء في الديوان الهُمايوني؛ سواء على المستوى السياسي والعسكري والقانوني والشرعي والمالي عن طريق توزيع المسائل عليهم في أطر اختصاصاتهم؛ ومن ثم التشاور والعرض إلى أن يتم إقرار قرار أو سن قانون يدخل حيز التنفيذ بعد اعتماده من السلطان، ومن خلال العرض السابق لأسلوب عمل الديوان الهُمايوني بشكل مجمل نخلص إلى أن الديوان كان ذا اختصاصات قابلة للتصنيف في إطار اختصاصات أعضائه كما سيتضح..

---

١) اللائحة القانونية، دورية المظاهر، مجلد ١، ص٥١١.

المبحث الثالث
اختصاصات الديوان الهُمايونيّ

احتل الديوان الهُمايونيّ بشكله المتطور المرتبة الثانية في المنظومة العثمانية المركزيّة بعد السلطان لامتلاكه اختصاصات ومسؤوليات متشعبة في إطار صلاحيات أعضائه؛ إذ كان يمثل الجهة التنفيذية لسلطات الدولة بمسؤولياته السياسية والاقتصادية والإدارية للعمل بكل ما فيه مصلحة البلاد والعباد؛ مقيدًا عمله بالشريعة الإسلامية قبل أي شيء[1]، ثم إرادة السلطان بمعنى أنه لم يكن للديوان سلطة قطعية في المسائل التي كانت تُعرض عليه أو تصدر عنه؛ لأن موافقة السلطان عليها شرط لتنفيذها[2].

وانسجامًا مع مفهوم الشرق الأدنى للدولة، كانت النشاطات الرئيسة للحكومة تجري في ثلاثة مجالات: السياسي، والقضائي، والمالي[3]، وعليه يمكن تصنيف اختصاصات الديوان وتفريعها في إطار النشاطات السابقة على النحو التالي:

- **أولاً: الاختصاصات التشريعية والقانونية:**

كانت الشريعة الإسلاميّة ممثلة في القرآن والسنة والفقه الحنفي[4] المصدر الرئيس الذي قامت على أساسه الدولة والمؤسسات العثمانية، أما المصدر الرابع فتمثَّل في أحقية السلطان في سن تشريعات وقوانين في القضايا التي لا نص فيها، أو القضايا التي تحكمها قواعد ونصوص كليّة دون التعرض لتفصيلات بخصوصها؛ لأنها متغيرة بطبيعتها، ولا يمكن للنصوص أن تحيط بها -وهو ما عُرف في الفقه الإسلامي بالاجتهاد- ذلك أن اجتهاد ولي الأمر في التعامل معها وفقًا للواقع الذي يواجهه هو اجتهاد في إطار الشريعة، وليس بديلاً عنها أو موازيًا لها[5]، وبذلك كان يُطبّق حقه الذي أعطاه الشارع الحكيم المتمثل في صلاحية ولي الأمر في تدبير أمور الدولة في إطار الحدود الشرعية؛ لتحقيق الحق والعدل، واستنادًا إلى هذه الصلاحية أصدر الفقهاء والحكام والسلاطين بعض الأوامر لتنظيم الإجراءات الضرورية لحماية مقاصد الشريعة، فيما تدعو إليه من ضروريات أو حاجيات أو تحسينات، ويُلاحظ أن هذه الإجراءات قد أخذت مسميات مختلفة بحسب الدول الإسلامية التي تُفعّل فيها، فسُميت في الدولة العثمانية القوانين نامة؛ والتي هي مجموعة الأحكام المستمدة من الشريعة، وما انضوت عليه من سياسة ومقاصد.

---

١) Nihat Unal" Dîvan- I Hümâyun ", Gerçek Dergisi, c. III , s 37

٢) إسماعيل ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، (ط٢، الرياض، مكتبة العبيكان: ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م)، ص٨١.

٣) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٥٠.

٤) ألزم السلاطين العثمانيون القضاة العمل بالمذهب الحنفي، مع الأخذ برأي المذاهب الفقهية الأخرى في بعض المسائل حفاظًا على الوحدة التشريعية، وعلى الثبات والاستقرار القانوني، ولإحداث التجديد الضروري في الحياة القانونية، ولم تحجر الدولة على المذاهب الفقهية الأخرى؛ إلا أنها ترى الالتزام بمذهب فقهي مسألة مهمة رعاية للمصلحة ولتحقيق الاستقرار الفقهي؛ الأمر الذي يحفظ الدولة من الفوضى الفقهية، انظر: أورهان صادق جانبولات: قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي، (ط١، الولايت المتحده، المعهد العالمي للفكر الإسلامي: ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م)، ص٣٩، ٤٠.

٥) كمال حبيب: الإقليات و السياسة، ص٢٨٨.

واستعملت كلمة "العرف" بدلاً من "القانون" في العهود العثمانية المبكرة[١]؛ مما يفسر ظهـــور مـــا اصطلح عليه (الأحكام والقوانين العرفية) ضمن مصادر التشريع العثماني؛ إلى جانب أحكام الشـــريعة، والمكوَّنة من الأحكام والقوانين التي ظهرت في أوامر وفرمانات السلاطين، والذي يصـــادف ظهورهـــا لأول مرة في المصادر التاريخية أيام السـلطان محمـــد الفـــاتح (٨٥٥-٨٨٦هـــــ/١٤٥١-١٤٨١م) والمعروف بقانونامة الفاتح[٢].

وبناء على ما سبق اكتسب الديوان الهُمايوني اختصاصه المتعلق بالتشـــريع والقـــانون مـــن ناحيـــة صلاحيته في وضع القوانين والأحكام العرفية باسم السلطان[٣]، التي لا تخـــرج عـــن إطـــار الشـــريعة الإسلامية ومقاصدها؛ التي يمكن استقراؤها وفهمها من خلال أسلوب عمله في ضـــوء اختصاصـــات أعضائه.

ومن المعروف أنه قبل العهد العثماني بدأ التفكير التشريعي يتجه نحو التعاون بين العاملين في القضـــاء والعاملين في الإفتاء على تقديم إضافات أساسية موضوعية وإجرائية، واستمر هذا التعاون بين العاملين في العهد العثماني في الديوان الهُمايوني؛ لأن العلماء كانوا من ضمن أعضاء هذا الديوان، إضافة لذلك بعد توسع حدود الدولة ومخالطتها شعوبًا جديدة ودخول عادات وتقاليد مختلفة، واجهت الدولة العثمانيـــة مشكلات كثيرة اكتسبت معها نظرية العرف والعادة أهمية كبيرة، اتضحت في قوانين الدولة[٤].

ولما كان الديوان الهُمايوني يتشكل من رجال الدولة ذوي الكفاءة العالية والخبرات الواسعة علـــى رأسهم الصدر الأعظم، ثم قضاة العسكر والدفتردار والنشانجي؛ فإن التعاون بينهم حسب خـــبراتهم في مجال اختصاصاتهم أسهم في إعداد القانون العرفي؛ ففي الديوان تطرح قضـــايا في موضـــوعات عـــدة؛ عسكرية، وسياسية، ومالية، واجتماعية، وإدارية، وقضائية لمناقشتها ودراستها لاتخـــاذ قـــرار حيالهـــا، ومسألة اتخاذ القرار المتوصل إليه مسألة تقع تحت طائلة نفوذ الصـــدر الأعظـــم، واعتمـــاده مـــرتبط بالسلطان، ومسألة الحسم حكرًا عليه؛ ذلك لأنه إذا اتُّخذ القرار أصدر الديوان الهُمايوني قرارًا باســـم السلطان؛ لأنه هو الذي يحد من سلطة الديوان المتمثل في الأعضاء، بالتالي كان إدلاء رجـــال الدولـــة بآرائهم للتوصل إلى قرار تُعد مرحلة مبدئية من مراحل إعداد القانون [٥].

وكانت معظم القوانين تصدر عن الحكومة المركزية، استجابة لحاجات معينة، أو لحـــل مشـــكلة إداريّة، وكبار الكُتّاب يقومون بصياغتها كفرمانات، وبعد التحقق منها وتوقيعها بالأحرف الأولى كان

---

١) أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية، ص٤٩

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد عاكف آيدين، ج١، ص٤٣٦.

٣) المرجع نفسه، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٧٦.

٤) جانبولات: المرجع السابق، ص٢٨.

٥) Davut Dursun: Siyaset ve Din,s242

الصدر الأعظم -كأعلى سلطة في الديوان ووكيل السلطان المطلق- والنشانجي -كممثـــل للقـــانون في الديوان- يقومان شكليًّا بتقديمها للسلطان، وبعد موافقته الشفهيّة أو الكتابيّة تتحول إلى قوانين، وبغض النظر عن الطرف الذي اقترحها في البداية، وفي حالات نادرة كان السلطان يصدر القوانين مباشرة دون المرور بالخطوات السابقة، إلاَّ أن تحرير القانوننامة وعرض القضايا القانونية كان من اختصاص النشانجي فقط[1]، فجُلُّ القوانين العرفية التي كان يقوم السلطان بإصدارها كانت تمضي من تحت يد النشانجي[2].

وعليه يمكن القول: إن النشانجي بصفة خاصة أكسب الديوان الهُمايوني الاختصاص القانوني بحكـــم مسؤوليته عن القانون العرفي، ودوره المهم والواضح في إعداد القوانين العرفية لمناقشات الديوان، ونتيجة لأعمال النشانجي تشكّلت الأسس الحقوقيّة، وتحولت مع تصديق السلاطين عليها إلى قوانين دخلت حيز التنفيذ[3]، وسيتم إيضاح الاختصاص القانوني بشكل خاص للنشانجي في موضعه لاحقًا.

أما عن التأصيل الشرعيّ للقانون فإن مجال التعاون في الإطار الشرعيّ يتمثـــل في قاضـــيي عســـكر (الأناضول والرومللي) ممثلي الشرع -بما يعادل اللجنة الشرعيّة- للنظر في صياغة القـــانون العـــرفي في مسألة التوفيق بينه وبين الشريعة؛ وذلك إلى جانب الدور الكبير لشيخ الإسلام؛ فالمفتون والقضاة وشيخ الإسلام عرفوا بأهل الشرع؛ مقابل أهل العرف المتمثلين في الأعضاء الآخرين، ومشايخ الإســـلام بعـــد صعود دورهم كمؤسسة مستقلة في عصر السلطان ســـليمان القـــانوني (٩٢٦-٩٧٤هـــــ/١٥٢٠-١٥٦٦م) كانوا بوجه خاص معنيّون بالتوفيق بين أسس القانون العرفي والشرعي، ويعترضون بين الحين والآخر على الأحكام والقوانين التي يصدرها السلاطين مخالفة للشرع، على سبيل المثال فقـــد اعتـــرض شيخ الإسلام أبو السعود أفندي[4]، صراحة على قبول شهادة غير المسلم (المستأمن)، الذي ليس مـــن رعايا الدولة العثمانية مع ظهور الامتيازات الأجنبية، وقال يومها:"لا أمـــر للســـلطان فيمـــا يخـــالف الشرع".و هذه الاعتراضات وإن لم تحدث وتُنفذ في الحال، قد كان لها أثرها خلال فترة معينـــة، وأدت

١) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١١٢.

٢) Necati Gültepe: Mührün Gücü,s 33

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد عاكف آيدين، ج١، ص٤٣٩.

٤) محمد أبو السعود أفندي: شيخ الإسلام الرابع عشر في الدولة العثمانية، ويسمى كذلك (خواجه چلبي)، كما يسمى العمادي نسبة إلى (عماد) بلدة أبيه، تلقى المعرفة والعلم على يد ابن كمال، ومعيد زاده عبد الرحمن، والمولى سعيد قرماني، سماه السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٦هـ/١٤٨١-١٥١٢م) جلـــبي كلقب يطلق على المعلم المهذب، وعينه مُدرسًا في عدة مدارس، فعين مدرسًا في مدرسة داوود باشا ٩٢٩هـــ/١٥٢٢م بإسطانبول، وعينه السلطان سليمان القانوني قاضي عسكر الرومللي، وأصبح شيخ الإسلام ومفتي الأنام سنة ٩٥٢هـــ/ ١٥٤٥م، ومن الألقاب التي أطلقت عليه: أبو حنيفة الثاني، والمعلم الأول، كان جريئًا في الحق صريحًا في الدين، لا يرحم زنديقًا من فتوى بقتله، من أعلم شيوخ الدولة بالتفسير والفقة، عاصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)، والسلطان سليم الثاني (٩٧٤-٩٨٢هـ/١٥٦٦-١٥٧٤م)، توفي عن سن عالية في إسطانبول ٩٥٤هـــ/١٥٤٧م. انظر:حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٨٦، ١٨٧.

إلى تغيير القوانين والأحكام المخالفة للشرع[1]؛ و من الجدير بالذكر أن مرحلة أبي السعود أفندي كانت مرحلة انعطاف في تاريخ منصب الإفتاء في الدولة العثمانية، وهي مرحلة التأسيس التشريعي والقانوني الدائم للدولة[2]؛ إذ يُعزى إليه جعل قوانين الدولة العثمانية مطابقة تمام المطابقة لأحكام الشرع الحنيف[3].

ونخلص إلى أن عملية وضع القانون في الدولة العثمانية مرت بإيجاز : في تسيير واجبات "ولي الأمر" في الدولة العثمانية، قامت على عاتق "السلطان" (وهو مقام التصديق والتأييد)، وثلاث جهات أخرى؛ هي: مقام العرض، وهي الصدارة العظمى، ومجلس شورى "ديوان الهُمايوني"، النشانجي حامل الطغراء، "ورئيس الكُتّاب" وفيما بعد أصبح من الأعضاء الطبيعيين في "ديوان هُمايون"، وهو مكلف بإعداد لوائح القوانين[4].

وبعد التزام السلطان بتصديق القرارات التي لا تخالف الشرع، كان يصدر باسم قانونامة (متن قانون)، إذا ضم مجموعة أحكام تشريعيّة، وباسم " عدالت نامة" (متن عدالة)، إذا ضم ما يذكر بأنظمة نافذة، وأرسل إلى مسؤول إداري معين في الغالب، وباسم حكم إذا تعلق بمسألة خاصة بعينها، كما سمي بياساق نامة[5]، وسياست نامة[6]، البراءة وتتضمن توجيه وظيفة وتذكير بالواجبات والصلاحيات، والتوقيعات التي بموجبها يأمر السلطان الحكام الإداريين بالرجوع إلى القاضي في كل الأحوال؛ لأنه بغير حكمه لا تُنفذ أي عقوبة[7].

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد عاكف آيدين، ج١، ٤٣٩.

٢) وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية –القاجارية والدولة العثمانية، (ط٢، بيروت، دار الطليعة: ٢٠٠١)، ص٧٠.

٣) حسين المصري: معجم الدولة العثمانية ، ص ١٨٧.

٤) أحمد آق كوندز، سعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، (د.ت، إسطانبول، وقف البحوث العثمانية: ٢٠٠٨ م) ص٥٩١.

٥) في مراحل الدولة العثمانية الأولى سميت الأحكام القانونية المتضمنة للعقوبات في حال مخالفة قواعد الشرع، أو مخالفة أوامر تنظيميّة سلطانية في الأمور الإدارية، والعسكرية، والمالية بالياساق نامة، ويكلف بإجرائها موظف يسمى ياساقجي قولي، ويملك صلاحيات في التشهير بالمذنبين وتحقيرهم بموجب الياساق نامة، واحتوى الياساق نامة أحكامًا قانونية معينة، بناءً على مطلب مستجد أو مباشر. للاطلاع انظر أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية، ص٨٢-٨٤.

٦) سياست نامة نوع من أنواع قانونامة، دونت أول مرة في عهد السلطان بايزيد الأول(٧٩١-٨٠٥ه/١٣٨٩-١٤٠٢م) ، ثم ابنه سليم الأول(٩١٨-٩٢٦ه/١٥١٢-١٥٢٠م)، بحيث تعمل نسخًا بشكل فرمانات، وترسل من الحكومة المركزية إلى الحُكّام الإداريين في الولايات من باب التذكير بتطبيق العقوبات الشرعية على مستحقيها مهما كان الأمر، ولا تشمل هذه القوانين التعزير بالمال، وإنما تختص بالتعزيرات البدنية. المرجع نفسه، ص٨٤، ٨٥.

٧) جانبولات: المرجع السابق ، ص٨٦، ٨٧.

وبالتالي كانت القانونامة بناءً على هذا التعاون بين أعضاء الديوان والمستند إلى الشرع؛ تعني تنقيح الأحكام القانونية وجمعها، وضمها مقننة بصورة مختصرة أو بعينها، ووضعها استنادًا إلى فتاوى شيخ الإسلام، بأمر ولي الأمر وفرمانه، وحسب الزمان والمكان في مجالات القانون الإداري، والمالي والجزائي وغيرها، ضمن حدود القانون العرفي[1].

وكان تنوع القوانين وإظهار ما يستجد على اللوائح وما يطرأ عليها من تغيير يجعلها تختلف من فترة لأخرى؛ كنتيجة لتحرك السلاطين في تغيرها عملًا بصلاحيات ولي الأمر في إطار الشريعة بحسب المستجدات؛ على سبيل المثال لا الحصر: قانون نامة الفاتح الذي يعتبر حصادًا للتشريعات العرفية؛ التي قام النشانجي ليثي زاده محمد أفندي بتدوينها وتحريرها[2]، والذي تميز بأنه أول قانون اهتم بالتشكيلات والمؤسسات الإدارية، وقانون بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٦هـ/١٤٨١-١٥١٢م) اختلف كونه أول من وضع قوانين خاصة بالولايات، وتوسع قانون السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) في قوانين أحوال أهل الحرفة؛ إلا أنه لا توجد فروقات جوهرية بين القوانين العثمانية، وإن وُجدت تكون فوارق شكلية[3].

ويرى غالبية الباحثين أن الصفة والمسؤولية التشريعية للديوان الهُمايوني تتمثل في كونه مجلسًا استشاريًّا للجهاز التشريعي[4]، فاختصاصه التشريعي يوفي به في أطر معينة مفوضًا من الشرع بصفة ولي الأمر[5]، ولا شك أن الاختصاص القانوني التشريعي هو المحور الذي كانت تدور حوله كل اختصاصات الديوان بمعنى تستند إليه، وتنفذ حسب اختصاصات المتنفذين؛ لأن اللوائح القانونية شاملة لقوانين عسكرية ومالية وقضائية وإدارية واجتماعية.

- **ثانيًا: الاختصاصات القضائية:**

لما كان التشريع الإسلامي يُشكل القانون الأساسي للنظام الذي قامت عليه الدولة العثمانية؛ فقد خضع جميع رعاياها على اختلاف طبقاتهم وعامة مؤسساتها المركزية والمحلية، وما كان يدير شؤونهما من قوانين ولوائح لمبادئ السياسة الشرعية، كان السعي لتحقيق مبدأين أساسيين في مؤسسات الدولة وبين الناس؛ وهما: التسيير ورفع الحرج بما يتماشى مع تغيير الزمان وتطور أحوال الناس، والآخر الحكم

---

١) أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية، ص٤٩.

٢) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme ,s1.

٣) جانبولات: المرجع السابق، ص٦٨.

٤) أحمد كوندز، سعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٦١٢.

٥) المرجع نفسه، ص٦١٤.

بالعدل التواصي بالخير في استيفاء الحقوق والفصل في المنازعات، وهي الغاية التي حملت فئة القضاة عبأها على مدى التاريخ العثماني الطويل[1].

ونص قانون نامة على الأخذ بالمبادئ الشرعية وإلزام الصدر الأعظم به عند قيامه بوظائفه المسندة إليه في الديوان: " أن ينظر رئيس الديوان الوزير الأعظم إلى الدعاوى، ويقرأ عرض حال الطرفين واحدًا بعد الآخر، فينظر في مصالح عباد الله بأحكام الشرع والقانون، ويقطع في التراع والاختلاف ويجري الحد أو التعزير وعقوبات السياسة الثابتة شرعًا وقضاءً، ويولي الوظائف المهمة ويستمع قاضي العسكر الوظائف المحالة إليه "[2].

وبناءً على ماسبق اكتسب الديوان الخاصية القضائية كمؤسسة مركزية لها صلاحية قضائية، وكديوان للنظر في المظالم بتفويض السلطان للصدر الأعظم كوكيل مطلق عن السلطان، ومفوض للنظر في مظالم الشعب، والحكم وفق الشرع ثم القانون في إطار الشريعة، وقاضيي العسكر يقومان بدوريهما في هذا الاختصاص كممثلي القضاء والشرع، وأولى تجليات صور هذا الاختصاص أحقية كافة الرعايا الميسوري الحال والفقراء التوجه إلى الديوان لرفع تظلماتهم ومناقشة أحوالهم بصورة تامة من باب تسهيل كافة مصالح المسلمين والذميين في إطار وظائف واختصاصات الأعضاء المنوطين بها[3].

وعلى الرغم من تقليد احتجاب السلطان وتفويض الصدور العظام بهذه المهمة، كان هناك اتصال مباشر بين الرعية والسلطان في يوم الجمعة أثناء تشريفات السلطان؛ حيث كان يتم جمع طلبات وشكاوى الأهالي المحتشدين على جانبي الطريق الذي يمر السلطان منه، ثم يجري تحويلها إلى الديوان لاتخاذ اللازم[4].

ومن مجمل صلاحيات الديوان القضائية محاكمة الأشخاص من المدنيين والعسكريين في الديوان نفسه[5]؛ إذ كان يحقق في كل شكوى قُدمت إلى السلطان في شأن وزير، أو باشا، أو أحد من أرباب المناصب العالية في الدول في جميع أنواع الشكاوى ولو في حق أحد من أعضاء الديوان؛ فإذا شكا

---

١) سيد محمود: (الدور الرقابي لقضاء مصر على مؤسستي المالية والإدارية إبان العصر العثماني)، أعده للنشر: صالح سعداوي، تقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، بحوث المؤتمر الدولي حول العالم للعلم والمعرفة في العالم العثماني، إسطانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة الإسلامية:٢٠٠٢م، ص٢٦.

٢) أحمد كوندز، سعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٦١١.

٣) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي، ص١٢٣.

٤) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد آيدين، ج١، ص٤٦٦. انظر ملحق (٣)،صورة رقم(١٩)

٥) المرجع نفسه، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٧٦.

شخص أحدًا من أعضاء الديوان فلا يجوز للعضو أن يحضر اجتماعاته حتى يتم التحقيق في دعواه مع شاكيه[1].ويعطى لكل ذي حق حقه .

وعن طبيعة الشكاوى التي كان ينظر الديوان فيها غالبًا ويرفعها الأهالي على موظفي الدولة: الشكاوى التي تتعلق بالضرائب الكبيرة، والتجاوزات التي تحدث خلال عملية جمعها، وظلم السلطة المحلية للرعية، ومن الشواهد أن السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦ه/١٤٥١-١٤٨١م) عزل الحكام والولاة الذين رُفعت بحقهم شكاوى من قبل الأهالي، ولأن تجميع الشكاوى كان بيد -السلطان- نفسه، وبناءً على الشكاوى والنظر فيها يحكم بعزل السادة والقضاة من مناصبهم؛ فقد هدد الفاتح الحجاب ومحصلي الضرائب، وكانوا يخافون من الإعفاء من الوظيفة[2].

وفي حادثة في عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) جاء أربعة آلاف شخص إلى الديوان الهُمايوني من مصر يطالبون بأموالهم ومخصصاتهم، متهمين أمير الأمراء بمنعها، فأصدر فرمان هُمايوني بعزله، ولكن تلك الجموع أصرت على قتل أمير الأمراء فقتل [3].

وكان الديوان مخولًا بمتابعة مظالم أهل الذمة[4] كمكون من مكونات الشعب لهم حق التظلم، واستنادًا إلى هذا الحق أرسل نصارى البلقان وفدًا إلى الديوان الهُمايوني؛ لأن السلطان في نظرهم المثل الأعلى للعدل، الذي يصلح أي خلل، وأرسل سكان ديترلي[5] وفدًا إلى الديوان لتقديم شكوى ضد أحد الأعيان المحليين، فتجاهل الأعضاء شكواهم؛ مما أزعجهم، فسمع السلطان من خلف الستار فأمر أن يُعقد الديوان مرة ثانية، ولما تبين له أن أصحاب الشكوى على حق صدر حكم بالإعدام على العين المتهم، وفي حادثة أخرى لجأ الرعايا الإنجليز إلى الديوان معترضين على رفع الضرائب ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م[6].

ومن مسؤوليات الديوان القضائية النظر في الدعاوى التي سبق أن نُظرت في المحاكم، أو في ديوان إحدى الولايات بناءً على طلب أحد الأطراف في الدعاوى، أو تحويلها إلى محكمة أخرى، ثم التنفيذ

١) مؤلف مجهول: إتحاف الملوك والألبا، ج٣، ص٣٦٥.

٢) حكمت قفلجملي: الفتح والحضارة. ترجمة: شوكت أقصوه (ط١، دمشق، دار الجيل: ١٩٩٢)، ص٣٧.

٣) بجوي إبراهيم أفندي: تاريخ بجوي (د. ط، إسطانبول، المطبعة العامرة: د.ت)، ج٢، ص٢٢.

٤) Necati Gültepe: Mührün Gücü,S105.

٥) دكزلي Dénizlou وهي اليوم دنيزلي Denizli: هي مدينة في تركيا الآسيوية [الأناضول]عند سفح جبل بابا طاغ (القدموس)، مركز اللواء الذي يحمل الاسم نفسه، في ولاية آيدين، تقع قريبًا من موقع مدينة لاودئيا التي على نهر الليكوم القديمة، ومنها أخذت اسمها الثاني اللاذقية، س. موستراس:المعجم الجغرافي، ص٢٦٥، ٢٦٦.

٦) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٤٦.

الفوري للعقوبات التي صدر الحكم بحقها، وتنظيم الأوراق والسجلات المتعلقة بكافة تلك الاختصاصات[1].

وبناءً على ما سبق مارس الديوان دوره كمحكمة عليا في استقبال بعض القضايا والخلافات، التي تتجنبها المحاكم العادية فتحيلها إلى الديوان، ويجري النظر فيها بداخله باعتباره محكمة من الدرجتين الأولى والأخيرة، ومن أكثر الأعضاء صلاحية لذلك قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول، وكانت القاعدة أن يتولى قاضي العسكر الروملي النظر في القضايا؛ بينما يقوم قاضي عسكر الأناضول في الأيام التي تتزاحم فيها الأعمال بالنظر هو الآخر بطلب من الصدر الأعظم[2].

ولتفعيل الاختصاص القضائي الشرعي فإن قاضييّ العسكر بحكم علمهما وخبرتهما كعالمي شرع كانا يستنفذان جُهدًا كبيرًا في مجال الاستئناف والتمييز[3] لأن الديوان كان بمثابة محكمة تمييز عدلية عليا معنية بالنظر في طلب تمييز القرارات الصادرة من المحكمة الشرعية، وكمحكمة استئناف بالدعاوى المرفوعة إليه مباشرة، أو تكرار النظر في الدعاوى بناء على أحقية إعادة المحاكمة في قضايا صدر الحكم فيها، وكمحكمة إدارية عليا بالنظر في تمييز قرارات ديوان الباشا الشبيه بمحكمة إدارية محلية، أو في الدعاوى المرفوعة إليه مباشرة[4]، بمعنى أن الديوان الهُمايوني كان يحقق في الأحكام الصادرة من – المحاكم المحلية– حرصًا على العدل، وكان الديوان أثناء ذلك يشعر القضاة بمراقبة سير القضية بين الحين والآخر.

وفيما يتعلق بالمحاكمات فبالنسبة إلى أحكام الإعدام فلا يمكن للسلطان بمحض إرادته أن يصدر حكم الإعدام على أصحاب المناصب والرعايا دون تحقيق ومحاكمة؛ إذ لا بُدَّ من التذاكر والتباحث في الديوان، وبعد التوصل إلى استحقاق و إنزال عقوبة الإعدام بالمذنب فإن السلطان يصادق على الحكم، وأما في غير أحكام الإعدام فيكفي مصادقة المفتي أو أعضاء الديوان على الحكم، ومن ثم تُقيد صور الأحكام في دفاتر الديوان[5]؛ إلا أنه في حالات كان الحكم بالإعدام مرهونًا بموافقة السلطان، حتى و إن كانت الجهة التي لا ترى شرعية إنفاذ الحكم بالإعدام شيخ الإسلام، الذي كان يُعتبر أعلى مرجع علمي وديني في الدولة؛ من شواهد ذلك أنه لما شارك شيخ الإسلام علي جمالي بمبادرة منه في إحدى الحالات خلال عصر السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) في اجتماع الديوان الهُمايوني، الذي ناقش حكم الإعدام في مائة وخمسين من موظفي الخزينة بتهمة الاختلاس، اعترض شيخ الإسلام

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٧٦.

٢) المرجع السابق، بحث محمد آيدين، ج١، ص ٤٦٥، وقارن عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٣٠٤.

٣) Davut Dursun: Siyaset ve Din,s242

٤) أحمد أزتورك، سعيد كوندز: الدوالة العثمانية المجهولة، ص٦٣٣.

٥) مؤلف مجهول: إتحاف الملوك والألبا، ج٣، ٣٦٧.

على هذا الحكم باعتباره يتعارض مع الشريعة، وبناءً عليه طلب مقابلة السلطان، وقد انزعج السلطان لتدخله، وقال: (إن كلماته تمس سلطة السلطان)، وإنه لا يحق لأحد وليس من اختصاص أحد أن يعترض ما يقرره السلطان أو ما يمنعه[1].

ومن صور المحاكمات التي جرت في الديوان عصر السلطان سليمان القانوني(٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) في أوائل صفر ٩٣٤هـ/١٥٢٧م محاكمة الملحد الملا قابض[2]، الذي ظهر في إسطانبول مجاهرًا بإلحاده[3]، وادعى أن عيسى عليه السلام أفضل من سيدنا محمد ﷺ وجاهر بأفكاره دون خوف أو وجل بحضور السلطان ، و لم يستطع العلماء تجريح أفكاره، إلا أن السلطان لم يستسغ ذلك فطلب حضور الملا قابض في جلسة ثانية يحضرها شيخ الإسلام ابن كمال[4] لمناظرته[5] فأُحضر إلى الديوان بعد حبسه ثلاثًا، فجرت مناظرته في الديوان مع لجنة شرعية مكونة من قاضيي العسكر وقاضي إسطانبول وشيخ الإسلام، وبإصراره على ضلاله أفتي شيخ الإسلام بقتله بعد أن استتاب و لم يتب، فقتل في الديوان[6].

---

١) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٥١.

٢) ملا قابض: هو إيراني الأصل وعرف بقابض العجم وعن حركته وحقيقة دعوته بشكل عام "كانت الحركات الدينية في الدولة العثمانية تقع دائمًا تحت تأثير التيارات الدينية الصادرة من إيران؛ فقد ظهرت الحروفية في أذربيجان في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، وانتشرت باختلافاتها الدينية والروحية وذاعت بسرعة كتيار باطني... ولما تعرض أصحاب التيار للملاحقة الشديدة من التيموريين فر إلى الأناضول أولاً، ومن ثم إلى الروملي، ونتيجة لتركيبة هذا التيار المذهبية ومنهجه التلفيقي فقد ترك أكبر الأثر في الجماعات الصوفية غير السنية؛ حتى إن الحروفية وجدت سبيلها في النفوذ إلى السراي العثماني على أيام السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦ه/١٤٥١-١٤٨١م)، و لم تفلح جهود الصدر الأعظم محمود باشا مع المولى فناري في تعقبها، والقضاء عليها، و لم تحل دون انتشارها، فحادثة الملا قابض في عصر السلطان سليمان القاوني (٩٢٦-٩٧٤ه/١٥٢٠-١٥٦٦م) دلالة على استمرارها وانتشار العيساوية بين المسلمين أنفسهم، والعلماء وملا قابض منهم؛ مما يلفت النظر إلى تأثير الحروفية البالغ هذا الشأن، فمن المعروف أن لعيسى عليه السلام مكانة خاصة عندهم. انظر: أحمد عبد الله نجم: التعليم في الدولة العثمانية (ط١، مصر، دار الهداية: ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩)، هامش *، ص١٦٥، ١٦٦.

٣) أحمد د هده أوغلو: جامع الدول، ج٢، ص٧٢٦.

٤) كمال باشا زاده، المعروف بابن كمال، شيخ الإسلام التاسع في الدولة العثمانية في عصر السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٦ه/١٤٨١-١٥١٢م) وسليم الأول (٩١٨-٩٢٦ه/١٥١٢-١٥٢٠م) وسليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤ه/١٥٢٠-١٥٦٦م) بدأ جنديًا، ثم كان تلميذًا للعالم الجهبذ ملا لطفي، كما تلقى العلم على كثير من العلماء، فانخرط في سلك العلماء، وتولى القضاء في أدرنة، ثم تولى التدريس في مدرسة بايزيد الثاني، ثم قاضي عسكر الأناضول في عصربايزيد الثاني ثلاثة أعوام، صحبه سليم الأول في حروبه كلها، وكان سليم يوقره، وبلغ منزلة عالية في عصر سليمان القانوني، وأطلق عليه مفتي الإنس والجان، وكان يستفتى في معضلات المسائل الدينية، ظل شيخ للإسلام ثمانية أعوام حتى توفي عام١٠٦٠ه/ ١٦٥٠م. انظر طاشكبري زاده: الشقائق النعمانية، ص٢٢٦، حسين المصري: معجم الدولة العثمانية ص١٦٥، ١٦٦.

٥) نجم: المرجع السابق، ص ١٦٥، ١٦٦.

٦) أوغلو: المصدر السابق، ج٢، ص٧٢٦.

وبما أن القضايا التي ينتهي بها الحكم بالإعدام كانت تُنفذ في الحال من قبل الجلادين فإن موضع "جلاد دجشمة سي"؛ أي مياه الجلاد كان في السراي بالقرب من الديوان[1] لإقامة مثل تلك الأحكام على الفور.

ومن مكملات اختصاصاته القضائية ميدانيًّا مهمة الإشراف والمراقبة القضائية العامة على كافة جهود القضاة ونوابهم من خلال إيفاد مفتشي الأحكام إلى المناطق التي تكثر فيها الشكاوى العدلية؛ ليقوموا بإجراء التحقيقات اللازمة، وكانت هذه الحالات مثل قضايا المرعى والحدود إذا ما طلب المتنازعون تدخل الحكومة فيها للفصل منعًا لحدوث أي حوادث مؤسفة، ويكون موثوق بكفاءتهم يُجرون التحقيق في مكان النزاع لإظهار المحق من المبطل، وعلى ضوء نتيجة تحقيقهم يصدر الفرمان وينفذ الحكم بمقتضاه[2].

وعلى الرغم من الاختصاصات القضائية ومتعلقاتها للديوان الهُمايوني وتصنيفه كجهاز قضائي إلى جانب المحاكم الشرعية في الدولة العثمانية؛ فإنه أساسًا لم يتشكل للإيفاء بوظيفة القضاء حصرًا واستقلالًا؛ بل لأداء وظائف إدارية ومالية وعسكرية[3].

- **ثالثًا: الاختصاصات المتعلقة بالشؤون الداخلية:**

لأن الاستقرار الداخلي متطلب سياسي وضمان لتقدم السياسة الخارجية بخطى واثقة للدولة؛ فإن الديوان كجهاز مركزيّ تنفيذيّ كان مخولاً بتحقيق الأمن والاستقرار بين كافة المواطنين العثمانين مسلمين وغير مسلمين داخل الدولة[4] عن طريق استصدار عدة قوانين لتحقيق تلك المقاصد، ويمكن إيضاح اختصاصات الديوان في هذا الشأن في موضوعين؛ الأول يتعلق بالسكان، والآخر يتعلق بالاختصاصات الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية على النحو التالي:

❖ الاختصاصات الداخلية المتعلقة بالسكان:

١- حماية المسلمين الجدد:

حمت الدولة العثمانية المسلمين الجدد بسن (قانون المسلم الجديد)؛ الذي كان ينال به المسلم الجديد مزايا عديدة كمواطن عثماني يتمتع بكافة حقوق المواطنة، ونصَّ (قانون المسلم الجديد) على: "إذا أراد شخص اعتناق الإسلام فإنه يأتي إلى الديوان الهُمايوني، ويتم تلقينه الشهادة في حضور الصدر الأعظم، وبعد نطقه الشهادة يتم استصدار فرمان إلى الدفتردار ليصرف له الكسوة وكيس بمقدار ٥٠

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٤٧.انظر ملحق (٣)،صورة رقم (٣٤).

٢) كمال حبيب: الأقليات والسياسة، ص٣٠٨، ٣٠٩.

٣) أحمد أزتورك، سعيد كوندز: الدوالة العثمانية المجهولة، ص٦٣٣.

٤) أوغلي ، المرجع السابق، ج١، ص١٧٥.

فلس، وبعد ذلك يتم نقله إلى الطبيب الجراح المناوب لختانه طبقًا للشريعة الإسلامية؛ لذلك وُجد الجراحين يوميًّا بالمناوبة بالقرب من الديوان الهُمايوني وقصر الصدر الأعظم؛ ليكونوا على استعداد لمثل هذا الحدث المتعلق بالمسلمين الجدد"[١]. واعتبر العثمانيون إسلام الذميّ تشريفًا له استحق بموجبه الإحسان إليه والرعاية، حسب ما ورد في أحد الوثائق العثمانية المحالة إلى الصدر الأعظم: " الحمد لله فإن هذا العبد قد شرف باعتناق الإسلام ونرجو من صاحب المعالي إصدار فرمان بصرف الأموال والكسوة الخاصة به"[٢].

واستطاع العثمانيون بهذه الإجراءات المتسمة بالعدالة والترحيب والتشريف بالاحتفاء بكل من يعتنق الإسلام وتأمينه ماديًّا واجتماعيًّا إلى ترغيب أهل الذمة في الإسلام من خلال الامتيازات الممنوحة لهم؛ إذ كان يمكنهم الالتحاق بالجيش أو البلاط ومنحهم حق المواطنة الصالحة على سبيل المثال: كان الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي منحه العثمانيون لرعاياهم البلقانيين مغريًا؛ حيث أقبل الكثير منهم على اعتناق الإسلام، وفُتحت أمامهم سبل الترقي إلى مناصب القيادة وتبؤوا أرفع المراتب باعتبار أن المسلمين فقط هم الذين يمكنهم الانتساب إلى الجيش والخدمة في إدارات الدولة، وكانت أرفع المناصب في عصر سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) تُدار من قبل المديرين ذوي الأصل البلقاني[٣].

٢- تحقيق التوازن بين الطبقات الاجتماعية:

لدعم الاستقرار الداخلي جرى تعزيز التوازن بين الطبقات الاجتماعيّة بسن قوانين يمكن تصنيفها بالاجتماعية والاقتصادية لتسيير العلاقة بين الرعايا زراع الأرض والسباهية[٤] المتصرفين عليها في إطار من الانسجام[٥].

ولتحقيق التوافق بين عناصر السكان في الأقاليم العثمانية، كانت الدولة شديدة الاهتمام ببقاء كل فرد في طبقته على اعتبار أن ذلك من مستلزمات النظام السياسي والاجتماعي والانسجام، وكان من الممكن تحقيق هذا الانسجام عن طريق التعاون بين الطبقتين الرعايا والسباهية وفق نظام التيمار، الذي

---

١) اللائحة القانونية، دورية المظاهر، مجلد ١، ص٥٤٢.انظر ملحق رقم (٣)،صورة رقم(٤٧).

٢) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s29

٣) فايقة محمد بحري: "أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا"، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا التاريخيّة والحضاريّة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، (جامعة أم القرى، مكة المكرمة: ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م)، ص٦٥.

٤) السباهي: جندي في الفارسية، وكان يطلق على الفارس من طائفة الفرسان، ويُقطع له أرضًا مقابل خدمته العسكرية في أول عهد الدولة العثمانية. حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٠٥.

٥) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٧٥.

يخضع لنظام القطاع العسكري ونظام الالتزام[1]؛ الذي لم يخضع لنظام القطاع العسكري؛ على سبيل المثال تمد السباهية الزُرَّاع بكل ما يحتاجونه للأرض، وينصرف الأخير إلى زراعة الأرض وفلاحتها فينتفع الجميع بخيراتها، ويسددون ما عليهم من ضرائب للدولة والملتزمين؛ مما يعود بالنفع على الجميع[2].

وفي ذات السياق فمن المشاكل الداخلية المتعلقة بالطبقية المجتمعية؛ التي استلزمت وضع قانون يحد من استفحالها المشكلة الناجمة عن تطور وتعقد نظم الإدارة في الولايات العثمانية في القرن العاشر الهجري / السادس عشرالميلادي، وما شهده من ضم البلاد العربية والاتساع في الرومللي بتحول المجتمع على أساسه إلى طبقتين: الأولى طبقة الإدارة وأهلها من جنود وعلماء، والثانية الطبقة العامة من الرعايا بمختلف أنشطتهم واتجاهاتهم مما عضل مشكلة الإدارة العثمانية، وزادت من مسؤولية الديوان الهُمايوني في تنسيق العلاقة بين الطبقتين دونما استغلال أو افتراق، ومن المعلوم أن مثل هذه المشكلات تتطلب حلولًا قانونية ترضي الطرفين بعيدًا عن العنف والحلول القسرية والإجراءات المتعسفة للحد من المواجهة بين الطبقتين، التي قد تؤدي إلى ما يخل بالأمن والاستقرار الداخلي، وعليه كانت هذه المسؤولية رمانة الميزان ومؤشرًا على قوة السلاطين وتوجه الدولة وقوتها[3]، ولب المشكلة هي رغبة الرعايا الذين يحاولون كلما سنحت الفرصة الالتحاق بسلك الجندية؛ بينما الدولة مع كونها لم تغلق هذا الباب تمامًا كانت تضع العراقيل لالتحاق الرعايا بسلك الجندية، وتحول دون دخولهم بالقوانين الصارمة الواضحة؛ لا سيما في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/ السادس عشر والسابع عشرالميلاديين بإصدار فرمانات متلاحقة لإقرار ذلك الوضع[4]، وحتى لا تخل في ميزان الطبقات الاجتماعية، وكان أقصى عقوبة تواجه المخالف للقانون في هذا الشأن التعرض للمحاكمة[5].

٣ – مسؤولية الديوان عن تحركات السكان، وتطبيق إجراءات تضمن عودهم إلى أماكنهم القديمة[6]:

لما كان التيمار الذي يُعطى للسباهي يشمل الأرض والفلاحين معًا، خلال القرن العاشر الهجري/ الخامس عشر الميلادي كانت الرعية هي العنصر الأساسي في كل المشاريع الزراعية؛ لأن ذلك الوقت

---

١) الالتزام تقديم مصادر الدخل الحكومي للمتعهدين "الملتزمين" مقابل مبالغ مالية مقطوعة؛ بحيث يدفعها الملتزم مقدمًا للدولة، ثم يحصلها أضعافًا مضاعفة من المجتمع بالاستناد إلى قوات حكومية، وقد بدأ هذا النظام منذ القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي. سهيل صابان: المعجم الموسوعي، ص٣٥.

٢) إسماعيل ياغي: الدولة العثمانية، ص٨٦، ٨٧.

٣) صبحي عبد المنعم وعبد الحميد سليمان: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية (د. ط، الرياض، مكتبة الرشد ١٤٢٥هـ)، ص٢٥٦، ٢٥٧.

٤) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٤٦.

٥) عبد المنعم، سليمان: المرجع السابق، ص٢٥٧.

٦) أوغلي: المرجع السابق، ج١، ص ٥٨٢.

كان حجم الأراضي القابلة للزراعة أكبر من القوة العاملة وهكذا؛ فقد أدى العدد المحدود للأراضي غير المزروعة إلى صراعات متواصلة بين أصحاب التيمارات؛ الذين كان يحاول كل واحد منـــهم جـــذب الرعية من الآخر؛ فقد كان السباهي الذي تهرب منه الرعية يتعرض للخسارة؛ بالتالي أُصدر قانون يمنـــع انتقال الرعية من مكان إلى آخر، وهكذا سُمح للسباهي أن يعيد الفلاح الذي هرب منه خـــلال فتـــرة تصل إلى خمس عشرة سنة؛ ولكنه كان يحتاج لتنفيذ ذلك حكمًا من القاضي[1].

وفي ذات السياق المتعلق بتوطين السكان أقر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـــ/١٤٥١-١٤٨١م) السماح بعودة السكان الأصليين الذين غادروا إسطانبول غداة الفتح؛ منهم اليونانيين وغيرهم من المسيحيين، وشجعهم ليتوطنوا في المدينة باستصدار أمر بإرسال العائلات الغنية والفقيرة على السواء من كل مقاطعة إلى إسطانبول، وقد أرسل الأوامر إلى القضاة والولاة في كل مقاطعة، وأرغموا إرســـال العائلات إلى إسطانبول، وأعطي للقادمين الجدد منازل[2]، ومثل هذه الإجراءات تحقق توازنًا ســـكانيًا، وتسهم في إعمار المناطق المفتوحة.

٤- مسؤولية إحصاء السكان:

تحمل الديوان مسؤولية إحصاء السكان، فيما يتعلق بالزيادة؛ ما يقابل- حاليـــاً(١٤٣٦ه/٢٠١٥م) إجراء التعداد السكاني-؛ ومن ثم متابعة توفير كافة احتياجاتهم، والخدمات التي تتلاءم مع هذه الزيـــادة من مركز الدولة بإيفاد حملات تفتيشية للقيام بتلك المهام[3] لمراقبة تفعيل القرارات المتعلقـــة بشـــؤون المرافق والمصالح العامة، وبهذا كان يقوم ما تختص به وزارة الشؤون البلدية حالياً من توفير الحاجة مـــن المياه؛ لاحتمال زيادة السكان في إسطانبول يومًا بعد يوم، وفي حالة الزيادة وحسب الضرورة فإنه يـــتم عقد الديوان بصورته الطارئة لمناقشة هذا الأمر مع المختصين في الهندسة؛ ليناقش معه إمكانية زيادة مياه إسطانبول ومن ثم تم إجراء اللازم[4].

٥- مسؤولية الديوان عن الحفاظ على التوازن الحساس في استقرار العلاقـــات بـــين مركـــز السلطة وأجهزتها خارج العاصمة في الولايات، والحد من محاولات التمرد التي تنشب بها[5]:

---

١) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٧٦.

٢) للاستزادة انظر برنارد لويس: إسطانبول وحضارة الخلافة، ص١٠٤ – ١٠٧.

٣) Necati Gültepe: Mührün Gücü,s105

٤) Ismail Uzunçarşılıi: Saray Teşkilat,s225

٥) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٧٤.

من التدابير التي تُفعِّل مسؤوليته في هذا الإطار إيجاد ديوان الولاية بشكل يحاكي الديوان الهُمايوني في وظائفه وتشكيلاته ليحل مشكلات سكان الولايات، وتعين البكلربكية وأمراء السناجق تبعًا لطبيعة كل ولاية[1].

وسلامةً للجبهة الداخلية كان السلطان يتدخل لإنهاء شغب المتمردين؛ الذين يهددون الأمن والسلم الداخليين من خلال النظر في مطالبهم بعقد اجتماعات قبل اللجوء إلى المواجهات والمصادمات؛ لاتخاذ إجراءات مناسبة حيالها؛ ففي عام ١٠١١هـ / ١٥٠٢م حدثت تمردات في الأناضول، فطالبت قوات القابو قولي السلطان بعقد ديوان طارئ، فما كان من السلطان إلا الاستماع إلى مطالب المتمردين على بوابة القصر الهُمايوني[2].والنظر فيها لحلها .

❖ الاختصاصات المتعلقة بالشؤون الداخلية الإدارية:

١- استصدار قرارات تعيين ونقل وترقية وعزل الموظفين:

لا يمكن تعيين أو عزل المسؤولين رفيعي المستوى دون استصدار أمر من الديوان؛ إذ يتم تعيين الوزراء والقضاة البكلربكية "أمراء الأمراء" بموجب براءات من الديوان.

و كانت تصدر قرارات نقل المسؤول إلى مكان آخر، إذا اتضح عدم كفاءته في المنصب المخول له، ونقله إلى منصب يتناسب مع إمكانياته[3]، أما عن العزل فلا تصدر قرارات العزل في حق موظف من الموظفين في الديوان الهُمايوني إلا لسبب واضح؛ كونهم يعملون على مطالب الدولة، فإذا أخَلُّوا بمسؤولياتهم الموكلة إليهم يتم عزلهم، وخلافًا لذلك إذا أثبتوا كفاءتهم وعملهم لإعمار البلاد والترفيه عن العباد؛ ففي هذه الحالة تُمد لهم سنوات الخدمة في مناصبهم[4] وتتم ترقيتهم.

وأما ما يختص بالترقية فبالإضافة إلى استحقاق الموظف لها بإثبات كفاءته، كان التمتع بالاستقامة والدين متطلب من متطلبات الترقية[5]، وطبقًا لنظام الترقيات الصادر من الديوان فكانت تتم باستصدار براءات منح التيمارات والزعامات للأفراد المتميزين بالجيش طبقًا لنظام معين، ومن المشمولين بنظام الترقيات أمراء الأمراء؛ ممن يحكمون الإمارات الحدودية والأقاليم؛ وكان يتم استدعاؤهم في الديوان، فيعطون براءة الترقية الخاصة بهم، فيحصلون على الزعامات والتيمارات مكافأة لهم، فيتوارثونها، وتظل لهم مدى الحياة، إلا في حال مصادرة الجيش لها[6].

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص ١٧٤.

٢) Ismail Uzunçarşılıi: Saray Teşkilat,s226

٣) محمد راشد مالاطاوي: تاريخ راشد، (د. ط، إسطانبول، المطبعة العامرة: ١٢٨٢) ج٢، ص ٩٧.

٤) أحمد جودت: تاريخ جودت، ج١، ص٨٩.

٥) بجوي إبراهيم: تاريخ بجوي، ص ٤٤٧.

٦) جودت: المصدر السابق ، ج١، ص٩٢.

٢- مسؤولية الديوان في الإشراف على الخدمات الخاصة بالتعليم بما فيها الشؤون الدينية ومدارس الأوقاف[١]:

كان الديوان الهُمايوني وجهة العلماء من أرجاء الدولة لرفع تظلماتهم حول عزلهم بغير وجه حق، أو استصدار براءات لتجديد ما بيدهم من مهام، وهذا ما دفع العالم بدر الدين الغزيّ الدمشقيّ[٢] في عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) للتوجه من دمشق إلى إسطانبول[٣]. وكذلك العالم الحجازي إبراهيم الخياريّ[٤]الذي ارتحل إلى إسطانبول في عصر السلطان محمد الرابع (١٠٥٨- ١٠٩٩هـ / ١٦٤٨- ١٦٨٧م)؛ لتجديد عمله بالتدريس بعد أن عزل بغير وجه حق[٥].

وفي إطار مهام الديوان المتعلقة بالأوقاف كان يُوكل إلى المفتشين الذين يندرجون في الطبقة الثالثة من وظائف القضاة أعمال المراقبة لإدارة الأوقاف الخيرية، وخصوصًا تلك التي تحت إشراف شيخ الإسلام والصدر الأعظم ورئيس خصيان حريم السلطان[٦].

وبالنسبة إلى المدارس الوقفية فالديوان مسؤول عن تعيين المدرسين وتحديد رواتبهم، وتحديد رواتب الطلاب والعاملين بالمدرسة في المدارس الوقفية، بعد أن كان الواقفون هم من يقومون بالتعيين على اعتبار المدارس العثمانية مؤسسة خيرية أهلية[٧].

وهناك العديد من الأحكام -الأوامر السلطانية- في دفاتر المهمة الصادرة من الديوان الهُمايوني عن الوظائف المؤقته وطبيعتها التي خولت للمدرسين، التي تشمل القيام بمهمات مؤقتة: مثل تسجيل الأوقاف في إسطانبول وخارجها، والتفتيش عليها، والتحقيق في المخالفات المالية من شتى الأنواع، وعمل

---

١) Necati Gültepe: Mührün Gücü,s105

٢) بدر الدين محمد رضي الدين محمد الغزيّ العامريّ الدمشقيّ أبو البركات، فقيه شافعي وعالم بالتفسير والأصول والحديث، من مواليد دمشق ١٤ من ذي القعدة ٩٠٤هـ/١٤٩٩م، أخذ العلوم من كثير من علماء دمشق، تصدر للتدريس والإفتاء والتصنيف، رحل إلى مصر، وأخذ عن الكثير من مشايخها، تقلد منصب مشيخة القراء في دمشق، والتدريس في عدة مدارس، توفي في شوال ٩٨٤ه/١٥٧٦م، ودفن خارج باب توما من أبواب دمشق. انظر: بدر الدين العامري الغزي: المطالع البدرية في المنازل الرومية ١٤٩٩- ١٥٧٧م، تحقيق وتقديم: المهدي الروايضة، (ط١، عمان، دار الفارس: ٢٠٠٤)، ص١١، ١٢.

٣) المصدر نفسه ، ص١٥.

٤) هو الشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن بن علي بن موسى بن خضر المدني الشافعي، ولد في المدينة المنورة في الثالث من شوال ١٠٣٧ه/ السادس من حزيران ١٦٢٨م، كان أبوه من أعلام القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي، فنشأ في بيت علم ومعرفة، درس في المدينة المنورة التفسير والمنطوق والمفهوم والحديث والنحو، حتى أصبح مدرسًا في إحدى مدارسها، وكان أحد المشاهير في الحديث والمعارف وفنون الأدب والتاريخ، رحل إلى مصر، فاستجاز للخياري كل من أخذ عنه من كبار العلماء، توفي في الثاني من رجب ١٠٨٣هـ/١٦٧٢م بالمدينة المنورة فجأة، وقيل: إنه دس له السم فمات فدفن بالبقيع. إبراهيم الخياري المدني: رحلة الخياري (تحفة الأدباء وسلوة الغرباء)، تحقيق: رجاء محمود السامرائي، (د. ط، الجمهورية العراقية: دار الرشيد للنشر: ١٩٠٠)، ج١، ص٣ – ١١.

٥) المصدر نفسه، ج١، ص٢٨.

٦) أكرم كيدو: مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، (ط١، بيروت، منشورات جروس بروس:١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢م)، ص١٣.

٧) أحمد نجم: التعليم في الدولة العثمانية، ص٦٥.

التحقيقات حول الوظائف الشرعيّة والعرفيّة وغيرها، وهذه الوظائف تُقَرَّر بفرمان يصدر مُوَجَّهًا لشخص المدرس، كما كان يُطْلَب عند التحقيق في بعض الموضوعات تشكيل لجنة تضم معهم أمير السنجق والقاضي[1].

٣- مسؤولية الديوان في التحقق من مسألة مدعي السيادة بالانتساب إلى آل بيت الرسول ﷺ واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال المدعين:

برز هذا الاختصاص حينما قام شخص يُدعى عليًّا بدعاء الشرافة في قيصرية[2] بوضع العلامة الخضراء (علامة الشرافة) باسم أمير، وقام بالتعدي على المسلمين، فرفع قائمقام قيصرية بذلك إلى الديوان، فصدر فرمان بنزع العلامة الخضراء من دعيّ السيادة، ولا يضعها، وإذا لم يمتنع عن وضعها وجب تأديبه من قبل قاضي وأمير قيصرية[3].

كما كان يتم في الديوان الهُمايوني اعتماد تعيين عرفاء نقيب الأشراف المفتشين، ويتم ذلك بتقديم نقيب الأشراف معروضًا للديوان الهمايوني بشأن التعيين في وظيفة عريف، وإذا لم ينته البت فيها في الديوان كان يستكمل البت فيها في ديوان الصدر الأعظم[4].

وكان نجاح الديوان في تفعيل هذا الاختصاص متوقفًا على الجهات المختصة وتعاونها لتحقيق الأهداف المنشودة، كما كان يتوقف على قوة السلطان ومدى حزمه في إيجاد الحلول، وإحلال العقوبات على مستحقيها.

- **رابعًا: الاختصاصات المتعلقة بالسياسة الخارجية:**

شكّلت مبادئ الدين الإسلاميّ أهمية عظيمة ضمن القواعد والأصول التي ترسم الدبلوماسية العثمانية، فمنذ بداية ظهور الدولة وهي تنظر إلى العلاقات الخارجية من منظور المبدأين الإسلاميين دار الحرب ودار الصلح، وكانت تستقبل السفراء القادمين من الغرب في إطار مبدأ الأمان؛ مما يشكل دليلاً واضحًا على القاعدة الإسلامية التي ارتكزت عليها الدبلوماسية العثمانية، أما السبيل الذي سلكته في الغالب، وهي تُقيم تلك العلاقات "الخارجية" فهو سبيل الفتوى، وكان منهجًا جاريًا على امتداد مراحل التاريخ العثماني، وما يؤكد ذلك هو جمع الفتاوى الصادرة في كتاب الفتاوى تحت عنوان: "كتاب

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٩٢.

٢) قيصرية (قيصارية، قيسارية) Kaissariyié مدينة في تركية الآسيوية، مركز لواء يحمل الاسم نفسه، في ولاية بوزاووق، وهي مدينة مغرقة في القدم، تقع عند جبل أرجيس حاليًا، واسم قيصارية أطلقه عليها القياصرة الأوائل والأباطرة الرومان على الأقل على ١٧ بلدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لم تذكر المصادر العربية سوى بلدتين قيسارية في تركيا وقيسارية في فلسطين. انظر: س. موستراس: المعجم الجغرافي، ص٤١٤.

٣) مراد صارجيك: نقابة الأشراف في الدولة العثمانية، ترجمة: سهيل صابان، (ط١، القاهرة، دار القاهرة: ٢٠٠٧ م) ص٢٥١.

٤) المرجع نفسه ، ص٢٥٩، ٢٦٠.

السير"[1]. واستنادًا إلى تلك المبادئ قام الديوان الهُمايوني بصفته جهازًا تنفيــذيًّا باختصاصــه المتعلــق بالسياسة الخارجية.

ولما لم يكن في الدولة العثمانية حتى تأسيس نظارة الخارجية أواسط القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي جهاز مباشر يقرر الدبلوماسية، كان الديوان الهُمايوني في مقدمــة الإدارات الــتي تتولى إدارتها، وكافة الأعمال التنفيذية في هذا المجال[2]، وهو مخوّل باتخاذ القرار والتنفيذ بإقرار السياسة الرئيسة للدولة، والحفاظ على مبادئها الثابتة في علاقتها مع الدول الأخرى، ولكون الــديوان أوســع الأجهزة صلاحية كانت شؤون السياسة الخارجية تأخذ مكان الصدارة في جــدول أعمالــه، وطبقًــا لأسلوب عمله في تقسيم العمل بين الأعضاء كل حسب تخصصه، كانت المسائل الخارجية تدخل ضمن مسؤوليات الصدر الأعظم والأعضاء الآخرين، من حيث الأساس والتعاون بينهم في بعض المسائل؛ ففي الجانب الديني يستشيرون قاضي العسكر، وفي الجانب المالي يستشيرون الباش دفتردار[3].

وبالتالي كان الــديوان يقــوم بهــذا الاختصــاص بشــكل يشــبه وزارة الخارجيــة حاليــاً (١٤٣٦هـــ/٢٠١٥م) من خلال تنظيم العلاقات الخارجية والدبلوماسية، فكانت مسؤولياته ضمن هذا الاختصاص على النحو التالي:

١-مسؤوليته عن شؤون السفراء المقرر إرسالهم إلى الدول الأجنبية والمســائل الــتي يناقشــونها ، واستقبال السفراء القادمين من الدول الأجنبية بوجه خاص و مناقشة المصالح التجارية لتلك الدول وطلباتها لوضع سفراء دائمين[4]:

كانت الدول ترسل إلى العثمانيين نوعين من السفراء: سفراء فوق العادة، يحضرون لأداء مهــام معينة، وسفراء دائمين مقيمين، وأول من أرسل سفراء مقيمين اعتبارًا من ســنة ٨٥٨هـــــ/ ١٤٥٤م البندقية، وسمي سفراؤها بالــ "باليوز"، وكانت البندقية هي المؤسِّسة للدبلوماسية الحديثة، ثم أرســلت فرنسا أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وإنجلترا في أواخره، وتلتها فورًا هولندا، ثم بقية الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى في إرسال سفرائها الدائمين المقيمين في إسطانبول، فالــدول الأوروبية بطبيعتها كانت تبحث عن مصالحها لتحقيق مكاسب سياسية وتجارية، وتتسابق لخطــب ود الدولة العثمانية؛ لتستقوي بها وتكسبها إلى جانبها في حالات الحرب أو تحييدها، أما ما يتعلق بالــدول الآسيوية إذا ما صح أن نطلق عليها شرقية -بمقابل الدول الأوروبية الغربية- فالدولــة الوحيــدة الــتي

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص ٢٢٩.

٢) المرجع نفسه.

٣) المرجع نفسه، ، ج١، ص١٧٥.

٤) المرجع نفسه، ج١، ص٢٣٢.

أرسلت سفيرًا دائمًا إلى الدولة العثمانية هي الدولة الصفوية/إيران فقط حتى عام ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م[١]، وتم وصول أول سفير روسي ومعه جملة من الهدايا في عام ٨٩٨هـ/ ١٤٩٢م في عهد السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٨هـ / ١٤٨١- ١٥١٢م)[٢].

وإزاء هذا التنوع من أجناس السفراء كان الديوان ينظر في الطلبات التي يتقدم بها السفراء الأوروبيون المقيمون في إسطانبول للتباحث والتفاوض الرسمي، واستدعاء السفراء، وطلب إيضاحات منهم، ثم معاقبة من يذنب منهم أحيانًا في الديوان نفسه[٣].

وكان موضوع سلامة السفراء وأمنهم في الطريق من الأمور التي يؤدي الإهمال فيها إلى انسداد قنوات الدبلوماسيّة، فكانت الحكومة العثمانيّة ترى في السفراء القادمين إلى إسطانبول أو العابرين لدول أخرى من أجل الوصول إليها ضيوفًا في أمانها، وتشعر بأنها مسؤولة عن حصانتهم وأمنهم؛ وحدث أن أرسلت الحكومة العثمانية إلى إمبراطور النمسا فرديناند في سنة ٩٤٨هـ/١٥٤١م معاتبته في شأن أخيه شارل الخامس وموظفيه؛ بسبب احتجازه السفير الفرنسي في إيطاليا؛ بينما كان في طريقه إلى إسطانبول، وطالبته بالإفراج عنه[٤].

وبالنسبة إلى استقبال السفراء في الديوان؛ فكان يتم طبقًا لقانون استقبال السفراء في التشريفات العثمانية؛ إذ كانت قاعة الديوان أقصى ما يسمح للزائر الأجنبي دخوله في القصر، باستثناء السفراء الذين يستقبلون استقبالاً رسميًّا[٥]، ولا شك أن الاتصال مع البيزنطيين أصحاب التقاليد الدبلوماسية العريقة قد أكسب العثمانيين خبرة في هذا المجال[٦].

وكان أبرز ما نص عليه قانون استقبال السفراء: "إلزام السفير بمقابلة السلطان العثماني، في أيام انعقاد الديوان وغالبًا كان يوم الثلاثاء، وهو اليوم الذي يوافق العرض على السلطان، وتوزيع العلوفات (الرواتب –المعاشات) على الجنود، ويُلزم السفير بإحضار الهدايا للسلطان، وعند حضوره إلى السراي كان يظل عند الباب الأوسط حتى إتمام قراءة الفاتحة، إذا كان غير مسلم، وكان يُسمح لسفير بالدخول بعد إبلاغ الصدر الأعظم بحضوره، وكان يصطحبه المترجم، وعندما يقترب من قاعة الديوان كان يدخل الموضأة القريبة من الديوان ليتوضأ بقصد الطهارة، وبعد حضوره مناقشة الديوان، كان يسمح له

---

١) يلماو أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٣٤٥.

٢) خلف دبلان الوذيناني: الدولة العثمانية والغزو الفكري (ط١، مكة المكرمة، مطابع جامعة أم القرى: ١٩٩٦م)، ص١٢٧، ١٢٨.

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص ١٧٥، عبد الرحيم بن جاده: العثمانيون المؤسسات والاقتصاد ..، ص١٢٠.

٤) المرجع نفسه ، ج١، ص٢٣١.

٥) برنارد لويس: إسطانبول وحضارة الخلافة، ص١٠٥.

٦) أوغلي : المرجع السابق، ج١، ص٢٢٠.

بتناول الطعام في قاعة الديوان، وبعد الطعام يلبس الخلعة استعدادًا للدخول على السلطان في غرفة العرض، وبعد أن يؤذن له بالدخول يقبل أثر السلطان، وتؤخذ الرسالة التي يحملها السفير، ويتم تداولها حتى تصل إلى الصدر الأعظم ويضعها بجانب عرش السلطان، ويدخل السفير ويجيب عن السؤال السهل الذي يلقيه السلطان، ثم يقوم السفير بتقبيل أثر السلطان، ثم يخرج ويأخذ الصدر الأعظم الرسالة، ويأمر بترجمتها، وبعد ذلك يتم تلخيص مضمونها للركاب الهُمايوني"[1].

وكان الديوان يناقش المصالح التجارية للدول الأجنبية ،والامتيازات التي تحصل عليها ،ففي نهاية الاتصالات التي جرت في إسطانبول قدّم الديوان الهُمايوني إجازة سلطانية (إجازتنامة ءهمايون) فقد قدم باسم الملكة إليزابيث إلى التاجر هاربورن؛ الذي كان يمثل الحكومة الإنجليزية بشكل غير رسمي، وكان رئيس الكُتّاب هو الذي يتولى إعداد هذه المذكرات بالديوان الهُمايوني، ويقوم بالتهيئة لها مساعدة في ذلك البيلكجي[2] والقلم المنوط به[3].

في المقابل كانت الدولة العثمانية ترسل إلى دول أوروبا وآسيا وإفريقيا سفراء مؤقتين لأغراض معينة، يعود السفير بعد ختام عمله، ولا يقيم بذلك القطر، وهناك من يبقى عدة سنوات؛ لكن هذا البقاء مرهون بإنجاز مهمة معينة، وكان السفراء العثمانيون يُستقبلون باهتمام بالغ عند إرسالهم في بعثات مؤقتة وفوق العادة؛ لأنه من وجهة نظر الدول الموفد إليها قادم من ثقافة ومختلفة جدًّا[4].

وكل سفير عثماني كان يقدم تقريرًا تحريريًّا إلى الديوان بعد إنهاء مهمته الدبلوماسية وعودته، وهذا التقرير يسمى "سفارتنامة"، وكانت بعض التقارير على شكل كتاب يحاول توضيح كل نواحي ذلك البلد، وبالتالي شكلت مصدرًا من مصادر التاريخ العثماني[5].

٢-مسؤولية الديوان في تنظيم العلاقات الخارجية وعقد الاتفاقيات:

إن هذه المسؤولية نشطت بتطور العلاقات العثمانية وتعدد صور الاتفاقيات التي تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأخرى؛ التي قد تلجأ إليها استجابة للمواقف الدولية والظروف الخارجية من عصر إلى عصر لتحقيق مصالح عسكرية ودفاعية وتجارية، أو لتحييد بعض الدول للتفرغ لإنجاح حملاتها في

١) للإستزادة حول قانون استقبال السفراء انظر: اللائحة القانونية، دورية المظاهر، مجلد ١، ص٥١٤، ٥١٥، عطا الله أحمد بك طيار زاده: تاريخ عطا، (إسطانبول، ضمن مطبوعات التركية العثمانية الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٨٢م)، ج١، ص٢٧٠، مراد دوهسون: نظم الحكم والإدارة، ص٢٢٢- ٢٢٧، انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم (١٦)، (١٧).

٢) سيتم الحديث عنه تفصيلًا في فصل لاحق.

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص٢٣٢.

٤) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٣٤٥.

٥) المرجع نفسه، ج١، ص٢٣٢.

جبهات أخرى، والحد من التكتلات الأوروبية الغربية التي تتربص بها، إلا أن بعض الـدول الأوروبيـة استقوت بالدولة العثمانية بعقد الاتفاقيات معها.

فمن مظاهر الدبلوماسية العثمانية الفذة أنهم إذا ما أحسوا أن هناك خطرًا في علاقاتهم مع إحـدى الدول، ويشكل عائقًا في إنجاز حملة ما يتجهون إلى إعادة تنظيم العلاقات بهدف التحييد، وهذا ما صدر عن السلطان سليم الأول(٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) حينما أراد تركيز اهتمامـه علـى الجبهـة الشرقية لمواجهة الصفويين والمماليك؛ حيث سعى لتأمين الجبهة الداخلية، فشرع في عقـد معاهـدات سلميّة مع البندقية والمجر وروسيا فاتحًا عهدًا من العلاقات السلمية مع أوروبا؛ فتميـز عصـره ببـدء العلاقات الدبلوماسبة مع أوروبا[١].

وفي صورة أخرى نحت السياسة الخارجية في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي منحى جديدًا في مجال العلاقات الدولية؛ وذلك بظهور ما يسمى بالامتيازات الأجنبية، وشهد الديوان الهُمايوني عقد أولى تلك الامتيازات الفرنسية[٢] في عام ٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م، ووقعها الصدر الأعظم إبراهيم باشا، وحقيقة هذه الامتيازات: (هي مساعدة لتنمية فرنسا عسكريًّا واقتصاديًّا، والحيلولة دون وقوعها لقمـة سائغة لألمانيا وإسبانيا). بمعنى أن تلك المعاهدة لم تكن اقتصادية بحتة؛ إنما كانت شاملة تسـتقوى بهـا فرنسا بالعثمانيين، إذا ما قُورنت بالمعاهدات التي سبق أن عقدتها الدولة مع ممثلي دول أخـرى[٣]؛ ممـا جعلها تأخذ حيزًا في تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية، واستغلت هذا النوع من المعاهدات في تغلغـل نفوذها في الأراضي العثمانية لتحقيق مكاسب تجارية واجتماعية ودينية لرعاياها بحجة حمايتهم؛ ومن ثم حق التدخل في السياسة العثمانية لزعزعتها؛ حتى كانت إحدى عوامل ضعف الدولة العثمانية فيما بعد، ثم إن هذه الخطوة تلتها خطوات دول أوروبية بعثت ممثليها إلى الديوان الهُمايوني لعقد معاهدات بهـذه الصفة، فاعقبت فرنسا إنجلترا ٩٨٨هـ/ ١٥٨٠م، ثم هولنـدا ١٠٢١هـ/ ١٦١٢م، والنمسـا ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م[٤].

وكان الديوان يطلع على التقارير القادمة من ولايات الحدود، ثم اتباع السياسة المناسبة[٥] بموجب الصلاحيات الممنوحة للبكلربكية "أمراء الأمراء" في مناطق التخوم في التفاوض المباشر مـع مفوضـي

---

١) محمد طقوش: تاريخ العثمانين، ص١٣٢.

٢) إن تاريخ الامتيازات الأجنبية في البلاد الشرقية أقدم من تاريخ عقد معاهدة الامتيازات الفرنسية ٩٤٣هـ/١٥٣٦م ؛ حيـث يرجـع عقدها إلى عصر الخليفة هارون الرشيد(١٧٠-١٩٢هـ/٧٨٦-٨٠٩م؛ الذي منح الإفرنج من رعايا الإمبراطـور شـارلمان كـثيرًا مـن الضمانات والتسهيلات التجارية، ثم انتقلت هذه الامتيازات للمدن الإيطالية المستقلة، كذلك منح السلطان صلاح الدين الأيوبي(٥٣٢-٥٨٩هـ/١١٣٨-١١٩٣م) مدينة بيزا الإيطالية بعض الامتيازات، وسبق لمماليك مصر وللسلطان محمـد الفـاتح(٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) والسلطان سليم الأول(٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) أن منحو التجار الفرنسيين تسهيلات كثيرة ،أي أن الامتيازات بُنيت في مجملها على معاهدة السلطان سليم الأول والبندقية٩٢٣هـ/ ١٥١٧م؛والتي تعتبر بدورها امتدادًا لتقاليد المعاهدات المصريّة الإفرنجيّـة في أواخر العصور الوسطى. انظر: نادية مصطفى (جمع وإشراف): العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، (ط١، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، ص ٢٩.

٣) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص٣٠٠.

٤) المرجع نفسه ج٢، ص٢٢٧.

٥) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٧٥.

الدول المجاورة حول الخلافات على الحدود، وكانت هذه الصلاحية مخولة بوجه خاص لبكلربكية بودين[1] ،والبوسنة في الغرب، وبكلربكية أرضروم[2]، ووان ،ومصر في الشرق[3] لتأمين وصيانة حدودها.

- **خامسًا: الاختصاصات المتعلقة بالشؤون العسكرية والدفاعية:**

إن موقع الإمارة العثمانية منذ النشأة كإمارة تخوم، فرض على العثمانيين الروح الإسلامية الجهاديّة، فتعهدوا تطبيق مبدأ الجهاد؛ وكان الأساس الذي قامت عليه دولتهم لإعلاء كلمة الله ونصرة المسلمين.وتتجلى مسؤوليات الديوان في هذا الاختصاص فيما يلي:

١- مسؤولية إعلان الحرب:

بناء على المبادئ الإسلامية قام الديوان بمسؤوليته في إعلان الجهاد والحرب، فانطلاقًا من مبدأ النصرة عملًا بقوله تعالى: ﴿وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ﴾[4]، كان الديوان يتبنى استصدار قرارات الحرب ضد أعداء الإسلام ونصرة للمسلمين؛ فحين اشتد الهجوم النصرانيّ عام ٨٩٢ هـ/١٤٨٧م على ما بقي من المدن الأندلسية الإسلامية في يد المسلمين حتى سقطت مالقة، طلب ملك غرناطة المساعدة من العثمانيين والمماليك بشكل رسمي، فعقد السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٦هـ/١٤٨١-١٥١٢م) اجتماع الديوان الهُمايوني، فتدارس الأعضاء الوضع، وتقرر في نهاية الاجتماع إرسال قوة بحرية إلى البحر الأبيض المتوسط، فتوجهت إلى إسبانيا، "نصرة لمسلمي الأندلس من وطأة الإسبان"؛ مما يعني إعلان الحرب على قسطاليا ،وآرغون، ونابولي، و صقلية، وأسفرت نتائج الحملة عن استعادة السيطرة على مدينة "مالقة " مرة أخرى[5].

وكانت القرارات المتعلقة بالحروب مرتبطة باستصدار فتاوى من شيخ الإسلام؛ لتجيز وتشرعن الحرب التي تخوضها الدولة، وكذلك فتاوى تقرير الصلح والسلام، أو إبرام المعاهدات[6]. فالمبررات

---

١) بودين Budin: إيالة الدولة العثمانية في المجر، وهي الآن القسم الشمالي من مدينة بودابست الواقعة على نهر الدانوب.سهيل صابان: المعجم الموسوعي، ص٦٧.

٢) أرضروم Erzerooum: مدينة تركية آسيوية شرق الأناضول، مركز الولاية يحمل الاسم نفسه، تقع على سفح جبل غير بعيد عن نهر الفرات، كان اسمها الآرمني غارين Garin ثم غُيِّر إلى ثيوسيو بولس ٤١٥ م، فتحها السلاجقة في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي، ثم العثمانيون سنة ٩٢٣ه/ ١٥١٧م، ثم احتلها الروس ، وأعيدت للعثمانيين في العام التالي ٩٢٤ه/ ١٥١٨م. س. موستراس: المعجم الجغرافي، ص٤٤،٤٥، يحيى شامي: موسوعة المدن العربية والإسلامية،(د. ط، بيروت:دار الفكر العربي، د.ت)، ص٣٠٤.

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص٢٣٢.

٤) سورة الأنفال:آية {٧٢}.

٥) أحمد كوندز، سعيد أوزوتوك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٢٠٤.

٦) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٣١٩، Yusuf Halaçoğlu: Teşkilatı ve Sosyal Yapı, s152

الشرعية ضرورة من ضرورات إنفاذ الحملات العسكرية العثمانية قبل اتخاذ قرار الحرب لكسب المزيد من التأييد الشعبي والإسلامي لقرارات الحرب ، فقبل مواجهة الصفويين الحربية عقد السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) الديوان، وصرح بأن الشاه إسماعيل الصفوي يُفَرِّق كلمة المسلمين، ويُفسد الدين، ويتعدَّى على أهل السُّنَّة، واستفتى العلماء في قتاله فأفتوه بضرورة مواجهته، فكانت المواجهة في چالديران ٩٢٠هـ/١٥١٤م، وأسفرت عن نصر العثمانيين بدخول تبريز، واستيلائهم على أذربيجان[١].

وفي السياق ذاته أفتى شيخ الإسلام أبو السعود أفندي بفتح جزيرة قبرص في عهد السلطان سليم الثاني (٩٧٤-٩٨٢هـ/١٥٦٦-١٥٧٤م)[٢]، وتم فتحها في عام (٩٧٨هـ/ ١٥٧٠م)[٣].

وكان الديوان يُقَدِّم اقتراحات للسلطان في المسائل الحربية[٤]، ولا شك أن تطعيم الديوان بشخصيات عسكرية أخرى إلى جانب الصدر الأعظم بمنحهم عضويات غير دائمة كرئيس البحرية (قبودان باشا)، وآغا الإنكشارية(ممثل القوات البرية)، وأمير أمراء الروملّي، وأمير أمراء الأناضول بصفتهم العسكرية، كان له دور كبير في تفعيل هذا الاختصاص المتعلق بالمسائل الحربية؛ وذلك من خلال تقديم رؤيتهم واقتراحاتهم في المسائل العسكرية.

وكان الديوان الهُمايوني مسؤولًاعن وضع شروط التصالح، وكذلك شروط الحرب بوجه خاص ومتابعة سيرها، والاطلاع على التقارير القادمة من ولايات الحدود، ثم اتباع السياسة المناسبة حيالها كما تقدم في الاختصاص السابق، وإصدار الأحكام الخاصة بتوفير المؤن والمهمات العسكرية، وإرسالها إلى الجهات المعنية[٥].

وكان الإعلان في الديوان الهُمايوني عن حملة يقودها السلطان بنفسه إلى جهة من الجهات بمثابة إطلاق النفير العام لجميع أجهزة الديوان الهُمايوني التشريعية والتنفيذية، تحت الإشراف المباشر للصدر الأعظم وكيل السلطان المطلق لترجمة عملية خروج الحملة السلطانية إلى أمر واقع؛ وذلك من خلال اتخاذ التدابير الاعتيادية، والإجراءات الإستثنائية في مثل هذه الظروف، وإبلاغها مؤسسات الدولة وتشكيلاتها المحلية بقرار خروج الحملة خلال موسم الربيع، وبضرورة تنفيذ ما جاء في الأوامر الصادرة في وقتها دون تأخير، والتحذير من التفريط والتساهل في هذا الخصوص[٦].

١) حسين مجيب المصري: صلات بين العرب والفرس والترك، (ط١، القاهرة، الدار الثقافية للنشر: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م) ص٢٩٢.

٢) حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٨٧.

٣) إسماعيل ياغي: الدولة العثمانية، ص٩٨.

٤) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين، ص١٦٣.

٥) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٧٥.

٦) سيد محمد محمود: نظم الدعم والتموين في الجيش العثماني عصر السلطان سليمان القانوني نموذجًا، (١٥٢٠ -١٥٦٦م) (ط١، القاهرة، مكتبة الآداب: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠)، ص٣٠، ٣١.

٢-مسؤولية تأمين الجبهة وتوطيد الأمن والحماية أثناء الحرب داخليًّا وخارجيًّا:

كان الديوان يقوم باتخاذ عدد من التدابير الأمنية؛ لتحقيق تأمين الجبهة الداخلية وتوطيد الأمن منها: ترميم القلاع والأبراج والحصون والأسوار على طول الحدود وحول المدن المهمة وتجديدها، وشحنها بالمؤن والذخائر، وحماية الجبهة الداخلية ومؤسسات الدولة الاستراتيجية بتعيين أمراء معتمدين على مركز الدولة والولايات المهمة، وتكليف غير القادرين على الخروج للقتال بالقيام بمهام الأمن الداخلي وقت الحرب، وتأمين الطرق البرية والبحرية في طول البلاد وعرضها[١].

ونخلص إلى أن الديوان بتبنيه إعلان الحروب أسس لسياسة حربية دفاعية لها أبعاد كبيرة في نشر الإسلام في البلقان، وتأمين بلاد المسلمين؛ مثل دفاعهم عن الحرمين الشريفين في مكة والمدينة من العبث الصليبي البرتغالي فيما بعد، وحينما اتبع العثمانيون الأسس الحربية الهجومية نجحوا في مواقع وأخفقوا في أخرى، وتجلّت أبرز نجاحاتهم في الانتصار الأبرز في التاريخ العثماني فتح القسطنطينية(إسطانبول) ٨٥٧هـ/١٤٥٣م، في حين لم يُوَفَّقُوا قبل ذلك في معركة أنقرة ٨٠٤هـ/١٤٠٢م في عصر السلطان بايزيد الأول (٧٩١-٨٠٥هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م).

سادسًا: الاختصاصات الاقتصادية:

انسجامًا مع مفهوم الشرق الأدنى للدولة كان المجال المالي الاقتصادي أحد النشاطات الرئيسة للحكومة إلى جانب المجال السياسي والقضائي[٢]؛ فمالية الدولة تُعَدُّ من أهم مؤسساتها، ولا تقوم الدولة إلا بمال للجيش ليتفرغ لسد الثغور، ولموظفي الدولة، وبناء البنية التحتية للدولة[٣].

ولما كانت الشريعة الإسلامية تُشكّل مصدرًا من مصادر التشريع العثماني ونظام حياة؛ فإن الأسس المالية في الدولة تستند إلى أحكام الشريعة المشروعة في كتب الفقه[٤]، وبالتالي قام الديوان بمسؤولياته في المجال الاقتصادي وفق تلك الأسس الشرعية.

وكانت صلاحيات ومسؤوليات الديوان في الشؤون الاقتصادية والمالية واسعة إلى حدٍّ كبير، بحيث كانت تُشكِّل عبئًا ثقيلًا كون الازدهار الاقتصادي والعدل في توزيع الثروات أساس الاستقرار السياسي والاجتماعي وجوهرهما.

---

١) سيد محمد محمود: نظم الدعم والتموين في الجيش العثماني عصر السلطان سليمان القانوني نموذجًا ، ص٥٦.

٢) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٥٠.

٣) أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية، ص٩٨.

٤) أحمد كوندز، سعيد أوزوتوك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٦٧٠.

وكانت مسؤوليات الديوان في الاختصاص الاقتصادي على النحو التالي :

١–تنظيم شؤون الضرائب التي شكّلت موردًا مهمًّا من موارد الخزينة العثمانية؛ وذلك بتقرير سياسة ضريبية عادلة، واتخاذ التدابير الفعالة لضمان جبايتها[١]:

لتنظيم ذلك أصدرت الحكومة العثمانية عدة قوانين في إطار الشرع تتعلق بتحصيل الضرائب والتكاليف الشرعية استنادًا إلى الأحكام المالية المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، ويلاحظ اختلاف أسماء ومقادير الضرائب المستمدة من قواعد العرف والعادة؛ وذلك بسبب الصلاحيات التي منحتها الشريعة الإسلامية لولي الأمر(الحاكم – السلطان) في هذا المجال[٢]، وعليها يتم تعيين مقادير أو نسب الخراج والجزية وضريبة التجار والأسواق والجمرك، حسب متغيرات الأحوال الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك بلغت متون القوانين العثمانية المئات، واستغرقت معظم مواضيعها الخراج والجزية؛ وذلك بأسماء بديلة حسب قوة إنبات الأرض، وحال المكلف اقتصاديًّا واجتماعيًّا، مع الحفاظ على الأصل والجوهر الشرعي للضريبة، فلا يتغيَّر منها إلا المقدار أو الأسماء الجارية بالعرف المحلي[٣].

فعلى سبيل المثال: الضرائب العرفية "التكاليف العرفية" (عوارضي ديوانية)؛ وهي رسوم وضرائب الديوان التي تفرض بأمر يصدر من الديوان بعد موافقة السلطان عليها، والتي كانت الدولة تلجأ إليها أوقات الضائقات المالية للإيفاء بمهمة عرضت فجأة؛ مثل الحرب، وفرضها جائز شرعًا بشرط العدل، وفرضت الدولة هذه الضرائب للإيفاء بنفقات الجهاد في البداية، ثم صارت معتادة منذ أواخر القرن الحادي عشر الهجريّ/ السابع عشر الميلاديّ[٤].

وعمليًّا نَحَت الدولة في جبايتها أسلوبًا مناسبًا يناسب الفئات التي تجبى منهم الضرائب؛ حيث كانت السلطات تقوم بتقسيم الأقضية إلى خانات، وتجري عمليات حصر خاصة، ويسجل كافة السكان في تلك الخانات، وبعد الإحصاء يسقط منها المعافون من العوارض؛ منهم حُرَّاس الممرات والمضايق، وصُنَّاع الجسور وغيرهم ممن يُؤَدُّون للدولة بعض الخدمات، كمستخرجي الملح وزُرَّاع الأرز، كما كانت الأماكن المعرَّضة للحرب أو الكوارث الطبيعية تُعفى منها بشكل مؤقَّت، وكانت الخانات المقسمة تدفع كل منها مقدارًا متساويًا، على شكل نقدي أو عيني[٥].

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٧٦.

٢) أورهان جانبولات ، قوانين الدولة العثمانية ، ص١٠٠.

٣) أحمد كوندز، سعيد أوزوتوك: الدولة العثمانية المجهولة ، ص٥٨٥.

٤) المرجع نفسه ، ص٦٧٠.

٥) حول نظام الضرائب العثمانية وطرق جبايتها وأنواعها، انظر: أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي،بحث مباهات كوتوك أوغلي، ج١، ص٦٣٩–٦٤٨، هاملتون جب،هارولد بوين:المجتمع الإسلامي والغرب، ج١، ق٢ / ص١١.

واستصدرت الحكومة العثمانية قوانين "عدالت نامة " لتحقق ضمانات تطبيق السياسات العادلة في جباية الضرائب بأنواعها الشرعية والعرفية، فكانت ترسل للقضاة والحكام والإداريين ليعملوا بها ويحافظوا عليها، وأعطوا التعليمات والتوجيهات باستنساخ النسخ وإرسالها إلى جميع المحاكم في الأقاليم والولايات؛ حتى تؤخذ القيمة المقدرة في القوانين، وعدم الزيادة فيها، ومعاقبة كل من يتجاوز هذه القوانين أو يتلاعب بها. وكل من يقع عليه ظلم في الضريبة له أن يشتكي، وإذا ثبت ذلك يعاقب الجابي أو المسؤول، ويرد للمظلوم كل ما أُخِذَه منه، ونصَّ هذا القانون على أنه لا يُسمح للجابي بأخذ أي شيء تحت مسمى الهديّة[1].وتلك الإجراءات تعد ردًا على اتهامات المستشرقين والمغرضين للحكومة العثمانية بالظلم والتعسف في تطبيق نظام جباية الضرائب.

٢- مسؤولية تقرير أوضاع الأراضي الميريّة[2] والأوقاف والأملاك العامة، والمحافظة عليها:

تطلَّب ذلك إجراء إحصاء شامل لمعرفة الوضعية القانونية للأرض، وهو ما يُعرف عثمانيًّا بـ(الطاپو)[3] ، كل ثلاثين سنة، أو بعد ظهور نزاعات حادة بين السكان على الأراضي في منطقة معينة نتيجة انعدام العدالة الضريبية، أو حدوث تغييرات على الخريطة الديموغرافية (حجم وكثافة ،وتوزيع ، وتركيبة السكان) نتيجة الهجرات والأوبئة، غير أنها ارتبطت في كثير من الأحيان بجلوس السلاطين؛ وذلك حتى يتمكن السلطان من معرفة وضعية الأراضي في أفق إعادة توزيعها، وكان الديوان الهُمايوني يتولى العملية بإشراف النشانجي، كما انسحبت عمليات الإحصاء على ما تغله الأرض، ففي كل قرية يتم تسجيل المراعي والمشاتي والمصايف والغابات والمروج، وتحديد المقدار السنوي لمحاصيل الإنتاج، وتحديد الضرائب السنوية المقررة عليها بـ "دفتر مفصل"، وبعد الانتهاء من عملية الإحصاء والقيد توضع على دفاتر المفصل طغراء السلطان، وترسل إلى الولايات المعنية، وتظل محفوظة لا يمسها أحد إلى حين الإحصاء الجديد[4].

وبناء على هذا الإحصاء المفصل كان يتم إعداد إحصاء إجمالي يُبيّن توزيع هذه الضرائب على الإقطاعات (الخاص والزعامت والتيمار)، وفي مقدمة السجل المفصل كان يُرد (القانون نامة) الذي يحدد

١) أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية ص١٠٣.

٢) الأراضي الميرية هي التي تملكها الدولة العثمانية وتمنح الاستفادة منها بشروط معينة لبعض الناس: منهم أصحاب التيمار والزعامات والخاص، وغيرها من المنح. انظر: سهيل صابان: المعجم الموسوعي، ص٢٧، حسان حلاق، وعباس صباغ: المعجم الجامع، ص٢١٦.

٣) طاپو أصلها طاپوق بمعنى الانقياد أو التبعية. وتطلق على السيد المقدم من الدولة لمن تفوضه في التصرف في أرض لها عقد تمليك. أو اعتراف بالتبعية لعظيم أو حاكم أو دولة وذلك بتملك أرض موهوبة. انظر: حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٢١.

٤) عبد الرحيم بنجادة: العثمانيون، المؤسسات الاقتصاد، ص٩٥، ٩٦.

مبلغ الضرائب والشروط التي يمكن لفرسان السنجق أن يجمعوا عليها هذه الضرائب، والأسس التي يستند إليها الفلاح لدفعها[1].

وفي شأن الملكيات الخاصة ومعالجة المشاكل والاختلافات حولها فإن الصراع بين الأفراد والدولة للسيطرة على الأرض كان أحد أهم المشاكل في تاريخ العثمانيين الاجتماعي، فعندما كانت تضعف الدولة كانت تزيد بشكل مفاجئ أراضي الملكية الخاصة والأوقاف، وحين كان يتولى العرش سلطان قوي يوطد السلطة المركزية، كان يبادر إلى إلغاء حقوق الملكية الخاصة والأوقاف، ويعمل على تكريس سيطرة الدولة؛ وفي هذا السياق اشتهر السلطان بايزيد الأول (٧٩١-٨٠٥هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م) وبشكل خاص السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) فيما قاما به من إصلاحات.

وقد عالج السلطان محمد الفاتح هذه الظاهرة سنة ٨٧٥هـ/ ١٤٧٠م، حين أعاد النظر في كل الحيازات الزراعية في السلطنة، فكرّس المبدأ القائل بإعادة كل الأوقاف التي لم تحصل على موافقة السلطان، أو التي لم تعد أبنيتها وأهدافها قائمة، إلى ملكية الدولة، ونتيجة لهذا الموقف عادت حينئذٍ أكثر من عشرين ألف قرية ومزرعة إلى ملكية الدولة، وقد أراد الفاتح من هذا الإصلاح أن يزيد عدد الفرسان الذين يحصلون على تيمارات، ومع ذلك ترك بعض الأراضي في الأناضول بيد الملاّك والدراويش؛ ممن كانوا يعيشون في الإمارات الإسلامية التي ضمتها الدولة، إلا أنه اشترط على كل واحد منهم أن يرسل فارسًا مسلحًا بكامل عدته[2].

٣-الأوقاف:

بالنسبة إلى السياسة المتبعة تجاه الأوقاف وميزانيتها فالحكومة سنت إجراءات وتدابير لضمان بقاء الوقف للإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم، كونها تستلزم نفقات تجري عليها وتلبي حاجتها، ذلك أن أوجه النفقات في صندوق بيت المال الرابع مخصص للخدمات العامة، وفي مقدمتها التعليم والصحة؛ لذلك توجه كثير من رجال الدولة العثمانية إلى تأسيس أوقاف من قبيل التخصيصات للإيفاء بهذه الخدمات العامة، ووقف إيرادات التكاليف الشرعية والرسوم العرفية المعينة على الأرض التيمارية لتمويل هذه المؤسسات، وإن مسؤولية كل وقفية مستقلة يشرف عليها المتولي والقيم، وهذه الميزانية سنوية ولا بد من بيانها، ولا تدخل في ميزانية الدولة، ولا تتعلق بها، ومشروعة، لتمويل الوقفية[3].

---

١) خليل إينالجيك:تاريخ الدولة العثمانية، ص١٧١، ١٧٢.

٢) المرجع السابق ، ص١٧٣.

٣) أحمد كوندز، سعيد أوزوتوك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٦٨٠.

ولأهمية الوقف بالإيفاء بالخدمات العامة كان الديوان يُكَلِّف ناظر الوقف بمراجعات حسابات الوقف، وكان الهدف من كل هذه الإجراءات الاحترازية ضمان استمرارية الوقف في القيام لما أُنشأ لأجله[1]، وصرف عوائده في الأوجه المباحة؛ التي تعود بالنفع على الرعية، والتي تم التطرق إليها سابقًا.

٤- تقرير السياسات النقدية، وتنظيم أمور المقاطعات، ونظام الالتزام[2]:

تُفهم هذه المسؤولية في ضوء سياسة التدخل التي اعتمدتها الحكومة العثمانية المركزية في المسائل الاقتصادية والمالية، التي تطلبت فرض قوانين مالية واقتصادية اقتضت تبني سياسة تخفيض النقد بشكل دوري منظم لتأمين التكاليف الباهظة للحملات العسكرية، وتوسع دور الحكومة في عدد كبير من القوانين لتنظيم عمليات ضرب العملة، وضبط إنتاج المناجم من الذهب والفضة، وربما الأكثر أهمية هي القوانين المتعلقة بتداول المال وتنقله في الأراضي العثمانية؛ وذلك تزامنًا مع نقص المعادن[3]، الأمر الذي تطلب اعتماد قوانين وإجراءات صارمة لتداول النقود، وفرضت هذه القوانين تسليم كل السبائك المنتجة في الأراضي العثمانية المستوردة إلى دور الضرب لسكها، ولم يطبق هذا الحظر على النقود الأجنبية، كما وضعت الحكومة قيودًا على عمليّات نقل العملات وتبادلها من قبل التجار والأفراد ومفتشي الفضة (يازكجي)، وخوَّلتهم صلاحيات واسعة في تفتيش ممتلكات التجار والصيارفة، وكذلك غرف النزل، ومصادرة أي كمية من الفضة وجدت بطريقة غير شرعية، وتُحول الفضة المصادرة إلى دار الضرب لسكها، كما شمل قانون الحظر تصدير المعادن الثمينة، ورافق هذا الإجراء قيود استخدام الذهب والفضة في عمليات التصنيع، وفي الوقت نفسه شجعت الحكومة استيراد السبائك وتداول النقد الأجنبي، وقد أعفت مستوردي الذهب والفضة من ضريبة الجمارك، وقَبِل كل من صندوق الخزينة والمحاكم التداول بالنقود الأجنبية وبشكل نظامي[4]. وفي القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي تخلّت الحكومة العثمانية عن بعض تلك السياسات النقدية، وكانت الحكومة المركزيّة تسعى من جرّاء فرض القانون تحصيل مداخيل للخزينة المركزية[5] لسد عجزها.

وفيما يتعلق بتنظيم أمور المقاطعات والالتزام وزيادة استخدام المال؛ استصدرت الدولة مجموعة من قوانين المقاطعات التي صدر معظمها بين منتصف القرنين التاسع والعاشر الهجريين/ الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، وظهرت بوضوح في تحديد الحكومة العثمانية لكل إقليم قائمة من النشاطات التي كانت تخضع للضرائب، ناشرة لوائح مفصلة للرسوم التي تتعلق بكل سلعة،

---

١) خليل إينالجيك:تاريخ الدولة العثمانية ، ص٢٢١.

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٧٦.

٣) شوكت باموك: التاريخ المالي، ص٩٣، ٩٤.

٤) المرجع نفسه ، ص٩٧.

٥) للاستزادة انظر: المرجع نفسه: ص١٠٤ – ١٠٩.

وكانت القوانين التي نظمت الجباية نقدًا من كل عائلة في فصل الربيع على حسب مســـاحة الأرض، وقد حول القانونامة الصادر في تلك الفترة خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشرالميلادي مـــن الرسوم العينية والتزامات العمل التي كانت موجودة في فترة سابقة للوجود العثماني إلى أقجة نقدًا بدلاً من العينيات، إضافة إلى صدور لوائح للضرائب التي تُجبى بواسطة المال من كل الفلاحـــين والبـــدو، ويجري تقييمها نسبيًّا[1] للوقوف على مدى فاعليتها.

٥–تقرير البضائع والحاصلات والأمتعة التي تجري عليها قوانين حظر التصدير، ووضـــع مبـــادئ التجارة المحلية والأجنبية، ومكافأة الأشخاص الذين كـــانوا يقومـــون بالخدمـــة في كافـــة هـــذه الموضوعات، ومعاقبة المذنبين بعقاب رادع[2]:

في هذا الإطار كانت الحكومة عندما تضع اللوائح لتنظيم التجارة تراعـــي النظـــام الاجتمـــاعي القائم، وتهتم بتقليل حجم التنافس داخل النخبة الإدارية والعسكرية داخل البلاط السلطاني مشتركًا مع الرغبة في الحفاظ على السبائك داخل البلاد؛ إذ لم يكن مسموح بتصدير المواد الغذائية والمواد الخام التي قد تفيد الأعداء، وفي كل الأحوال فإن مثل هذه البضائع قد يحتاجهـــا الجنـــود والبحـــارة والصـــناع العثمانيون[3]، كذلك بشأن حظر التصدير أُصْدِرت قوانين تحظر تصدير بعض المواد من الدولة وتمنعهـــا منعًا باتًّا، ومن هذه المواد: الأسلحة، والقمح، وزيت الزيتون، والزيت الحيواني، والشـــمع، والحريـــر، والصوف، والخيوط القطنية، وأنواع الأخشاب، والجلود، والقار، والكبريت، والرصاص[4].

إلا أن أوامر الحظر على تلك المواد لم تكن قاطعة، ودائمًا مثلما كان على الحبوب إذ يلاحظ أن بعض السلع كان يسمح بتصديرها في الأحكام الصادرة من الإدارة المركزية إلى دفترداريات الولايـــات، وفي بعض الاتفاقيات الممنوحة للدولة الأوروبية[5]، فعلى سبيل المثال: منذ عام ١٠٨٠هـــــ/ ١٦٦٩م صدر رفع الحظر استجابة لطلب التجار الأجانب أو حكوماتهم، ويصدر في مثل هذه الحـــالات فرمـــان بالموضوع وتؤشر البضائع المسموح بها في لوائح دوائر الجمارك في الموانى ونقـــاط الحـــدود، وكانـــت الحكومة تهدف من سياسة الحظر تشجيع استيراد البضائع إلى المراكـــز الســـكانية الكُـــبرى وبخاصـــة إسطانبول، ولذلك أعفي الموردين من دفع الجمارك إلا في المراكز المعينة[6].

٦–مسؤولية تزويد إسطانبول بالمؤن:

١) شوكت باموك: التاريخ المالي، ، ص١٤٧، ١٤٨.
٢) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص ١٧٦.
٣) ثريا فاروقي: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: حاتم الطحاوي، (د. ط، بيروت، دار المدار الإسلامي: ٢٠٠٨)، ص٢٧٠.
٤) هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الاسلامي والغرب، ج١ / ق٢، ص ٢٣.
٥) أوغلي ، المرجع السابق ، ج١، ص٢٩٦.
٦) هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الاسلامي والغرب ، ج١ / ق٢، ص ٢٣.

كان مطلوبًا من الديوان الاهتمام بمسائل قد لا يتوقع منه كمؤسسة الاهتمام بها؛ إذ يقع على عاتقه المسؤولية الحساسة المتمثلة بضمان تزويد إسطانبول بما يكفي من وقود ومؤن[1]، ولتموينها وإعالتها لم تكتفِ الحكومة بالتعويل على قوى السوق وحدها.

فثمة آليات حكومية قوية كانت تضمن توجيه الفائض من الأناضول من أمكنة أخرى إليها، فكانت الدولة بحاجة إلى تجار يتولون إيصال القمح والأرز والملح واللحم والزيت والسمك والعسل والشمع مباشرة إلى القصر والعاصمة بأسعار محددة، وهكذا تم جعل التجار وكلاء للدولة في مجال تلبية الحاجات المالية والتموينية لكل من العاصمة والمؤسسة الحكومية[2]، وهنا لا بُدَّ من التنويه إلى أن اللحوم والحبوب كانت تؤمن وتخزن في إسطانبول منذ الحقبة البيزنطية؛ وذلك وفقًا لنظام خاص من الاحتكارات الإلزامية وتحديد الأسعار ومراقبة النوعية، وإهمال وتأخير هذه الإجراءات كان يمكن أن يسبب مشاكل كبرى، وصلت إلى حد الثورة أحيانًا[3]على الحكومة لأنها من السلع المعيشية والأقوات اليومية التي لاغنى على السكان عنها خاصة الحبوب .

٧- مسؤولية ضبط الأسعار ومراقبتها ومكافحة تهريب السلع:

استصدر الديوان قوانين لضبط الأسعار مراعاة للأوضاع القائمة والظروف الاقتصادية؛ كالحروب والحصار والكوارث الطبيعية، وفي الآونة التي ينخفض فيها عيار العملة[4].

وكان من ضمن ماجاء في قانون التسعير الذي استصدرته الحكومة العثمانية: إذا تجاوز أصحاب الدكاكين حدودهم في البيع وأصابوا المشترين بالضرر، يقوم وكيل الدولة (الصدر الأعظم) في التعاون والتشاور مع المختصين؛ وبناء عليه يستصدر الفرمان الذي يخاطب رئيس المجلس ورئيس القضاة من أجل تحديد تسعيره على أقوات الناس وأقوات البهائم؛ وذلك بشرط عدم الإضرار بالبائعين والمشترين على حد سواء. ويظلون مقيدين بهذه التسعيرة المحددة بموجب الفرمان وبتنفيذها، ومن لا يتقيد بها تتم معاقبته، ولا يتم زيادة الأسعار أو تخفضيها ما لم يصدر فرمان بذلك، وتطرق القانون إلى المحتكرين الذين يضرون بالسوق، ومن يبيعون الأغذية كالخبز بحالة سيئة؛ فإنه يتم معاقبتهم طبقًا لأحوالهم وأوضاعهم[5].

وأحيانًا عندما تتعذر عملية الحصول على الحبوب من المناطق الأبعد كان يُصدر قرار من الديوان الهمايوني إلى قاضي المكان حول السماح بنقل الحبوب التي يتقرر شراؤها من هناك، كما يلزم التاجر

---

١) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين، ص١٦٣.

٢) أيرم لابيدوس: تاريخ المجتمعات الإسلامية، ج١، ص٤٦٦، ٤٦٧.

٣) أورتايلي: المرجع السابق، ص١٦٣.

٤) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث مباهات أوغلي ، ج١، ص٦٧٣.

٥) اللائحة القانونية، دورية المظاهر، مجلد ١، ص٥٠٥.

بأن يجد لنفسه كفيلاً من الناس يكفله، ثم يسلمه قاضي المكان الذي تجري عملية الشراء منه سندًا يدرج بيانات عن اسم السفن المكلفة بالنقل وربانها، وتاريخ إقلاعها، ونوع الحبوب ومقـــدارها وأســـعارها، وتتم بذلك عملية الرقابة على السعر في أماكن الشراء وأماكن البيع، واتخذت تلك التدابير للحيلولة دون التهريب[١].

وتلك القوانين كانت لها إيجابياتها في قطع الطريق عن الكسب غير المشروع والتضخم، والتلاعب بالموارد المستوردة، وكانت الإجراءات صارمة لمكافحة التهريب؛ ففي حالة التهريب والكســـب غـــير المشروع كانت الدولة تصادر سلع التجار الكبار وسفنهم[٢].

٨-المسؤولية الإغاثيّة:

في هذا السياق كان الديوان الهُمايوني يستصدر الد قوانين إغاثيّة تتعلق بنقل المحاصيل من الأقضية ذات الفائض إلى الأقضية المنكوبة، فعند ظهور القحط في أحد الأقضية نتيجة لتغيير المناخ أو لكـــوارث طبيعية؛ كان يصدر قرار من الديوان الهُمايوني بنقل المحاصيل اللازمة من الأقضية المجـــاورة إلى القضـــاء المنكوب[٣] ويتجلى في ذلك حرص الحكومة واستشعارها بمسؤوليتها تجاه الرعية بتوفير أرزاقهم حـــال نقصها وتعويضهم عما يلحق بهم من أضرار ،إلى جانب الحرص على تفعيل مفهوم التكافل الاجتماعي بين الشعب ، بسد حاجة المتضررين جراء الكوارث الطبيعية وذلك أدعى لكسب رعيتها ومن ثم تنـــامي شعور الولاء للدولة والسلطان .

من خلال العرض السابق لاختصاصات الديوان الهُمايوني، يتضح تعدد وتشـــعب مســـؤولياته، وخدماته العريضة؛ التي شملت مظاهر الحياة العثمانية ومناشطها السياسية بشقيها الداخلي والخـــارجي، والاقتصادي، والعسكري، والاجتماعي، ثم إن التغييرات الطارئة على الدولة في أُطر تلك المظاهر عمقت وعقّدت اختصاصاته؛ الأمر الذي تطلب مراعاة صفات معينة ومؤهلات خاصة في المتنفذين المشـــكلين لاجتماعاته للقيام بمسؤولياتهم الموكلون بها في نطاق اختصاصاتهم على أكمل وجه.

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث مباهات أوغلي ، ج١، ص٦٧٣.

٢) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٢٣، ٢٢٤.

٣) أوغلي :المرجع السابق،ج١، ص٦٧٣.

الفصل الثاني

أعضاء الديوان الهُمايوني وطرق تعيينهم واختصاصاتهم

المبحث الأول: الصدر الأعظم ووزراء القبة

المبحث الثاني: قاضيي العسكر

المبحث الثالث: الباش دفـــتردار

المبحث الرابع: النشـــانجـــي

المبحث الأول
الصدر الأعظم ووزراء القُبّة

إذا كان من أولى متطلبات التطور في الدول توزيع السلطات ومنح الصلاحيات لهيئات تشـــارك السلطات في حمل أعباء الدولة، والنظر في أمور جماهير الشعب في كل أقطار المسلمين[١]. ففي الـــديوان الهُمايوني جرى توزيع السلطات بمنح الصلاحيات للأعضاء لتحقيق أهداف الدولـــة وخدمـــة للعبـــاد والبلاد، ولعظم مسؤوليتهم كرموز وأسس للحكومة العثمانية مُثّلوا تمثيلًا ذا دلالات مرتبطـــة ببيئتـــهم البدوية؛ على سبيل المثال مُثّلت الحكومة العثمانية بالخيمة القائمة على أربعة أوتاد: الوزراء، وقاضـــييّ العسكر، الدفتردار، النشانجي والأهمية الكبرى كانت للوزراء على رأسهم الصدر الأعظم[٢].

- **أولاً: الصدر الأعظم: "صدرآضام" .Sadr-i azam:**

تُقرأ بالعثمانية صدرآزام[٣]، وهو رئيس السلطة الإداريّة التنفيذيّة ووكيل السلطان المطلـــق، وفي بدايات الدولة استخدم لقب وزير Vezir وتنطق V واو، وكان علاء الدين أول وزيـــر، ثم اســـتخدم مصطلح أولو وزير Ulu Vezir[٤](الوزير الأول) تمييزًا له عن الوزير الثاني، فكان خير الدين جنـــدرلي خليل أول من لُقّب به كما تقدم، وظهر مصطلح وزيـــرأعظم Vazir-I azam حينمـــا ازداد عـــدد الوزراء.

أما عن استخدام مصطلح الصدر الأعظم فلم يتضح في أي فترة تم اســـتخدامه بالتحديـــد لأول مرة، غير أنه يُفهم من لائحة عبد الرحمن باشا التوقيعي القانونية المدونة عام ١٠٨٧هـــ/ ١٦٧٦م أنه تم اسخدام اللقبين الصدر الأعظم والوزير الأعظم بشكل متعاقب من حين لآخر في عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـــ/١٥٢٠-١٥٦٦م)، كما يُفهم أيضًا من خلال كتاب لطفي باشا[٥](آصـــف نامة) أنهما استُخْدِمَا بشكل مترادف خلال الفترات الأولى، وهناك احتمال الاقتصار على لقب الصـــدر الأعظم في عهد رستم باشا وإبراهيم باشا؛ دلالة على نفوذهما الكبير في عصر القانوني كما تقدم، تزامنًا

---

١) بسام العسلي: القانوني القائد، ص١٠٧.

٢) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص١٣. انظر ملحق رقم(٣)،صورة (٢٣).

٣) عبد القادر أوغلو: ألبوم العثمانيين، ص٩٤.

٤) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٨١.

٥) لطفي باشا من الديوشرمة الألبان، انتظم في مدارس الآندرون في السراي متربيًا ومحصّلًا للعلم فيها، تخرج فيها في عصر السلطان سليم الأول(٩١٨-٩٢٦ه/١٥١٢-١٥٢٠م)، تردد بين المناصب من جانشير باشي وقابجي باشي ومير علم، وتقلد إمارة قسطموني، وأصبح أمير أمراء قيرمان، ثم الأناضول، عين في الصدارة العظمى بعد وفاة إياس باشا، عُزل لاضطرابات بينه وبين زوجته أخت السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤ه/١٥٢٠-١٥٦٦م) بعد عزله ذهب إلى الحج فمكث في ديموتقه، كان ذا مقدرة علمية كبيرة، وأمضى وقته بعد عزله في التأليف؛ من أشهر كتبه كتاب تواريخ آل عثمان، وآصف نامة، إلى جانب العديد من مؤلفات التي تقارب العشرين كتابًا مكتوبة بالعربية، وله مؤلفات حول الفقه والكلام والعقيدة. انظر: Ismail Uzunçarşılı: Osmanlı Tarihi c. II,S548

مع إطلاق لقب شيخ الإسلام على المفتي[١]. وخلافًا لذلك يُرجّح شيوع استخدام المصـــطلح بصـــورة رسمية في لغة الشعب كثيرًا اعتبارًا من عام ١٠٦٧هـــ/ ١٦٥٦م؛ تزامنًا مع انتقال الحكومة إلى البـــاب العالي[٢] مقر الصدر الأعظم[٣]، ومع أن لقب الوزير ذُكر في العديد من الوثائق؛ فإن لقب الصدر كان أكثر انسجامًا لتصدره الأريكة بالجلوس في الديوان، فهو الوزير الأعظم وكبير الوزراء[٤].

- **تعيينـــــــــه:**

كانت فئة العلماء هي سبيل التعيين في منصب الوزير منذ استحداثه عصـــر الأمـــير أورخـــان (٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م) ، إلا أن السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـــ/١٤٥١-١٤٨١م) انعطف عنه إلى اختيار الوزير من الدوشرمة[٥] من أسرى الحروب بعد تأهيلهم وتدريبـــهم لتقليـــدهم

---

١) محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني: كيف نشأت وارتقت السلطنة العثمانية، (د. ط.، بيروت، دار صادر:١٩٢٥م)، هامش رقم (١)، ص١٠٨، وذكر مصطلح الصدر الأعظم في عصر القانوني(٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م). انظر رحلة مطراقي زاده، ص٢٥، Davut Dursun: Siyaset ve Din,s264

٢) الباب العالي (دركاي عالي) Derah-aIi كلمة القابي تعني الباب المرتفع أو البوكاك قابيه، وهي كلمة مرادفة لقصور حكام الأتراك، وهي تقابل باب بالعربية ودر بالفارسية، كما تذكر بوابة قصر الحكم وبمفهوم باب القصر أو باب السلطان وباب أو قابي، فيعني أنه الحكومة ذاتها، ومن المعروف أن كافة الشؤون الخاصة بالحكام في الدول الشرقية منذ أقدم العصور كان يتم بحثها ومناقشتها عند أبواب قصور الحكام، ويستخدم مصطلح قابي للدلالة على باب الحكومة؛ أي باب الدولة والباب الهُمايوني، وكذلك يستخدم للجيش أيضًا؛ حيث كان يطلق اسم الباب أو القابي على فرق الجيش التي بلغت ١٤ فرقة، والمفهوم المجازي لهذا الكلمة لم يكن خاصًا بالحكومة أو الدولة؛ بل يشمل القصر والحكومة، وظل بهذه الصورة لفترة طويلة لدى العثمانيين، ثم استخدم مرادفًا لنزل الصدر الأعظم، ومضى استعماله بمفهوم الديوان الهُمايوني بصورة نادرة بعد تراجع الأخير. انظر: جوزيف فون هامر: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: محمد عطا (د. ط، إسطانبول، نشريات قابي:٢٠٠٨م)، ص٢٥٢، برنارد لويس: إسطانبول وحضارة الخلافة، ص ١٢٥، خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٤٤.

٣) Ismail Uzunçarşılı:Merkez ve Bahriye Teşkilatı,s17. Yılmaz Oztuna: Devletler ve Hanedanlar, Türkiye (1074-1990) , Istanbul , Kültür Bakanlığı Yayınları , c.II , s963.

٤) Mehmet Pakalın: Deyimler ve Terimleri Sözlüğü , c. I,s81

٥) الدوشرمة Devsirme بفتح وسكون وكسر، بمعنى الجمع والاقتطاف، واطلقت على جمع الجند وإحضارهم لأداء الخدمة العسكرية في الجيش العثماني،واستخدمت للجندي المجلوب،وبعد هزيمة السلطان بايزيد الأول(٧٩١-٨٠٥هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م) في أنقرة ٨٠٤هـ/١٤٠٢م شرع في جمع الفتيان من رعاياه المسيحيين؛ الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة وبين العشرين، وتتوافر فيهم اللياقة البدنية والمهارة، وكانوا يُجْمَعون كل خمس سنوات مرة واحدة، وفي بعض الأحيان أقل، وكان الجمع يتم عقب إصدار السلطان فرمانًا؛ حيث يعهد إلى ضابط برتبة يايا باشي (ضابط كان يقود مائة جندي من المشاة)، بهذه المهمة، فيتم جمعهم بمعرفة شيخ الضيعة أو المنطقة، وكانوا في أول الأمر يجلبون من ألبانيا واليونان وبلغاريا والصرب والبوسنة والهرسك والمجر، وفي أواخر القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي كانوا يجمعون من رعايا الدولة العثمانية المسيحيين في الأناضول، كان يؤخذ من كل أسرة مسيحية عن كل خمس أولاد واحد، وفي القرن الحادي عشر /السابع عشر الميلادي كان رئيس الإنكشارية يعين العدد الذي يسد الحاجة من هؤلاء الفتيان ، وإذا جُلبوا من ديارهم واستقر بهم المقام في مركز تجمعهم واستراحوا يومين أو ثلاثة تلقوا شهادة التوحيد: "أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله". إعلانًا بدخولهم الإسلام، وكان رئيس الإنكشارية يقوم بتفتيشهم ليعرف المختون منهم وغير المختون، وكانوا يسجلون في دفاتر خاصة بهم، وكان يختنهم جراح خاص بهم، ولكن نظام الدوشرمة بدأ يدب فيه الفساد حين أخذ يدخله اليهود وغيرهم، حتى أطلق عليهم أوغلان عناصر دخيلة "غلمان العناصر الدخيلة"، واستمر على هذا المنوال إلى أن ألغى السلطان أحمد الأول (١٠١٢-١٠٢٦هـ/١٦٠٣-١٦١٧م) النظام. انظر: حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص٨٩، حسان حلاق ،عباس صباغ: المعجم الجامع، ص٩٤، ٩٥.

منصب الوزارة بمشورة من الملاّ كوراني[1] في الاعتماد على مماليكه في تقلد الوزارة، بعـــد أن أُعـــدم الوزير قره خليل جندرلي[2]، وعليه أصبح الوزير ينحدر من الدوشرمة من الفئة السيفية، بعد أن كـــان عالماً حُرًّا أرستقراطيًّا، وكان محمود باشا[3] أول من تقلد الصدارة العظمى من الدوشـــرمة[4]، وبهـــذا الإجراء تحرر مركز السلطان من ثقل المركز السياسي (للصدارة العظمى)، الذي امتلك شرعيته الخاصة؛ بما هو امتداد لقوى اجتماعية مشاركة في إرساء قواعد الدولة[5] تمثلت في أسرة جندرلي الحرة؛ ومن ثم قطع السلطان شكه بيقينه بعدم إمكانية تشكيل (الصدور العظام) سلالات حاكمة[6] تنازعه السلطة.

---

١) هو العالم أحمد بن إسماعيل الكوراني، كان عارفًا بعلم الأصول، فقيهًا حنفيًّا، ارتحل إلى القاهرة وتفقّه بها، فقرأ القرآن والتفسير والحديث، فأجازوه علماؤها: أجازه ابن حجر بالحديث، صحبه المولى يكن من القاهرة إلى الروم –الدولة العثمانية– فقدمه للسلطان مرادالثاني(٨٢٤–٨٥٥/١٤٢١–١٤٥١م). فجعله مدرسًا بمدرسة جده مراد الأول في بورصه، ثم جعله مدرسًا لمحمد الثاني، وختم القران على يديه، وفي سلطنة محمد الفاتح عرض عليه الوزارة فامتنع، وقال له: إن من في بابك من الخدم والعبيد إنما يخدمونك لأن ينالوا الوزارة آخر الأمر، وإذ كان الوزير من غيرهم تنحرف قلوبهم عنك فيختل أمر سلطنتك. فاستحسن رأيه، حدث خلاف بينه وبين السلطان فارتحل إلى القاهرة في سلطنة قايتباي، فأكرمه فعاد مرة أخرى إلى الدولة العثمانية بطلب من السلطان محمد، فتقلد قضاء بروصه، ثم الفتوى، فصنّف مؤلفات في التفسير والحديث، صرف وقته بالفتوى والتدريس والعبادة. توفي في القسطنطينية(إسطانبول)، سنة ٨٩٣هـــ. انظر: طاشكبري زاده: الشقائق النعمانية، ص٥١- ٥٥، إبراهيم بن عامر المالكي: قلائد العقيان في مفاخرة آل عثمان، مصر، حقوق الطبع محفوظة إلى مالكه، ١٣١٧ه، ص٣٠.

٢) لقد جرت حادثة إعدام خليل باشا على خلفية اعتماد السلطان مراد الثاني(٩٢٦–٩٧٤ه/١٥٢٠–١٥٦٦م) عليه بجعله يتصرف بشكل مستقل، وعقب معاهدة أدرنة كنتيجة للحرب مع القرمانيين، تخلى السلطان مراد عن منصبه كسلطان ذاهبًا الى بورصه معينًا ابنه محمد الثاني سلطانًا، وبفساد معاهدة أدرنة، وعودة المواجهة العسكرية استدعى خليل باشا السلطان مراد لقيادة الجيش، وبعد كسب المعركة عاد السلطان مراد الثاني إلى العرش ثانية لضرورة وجوده، ونحّى ابنه محمد عن العرش، وولاه إمارة إحدى الولايات، فقبل ابنه محمد الأمر الواقع، وتقبل عودة والده كسلطان، إلا أنه أضمر في نفسه تصرف خليل وترتيبه لعودة السلطان مراد، غير أن الفرصة سنحت لمحمد للتخلص من خليل، ووجد منفذاً للتخلص منه بالإعدام؛ حينما وشى خصوم خليل به عند محمد بأن خليلًا تقاضى الرشاوى والأموال من الإمبراطور البيزنطي ليقنع محمدًا بالصلح، ويثنيه عن فتح القسطنطينية، ورأى محمد أنها جريمة تستحق الإعدام بتهمة الخيانة العظمى، وكان لزاجانوس أحد رجال محمد أكبر الأثر لترويج هذه الإشاعة؛ وما إن تم فتح القسطنطينية٨٥٧ه/١٤٥٣م حتى تم عزل خليل جندرلي وإرساله الى أدرنة لتنفيذ حكم الإعدام بحقه، و لم يتم قتله فورًا لكثرة محبيه، فحُبس أربعين يومًا، وتم خلالها نشر إشاعة خيانته بمحيط أكبر؛ ليكسب محمد الفاتح تأييد الناس ليتقبلوا عقوبة الإعدام بحقه؛ بالتالي كان سبب إعدامه كما يشار لا لكونه سليل طبقة أرستقراطية؛ بل بسبب الإشاعات التي أطلقها المغرضون واتهامه بالخيانه، وبسبب سعيه في عودة السلطان مراد الثاني إلى العرش، ويشار إلى أن تفكير محمد الفاتح اتجه إلى إلغاء منصب الوزير الأول كليّة، والاستغناء عن خدماته نهائيًّا اتقاء للشبهات حول المنصب، وظل المنصب شاغرًا ثمانية أشهر حتى رأى أن يقصر هذا المنصب على العبيد. انظر: أحمد أوغلو: جامع الدول، ج١، ص٤٦٠ – ٤٦٥، أحمد أوزتوك، سعيد كوندز: الدولة العثمانية المجهولة، ص١٥ ، عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ص٢١٩، جون كينروس: القرون العثمانية، ص١٢٧، Ismail Uzunçarşılı: Osmanlı Tarihi c. II,s 9-11

٣) محمود باشا هو مهتدي من عبيد البوسنة، تربى في القصر، ويُشار إلى أنه يوناني الأصل، ومصادر تذكر أنه صربي، كان في سن صغيرة لإحدى الغزاة على الحدود فأُسر وبيع، ثم تم تعليمه وتقديمه للسلطان مراد الثاني(٨٢٤–٨٥٥/١٤٢١–١٤٥١م) ، ثم دخل في خدمة محمد الثاني(٨٥٥–٨٨٦ه/١٤٥١–١٤٨١م) ، وقام بخدمة جيدة في الخزانة الهُمايونية، وترقىّ في مناصب رفيعة؛ منها أمير أمراء الرومللي، ثم الصدارة العظمى. انظر: طه زاده أبو الفاروق: تاريخ عثمانيده، ج٢، ص٢٥، Uzunçarşılı:p.o ,c.II,s 531p. .

٤) أبو الفاروق، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٠.

٥) حسن الضيفة: الدولة العثمانية، الثقافة، المجتمع، ص ٧٤.

٦) روبير مانتران(جمع وإشراف): تاريخ الدولة العثمانية، بحث نيقولا فاتان، ج١، ص ١٤٩.

- **شروط ومؤهلات الشخص المرشح لمنصب الصدر الأعظم:**

لكي يكون الشخص صدرًا أعظم يكفي أن يكون: مسلمًا سنيًّا، وأن يجيد اللغة التركيـــة[١]، وأن يكون قويًّا مقتدرًا واسع التجربة[٢]، قد تدرَّج في خدمات الدولة المختلفة حتى وصل إلى المقام الـــذي يخوله ذلك[٣]؛ كالمناصب التالية: أمير سنجق، ثم أمير أمراء، ثم أمير أمراء الأناضـــول، ثم أمـــير أمـــراء الروماللي[٤].

وبازدياد عدد الوزراء إلى أربعة اعتبارًا من النصف الأول من القرن العاشر الهجري/السادس عشـــر الميلادي أقرَّ القانون العثماني تعيين الوزير الثاني من وزراء القبة في منصب الصدر الأعظم[٥]، وبعد عام ١١٩٠هـــ/١٧٧٦م جرى تعيين آغا الإنكشارية والقبودان باشا في منصب الصـــدر الأعظـــم[٦]، وفي تواريخ متباينة ولمرات عديدة جرى تعيينه من الميراخور ومن القابجي كتخدا ومن سلحدار السلطان[٧].

ومن ثبتت لياقته وأهليته بين الوزراء، وكانت مزاياه حسنة في ذاته وصفاته[٨] كان يـــتم تعيينـــه بصورة رسمية من قبل السلطان، ولا يؤخذ بنظر الاعتبار بصورة قطعية اعتبارات أخـــرى كالنســـب، والعرق، واللغة الأم، والثروة[٩]، وهذا ما يفسر سبب اختلاف أجناس الصدور العظام؛ الذين تعـــاقبوا على المنصب ما بين عامي ٨٥٧ – ١٠٣٣هـــ /١٤٥٣ – ١٦٢٣م، وبلغ عددهم -سبعة وأربعـــين- صدرًا أعظم، خمسة منهم فقط يجري في عروقهم الدم التركي، أما الباقون كان توزيعهم على الشـــكل التالي: واحد جركسي من القبق (القوقاز)، وعشرة من أصل غير معروف، وواحـــد وثلاثـــون مـــن الداخلين حديثًا في الإسلام، بينهم ستة من اليونان (الروم)، وأحد عشر ألبانيًّا، وأحد عشـــر صـــقلبيًّا (سلافيًّا)، وواحد إيطالي، وواحد أرمني، وواحد كرجي من جورجيا (بلاد الكرج)[١٠].

مراسم التعيين:

بعد إصدار السلطان قرار تعيين الصدر الأعظم شفويًّا بثلاثة أيام، كان رئيس الكُتّاب يقوم بتحرير المسودة الخاصة بتعيينه، وبعد تحرير فرمان التعيين يتم إرساله وإرسال جواد مجهز إلى الصدر الأعظـــم،

---

١) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٢٣٤.

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص ١٧٧.

٣) أوزوتونا: المرجع السابق ، ج٢، ص٢٣٤.

٤) أحمد جودت: تاريخ جودت، ص١٧٧.

٥) سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية، ص٤٠٨، Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s119.

٦) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج١، ص٢٨٧.

٧) Uzunçarşılı, p.o, s119.

٨) جودت: المصدر السابق، ص١٧٧.

٩) أوزوتونا: المرجع السابق، ج٢، ص٢٣٤.

١٠) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الاسلامية، ص٤٨٨.

وكان فرمان التعيين يتضمن موعد حضور الصدر الأعظم إلى السراي لإتمام مراسم التعيين رسميًّا، كما تضمن الفرمان نص تكليفه بمسؤولياته التنفيذية كوكيل مطلق للسلطان إلى جانب توجيهات عامة ينبغي عليه الالتزام بها.

وبعد تسلمه فرمان التعيين كان يحضر إلى السراي وفق مراسم معينة، يُتلى فرمان تعيينه على الحضور، ويدخل قاعة الديوان، ويقوم الجميع من وزراء، وقضاة ،ووجهاء بتهنئته، وكان يحضر المراسم السفراء الأجانب الموجودون في إسطانبول، وقد جرت العادة أن يقدم السفراء الهدايا[١]، وبعد إتمام مراسم التعيين كان يُمنح سائر الحاضرين العطايا والهدايا والخلع السلطانية[٢].

وبمجرد اعتماد تعيين الصدر الأعظم كان يُعطى رموزًا وشارات انفرد ببعضها عن سائر أركان الدولة:

١- الختم السلطاني (الهُمايوني)؛ الذي كان يحمل التوقيع الذهبي للسلطان[٣]، و يمنحه للصدر الأعظم ليحتفظ به، على سبيل الأمانة، و تميز بحمله للختم عن سائر الوزراء[٤].

٢- خلعة الوزارة (القفطان): كان يمنحه السلطان فراء الصدارة المتخذة من جلد السمور[٥] في مناسبات خاصة، وتختلف عن بقية فراء رجال الدولة؛ فلها طوق عريض من الفرو يتدلى على الظهر ومحلاة بمشابك من الذهب، وجواده كان مزينًا بلجام من السلاسل الفضية والذهبية[٦].

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s125

٢) أحمد واصف:تاريخ واصف"محاسن الآثار وحقائق الأخبار"، (د. ط، إسطانبول، دار الطباعة:١٢٢٢هـ)، ص٤٣.

٣) احتفظ كل سلطان عثماني بطغراء خاصة به تحمل اسمه، وهناك فروقات بينها؛ ففي اليوم الذي كان يجلس فيه السلطان على كرسي العرش يقوم الخطاطون بتصميم طغراء تحمل اسمه واسم أبيه، ويتم استعمالها دون تغيير في الدوائر الرسمية حتى وفاته وعزله، وبعد تثبيت شكل الطغراء يقوم المختصون بصنع ثلاث أو أربع نسخ من ختم أو مهر السلطان في شكله النهائي، فالنسخة الأولى تسلم إلى السلطان لاستخداماته الشخصية، وأطلق عليه خاتم شريف، والثانية كانت تسلم إلى الصدر الأعظم، والثالثة تسلم إلى خاص أوظة باشي (الشخص المسؤول عن أدوات السلطان الشخصية)، والرابعة تسلم إلى حرم دائرة سي (خازن دائرة الحرملك)، هذا وكان ختم السلطان الشخصي يصنع من الزمرد أما البقية فتصنع من الذهب على شكل بيضاوي أو بزوايا، وبعضها تصنع على هيئة خاتم. فيصل عبد الله الكندري: "الفرمانات السلطانية دراسة في الشكل والمضمون، تنظيم الفرمانات السلطانية"، حوليالت الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية، ١٢١، ٢٠٠ / ١٤٢١، ص٣٢، أشكال طغراء السلاطين انظر ملحق رقم (٢) جدول رقم (١) ، والأختام انظر ملحق رقم (٣)، صورة (٣٨)، (٣٩).

٤) اللائحة القانونية،دورية المظاهر ،مجلد ١، ص٤٩٩.

٥) السمور: حيوان بري من رتبة اللواحم يشبه ابن عرس وأكبر منه، لونه أحمر مائل إلى السواد، تتخذ من جلده فراء ثمينة، وربما أطلق السمور على جلده. انظر: المنجد في اللغة والأعلام، (ط٢١، بيروت، دار المشرق: ١٩٧٣هـ)، ص٣٥٠، انظر ملحق رقم (٣)، صورة (٢٧).

٦) اللائحة ، مجلد ١، ص٥٢٨، مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٩٠، ٩١.

٣- العمامة: نص القانون على اعتمامه السليمي[١] في الديوان، ثم تقرر على الصدر الأعظم والـــوزراء الآخرين اعتمام القلاوي[٢] في عام ١١١٤هـــ/١٧٠٢م[٣].

٤- الخيمة كان يتم إخراجها أيام الحرب في مراسم مهيبة، أو الرحلات، وكانت مرصـــعة بـــالجواهر والنجوم.

٥- الراية الشريفة كان يُسلمها له السلطان بنفسه مع سرجين مرصعين[٤].

٦- النوبة (الموسيقى العسكرية) كان له الحق أن يأمر بالنوبة.

٧- طاقم الدودار حيث كان يُوضع أمام الصدر الأعظم في اجتماعات الديوان كما تقدم ذكره.

٨- السيف الذي يقلده إياه السلطان.

٩- الطوغ[٥] كان يتميز بخمسة أطواغ عن الوزراء[٦].

١٠- الألقاب والعناوين: كان الصدر الأعظم يُلقب بألقاب تشريفيّة عديـــدة إلى جانـــب الألقـــاب الوظيفية؛ كدلالات على التفخيم والتعظيم؛ فمن ألقابه: آصف أعظم نسبة إلى وزير النبي سليمان عليه السلام[٧]، الدستور الأكرم، المشير الأفخم، ناظم نظام العالم وناظم الأمـــم، أنـــيس الدولـــة

---

١) السليمي: اسم قلنسوة منسوبة إلى السلطان سليم الأول، طولها يربو على نصف متر، وهو الذي ابتكرها، وهي أسطوانية الشكل، ويلف حولها قماش رقيق، ويلبسها الصدر الأعظم في المناسبات الرسمية، وآغا الانكشارية، ورئيس الكتاب، والدفتردار. حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص ١٠٨، سهيل صابان: المعجم الموسوعي، ص١٣٥.

٢) القلاوي قلنسوة توضع على الرأس، كبيرة متطاولة ومضلعة، (ستة أضلاع)، وأطرافها مربعة، من داخلها كملاوة رفيعة جدًّا، ودلبند أصفر بعرض أربعة أصابع، من قماش الصرمة، يلف من اليمين إلى اليسار، وأُطلق عليها اسم (قلاوي)، أما الجزء الخلفي من تلك العمامة يسمى بـــ(الأوست) وهو مصنوع من قماش الصرمة النفيسة. انظر: محمود شوكت: التشكيلات والأزياء العسكرية العثمانية، منذ بداية تشكيل الجيش العثماني حتى سنة ١٨٢٥م، ترجمة: يوسف نعيسة ومحمود عامر (ط١، لبنان، دار طلاس:١٩٨٨)، ص٨٣، انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم (٢٨).

٣) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı,s174

٤) اللائحة ،مجلد ١، ص٥٠١.

٥) الطوغ: ذؤابة أو خصلة تصنع من شعر ذيول الخيول، وكانت تستخدم شعارًا مميزًا لدى أمراء وحكام الهند والصين والترك قديمًا، وصنعتها الشعوب الآسيوية القديمة من ذنب القطاس (بقرة وحشية موطنها الأصلي التبت)؛ لكن الأتراك فيما بعد جعلوها من ذنب الخيل، واستخدموها بعد الإسلام، فاستخدمها السلاجقة والمماليك والتيموريون والعثمانيون، وكانت علامة مميزة للحكام والوزراء والأمراء والولاة، كان في رأس حاملها هلال من فضة، وتجدل من شعر مختلف الألوان، فتستعمل على شكل راية أو شعار لفرقة من الجند، أو دلالة على رتبة عسكرية على النحو التالي: طوغ لأمير السنجق، وطوغان لأمير الأمراء، وخمسة للصدر الأعظم، وسبعة أو تسعة للسلطان، وكان لشيخ الإسلام وقاضي العسكر ورئيس الإنكشارية طوغ واحد لهم كأمارة من أمارات التشريف والتعظيم، وإذ عُزل أحد من منصبه جرد منها، ألغاها السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـــ/١٨٠٨-١٨٣٩م). انظر حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٢٥، حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع ، ص١٤٩، انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم(٤١)، (٤٢).

٦) جون كينروس: القرون العثمانية، ص١٥٦.

٧) دائرة المعارف الإسلامية، تعريب: أحمد الشنتاوي وآخرون، مجلد ١٤، ص١٦٢.

الفاخرة، جليس السلطنة الزاهرة..[1] وكان يُلّقب بسردار أكرم أوالمشير في حالة قيادته للحملات العسكرية[2].

- **اختصاصات الصدر الأعظم وصلاحياته:**

الصدر الأعظم كوزير حامل ختم السلطان ووكيه المطلق، فإن صلاحيته تندرج تحت مسؤوليات وصلاحيات وزير التفويض[3] باشتمالها على ألفاظها؛ وهي عموم النظر والنيابة[4]. وكلمته وأمره بمثابة فرمان وإرادة السلطان[5]، وبناء على ما جاء في القانونامة والمصادر العثمانية يمكن تصنيف صلاحياته في الموضوعات التالية:

أولاً:الصلاحيات القانونية والقضائية:

١- قانونيًّا كان الصدر الأعظم يجتهد لدى الحاكم لبحث قوانين في المسألة التي يستوجب حلها، فكان يقترح القوانين ويعدها بالتعاون مع النشانجي بموافقة السلطان لتنظيم شؤون الدولة، وقام عدد من الصدور العظام بدور كبير في وضع العديد من القوانين العُرفية ابتداءً من علاء الدين وجندرلي خليل خير الدين وقرماني محمد باشا بوضعهم تدابير عسكرية ومالية، وأسهموا في تطوير القانون العرفي العثماني في إطار التعاون مع العلماء.

٢- وقضائيًّا كان مفوضًا من السلطان بالاستماع إلى القضايا، وإجراء الأحكام الشرعية، ودفع المظالم كالشكاوى المتعلقة بالخدمات العامة من تعسف جابي الضرائب على الرعايا، والنظر في الأحكام المحالة من المحاكم العادية، والطعون المقدمة حولها، والشكاوى القادمة من دواوين الولايات على الولاة أو ممثلين الدولة فيها، وتنفيذ الأحكام التي يصدرها القاضي[6].

٣- وفي المحاكمات فبمقتضى وكالته المطلقة كان ينبغي تنفيذ توجيهاته في الحكم الشرعي والعرفي دون الرجوع إلى منشور أو كتاب سلطاني؛ ما دام ذلك لا يخالف الشرع وجائز، كتنفيذ الحدود والقصاص، والقيام بالحبس والنفي، وأنواع التعازير[7].

---

١) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme,s12

٢) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج١، ص٢٨٦.

٣) وزارة التفويض: هي أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه، وإمضاءها على اجتهاده، فيعتبر في تقليد هذه الإنابة من شروط الإمامة، وهو أن يكون من أهل الكفاية فيما وكل إليه من أمر الحرب والخراج، خبير بهما، فإنه مباشر لهما بنفسه، وتارة يستنيب فيهما ولا يصل إلى استنابة الكفاءة إلا أن يكون منهم... وتشتمل على لفظين عموم النظر، والثاني النيابة. انظر: أبو يعلى الفراء: الأحكام السلطانية، ص٢٩.

٤) المصدر نفسه.

٥) Ismail Uzunçarşılı:Merkez ve Bahriye Teşkilatı,s112

٦) Aydın Taneri: Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş Doneminde Vezîr-i A'zamlık(1299-1435) Ankara, Üniversitesi Dil ve Tarih-Coğrafya Fakültesi:1974, s40,41

٧) اللائحة القانونية ، دورية المظاهر ، مجلد ١، ص٤٩٨.

وكان يشرف على المحاكمات العسكرية؛ إذ كان يترأس المحكمة التي تنفذ فيها المحاكمة الإنكشارية، والمؤلفة من ستة ضباط كبار، إذا اعتاد الإنكشاري الإجرام، أو تعددت حوادث خروجه عن قواعد الانضباط العسكري[1].

ثانيًا :الصلاحيات الإدارية:

١-كان مسؤولًا عن التوجيه والتعيين والعزل لجميع المناصب السيفية (العسكرية" والعلمية[2]؛ فلا يمكن تعيين أو عزل المسؤولين رفيعي المستوى دون أخذ رأي وأمر الصدر الأعظم، على الرغم من أن القرار النهائي كان للسلطان.

وبالنسبة إلى التعيينات في الدولة فكانت على أربعة قوائم جاءت كما يلي:

القائمة الأولى: الوزراء – أمراءالسناجق[3] — الولاة.

القائمة الثانية: آغاوات الفرق.

القائمة الثالثة: رجال الدولة.

القائمة الرابعة : خاجات[4] الديوان.

وبناء عليها يعد الصدر الأعظم القائمة المرشحة لهذه التعيينات، ويقدمها للسلطان، وغالبًا كان يقبل السلطان بالقائمة المعدة من قبل الصدر الأعظم.

---

١) أماني جعفر الغازي: دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، (ط١، القاهرة، دار القاهرة: ٢٠٠٧م)، ص٩٧.

٢) اللائحة القانونية ، دورية المظاهر، مجلد ١، ص٤٩٨.

٣) السنجق: لغة تعني الراية أو العلم، اللواء، وهو عبارة عن علم كبير من قماش حريري ذي ألوان مختلفة، كان يرفع على رمح عند الأتراك في وسط آسيا رمزًا لجدارة وبسالة أحد الأبطال، وكان تشريفًا له ومفخرة، وكان للترك أعلام من ألوان سود وحمر وبيض، وكان للعثمانيين في أول أمرهم علم أبيض، وفي أواخر القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي علم أحمر، وفي عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) كانت ألوان الأعلام أخضر وأحمر وأصفر، وفي عصر السلطان سليم الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م)كان العلم أحمر اللون، وظهرت فيه ثلاث نجوم وهلال، وفي عصر السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) غير الإنكشارية اسم العلم من بإيراق إلى سنجاق، وهو تشكيل إداري في الدولة العثمانية؛ حيث استُخدم مصطلح السنجق إلى جانب اللواء للدلالة على الوحدة الإدارية، وتستخدم دفاتر التعيينات مصطلح "لواء" فقط دون سنجق للدلالة على الوحدة الإدارية ضمن تقسيمات الإيالة، ولكنها تستخدم سنجق بكي عندما تشير إلى القائمين بإدارة الألوية. انظر: حسان حلاق، عباس صباغ، المعجم الجامع، ص١٢٠، حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٠٧، ١٠٨، فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي، (دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية (مطلع العهد العثماني-أواسط القرن التاسع عشر الميلادي)، (ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية: ٢٠٠٧م)، ص٥٨.

٤) خاجات: جمع خوجه، مخففة من خواجه الفارسية، استعملها العثمانيون للدلالة على المسجل والكاتب، وتدل أحيانًا على المعلم في دور الكتّاب. حسان حلاق، عباس صباغ، المعجم الجامع، ص٨٦.

وكانت فترة خدمة جميع موظفي الدولة بما في ذلك الوزراء سنة واحدة؛ إلا أنه من الممكن السماح لهم بالبقاء في هذه الوظائف لفترة أطول حسب رأي الصدر الأعظم[1].

على الرغم من أن تعيين شيخ الإسلام كان يقوم به السلطان بنفسه غالبًا، فإنه أحيانًا كان يستدعي بالفعل الصدر الأعظم ويأخذ رأيه في المرشحين لمنصب شيخ الإسلام؛ الذين يتفاهم معهم جيدًا، وكان إذا لم يبلغ السلطان سن الرشد فإن أمر تعيين شيخ الإسلام يبت به الصدر الأعظم، عندها يكون فرمان السلطان ليس أكثر من شكليات[2] لإعطاء القرار صفة رسمية.

٢- فيما كان يتعلق بأمر التيمارات يحق له منح أحد السباهية المستحقين تيمارًا يبلغ ستمائة أقجة إلا واحدًا دون العرض على السلطان، كما أن القانون يمنح الصدر الأعظم حق تغيير وتبديل الزعامة إلى تيمار والتيمار إلى زعامة[3].

وكانت التحريرات التي يوجهها الصدر الأعظم إلى رجال الدولة والإداريين الآخرين تعرف باسم (بيورلدي)؛ أي أمر، من أنواعها (أمر على العرض) ،و(أمر على بياض).

وكان الصدور العظام يقدمون (عروضهم) على السلطان مرفقة بتحريرات تعرف باسم (تلخيص) أو (تقرير)، وكان يراعى أن يكون تحريرها بأسلوب سهل يُعبر عن المرام بوضوح وبخط نسخ غليظ حتى لا يرهق السلطان، ثم ترسل إلى السراي ليقرر السلطان بعبارة موجزة عليها؛ مثل: اطّلعنا عليه فليُمنح إياه، أو منحناه إياه عليك بما يلزم، ليس وقته الآن، أو لا يصح. ثم يعيده إلى الصدر الأعظم ليبدأ تنفيذ قرار السلطان[4].

ثالثاً: المسؤوليات الرقابية:

١-مراقبة أعضاء الديوان:

كان الصدر الأعظم مسؤولًا عن القرارات الصادرة عن أعضاء الديوان؛ فكافة القرارات والأوامر في كافة شؤون الدولة التي يتم كتابتها؛ ومن ثم إبلاغها وتوصيلها للأماكن المطلوبة لا بُدَّ أن يطلع عليها، فهم ملزمون بأخذ رأيه حول القرارات التي يتخذونها في المسائل المتعلقة باختصاصاتهم[5].

---

١) Nihat Unal " Dîvan- I Hümâyun" ,Gerçek Dergisi, c. III ,s41

٢) أكرم كيدو: مؤسسة شيخ الإسلام. ص٤٢.

٣) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s117

٤) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٧٩.

٥) Unal P.o . c. III ,s41

٢- مراقبة الترسانة:

كان يراقب أحوال الترسانة العامرة؛ وذلك بتفقد سجلاتها ومعرفة كافة الإيرادات والمصاريف بشكل دقيق، وإذا لاحظ تقصيرًا في أمور البحرية؛ فإنه يُحمِّل رئيس البحرية "القبودان باشا" مسؤولية القصور[١].

٣-الإشراف على الأوقاف:

ترك السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) للصدر الأعظم مسألة الإشراف على الأوقاف؛ التي أمر ببنائها في إسطانبول، وكان الصدر الأعظم محمود باشا أول مشرف وناظر على هذه الأوقاف، وأوقاف السلطان مراد الثاني (٨٢٤-٨٥٥/١٤٢١-١٤٥١م) ومقابره، وظل الوضع كذلك حتى تم استحداث مفتش للأوقاف من الفئة العلمية[٢].

٤-مراقبة وتفتيش الأسواق وأوضاع أصحاب الحرف:

تُعَدُّ من مسؤولياته المهمة؛ إذ يقوم بمتابعة توفير كافة احتياجات السكان الضرورية في مركز الدولة؛ وذلك بمساعدة كل من قاضي إسطانبول والمحتسب والصوباشي، وأثناء التفتيش والمراقبة كان يستمع إلى مشاكل أرباب الحرف، ويقوم بإصدار أوامره إلى المسؤولين لتنفيذ مطالبهم[٣].

٥- مراقبة الأسعار:

كان الصدر الأعظم ينظر في شؤون التسعيرة، ويعاقب من يخالف قانون التسعير؛ على سبيل المثال: كان يمر بالمخابز لضبط الأوزان مصطحبًا آغا الاحتساب لتقدير السعر وضبط الوزن، وإذا خالف البائع يُعاقب ويتم إيقاف المخبز على الفور[٤].

وكان الصدر الأعظم أثناء قيامه بمهمته الرقابية يصطحب معه أدوات العقاب والتعزير والضرب لإنزال العقوبة بمن يستحقها من المخالفين والمسيئين لاستخدام السلطة، وبعد عودته من حملة التفتيش كان يقوم بإبلاغ السلطان بحقيقة الأحوال في تقريره[٥].

رابعًا :المسؤوليات الدبلوماسية:

كان للصدور العظام مجهودات كبيرة بحكم صلاحيتهم بالدخول في مفاوضات ومباحثات دبلوماسية مع الدول الأجنبية، كما كان يمكنهم تكليف أعضاء الديوان ومسؤولي الدولة للقيام بمثل

---

١) اللائحة القانونية،دورية المظاهر ، مجلد ١، ص ٥٤٩، Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s140

٢) Uzunçarşılı: p.o, s176

٣) Nihat Unal "Dîvan- I Hümâyun ", Sanatta Gerçek Dergisi, c. III ,s41

٤) اللائحة، مجلد ١، ص٥٠٤.

٥) Unal:p.o, c. III ,s41

تلك الجهود، وكان بإمكان الصدر الأعظم إعاقة تنفيذ أوامر السلطان إذا كانت لا تخدم الموقف القائم؛ التي ليست في مكانها في بعض الأحيان، وذلك في نطاق ضيق بإذن من السلطان، كما كان الصدور في بعض الأحيان يقومون بدور السفراء[1].

وأشارت المصادر المستقاة من السفارات الأوروبية أن أي سفير لا يرى السلطان إلا عندما يمثل أمامه أثناء مجيئه ومغادرته، وغالبًا لا يتكلم على الإطلاق، أما المفاوضون فيرون الصدر الأعظم بصورة أكثر تكرارًا[2]؛ مما يعني فاعلية الصدر الأعظم في عقد المفاوضات.

وفي الشأن الدبلوماسي لا يمكن إغفال دور الصدر الأعظم إبراهيم باشا في دعم سياسة السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) في بسط النفوذ على أقاليم في أوروبا، معتمدًا على تفهمه للأوضاع الأوروبية جملة وتفصيلًا؛ فأسهم بدور فعّال في العلاقات الدبلوماسية بين العثمانيين والغرب الأوروبي، ومن إنجازاته الدبلوماسية التفاوض مع الفرنسيين، وكتابة مسودة معاهدة الامتيازات الفرنسية مع فرنسوا الأول ٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م[3] كما تقدم ذكرها.
وكان الصدور العظام عندما يحررون رسائل إلى رؤساء الدول الأجنبية، أو لرؤوساء وزرائها، أو إلى أمراء الأفلاق والبغدان، كانوا يضعون علامة (**٥**) عليها، وتعرف باسم (پنجه)[4] أسفل الكتاب[5].

خامسًا:المسؤوليات العسكرية:

كان الصدر الأعظم ذا مسؤوليات عسكرية واسعة؛ خاصة عندما تخلّى بعض السلاطين عن قيادة الجيوش، وبالتالي أصبحت الوظيفة الأساسية للصدر الأعظم قيادة الجيوش العثمانية؛ بناء على أمر السلطان، فيمنحه لقب سردار أكرم (القائد العام)[6].

وأثناء خروجه على رأس الحملات العسكرية كان يترك من ينوب عنه، وهو الوزير الثاني قائمقام الصدارة وقائم مقام الركاب الهمايوني، كوكيل عنه لمراعاة شؤون مركز الدولة في غيابه[7].

---

١) Aydn Taneri: Vezîr-i A'zamlık,s 49-51

٢) ثريا فاروقي: الدولة العثمانية، ص٤٤. نظر ملحق رقم(٣)، صورة رقم (١٧).

٣) جون كينروس: القرون العثمانية، ص٢٢٦، انظر ملحق رقم(٣)، صورة رقم (٢٠).

٤) پنجه (بنج) تعني الرقم خمسة ٥ في اللغة الفارسية، ويكتب ويستعملها العوام في ألعاب النرد. حلاق، عباس: المعجم الجامع، ص٤٣.

٥) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٧٩.

٦) Taneri P.O. ,S56

٧) Ismail Uzunçarşılı:Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s162

وبصفته "السردار الأكرم" تصل سلطته إلى ذروتها، فكان يحق له اتخاذ قرارات دون الرجوع إلى السلطان[1]، وباستطاعته خلال مدة الحرب أن يصدر القرارات والأحكام النهائية في كافة الأمور التي يراها، ويكافئ الخيرين، ويعاقب المقصرين، فيصدر الفرمانات والبراءات على أوراق صحبها معه أعدت من قبل، وعليها ختم السلطان، وعند عودته كان مسؤولاً أمام السلطان عن كافة الأمور التي قام بها[2]:

١-تنفيذ أحكام الإعدام في الحرب:

عُبرّ عن صلاحية الصدر الأعظم حين تبلغ ذروتها في حالة السلم والحرب من الناحية المتعلقة بتنفيذ أحكام الإعدام بما سُمي بـ (مسؤولية القتل السياسي): وهي محدودة للغاية في السلم؛ حيث إن الصدر الأعظم يكون مضطر إلى أخذ تصريح وإذن من السلطان لإعدام مسؤولي الدولة من الدرجة الأولى؛ مثل: الوزير، والقاضي، وشيخ الإسلام ، إلا أن الصدور العظام ذوو القدر الكبير والقوة النافذة لم يأخذوا بهذه القاعدة في أوقات الحرب، وكان يتاح للصدرالأعظم استثناء تنفيذ حكم الإعدام وقت السلم في حالة إعدام أبناء الطبقة العسكرية فهو؛ غير ملزم بإذن أو تصريح السلطان للقيام بذلك؛ لأن وكالته المطلقة تعطية الحق بالإعدام بكل سهولة، ولا يمكنه استخدام هذه الصلاحية داخل القصر، ومن الممكن للسلطان والصدر الأعظم تكليف شخص ذي ثقة للقيام بتنفيذ (القتل السياسي) بإعدام المسؤول المقصر في تأمين البلاد ورعاية مصالح العباد[3].

٢-التعيين والترقية والعزل:

ومن صلاحيات الصدر الأعظم في الحرب كـ"سردار أكرم" غير المتاحة له في السلم: منح أمير مسيحي لقب ملك، وإسقاط سلالة مسيحية أو مسلمة عن العرش، وعزل وزير، وإعدام بكلر بك "أمير أمراء"؛ لكنه لا يمكنه إعدام شخص برتبة وزير فقط، كما يمكنه ترقية من يرغب من حملة رتبة بكلر بك إلى رتبة وزير[4].

وكسردار أكرم كان يعفى من الاستجواب عن النفقات التي أنفقها في الحرب؛ وسرى ذلك النظام حتى بداية القرن العاشر الهجري/السادس عشرالميلادي، ثم تم العدول عنه، واتخذت تدابير من أجل

---

١)خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٥٢.

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص ١٨٠.

٣) Ahmet Mumcu: Siyaseten Katl ,s71 ,72

٤) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٣٣٦، ٣٣٧.

مراقبة النفقات التي ينفقها في الحرب بتعيين أحد المفتشين من فئة العلماء مع الدفتردار المالي والنشانجي[1].

وعلى الرغم من الصلاحيات الواسعة التي مُنحت للصدر الأعظم؛ فإنه لا يمكن اعتبارها صلاحيات مطلقة بشكل تام؛ لأنها مقيدة بأمرين:

الأمر الأول: موافقة السلطان، **والأمر الثاني:** الالتزام بالأحكام الشرعية والقوانين العرفية أثناء ممارسته لهذه الصلاحيات، وهناك إشارات وثائق وافرة إلى أمور عرضها الصدر الأعظم على السلطان، فرفضها بناء على عدم جوازها شرعًا حسب فتوى شيخ الإسلام[2].

- **دواوين الصدر الأعظم:**

كان للصدر الأعظم دواوينه الخاصة؛ التي تُعقد وفق قوانين وتشريفات خاصة.

١-ديوان العصر Dîvân in Gündemi:

كان يعقد طوال أيام الأسبوع ما عدا يومي الاثنين والخميس[3]، ويُعَدُّ الديوان الثاني من حيث الأهمية بعد الديوان الهُمايوني، وكان يعقده الصدر الأعظم في مقره، وفي أثناء الحرب كان يُعقد في خيمته الخاصة.

وكان **يشترك في الديوان:** رئيس الكُتّاب، والتذكرجيه (كُتّاب التذاكر) من الدرجة الأولى والثانية، وكُتّاب تذاكر الوزراء؛ الذين كان يتولون أمانة مكاتبهم الخاصة، وعدد من الجاوشية، والمترجمين، وكان مفتوحًا للجميع، وكان الصدر الأعظم يصدر قرارات فورية في الموضوعات التي تدخل ضمن صلاحياته؛ مثل: مسائل شؤون التيمار، والمسائل العرفية الأخرى، أما الموضوعات التي يرى من الضرورة مناقشتها مع أعضاء الديوان الآخرين كان ينقلها إلى الديوان الهُمايوني، والموضوعات التي تلزم العرض يقدمها إلى السلطان مرفقة بتلخيص منه، وبعض الموضوعات أحيانًا ذات الأهمية يحيلها إلى ديواني الجمعة والأربعاء لتناقش فيهما[4].

٢-ديوان الجمعة Dîvân in Cuma:

كان يُعقد يوم الجمعة بعد صلاة الصبح، ويشترك فيه قضاة العسكر؛ إذ تحال القضايا إليهم .بموجب فرمان من الصدر الأعظم، إذا كانت القضايا كثيرة، ويشترك فيه المدرسون والموالي.

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilat ,s162

٢) أحمد كوندز، سعيد أوزتوك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٦١٩.

٣) سهيل صابان: المعجم الموسوعي، ص ١١٨.

٤) للاطلاع انظر اللائحة القانونية، دورية المظاهر ،مجلد ١، ص ٥٠٣، Uzunçarşılı: p.o, s183

وكان يتم فيه مناقشة الدعاوى الشرعيّة والعرفيّة، ومشاكل هيئة أهل العلم بمختلـف أنواعهـا، وكان يحضره كل من كتاب التذاكر، والجاوش باشي، وكاتب الجاوشية، والصوباشي، والعسس باشي، والمحضر آغا، وجماعة من آغاوات باب السعادة، وغيرهم، وعقب الانتهاء كانوا يتنـاولون الطعـام، ثم يستقبل الصدر الأعظم قاضيي العسكر[1] ليتناقش معه فيما جرى في الاجتماع .

٣-ديوان الأربعاء Dîvân Carş amba:

كان يُعقد يوم الأربعاء؛ وهومخصص للشؤون البلدية في إسطانبول[2]، وطبقًا للقانون كان يشترك فيه قضاة "البلاد الثلاثة: أسكدار، أيوب، وغالاطا"[3]، و يجلسون في أماكنهم بالترتيب تبعًا لدرجة كل واحد منهم، ويتم الاستماع إلى القضايا الشرعية والعرفية المرفوعة من قِبَل المراجعين من أهالي إسطانبول بوجه خاص، ويتم إصدار قرارات مناسبة تجاهها، وبعد اجتماع الديوان يتم تناول الطعـام، وكانـت العادة أن يقوم البكلربكية وأمراء السناجق أثناء وجودهم في إسطانبول بزيارة الصدر الأعظم قبل انعقاد ديوان الأربعاء[4].

عزل الصدر الأعظم:

كان من الممكن للصدور العظام البقاء في مناصبهم لفترة طويلة خلال القرنين التاسـع والعاشـر الهجريين/ الخامس عشر والسادس عشرالميلاديين، فهناك من استمر في منصب الصدر الأعظم لفترة تمتد

---

١) اللائحة القانونية ،مجلد ١، ص٥٠٢، ٥٠٣، أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١،ص١٨١.

٢) الصفصافي أحمد القطوري: إسطانبول عبق التاريخ والحضارة، (ط١، مصر، دار الآفاق العربية:١٤١٢هـ/ ١٩٩٩م)، ص٥٤.

٣) كانت إسطانبول مقسمة إلى أربع وحدات للأغراض الإدارية: إسطانبول الرئيسية، ثم يليها: **غلطه Ghalta**: بلدة في تركية الأوربية، وتقع على الشاطئ المواجه للقرن الذهبي، كانت في العهد البيزنطي مستعمرة للتجار الأوروبيين خاصة الجنويين، غالبية السكان من غير المسلمين والأتراك، من أهم مؤسساتها بها مدرسة سراي غلطه؛ إذ تكوّن جزءًا من تعليم القصر، والزاوية المولوية الصوفية من أقدم المؤسسات المولوية في العاصمة، وكانت التلال الواقعة في شمالها المكان المرغوب للسكن من قبل السفراء الأجانب والقناصل، ويليها: **أيوب EyüP**: تقع ضاحية أيوب في الطرف الشمالي للقرن الذهبي وراء أسوار المدينة، وهي منسوبة إلى اسم الصحابي الجليل أبي أيوبالأنصاري ﷺ؛ الذي استشهد عند أسوار القسطنطينية سنة ٥٥٠، إثر مرضه أثناء حملة يزيد بن معاوية بن أبي سفيان في خلافة والده معاويةﷺ (٤١-٦٠هـ/٦٦١-٧٤٩م)في أول محاولة لفتح القسطنطينية ٤٩هـ/٦٦٧م، ودفن أبو أيوب في أصل حصن بالقسطنطينية؛ فسميت الضاحية بأيوب سلطان تعظيمًا له، وأنشأ السلطان محمدالفاتح جامعًا وقبة في الموضع الذي بلغ مكانة ورفعة لدى العثمانيين وسموًّا؛ حيث كانت تتم فيه مراسم تقليد السيف للسلاطين العثمانيين الجدد ، وهي عبارة بتمنطق سيف عثمان الأول(٦٩٨-٧٢٦هـ/١٢٩٩-١٣٢٦م).

أسكدار Uskudar: تقع ضاحية أسكدار في تركيا الآسيوية (الأناضول) على البسفور، بنيت فوق منحدر على شكل مدرجات مقابل القسطنطينية "إسطانبول القديمة"، فيها مساجد جميلة، ومقبرة تركية كبيرة، كانت قديمًا تابعة لخلقدونية، ويقال لها: إسكوداري. وبالفارسية: محط الرحال، وتعد اليوم ضاحية من ضواحي إسطانبول، كانت في صبغتها إسلامية وتركية إلى حد كبير، تقدمت في عصر سليمان القانوني(٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) فغدت مركزًا دينيًّا مهمًّا، وبوجه خاص مركز عدد من زوايا الدراويش. انظر: برنارد لويس: إسطانبول وحضارة الخلافة، ص١٣٣، ١٣٥، حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص٣٥، ٣٦، خير الدين الزركلي: قاموس الأعلام، (ط١٧، بيروت، دار العلم للملايين: ٢٠٠٧م)، ج٢ ص٢٩٥، س. موستراس: المعجم الجغرافي، ص٦٦، ٣٧٢.

٤) اللائحة القانونية،دور المظاهر، مجلد ١، ص٥٠٣، أوغلي ، المرجع السابق ، ج١، ص ١٨١، ١٨٢.

من عشر إلى خمس عشرة سنة؛ مثل جندرلي خليل باشا، ومحمد صوقللو باشا[1]، وهناك من ظل فترة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات[2] إلى سنة واحدة[3]؛ مثل الصدر الأعظم يوسف باشا[4].

وكان من موجبات عزل السلطان للصدر الأعظم:

١- ميله عن الدين.

٢- حياده عن تحقيق أهداف الدولة[5].

٣- المشكلات التي يحدثها مع العلماء الأجلاء وحبسهم.

٤- عدم التزامه بمبدأ التشاور والمناقشة.

٥- قلة خبرته ونقص حنكته في التعامل مع المشكلات الطارئة على الدولة[6].

٦- تعرُّضُه للشائعات المغرضة للنيل منه؛ والتي كان يوشي بها خصومه لدى السلطان[7].

ولم تكن تشفع له وكالته المطلقة لثني السلطان عما يصدر تجاهه من إجراءات، كأن يقضي عليه ويستصفي أمواله في أي وقت أراد وكيفما يشاء، فمن المائتي شخص الذين احتلوا منصب الصدر الأعظم قُتل عشرون شخصًا عند عزلهم[8].

---

١) محمد باشا صوقللو: كان صقلبيًّا من مواليد قرية صوقل في إقليم البوسنة، وكان اسم صوقلو الذي اشتهر به هو تتريك، واسمه الأصلي صوقوليـــفتش، وقد تزوج إسمات ابنة السلطان سليم الثاني، فاكتسب لقب دامادا، وغدا اسمه دامادا صوقلو محمد باشا، أسدى خدمات جليلة للدولة العثمانية في وقت طويل جدًّا، فكان الصدر الأعظم في عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤ه/١٥٢٠-١٥٦٦م) وعصر سليم الثاني (٩٧٤-٩٨٢ه/١٥٦٦-١٥٧٤م) ومراد الثالث (٩٨٢-١٠٠٢ه/ ١٥٧٤-١٥٩٥م)، دامت صدارته العظمى خمسة عشر عامًا، عمل أول أمر في القصر السلطاني، وأصبح قبودان باشا سنة ٩٥٣ه/١٥٢٨م، وذُكر عنه أنه حينما وافى الأجل السلطان سليمان القانوني أثناء فتح سكتوار كتم خبر موت السلطان، وأخفى نعشه، وبتصرفه ذلك حافظ على نظام الجيش، قدر له السلطان سليم الثاني موقفه السابق، وأطلق يده في تنظيم شؤون الدولة واثقًا بواسع خبرته وحسن تدبيره، ثم وكل إليه السلطان مراد الثالث شؤون الدولة يقينًا بجدارته، توفي مقتولاً بخنجر أحد الشحاذين عام ٩٨٧ه/١٥٧٠م. انظر عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٨٧، حسين المصري: معجم الدولةالعثمانية، ص١٨٩.

٢) Mehmet Unal: Osmanlı Müesseseleri, s57

٣) للاطلاع على فترات الصدور العظام في مناصبهم انظر ملحق (٢)، جدول (٢) .

٤) يوسف باشا هو الصدر الأعظم في عصر السلطان أحمد الثالث (١١١٥-١١٣٤ه/١٧٠٣-١٧٣٠م)، وأصله من جورجيا، نشأ في فرقة الإنكشارية، وأصبح رئيس الإنكشارية عام ١١٢٢ه/١٧١٠م، أسند إليه منصب الوزارة من بعد ما أظهر بسالة ونجدة في حرب العثمانيين مع الروس، فكوفئ بتقليده منصب الصدارة العظمى، إلا أنه كان ناقص التجربة قليل الخبرة فيما يختص بأمور الدولة، كان على علم يسير بالتركية؛ فعزل من منصبه بعد عام واحد، ثم نفي إلى جزيرة رودس. المصري: المرجع السابق، ص٢٥٢.

٥) محمد الملاطاوي: تاريخ راشد، ج٣، ص١٩١.

٦) أحمد واصف: تاريخ واصف، ص٣١٩.

٧) محمد الملاطاوي: تاريخ راشد، ، ج٣، ص١٠٣.

٨) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص١٤.

ومن دلالات عزل الصدر الأعظم:

إذا أصدر قرار عزل الصدر الأعظم كان يجب عليه تسليم خاتمه في حفل عام، وكان يذهب إلى منفاه إذا سُمح له بالبقاء على قيد الحياة[١]، وومن ثم يتم إعطاء الختم للوزير الثاني، أو الثالث من وزراء القُبّة، بعد أن يرسل الختم إلى الديوان الهُمايوني[٢]، بالإضافة إلى أنه كان يتم أخذ كل الرموز والشارات الممنوحة له، وتحطم خيمته[٣].

وبعد وفاة الصدر الأعظم أو عزله تُضبط أمواله؛ ذلك أن الأموال التي جمعها أثناء وزارته لا تنتقل إلى عائلته[٤] بمعنى أنه لا يورث.

وانتهى عهد الصدارة العظمى في الدولة العثمانية باستقالة الصدر الأعظم أحمد توفيق باشا يوم السبت ١٤/٣/١٣٤١هـ - ٤/ ١١/ ١٩٢٢م[٥].

- **ثانيًا: وزراء القُبّة "قبة وزير الري" KUBBE VEZIRLERI:**

أُطلق مصطلح وزراء القبة على رجال الدولة الذين كانوا يحملون درجة الوزارة والمتواجدون بشكل دائم في اجتماعات الديوان الهُمايوني؛ فهم وزراء الديوان في مركز الدولة، وسموا بذلك نسبة إلى مبنى القُبّة آلطي في سراي طوب كابي كما أشير سابقًا (Kubbe Alti)، كما أطلق عليهم قبة نيشن (Kubbe nisin)؛ أي: الذين يجلسون أسفل القبة؛ إلا أن المصطلح المشاع استخدامه هو (وزراء القبة آلطي) Kubbe Alti Veziri [٦].

أسباب استحداث نظام وزراء القبة:

سيقت عدة مبررات لاستحداث وابتداع نظام وزارة القبة في عصرالسلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) في مركز الدولة، وهي إجراءات كانت تتلاءم مع وكالة وزيره الأعظم لشؤون الدولة، **ومن الآراء التي تفسر هذا الابتداع في هيكل الحكومة:**

١- الحد من سلطة الصدر الأعظم الوكيل المطلق للسلطان؛ حيث أُشير إلى "أن ظهور وزراء إلى جانب الصدر الأعظم كأعضاء أساسيين في الحكومة كان بعد أن سارع الفاتح في أول فرصة أُتيحت له

---

١) دائرة المعارف الإسلامية، تعريب: أحمد الشنتاوي وآخرون، مجلد ١٤، ص١٦٢.

٢) Yusuf Halaçoğlu: Teşkilatı ve Sosyal Yapı, s14

٣) Aydn Taneri: Vezîr-i A'zamlık,s,56

٤) مراد دوسون ، نظم الحكم والإدارة ، ص٨٥.

٥) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٤٣.

٦) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s186

للإجهاز على منافسيه سلالة خليل جندرلي، فظهر على المسرح وزراء القبة"[1]. بمعنى أن الفاتح أراد أن يحد من ظهور صدر أعظم على شاكلة سلالة آل جندرلي يكون منافسًا له، ويهدد مركز السلطان، وبالتالي كان مقابل تخويل الفاتح للصدر الأعظم السلطة القريبة من المطلقة المسارعة بإجلاس وزراء القبة إلى جانب الصدر ابتغاء الحد من سلطته؛ إلا أن هدفه لم يتحقق، فعلى الرغم من أعلام وزراء القبة الحاملة شارة مراتبهم الخارجية؛ التي كانت تمثل ثلاثة أذيال الخيل(أطواغ)، إلا أن نفوذهم لم يكن كبيرًا في يوم من الأيام؛ إذ كانوا كثيرًا ما يحاولون أن يحققوا بطرق خاصة ما لا تساعدهم صلاحياتهم على تحقيقة، وهكذا كان دأبهم أن يمثلوا دورًا مهمًّا في المؤامرات التي لم تنقطع يومًا عن زعزعة مكانة الصدر الأعظم من الأساس، وتهديدها بأعظم الأخطار[2]، بمعنى أنهم انقلبوا إلى خطر على الحكومة باللجوء إلى المؤامرات.

٢- غياب السلطان ووزيره الأعظم مجتمعين أو منفردين عن العاصمة، لانشغالهم بالحروب خارجها، وقد أضفى وجودهم نوعًا من المهابة كضباط محيطين بالسلطان، وقد يحل أحدهم محل الوزير الأعظم عند غيابه؛ لأنه كثير الغياب عن القصر(السراي)، إما لذهابه لقيادة الجيوش في ساحات القتال بنفسه، أو اصطحاب السلطان له في حملاته؛ فكان من الضروري أن يجد من يخلفه لتسيير شؤون الدولة، ويؤدي مهام الصدر الأعظم[3].

أعداد وزراء القبة:

لم يكن عدد الوزراء من غير الصدر الأعظم واضحًا حتى عهدالسلطان محمد الفاتح(٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) ، واختلفت المصادر العثمانية حول عدد الوزراء بسبب الخلط بينهم وبين أمراء الأمراء؛ واعتماداً على أسماء الوزراء المذكورة في المصادر العثمانية في عصر كل سلطان؛ أُشير إلى أن عددهم في عصر مراد الثاني (٨٢٥-٨٥٥هـ/١٤٢١-١٤٥١م) كان ثلاثة وزراء[4] من غير الصدر الأعظم؛ و أكد محمد ثريا أن النظام بدأ بثلاثة وزراء[5].

وتابع أن عدد وزراء القبة زاد تباعًا في عصر سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) حتى وصل إلى سبعة وزراء، ثم بعد ذلك لم تعد تقتصر رتبة الوزارة عليهم؛ حيث تم منح درجة الوزارة كلاًّ من النشانجي والدفتردار[6].

---

١) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص٦٣.

٢) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص٤٧٥، ٤٧٦.

٣) هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١/ق١، ص١٦١.

٤) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s189

٥) محمد ثريا: السجل العثماني، ص٧٤٩.

٦) Uzunçarşılı: p.o,s192,

تعيينهم:

كانت أبرز مؤهلات المرشح لمنصب وزير قبة: أن يكون قد تدرَّج من منصب أمير سنجق (سنجق بكلك)، إلى أمير أمراء (بكلربكي)، ثم أمير أمراء الرومللي، وبالتالي قُدرت مدة تدرُّجهم في تلك المناصب من عشرين إلى ثلاثين عامًا، وهذه المدة كفيلة بأن يكون ذا تجربة راسخة وعميقة وخبرة واسعة، ومتمرسًا في شؤون نظم الحكم والإدارة[١].

مراسم التعيين:

كان يُعين وزير القبة بموجب براءة (برات) أو منشور رسمي ينص على مهامه وصلاحياته في صيغ معينة.

وبعد إتمام إجراءات تعيينه كان يتوجب عليه تقديم قدر من الهدايا للمسؤولين، وأُطلق عليها پيشكش (جائزة) كان يحصل السلطان على القسم الأعظم منها، ومما تضمنه (پيشكش): تحف فضية، وحرير، وسراسرمخمل، وأطلس، وغلمان، وخيول، وغيرها، وجرت العادة أن يقدم وزير القبة الجديد للسلطان اثني عشر ضعف الهدايا التي يقدمها للمسؤولين الآخرين؛ كاعتراف منه بفضله وتقديرًا لمكانته، كما جرت العادة أن يقدم الصدر الأعظم لكبار رجال الدولة والموظفين الذين شاركوا في إتمام إجراءات تعيين الوزير الجديد قدرًا من الجوائز تتفاوت من شخص لآخر[٢].

وبتعيينهم كانوا يُمنحون الامتيازات والشارات التالية:

١-رتبة الباشوية[٣] باعتبارهم وزراء.

٢-الطوغ، وكانت رتبتهم وزير بثلاث أطواغ[٤].

٣-الراية الشريفة تبعًا للأصول المتبعة في الدولة.

٤- الخُلعة: كانوا في أيام الديوان يرتدون قفطانًا من القطيفة يميزهم عن الصدر الأعظم في الشكل واللون، ويعتمون القلاوي، ويوضع خنجر على خصرهم مرصع بالذهب[٥].

أما عن الجلوس في الديوان فكانوا يجلسون يمين الصدر الأعظم[٦] بالترتيب؛ طبقًا للأقدمية بناء على الأسماء: فيجلس الوزير الثاني **Sani-Vezir** بعد الصدر الأعظم في الدرجة، ثم يعقبه الوزراء على النحو التالي: الوزير الثالث **Salis-Vezi**، ثم الوزير الرابع **Rabi-Vezi**، ثم الوزير الخامس

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s197

٢) أكمل الدين أوغلي (إشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٨٥، وللاستزادة: Uzunçarşılı: P.o,s192

٣) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص١٤.

٤) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٨٥.

٥) Ali Seydi Seydi: Teşrifat ve Teşkilatımız , s68

٦) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme,s4

Hamis-Vezir، وأُطلق على الوزير الخامس الوزير الصغير؛ وبالتالي تحولت مهمة الوزير إلى درجة ومنصب بمسمى (قُبّة نيشن)[١].

وكانت رتبة الوزارة تنحصر في وزراء القُبّة؛ الذين كانوا يباشرون مهامهم في مركـــز الســـلطنة، وعلى رأس الحملات العسكرية حتى أوائل القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي؛ إلا أنه على إثر ضم أملاك الدولة المملوكية في الشرق، والشعور بالحاجة لتعيين أشخاص من أصحاب الصلاحيات الواسعة لتوطيد حكمها وسيطرتها على هذه المناطق المفتوحة حديثًا، والبعيدة عن المركز وذات الأهمية الاستراتيجية كمصر، وجهت هذه المهام أولاً لبعض وزراء القبة كالوزير الثاني، إلا أن الدولة شرعت بعد ذلك في تعيين وزراء من غير وزراء القبة على الإيالات المهمة؛ مثل: مصـــر، وبغـــداد، والـــيمن، وبودين، وعليه تم تقسيم الوزراء إلى داخل وخارج، وهم وزراء الولايات المهمة، وهم أدنى من وزراء الداخل[٢].

●**اختصاصاتهم:**

كان وزراء القُبّة في الديوان الهُمايوني يعادلون وزراء الدولة في تشكيلات الحكومات المعاصـــرة وهم وزراء الدولة بلا وزارة؛ أي بلا حقيبة وزارية، فلا توجد لهم وظائف ومهام معينـــة يضـــطلعون بها[٣]، وبما أنهم وزراء؛ فهم معاونون في تنظيم شؤون الدولة، وأُوكلت لهم مهمام مدنيّة وعســـكرية سلمًا وحربًا متنوعة داخل الديوان وخارجه.**وتتخلص مهامهم فيما يلي :**

١- كان الوزير الثاني يقوم مقام الصدر الأعظم حين خروجه إلى الحرب كوكيل عنه في كل صلاحياته الممنوحة له؛ كترأس الديوان، وتنفيذ الأحكام تحت لقب قائمقام[٤]، ويكون تعيينه قائمقام بمثابـــة ترشيحه وتهيئته لمنصب الصدر الأعظم[٥] إذا عُزل أو قُتل.

٢- الاشتراك في مناقشات الديوان، وإبداء الرأي والمشورة بحكم خبرتهم وعمق تجاربهم في سائر الأمور السرية طواعية[٦]، بما فيها الشؤون السلمية والحربية والإدارية والعدلية، وهم غير مســـؤولين عـــن أعمالهم كمستشارين[٧]؛ على سبيل المثال: إذا كثرت الأعمال وثقلت الأعباء سمح لهـــم الصـــدر الأعظم بالمساعدة بالنظر في دعاوى التيمار على وجه الخصوص[٨].

---

١) سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية، ص٤١٠، ٤١١.

٢) Mehmet Pakalın: Deyimler ve Terimleri Sozlüğü, cl , s30

٣) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٨٧.

٤) المرجع نفسه، ج١، ص١٨٣ .

٥) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص ٢٨٩.

٦) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme,s5

٧) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص١٤.

٨) أوغلي ، المرجع السابق ، ج١، ص١٨٧.

٣- كان يُستفاد من خبرتهم وتجاربهم الطويلة في الشؤون السياسية؛ على سبيل المثال حينما كان يتم طرح مسألة سياسية تستوجب النظر والدراسة في مناقشات الديوان، يتم تكليفهم بدراسة المسألة، وبدورهم كانوا يعكفون على دراستها، والقيام بالتحرِّيات اللازمة حول ظروفها؛ ليصلوا إلى الحقائق، ويقدموا نتيجة تحرياتهم إلى الديوان لكي يتخذ القرار بشأنها[١].

٤- مساعدة النشانجي في وضع طغراء السلطان على الأحكام والقرارات الصادرة عن الديوان[٢].

٥- عند قدوم سفراء ذوي مكانة رفيعة؛ سواء من النمسا أو إيران إلى إسطانبول كان يتم استدعاؤهم مع أمراء الأمراء وذوي الشأن الأرفع إلى الديوان لإظهار الحشمة والهيبة حول السلطان[٣].

٦- أحال لهم الديوان متابعة شؤون كثيرة خارجه؛ ما دام لم يُعقد؛ على سبيل المثال: كان كل واحد من وزراء القُبّة يأتي يوميًّا إلى المبني بجوار البوابة الوسطى للقصر (قصر الدعاوى)، ويقوم بجمع العرائض ويدرسها ويستدعي أصحابها، ثم يعرض على الديوان المعلومات التي حصل عليها وحيثياتها وآرائهم المتعلقة بمعالجتها[٤].

٧- كانوا مسؤولين عن سير الإدارات العامة، والمعاهد العلمية، والأجهزة الإدارية المختلفة، والمؤسسات المستقلة، وغيرها من التنظيمات العديدة التي تتولى المهام التنفيذية بين أجهزة الدولة[٥].

٨- صلاحياتهم في الحرب:

كان وزير القُبّة يُمنح لقب سردار أكرم حين خروجه إلى الحملات العسكرية نيابة عن الصدر الأعظم، فيتمتع بكافة صلاحيات الصدر الأعظم في الحرب من عزل وتعيين باسم السلطان؛ حيث كان يصطحب معه الأوراق البيضاء المختومة بختم السلطان لاستخدامها عند اللزوم للمصادقة على تلك القرارات، وظلَّ يتمتع بهذا الحق حتى سنة ١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م بناء على الأذن والتصريح الممنوح له، وله حق النظر في الدعاوي، ويصدر الأحكام فيها على امتداد الطريق حتى وصوله إلى موقعه ووظيفته[٦] في الجبهات.

---

١) Nihat Unal "Dîvan- I Hümâyun", Gerçek Dergisi, c. III ,s45

٢) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص١٨٧.
Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme ,s6 .

٣) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج١، ص ٢٨٥.

٤) Ali Seydi Seydi: Teşrifat ve Teşkilatımız , s70 .

٥) أوغلي ، المرجع السابق، ج١، ص١٨٧.

٦) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s193 ، Seydi: p.o , s68 .

أما في حالة مشاركة جميع وزراء القُبّة الآخرين في الحملة فكان يتم تكليفهم المشـــاركة الحـــرب تحت مسمى السر عسكر، وكانوا يسيرون إلى الحرب بمرافقة سلاح مشاة من الإنكشـــارية، وســـلاح السباهية (الفرسان)، ولهم دوائر ونزل ومضائف خارج إسطانبول، ويكون بمعيتهم أمراء أمراء الرومللي والأناضول ورؤساء البحرية، إذا كلفوا بالحرب، كما ينضم إليهم حكام الولايـــات "البكلربكيـــة" في طريقهم بقواتهم المحلّيّة[1].

- **عزلهم:**

كان يُعزل وزير القُبّة للأسباب التالية:

١- العجز عن العمل بعدم قدرته على مواصلة العطاء الإداري والعسكري لتقدم سنه.

٢- رفع شكوى عليه بسبب فشله أو ظلمه وسوء استخدامه للسلطة.

ويحال وزراء القبة إلى التقاعد الإجباري في حالة ازدياد أعدادهم وقلة الاستفادة منهم لعدم وجود عمل لهم، وبعد إصدار قرار العزل تسقط عنهم درجة الوزارة، وتُؤخذ الراية، ومن الممكن إعادة تعيينهم عند الحاجة إليهم[2]، وكان من الممكن بعد عزلهم من منصب وزارة القُبّة إرسال بعضـــهم إلى ســـائر الأقاليم والمناطق الحدودية الأخرى بمنصب أمير أمراء[3]، وفي هذه الحالة يصـــبح الـــوزير مـــن وزراء الخارج.

وفي نهاية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي تم إلغاء منصب وزير القُبّة، ولم يعـــيَّن عليه أحد بعد عام ١١٤٤هـــ/١٧٣١م [4].

وزراء آخرون يشاركون في اجتماع الديوان تحت القُبّة:

في سياق تطور النظام الوزاريّ العثماني في الحكومة تمّ منح أشخاص آخرين درجة الوزارة، وبنـــاء عليه كانت لهم ميزة حضور اجتماعات الديوان الهُمايوني؛ بمعنى أنهم لم يكونوا أصحاب عضوية دائمة؛ لذا كان من الأجدر الإشارة إليهم تبعًا لتواريخ اعتمادهم كوزراء ابتداء بـــأمير أمـــراء الروملـــي، ثم القبودان باشا، ثم آغا الإنكشارية، كأعضاء مشاركين في اجتماعات الديوان الهُمايوني.

---

١) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج١، ص ٢٨٥.

٢) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s204,

٣) شرف: المصدر السابق، ج١، ص ٢٨٥.

٤) Uzunçarşılı:p.o, s191,

• **أمير أمراء الرومللي" روم ايلي بكلربكي" Rumeli Beylerbeyi:**

من المعروف أنه تم استحداث منصب أمير أمراء الرومللي في عصر السلطان مـــراد الأول (٧٦٠-٧٩١هـــ/١٣٥٩-١٣٨٩م) مقابل أميرأمراء الأناضول، وكان لالا شاهين[١] أول من اعتلى منصـــب أمير أمراء الرومللي كنقلة إدارية جديدة في الدولة، فكان أمير أمراء الرومللي وأمير أمـــراء الأناضـــول الحاكمين العامين للإقليمين[٢]. وهما يمثلان السلطان في مركزهما عسكريًّا وإداريًّا، وتميزًا عن سائر أمراء الأمراء بالدولة أنهما كانا من أعضاء الديوان[٣] حينما يكونا في إسطانبول.

عضوية أمير أمراء الرومللي في الديوان:

لأن بكلربكية الرومللي تختلف عن باقي البكلربكيات من حيث طبيعة منطقة الرومللـــي نفســـها؛ باعتبارها منطقة جهاد[٤]، فمن الطبيعي أن يتميز أمير أمراء الرومللي عن نظيره في الأناضول؛ حيث تمتع دومًا بامتياز الجلوس مع الوزراء في الديوان السلطاني(الهُمايوني)، والمشاركة في المناقشات، وأُكِّد هـــذا الامتياز في عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـــ/١٥٢٠-١٥٦٦م)[٥]. تحديدًا منـــذ عـــام ٩٤٣هـــ/ ١٥٣٦م، وجرت العادة مشاركته في اجتماعات الديوان إذا كان موجودًا في إسطانبول لأمر ما[٦].

وكعضو مشارك في الديوان برتبة وزير مُنح الامتيازات التالية:

١- كون أمير أمراء الرومللي أعلى درجة من أمير أمراء الأناضول، كان له أن يترقىّ إلى منصب وزيـــر قُبّة.

٢- في حالة حضوره اجتماعات الديوان تحت القُبّة كان يجلس إلى يمين الصدر الأعظم في مرتبة تلـــي وزراء القُبّة، ويليه بالجلوس أمير أمراء الأناضول.

٣- كان يحق له الدخول على السلطان في يوم العرض بحكم درجته كـــوزير ووكيـــل للســـلطان في الرومللي، المنوط بإجراء جميع الأوامر والأحكام.

---

١) لالا شاهين باشا: لالا بمعنى المربي في الفارسية، وأُطلق الاسم على من يربون ويعلمون الأمراء العثمانيين، كما كان السلاطين يخاطبون وزراءهم بهذا الإسم، ولالا شاهين من أعاظم الغزاة في الدولة العثمانية، عاش في عصر الأمير أورخان (٧٢٦-٧٦٠ه/١٣٢٦-١٣٥٩م)، وأسس مؤسسات، فقد أقام مدرسة في مدينة بورصه وخانقاه وجسرًا، وفي عصر السلطان مراد الأول (٧٦٠-٧٩١ه/١٣٥٩-١٣٨٩م) أدى للدولة خدمات عظيمة في الرومللي؛ لأنه أبلى بلاء حسنًا في الحروب، وشارك في عدة فتوحات، وعُين بكلربك عليها، توفي سنة ٧٧٨ه/١٣٧٦م. حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٧٥.

٢) برنارد لويس: إسطانبول وحضارة الخلافة، ص٩٩.

٣) سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية، ص٤١٩.

٤) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٥٦.

٥) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٥٠.

٦) أوغلي: المرجع السابق، ج١، ص٢٥٦.

٤- كان له أن يقرن اسمه بلقب باشا، أو دام معاليه، وهو ما لا يحق لأمراء الأمراء الآخرين، ومع ذلك لا توجد أي فروق جوهرية في الوظيفة، وإجراء الحكم بينه وبين أمراء الأمراء الآخرين.

٥- له أن يرتدي مثل ملابس الوزراء في الديوان، ويمتطي الجواد المزين(١).

٦- كان يتم منحه الهدايا والعطايا السلطانية في الديوان بحضور الجميع(٢).

- مشاركته في الديوان:

وكان بك بكوات الرومللي في الأصل قائد كل السباهية(الفرسان) أصحاب التيمارات في المنطقة(٣)، أما عن طبيعة مشاركته في اجتماعات الديوان إلى جانب أمير أمراء الأناضول فلكل منهما التحدث عن شؤون الولايات التابعة له(٤)، وفي ميسورهما أن يؤثرا بعض التأثير في إدارة الولايات(٥).

وكونهما لم يعملا في مركز الدولة ظل تأثيرهم محدودًا في الديوان(٦)؛ لعدم عضويتهم الدائمة، وفي حال خروجهما للحرب يمنحان درجة سر عسكر، ويكونان بمعية الصدر الأعظم، ويحضران التشريفات مع الصدر الأعظم والسلطان(٧).

- **آغا الإنكشارية "يني چري آغاسي" Yeniçeri Ocağı:**

هو ممثل القوات المسلحة العثمانية البرية، رئيس الجيش البري بصفة دائمة والمسؤول عن جميع أفراد وفرق الإنكشارية(٨)، وكان مقره في آغا قابيسي "باب الآغا" بمنطقة السليمانية(٩).

تعيينه:

كان يجري اختياره من قبل السلطان من ضباط الأوجاق، ويجري تنصيبه في السراي، ويُكسى خلعة الآغا (١٠)، وكان أول آغا الإنكشارية مُنح رتبة وزير هو سليمان كنعان آغا باشا في عام ١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م(١١).

---

١) اللائحة القانونية،دورية المظاهر ، مجلد ١، ص٢٥٧، ٢٥٨.

٢) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي، ص١٨١، ١٨٢.

٣)خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية ، ص١٥٠.

٤) سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية، ص٤١٩.

٥)كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الاسلامية، ص٤٤٧.

٦) Davut Dursun: Siyaset ve Din,s255

٧) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج١، ٢٨٦.

٨) Nihat Unal " Dîvan- I Hümâyun, Gerçek Dergisi, c. III ,s58

٩) عبد القادر أوغلو: ألبوم العثمانيين، ص١١٩.

١٠) أماني الغازي: دور الإنكشارية، ص٦١.

١١) المرجع نفسه، ص٦٦.

وكعضو مشارك في الديوان برتبة وزير مُنح الامتيازات التالية:

١- آغا الإنكشارية كبير الأغاوات ومقدم عليهم، وكان يأتي بعده الباشي آغا ثم آغا مير علم، ثم قابوجي باشا، ثم ميرا خور[١].

٢- بمنحه درجة الوزارة كان له أن يرتدي مثل ملابس الوزراء، القفطان والعباءة[٢].

٣- كان يأتي أيام الديوان مع الوزراء، ويقبل طرف عباءة السلطان مرتين، ويقف معهم بقاعة الديوان.

٤- كعضو غير دائم كان يجلس عن يمين الصدر الأعظم في مرتبة تلي أمير أمراء الأناضول.

٥- له حق الدخول على السلطان في يوم العرض مرتين[٣]، وكان آغا الإنكشارية أول شخص يدخل على السلطان للعرض كما أشير سابقًا.

٦- له صلاحية عقد ديوان في مقره مع أركان الديوان بعد العودة من اجتماع الديوان[٤].

٧- من ألقاب آغا الإنكشارية: افتخار الأماجد والأكارم، جامع المحامد والمكارم، المختص بمزيد من عناية الملك الدائم[٥].

٨- كان يترقي إلى منصب كتخدا للصدر الأعظم، إذا ضبط وحرص على استقامة جميع أفراد الإنكشارية[٦].

مشاركته في الديوان:

لكونه لا يُعَدُّ من أعضاء الديوان الدائمين بصفة كاملة كان يرأس الإنكشارية المسؤولين عن تأمين قاعة الديوان وحراستها، وضبط الأمن في محيط السراي أثناء الاجتماع؛ ليتم الاجتماع بأريحية تامة[٧].

وكانت مشاركته في اجتماع الديوان استثنائية؛ تمثلت في التكلم والتصويت حول الموضوعات التي تهم حامية الجيش والحرب فقط، ولا يمكنه التصويت كالوزراء في كافة الموضوعات[٨].

عزله:

وكان عزله بيد السلطان حتى عام ١٠٠٢هـ/ ١٥٩٣م، ثم أصبح عزله من صلاحيات الصدر الأعظم[٩]. وأُلغيت فيالق الإنكشارية بما فيها منصب آغا الإنكشارية في عام ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م[١٠]

---

١) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme,s4.

٢) انظر ملحق رقم(٣)،صورة رقم (٢٣)،(٣٤).

٣) اللائحة القانونية، دورية المظاهر ، مجلد ١، ص ٥٢٤، ٥٢٥.

٤) عبد الرحمن شرف: تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص٢٨٢.

٥) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص١٣٤.

٦) محمد المالاطاوي: تاريخ راشد، ج٢، ص٤٩.

٧) Nihat Unal Dîvan- I Hümâyun, Gerçek Dergisi, c. III ,s58

٨) أماني الغازي: دور الإنكشارية ، ص٦٣.

٩) المرجع نفسه.

١٠) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٤٣٢.

- **القبودان باشا رئيس البحرية "قــپودان پاشا" Kaptan paualik:**

كان يطلق عليه (داريابك)، ونتيجة للظروف المحيطة بالدولة أطلق عليه قبودان؛ وهـــي تســـمية مقتبسة من الإيطالية، ثم قبودان دريا، ولتضخم الأسطول وازدياد مهامه القتالية اقتضى الأمر أن يُسمى قبودان باشا رفعًا لمكانته، أسوة بالوزراء العثمانيين الآخرين[١].

وفي عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـــ/١٥٢٠-١٥٦٦م) كان أول قبودان باشـــا يحظى بشرف حضور جلسات الديوان برتبة بكلر بك بدرجة وزير خير الدين باشـــا باربروســـا[٢]، اعتلى المنصب من الفترة ٩٤٠- ٩٥٣هـــ/ ١٥٣٣- ١٥٤٦م عرفانًا بالخدمات التي أسداها للدولـــة منذ كان واليًا بالجزائر[٣].

وكعضو مشارك في الديوان كوزير مُنح الامتيازات التالية:

١- مُنح ثلاثة أطواغ، وحظي بها بربروسا كعلامة لوزارته[٤].
٢- كان يرتدي خلعة الوزارة، ويعتم القلاوي في الديوان[٥].
٣- إذا كان في إسطانبول يظل مع الوزراء، ويأتي إلى الديوان الهُمايوني في أيام العرض.
٤- كان يجلس يمين الصدر الأعظم في مقعد الوزراء "الباشوات "في مرتبة تلي أمير أمراء الروملـــي، ثم الأناضول، فآغا الإنكشارية[٦].
٥- من ألقابه التي حظي بها: السبّاح الماهر بين الجزر والصخور، وبطل البحار من الأفق إلى الأفق[٧].
٦- له صلاحية عقد ديوان في مقره مع أركان الديوان بعد العودة من الاجتماع[٨].

---

١) محمود شوكت: التشكيلات والأزياء العسكرية، ص٨٧.

٢) هو خضر ريس، اشتهر في بلاد الإفرنجة بباربورسا؛ بمعنى صاحب اللحية الصهباء، وأصله من جزيرة مدللي، وكان هو وأخوه من قراصنة اليونان؛ حيث يشتغلان بحرفة القراصنة ببحر الروم، ثم أسلما ودخلا في خدمة السلطان محمد الحفصي صاحب تونس، واستمرا في العمل بالحصار البحري، حتى تمكنا من أسر مراكب المسيحيين التجارية، وذات يوم أرسلا إلى السلطان سليم الأول(٩١٨-٩٢٦ه/١٥١٢-١٥٢٠م) إحدى المراكب المأسورة إظهارًا لخضوعهما فكرمهما، وأرسل لهم الخلع وعشرسفن، وحين توفي عروج استمر خضر في علاقته مع العثمانين، ومنحه السلطان سليم الأوللقب باشا، ثم فتح حصنًا في الجزائر؛ الذي كان بيد الإسبان سنة ٩٣٦ه/ ١٥٢٩م، وكان بداية الحكم العثماني في بلاد المغرب، وعين خير الدين بكلربك عليه، وفي عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤ه/١٥٢٠-١٥٦٦م) استدعاه ومنحه لقب قبودان باشا، وأمره بمواصلة الحروب ضد شارل كنت، وأصبحت الجزائر منذ سنة ٩٤٠ه/١٥٣٣م قاعدة عثمانية في غرب البحر المتوسط. انظر: محمد المحامي: تاريخ الدولة العلية، ص٢٣٠-٢٣٢، حسين المصري: معجم الدولة العثمانية،ص٤٢، ٤٣.

٣) عبد الرحيم بنجادة: العثمانيون المؤسسات..، ص١١٦.

٤) هارولد لامب: سلطان لشرق العظيم، ص١٩٥.

٥) اللائحة القانونية، دورية المظاهر ،مجلد ١، ص٥٣٧، وللاطلاع انظر: محمود شوكت: التشكيلات والأزياء العسكرية ، ص٨٦.انظر ملحق رقم (٣)،صورة رقم (٢٣).

٦) المصدر نفسه، مجلد١، ص٥٣٦.

٧) مراد دورسون: نظم الحكم والإدارة، ص٧٤.

٨) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج١، ص ٢٨٢.

مسؤوليات القبودان باشا:

١- وُضعت تحت إمرته دار صناعة السفن؛ حيث كان يتجول بمعمل السفن بعصا فضية[١].

٢- البت في جميع الشؤون الجزئية والكلية المتعلقة بالبحر، وكان يعرض على الصدر الأعظم بعض الأمور العظيمة؛ فهو منوط بإصدار الأحكام المتعلقة بالشؤون البحرية بوضع الطغراء الخاصة به عليها، فكان يقوم بتوجيه سائر التيمارات والزعامات المتعلقة بالبحر، وينظر بعضها بنفسه، ويرسل بعضها للعرض على وكيل السلطنة الصدر الأعظم، وكان يسأل عن جميع مهمات الأسطول الهُمايوني ويأمر بتنفيذها دون تقصير[٢].

٣- المشاركة في الحروب البحرية؛ ذلك أن عددًا كبيرًا من جزر بحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط كان يشكل كل منها سنجقًا تابعًا لإيالته، عرف أمراء تلك السناجق بـ(أمراء البحر دريا بكلري)، فعند وقوع الحرب يخرج بجنود الولاية إلى الحرب بعدد يتناسب والإقطاع الذي يتصرف عليه[٣].

وبالنسبة إلى طبيعة مشاركته في الديوان فكانت تتعلق بعرض ومناقشة المسائل البحرية المتعلقة بالترسانة والأسطول؛ كونه أكبر مسؤول عن القوات البحرية، وتحت قيادته مؤسستين مهمتين؛ وهما الترسانة والأسطول[٤].

تم إلغاء وظيفة القبودان باشا "رئيس البحرية" عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، واستبدل بناظر البحرية[٥].

---

١) للاطلاع انظر: عبد القادر أوغلو: ألبوم العثمانيين، ص٩٦؛ شوكت: المصدر السابق، ص٨٦-٨٨.
٢) اللائحة القانونية،دورية المظاهر ، مجلد ١، ص٥٣٦، ٥٣٧.
٣) أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف): الدولة العثمانية. بحث عبدالقادر أوزجان، ج١، ص٤١٨.
٤) Nihat Unal " Dîvan- I Hümâyun" , Gerçek Dergisi, c. III ,s58
٥) أوغلي، المرجع السابق ، ج١، ص٤٢٣.

المبحث الثاني

قاضيّ العسكر

قاضي العسكر هو الركن الثاني من أركان الديوان الهُمايوني وعُـرف بالعثمانيـة (قضعسـكر) Kazasker، وتنطق بالتركية: كزي آسكر. تحويرًا عن الكلمة العربية قاضي العسكر[1]، وهو أعلـى وأرفع المراتب والـدرجات العلميـة في الدولـة العثمانيـة، وفي عصـر الأمـير أورخـان (٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م) كان قاضي بورصه خير الدين خليل جندرلي أعلى قاضي في الإمارة يمثـل الشرع والعلماء في أجهزة الدولة ورأس القضاة والمدرسين، والمرجع لحل الخلافات الدينية والشرعية بين أهالي بورصه والجيش، فلما ازداد حجم العمل على كاهل القاضي، وظهرت مظاهر الخلل اُسـتحدثت وظيفة قضاء العسكر، التي بدأت في عصر السلطان مراد الأول (٧٦٠-٧٩١هـ/١٣٥٩-١٣٨٩م) تحديدًا عام ٧٦٣هـ/١٣٦٢م، كما أشير سابقًا وعين عليه قاضي بورصه خير الدين جندرلي، فأصـبح من أهم المؤسسات في تشكيلات الدولة العلمية، وبهذا المعنى كان المنصب مشابهًا إلى حد ما بين الاسم وأسلوب العمل بين منصب قاضي القضاة[2] المستحدث في الدولة العباسيّة وقاضي لاشكر في الـدول التركيّة المسلمة قبل العثمانيين[3] كالسلاجقة والأيوبيين والمماليك، واستحسن العثمانيون نظام قضـاء العسكر؛ لأنه انسجم مع طبيعة الدولة الدينية والعسكريّة فطوروه بما يتوافق مع تركيب الدولة من حيث الأساس الدينيّ والعسكريّ[4].

وبتطور قاضي العسكر كمنصب ووظيفة تمتع بنفوذ علمي وقضائي، فحقق لنفسه قبـل -فـتح القسطنطينية(إسطانبول)٨٥٧ ه/١٤٥٣م- مركزًا سياسيًّا مرموقًا أكبر مما كـان لقاضـي القضـاة في العصور الإسلامية الأولى، وتلك المكانة أغاظت الصدر الأعظم محمد قرماني باشـا، فسـعى لإقنـاع السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) باقتسام المنصب بين قاضـيين مركـزيين[5] باستحداث منصب قاضي عسكر الأناضول وآخر في الروملي[1].

---

١) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٤٧٨.

٢) قاضي القضاة العباسي يشبه وزير العدل حاليًا(١٤٣٦ه/٢٠١٥م)، وكان يقيم في حاضرة الدولة، و يولي من قبله قضاة ينوبون عنه في الأمصار والأقاليم، وأول من لقب بهذا اللقب القاضي أبو يوسف يعقوب الأنصاري صاحب أبي حنيفة، وهو أول من وضع الكتب في الفقه على مذهب أبي حنيفة، وكان الخليفة هارون الرشيد(١٧٠-١٩٢ه/٧٨٦-٨٠٩م) يجله ويكرمه، فدعاه بقاضي القضاة، ومن ألقابه قاضي قضاة الدنيا، وهو الذي ميز لباس العلماء بلباس خاص، وكانوا قبله يلبسون مثل سائر الناس، وتميز القاضي العباسي باتساع السلطة بإضافة استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين؛ كالنظر في أموال اليتامى والمحجور عليهم، ووصايا المسلمين وأوقافهم، وفي مصالح الطرقات والأبنية، وقد تضاف إليه المظالم والشرطة والحسبة. للاطلاع انظر: أبو عبد الله شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء. رتبه واعتنى به حسان عبد المنان، (د. ط، لبنان، بيت الأفكار الدولية: ٢٠٠٤م)، ج٣، ص٤٢٣٨، خير الدين الزركلي: قاموس الأعلام، ج٨، ص١٩٣، أبو زيد شلبي: تاريخ الحضارة الإسلامية في الفكر الإسلامي، (د. ط، القاهرة، مكتبة وهبة: د. ت)، ص١٢١.

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف):الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص ٢٩٩.

٤) المرجع نفسه، ج١، ص٣٠٠.

٥) كان سر خوف الوزير القرماني من المولى القسطلاني أن القسطلاني لا يداري الدين، ويتكلم بالحق على كل حال، فعرض القرماني على السلطان محمد الفاتح وقال: إن الوزراء أيدهم الله أربعة؛ ولو كان قاضي العسكر اثنين أحدهما في روم إيلي والآخر في آناضولي يكون أسهل في إتمام مصالح المسلمين، ويكون زينة للديوان العالي. فمال السلطان محمد الفاتح إلى رأيه؛ إلا أن المولى القسطلاني لم يرض

فاقتنع السلطان واستحسن فكرة قرماني باشا[٢]؛ الذي كان يُعتبر المبتكر لنظام التشريفات العثمانية ولوائحها، كما استحسن سابقًا فكرة وزيره گديدك أحمد باشا بالاحتجاب، وهكذا نجد السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) كان ينساق لوجهات نظر وزرائه، ويقتنع بمبرراتهم؛ التي كان تخفي رغباتهم الشخصية. وبخلاف مشورة القرماني وأهدافها، فإن اقتسام المنصب مقبولاً ميدانيًّا وجغرافيًّا نتيجة نشاط حركة الفتح في الجانبين الآسيوي والأوروبي، وكثرة الجند؛ مما استدعى وجود قاضٍ آخر لاقتسام المهام، وفي عام ٨٨٥ هـ/١٤٨١م استحدث منصب قاضي عسكر الأناضول، وكان القسطلاني قاضي الروملي، وجعل المولى ابن الحاج حسن[٣] قاضي عسكر الأناضول.

وباتساع الدولة في عهد السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) تعددت أقاليمها، ورغبة من السلطان في ضبط الأمور والأحوال في شرق الأناضول ،ومرعش[٤] ،وملاطيا[٥]تم في عام ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م استحداث قاضي عسكر ثالث بمسمى قاضي عسكر العرب والعجم؛ ليشمل جنوب وشرق الأناضول، وكان مركزه ديار بكر[٦]، وعُين إدريس البطليس[٧] المؤرخ والعالم في

=من يشاركه منصبه، وأرسل له الوزير من يلين قلبه، ولم يفد، فذهب الوزير القرماني بنفسه إليه حتى وافق، وبالوقت نفسه نُصح المولى القسطلاني بأن لا يأمن شأن الوزير القرماني، فما كان منه إلا أن استمر في قضاء الروملي، وعزل عنه في عصر بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٨هـ/١٤٨١-١٥٢١م). انظر: طاشكپري زاده: الشقائق النعمانية، ص٨٧، ٨٨.

١) هارولد بوين، هاملتون جب: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١ / ق٢، ص١٠١.

٢) Ismile Uzunçarsıl: Osmanlı Devletinin ılmiye Teşkilatı , Ankar,Türk Tarih Kurumu Yayınları: 1984,s152

٣) العالم العامل المولى محمد بن مصطفى ابن الحاج حسن، قرأ على علماء عصره، ثم وصل إلى خدمة المولى يكان، ثم صار مدرسًا بمدرسة ميغلغرة، ثم صار قاضيًا بمدينة كليبولي، ثم مدحه الوزير محمود باشا عند السلطان محمد الثاني، فأعطاه مدرسة مراد خان في بورصه، ثم جعله قاضيًا في المدينة، ثم أعطاه إحدى المدارس الثمانية، ثم جعله قاضيًا بـ(إسطانبول)، وجعله السلطان محمد الثاني في السنة التي توفي فيها قاضيًا على عسكر الأناضول سنة ٨٨٦ه /١٤٨١م، وفي عصر السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٦ه/١٤٨١-١٥١٢م) أصبح قاضي عسكر الروم إيلي إلى أن توفي سنة ٩١٠هـ /١٥٠٤م. انظر: طاشكپري زاده: الشقائق النعمانية ، ص٩٦، ٩٧.

٤) مرعش Mér'asch: تقع في تركيا الآسيوية -شمال حلب- مركز اللواء الذي يحمل الاسم نفسه في ولاية أضنه، وعرفت قديمًا بنيكوبليس في أرمينية الصغرى. س. مستراس: المعجم الجغرافي، ص ٤٦١.

٥) ملاطيا Mélatia: مدينة في تركيا الآسيوية، قديمًا ملتين، وتقع في منطقة قبدوقية، المرجع نفسه، ص٤٦٨.

٦) ديار بكر Dyarbékîr: في تركيا الآسيوية، وعرفت قديمًا بأميدا، تقع في جنوب البلاد، قريبة من ماردين ونصيبين على الحدود السورية التركية، وهي مركز اللواء الذي يحمل الاسم نفسه في ولاية كردستان على الضفة اليمنى لنهر دجلة. المرجع نفسه، ص ٢٧٢، يحيى شامي: موسوعة المدن العربية والإسلامية، ص٣١٤.

٧) لقب إدريس البطليس بعدة ألقاب؛ منها: مولانا حكيم الدين، وشرف الدين بطليس الحكيم، كان شخصية علمية وسياسية، حظي بتعليم جيد، وبعد تحصيله العلمي اضطلع بوظيفة منشئ في دولة الآق قيونيلية بعد والده، وأصبح كاتبًا في ديوانها، خرج من إسطانبول إلى القاهرة، ثم إلى مكة، وامتنع عن العودة بسبب انتقاد إداريي القصر لكتابه الهشت بهشت؛ الذي كان يتحدث فيه عن العمارات التاريخية التي شُيدت في أيام الحكم الصفوي في أصفهان؛ حيث رأوا أنه كتبه بغير وجه حق، ولم يتمكنوا من تقييد مزارعهم، لا سيما أن العلاقات الصفوية العثمانية كانت متوترة، ثم ترك مصر إلى الشام، ثم عاد إلى إسطانبول، واتصل بالسلطان سليم، وأدى دورًا سياسيًّا كبيرًا، واضطلع بدور عظيم في معركة جالديران ٩٢٠هـ / ١٥١٤م، وكان من ضمن الذين أخذهم السلطان إلى تبريز لضبط الأمن فيها، وإقامة المبادئ والأصول الإسلامية الصحيحة فيها، كان لا يتورع عن انتقاد سياسة السلطان سليم الأول؛ خاصة بعد ضم مصر، وجمع آراءه السياسية التوجيهية بمؤلفات خاصة، وأصبح مستشارًا للسلطان سليم الأول بشأن السياسة الشرقية. انظر: Hicabi Kırlangıç: ıdrîs-i Bidlîsî Selim şah-Nâme , Ankara , T.C Kültür Bakanlığı Yayınları: 2001, s5-13

المنصب الجديد، ثم تمّ نقل منصب قاضي عسكر العجم والعرب بعد ضم سوريا ومصر إلى مركز الدولة في إسطانبول، وحظي بعضوية الديوان الهُمايوني بتنصيب المولى محيي الدين محمـــد شـــاه الفنـــاري[١] (٩٢٤هـــ / ١٥١٨م)؛ ولكن بعد عزله من المنصب أُلغي منصب قاضي العسكر الثالث، ونُقلت مهامه إلى قاضي عسكر الأناضول، وبالتالي استمر العمل باعتماد قاضٍ لعسكر الروملي، وقـــاضٍ لعســـكر الأناضول[٢]، وكانت عضويتهما دائمة في الديوان الهُمايوني في مركز الدولة.

- **تعيينهم:**

كان يشترط للمرشح لمنصب قضاء العسكر أن يتمتع بالمؤهلات التالية:

١- أن يكون ممن ينتسب إلى الفئة العلمية من العلماء أصحاب التجارب والخبرة والتبحـــر والداريـــة بالقانون الشرعي والعرفي.

٢- أن يكون ممن اشتهر وتحلى بحسن السيرة والسلوك[٣].

٣- أن يكون ممن يتسم بالفضائل والمحافظة على حقوق العباد[٤].

٤- أن يكون المرشح لمنصب قاضي عسكر الروملي من كبار القضاة "المولوية"؛ الذين تبلغ يوميتـــهم خمسمائة أقجة[٥].

ولم يكن هناك تسلسل صريح واضح في سبيل الوصول إلى منصب قاضـــي عســـكر الروملـــي والأناضول، أو إمكانية الترقي من منصب قاضي العسكر حتى عهد أبي السعود أفندي تحديدًا منتصـــف القرن العاشر الهجري/ السادس عشرالميلادي، فأبو السعود أفندي انتقل مـــن قاضـــي إســـطانبول إلى الروملي؛ إلا أن القانون نص بعد ذلك أن يتقلد أحد المعزولين من منصب قاضي إسطانبول أو قاضـــي أدرنة منصب قاضي عسكر الأناضول، وفي المقابل قد يتولى المعزولون من قضاء عسكر الأناضول قضاء عسكر الروملي؛ ولكن لم تتم مراعاة ذلك بعض الأحيان، وبعد القرن العاشر الهجري/منتصف القـــرن السادس عشرالميلادي كان المترقين من منصب قضاء عسكر الروملي يتقلدون منصب شيخ الإســـلام، وفي حالات نادرة كان يُرشح قاضي عسكر الأناضول[٦].

---

١) ولد الملا محيي الدين الفناري في أيام سلطنة محمد الثاني (٨٥٥-٨٨٦ه/١٤٥١-١٤٨١م)، كان والده قاضيًا بالعسكر المنصور، وبعد وفاة والده جعل السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٦هـــ/١٤٨١-١٥١٢م) وظيفته كل يوم خمسين درهمًا، ونشأ في حجر العز والجاه، واشتغل مع ذلك بالعلم الشريف، وفاق أقرانه، قرأ على والده وعلى عدد من العلماء، أعطاه السلطان بايزيد مدرسة مناستر ببورصه، ثم إحدى المدارس الثمانية، ثم جعله السلطان سليم قاضيًا ببروصه، ثم قاضيًا بـــــ(إسطانبول)، ثم جعله قاضيًا للعسكر في بلاد العرب، ثم بمدينة أدرنة، ثم قاضيًا للعسكر في الأناضول، ثم قاضيًا للعسكر بالروملي، توفي وهو قاضٍ سنة ٩٢٩هـــ/١٥٢٢م، ودفن في بورصه. انظر: طاشكـــپـــــري زاده: الشقائق النعمانية، ص ٢٢٨، ٢٢٩.

٢) Ismile Uzunçarsıl: İlmiye Teşkilatı, s152

٣) Mehmet Unal: Müesseseleri Tarihi,s58

٤)-أحمد جودت:تاريخ جودت، ص٢٠١.

٥) Uzunçarşılı،p.o , s152

٦) Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s239

- **مراسم التعيين:**

ابتداءً من أواخر القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي أصبح أمر تعيين قاضي العسكر منوطًا بطلب من شيخ الإسلام[1] أعلى سلطة شرعية في الدولة.

وعند تعيين قضاة العسكر في مناصبهم كان يقام حفل رسمي لكل منهما، وكان على الصدر الأعظم أن يحضر هذا الحفل من باب التقدير والتكريم، ولا يجوز للصدر الأعظم أن ينيب أحدًا عنه في حضور الحفل، وكان الصدر الأعظم يقدم لقاضي العسكر رداء التشريفة، وهو فرو السمور، ويساعده على ارتدائه أثناء الحفل، وكانت تخصص لكل منهما عربة يستقلها في تنقلاته[2].

وباعتماد تعيينهما كانا يمنحان الامتيازات حسب قانون التشريفات الخاص بهما على النحو التالي:

١- وفقًا لدرجات ورتب القضاء العثماني التسع[3] فقاضي عسكر الروم‌للي احتل رتبة (قاضي عسكر الروم إيلي بايه سي)؛ وهي أعلى درجات السلم القضائي العثماني، وتعرف أيضًا باسم: (صدر الروم بايه سي)، وتأتي بعدها (قاضي عسكر الأناضول بايه سي)، (صدر آناضول بايه سي)، ويُعرف الاثنان بالصدرين، ثم درجة قاضي إسطانبول (إسطانبول بايه سي)[4].

٢- في الأيام الرسمّية كانا يرتديان ثيابًا من الصوف، والعمامة الخضراء، ويعتمان الدولبند "عمامة" الأبيض مثل شيخ الإسلام[5].

٣- تصدر قاضيي العسكر الديوان في مرتبة تلي الوزراء يسار الصدر الأعظم، وهم ممثلي العلم والشرع في الديوان الهُمايوني، وكان يأتي قاضي عسكر الأناضول بعد قاضي عسكر الروم‌للي باعتبار الدرجة والرتبة والدخل، ويجلس في الدرجة الأدنى لقاضي عسكر الروم‌للي في الديوان، ولهما أن يشاركا في كافة المراسم والاجتماعات[6].

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٣٠٢.

٢) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٣٣٠، ٣٣١.

٣) الدرجات التسع للقضاء العثماني التي تلي المراتب المذكورة؛ هي: الحرمين المحترمين بايه سي تعادل قاضي مكة المكرمة، وكثير من المصادر يطلق على الدرجة مكة بايه سي، بلاد الخمسة بايه سي تعادل قاضي إحدى المدن الخمسة الكبرى في الدولة العثمانية؛ وهي: دمشق، القاهرة، بروسة، أدرنة، فيلبية، مخرج بايه سي تعادل رتبة قاضي القدس الشريف، حلب، أيوب سلطان، سلانيك، يكيشهر، غلطة، أزمير، طرابزون، دوريه باي سي، أدرنة باي سي وتعادل قاضي مدينة أدرنة. انظر: أحمد صدقي شقيرات: مؤسسة شيخ الإسلام في العهد العثماني، "٨٢٨-١٣٤١ ه/١٤٥٢ – ١٩٢٢م" (ط١، إربد، المكتبة الوطنية: ١٤٢٣ه – ٢٠٠٢م)، ص٢٠، ٢١.

٤) أوغلي ، المرجع السابق ملحق رقم (٣)،صورة رقم (٢٦).

٥) الشناوي: المرجع السابق، ج١، ص٣٣١، انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم (٢٣)، صورة رقم(٢٩).

٦) أوغلي: المرجع السابق، ج١، ص٣٠١، Ismail Uzunçarşılı: Ilmiye Teşkilatı, s152

٤- كانا يتناولان الطعام في طاولة منفصلة[١]، وكان السلطان يستقبلهما بعد اجتماع الديوان في يومي العرض كما تقدم ذكره.

٥- تُقدم لكل منهما أطواغ تنصب أمام خيمته، التي تكون مجاورة لخيمة السلطان وخيمة الصدر الأعظم[٢].

٦- وكانا يُدعيان بـ" أفندي" كبقية المنتسبين إلى الفئة العلمية (علماء الدين)[٣]، وكان من ألقابهم حسب نص القانون: أعلم العلماء المتحدين، أفضل الفضلاء المتورعين، ينبوع الفضل واليقين، كاشف مشكلات دينية ومصحح مغالطات يقينية[٤].

- **اختصاصاتهم:**

إن مكانة قاضيي العسكر نابعة من مسؤوليتهما الشرعية والعلمية في مراقبة تطبيق الشريعة، والتحكيم بما جاء فيها، وترسيخ مبادئها في كافة مناحي الحياة العثمانية؛ كون القضاء العادل من أعظم مقومات الدولة المسلمة؛ وبناءً عليه كانت اختصاصاتهم تتفرع لتحقيق تلك المبادئ والأهداف؛ التي تعدت البعد العسكري المتعلق بقضايا الجيش إلى البعد المدني والاجتماعي والعلمي في الدولة.

وقد نص قانونامة على صلاحيات قضاة العسكر: "أن قاضي العسكر هو صاحب منصب من ثلاثة لهم صلاحية إصدار الأحكام وتوجيه الأوامر (بيورلدي) باسم السلطان؛ فهم مخولون بإصدار الأحكام المتعلقة بالأمور الشرعية[٥] في المناطق الداخلة في نفوذ كل قاضٍ، فلقاضي الأناضول رعاية كافة الشؤون الدولة في الشرق والجنوب، وقاضي عسكر الروملي يراعي كافة شؤون القضاة الموجودين في الإيالات على السواحل الأوروبية[٦].

وعن طبيعة مشاركتهم في الديوان كممثلي الشرع تتلخص بالافصاح عن رأيهم في المسائل القانونية، وخاصة الشرعية منها، ثم سماع الدعاوى التي تدخل ضمن اختصاصهم في الديوان[٧]؛ وذلك بالنظر في القضايا المحالة إليهم، ويستمع قضاة عسكر الروملي إلى القضايا الشرعية والعرفية؛ سواء في

---

١) Ismail Uzunçarşılı Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s 234 ,235

٢) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٣٣١.

٣) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص ٣٤١.

٤) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme,s12

٥) أكمل الدين أوغلي (إشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٣٠١.

٦) Mehmet Onal: Osmanlı Müesseseleri Tarihi , s58

٧) أوغلي: المرجع السابق ، ج١، ص٣٠١.

الديوان الهُمايوني أو في ديوان الصدر الأعظم، وإذا كانت الأمور كثيرة فإن قاضي عسكر الأناضـــول يستمع إلى القضايا بإذن من الصدر الأعظم[١].

وكان من اختصاصاهم الأساسية حسب القانون:

١- الحضور للمرافعات العلنية التي تقام في مترل الصدر الأعظم، ثم في الباب العـــالي، لاســـتئناف بعض القضايا واستصدار الأحكام في ديوان يوم الأربعاء؛ الذي كان يحضره قضاة غلطـــه وأســـكدار وأيوب حتى عام ١٢٥٠هـــ/ ١٨٣٤م لمناقشة شؤون المراجعين من إسطانبول بشكل خاص، وديـــوان يوم الجمعة الذي كان يناقش دعاوى شرعية وعرفية ومشاكل هيئة أهل العلم، ونظرًا لضيق الوقت يوم الجمعة بسبب صلاة الجمعة حُولت المرافعات إلى الاثنين والخميس، وكان الصدر الأعظم يراقب قاضيي العسكر في المحاكمات العلنية، ويفتش على سائر المعاملات الخاصة بالقضاء؛ إذا اشتبه في سائر الأحكام التي يقوم القاضيان بإصدارها، وإذا اتضح عدم حيادية القاضي في إطلاق الأحكام تجاه القضايا يُعـــزل، ويقوم أحد القضاة بالنظر فيها على الفور[٢]، وفي عام١٢٥٢ هـــ/ ١٨٣٦م تم تغيير يوم الخمـــيس إلى الثلاثاء على اعتبار عطلة الباب العالي، وفي عام ١٣٠٠هــــ / ١٨٨٣م أُلغيت تلك المحاكمات العلنيـــة، وانتقلت إلى المحكمة المختصة التي تتبنى القضايا من بدايالها حتى مرحلة الاستئناف[٣].

٢- الفصل في القضايا الخاصة بالطبقة العسكرية بالقيام بعمـــل المستشـــار الـــديني للســـلطان في الإشراف على توزيع الغنائم، والفصل في الخصومات الناشئة بين أفراد الجـــيش، والـــدعاوى الجنائيـــة والمدنية التي ترفع من الأهالي ضد أحد من المنتمين للجيش، أما إيقاع العقوبات الخاصـــة بالمخالفـــات العسكرية على مستحقيها فكان من اختصاص السلطة العسكرية[٤]؛ كما كان للقاضـــيين في حـــدود منطقة كل منهما صلاحية الفصل في قضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق، والنفقة والمـــيراث، وعتق العبيد والجواري الخاصة بالعساكر؛ أي جنود الجيش فقط، أما البت في مثل هذه القضايا بالنســـبة للرعية (غير الجند) فمنوط بالمحليين من القضاة[٥].

وبحكم تقدم قاضي عسكر الروملليي بالدرجة فله حق وضع اليد على أية دعوى تأخر الفصل فيها في المحاكم الأخرى في العاصمة، كما كان له الحق في وضع الختم على أملاك المتوفين حفظًـــا لأمـــوال المتوفى من السطو عليها، أو التلاعب فيها؛ ومن ثم تسليمها للورثة الشرعيين، أو لخزينـــة الدولـــة، وإن

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Ilmiye Teşkilatı, s232

٢) اللائحة القانونية، مجلد ١، ص٤٥٠ ، Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilati s232

٣) Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s234 ,239

٤) أحمد شقيرات: مؤسسة شيخ الإسلام، ص٢١٤.

٥) هاملتون جب، هارولدبوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١/ ق٢، ص١٠٤.

كان المتوفى من القابي قولي فتكون تلك الإجراءات مقابل رسم معين يدفعه الورثة إلى الموظفين مقابل استعادة ممتلكاتهم إليهم، وتكون الرسوم من نصيب الموظفين أنفسهم[1].

٣-مسؤولية قضاة العسكر في تعيين وتوجيهات المدرسين المسؤولين عن التعليم والمفتين في منطقة كل منهما؛ فبالنسبة للقضاة فقاضي العسكر مخول بتعيين القضاة الذين يتقاضون يومية قدرها ١٥٠ أقجة، وتعيين المدرسين ممن يتقاضون يومية من ٢٠ - ٤٠ أقجة؛ أما المناصب القضائية الكبرى (المولوية) ممن يتقاضون يومية ٣٥٠-٥٠٠أقجة، والمدرسون الذين تزيد يوميتهم عن ٤٠ أقجة فتعيينهم كان ينظر فيه الصدر الأعظم[2].

وكانوا يُطلِعون السلطان على مطالعاتهم وتعييناتهم والأمور الشرعية والقضائية عقب انتهاء اجتماع الديوان في أيام العرض؛ ففي يوم العرض كانوا يقرؤون دفاتر القضاة، أو ما يسمى "أقضية دفترلري"؛ التي كانت تتضمن أسماء القضاة المرشحين للتعين، وفي أي مكان يتم تعيينهم، وكان قاضي عسكر الروم‌للي هو المشرف على دفاتر تسجيل المرشحين لمناصب القضاء أو التدريس في الدولة، ودفاتر ملازمتهم على انتظام حضورهم في مجلسه على شهادة وإثبات أهليتهم لمنصب القضاء أو التدريس حسب رغبتهم، ثم يتم تعيينهم وفقًا لأقدميتهم ومراتبهم في ملازمة مجلس قاضي العسكر؛ ذلك أن السلطان كان يستفسر عن أهليتهم لتقلد المناصب المرشحين لها قبل اعتماد تعيينهم، غيرأن قضاة العسكر انحرفوا في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي بصفة خاصة؛ ذلك أنهم أخذوا في تعيين مجموعة من المدرسين الذين ليست لديهم أهلية على الإطلاق بموجب الرشوة والحماية والطلب؛ حتى إن السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) أنبَّ قضاة العسكر بسبب هذه المعاملات والإجراءات، وكانوا يحصلون على موافقة الصدور العظام في بعض هذه التعيينات بالنسبة للقضاة والمدرسين[3].

كذلك كانا قاضيي العسكر مخولان بتعيين الوعاظ والخطباء والأئمة، حسب منطقتهم، إما من قبل قاضي عسكر روم‌للي، وإما من قبل قاضي عسكر الأناضول، واستُثني من ذلك المسجد الذي يصلي فيه السلطان صلاة الجمعة؛ حيث يسمى من قبل السلطان نفسه، أما الوعاظ والخطباء والأئمة في المساجد السلطانية في إسطانبول فيتم تعيينهم من قبل شيخ الإسلام[4].

وظلّ منصب قاضي العسكر أعلى منصب شرعي حتى منتصف القرن العاشر الهجري/السادس عشرالميلادي لاعتلاء أبي سعود أفندي منصب شيخ الإسلام؛ إلا أنهم لم يفقدا عضويتهما في الديوان

---

١) هاملتون جب، هارولدبوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١/ ق٢، ص١٠٦.

٢) اللائحة القانونية،دورية المظاهر ، مجلد ١، ص٤٥٠، Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s232.

٣) سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية ص٤١٢، ٤١٣، Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s232.

٤) أكرم كيدو: مؤسسة شيخ الإسلام، ص٢٠.

الهُمايوني كممثلين للشرع حتى منتصف القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشرالميلادي؛ ونتيجة لبروز منصب شيخ الإسلام تقلصت صلاحية قضاة العسكر في التعيينات من ذلك أصبحت معاملات تعـيين المناصب الكبرى كالقضاة والموالي الكبار تجري بالعرض على شيخ الإسلام؛ حيث كان يقوم بعـرض قائمة التعيينات على الصدرالأعظم؛ وبدوره يعرضها على السلطان لاعتماد الموافقة النهائية على الأسماء المرشحة[1].

وبحكم أن ترتيب شؤون الدولة فيما يخص فئة العلماء كان يتم بالتشاور مـع قاضـي عسـكر الأناضول؛ فعلى شيخ الإسلام أن يأخذ برأي قاضي عسكر الأناضول فيما يتعلّق بتسلسل الرتب بـين العلماء، وحول ذلك صدر مرسوم سلطاني ، وهكذا أصبحت الشؤون الحكومية لطبقة العلمـاء يـتم التداول فيها بمشورة قاضي عسكر الأناضول، وكان الصدر الأعظم إذا دبت غيرته من شيخ الإسـلام واستشعر نفوذه و سطوته ؛ كان يلجأ إلى تقييد صلاحياته؛ لذا كان على شيخ الإسـلام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م أن يصدر التعيينات بمشاورة كل من قاضي عسكر الأناضول والروملليـي، وسـببت هـذه المداخلات اضطرابًا وفوضى؛ لأنه أصبح هناك عمليًا ثلاثة شيوخ لا واحد[2]؛ ذلك أن الصدر الأعظـم استخدم قاضيي العسكر كأدوات لتقييد سلطة شيخ الإسلام والحد منها.

٤- المهام العسكرية الميدانية لقاضيي العسكر:

اعتبارًا من عام ٩٢٣ هـ/١٥١٧م نصّ القانون على ذهاب قاضيي العسكر إلى الحروب[3]؛ فـإذا قامت الحرب في آسيا صحب قاضي عسكر الأناضول الجيش العثماني إلى ساحة الحرب، أما إذا كانت الحرب في أوروبا فإن قاضي العسكر الروملي هو الذي كان يرافق الجيش[4]، وكان قضـاة العسـكر دائمًا بمعية السلطان، ومعهم شيوخ الإسلام وأركان الحكومة، فإذا كان السلطان موجودًا في أدرنة؛ فإن قضاة العسكر يذهبون معه، وإذا عقد الديوان هناك كانوا يشاركون فيه، وفي حالة خروجهما كان يتم تعيين قاضٍ للعسكر كنائب عنهما[5].

- **دواوين قاضيي العسكر:**

لم يكن لقاضيي العسكر دواوين رسمية خاصة لعملهما، بخلاف وظيفتيهما في الديوان الهُمـايوني، وإنما كانا يعقدان ديوانيهما بشكل فردي في نزلهما يوميًّا عدا يومي الثلاثاء والأربعاء، وهُمـا اليـومين الموافقين للعرض على السلطان عقب انتهاء اجتماع الديوان الهُمايوني، وفي نزلهما كانا يستمعان للقضايا

١) Ismail Uzunçarşılı: Ilmiye Teşkilati, s159

٢) أكرم كيدو: مؤسسة شيخ الإسلام، ص٨٢، ٨٣.

٣) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilati, s235

٤) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٣٣٠، ٣٣١.

٥) Uzunçarşılı : P.O, s237

الخاصة التي لا تحوز على أهمية من خلال نوابهما؛ الذين يطلق عليم نواب القضاة الشـرعيين، وكانـا ينظران في القضايا العامة بأنفسهما، وكانا يبحثان كافة الشؤون المحالة إليهما، والتي كانت تدخل ضمن صلاحياتهما(١).

وكان يحضر ديوان قاضي عسكر الروميللي الخاص شخصان من العلماء ممن جاؤوا إلى إسـطانبول لقضاء فترة ملازمة، ويجلسان على جانبيه أحدهما: يمين ويسمى "سر لوحة يمين"؛ أي زينـة الـيمين، والثاني يسار ويسمى "سر لوحة يسار"؛ أي زينة اليسار، ويتوليان مساعدته في سماع الدعاوى(٢).

ونظرًا إلى تشعب المهام القضائية الداخلة في نطاق اختصاصاتهم في أقاليم الدولة من العاصمة إلى أصغر ضاحية؛ التي كانت تشكل عبئًا ثقيلاً على عاتقيهما؛ إذ كانا المرجعين لكل الموضـوعات الـتي تختص بها اليوم وزارات العدل؛ التربية والثقافة والأوقاف والأمور الدينية(٣)، **كان لهما العديـد مـن المعاونين لإتمام مهامهما على النحو التالي:**

١- كان لهما ثلاثة من المساعدين الرئيسيين يتولون شؤون القضاة التابعين لمنطقة كل منهما؛ كـالتعيين ودفع الرواتب وحفظ السجلات.
٢- الروزنامجي وكان يتولى الإشراف على التعيين في الجوامع والمساجد، ولكلا القاضيين سكرتير عام يسمى مكتوبجي، يتولى تنظيم المراسلات، وقد يتولى النظر في بعض الدعاوى الطفيفة أيضًا(٤).
٣- من معاونيهما المطلبجي والتطبيقجي والشرعياتجي، وقسام عسكري، ووقايع كاتبي، وميري كاتبي، إضافة إلى أن لكل منهما عشرين مُحضّرًا إنكشاريًّا "شرطة عدل"؛ يقـوم بإحضـار المـدعي وأصحاب الدعاوى إلى الديوان، ولكل من قاضيي العسكر مستشار برتبة قاضي عسكر(٥).
٤- وكان لقاضي عسكر الروميللي قسامين في إسطانبول وغلطه يستمعون للقضايا الخاصـة برسـوم القسمة، وكانوا يتواجدون في الدوائر خلال النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/الثـامن عشرالميلادي، وبمعيته كاتب الوقائع؛ الذي كان يلخص الردود على الأسئلة التي يتم توجيها إلى أصحاب الدعاوى، ويسجل بدوره صفحات المحاكمة، ويُلخِّص الحكم النهائي بهـذا الشـأن؛ فقاضي عسكر الروميللي كان يأخذ الجزء الأكبر والقسمة العسكرية بالروميللي والجزر، أما قاضي

---

١) Ismail Uzunçarşılı :Ilmiye Teşkilatı, s154

٢) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص ٣٠١.

٣) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٣٤١.

٤) هارولدبوين، هاملتون جب: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١ / ق٢، ص١٠٥.

٥) أوزوتونا: المرجع السابق، ج٢، ص ٤٧٨، أوغلي: االمرجع السابق، ج١، ص٣٠٠.

عسكر الأناضول فإنه يأخذ أموال بمقدار مهمة من القسمة العسكرية في العراق ومصر وسوريا والأناضول[1].

وفي سنة ١٢٥٣هـ /١٨٣٧م نقل مقر قضاة العسكر إلى باب المشيخة الإسلامية، وربط القضاة كلهم بشيخ الإسلام، وألغيت الصلاحيات الإدارية المحلية للقضاة في ثنايا هذا التغيير[2].

- **عزلهم:**

كانت مدة خدمة قضاة العسكر سنتين حتى القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، ثم انخفضت إلى سنة كاملة[3]، وكان يصدر قرار العزل بموجب فرمان هُمايوني من قبل السلطان إلى الصدر الأعظم، وتعيين من يحل محل القاضي المعزول[4].

ويعزل قاضي العسكر لعدة أسباب؛ منها:

١- ارتكاب أخطاء تتعارض مع النزاهة؛ التي تعد من أولويات متطلبات عمله، والاشتباه في الأحكام التي كان يصدرها؛ من حيث عدم حياديته في إصدارها تجاه القضايا المرفوعة[5].
٢- ضلوعه في أحد الفتاوى بصفته مفتيًا وليس قاضي عسكر، وهذا يطبق بصفة خاصة على قاضي عسكر الروملي[6] بالعدول عن الطريق المستقيم، والخطأ في استصدار بعض الأحكام بعدم تأصيلها شرعيًّا[7].
٣- المرض لكبر السن، وتدهور الوضع الصحي؛ الذي قد يؤثر على عطائه؛ فمنهم من بلغ التسعين وأحيل إلى التقاعد لعدم قدرته على ملازمة الديوان وحضور اجتماعاته بشكل دوري[8].

وفي نهاية فترة الخدمة كان يتم منح المتقاعدين منهم ممن عرفوا بالعلم والخلق القويم والإلتزام درجات مدرس في دار الحديث وفي المدرسة السليمانية، وقد يتم تعيين أحدهم في منصب قاضي العسكر بدلاً من قضاة العسكر الذين انتهت فترة خدمتهم في الأقاليم[9] وعند إحالتهم إلى التقاعد يتم

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s232
٢) أحمد كوندز، سعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٦٣٤.
٣) Uzunçarşılı: P.o. s234 .
٤) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي، ص١٧٦.
٥) Uzunçarşılı: Ilmiye Teşkilatı, s 153
٦) السلانيكي: المصدر السابق، ص١٨٨.
٧) محمد المالاطاوي: تاريخ راشد، ج٣، ص١٤٣.
٨) السلانيكي: المصدر السابق، ص٢٤٥.
٩) Nihat Unal " Dîvan- I Hümâyun " , Gerçek Dergisi, c. III ,s48

منحهم مكافأة قدرها ١٥٠ أقجة، وكان ذلك في نهاية القرن العاشر الهجري/السادس عشرالميلادي[١]، وكانوا يعيشون بمعاش التقاعد، وقد ينصرفون ليقضوا عمرهم بالدعوات الخيرية للحضرة السلطانية، أو ينشغلون بتأليف الكتب[٢].

واستمر منصب قاضي العسكر في الدولة العثمانية كمنصب ورتبة تمنح لرجال الهيئة العلمية[٣]، حتى أُلغي في يوم الاثنين ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م؛ أي مدة ٤٤٢ سنة[٤].

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s239

٢) أحمد جودت : تاريخ جودت ، ص٢٠١.

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف) : الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١،٢ ٣٠.

٤) يلماز أوزوتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢، ص٤٧٧.

المبحث الثالث
الباش دفتردار

الباش دفتردار هو الركن الثالث من أركان الديوان الهُمايوني، بالعثمانية "دفتــردار"، وبالتركيــة الحديثة **DefterDar**؛ وهو الوكيل المالي للسلطان، رئيس التشكيلات الماليــة المركزيــة العثمانيــة "الدفتردارية"، والمسؤول الوحيد عن جميع إيرادات ونفقات الدولة(١)، وبهذه الصــورة كــان يقابــل المستوفي ثاني أكبر وظيفة بعد الوزارة لدى السلاجقة، والمستوفي المشرف على الشؤون الماليــة لــدى الإيلخانيين خلاف دفتردار الممالك المشرف على الشؤون المالية في الولايات(٢)، واقتباسًا من السلاجقة والإيلخانيين بصفة خاصة استحسنه العثمانيون في تشكيلاتهم مع التغيير قليلاً في اسم "دفترداري ممالك" إلى دفتردار؛ ومع أنه حافظ على صورته لمرات عديدة في الدول التركية؛ فإنه تعرض لاختلافات كثيرة بشأن صلاحياته(٣).

أما عن استحداثه في التشكيلات العثمانية؛ فليست هناك معلومات صريحة عــن بــدء اســتخدام المسمى الوظيفي لمتولي الشؤون المالية العثمانية، فمن المحتمل أنه كان في عصر الســلطان مــراد الأول (٧٦٠-٧٩١هـ/١٣٥٩-١٣٨٩م) حينما أخذت الدولة في النمو، واتضحت ملامحها بنــاءً علــى: اقتراح قرة خليل بنظام الإمساك بدفتر لتقييد وتسجيل كافة إيرادات ونفقات الدولة، وتشكيله للخزانة، وتعيين رستم باشا على أول تشكيلات مالية، ووضعه للعديد من الأنظمة المالية والأحكــام (٤)، ومــن المُرجح أن العثمانيين قد استحدثوا الوظيفة في عصر السلطان بايزيد الأول (٧٩١-٨٠٥هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م)؛ غير أن المصادر العثمانية رجحت أن منصب الدفتردار كان موجودًا في تشكيلات الدولــة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلاي(٥)؛ بمعني أن الدفتردار وُجــد قبل عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م)؛ إلا أن القانونامة حددت وضعه في التشريفات العثمانية، وصلاحياته كرجــــل حكومة بقانون الدفــــتردار وفقًــا للتشــكيل الحكومي الجديد(٦)؛ إذ نصَّ القانون على وجود الدفتردار الوكيل للشؤون المالية، في حين ذكر الدفترار بصيغة الجمع في موضع آخر(٧)؛ الأمر الذي رجح وجود دفتردار واحد فحســب، وهــو الــدفتردار

---

١) Necati Gültepe: Mührün Gücü, s116 , Nihat Unal" Dîvan- I Hümâyun , Gerçek Dergisi, c. III ,s49

٢) مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية ، ص١١٨.

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث مباهات أوغلــي، ج١، ص ٦٢١، MehmetKoprülü:Bizans Müesseselerinin,s70

٤) Unal:p.o , c. III ,s49

٥) سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية، ص٤١٤.

٦) Davut Dursun:Siyaset ve Din,s256

٧) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme,s6

الأساسي دفتردار الروملليي[1]، والمعروف بالباش دفتردار ورئيس المالية بشكل عام، والمشـرف علـى الشؤون المالية الخاصة بالخزانة والمتعلقة بالخواص الهُمايونية بالروملليي[2].

وتعرّض منصب الدفتردار لتطورات عديدة منذ القرن العاشر الهجري/بداية القرن السادس عشر الميلادي بحكم عوامل التوسع في عمليات الفتح والضم؛ إذ تعددت الأقاليم الداخلـة تحـت الحكـم العثماني؛ والتي كانت تتطلب المزيد من ضبط الشؤون المالية؛ فبالتالي كان ازدياد أعـداد الدفترداريـة طرديًّا مع اتساع رقعة الدولة وتعدد أقاليمها؛ فنظرًا إلى تشعب الشؤون المالية وتعقدها وثقـل أعبائهـا خضع المنصب لتقسيمه تبعًا للنطاق الجغـرافي، فـتم في عصـر السـلطان بايزيـد الثـاني (٨٨٦-٩٨١هـ/١٤٨١-١٥١٢م) استحداث منصب دفتردار الأناضول للنظر في الشؤون المالية في منطقـة الأناضول إلى جانب دفتردار الروملليي[3]؛ وبضم أقاليم عربية في عصرالسـلطان سـليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م)، في شرق الأناضول "الشام – سـوريا – ومصـر – "، تم اسـتحداث دفتردار ثالث تحت مسمى دفتردار عجم وعرب لرعاية الشؤون المالية في تلك المناطق، ونظـرًا إلى أن رئيس العمل غير متواجد في مركز الدولة؛ فإنه كان يمكث في حلب من أجل تسهيل سائر المعاملات في تلك الولايات عن قرب[4]، وفي عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) في النصف الأول من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي أُقيمت دفتردارية للنظر في الشؤون المالية للأراضي الساحلية "يالي" في منطقتي الروملليي والأناضول، وموارد الالتزام الموجودة في إسطانبول؛ وذلك بعد أن كانت شؤونهما المالية ملحقة من قبل بدفتردارية الأناضول والروملليي؛ حيث شُكّل منهما جميعًا منصب دفترداري آخر لإدارة شؤونهما المالية بمسمى دفترداريـة الشـق الثـاني "شـق ثـاني دفترداري"[5].

وبحكم التطور المحقق في ظل عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) تضمنت الدفتردارية ثلاثة مناصب في مركز الدولة:

١-الباش دفتردار (روميلينين شق – إي أول قلمي).
٢- دفتردار الأناضول (أناضولي دفترداري).

---

١) Joseph Hammer: Osmanli Devleti Tarihi, clll, s256 ,257

٢) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s327 . Uzunçarşılı: P.O. s327

٣) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص١١٧.

٤) Uzunçarşılı:p.o, s327

٥) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث مباهات أوغلي، ج١، ص ٦١٢، وقارن سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية، ص٤١٥.

٣-دفتردار الشق الثاني (شق ثاني دفترداري)[١].

وفي بداية القرن الحادي عشر الهجري/ السادس عشرالميلادي تحديدًا عصر السلطان محمد الثالث (١٠٠٣- ١٠١٢ هـ / ١٥٩٥- ١٦٠٣م) استحدث دفتردار رابع تحت مسمى الشق الثالث للنظر في الشؤون والأوضاع المالية الخاصة بالإقطاعات (الخاص) على سواحل الطونة (نهر الدانوب)؛ إلا أنه سرعان ما أُلغي بعد فترة من تأسيسه[٢]، وفي نهاية القرن الحادي العشر الهجري/السابع عشر الميلادي أيضًا نتيجة لتعقد الشؤون المالية وتراكم أعبائها استلزم الأمر تأسيس دفتردارية في كل ولاية؛ فجرى إلغاء منصب دفتردار العرب والعجم بتقسيمه إلى خمسة أقسام:

دفتردارية إيالة ديار بكر أولاً، ثم دفتردارية الشام – سوريا، ثم دفتردارية أرضروم، ثم دفتردارية طرابلس الشام، وفي بداية عام ٩٩٢هـ/١٥٨٤م تم فصل إيالة قرمان وسيواس[٣] عن دفتردارية الأناضول، وأصبح لكل واحدة دفتردارية خاص مستقلة بها، ثم أصبح يُطلق على المناصب الدفتردارية المستقلة في ولاياتها دفتردارية الكنار " كنار دفتردار لقلري"، وبعد انضمام مناصب دفتردارية التيمار إليها تغير اسمها فصارت تدعى "خزينة دفتر دار لقلري" [٤].

وبرز الباش دفتردار بصلاحياته في القرن الحادي عشر الهجري/أوائل القرن السابع عشر الميلادي؛ حيث أصبح هو المرجع الأول لكافة الشؤون المالية، ومع الدفتردارية الآخرين (الرومللي والأناضول)[٥]، وأيدّ ذلك إشارة أغلب المهتمون بالقوانين العثمانية في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي إلى القوانين الخاصة بالدفتردار من حيث مشاركته في الديوان الهُمايوني أبرزهم عبد الرحمن باشا التوقيعي .

- **تعيينه:**

كان من أبرز الصفات والمؤهلات التي يجب أن يتصف بها المرشح لمنصب الدفتردار أخلاقيًّا:

١- يجب أن يكون مستقيمًا[٦].

٢- أن يتخلق بالخصال الحميدة؛ كأن يكون وقورًا، دمث الأخلاق، متزن المزاج، متورعًا عن أخذ الرشوة وأكل الحرام ، مقتصدًا في تصرفاته.

---

١) روبير مانتران (جمع وإشراف): تاريخ الدولة العثمانية، بحث جيل فينشتاين، ج١، ص٢٨٥ ، İsmail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı ، s327,328 .

٢) Mehmet Onal: Müesseseleri Tarihi,s92 .

٣) سيواس Sivass: مدينة تقع شرق الأناضول، اسمها قديمًا سبسطية Sebastia، مركز الولاية واللواء اللذين يحملان الاسم نفسه، على نهر قزل إرماق.س. موستراس: المعجم الجغرافي، ص ٣١٧، يحيى شامي: موسوعة المدن، ص٣١٦.

٤) İsmail Uzunçarşılı P.o. s330.

٥) ibid، s333 .

٦) أحمد المالاطاوي: تاريخ راشد، ج٢، ص٤١.

أما عن المؤهلات العلمية والعملية:

١- أن يكون فاهمًا في شؤون الكتابة.

٢- أن يكون ساعيًا إلى زيادة مداخيل الخزانة.

٣- أن يكون ملتزمًا بتسليم الرواتب في أوقاتها.

٤- أن يكون ذا خبرة في الشؤون المالية وتفصيلاتها وقوانينها.

٤- يلزم أن يكون الباش دفتردار من الذين تولوا وظيفة الدفتردارية عدة مرات، ويكون مجهزًا بالصلاحيات التامة في الأمور المالية، وكان على الحكومة عدم المسارعة إلى تغييره عند سماع الشائعات المثارة ضده مالم تتثبت مما ينسب إليه حتى يتمكن من أداء وظائفه على الوجه الأكمل [(١)]

وكان السبيل إلى منصب الباشي دفتردار على وجه الخصوص قد تقنن في القرن التاسع الهجري/ أوخر القرن الخامس عشرالميلادي بأن يعتلي منصب الباشي دفتردار: دفتردار المال، أمين الدفتر(دفتر أميني)[(٢)]، وأمين المدينة[(٣)]، والقضاة الذين يحصلون على ٣٠٠ أقجة، كما أنه من الممكن أن يتقلد المنصب رئيس الكُتّاب أحيانًا[(٤)]، وعندما زاد عدد الدفتردارية تقنن أن يكون منصب دفتردار الأناضول سبيلاً إلى منصب الباش دفتردار[(٥)]، وبمرور الزمن فسد المنصب بسب خلل نظام التعيين بفتح باب المنصب لأرباب السيف، فاعتلاه أغوات الإنكشارية[(٦)]؛ الذين كانت تنقصهم الخبرة في القوانين المالية.

مراسم التعيين:

كان يتم تعيين الدفتردار المرشح بفرمان سلطاني[(٧)]، وعند تعيينه لا يتم إعطاؤه براءة خاصة توضح مهامه والتزامات وظيفته؛ لاعتباره شخصًا ذا ثقة وأهلية وطبيعة وظيفته تجعل من اللائق والمحتم الاعتماد عليه دون إيضاح ما الذي يجب عليهم فعله، وبتعيينه يتم إلباسه الخلعة بمناسبة الوظيفة[(٨)].

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية، بحث مباهات أوغلي، ج١، ص٦٢٢، وللاستزادة انظر Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s331

٢) أمين الدفتر (دفتر أميني): مصطلح أطلق في العصر العثماني على أمين سجل الإقطاعات في (الديوان الهُمايوني). حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص٩٢.انظر ملحق رقم (٣) ،صورة رقم (٣٥).

٣) أمين المدينة يقوم بتأمين مواد البناء اللازمة لإنشاءات القصر، وكان يمسك بحسابات العاملين "استحقاقتهم"، وأحيانًا يقوم بتوزيع رواتب مستخدمي الأندرون والبيرون. انظر: حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني ، ص٢٩٣.

٤) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme ,s5

٥) Uzunçarşılı،p.o ، s331

٦) Mehmet Pakalın: Deyimler ve Terimleri Sozlüğü, cl , s415

٧) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي، ص٢٣٨.

٨) Uzunçarşılı , p.o, s331 ، انظر ملحق رقم (٣) ،صورة رقم (٢٣)

وباعتماد تعيينه كان يمنح الامتيازات حسب قانون التشريفات الخاص به على النحو التالي:

١- استنادًا إلى قانونامة الفاتح فالباش دفتردار من أجّل المناصب والرتب في قوانين الدولة العثمانية ودول الشرق قاطبة، وهو يمثل الجانب المشترك بين الدرجة القلمية والسيفية.

٢- كان يجلس في الديوان الهُمايوني يسار الصدر الأعظم مما يلي قاضيي العسكر.

٣- من الممكن أن يتشاور الباش دفتردار مع الصدور والوزراء، ولا يقوم بهذا الدور إلا هؤلاء الثلاثة: الصدر، الدفتردار، النشانجي، المفوضين بالطغراء الشريفة[١] الخاصة بالسلطان؛ حيث كان يتشاور مع الصدر الأعظم حول الشؤون المالية المهمة، وبمعيته دفتردارية ماليين، ودفتردارية آخرين لم يُوضح عددهم[٢].

٤- في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي واصل دفتردار الأناضول ودفتردار الشق الثاني الحضور مع الباش دفتردار في الديوان الهُمايوني، وكانا لا يتدخلان في شؤون كثيرة؛ ولكن إذا وقعت ونشبت حرب ولزم ذهاب الباش دفتردار مع السلطان والجيش الهُمايوني، كان يقوم بتوكيل دفتردار الأناضول مكانه في "إسطانبول"، أما دفتردار الشق الثاني كان يذهب ويأتي معه[٣].

٥- للباش دفتردار الحق في الجلوس مع الصدر الأعظم على مائدة الطعام، أما الدفتردارية الآخرين فيجلسون على طاولة منفصلة مع الوزراء الآخرين كالنشانجي.

٦- وإذا كان النشانجي بدرجة وزير يتقدم الباشي دفتردار.

٧- درجة الباش دفتردار مثل درجة أمير أمراء الروماللي؛ لذلك كان يترقى إلى درجة وزير[٤].

٨- كان له امتياز العرض على السلطان بنفسه مثل الوزراء وقاضيي العسكر كل يوم ثلاثاء؛ ولكن كان يعرض ما يراه الصدر الأعظم مناسبًا[٥]، و يحصل على الخلع الفاخره تقديرًا له؛ القفطان وخمسمائة ذهبية في يوم العرض[٦]، وفي أيام توزيع العلوفات "رواتب الجنود" فإن الباش دفتردار يقوم باستعراض وقراءة تقرير "تلخيص" بهذا الشأن على السلطان، وبعد ذلك يقبل أثر الصدر الأعظم والسلطان ويذهب، وإذا كان بدرجة وزير يبقى مع الوزراء[٧].

---

١) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme, s6-

٢) Mehmed Köprülü: Bizans Müesseselerinin , s65

٣) اللائحة القانونية، دورية المظاهر، مجلد ١، ص٥١٧.

٤) Köprülü,p.o, s65

٥) Joseph Hammer: Osmanli Devleti Tarihi. clll, s 271

٦) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي ص ١٣٠.

٧) اللائحة ، مجلد ١، ص٥١٧.

٩- كانت الخزانة لا تُفتح وتُغلق إلاَّ بأمره حسب نص قانون نامة الفاتح[1]؛ كونــه الوكيــل المــالي للسلطان.

١٠- له حق إخراج أقجتين لأي شخص دون الرجوع إلى الوكيل المطلق الصدر الأعظم وأخذ رأيه[2].

١١- كان الباش دفتردار من الفئة القلمية الملقبة بالأفندية، وكان من ألقابه في الديوان: قــدوة أربــاب الغزو والإقبال، عمدة أصحاب القدر والإجلال، جامع وجوه الأموال، عــامر الخــزائن بأحســن الأعمال، المختص عناية الملك الأعلى جامع وجوه الأموال[3].

- **اختصــاصاته:**

بصفة الباش دفتردار وكيلاً ماليًّا عن السلطان فهو مسؤول بصفة عامة عن تنظيم الشؤون الماليــة للدولة، وكانت مسؤولياته تتجلى فيما يلي:

١- كان مسؤولًا عن مراقبة جميع المؤسسات والأشخاص التــابعين للتشــكيلات الماليــة، وإمســاك السجلات المالية، وعن وجود مرؤوسيه التابعين له أمام السلطان والصدر الأعظم، والصدر الأعظم بدوره كان مسؤولًا عن مراقبة الباشا دفتردار أمام السلطان، فقبل أن يخرج الأموال من الخزانــة كان عليه إبلاغ الصدر الأعظم عن إخراجه للمال وجهة صرفه وإنفاقه[4].

٢- كان مسؤولاً عن ضبط الموازنة بين الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة، فهو ملزم اعتمادًا علــى خبرته بعمل كل ما من شأنه زيادة إيرادات الدولة، وإنفاق الأموال في أماكنها المستحقة، وحمايــة ما تبقى وحفظه، والقدرة على معالجة العجز في الموازنة في أي ظرف طارئ يتسبب في عجزها[5].

٣- كان توزيع العلوفات راتب القابي قولي "الجند" أهم معاملة مالية يهتم بها الباشي دفتردار، وكــان يتم صرفها على أربعة أقساط ثلاث مرات في العام الواحد، وتحقيق ذلك الأمــر مهــم بالنســبة للسلطان والصدر الأعظم[6].

٤- اعتبارًا من القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي بصفة خاصة، كان البــاش دفتــردار يحصل على التقارير الخاصة بالخزانة كل مساء، ويقوم بفحصها ودراستها خلال يومين أو ثــلاث

---

١) Necati Gültepe: Mührün Gücü,S116

٢) Nihat Unal " Dîvan- I Hümâyun ", Gerçek Dergisi, c. III ,s51

٣) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme, s12

٤) Unal P.O. c. III ,s52 .

٥) Hüseyin Özdemir: Yonetiminin Dini Temelleri,s88,

٦) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s333

أيام، ثم يقوم بإعطاء معلومات إلى الصدر الأعظم حول هذه التقارير، ولا بُدَّ من وجود تأشيرة الصدر الاعظم أو الباشي دفتردار على جميع المذكرات المالية الصادرة لعرضها على السلطان[١].

والباش دفتردار كوكيل مالي كان يستمع إلى القضايا والدعاوى المتعلقة بالشؤون المالية، ويضع توقيعه على ظهر هذه الأحكام في الديوان؛ الذي ينعقد ببوابة الدفتر "دفتردار كـابي"، وبإصدار أحكام بوضع الطغراء عليها عند الضرورة[٢].

٥- الإشراف على توجيه المقاطعات فكل دفتردار كان يوجه في المقاطعة الواقعة ضمن نطاقه الجغرافي؛ أي في منطقته المسؤول عنها، والباش دفتردار بدوره كان مسؤولاً عن عرض شؤون دفتردارات الإيالات والأقاليم بما فيه تعييناتهم على السلطان، وبالتالي كان الباش دفتردار يُعَدُّ بمثابة الناظر المشرف على جميع الدفتردارية في الأناضول والرومللي؛ لأنه الأرفع في الدرجة والأعلى منهما[٣].

٦- كان مسؤولاً عن مراقبة الملتزمين بنهيهم وتحذيرهم من إيقاع الظلم بالرعية أثناء تحصيل الأموال، أو التعدي على حقوقهم، وبذل كل ما في وسعه لحماية ورعاية الفقراء بتطبيق العقوبات التعزيرية بحق الملتزمين الظالمين لهم.

٧- كان مسؤولاً عن حماية أموال اليتامى بصفة خاصة، ومراعاة الدين والدولة في حماية وتطهير بيت مال المسلمين من الأموال الحرام[٤].

٨- كان الباش دفتردار ملزمًا بمتابعة ديون المديونين؛ حتى يتم سدادها للدائن، وإذا لم تسدد يحبس المدين ويجبر على تسديدها بالإكراه[٥].

٩- كان يقع على عاتقه حث كبار الشخصيات ليدفعوا ما عليهم للخزينة عند حدوث الأزمات والضائقات المالية التي تلم بالدولة.

١٠- كان مسؤولاً عن إدارة قسم من واردات السلطان، وعلى الأخص التي تأتيه من استصفاء أموال الرعية[٦].

---

١) اللائحة القانونية،دورية المظاهر ، مجلد ١، ص٥١٦.

٢) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s333

٣) اللائحة القانونية، دورية المظاهر ،مجلد ١، ص٥١٦، Uzunçarşılı ,p.o، s329

٤) المصدر السابق، مجلد ١، ص٥١٦

٥) Nihat Unal " Dîvan- I Hümâyun ", Gerçek Dergisi, c. III ,s51

٦) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص١١٨.

دائرته:

كان للباش دفتردار في المركز دائرة خاصة يطلق عليها دفتري كابي (باب الدفتري)؛ وهي مختصة بالشؤون المالية، وكان يعقد فيها ديوانه الخاص[(١)]، وكانت بمثابة المؤسسة المالية المختصة بكافة الشؤون المالية وتنفيذها بشكل عام، ومن الثابت أنها أُسست في عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، وفقًا لقانونامته "أن الباش دفتردار يمارس صلاحياته ووظائفه بها"[(٢)]؛ علاوة على ذلك كانت جميع السجلات والدفاتر والمستندات وجداول الصادر والوارد... إلخ يتم حفظها في الخزانة المالية بجوار قاعة الديوان الهُمايوني، وكلها خاصة بالدفتردارية، أما الحسابات والمبالغ الواردة من الولايات فيتم وضعها في أوعية منفصلة بشكل مرتب[(٣)].

أما عن الكادر التنفيذي والإجرائي التابع للباشا دفتردار؛ فكان يتشكَّل من الموظفين التنفيذيين الإجرائيين الخمسة على رأس وحداتهم في الباب الدفتري؛ حيث كان يعتمد عليهم الباشا دفتردار في المسائل المالية المتعلقة بتتبع إجراءات التحصيل، وتنفيذ العقوبات والأحكام، ومراقبة الشؤون المالية؛ وهم على النحو التالي:

١- **الباشي باقي قولي:** كان يقوم بتحصيل أموال الدولة، يساعده ٦٠ حاجبًا لإنذار وحبس الأشخاص المدينين للدولة.

٢-**الجزية باشي قولي:** كان يقوم بوظيفة الباشي باقي قولي نفسها؛ ولكن نحو ملتزمي الجزية فقط.

٣- **الوزنة دار باشي:** المشرف على الأموال الداخلة إلى الخزينة والخارجة منها، وكان يتأمر على أربعين وازنًا، كانوا يفحصون ويزنون الذهب والفضة، ويعاينونها؛ ومن ثم صهرها إذا لزم الأمر.

٤- السرچي ناظري (ناظر العرض).

٥- السرچي كلفه سي (خليفة السرچي)، والأخيران يقومان بتسجيل الخزينة الحسابية[(٤)].

وتعرَّض باب الدفتردي في تشكيلاته في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي إلى تقسيمات جديدة؛ ففيما يتعلق بالأقلام التابعة للباش دفتردار تأسست أقلام جديدة، وبدورها انقسمت إلى شعب؛ فكانت الأقلام التي تتبع الباش دفتردار بشكل مباشر: قلم الباشي مقاطعة، أو قلم المقاطعة الأول – قلم المقاطعة الثانية – قلم الموقوفات – قلم الواردات – قلم تذكرجي القلعة – قلم تذكر - أحكام الروميلي – قلم الباشي الباقي كولي[(٥)].

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı s331

٢) Necati Gültepe: Mühürün Gücü, s194

٣) Uzunçarşılı:P.O. s334 ,335

٤) مراد د وسون: نظم الحكم والإدارة، ص ١١٨،، وقارن Uzunçarşılı ,p.o, s335

٥) Gültepe ,p.o, s194

• **عزله:**

كانت مدة خدمة الباش دفتردار والدفتردارية بصفة عامة سنتين، إلا أن المدة تقلصت كسائر الوظائف الحكومية في الديوان إلى عام واحد في القرن العاشر الهجري/النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، وفي حالة انتهاء فترة الخدمة كان يُحَال الباش دفتردار إلى التقاعد، وقد تمدد خدمته بناء على توصية من الصدر الأعظم لكفاءته وإخلاصه في عمله، وفي تلك الحالة كان يطلق على هذا الإجراء إبقاء[1].

أما أمر عزل الباش دفتردار والدفتردارية فهو أمر مرتبط بالصدر الأعظم والسلطان بناءً على عدة أسباب؛ منها:

١- كثرة الشكاوى ضده بسبب الإخلال بعمله؛ مثل: إخراج علوفات أو أموال من الخزانة لأشخاص معينين دون إذن الصدر الأعظم ومعرفته، عندها كان يتم إحضار الباش دفتردار إلى الديوان الهُمايوني، ويتم استجوابه؛ ومن ثم يصدر قرار العزل بعد أن يُلزم بإرجاع ما أخرجه من أموال[2].

٢- جشعه وحرصه على جمع الأموال الكثيرة لصالحه[3].

٣- تقصيره وعجزه في تسيير الشؤون المالية، وعدم قدرته على التعامل مع الأزمات المالية[4]، ومثل تلك الأمور ترجع إلى نقص خبرته.

٤- إهدار الأموال وتضييعها بصرفها في غير محلها؛ مما يضر ببيت مال المسلمين[5].

٥- الاختلاف مع الصدر الأعظم في وجهات النظر؛ حينها يكون وراء قرار العزل تآمر الصدر الأعظم مع منافسي الباش دفتردار المراد عزله[6].

٦-ترك العدل، وأخذ الرشوة، وعدم معاملة الناس بشكل جيد، واستغلال سلطته نحوهم.

٧-عدم أهليته بدنيًّا وعقليًّا بسبب المرض والسكر؛ "كأن يكون ثملاً"[7].

وأُلغي مصطلح الباش دفتردار مسمى ووظيفة بدخول كافة خزائن الشاهانة في وزارة الشؤون المالية؛ حيث أصبح المسمى الوظيفي لمتوليها ناظر المالية بتاريخ ٣ من ذي الحجة ١٢٥٣هـ/٢٨ من فبراير ١٨٣٨م[8].

---

١) Nihat Unal " Dîvan- I Hümâyun " ,Gerçek Dergisi, c. III ,s53

٢) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي: ص١٣٨، ١٤٠.

٣) المصدر نفسه ، ص٩٤.

٤) أحمد المالاطاوي: تاريخ راشد، ج٣، ص١٢٠.

٥) المصدر نفسه: ج٢، ص٢٠٥.

٦) المصدر نفسه: ج ٣، ص ٢٠٤.

٧) Unal,p.o, c. III ,s53

٨) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج٢، ص٤٨٥.

المبحث الرابع

النشانجي

النشانجي "نشانجي" NISANCI هو الركن الرابع للديوان الهُمايوني، وهوسكرتير السلطان الذي كان يضع توقيعه ويرسم طغراه على المناشير والفرمانات، وأطلق عليه أيضًا: توقيعي وطغرائي الأحكام؛ وهي أسماء مشتقة من شارات السلطان (نيشان، طغرة، توقيع)(١). وبتلك الصورة كان امتدادًا لنظرائه في الحكومات الإسلامية؛ فالنشانجي مرادف للتوقيعي العباسي، والطغرائي السلجوقي، وكاتب الدست(٢) المملوكي، الذي كان يضع توقيعه نيابة عن السلطان.

أما عن نشأته في التشكيلات العثمانية فبالنسبة إلى اعتماد الطغراء فيشار إلى أن أقدم طغراء تعود إلى الأمير أورخان (٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م)؛ إذ تم العثور عليها في وقفنامة (وقفية)، ويرجع تاريخها إلى القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي عام ٧٢٤هـ/١٣٢٤م، و لم يُعثر على طغراء لعثمان بك (٦٩٨-٧٢٦هـ/١٢٩٩-١٣٢٦م)(٣).

أما من حيث استحداث المسمى الوظيفي النشانجي؛ فرُجح أنه تم في عصر السلطان مراد الثاني (٨٢٥-٨٥٥هـ/١٤٢١-١٤٥١م)؛ وذلك استنادًا إلى السجلات العثمانية التي تعود إلى عصره، التي أشارت إلى وجود مسؤول أُطلق عليه الطغرائي، استخدم طغراء السلطان بأمره لتأكيد توجيه منصب أو قبول فرمان، وحين تمت ترجمة تاريخ ابن كثير إلى اللغة التركية تمت ترجمة مصطلح الموقّع العربي في النص العربي إلى مصطلح النشانجي؛ الأمر الذي رجّح وجود مصطلح النشانجي مسمى ووظيفة لدى العثمانيين خلال القرن التاسع الهجري/النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي(٤)، ومن المرجح أيضًا أن النشانجي كمنصب وظيفي تقنن في التشكيلات العثمانية المركزية في عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م)، وكان أول من تقلده أبا الخير محمد الجزيري(٥)، ثم قرماني

---

١) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٨٧، Joseph Hammer: Osmanli Devleti Tarihi , clll, s257

٢) الدست: مصطلح كان يطلق في العهد المملوكي على المكان الذي يجلس فيه الكُتاب في الديوان السلطاني، ويذكر أيضًا أنه كرسي من أربعة كراسٍ لكتاب كانوا يكتبون ما يريد السلطان، ويضعون توقيعهم بدله بإذنه نيابةً عنه، وترسل للتنفيذ، ويقال: كراسي الدست. انظر: حسان حلاق وعباس صباغ: المعجم الجامع، ص٩١، محمد أحمد دهمان: الألفاظ التاريخية في العهد المملوكي، (ط١، بيروت، دار الفكر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠) ص٧٥.

٣) فيصل الكندري: "الفرمانات السلطانية"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ١٢١، ص٣٢.

٤) Ismail Uzunçarşılı:Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s214

٥) أبو الخير الجزيري: هو الابن الأصغر للشيخ محمد بن محمد بن محمد بن علي يوسف الجزيري، الذي رحل إلى مصر، وكان علاّمة فاضلًا قارئًا ولد في جمادى الأولى ٧٨٩ ه/١٣٨٧م بدمشق، ويذكر أن والده رحل به إلى مصر فسمع الشاطبية وسائر كتب القراءات من مشايخ مصر، ورجع إلى دمشق، سمع البخاري، ثم رحل إلى الروم عند والده، فصلى بالقرآن، وحفظ المقدمة والجوهرة، وأكمل على جميع القراءات العشر في ذي القعدة، ثم لحق بوالده بكميش وشيراز، وأكمل بها القراءات، قدم إلى بلاد الروم (الدولة العثمانية) عصر السلطان محمد الثاني (الفاتح)(٨٥٥-٨٨٦ه/١٤٥١-١٤٨١م) ، وكان عالمًا فاضلًا، وبارعًا في صنعة الإنشاء حتى فاق الأقدمين، ونصبه السلطان محمد الفاتح موقعًا في الديوان، وأكرمه غاية الإكرام لوفور فضله وحسن أخلاقه وشمائله، مرض فتوفي. طاشكبري زاده: الشقائق النعمانية، ص٢٨، ٢٩.

محمد باشا سنة ٨٦٩هـ/١٤٦٤م[1]؛ حيث إن قانوننامة الفاتح نصَّ في عدة مواضع على النشانجي كأحد أركان الديوان الأساسية.

تعيينه:

كان من الواجب أن يتمتع المرشح لتولي منصب النشانجي بالفضائل والمؤهلات العلمية العالية، من أبرزها:

١- يجب أن ينحدر من الفئة العلمية فيكون محيطًا بعلوم الفقه، والشريعة، والأدب ،واللغة الإسلامية (اللغة العربية) لغة القرآن الكريم، والحديث الشريف بدرجة تفي بمتطلبات الوظيفة[2].

٢- كان ينبغي أن تتوافر فيه بصفة خاصة قدرات الإحاطة الكاملة بقوانين الدولة وتشريعاتها التنظيمية بالاطلاع على القوانين القديمة والجديدة.

٣- القدرة على تنظيم وتأليف القوانين واستخلاصها من مصادر الشرع الشريف، والبراعة في الإنشاء لصياغة القوانين الشرعية والعرفية[3].

٤- كان يجب أن يتميز بجودة وحسن الخط[4].

وكان السبيل إلى منصب الشانجي العالم أو المدرس في صحن ثمانٍ[5]؛ ولذلك كان معظم النشانجية منذ عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) حتى عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) علماء ومدرسين، أو قضاة، أو مفتين، أو مهرة في صناعة

---

١) محمد ثريا: السجل العثماني، ج١، ص٧٩٢.

٢) سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية، ص٤١٠.

٣) Ismail Uzunçarşılı:Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s214

٤) Nihat Unal " Dîvan- I Hümâyun", Gerçek Dergisi, c. III ,s56

٥) مدارس الصحن الثماني Sahn-Seman Medreseleri: بدأ العمل في إنشائها بعد تسع سنوات من فتح القسطنطينية (إسطانبول)٨٥٧ه/١٤٥٣م، تحديدًا عام ٨٦٧هـ/١٤٦٢م، وأُتِمَّ بناؤها سنة ٨٧٥هـ/١٤٧٠م، صمم تلك المدارس وسائر المباني الملحقة بها المعماري العثماني سنان باشا، وأسندت مهمة الإشراف على بناء المجمع إلى الصدر الأعظم محمود باشا من ناحية البناء والتجهيزات المادية، وعرفت في وقفية الفاتح بمدارس الثماني، وكان لاختيار عدد ثمانية دلالة دينية؛ كونه يرمز إلى أبواب الجنة الثمانية، كما ورد في الأحاديث النبوية، كما أطلق عليها: المدارس الكبرى، والمدارس العالية، والمدارس الرفيعة، غير أنها سميت بمدارس الصحن في فترة تالية للفاتح؛ حتى اشتهرت بمدارس الصحن الثماني؛ لأنها وقعت في وسط إسطانبول، أو لوجود صحن وأرض فضاء بينها وبين مسجد الفاتح؛ الذي أُنشئت حولها؛ إذ كانت تتوزع على جانبي المسجد أربع في الشرق تطل على خليج مرمرة جهة البحر المتوسط، وأربع في الغرب جهة البحر الأسود، وهي مصممة بحيث تكون الاثنتان على طرفين منفصلتين والاثنتان في المنتصف متلاصقتين، وأنشأها الفاتح لجعل إسطانبول عاصمة ودارًا للعلم، وقرر أن يوقف المدارس بنية تعليم الطلاب العلوم العالية، وتكون مأوى ومنزلًا للاشتغال بالعلوم المهمة، والاستعداد للقيام بمهام الفتوى، وكان واقع تدريس العلوم العقلية إلى جانب العلوم النقلية خاصية مميزة لمدارس الصحن عما سبقها من المدارس، واشترط الفاتح أن يُعيّن ناظر الأوقاف لكل من المدارس الثماني مدرسًا نقيًّا تقيًّا، عالمًا بعلوم الشرعيات، ورسوم النقليات، قادرًا على حل المشكلات ودفع الشبهات، موثوقًا به في المرويات والدرايات، ولكل مدارس معيد صالح ذكي زكي...)). للاطلاع انظر: أحمد نجم: التعليم في الدولة العثمانية، ص٩٤- ٩٩.

الإنشاء، ولأنهم علماء في العلوم الشرعية والعرفية "السياسة الشرعية" اجتهدوا في التمييز بين قوانين نامة القديمة والجديدة منعًا للتعارض[١] والتناقض فيما بينها.

واعتبارًا من القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي عدلت الدولة عن تعيين المرشحين لمنصب النشانجي من الفئة العلمية إلى المنحدرين من الفئة القلمية؛ فالكاتب ضمن أقلام الديوان الهُمايوني كـــان يترقى إلى رئيس كُتّاب، ثم إلى نشانجي[٢]؛ لكن في حالة ظهور نقص في الشخص المرشح من أربـــاب القلم وكان غير مؤهل ومناسب لمنصب النشانجي؛ فإنها تعدل إلى المدرسين كما في السابق[٣].

مراسم التعيين:

تميز النشانجي كالباش دفتردار عن باقي أعضاء الديوان بطريقة التعيين الخاصة؛ فلا يحصـــلا علـــى براءة التعيين التي توضح مسؤولياتهما والتزاماتهما، فمن الممكن تعيينهما بإرادة شفهية من الحاكم؛ لأنهما من المفترض أنهما من الأشخاص ذوي الثقة، ومن اللائق الاعتماد عليهما، وليسا بحاجـــة إلى توضـــيح مهامهما ببراءات مكتوبة[٤]، وإذا كان الباش دفتردار والنشانجي على الدرجة نفسها، ولم يكن لكليهما درجة بعينها، فإنه يتم تنصيبهما حسب الأقدمية[٥].

وبعد اعتماد تعيين النشانجي كان من حقه الدخول في أي وقت على السلطان مرة واحدة؛ وذلك للتعبير عن شكره على تعيينه[٦].

وباعتماد تعيينه كان يُمنح الامتيازات حسب قانون التشريفات الخاص به على النحو التالي:

لما كان النشانجي يُعين على ثلاث درجات: سنجق بك، أمير أمـــراء، وزيـــر[٧]؛ فـــإن وضـــعه في البروتوكول ومراسم التشريفات حسب درجته المعين عليها كما يلي:

١- إذا كان النشانجي بدرجة وزير أو أمير أمراء فإن درجته تتصدر الدفتردار، أما إذا كان أمير ســـنجق أو نشانجيًّا فهو أقل من الدفتردار، ولقبه ودرجته هي نفس المرتبة[٨].

٢- كان النشانجي يتقدم بدرجة أمير سنجق على الدفتردار في حالة استثنائية؛ إذا كان صاحب فضـــل وعلم، عندها كان يأخذ مكانه في التشريفات بناء على العلم والفضل، وهذا الاستثناء خالف قانون

---

١) أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية، ص٩٧.

٢) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي، ص١٦١، Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s215

٣) Uzunçarşılı،p.o ، s215

٤) ibid

٥) اللائحة القانونية، دورية المظاهر ، مجلد ١، ص٥١٦.

٦) Uzunçarşılı،p.o ، s217

٧) ibid ،s215

٨) Abdülkadir Özcan: Kânûnnâme, s4

الفاتح، وأُقر في عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) استثناءً للفضل والعلم؛ الذي تمتع به النشانجي العظيم جلال زاده[1]، وتقديرًا له رفض الباش دفتردار التقدم عليه اعترافًا بمكانته، وعليه جرى تقدم النشانجي على الباش دفتردار، وكانت تلك المسألة محل نقاش في الديوان؛ إذ كان الدفتردارية يرفضون أن يتقدموا على النشانجية لعلمهم وسعة أفقهم؛ لكن خلال القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي تقدم الباش دفتردار على النشانجي المعين على نفس درجته[2].

٣- إذا كان النشانجي على درجة وزير؛ فإنه يدخل في حكم الوزراء، ويقوم بإعطاء أحكام.

٤- إذا كان على درجة أمير أمراء الرومللي؛ فإنه يقوم بإجراء مراسم أمير الأمراء، ويتصدر جميع أمراء الأمراء وقضاة العسكر؛ بإستثناء أمراء الأمراء الذين كانوا في الرومللي سابقًا، وبهذه الدرجة كان يدخل ويخرج مع الوزراء[3]؛ ولكن النشانجية في عام ١٠٠٠هـ/١٥٩١م لم يكونوا بدرجة وزير، ومن الممكن أن يكونوا بدرجة أمير أمراء.

٥- كان من الممكن أن يُدمج منصب وزير القُبّة مع منصب النشانجي؛ ليتحولا إلى منصب واحد يتولاه شخص واحد[4]، وكان للنشانجي أن يترقى إلى منصب الصدر الأعظم إذا مُنح درجة وزير[5]؛ ومثال ذلك ترقية قرماني محمد باشا إلى منصب الصدر الأعظم في عصرالسلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م)[6].

٦- كان النشانجي من المتصدرين بالجلوس يمين الصدر الأعظم لمرتبته، فإذا كان على مرتبة وزير أو بيكوية البيكوات "أمير أمراء"؛ فإنه يتقدم على الدفتردارين، وإذا كان أميرًا لسنجق فترتيبه كان يأتي بعد الدفتردار[7].

٧- كان لا يحق للنشانجي الدخول للعرض على السلطان، ما دام لا يحمل درجة الوزارة، فعندما يذهب الصدر الأعظم والوزراء للعرض كان يقف بالقرب من رئيس الكُتّاب، وعند خروجهم من العرض

---

١) النشانجي جلال زاده مصطفى: معروف بالفضل والعلم و بمؤلفاته القيمة، وهو عالم ومؤرخ وشاعر، ظل بمنصب النشانجي ٢٤ سنة، استطاع أن يشكل مجموعة كبيرة من القوانين من خلال إضافته قوانين جديدة إلى القوانين القديمة، أطلق عليه النشانجي العظيم (قوجه نشانجي) لخبرته وكبر سنه. انظر: Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s226

٢)- مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٨٧، Uzunçarşılı ,p.o, s222

٣)- اللائحة القانونية، دورية المظاهر ،مجلد ١، ص٥١٦.

٤) Uzunçarşılı ,p.o, s215

٥) أحمد واصف: تاريخ واصف، ص٦٠.

٦) Türkiye Diyanet Vakfi İslam Ansiklopedisi,cilt24, s450,451

٧) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص٢٨٩.

كان يظل ويصطف بالجانب الأيمن، ثم يدخل خلف الوزراء مباشرة قاعة الديوان، وبهذه الدرجة فإنه يدخل ويخرج مع الوزراء؛ لكنه لا يدخل للعرض ويجلس مكانه، ويتصدر قضاة التحــف (مائــدة القضاة)[١].

٨- كان النشانجي من بين الموظفين الإداريين الذين كان يستقبلهم السلطان واقفًا في الأعياد الرسميــة[٢] احترامًا لمقامه العالي، كونه من أهل العلم والفضل.

٩- كان النشانجي يرتدي في اجتماعات الديوان الهُمايوني المجوزة؛ مثل سائر خاجات الديوان الآخرين، ويرتدي معطفًا من الصوف فوق لباسه، وقفطانًا تحته من "اللقمي قطني"[٣]، وتميزت ثيابه عن ثياب "الخوجه گــان" باللون؛ فثيابه حمراء؛ بينما "الخوجه گــان" الآخرين كانت بنفســجية اللــون، وكانت لجيادهم أغطية وسروج من الدرجة الثانية.

١٠- كان يُصنف النشانجي من الفئة القلمية في الحكومة، وتختلف ألقابه الوظيفية بحسب درجتــه، إذا كان على رتبة وزير أو بكلر بك (أمير أمراء) يُلقب ببــاشا، أما إذا كان سنجق بك (أمير لــواء) فيُلقب ببك، أما الألقاب التشريفية فله ما للدفتردار من ألقاب[٤] كما أُشير سابقًا.

- **اختصاصاته:**

كان النشانجي الرئيس الأعلى للديوان الهُمايوني بأكمله حتى القرن العاشر الهجري/السادس عشــر الميلادي[٥]، والساعي لضمان دوران العمل بشكل متناغم؛ وذلك باعتباره رأس الموظفين الإداريــين في مركز الدولة[٦]، وعليه تمتع النشانجي بصلاحيات عظيمة في تلك الفترة ومتشعبة شاملة لأعمال التحرير والترجمة والتسجيل والتقييد والتدقيق وتمحيص القوانين، وغيرها.

واستنادًا إلى اللائحة القانونية بخصوص اختصاصه فإن وظائفه كانت على النحو التالي:

١- **وضع الطغراء**:كونه يحمل لقب الطغرائي فهو مكلف وظيفيًّا بوضع الطغراء الشــريفة علــى البراءات والأحكام والفرمانات والأوراق الصادرة من الديوان الهُمايوني، وهي وظيفتــه الروتينيــة[٧]، ووضع النشانجي للطغراء لا يكون في دائرته فقط، بل يمكنه وضعها على البراءات والمناشير والأحكــام

١) اللائحة القانونية، دورية المظاهر ، مجلد ١، ص٥١٦.

٢) أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية، ص٩٧.

٣) اللائحة، مجلد ١، ص٥١٦. انظر ملحق رقم (٣)،صورة رقم (٣٥).

٤) دائرة المعارف الإسلامية، تعريب: أحمد الشنتاوي وآخرون، مجلد ١٥، ص٢٢٠، ٢٢١.

٥) سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية، ص٤١٠، Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s216

٦) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٩٠.

٧) Joseph Hammer: Osmanli Devleti Tarihi , clll, s257

الصادرة في الديوان عقب الاجتماع، وإذا كثرت شؤون الطغراء كان يساعده أقدم وزراء القُبّة (الوزير الثاني)، وعند وضعهم للطغراء يحصلون على العطايا[١]، وبنهاية القرن العاشر الهجري/القرن السادس عشر الميلادي وبدايات القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر كان النشانجي يرسل أوراقًا خالية مختومة بالطغراء إلى الوزير المكلف بحماية إسطانبول كنائب عن الصدر الأعظم؛ لتكون جاهزة الاستخدام عند الحاجة، إذا كان السلطان والصدر الأعظم في الحرب[٢].

٢- **صلاحيته القانونية**: وهي الصلاحية الأساسية له، وكانت تتجلى في المساعدة في حل المشكلات المتعلقة بالقوانين العرفية باعتباره مفتي القانون "مفتي قانون"[٣].

وبينت قانونامة كيفية إعداد النشانجي للوائح القانونية؛ ومن ثم تصديقها وإقرارها، وكانت مسؤوليته القانونية كبيرة في تنظيم قوانين نامة؛ بناء على احتياجات الدولة واقتضاء المصلحة[٤]؛ فكان يقوم بفحص ومراقبة الأوراق والوثائق الصادرة من دوائر ومؤسسات الدولة المختلفة من الزاوية القانونية، بصفته مفتش قوانين السلطان. وطبقًا للائحة القانونية فالنشانجي يقوم بتدوين الأحكام القانونية في مقره بعد أن يتم تدقيقها وتمييزها من قبل المميز، فيقوم بوضع الطغراء الشريفة (ختم السلطان) عليها، وإذا لزم تصحيح الدفتر فإنه يكون بموجب فرمان يعتمده الصدر الأعظم بوضع الطغراء بنفسه عليه، وحين يتسلم النشانجي الفرمان كان يكتب بقلمه في ركن على ظهره يُجلب الدفتر، ثم يرسله إلى أمين الدفتر ويقوم كيسه دار "ممسك الدفتر" الدفترخانة بإحضار الدفتر بموجب الفرمان لتصحيحه، وبعد تصحيحه يتم وضع الطغراء عليها[٥]، ويضع النشانجي الطغراء في وسط الوثيقة من أعلى بشكل يتناسب مع حجم الوثيقة وطولها[٦].

وإذا أصدر شيخ الإسلام فتوى في القانون الشرعي فإن النشانجي يقول كلمته الأخيرة في القانون العرفي[٧]، باعتباره مفتي القانون كما أشير، وبالتالي هو بمثابة مستشار قانوني في الديوان الهُمايوني، وكان من أشهر منظمي القوانين العثمانية ؛ ليثي زاده و الذي قام بتدوين وتحرير السجل القانوني للدولة العثمانية بترتيبه لقانونامة السلطان محمد الفاتح(٨٥٥-٨٨٦ه/١٤٥١-١٤٨١م) في ثلاثة أبواب[٨]، وجلال زاده منظم قوانين السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م).

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s216

٢) ibid, s217

٣) أكمل الدين أوغلي (إشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٩٠.

٤) أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية، ص٩٧.

٥) اللائحة القانونية،دورية المظاهر ، مجلد ١، ص٥١٦.

٦) فيصل الكندري: "الفرمانات السلطانية"، حوليات الآداب ، ص٣٢.

٧) Nihat Unal " Dîvan- I Hümâyun ", Gerçek Dergisi, c. III,56

٨) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme,s1

٣- كان النشانجي مسؤولاً عن تسجيل جميع الأراضي والقرى والتيمـــارات والزعامـــات والخـــاص والأوقاف المسجلة في الدفترخانة العامرة، وعند انتقال هذه الأعمال يجرى تصحيح الأمور بقلمه، وكان أيضًا يحوز وظائف أمانة الدفتر والرئاسة؛ بل إن هذه الوظائف جميعًا الخاصة بـــأمين الـــدفتر تم نقلـــها وإحالتها إلى النشانجي[١].

و مع مسؤوليته في الاحتفاظ بسجلات جميع الإقطاعات الصغيرة "التيمار"، والكبيرة "الزعامـــت" كان تفويضه يشمل إصدار الشهادات وحفظها، وتحسين إجراءات العمل؛ إذ كان ينظم وثـــائق آلاف الإقطاعيات التي كانت تعتبر أساس الإدارة المالية والتنفيذية والعسكرية، ومع أن أراضـــي الإقطاعيـــات توزع عادة فيما يمكن أن تقدمه هذه الإقطاعيات في زمن الحرب؛ فإن تطوير وتنظيم وتوزيـــع هـــذه الأراضي كان يعتمد بشكل كلي على قدرة وإدراك وعدالة النشانجي[٢].

٤- مسؤولية النشانجي في مجال العلاقات الخارجية:

كان النشانجي المسؤول الأعلى في خدمة العلاقات الخارجية، والمشرف علـــى رئـــيس الكُتّـــاب المختص بالعلاقات الخارجية، فبصفته الرئيس الأعلى لقلم الديوان كان يقوم بأعمال التحرير والترجمـــة؛ فهو يحرر المكاتبات الرسمية والمعاهدات "العهدنامة" إلى حكام الدول، وكان يحررها بـــثلاث لغـــات في الدولة؛ هي: اليونانية، والسلافية، والتركية، ويشار إلى أن أوامر الصدر الأعظم كانت تكتب بالسلافية في الديوان[٣]، وربما ذلك يرجع للأصول السلافية لأغلب الصدور العظام، كما كـــان يقـــوم بترجمـــة الرسائل الواردة بالعربية والفارسية[٤].

٥- مسؤولية النشانجي في الحرب:

بعد أن ظلّ النشانجي متواجدًا مع السلطان في العاصمة حتى عام ١٠٠٧هـ/١٥٩٩م نصَّ القـــانون على ذهابه مع الصدر الأعظم "سردار أكرم" إلى الحروب[٥]؛ فشارك في الحروب والحملات العسكرية كسائر كتاب المذكرات[٦].

وبنهاية القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشرالميلادي، وحتى منتصف القـــرن الثـــاني عشـــر الهجري/الثامن عشر الميلادي تقلصت صلاحيات النشانجي[٧]، وسُحب منه رسميًّا في عصـــر الســـلطان أحمد الثالث (١١١٥- ١١٣٤هـ/١٧٠٣ – ١٧٣٠م) حقه في فحص وتصـــحيح الأوراق والوثـــائق

---

١) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج١، ص٢٩٠، حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص٢٢٨.

٢) إيلبير أورتايلي: إعادة استكشاف العثمانيين، ص١٦٢.

٣) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s226

٤) ibid، s222

٥) ibid، s223

٦) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي، ص١٨٢

٧) Uzunçarşılı: p.o, s225

والرسائل؛ التي تستلزم وضع الطغراء عليها[1]؛ إضافة إلى سحب عدد من صلاحياته المتعلقة بالشـؤون الخارجية لصالح رئيس الكُتّاب، كما سيتم إيضاحه لاحقًا.

دائرته:

كان النشانجي يُشرف على الدفترخانة، وكان يتولى إمساك دفاتر تسجيل الأراضي والعقـارات، وسجلات التيمار، ومعاملات الأوقاف، ويقوم بحفظها؛ فهي دائرة أساسية، وأرشيف يُفتح ويُغلق بخاتم الصدر الأعظم قبل وبعد انعقاد الديوان الهُمايوني، وكان مكانها تحت القبة الثالثة، حيث تولَّت حفـظ هذه الدفاتر والسجلات الخاصة باجتماعات الديوان، وتلقَّت العرائض القادمة مـن مـوظفي الدولـة والشكاوى القادمة من الأهالي، غير أنه لا يعرف التاريخ القاطع التي ظهرت فيه الدفترخانة، وقد جـاء في قانوننامة الفاتح فيما يتعلق بفتحها وغلقها: "وليبق خاتمي الشريف عند الوزير الأعظم، فـإذا دعـا الأمر إلى فتح وغلق خزانتي ودفترخانتي والختم عليهما ليفعل ذلك في حضور الدفتردارين"[2].

أما مسألة إخراج سجل من هذا الأرشيف أو ورقة لدراستها على الوجه المعتاد؛ فكان يخضع لقواعد معينة ودقيقة، وهذه القواعد ثابتة بالقوانين، ولا يمكن للنشانجي إخراج أي وثيقة من الأرشيف إلا بأمر كتابي من الصدر الأعظم كما تقدم ذكره، وإذا كانت الوثيقة مطلوبة من وزير آخر غير الصدر الأعظم فإن النشانجي يستدعي الوزير إلى مقره، ويقوم بإعطائه الوثيقة، ولا يمكن تغيير كلمة أو حرف أو كلمة في الوثيقة أو الورقة المستخرجة؛ لأن الحق مكفول للسلطان وحده في التبديل والتغيير، ومن يغير كـان يتعرض لأشد العقوبات، وجزاؤه الإعدام، وهو مصير سرقة كُتّاب الديوان للوثائق أو إخفائها أو عمل تحريف بها[3].

وتطور نظام العمل في الدفترخانة واتسع نطاقها بتمركز الإدارة العثمانية خـلال القـرن التاسـع الهجري/ابتداءً من النصف الثاني من القرن الخامس عشر ميلادي من حيـث ازديـاد عـدد الـدفاتر المستخدمة فيها مع بداية القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، وتضاعف حجم المعلومات التي تحتفظ بها، وكان لمشاركة أمين الدفتر وموظفي الدفترخانة الآخرين في الحروب التي وقعـت كـثيرًا في عصر السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) والسلطان سليمان القـانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) بوجه خاص، والنشاط الذي دبَّ في عملية منح التيمارات. وبالتالي خلال

---

١) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٨٧.

٢) أكمل الدين أوغلي: الدولة العثمانية (جمع وإشراف)، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٩١، ١٩٢.

٣) Yılmaz Uztuna: Türk Tarihinden Yapraklar , İstanbul, Türk Tarihinden Yapraklar Milli Eğitim Bakanlığı Yayınları: 1989, s107

القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي تضاعف حجم العمل فيها، وزاد عدد العاملين[1] لكثـــرة عمليات تسجيل الأراضي والتيمارات والعقارات، والذي كان نتاج توسع الدولة في عمليـــات الفـــتح والضم، وكان عمل الدفترخانة يشابه حاليًّا (١٤٣٦هــ/٢٠١٥م) السجل العقاري.

- **عـــزله:**

كانت مدة خدمة النشانجي سنة كبقية موظفي الدولة، وكان يتقاعد بمجرد انتهاء فترة خدمتـــه؛ ولما عُرف عن من تولوا منصب النشانجي بالنزاهة وكريم الخصال والأمانة؛ حيث لم يشهد في تـــاريخ الدولة العثمانية نشانجي أساء استخدام منصبه بالرشوة أو التزوير في البراءة والفرمان، أو غير ذلك ممـــا يخل بالمهنة[2]؛ كان أكثرهم يبقون فترة طويلة في مناصبهم؛ من أشهرهم: موستارلي مصطفى باشا بقي أربعة وعشرين عامًا في منصبه، والمؤرخ الكبير جلال زاده مصطفى جلبي الذي شغل المنصـــب أيضًـــا أربعة وعشرين عامًا كذلك[3]؛ ولأنهم كانوا من أهل العلم والتقدير والحكمة والعرفان ظهـــر بينـــهم الشاعر والأديب، كما ظهر من أقلامهم الظفرنامة (مؤلفو الملاحم)[4]؛ على سبيل المثـــال النشـــانجي فريدون بك[5] صاحب كتاب منشآت السلاطين.

وتم إلغاء وظيفة النشانجي عام ١٢٦٣هــ/١٨٣٦م ومنحت الوظيفة لأمين الدفتر[6]؛ أما الطغراء العثمانية ألغيت بشكلها ورسمها، وأبطل استعمالها الرسمي بخلع آخر سلطان عثماني عبد المجيـــد الثـــاني (١٣٤١-١٣٤٢هــ/١٩٢٢-١٩٢٤م) عن العرش بقانون أنقرة ١٣٤١هــ/١٩٢٤م[7].

---

١)أكمل الدين أوغلي (إشراف): الدولة العثمانية، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٩١، ١٩٢.

٢) Nihat Unal " Devletinde Dîvan- I Hümâyun Gerçek Dergisi, c. III,56

٣) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٣٤٤.

٤) عبدالرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج١، ص٢٩٠.

٥) النشانجي فريدون بك تمكن من تدوين الرسائل الخاصة بالسلاطين في فترات السلم والحرب، وعرض الرسائل التي يرسلها خصوم الدولة على السلطان منذ بداية عهد عثمان بك(٦٩٨-٧٢٦ه/١٢٩٩-١٣٢٦م) ، وأحداث فترة ٣٠٠ سنة كانت مشتتة فجمع أوراقها، فتناول ٨٨٠ رسالة جمعها في سجل ودفتر، كما استعرض كافة المعاهدات الهُمايونية؛ التي قامت السلطة العثمانية بعقدها للحكام العرب وديار الشرق وملوك الغرب، وكتب أمور الدولة المتعلقة بأحوال السلطنة في عهد كل سلطان؛ ومن ثم قام علماء الدولة بتبيض هذه الأحداث، وقد جمع أحداث عصر السلطان مراد الأول (٧٦٠-٧٩١ه/١٣٥٩-١٣٨٩م) في ١١ نصًّا في عشرة مجلدات كاملة، وتم وضع كل هذه المجلدات في مجلد كبير يتجاوز ٢٥٠ نصًّا، وقدم هذا الكتاب للسلطان مراد الثالث (٩٨٢-١٠٠٢ه/١٥٧٤-١٥٩٥م) تحت مسمى منشآت السلاطين في ٩ من شوال ٩٨٢ه/٢٢ من يناير ١٥٧٥مــ، انظر: مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي، ص ١٣٧.

٦) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s227

٧) دائرة المعارف الإسلامية، تعريب: أحمد الشنتاوي وآخرون، مجلد ١٥، ص٢٢٠، ٢٢١.

الفصل الثالث

التشكيل الإداري للديوان الهُمايوني

المبحث الأول: الكُتاب ومؤهلاتهم

المبحث الثاني: الأقلام الأساسية والتابعة

المبحث الثالث: المترجمون

المبحث الرابع: مجلس الشورى كفرع تابع للديوان

المبحث الخامس: ارتباط الديوان الهمايوني بالولايات العثمانية

المبحث الأول
الكُتاب ومؤهلاتهم

لقد نحت الحكومة العثمانية منحى الحكومات الإسلاميّة، باستحضار تجربتها الإدارية في الاهتمام بالكتابة كونها مقياسًا لمدى نجاح التنظيم الحكومي الإداريّ؛ لما تؤديه من أغراض ذات صلة بالشؤون الداخلية والخارجية، والتي ظهرت في دواوين الرسائل الأموية والعباسية والسلجوقية التي كانت تقوم بأعمال التحرير والكتابة والتسجيل من قبل أرباب الأقلام، مقابل رجال السيف الذين يهتمون بالشؤون العسكرية الحربية وفقًا لتقسيم رجال الدولة في فئتين باعتبارهما مكونًا من مكونات السلطة داخل المنظومة الحكومية على المستوى المهني الذي تطلبته وظائفهم طبقًا لنظرية ابن خلدون في تقسيم رجال الدولة إلى رجال السيف والقلم: "إن السيف والقلم كلاهما لصاحب الدولة يستعين بهما على أمره. إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف ما دام أهلها في تمهيد أمرهم أشد من الحاجة إلى القلم؛ لأن القلم في تلك الحال خادم فقط منفذ للحكم السلطاني، والسيف شريك في المعونة، وكذلك في الدولة حين تضعف عصبيتها"(1).

وبشكل عام اعترفت النظرية السياسة الإسلامية "برجال القلم" إلى جانب "رجال السيف" و"رجال الدين" "العلماء" واعتبارهم قواعد الحكم، وطبقت الدولة العثمانية النظرية الإسلامية فكان تقسيم المهام داخل –الحكومة المركزية بما يوافق النظرية في تقسيم رجال الدولة– انسجامًا مع التقاليد المذكورة(2).

نشأة الفئة القلمية العثمانية:

لم يكن هناك كُتّاب محترفون ودوائر قلميّة منظمّة بشكل رسميّ في الحكومة العثمانية خلال فترة التأسيس، واستجابة لعوامل تتعلق باتساع الدولة وتطور علاقاتها الخارجية فيما بعد استدعى الأمر وجود من يحرر ويوثق قوانينها وأحكامها ومعاملاتها ومعاهداتها واتفاقياتها ومراسلاتها الداخلية والخارجية وينظمها في سجلات الأمر الذي فرض عليها ضرورة تشكيل الفئة القلميّة بشكل رسمي لتقوم بتنفيذ وتنظيم هذه المهام(3).

وبتشكُّل الفئة القلميّة أصبح شأن الكُتّاب في الدولة العثمانية –كما في الحكومات الإسلامية– من العناصر الأساسية للحكومة ؛ وبالتالي تطور النظام الفئوي الوظيفي المشكل للحكومة العثمانية بظهور

---

١) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، ص٣٢٦.

٢) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦٠.

٣) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri,s132,133

ما يعرف بالقلمية "قلمية زمره سي" أي من يعملون في وظيفة الكتابة الرسمية "القلمية"والتي حظيت بتقدير العثمانيين وإجلالهم كونها اشتقاقًا من اللفظ القرآني "القلم" المستمد قدسيته من القرآن الكريم بقسم الله به[١] في قوله تعالى: ﴿ن.وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾[٢].

واندرج القلمية بشكل تلقائي نتيجة لتشعب الأمور وتفرع شؤون الجهاز التنفيذي ضمن المهن الأساسية كأرباب السيف "السيفية" وأرباب العلم"العلمية" مع بداية اشتداد ساعد الإدارة المركزية خلال القرن التاسع الهجري/أواسط القرن الخامس عشر الميلادي[٣].فبتمكن الدولة وانفتاحها سياسيًّا عقب فتح القسطنطينية(إسطانبول)٨٥٧هـــ/١٤٥٣م وطبيعة النشاط القانوني دعمت الفئة القلميّة بلائحة الفاتح القانونية نتيجة لاستقرار بنية التشكيلات المركزيّة بشكل رسمي وطبقت نظرية ابن خلدون عمليًّا بتقسيم رجال الدولة العثمانية إلى ثلاث فئات: السيفية (الصد الأعظم، والوزراء ، وأمراء الأمراء)،والعلمية (القضاة والمفتين، والمدرسين)، والقلمية كان يتزعمّها النشانجي، ويشرف عليها رئيس الكُتّاب إضافة إلى أفراد وكُتّاب أقلام الديوان الهُمايوني، وكتاب الدفترالخاقاني، والخزانة العامرة واتضحت أهمية هذه الفئة في العصر العثماني بتطور القوانين واتساع الدولة.

وأدلى النشانجي الأكبر جلال زاده برأية في تكامل الأدوار ما بين السيف والقلم في بنية الدولة المركزية ".. أن السيف والقلم توأمين، والقلم والخنجر في منتصف الإدارة وكلاهما خير سبيل لإثبات القضية ولكل واحد دور، وبدون هذين فإن نظام الدولة يوشك على الانهيار...))[٤] .وقامت الفئة القلمية بوظائف مهمة حتى القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، وإن كانت ذات أبعاد قصيرة ومحدودة وشهدت في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي تطورًا مستمرًا ملحوظًا من حيث العدد والأهمية الأمر الذي زاد من ثقلها في الإدارة العثمانية[٥].

و يمكن **تعريف الفئة القلمية:** أنها الفئة التي كانت تضم كافة الموظفين الإداريين على كافة المستويات ممن يعملون في الأجهزة والدوائر الحكومية التي عرفت هي الأخرى باسم قلم، ومعنى ذلك أن أهل القلم هم من يُعرف بمصطلح الإداريين و(البيروقراطيين)حديثاً بالتالي يمكن تسميتهم بالبيروقراطيين في الدولة العثمانية وينحدر رجال القلم عادة من عائلات مسلمة على عكس الديوشرمة[٦] الذين انحدر منهم رجال السيف.

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilati,s133

٢) سورة القلم، آية {١، ٢}.

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢١١.

٤) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri ، s132,133

٥) ibid ، s109,110

٦) أوغلي : المرجع السابق. بحث بهاء الدين يدي يلديز، ج١، ص٥٤٨ ، ٥٤٩.

كُتّاب الديوان الهُمايوني (ديوان همايون كاتبلري):

هم عبارة عن جهاز فني-إداريّ- ضخم اشتمل على موظفين ومسؤولين يتراوح عددهم بين ٥٠ - ١٠٠ وقد يزيد، وأثناء انعقاد الديوان كانوا يجلسون على اليمين، ويمارسون أعمالهم ممسكين بأقلامهم في مكانهم الخاص تحت القبة الثانية بإشراف كبيرهم رئيس الكُتّاب لتسجيل قرارات الديوان في السجلات المعنية وكانوا يعدون وثائق مثل الفرمان والرسالة الهُمايونية والبراءة، إلى جانب الإمساك بمضابط الجلسات ولا يمكنهم إخراج أي مسألة محررة تم مناقشتها في الديوان وإذا حدث العكس يتم إعدامهم على الفور(١).

ويشار أنه كان يعمل في الديوان الهُمايوني ٥٠ كاتبًا، ٥٠ معاون كاتب، وكانوا قسمين ٢٠ منهم شاكرد(٢) و٣٠ ملازمًا(٣) إلا أن هذا العدد غير مرتبط بفترة معينة لأنه يحتمل الزيادة كلما زادت وتشعبت المسؤوليات وتطلبت التخصص في التقسيم والتوزيع.

وعلى الرغم من تقنين وضع من يمثل الفئة القلمية في قانونامة الفاتح تحت أمرة النشانجي والدفتردارية رسميًّا كممثلين للفئة القلمية في الحكومة العثمانية إلا أنها حتى عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) لم تتميز بعد بدرجة كبيرة من الاتساع والتنظيم وفصل المهام كما أُشيع مما يعني أن الفصل في المهام غير ملموس بشكل واضح؛ و التقسيم كان عامًّا غير مصنف، وعليه فإن أعداد الكتبة لا يمكن التيقن بها وحصرها بشكل دقيق لأنها قابله للزيادة حسب مستجدات الدولة على المستوى الجغرافي والسياسي والمالي مما كان يتحكم في التغيير في هيكلة الإدارة العثمانية.

---

١) Mehmet Unal: Müesseseleri Tarihi, s61، انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم (٣).

٢) شاكرد sagird بالفارسية بمعنى تلميذ وصبي يتعلم الصناعة، وكان يطلق على الجارية في قصر السلطان إذا ما قضت مدة من الزمن فتعلمت من جهالة، وبالمعنى العام طالب العلم ومن تجاوز فترة التدريب، حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١١١، سهيل صابان: المعجم الموسوعي، ص١٣٩.

٣) ملازم azim Mul كان المتخرجون من المدارس الشرعية في الدولة العثمانية يعينون في وظائف التدريس والقضاء دون انتظار وذلك حتى عصر سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م). وبناء على ذلك كان يتعرض بعضهم للظلم ويبقى عاطلًا. فقام شيخ الإسلام أبو السعود أفندي بوضع نظام جديد، يتم بموجبه تسجيل اسم المتخرجين الجدد في دفتر المدرسة التي تخرج فيها ثم يتم تعينهم حسب التسلسل. وكان المتخرج يسمى ملازم فإذا ما وجدت وظيفة شاغرة فإن التعيين كان يتم بموجب التسلسل الوارد في الدفتر. ومنذ عصر سليمان القانوني كان إذا خرج إلى الحرب ينتخب ثلاثمائة من هؤلاء الملازمين للعمل في قصر السلطان ثم يلحقوا بخدمته، وبعد العودة من الحرب يوكل إلى بعضهم إدارة أراضي الوقف ومنهم من كان يجبي الخراج والجزية، وتطلق يطلق كلمة ملازم أيضًا على الضابط الذي يلحق بخدمة الجيش فيسمى الملازم الأول، الملازم الثاني..انظر المصري: المرجع سابق، ص٢٠٦، ٢٠٧، صابان: المرجع السابق، ص٢١٤، ٢١٥.

ففي ظل حكم السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٦هـ/١٤٨١-١٥١٢م) كان العدد الإجمالي لموظفي المكتب السلطاني (الشؤون الكتابية) وموظفي الخزانة والمتميزين من حيث تميز وظائفهم بهذه الدرجة أو تلك، لا يزيد عن ٢٥ أمينًا (كاتبًا) خلال ٩٠٠هـ/١٤٩٤م، و٣٥ كاتبًا في عام ٩٠٩ هـ/١٥٠٣م، وفي عصر السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) خلال عام ٩٢٠هـ/١٥١٤م بلغ عددهم ٣٦ كاتبًا (١).

وأيما كان ازدياد أعداد الكتبة فلا يعتبر مقياسًا وحيدًا للتطور وإنما تحديد الفئات والتخصص في المهام مقياسًا أيضًا للتطور نوعيًّا، على غرار تمييز القلقشندي بين الكُتّاب في ثلاثة أصناف على النحو التالي:

الصنف الأول: الكُتّاب الذين كانوا يكتبون للولاة والحكام، **والثاني**: الكُتّاب الذين يجمعون واردات الدولة ويحققون مصادرها، **والثالث**: الذين كانوا يشرفون على تعيينات ورواتب الذين يتولون الدفاع عن البلاد والنظام الاجتماعي. وفي الواقع هذا التقسيم ينسجم مع التجربة العثمانية (٢) إذ كان لا يمكن إنكار التطور في الشؤون الكتابية من حيث المهام والذي كُشف عنه اعتبارًا من عام ٩٣٤هـ/١٥٢٧م خلال عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) بتحديد ثلاثة أنواع من الأمناء (الكُتّاب) الذين كانوا تحت مرحلة التدريب "الشاكيرد" (٣) كالتالي :

الصنف الأول الكتاب: الذين كانوا يتبعون رئيس الكُتّاب العضو المساعد في الديوان الهُمايوني وهم الأقل.

الصنف الثاني: الكُتّاب الذين كانوا يعملون في الخزينة بما يتعلق بأمور المال تحت إمرة الدفتردار.

الصنف الثالث: الكُتّاب الذين كانوا يتبعون النشانجي (٤) وهم كُتاب الدفترخانة.

واحتل كُتّاب الديوان المرتبة الأولى من حيث الأهمية ثم كتبة المالية، وهم أكثر الكتاب انتشار وتميزًا بتقاليد راسخة (٥).

وهناك إشارات إلى تميز كتبة أقلام الديوان الهُمايوني عن سائر الكتبة في قانونامة الفاتح، فطبقًا له كان من الممكن أن يتم خلط هؤلاء الكتاب مع بعضهم البعض كأن يكون رئيس الكُتّاب في منصب

---

١) روبير مانتران (جمع وإشراف): تاريخ الدولة العثمانية. بحث جـيل فينشتاين، ج١، ص٢٨٤.

٢) للاطلاع: أبو العباس القلقشندي: صبح الأعشى، ج١، ص٨٤، ٨٥، خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦١، ١٦٢.

٣) مانتران : المرجع السابق، ص٢٨٤.

٤) إينالجيك: المرجع االسابق، ص١٦١، وقارن مانتران: المرجع السابق، ج١، ٢٨٤، مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ الإسلامي في العصر العثماني، (ط١، عمان، دار سامة: ٢٠٠٩) ص١١٠.

٥) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): ا الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢١٣.

الدفتردار وأن يكون التابعون له كُتّابًا للخزانة عند ترقيتهم أو محاسبين، ولكن لا يمكن أن يكون مناسبًا أن يترقىّ أحدًا من المالية إلى أقلام الديوان الهُمايوني بصفة عامة، مما يعني أن كُتّاب أقلام الديوان الهُمايوني تطلبت فيهم قدرات خاصة في الكتابة والإنشاء تفوق مميزات وقدرات كُتّاب الماليّة، وذلك للاستعداد بالشكل الكافي لتحرير الأمور المهمة [1] ، وبالتالي تحددت فئات الكُتّاب العثمانيين وصولًا لمرحلة فُعلت فيها اختصاصات الكُتّاب وتحديد أعدادهم في موضع كل تخصص. ففي عام ٩٤٤هـ/١٥٣٧م تحدد في الديوان الهُمايوني أرقامًا في كل دائرة متخصصة فأُشير إلى أن ١٨ كاتبًا عملوا في كتابة المراسيم، وحدد من الـ ١٨ كاتبا ١١ كاتبًا متخصصين في كتابة المراسيم السياسية والإدارية و٧ آخرين في المراسيم المالية، وفي سنة ٩٧٦هـ/١٥٦٨م خلال عصر السلطان سليم الثاني (٩٧٤-٩٨٢هـ/١٥٦٦-١٥٧٤م) كان في الخزينة ٢٢٢كاتبًا. ومع زيادة تفرعات الأقلام وتشعبها وإنشاء الجديد منها ارتفع عدد الكتبة في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي إلى أكثر من ٧٠٠ كاتب [2] ونخلص إلى أن زيادة أعداد الكتاب في الدوائر القلمية كان مطردًا تبعًا لاتساع الدولة، فكلما اتسعت تزايدت إيراداها من غنائم وخراج وتجارة ومصروفاها على البناء والمرافق والحملات العسكرية إضافة إلى حاجاها إلى تعديل القوانين وإعادة كتابة بعضها علاوة على اتساع دائرة علاقاها الخارجية ازداد عدد الكُتّاب .

مؤهلات كُتّاب الديوان الهُمايوني:

أولًا: الجانب الأخلاقي:

١- التحلي بالقدر الكبير من الأخلاق والأمانة من أولى الصفات التي يجب أن يتصف بها الكاتب [3] ، وكان العثمانيون ينظرون إلى الكتابة كمهنة تستمد قدسيتها من القلم الذي أجَلّه الله تعالى بالقسم به كما تقدم، ثم إن الوحي كتب بهذه الأداة، كما كُتب به اللوح المحفوظ، فيرون أن الدفتر والسجل كمستلزم للكتابة يستمد قدسيته من اللوح الذي يسجل به الملائكة الأطهار أعمال العباد [4] استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ *كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [5] .

---

١) Necati Gültepe: Mührün Gücü , s157

٢) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦٢.

٣) فيصل الكندري: "الفرمانات السلطانية"، حوليات الآداب، الحولية ٢١، ص٥٦.

٤) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri,s133، وفي هذا الجانب كتب القلقشندي في فضل الكتابة ورفعة شأنها بالقسم بالقلم وشرفها بوصف الملائكة الحفظة الكاتبين.للاطلاع انظر: أبو العباس القلقشندي: صبح الأعشى، ج١، ص٦٣، ٦٤

٥) سورة الانفطار، آية { ١٠، ١١}

٢- التخلق بالأخلاقيات التي نص عليها قوله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا..﴾ (١) ، فحتى يكتسب الكاتب العثماني القدسية والشرف المهني كان عليه التخلق بجميع القيم الأخلاقية المرتبطة بالكاتب في القرآن الكريم؛ من علم وتقوى وعدل وأمانة ونزاهة وتواضع وعدم تعالٍ؛ لتعصمه وتنأى به عن التزوير والتبديل وانتهاك سرية الوثائق بنشر ما فيها لذا سموا الكُتاب أمناء.

وكانت قُدسية المهنة عامل جذب للالتحاق بوظيفة الكتابة واستمر التركيز على قدسيتها حفاظًا عليها حتى فترات ما قبل الإصلاحات إذ أصبحت عنصرا أساسيًّا في التعليم المتعلق بهذه الوظيفة. وترسيخًا لإجلال القلم الذي يستتبعه إجلال المهنة، كتب النشانجي جلال زاده: "... هناك فوائد كثيرة في القلم الذي تملؤه البركة ،وهو بمثابة الشمس التي تقوم بإضاءة الدولة بنورها، وبريقها يزيل الظلام الحالك ومن الممكن اجتماع القلم مع السيف أحيانا ويستحيل اجتماعهما أحيانا أخرى؛ لأن السيف عمله البطش والتدمير والظلم أما القلم فعمله البناء والعمار، ونظام الدولة في حقيقة الأمر يقوم على الكاتب المعمار ذو التأثير الساحر الذي لا نظير له ،والوزير المستنير"(٢) .

ثانيًا: الجانب المعرفي والعلمي:

إن الجانب المعرفي والثقافي متطلب وضرورة للكاتب نظرًا لتعدد موضوعات الكتابة في المراسيم والمراسلات والشؤون السياسية الخارجية والإدارية الداخلية و التي تتطلب مهارات فائقة في تحريرها، مما تطلب من الكاتب رصيد موسوعي معرفي شامل بشتى ضروب العلوم النقلية والعقلية بفروعها الشرعية والقانونية واللغوية والطبيعية على النحو التالي:

١-العلوم الشرعية ومتعلقاتها:

كان يجب على الكاتب المعرفة بالقرآن الكريم وفهم آياته المستخدمة بشكل مستمر والأحاديث الشريفة وما تحويه من أمثال ومصطلحات، ونصوص عقاب وجزاء، وأحكام أهل الذمة وكيفية مخاطبتهم، واستخدام الأدعية والإلمام بالأقوال المأثورة ليتمكن من تطبيق ما تعلمه من تلك العلوم ما يُحسّن ويقوي لغة إنشائه فيستخدم الألفاظ في المواضع المناسبة، على سبيل المثال: الكاتب والمنشئ الذي يُطلب منه كتابة وقفية لسلطان من السلاطين يلزم عليه أن يعرف -عدا العناصر الأساسية في الوقفية- فضائل الوقف، وآيات القرآن الكريم المتعلقة بالوقف، والأحاديث النبوية المأثورة التي تحذر من عاقبة من يحاول الإضرار بالأوقاف وتغييرها.

---

(١) سورة البقرة، آية {٢٨٢}

(٢) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri,s133

وفيما يتعلق بكتابة الرسائل السياسية والشؤون الخارجية المرسلة إلى حكام المسلمين وحكام وأباطرة الدول الأوربية، فيجب عليه أن يجيد ويحسن استخدام الألقاب والأدعية والأحاديث الشريفة الملائمة للموضوع، وغير ذلك مما يلزم كتابة العهود والمواثيق بتبيان آيات العهد والميثاق وضرورة الالتزام به وعدم الحنث فيه، كما يترل أسماء الحكام والأمراء المسيحيين بوجه خاص في منازلها الصحيحة(1).

وعند تحرير أخبار بشائر الفتح "فتح نامه"وبشائر النصر كان عليه إيراد الآيات المناسبة والأحاديث التي تناسب الفتح وتبين فضائل الجهاد التي تتم به الفتوحات.

إضافة إلى ضرورة معرفته بالأحاديث والآيات المتعلقة بكتابة سندات التملك(2)، والدين وغيرها من المعاملات المالية التي وردت نصوص متعلقة بها في القرآن الكريم والسنة الشريفة.

إلى جانب كتب الصكوك المعروفة بمجموعات الصكوك "صك مجموعة لري" وتلك الكتب أعدت تبعًا لترتيب كتب الفقه والفتوى مئات النماذج من الوثائق التي كان يجري تنظيمها في المحاكم وتعتبر من أبرز الكتب المساعدة لكُتّاب الشؤون الشرعية(3).

ولما كان تدريب الكُتّاب الحكوميين يستلزم إتقان المجالات الإسلامية التقليدية للمعرفة فإنهم كانوا يتلقون تعليمهم على أيدي العلماء والكتبة؛ ولهذا أحرز العلماء نفوذًا حين أصبح عدد كبير منهم يلتحقون بهيئة الكُتّاب(4).

٢–علوم اللغة وفنونها:

أ–اللـــــــــــغة:

كانت اللغة الفارسية هي السائدة في الإمارة العثمانية حتى عصر السلطان مراد الأول (٧٦٠-٧٩١هـ/١٣٥٩-١٣٨٩م) إذ ظلت اللغة الرسمية والمستخدمة في الكتابة كونهم ورثة السلاجقة الذين كانوا تركًا في جنسهم فرسًا في لغتهم وأدبهم، ولذلك بعد عصر السلطان مراد الأول تحول الأتراك العثمانيون إلى استخدام اللغة التركية العثمانية(5).

وذُكر أن اللغة التركية يعود استخدامها إلى القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي فازدهرت في إطار الدولة العثمانية، ولذا تأثرت كثيرا باللغة العربيّة والفارسيّة، وكانت اللغتان الأخيرتان إلى

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢١٢.

٢) المرجع نفسه .

٣) المرجع نفسه، ج١، ص٢١٥.

٤) أحمد مصطفى: في أصول التاريخ العثماني (د.ط، القاهرة، دار الشروق: ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ص١١٥.

٥) حسين المصري: صلات بين العرب والفرس والترك، ص٢٤٥.

جانب اللغة التركية العثمانية تستوعبان مجالات التعبير الحضاري، في الجناح الغربي، والأوسط من العالم الإسلاميّ وبالتالي عاشت التركية العثمانية، في إطار الحضارة الإسلامية، وكانت المثل الثقافية، في إطار الدولة العثمانية تجعل اللغتين العربية والفارسية أهم الثقافات الرفيعة والاهتمام بالعربية والفارسية أسهم في دخول عدد كبير من الألفاظ العربية والفارسية إلى التركية، بصفة خاصة في المجال الثقافي والعلمي[1].

وفي واقع الأمر كانت الفارسية واسطة دخول -بعض الكلمات- العربيّة إلى اللغة التركيّة شأنها كشأن التشكيلات العربية التي انتقلت بواسطة سلاجقة الأناضول[2]. وبالتالي فرض الواقع على العثمانيين أن يتعايشوا مع اللغتين فلم يكن لهم مناص من نفاذ الكثير من مصطلحاتهما إلى اللغة التركية العثمانيّة وهذا ما يفسر ما مر في فصول سابقة كثرة الألقاب والنعوت المقتبسة من الفرس والعرب. وبناءً على ما سبق فاللغتان اللتان كان على الكُتّاب العثمانيين الرسميين تعلمهما هما:

١- **اللغة العربية:** وهي لغة العلوم الشرعية بمعنى لغة دينية بالدرجة الأولى إذ توجب على الكُتّاب إتقان وفهم القرآن الكريم و الحديث الشريف بلغتهما العربية لاستخداماتها الصحيحة، كما استخدمت العربية في التعامل السياسي، وشكّلت لغة العلم وكان يكفي الطالب العثماني بصفة عامة أن يتعلم اللغة العربية لأنها أحد أسس نظم الشريعة في أصول الفقه طالما أنها تستقي نظمها من القرآن والسُنّة[3] وكعلامة بارزة على الاهتمام السامي باللغة العربية في الدولة العثمانية، كان كل أمير أو سلطان عثماني يجيد اللغة العربية تعلم ودرس بها، واتخذها وسيلة لتعلم الدراسات الإسلامية المنصوص عليها في تربية الأبناء في القصر"السراي" العثماني[4]. وقرر العثمانيون أن تكون اللغة العربية لغة أولى في جميع المعاهد التعليمية، ودرسوا بها كافة العلوم في مقابل إهمالهم للغتهم التركية[5] حيث لم يُدرسوا اللغة التركية للشعب في أي مؤسسة من المؤسسات، فأصبحت اللغة العربية هي المسيطرة في المدارس والمعاهد، فألفوا باللغة العربية الكتب المدرسية وغير المدرسية بما في ذلك نحو وصرف اللغة العربية، وكتبوا بها الرسائل، واشتقوا منها اصطلاحات علمية كثيرة[6].

وبذلك استطاعت اللغة العربية أن تفرض نفسها وتحتل هذه المكانة في التعليم الرسمي العثماني لمكانتها الدينية التي استمدتها من القرآن الكريم الذي نزلت بها آياته و تكفل الله بحفظه، ووصف الله تعالى اللسان العربي بالبيان في محكم تنزيله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ .

١) الصفصافي القطوري: إطلالة على ثقافة الترك، ص١٠٨، ١٠٩.

٢)حسين المصري: صلات بين العرب والفرس والترك ص٢٤٥.

٣) أحمد نجم: التعليم في الدولة العثمانية، ص١٩٦.

٤) محمد حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة (ط٣، دمشق، دار القاسم: ١٤٣٣ه/٢٠١٢م)، ص٥٢٣

٥) المرجع نفسه، ص٥١٦، ٥١٧

٦) المرجع نفسه، ص٥٢٤

بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[١]، وقوله تعالى ﴿هَذا كِتابٌ مُصَدِّقٌ لِسانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ﴾[٢]، وقوله تعالى﴿ حَم . والْكِتابِ المُبينِ . إنَّا جعلْناهُ قُرْآنًا عَرَبيًّا لَعَلَّكُم تَعْقِلُونَ﴾[٣].

٢- **اللغة الفارسية:** كانت اللغة الفارسية لغة الفنون والآداب، لاسيما أن الكتابة التاريخية العثمانية باللغة الفارسية، فإذا أراد الكُتّاب العثمانيون الاستفادة من الإرث الأدبي الفارسي التاريخي المعروف بغناه بقوانين النظم والدواوين وقوانين البلاط كان لزامًا عليهم الإلمام باللغة الفارسية لتقويم كتاباتهم.

و لم يستغن العثمانيون عن اللغتين السابقتين إلا في القرن العاشر الهجري/بداية القرن السادس عشر الميلادي،ومع ذلك ظلتا حاضرتين في مجال الكتابة التاريخية والسياسية في الدولة بمعنى أن الاستغناء عنهما كان على مستوى الإدارة فقط والتي كُتبت باللغة التركية العثمانية. وبالتالي كان من الضروري للكاتب العثماني تعلم اللغات الثلاث (العربية والفارسية والتركية) كل على حدة لفهمها[٤] كونهن لغات الدين والشرع والأدب والثقافة والفنون.

إضافة إلى عدة لغات كان يتعلمها العثمانيون نتيجة لتعدد قوميات الدولة وتطور علاقاتها الخارجية، فحين نشطت الدبلوماسية في القرون المتأخرة[٥](الثاني عشر االثالث عشر الهجريين /الثامن عشر التاسع عشر الميلاديين) كانت اللغة الفرنسية هي اللغة الدبلوماسية التي يجب أن يتعلمها الإداريون العثمانيون، فكان جميع الدبلوماسيين العثمانيين في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي يتحدثون الفرنسية[٦].

---

١) سورة الشعراء، آية { ١٩٣-١٩٥}.

٢) سورة الأحقاف، آية{ ١٢ }.

٣) سورة فصلت، آية {١-٣ }.

٤) عبد الرحيم بنجادة: العثمانيون المؤسسات..، ص٢٢١، ٢٢٢.

٥) دخلت اللغة التركية العثمانية خلال القرن الثالث عشر الهجري / النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي مجالات التعبير عن الحضارة الحديثة فتأثرت باللغة الإيطالية وباللغة الفرنسية في الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية. وبدأ الكتاب يطرحون قضية التجديد اللغوي باعتباره الطريق نحو التقدم والحضارة ونادى الكثيرون -وإن جاز التعبير التغريبيون- بالإقلال من الألفاظ العربية والفارسية التي كان الفصحاء يتبارون في حشدها وبرر هؤلاء مطالبهم أنهم يريدون أن يجعلوا التركية أصدق تعبيرًا عن النطق التركي، وعندما أُلغيت الخلافة١٣٤١هـ/ ١٩٢٤م بإعلان الجمهورية التركية انفصلت تركيا عن الإطار العربي الإسلامي وفي سنة ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م كان إعلان التحول عن الخط العربي إلى الخط اللاتيني في تدوين اللغة التركية مما يفسر بانقلاب لغوي حضاري في التاريخ التركي انظر: الصفصافي القطوري: إطلالة على ثقافة الترك، ص١٠٩.

(٦) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٣٤٧.

فروع علوم اللغة ومهاراتهاوفنونها التي يجب على الكاتب إتقانها:

١- النحو والصرف :

كان يأتي في مقدمتها علم النحو وكان كتاب الإدراك للسان الأتراك أهم مراجع نحو اللغة التركية والذي ألفه العالم ابن حيان الأندلسي الغرناطي ت ٧٥٤هـ/ ١٣٥٣م ووضعه في أوائل ظهور السلطنة واستقلالها ٧١٢هـ/١٣١٢م ليكون أساسًا لقواعد اللغة الرسمية العثمانية وقد نُشر منذ وقت مبكر خلال القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي(١).

٢-علم البلاغة :

بالنسبة لعلم البلاغة وما يتضمنه من علوم المعاني والبيان والبديع كان يعين الكاتب في توظيف العبارات والقوالب اللفظية الجارية فيضعها في مواضعها الصحيحة، وإجادة استخدام الجمل التي تتناسب ومكانة السلطان ورجال الدولة وكل جهة يتم الإرسال إليها، فيضع تراكيب الألفاظ مواضعها الصحيحة متناسبة مع مقتضيات أحوالها. والمتأمل للفرمانات العثمانية والوثائق يتبين له استخدام السجع وتعدد الألقاب

٣- الشعر :

حفظ أبيات الشعر والاطلاع على المنظوم منه وأغراضه قد تُجمل وتقوّم نصوص الكاتب ،فقد يستعين ويستشهد الكاتب بأبيات الشعر المناسبة لحادثة أو مناسبة دينية وغيرها أو كتعبير عن نشوة الانتصارات أو يبث بها حماسًا لمعركة ما .

٤-الإنشـــــاء:

كان إتقان صنعة الإنشاء من صميم متطلبات وظيفة الكُتّاب ؛ لذا كان يجب على الكاتب أن يعزز ملكته الإنشائية بالاطلاع على كتب المنشآت مثل الأدب والنثر وضروب الأمثال والمصطلحات المختلفة التي كثر استخدامها(٢) بمرادفاتها المتعددة للمعنى الواحد؛ لذا كان يجب عليه تكريس تعلم اللغات للتدريب على مهارات وتنوع أساليب الإنشاء في اللغة العربية والفارسية المشتهرتان بالآداب وفنونها عن طريق الاستعانة دائما بالكتب المساعدة التي أُلفت قبل العهد العثماني وجرى استخدامها في الدول الإسلامية والتركية ففي مراحل متقدمة أُشير إلى وجود كتب تحمل ماهية الكتب التعليمية لتعليم فنون الكتابة والإنشاء في الأناضول خلال القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، فهناك مؤلفات مكتوبة في عصر سلاجقة الأناضول تحمل نفس الماهية وهي عبارة عن وثائق مهمة من حيث تأكيدها على

---

(١) عبد الفتاح عبادة: انتشار الخط العربي، ص٣٧.

(٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢١١، ٢١٢.

استقرار العرف الفارسي التركي في الإمارات الحدودية بشكل ما، فكان كتاب "مناهج الإنشاء" لـــ يحي بن محمد القرفيال وثيقة أساسية ومرجعًا للكُتّاب في هذا الشأن؛ مما يوضح تكامل الدوائر الكتابية في ذلك العصر[1].

إلى جانب الاستعانة بالكتب الجديدة التي وضعها العثمانيون في العصر العثماني، فقد وضع النشانجية العثمانيون -بحكم خبرتهم وتجاربهم- منشآت كثيرة على سبيل المثال كتاب فريدون بك "منشآت السلاطين" السابق الذكر.

واستفاد كُتّاب الديوان من تلك المؤلفات بما تحويه من نماذج الفرمانات والبراءات والمواثيق والرسائل والخطوط الهُمايونية والتلخيصات وغيرها والتي كُتبت بتواريخ وعصور مختلفة، فاستنسخوها بغية التمرس والتمرين للتطبيق العملي[2]. ولا شك أن تلك المؤلفات الإنشائية اُستفيد منها في فترة استقرار الدولة وتمهد أمورها ضمن مشروع تطوير تنظيم شؤون الكُتّاب وتقويم الكتابات التاريخية والسياسية في الدوائر الكتابية.

٥- الخـــــط:

كانت حروف الخط العربي[3] هي التي استخدمها العثمانيون لتدوين كتاباتهم؛ لذا كان من السهل عليهم الاستفادة من أشكال الخط العربي التي ازدهرت في الدول العربية الإسلامية في تحسينه وتطويعه وإدخال تحسينات واستخراج خطوط جديدة منه إلى جانب الخط الفارسي[4].

وكان من العوامل التي دفعت العثمانيين إلى الاهتمام بتحسين الخط:

١- نظرًا لأن الحكومة العثمانية اتسعت علاقاتها مع السلاطين والحكام خارجيًّا حيث ظهرت بمظهر الدولة العالمية، إضافة إلى إجلالها للعلماء والقضاة الذين تطلبت مكاتبتهم ومراسلتهم مستوى رفيعًا من الإتقان في التحرير والصياغة وجماليات وحسن الخط.

٢- لعكس حضارة الدولة بما توصلت إليه من رقي فكري وفني بتقديرها لأصحاب المقامات الرفيعة، ورغبة منها في التنوع في استخدام الخطوط فيما يتناسب مع الموضوع والمقام.

---

١) Necati Gültepe: Mührün Gücü , s156

٢) Mehmet Unal: Müesseseleri Tarihi, s61

٣) يُعد الخط العربي أشهر الخطوط التي استخدمها الأتراك سواء من ناحية الإطار الزمني أو المحيط الجغرافي، فمنذ بدأ الإسلام في الانتشار بين الأتراك منذ أواسط القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، وحتى أواسط القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي والأتراك يكتبون لغاتهم ولهجاتهم بالخط العربي، وكان أول من كتب التركية بالخط العربي من القراخانيين هو محمود الكاشغري في معجمه الهام ديوان لغات الترك كتبه ٤٦٦هـــ/ ١٠٧٣م وكان يهدف إلى تعليم اللغة التركية لأبناء العربية وقد طوع التركية للخط العربي. انظر: الصفصافي القطوري: إطلالة على ثقافة الترك، ص١١٩.

(٤) للاستزادة عن اهتمام العثمانيين بالخط والاستفادة من الخطوط الإسلامية. انظر: أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث أوغور درمان، ج٢، ص٧٤١-٧٤٦.

لذا كان جودة وحسن الخط متطلب من متطلبات تعليم الكاتب فكان يجري تعليمه والتدريب على مهاراته في المؤسسات التعليمية العثمانية ضمن إطار نظام الوقف كالمدارس والمكاتب، أو في الدوائر الرسمية كالأجهزة الحكومية مثل الآندرون الهُمايوني، والديوان الهُمايوني، وسراي غلطة وغيرها وكان الأسلوب الأمثل لتعلمه يجري في دار الخطاط نفسه دون أجر مادي وفي القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي جرى تعلمه في أكاديميات خاصة[1].

وكانت أبرز الخطوط المستخدمة في المكاتبات الرسمية الصادرة عن الديوان والتي يجب على الكُتّاب إتقانها:

١- الخط الديواني:

استخرج العثمانيون الخط الديواني من خط التعليق[2] الذي تعلموه من كُتّاب ديوان دولة الشاه البيضاء حين تم اسقدامهم إلى إسطانبول فبعد أن تعلموه وتعهدوه بالتطوير والتحسين استخرجوا الخط الديواني منه بصورته العثمانية[3]، وعملوا على تجميله بحركات التشكيل حتى ظهر منه الديواني الجلي[4] الذي كانوا يستخدمونه في المكاتبات الرسميّة ذات المستوى الأرفع منذ القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي. وكان سبب اختيار الديواني والديواني الجلي للاستخدام في الأوراق الرسمية لأنهما يكتبان ويقرآن بطريقة متداخلة ليس كباقي الخطوط وينتهي السطر مرتفعًا كلما اقتربا من النهاية، مما يصعب على الشخص أن يضيف إلى السطر شيئا يود إضافته الأمر الذي يحفظ النص ويجعله في مأمن من التحريف والتزوير. وكان يتم تعليم الخطين الديواني والديواني الجلي داخل الديوان الهُمايوني ولا يجوز استخدامهما خارجه وظل الأمر كذلك حتى نضجا وامتد استخدامهما حتى أوائل القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي[5].

٢- خط التعليق:

استحسنه العثمانيون كثيرًا، ويبدو عاريًا مجردًا من التشكيل ومن ثم كان يلائم اللغة التركية واستعمل بشكل واسع في الدواوين[6] والكتب خصوصا الأشعار[7] واستعمله الكُتّاب في تحرير الشؤون

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف) : الدولة العثمانية. بحث أوغور درمان ، ج٢، ص٧٤٧.

٢) خط التعليق خط فارسي ونوع من أنواع الخطوط العربية الهامة، وقد أخذ في النمو والانتشار في أواخر القرن السادس للهجرة الثاني عشر للميلاد تقريبًا إلا أن ابتداءه كان بلا شك قبل ذلك العصر وميزته ميله إلى الاتجاه من اليمين إلى اليسار ومن أعلى إلى أسفل بتطويل الحروف النهائية وتغير حروف السين والشين إلى خط طويل منحنٍ والشكل الخاص له أخذه الخط العربي طبعًا على أيدي الفرس تحت تأثير خطهم الوطني القديم البـــهلوي. انظر: عبد الفتاح عبادة: انتشار الخط العربي، ص٦٣، انظرملحق رقم (٣)، صورة رقم (٤٩).

٣) انظرملحق رقم (٣)، صورة رقم (٥١).

٤) انظرملحق رقم (٣)، صورة رقم (٥٠)،(٥٢).

٥) أوغلي ، المرجع السابق ، ج٢، ص٧٤٤، ٧٤٥.

٦) المرجع نفسه، ج٢، ص٧٤٥.

٧) عبادة: المصدر السابق ، ص٢١.

الشرعية في مجال القضاء وقضاء العسكر والمشيخـــــة الإسلامية لتحرير الأحكام الشرعية والقضائية في الغالب[1].

٣- خط السياقت:

كان يخلو من أي قيمة فنية وجمالية، استخدم في السجلات المالية والطابو،وكان كُتّاب المالية يستخدمونه في كتابة أرقام الديوان في أوراقها وسجلاتها ،و كان الكُتّاب العاملون بالدوائر المالية يستعينون بالكتب المساعدة لهذا الغرض فمصطلح السياقة الذي أصبح مرادفًا للمحاسبة في الحقيقة كان نظامًا طُوّر وارتقى على يد السلاجقة والإيلخانيين وواصل تطوره لدى العثمانيين أسلوبًا وفنًّا[2].

٤- خط الرقعة:

جاءت تسميته من الكتابة بسرعة فوق رقعة الجلد أو الكاغيت، وكل حروفه سواء المستوي منها أو المدور متشابكة في بعضها البعض، مما أدى إلى استخدامه عند الحاجة إلى الكتابة بسرعة، وسن القلم في كتابة الرقعة يكون متغير[3]،وأخضع في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي لنظام معين، وجرى تخصيصه للمكاتبات الرسمية السريعة فعرف آنذاك باسم "رقعة الباب العالي"[4]، واستخدم في كتابة الملاحظات والمسودات، وتدوين الاقتراحات وكتابة الوثائق التي ليست على درجة من الأهمية[5] وكثيرًا ما استخدم في الرسائل وحجج الوقف وسندات الدين المعدة من قبل القضاة[6]. أما الذي استحسنه العرب لجماليته الفنية عرف باسم "رقعة عزت أفندي"[7] وخضع لقواعد صارمة [8].

٥- خط النسخ:

كان يستخدم بشكل متكرر، وهومشتق من النبطية، وتميز بالشكل المستدير لحروفه، كما تميز بانسيابيته وبساطته،وبعدم الزخرفة[9]وهو ليس خطًّا فنيًّا، واستخدم بكثرة في كتابة القرآن الكريم واستنساخ الكتب لسهولة استخدامه، واستخدم خط النسخ مُشكّل في كتابة القرآن الكريم ونسخ

---

١) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢١٤.

٢) أحمد كوندز، سعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٧٣٠، انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم (٥٣)، (٥٤).

٣) الصفصافي أحمد القطوري: الوثائق العثمانية الدبلوماتيك (دراسة حول الشكل والمضمون)، (ط١، مصر، الرقي للنشر والتوزيع: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م) ، ص١١٩، ملحق رقم (٣) ، صورة رقم (٥٥) .

٤) أوغلي : المرجع السابق . بحث أوغور درمان، ، ج٢، ص٧٤٦.

٥) القطوري ، المرجع السابق ، ص١٠٦.

٦) المرجع نفسه ، ص١١٩.

٧) مصطفى عزت أفندي (١٢٥٧-١٣٢١هـ/١٨٤١-١٩٠٣م) خطاط مشهود له بالبراعة وهو من أهل العلم شغل منصب قاضي العسكر وكتب بخطه الجميل أحد عشر مصحفًا، وكتب لوحات كبيرة في مسجد آيا صوفيا، وآية النور التي في قُبّة المسجد، وكانت وفاته ١٢٨٩ هـ /١٨٧٣م، حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٩٦.

٨) أوغلي: المرجع السابق، ج٢، ص٧٤٦.

٩) القطوري: المرجع السابق، ص١٠٢، انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم(٥٦).

الكُتب، ونادرًا لا يُشكّل في كتابة الوثائق إلا في الكلمات المراد لفت الأنظار إليها، أو إذا كان هناك شك في قراءتها و يُصادف ذلك في رسائل الصدور العظام، وتلخيصاتهم ودفاتر المهمة.وسرعة الكتابة بخط النسخ وسهولته ولّدت ما يسمى بـــ "نسخ قيرمة سي" أي النسخ المكسر، وكثيرًا ما استخدم النسخ المكسر في كتابة الوثائق[1].

٦- خط الثلث:

تميز خط الثلث بالزخرفة الخاصة و كان يناسب استخدامه كتابة العناوين، كما تميز بالتناسق الشديد والتناسب في ملء الفراغات، وكان يتم فيه كتابة حروف معينة على مستويات مختلفة حتى يتم توزيعها بشكل متساوٍ. وكان يعتبر خطًّا رسميًّا أكثر من النسخ، وكان استخدامه شائعًا بين الأتراك العثمانيين وبين الفرس لكتابة مختلف أنواع النصوص الزخرفية، وللنقش على شواهد القبور وفي المساجد. كما كانت بعض العبارات الدينية مثل (البسملة) و(التوحيد) تكتب بخط الثلث، وكذلك اُستخدم في عناوين الكُتب وأجزاء الوثائق والمخطوطات[2].

٧- خط القيرمة:

استخدم الفرس هذا الخط ذا النوع الخاص وعرف لديهم باسم "الشكسته"[3] بمعنى الشكل المكسور[4] وعرف لدى الأتراك العثمانيين بـــ"القيرمه" أي الخط المتكسر. وكان يشبه الخط المتصل مع روابط خفيفة بين كل حرفين ومع إزالة المميزات والتفاصيل الأخرى بكل حرف[5] ،وهو بالغ الكثافة بحروف على زوايا مستدقة ذات خطوط عمودية مائلة بالغة القصر. وكان يخلو من الحركات وتوضع الأسطر على زوايا مختلفة من الصفحة[6] فبالتالي كان خطًّا معقدًا كثير الزوايا والثنايا يمكن أن تكتب به معلومات كثيرة في حيز ضيق فضلًا عن الأرقام الخاصة به، وأوجده العثمانيون لتحرير الشؤون الإدارية والمالية، ولكي يحيطوا محفوظاتهم بالكتمان والسرية[7]، وكان الخط صعب القراءة و غالبًا ما يُستخدم في الكتابة على الأوراق المالية[8]، وشاع استخدام هذا الخط في مصر في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي. وتحوي دار المحفوظات المصرية آلاف الوثائق المدونة باللغة التركية بخط

---

١) الصفصافي أحمدالقطوري: الوثائق العثمانية ، ص١١١.

٢) المرجع نفسه ، ص١٠٣، انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم(٧٦).

٣) المرجع نفسه ، ص١٠٥.

٤) إسماعيل الفاروقي، لوس لمياء الفاروقي: أطلس الحضارة الإسلامية. ترجمة عبد الواحد لؤلؤة. مراجعة رياض نور الله (ط١، الرياض، مكتبة العبيكان: ١٤١٩هـــ/ ١٩٩٨م)، ص٥١٩.

٥) القطوري: المرجع السابق، ص١٠٥.

٦) الفاروقي: المرجع السابق، ص٥١٩.

٧)حسن عثمان: منهج البحث التاريخي (ط١١، القاهرة، دار المعارف: ١٩٩٣م)، ص٢٨.

٨) القطوري: المرجع السابق، ص١٠٥

القيرمه عن تاريخ مصر المالي والإداري في العهد العثماني في عصر محمد علي باشا (١٢٢٠-١٢٦٤هـ/١٨٠٥-١٨٤٨م) وخلفائه .كما توجد عدد من الوثائق المدونة بهذا الخط في المناطق التي دخلت في حكم الدولة العثمانية[١].

٣-علم وفقه القانون:

كان يجب على الكاتب أن يلم بالقانون العرفي والشرعي وفقه القانون واللوائح القانونية القديمة ويتتبع تطور القوانين والمسائل أو الظروف التي وضعت القوانين بناء عليها، وفقه القوانين كان مهمًّا لمن يميزون ويصححون في أقلام الديوان حتى تتم الكتابة والتصحيح في إطارها ولا يتم الخروج عن قواعدها ومخالفتها[٢].

٤-الكتب الموسوعية الخاصة بالنظم:

كانت الكتب الموسوعية من ضمن الكتب التي كان يجب أن يستعين بها الكاتب إلى جانب الإنشاء والكتب التعليمية للداخلين في الحرفة ، حيث كان يقرأ فيها نظم الدول في العالم الإسلامي وأنواع الدواوين ووظائفها، وأركان الدولة والألقاب، والرتب، والكُتّاب وما يجب عليهم معرفته من العلوم، والكتابة وأصولها ومناهجها والكتابة الرسمية والخصوصية وغير ذلك فضلًا عن نماذج -الرسائل- الرسمية إلى الدولة المختلفة[٣]، ومن أمثلة الكتب العربية الموسوعية في هذا المجال كتاب "صبح الأعشى في صناعة الإنشا" للقلقشندي.

٦- العلوم الإنسانية والاجتماعية:

١-علم التاريخ في مقدمة العلوم الإنسانية التي ينبغي أن يتعلمها الكاتب ليثري رصيده العلمي لتأصيل الموضوعات تاريخياً فتكون لديه خلفية تاريخية عن مجريات الأحداث والوقائع والوقوف على تفسيراتها ،وتحليل السجلات والكتب التاريخية التي تخدم المراسلات السياسية والمكاتبات.

٢- علم الجغرافيا من العلوم الاجتماعية المهمة للكاتب؛ لمعرفة الشعوب وطبيعة الأقاليم وتحديد الجهات والمواقع مما يجنب الكاتب الوقوع في الخطأ أثناء الكتابة إلى جهة أو دولة معينة وهي مفيدة أيضا في المحررات ذات الطبيعة العسكرية.

٧-العلوم التطبيقية:

كان يجب أن يلم الكاتب بمبادئ التقويم والهندسة والزراعة[٤] ومثلها تفيد بشكل أكبر الكُتّاب المختصين بكتابة التيمارات والزعامات ومحررات الأراضي والأوقاف.

---

١) حسن عثمان: منهج البحث التاريخي ، ص٢٨ ،انظر ملحق رقم (٣)، صورة رقم(٥٨).

٢) Hüseyin Ozdemir: Yönetiminin Dini Temelleri Kılıç, s134

٣) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية. محمد إبشيرلي، ج١، ص٢١٢.

٤) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦٤، Ozdemir: p.o ,s134

وكان تمتع الرحالة مطراقي زاده ومهارته بفنون الكتابة والحساب والثقافة الجغرافية والتاريخية الواسعة سببًا لانضمامه إلى كتبة الديوان الهُمايوني[1].

ولم يكن للعلماء "الطبقة العلمية" اهتماما مباشرًا بالمواضيع في العلوم التطبيقية السابقة وهذا ما يفسر أن أهم الكتابات العثمانية في هذه المجالات كانت من قبل كُتَّاب الديوان. فعلى سبيل المثال كان الباحث الموسوعي العثماني الكبير كاتب جلبي[2] (١٠١٧- ١٠٦٨هـ/١٦٠٨ – ١٦٥٧م) من كُتّاب الديوان السلطاني "الهُمايوني"[3].

إعداد كتبة الديوان وتأهيلهم وظيفيًّا:

لم يكن للعثمانيين مدرسة نظامية مستقلة وقياسية بشكل عام للكتابة إذ كانوا ينظرون إلى الكتابة على أنها صنعة وفن صعب، وبالتالي كان من الضروري أن يقوم الكُتّاب بتربية وتنشئة أنفسهم بشكل خاص بعد تحصيل وتلقي التعليم الأساسي اعتمادًا على تعلمهم العلوم، ونظرًا لحاجة الدولة إلى هذا النوع من الموظفين "الكُتّاب" تم عمل مدرسة لكل شعبة في المجالات المختلفة؛ إذ كان يتم أخذ الأطفال المراد توظيفهم في هذه الدوائر، في صورة تلاميذ وطلاب وكانت تتراوح أعمارهم مابين ١٣ – ١٥ سنة، أما إذا كان والد التلميذ أو الطالب غير موظفًا فإن انتسابه يكون عن طريق الوساطة فيتعلمون مهارات القراءة والكتابة الأساسية ومن ثم أنواعها وكافة الأصول والنظم ويتم إعطاءهم مخلص (لقب) ليستدعى به في المراسم مثل شفوتي وثقفاتي.

كان الفتيان المبتدئون "چراق" يتعلمون في الصباح ما يجب أن يعرفوه عن المهنة في أقلام الديوان، ويواظبون بعد الظهر على تلقي الدروس من بعض المعلمين في المدارس أو في الجوامع الكبرى، حتى تزداد

---

١) نصوحي السلاحي: رحلة مطراقي زاده، ص٥.

٢) كاتب چلبي المشهور بحاجي خليفة في الديوان، اسمه مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المولد والنشأة (في إسطانبول) حنفي المذهب، كان والده صالحًا ملازمًا لمجالس العلماء والمشايخ مصليًا عابدًا، عين لابنه كاتب جلبي وهو في سن الخامسة أو السادسة معلمًا يعلمه القرآن والتجويد إلى جانب أنه قرأه على عدد من العلماء، وتعلم الخط من الخطاط المعروف بوكري أحمد چلبي، وفي سن الرابعة عشر التحق بالقلم الذي يعمل فيه والده، حيث جعله تلميذا في قلم محاسبة أناضولي من أقلام الديوان فأخذ قواعد الحساب والأرقام والسياقة من بعض كُتّاب القلم وتفوق، وشهد مع والده وقائع حرب ١٠٣٣هـ/١٦٢٣م في قيصرية ثم سافر معه إلى بغداد، وبعد وفاة والده وعمه في الموصل رافق أحد أقربائه إلى ديار بكر فالتحق بقلم مقابلة سواري، عاد إلى إسطنبول ١٠٣٨هـ/ ١٦٢٨م وانكب على طلب العلم في جامع الفاتح على يد =الشيخ محمد الباليكسري وقرأ على أيدي العديد من المشايخ التفاسير والشروح والفقه وفي حلب أقبل على المطالعة والعلم ونقب عن العديد من الكتب، تلقى علوم المنطق والبيان والمعاني وفي سنة ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م اشتغل بالعلم وإلقاء الدروس على الطلبة ومطالعة الكتب والتعمق في الفنون، وفي سنة ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م ترك الخدمة الرسمية، فانكب لإلقاء الدروس وتأليف الكتب فدرس علم الصرف والمنطق والنحو والمعاني والفرائض والفقه والحكمة والكلام والطب والهيئة. من مؤلفاته تحفة الأخبار في الحكم والأمثال والأشعار، ووضع أسامي الكتب والفنون.. ألف في نظم الدولة رسالته المسماة بدستور العمل لإصلاح الخلل، وكتاب تحفة الكبار في أسفار البحار إلى جانب العديد من الكتب، وتوفي فجأة عن عمر يناهز الخمسين سنة في عام ١٠٦٦هـ/١٦٥٥م للاطلاع، كاتب جلبي: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تصحيح وتدقيق وتعليق وترتيب، محمد شرف الدين، (د.ط بيروت، دار إحياء التراث)، ج١، ص١٣- ١٦.

٣) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦٤.

معارفهم الإسلامية وتترسخ ثقافتهم العامة. وإذا كان من بين هؤلاء التلاميذ من نشأ وتعلم في الأقلام أو في الجوامع أو بعض بيوت العلماء والعارفين لكن بقدر غير كاف ولا يؤهله للالتحاق بوظيفة الكتابة فكان يتم تعيين أساتذة ومعلمين له ويظلون يعلمونه لفترة تقدر من ١٠ إلى ١٥سنة وبعد تخرجه يترقى ضمن كادر الكُتّاب ويمنح إجازة للتفويض وصلاحية كتابة الأوامر والأحكام[١].

وبالتالي تكون تنشئته وتأهيله للكتابة في الديوان على مرحلتين:

-**المرحلة الأولى:** كان يجري فيها تعلم إجراءات التعامل بين التلميذ والأستاذ بعد النشأة في القلم تعليمًا نظريًّا، وكانت تلك المعرفة سبيل الممارسة الحقيقية للعمل بالكتابة وإنشاء المحررات ويجتهد التلميذ في هذه المرحلة ليتعلم أنواع المكتابات والمعاملات، بكتابة المسودات مثل الوثيقة أو الرسالة كتطبيق لما تعلمه ليظهره لرئيس القلم الملتحق به، ومن ثم فإن التلميذ في هذا الطور من الإعداد كان مجرد معدٍّ للمسودات ويعرضها للأستاذ ليصححها.

-**المرحلة الثانية:** كانت ترتبط بمطالعته الكتب الخاصة بصناعة الإنشاء والكتابة، وفي هذه المرحلة كان يحفظ الجمل والقوالب والعبارات اللازمة التي تتردد في الكتابات العثمانية ليثري تجربته من الناحية النظرية[٢].

ولأن كُتّاب الديوان بشكل خاص مكلفين بالكتابات الرسمية والمالية من تعيينات وبراءات وتوجيهات وأحكام وشكاوى. فكان يتم التركيز على كتابة المسودات في هذا الشأن بشكل كبير وكانت تراجع عدة مرات من قبل رئيس الكُتّاب؛ لذلك كانت هناك عناية فائقة ومجهود يبذل في اختيارهم[٣] وكان الخواجه (المعلم) في الدائرة يمثل المدرب ويتعهد التلميذ بالمتابعة، إلى جانب رئيس القلم ،ومن ثم رئيس الكتاب وهو المحكم والموجه للتلميذ ليطور من مهاراته وقدراته وبناء على حكمه على مدى إتقان التلميذ للكتابة يرشح للتعيين.

تعيين الكاتب:

كان من يتخرج من المدرسة، وتتوفر لديه المؤهلات والقدرات الخاصة التي تؤهله يتم تعيينه كاتبًا في الديوان فيلتحق بفريق الكُتّاب حسب مستوى قدراته في تخصصه وفق اختصاصات دوائر الديوان. وحينما يموت أحد الكُتّاب كان ابنه يأخذ مكانه فيما لو كان مناسبًا لهذا المنصب، وإلا يمنح المنصب لأحد الملازمين. **وكانت الإجراءات المتبعة للتعيين على النحو التالي :**

---

١) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولةالعثمانية.بحث بهاءالدين يلديز، ج١، ص٥٤٩، Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri ,s134

٢) أوغلي ، المرجع السابق ، بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢١٢.

٣) الصفصافي أحمد القطوري: الوثائق العثمانية، ص٢١٤، ٢١٥.

١- كان يبدأ المرشح بعرض قدراته المهنية أمام الكُتّاب القدامى بالدائرة الملتحق فيها، وإذا أثبت نفسه وتوفرت لديه القدرات التي تؤهله للوظيفة يتم رفع اسم الكاتب المرشح إلى الصدر الأعظم وبدوره يرفعه إلى السلطان وعقب حصوله على الشهادة كان يصدر مرسوم سلطاني لينهي كل هذه الإجراءات ويُعتمد تعيينه.

٢- إذا كان النشانجي يأتي عادة من بين العلماء كما تقدم، فإن العديد من كُتّاب الديوان كانوا يتخرجون من مدرسة البلاط، الأمر الذي دفع الكُتّاب العثمانيون في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي إلى انتقاد ذلك التقليد؛ لأنهم كانوا يعتبرون إدخال المماليك إلى صفوف الكتبة يتناقض مع التقاليد[١] المعروفة، وكانت وجهة نظر المنتقدين تتفق مع وجهة النظر في الحكومات الإسلامية السابقة و التي أكدت على ضرورة انحدار الكاتب من أرفع طبقات الناس.. "علمًا ونسبًا"[٢] لعظمة مهنة الكتابة.

وكشأن الدول الإسلامية الأموية والعباسية في الاستعانة بالخبرات الخارجية لتفوقها ولتقدمها على العرب في امتلاك الخبرة في تقنيات المالية والإدارة وإلحاق كتبة غير مسلمين من ذوي الكفاءة والخبرة من الفرس والنصارى، في الأمور المالية فهكذا شأن الحكومة العثمانية في الاستعانة بالخبرات غير الإسلامية إذ كان الالتحاق بالطبقة القلمية لا يشترط أن يكون الكاتب مسلمًا، إذ سلكها غير المسلمين في شتى الأدوار تقريبًا كُتّاب ومترجمون ممن كانوا يجيدون اللغات المختلفة[٣] كما سيتبين لاحقًا.

سلم ترقية الكاتب:

كان بعد أن يمر الكاتب المرشح باختبار ويحصل على شهادة تقدير يُسجل اسمه في سجل الملازمين، وقد يترقى إلى عدة مراتب وظيفية داخل الأقلام، تتدرج من الأدنى إلى الأعلى، فهناك الملازم والتلميذ "الشاكرد"، الخليفة[٤]، الخليفة الأول "سر خليفة"، المبيض، المميز.

كما كانوا يأخذون ألقاب وأسماء أخرى تتغير تبعًا لخصائص القلم نفسه أي المنتسبين إليه في تلك الأثناء، فهناك الإعلامجي "إعلامجي"، التذكرجي "تذكره جي"، الروزنامجي "روزنامه جي"، حافظ

١) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦١، ١٦٢.

٢) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، ص٢٢٧.

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف) : الدولة العثمانية بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢١٤.

٤) خليفة: يطلق هذا اللقب في مجال الوظائف القلمية على بعض موظفي الدولة وعلى عالم التحرير.وفي المدارس على التلميذ النجيب كأنه يخلف معلمه إلا أن الكلمة حُرفت فأصبحت خلفًا وقلفًا. انظر: حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص٧٦.

الكيس "كيسه دار"[١] وغيرهم[٢]. وهؤلاء جميعًا كانوا يعرفون بخاجات الديوان وهم الذين يشكلون طبقة ممتازة من الكُتّاب.وتلك الألقاب والدرجات كانت مطمح كل كاتب للوصول إليها[٣].

وطبقًا لما نص عليه قانونامه الفاتح في ترتيب مراتب الكُتاب رسميًّا: "يأتي رئيس الكُتّاب في المقدمة ثم كاتب الإنكشارية ثم الروزنامجي ثم كاتب السباهي ثم المقابلجي ثم المقاطعجي ثم التذكرجي ويجلس رئيس الكُتّاب والكتاب المذكورين آنفا وهم بمثابة الخاجات ويعملون في الديوان ويرتدون القفطان الطويل، ومسألة عزل وتنصيب الكتاب المذكورين بيد الدفتردار..."[٤]. وكان من يثبت وجوده ويظهر مهارته ويكشف مواهبه واستعداده لتطوير نفسه منهم بوسعه أن يترقى إلى رئاسة القلم، أو لأمين دفتر، أو يصبح رئيس كُتّاب، أو دفتردار رومللي وغيرها من الدفترداريات الأخرى، ووظيفة نشانجي، وبإمكانه أيضا أن يترقى إلى الصدارة العظمى وبرزت ظاهرة صعودهم إلى منصب الصدارة العظمى في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي[٥].

وعلى الرغم من أدوار كُتّاب الديوان الحساسة مثل كتابة المضابط والمحاضر أثناء اجتماعات الديوان إلا أنهم لم يتمكنوا من تحقيق ثروات وشهرة مثل رجال الطبقة السيفية كالأمراء والوزراء؛ وذلك لأن مساعي هؤلاء الكُتّاب ظلت منحصرة في أربع درجات في أقلام الديوان الهُمايوني حيث يمارسون نشاطهم داخلها بمهارة على خلاف رجال الدولة الآخرين ذوي النشاط الميداني الذي يظهرهم بقوة في ساحات الحروب والذي يجنون من جرائه ثروات طائلة من أموال الغنائم والمخصصات؛ ولذلك كانت في ازدياد دائم تبعًا للانتصارات المحققة في الحروب علاوة على ثبات رواتبهم من خزانة الدولة[٦]. على عكس الكُتّاب الذين اكتفت الدولة بإعطائهم زعامات وتيمارات يتصرفون فيها مقابل خدماتهم وفي حالة وفاتهم كانت تنتقل لأبنائهم وإذ لم يكن لهم أبناء فيعطى التيمار الخاص إلى الملازم الكفء والمؤهل الذي ينتظر دوره للتعيين[٧] حيث كان يُقيد في السجلات ربط الزعامات بشكردات وكتاب الديوان الهُمايوني بالدفتر الخاقاني التي منحت لهم في قرى ومقاطعات مختلفة فيتم حفظها بسجلات تحت أرقام مختلفة[٨].

---

١) كيسه دار في الفارسية بمعنى صاحب الكيس أو من يتولاه، وكان يُطلق على الموظف الذي يتولى النظر في الأوراق في الإدارات المالية كما أن رؤساء بعض الإدارات كان يطلق عليهم هذا الاسم مثل تحويل كيسه داري. المرجع نفسه، ص١٦٩، ١٧٠.

٢) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri,s135

٣) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج١، ص٢١٩.

٤) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme,s5

٥) أوغلي:المرجع السابق ، ج١، ص٢١٢.

٦) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج١، ص٢١٩، Ozdemir: p.o . s12

٧) ibid,s135

٨) الأرشيف العثماني، دفاتر الباب الآصفي، BOA.A. DFE.d0168 s3، انظر ملحق رقم(١) ، وثيقة رقم (١).

المبحث الثـاني
الأقلام الأساسيّة والتابعة

إنّ أقلام الديوان الهُمايوني عبارة عن دوائر منفصلة شبه مستقلة عن بعضها البعض –ترادف المكاتب– كانت تجمعها رئاسة رئيس الكُتّاب رئيس سكرتارية الديوان بالمصطلح الحديث، وكان يترأس كل قلم موظفين يطلق عليهم اسم (خواجه – خواجگان بصيغة الجمع) وهم الذين كانوا يشكلون الحلقة العليا في سلم –الموظفين الإداريين– كمعلمين من حيث اللغة ودرجة من الدرجات الوظيفية الإدارية في الحكومة العثمانية[1] وتنقسم أقلام الديوان الهُمايوني إلى قسمين: أقلام أساسية وأقلام تابعة.

أولًا: الأقلام الأساسية:

١–قلم البيليك " بيلك قلمي " Belik- Kallemi":

هو قلم الأمارة[2] وأول أقلام الديوان وأهمها، وغير معروف تاريخ تأسيسه تحديدًا، وذكر أحمد رسمي أفندي أنه ظهر بعد عام ١٠٦٠هـــ/١٦٥٠م، وأُشير إلى أن هناك وثائق تسبق هذا التاريخ وردت فيها كلمة "بيلكجي" **Belikgi** وكان الواقع يقتضي أن يوجد لدى العثمانيين منذ تشكيل الديوان الهُمايوني قلم يشبه قلم البيلك حتى ولو كان مختلف في الاسم[3] إذا ما كان هناك وثائق تشمل براءات وأحكام تعيينات وعلاقات خارجية للدولة ومعاهدات تتعلق بالفترات السابقة بحكم زيادة النشاط السياسي والعسكري للدولة.

وجاءت تسميته بقلم بيلك بمعنى قلم الوثائق لأن كلمة بيلك تحريف لكلمة "بتك" بمعنى وثيقة[4]، بحكم أن القلم كان مستودع أوراق القوانين المدنية والعسكرية والمعاهدات المعقودة مع الحكومات الأجنبية، كالمراسيم والبراءات والفرمانات غير المتعلقة بالأمور المالية[5].

وأُطلق على رئيسه البيلكجي أفندي أو بك[6]، وهو المعاون الأول لرئيس الكُتّاب وأكبر رئيس لأقلام الديوان بعد رئيس الكُتّاب باعتباره رئيس الدائرة المختصة بحفظ القوانين وإعداد الأوامر السلطانية[7].

مؤهلات البيلكجي:

إلى جانب المؤهلات العامة للكاتب كان يجب عليه أن يتمتع بالمؤهلات التالية:

١– الجدية والانضباط.

٢– الإلمام بالنظم والأصول والأعراف القديمة والمتبعة.

---

١) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية بحث بهاء الدين يلديز، ج١، ٥٥٠.

٢) المرجع نفسه، ج١، ص٥٤٩.

٣) المرجع نفسه، ج١، ص١٩٨.

٤) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمان، ج١، ص٢٩٢.

٥) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٧٣، Türk Ansiklopedisi , cil 13 , s 354

٦) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٣٤٣.انظر ملحق رقم (٣)،صورة رقم (٣٣).

٧) الشناوي: المرجع السابق، ج١، ص٢٩٢.

٣- الإحاطة بجميع القوانين والأحكام العرفية إلى جانب التفقه بالشريعة والقضاء.
٤- أن يكون كتومًا للسر، ويتحرى الدقة واليقظة في كل ما يراه[١] لطبيعة سرية أعمال ومحررات القلم.

اختصاصاته:

١- تحرير مسودات الشكاوي والقرارات والأحكام الصادرة بما فيها الوثائق والأوراق المعنية بالتوجيهات والتعيينات والفرمانات الخاصة بالشؤون الإدارية الداخلية كأحد أهم الشؤون المتناولة في الديوان وهي من صميم عمله، وبعد تحريرها كان يضع رئيس الكُتّاب تأشيرته عليها فيحملها الكيس دار للنشانجي ليضع الطغراء عليها. ومن ثم يتم تسجيل الأحكام المكتوبة في دفاتر فيتم ترتيب صورها، ثم تضمينها في سجلات منفصلة كل على حدة ويكتب عليها تاريخ تحريرها، ثم يتم التأشير أعلى الوثيقة بالجهة أو الشخص الذي تسلم إليه، ويطلق عليها دفاتر الأحكام أو دفاتر الشكاوي.

٢- إعداد وتبييض المعاهدات ووثائق الصلح المبرمة مع الدولة الأجنبية بناءً على ظروف عقدها وعند الاستفسار حول أي مادة من قبل أحد السفراء الأجانب في أي وقت فإن التقرير الوارد إلى الخارجية مؤخرًا يتم إحالته أولًا إلى قلم البيلكجي، ثم يقوم البيلكجي بإحالته إلى مميزه وبعد تدقيق النظر بشأنه لينظر مدى تطابقه مع النظم واللوائح الساري العمل بها، كان يتم إعادته مرة أخرى إلى المسؤول عن الشؤون الخارجية، وكان يسري تطبيق هذه الإجراءات أيضا على المعروضات والأوراق المتعلقة بشؤون الكنائس[٢].

ولأن البيلكجي كان يتناول كافة المكاتبات التي لها أهمية كبيرة والمحولة إلى رئيس الكُتّاب بشكل خاص فجميع البراءات والفرمانات والمحررات التي ترد من أقلام الإحالة والرءوس لابد أن يطلع عليها[٣] وبالتالي سمي أيضًا بقلم الديوان وعدم ذكر قلم الديوان عند ذكر قلم البيلكجي يؤكد أنهما متلازمين كونهما يحملان نفس المعنى وإن اختلف المسمى فهما مترادفان، واعتبر البيلكجي مصدر القرارات الهامة في الدولة كونه رئيس الأقلام بعد رئيس الكُتّاب[٤].

مساعدو البيلكجي من الكُتّاب:

---

١) Necati Gültepe: Mührün Gücü, s158
٢) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s 41 -160
٣) Mufassal Tarihi, , cll , s1450
٤) Uzunçarşılı: p.o,s 41, Gültepe: p.o,s159-160

١- **المهمة نويس:** هم كُتّاب السجلات المهمة وكانوا يقومون بتسجيل الأحكام والأوامر الصادرة من الديوان في الدفاتر المهمة[١] وكان البيلكجي يستدعيهم لكتابتها في غرفته، أما الكتابات السرية للغاية فكان يتولى كتابتها بنفسه[٢].

٢- **الكيسدار "بيلكجي كيسه دار"**: حافظ كيس البيلكجي وكان يدير قلم البيلك من غير رئيس القلم.

٣- **المميز**: وهو الذي كان يقوم بفحص ما كتبه الكُتّاب وتصحيحه خاصة ما يتعلق منها بمحررات الشكوى وفي حالة تصحيحها يقوم بوضع رمز أو إشارة عليها فيسلمها البيلكجي ليرسلها للنشانجي.

٤- **القانونجي**: بحكم خبرته القانونية كانت مهمته تتجلى في البحث في مجموعة قوانين الدولة عن نص قانوني ينطبق على المحرر أو مخرج قانوني لمشكلة ما وما استجد فيما يتعلق بها من قانون، علاوة على متابعته انسجام الأوامر والأحكام الصادرة مع قوانين الدولة ونظمها، وعند سؤاله عن أي مسألة وما القانون الذي من الممكن ينطبق عليها، يقوم باستخراج القانون المناسب من النصوص القانونية العامة الأساسية ويضع توقيعه أسفل توقيع الكاتب الذي كتبها.

٥- **الإعلامجي**: كان ينظم التقارير حول المسائل والأعمال الجارية في الدوائر المختلفة، ويقوم بتحرير المذكرات والتقارير عن المشاكل الطارئة ملحقة بالنص القانوني الذي عالجها[٣].

---

١) الدفاتر المهمة هي أهم الدفاتر الموجودة في الديوان الهُمايوني. وهي المتضمنة الفرمانات التي يتم إعدادها والسجلات الخاصة للبراءات وفق ترتيب تاريخي، , وذكرت الباحثة مباهات كوتوك التي قيمت الدفاتر المهمة تقييما عامًا بعد أن قامت بعمل بحث شامل في الدفاتر المهمة، أن هناك أحكامًا كثيرة في الدفاتر بلا تواريخ ولا مكان ،ويمكن أن تكون عدم كتابة التاريخ ترجع إلى أنه تم كتابته على أول حكم صادر في الاجتماع وفي اليوم أوعلى أول قرار متخذ في الديوان وبالتالي لا داعي لتكرار كتابة التاريخ على الأحكام الأخرى الصادرة في نفس اليوم ونابعة =من تطبيق هذا الأمر أيضا، فالإجراء المتبع في تسجيل دفاتر المهمة بعد مناقشات الديوان وضع التواريخ على الأحكام الموجودة في دفاتر المهمات ومن الممكن إبطال بعض الأحكام بوجود أكثر من مسودة، وتم تسجيل دفاتر المهمة باللغة التركية خلافًا للدول التركية السابقة التي سجلتها باللغة الفارسية حيث كان عرفًا لدى السلاجقة. ولم يكن معروفًا بداية تاريخ تخصيص السجلات المهمة ولكن آخر سجل مهمة كان، وهي على نوعان: الأول السجلات المكتوب بها قرارات الديوان، أم الثانية فهي السرية التي كان يُحتفظ بها، وتكتب الفرمانات فيها بشكل سري وهذه السجلات ظهرت اعتبارًا من نهايات القرن١٢هـ/ ١٨م، وفي أوقات الحرب كانت جميع الدفاتر اللازمة تنقل إلى الجبهة من قبل الصدر الأعظم المشير العام للجيش وكان يطلق على السجلات التي تكتب فيها القرارات في ديوان الحرب دفتر المهمة الحربية أو الجيش: Musa Günay " 55 NUMARALI MÜHIMME DEFTERI " YÜKSEK LISANS TEZI , Sosyal BilImler Enstitüsü Tarih Eğitimi Ana Bilim Dali , ONDOKUZ MAYIS ÜNIVERSITESI , SAMSUN – 1996 , S10

٢) Yusuf Halaçoğlu: Teşkilatı ve Sosyal Yapı , s 20 , Türk Ansiklopedisi , Ankara , Milî Ečitim Basimevi: 1966, CIL T XIII , S453

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٩٨، عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٩٢، Necati Gültepe: Mührün Gücü s156-159.

وفي إطار إجراءات تطوير القلم جرى إعادة تنظيمه عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، وبموجب التنظيم الجديد للقلم تشكل من حافظ الكيس، والقانونجي الذي يعمل تحت إمرة المميز، وموظفين اثنين باسم "المقابل جي" وآخران باسم "خلاصة مأموري" و"باش دفتري" وعدد كبير من الكتبة، وبلغ هؤلاء الموظفون ٤٠ كاتبا مقسمين بدورهم إلى ثلاث فئات، كما كان يوجد إلى جانب هؤلاء عدد كبير من الملازمين[١].

دفاتر قلم البيلك:

أمسك البيلكجي بعدد من الدفاتر المؤرخة في تواريخ مختلفة وحوت موضوعات مختلفة وكانت تعتبر سجل لأرفع وأعلى القرارات الخاصة بالمسائل الاقتصادية والثقافية والسياسية في الدولة منها: دفاتر الأحكام المهمة[٢] والتي قد تشتمل حكم إلى قاضي بضرورة السرعة في إصدار أحكام بخصوص قطاع الطرق واللصوص في قرية من القرى، وتكليف الوالي بمراقبة تنفيذ الحكم، والتشديد عليه باتخاذ الإجراءات اللازمة بسرعة لتأمين ولايته، بتكليف أحد قادة الإنكشارية للعمل على الإطاحة بالمفسدين والمتمردين[٣].

إلى جانب دفاتر الشكاية[٤] والتي تضمنت الشكاوى التي كان يرفعها المواطنون إلى الحكومة المركزية على الولاة والمسئولين جرّاء ظلمهم وسوء استغلال سلطتهم وكانت الحكومة في الغالب تستصدر أمرًا بالتحقيق معهم ثم عزلهم استجابة للشكاوى[٥]. بالإضافة إلى دفاتر المهمة السرية، دفاتر مهمة مصر، دفاتر الرسائل الهمايونية، دفاتر المقاولات العامة، دفاتر الامتياز، دفاتر المقتضي، التوجيهات المدنية أي ما يتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية، دفاتر الكنائس، دفاتر الشهبندر، دفاتر مجلس التنظيمات وغيرها[٦] وفرمانات مستحقي التكريم والإحسان بناء على إرادة السلطان وتوصيته[٧].

واستمر قلم البيلكجي حتى انتهاء الدولة العثمانية، وذكرته السالنامات (التقاويم الرسمية)[٨] لأن أسلوب التسجيل في الدفاتر ومن ثم حفظها لم يتوقف بل ظل قائما حتى انتهاء الدولة.

٢-قلم الإحالة (التحويل) "تحويل قلمي" Tahvil kallemi:

سُمي أيضًا بقلم الكيس أو النيشان[٩] وعُرف رئيس قلم التحويل باسم "تحويل كيسه داري"[١٠].

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية ، بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص١٩٨.

٢) المرجع السابق ، ج١، ص١٩٨.

٣) الأرشيف العثماني بإسطانبول، دفاتر الأحكام. BOA , A.DVN.MHM, do 74 ,s 4-5. انظر ملحق رقم(١)وثيقةرقم (٦).

٤) أوغلي: المرجع السابق، ج١، ص١٩٨.

٥) الأرشيف العثماني، دفتر الشكاية. BOA. A.DVNS. AHKA. d.00001 , s4-5.ملحق رقم(١) وثيقةرقم (٥).

٦) أوغلي: المرجع السابق ، ج١، ص١٩٨، Necati Gültepe: Mührün Gücü, s183-187

٧) الأرشيف العثماني ، قلم البيلكجي، BOA,A.DVN,d6.98/2. انظرملحق رقم(١)، وثيقة رقم(٤).

٨) أوغلي ، المرجع السابق ، ج١، ص١٩٩.

٩) أوغلي ، المرجع السابق ، ص : ٩٩ ، Yusuf Halaçoğlu: Teşkilatı ve Sosyal Yapı, s45

١٠) أوغلي: المرجع السابق.بحث بهاء الدين يلديز، ج١، ص٥٤٩.

اختصاصات قلم التحويل:

اختص قلم التحويل بإعداد وتحرير براءات الوزراء والبكلربكية (أمراء الأمراء)وأمراء السناجق(أمراء الولايات) وتقارير جماعة ملا قضاة (القضاة الكبار المعروفون بالموالي) من الدرجة الأولى،[١] وتعد معها براءات فرمانات التوجيه (التعيين) التي تقدم معها، وتذاكر التحويل اللازمة لمنح التيمارات والزعامات المحلولة أي الشاغرة، وكان القلم يقوم بتحصيل رسم معين على بعض الوثائق التي يصدرها، فيحصل رئيس الكُتّاب على قسم من حاصلات ذلك الرسم[٢].

وعن الإجراءات المتبعة لإعداد خطاب تعيين وتوجيه أو نقل ومنح تيمار أو زعامة لأي شخص، كان يتم إرسال أوراقه إلى الدفترخانه لتسجيل اسمه ومعلومات متعلق به، وبعد تسجيلها ترسل إلى قلم الإحالة حيث كان يتم تسجيل توجيهات الزعامة والتيمار وفقًا للشروط والقوانين المتبعة بتوجيه الزعامات ثم يرسلها قلم الإحالة إلى أمين الدفتر ثم تعرض على رئيس الكُتّاب، وإذا وُجد فيها خطأ و لم يصحح في الدفترخانه يتم إعادتها إلى قلم الإحالة ليتم فحصها مرة أخرى، ثم ترُفع مرةً أخرى إلى رئيس الكُتّاب ليضع إشارته ثم يرفعها بدوره إلى الصدر الأعظم لتصديقها ومن ثم اعتمادها[٣].

وفي إطار تطوير اختصاصات قلم الإحالة تم تنظيم لائحة مكونة من عشر مواد قُدمت كلائحة النظم الداخلية المختصة بوظائف قلم الإحالة (١٢٨٩هـ/١٨٧٢م) ونصت على: وضع وظيفة قلم الإحالة تحت إدارة قلم المميز والكيسدار وتُشكل في ثلاث فرق: الفرقة الأولى والثانية هم أصناف المميزين، والثالثة: فرقة الكُتّاب حتى تجلت وظيفة القلم في: صياغة الأجوبة اللازمة عن الأسئلة الخاصة بالبراءات والأوامر العليا الخاصة ببراءات التملك "ملكنامة"، والإعفاء "معافنامة"، أو الزعامات والتيمارات وتوجيهات الرتب والمناصب ابتداء من قضاة العسكر، حتى قاضي أزمير، ومنح الجرايات من نوع "آربه لق"[٤].

وكان يتم تقديم وإرسال الأوراق الوافدة إلى المميز والكيسدار من أجل تصحيحها وبعد ذلك تقدم إلى البيلكجي وبعد اطلاع البيلكجي عليها بـــــ كلمة (تـــُكتب) يُكتب الفرمان الخاص بها.

---

١) المرجع نفسه، بحث محمد إبشيرلي.ج١ ،ص١٩٩، وقارن مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ٧٣.

٢) المرجع نفسه ، ج١، ص١٩٩.

٣) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri, s116, Necati Gültepe: Mührün Gücü,162

٤) آربه لق: هي أرض كانت تُوهب لأحد الأعيان من قبل الدولة ليزرع فيها الشعير علفًا لخيله ،ومنح بعد ذلك بديلًا عن معاش يتقاضاه، وبهذا المفهوم فالآربالق هو بدل شعير وضع في الأساس لإعانة أصحاب الخيول ورجالات الدولة، ثم شمل لمن لديه حاشية من الخدم والمستقدمين ثم أصبح يعطى لكافة رجالات الدولة لا سيما رجال العلمية أثناء عزلهم من مناصبهم. حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص٢٤، سهيل صابان: المعجم الموسوعي، ص١٤.

وبالتالي يتضح أن قلم الإحالة هو الأكثر ارتباطا بالدفترخانه حيث يظهر دوره وعلاقته بوضوح في سجلاتها[1].

أوراق ودفاتر قلم الإحالة:

كانت أوراق قلم الإحالة تتمثل في براءة الصدر الأعظم، وأمير الأمراء، وأمراء الولايات، والفرمانات التوجيهية المتضمنة الوظيفة وشروطها وشرط منحها للوزير أو أمير الأمراء طبقًا لشروط معينة لمنح البراءات، إلى جانب مذكرات الإحالة التي تسمى أحكام الإحالة التي تتضمن توجيه الزعامات والتيمارات المحلولة التي يطلق عليها إحالات[2] كأن ينقل التيمار من أمير أمراء إلى آخر تم تعيينه مجددًا وهكذا عند عزله ينقل إلى آخر، كذلك عند وفاته ينقل لابنه[3] ،وبالتالي كان قلم الإحالة مكتظ ببراءات التعيينات والتوجيهات، وقد وُجدت دفاتر إحالة بأعداد ضخمة تندرج ضمن تصنيفات معينة في الأرشيف العثماني، لرئاسة الوزراء، إذ وُجد حوالي ٨٦ دفترًا في قلم الإحالة بالديوان الهُمايوني خلال الفترة (١٠٢٤-١٣٣٥هـ/ ١٦١٥-١٩١٦م) وهي معنية بتوجيهات المناصب بصفة عامة إذ تناولت تعيينات أعضاء الديوان الهُمايوني على النحو التالي:

قائم مقام الركاب الهُمايوني، ووزراء القبة، وقضاة العسكر، والدفتردار والنشانجي[4] وبخلاف السجلات الخاصة بتعييناتهم توجد سجلات معنية بتعيين السفراء المرسلين في بعثة دبلوماسية إلى الخارج، وكذلك تعيين المترجمين بالديوان الهُمايوني ضمن الأقلام. وهناك الآلاف من دفاتر قلم الإحالة تحت مسميات مختلفة على سبيل المثال لا الحصر: دفتر القضاء العتيق، دفتر مصر، دفتر الخطابة، دفتر الجيش الهُمايوني، دفتر الأناضول، دفتر الباشا،......[5]

٣-قلم الرءوس "رءوس قلمي" "Rüûs Kalemi":

عرف رئيس قلم الرءوس بـــ"رءوس كيسه داري"[6].

اختصاصاته:

١- إعداد براءات وفرمانات تعيين موظفي الأوقاف والقائمين على الخدمات الدينية، وكبار الكُتّاب وصغارهم في كافة الأقلام وأساتذة المدارس، وآغوات السراي وخدامه، ومحافظي القلاع، وجندها، وسائر الوظائف الممنوحة من الجمارك بناءً على المذكرات الصادرة من الدوائر المعنية، حيث

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s45

٢) Mufassal Tarihi , cII , s1450

٣) الأرشيف العثماني بإسطانبول، دفتر قلم التحويل BOA,A,ADVN,NST,D39,S3. انظرملحق رقم(١)، وثيقة رقم(٧).

٤) Necati Gültepe: Mührün Gücü ,183- 184

٥) Uzunçarşılı: p.o, s83 .

٦) أكمل الدين أوغلي: الدولة العثمانية. بحث بهاء الدين يلديز، ج١، ص٥٤٩.

كانت ترسل كافة تلك المعاملات إلى قلم الرءوس وتسجل في دفاتره، وبالتالي تعد البراءات التي سُتقدم إلى الأشخاص المرشحين استنادًا على الوثائق التي يصدرها قلم الرءوس، عدا الوزراء وأمراء الأمراء وأصحاب التيمارات التي يختص قلم الإحالة بتوجيهات وظائفهم[١] .

٢- إعداد كشوفات رواتب تقاعد العاملين بالدولة الذين كانوا يحصلون على معاش من الأوقاف والخزينة، من الخطباء والأئمة والوعّاظ والمدرسين والكتخدا محافظي القلاع والمميزين ورؤسائهم. ويستثنى منهم رفيعي المستوى الوزراء وأمراء الأمراء[٢] وكان يُقيد في مذكرة المستحقين أسماءهم ومقدار الأنصبة التي ستمنح لهم، وأسماء القرى الموجودين فيها[٣].

ونظرًا لكونه من أكثر أقلام الديوان زخمًا بالمعاملات والأوراق فقد اكتظ بعدد كبير من الكتبة بشكل يتناسب مع شؤونه المتعددة والمتعلقة بإنجاز المعاملات، إذ قُدر عددهم في خلال القرن الثاني عشر الهجري/النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي ١٥٠ كاتبًا[٤]، ما بين شاكرد وكتبة وملازمين وشارحين وكان بحوزة كل واحد منهم سجل بمعنى أن عدد السجلات بلغ ١٥٠ سجلًا عليها اسم الكاتب أو الشاكرد[٥].

سجلات قلم الرءوس:

كان قلم الرءوس يمسك ثلاثة أنواع من سندات الرءوس على النحو التالي:

١- سندات رءوس شيخ الإسلام، وقاضي إسطنبول، قضاة البلاد الثلاثة "أسكدار، وغلطه، وأيوب".

٢- سندات الموظفون العاملون بالأوقاف التي يشرف عليها آغا دار السعادة.

٣- سندات موظفي ومحافظي القلاع، وآغا القصر الجديد.

إلى جانب رءوس الجيش التي كانت تشمل سندات رءوس العاملين بالأوقاف التي أشرف عليها الصدر الأعظم والطوائف العسكرية المختلفة كالعربجي"أصحاب المدافع" والمتفرقة والبلوكات الأربعة والسباهي والسلحدارية، وسميت برءوس الجيش لأنها تقدم من الجيش أثناء اشتراك الجنود في الحرب.

بينما تنقسم رءوس الركاب الهُمايوني التي كانت تُعطى للركاب بأمر الحاكم عندما يكون الصدر الأعظم في الحرب إلى قسمين:

١- **رءوس الروزنامجه الصغيرة:** وتشمل رءوس المتفرقة المتقاعدين، وجاوشية الديوان الهُمايوني الموجودين في إسطانبول، وكتاب الديوان، وبلوكات العبيد والقابقجيه ، وآغاوات الصيد، وبلوكاته.

٢- **رءوس قلم المشاة (البيادة):** وتشمل رءوس كُتّاب المقاطعات، وكتخدا الحرفيين، والأطباء، والجراحين بالقصر، وأنفار كتخدا الترسانة، والضباط في قلاع الأناضول، وغلطة سراي،

---

١) أكمل الدين أوغلي:الدولة العثمانية،بحث محمد إبشيرلي،ج١،ص٢٠٠، Ismail Uzunçarşılı:Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s83

٢) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri , s116

٣) الأرشيف العثماني، دفاتر قلم الرءوس BOA , A,A ,A, RSK , d.1679, s2,3. انظرملحق رقم (١)، وثيقة رقم (٨).

٤) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٧٣.

٥) Uzunçarşılı: p.o, s47 .

كذلك رءوس سقائي الديوان والمهتردار، وباقي طرق القصر، والمطابخ الصغرى والكبرى، وطوائف أهل الحرف[1].

٤-القلم الآمدي[٢] "آمدي قلمي" Amedi Kalemi:

رابع أقلام الديوان الهُمايوني الأساسية وآخرها نشأة، حيث أُنشأ عام (١١٩١هـ/١٧٧٧م) وأُلحق بأقلام الديوان وكان ذلك تزامنًا مع صعود منصب رئيس الكُتّاب في التشكيلات العثمانية في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي[٣] واكتسب القلم أهمية خاصة عصر السلطان سليم الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م) حيث اشترط أن يقوم بنفسه باختيار من يعمل في قلم الآمدي وبإذنه[٤].

وكان الكاتب والموظف في القلم يضع كلمة جلدي (آمد) لإبراز أنه يقوم بتحصيل الرسوم الخاصة برئيس الكُتّاب من البراءات والزعامات والتيمارات الممنوحة ولقد ظهر تعبير آمدجي من هذه الكلمة حينما كان يقوم بالإشراف على الأوراق الصادرة والواردة، إذ برزت الحاجة إلى وجود كاتب خاص يجمع مثل هذه الرسوم[٥] وبالتالي أُطلق على رئيس القلم اسم الآمدجي، آمدجي أفندي "آمدي ديوان همُايون" وهو مدير القلم الخاص والمعاون الثاني لرئيس الكُتّاب[٦].

مؤهلاته:

١- يجب أن يكون الآمدجي ذو أخلاق حميدة.

٢- أن يكون لديه معرفة باللغات الأجنبية .

٣- أن يكون كتومًا بالتزامه السرية التامة في أداء عمله .

وللآمدجي مكتب عظيم، وكان عدد المشتغلين في القلم في الفترات الأولى من ٥ إلى ٦ ثم تزايد العدد حتى بلغ ٥٠ كاتبًا، وفي حالة ترقيته يصبح بيلكجيًا وسكرتيرًا عامًّا للشؤون الخارجية أو رئيس كُتّاب[٧] .

اختصاصات قلم الآمدي :

١- كان من أبرز الوظائف التي يقوم بها الآمدجي خلال الفترة التي تبوأ فيها مكانة رفيعة، تتعلق بتبييض التقارير والمذكرات التي يكتبها رئيس الكُتّاب إلى الصدر الأعظم، أو يكتبها الصدر الأعظم إلى السلطان[٨] .

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٠، للاستزادة انظر :Uzunçarşılı p.o,s45, 46, Necati Gültepe: Mührün Gücü ,s 165, 166 .

٢) آمد كلمة فارسية بمعنى التردد، المجيء والذهاب، الذهاب والإياب، عبد المنعم حسنين: قاموس الفارسية (فرهنگ زبان فارسي)، ط١، لبنان، دار الكتاب اللبناني: ١٤٠٢ه / ١٩٨٢م) ص٥٣.

٣) Gültepe P.O. s166 .

٤) Uzunçarşılı: P.O. s57.

٥) Gültepe، p.o , s166 .

٦) يلماز أوزوتونا : تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٣٤٤.انظرملحق رقم (٣)،صورة رقم (٣٣).

٧) Yusuf Halaçoğlu: Teşkilatı ve Sosyal Yapı , S22 , Türk Ansiklopedisi, CIL T XIII M , s 452-453

٨) أكمل الدين أوغلي (إشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٠.

٢- كان الآمدجي مكلفًا على الأكثر بتأمين العلاقات في المخابرات الخارجية مع "السلطان" كونه المساعد الثاني لرئس الكُتَّاب[١]، فكان يستقبل سفراء الدول الأجنبية مع رئيس الكُتّاب. ويمسك كافة المضابط والمحاضر متابعًا المكاتبات مع سفراء وقناصل الدول الأجنبية وبالتالي كان مطلعًا وعلى دراية بالعلاقات الخارجية والمكاتبات الأكثر سرية بين السراي والباب العالي[٢].

سجلات قلم الآمدي :

لما انتقلت إدارة الدولة إلى الباب العالي -كما سيتضح لاحقًا- أصبحت تتم أغلب مكاتبات الصدر الأعظم عن طريق قلم الآمدي، بل إن جميع المحررات الرسمية لرئيس الكُتّاب والرفيعة المستوى تمر من تحت يد الآمدجي، فبالتالي كان من أبرز السجلات المحفوظة فيه تتمثل في صور المعاهدات واتفاقيات الصلح الخاصة بمصالح الدول الأجنبية، والخطابات المرسلة من قبل الصدر الأعظم إلى وكلاء الدول الأجنبية ومضابط ومحاضر المفاوضات والبروتوكولات والمحررات اللازمة الخاصة بالمترجمين والتجار الأجانب والقناصلة والسفراء وكافة الأوراق والملفات الخاصة بهم حيث تحفظ في هذا القلم.

وترتب على إقامة سفارات عثمانية دائمة في أوروبا بعد عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م، اكتساب قلم الآمدي أهمية كبرى ودورًا أقوى من قبل؛ لأنه أصبح يقوم بتسجيل التقارير القادمة من السفراء وحل شفرتها وكتابة الرد عليها[٣].

وبعد فترة التنظيمات خلال عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م تم تكليف كُتّاب القلم بكتابة محاضر ومضابط مجلس الوكلاء "النظار" بعد تشكيله في ذلك العام واستمر بهذه الصورة حتى انقلاب إسطنبول عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م[٤].وظل القلم قائما حتى نهاية الدولة العثمانية (١٣٤٣هـ/١٩٢٤م)[٥].

ثانيًا: الأقلام التابعة:

١-قلم التشريفات[٦] "تشريفات قلمي" "Tesrifat Kalemi":

إن كلمة تشريفات في الدولة العثمانية استعملت مرادف لكلمة بروتوكول، وتفرد العثمانيون باستخدامها بهذا المعنى حيث استعملها المماليك الترك بمعنى الخُلع[٧] بالتالي كانت من ابتداعاتهم.

---

١) يلماز أوزوتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢، ص٣٤٤.

٢) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٧٥، Mufassal Tarihi , cll , s 1451

٣) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı s45, 46

٤) Yusuf Halaçoğlu: P.O. s22

٥) Uzunçarşılı:p.o,s45, 46

٦) تشريفات: لفظ تركي إذا ما كانت كلمة شريف مصدر شرف مما لا يجوز جمعه في العربية، والتشريفات بلفظها التركية مجموعة ، وأطلق على موظف التشريفات تشريفاتي نسبة إلى كلمة شريف بجمعه لمخالفة الجمع باللغة العربية بخلاف الأتراك المماليك في مصر الذين استخدموا تشريف وجمعوها على تشاريف بمعنى الخُلع التي كانت تخلع على كبار موظفي الدولة بمختلف أصنافهم ومراتبهم ومناسباتهم كالتعيين في الوظائف الكبرى كالنيابات وغيرها. انظر: أبو العباس القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص٥٣-٥٥، حسان حلاق وعباس صباغ: المعجم الجامع، ص٥٤، سليم النعيمي: "المراسم والتشريفات" مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثاني والعشرون، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣ م، ص١٥٩، ١٦٠.

٧) النعيمي، المرجع السابق، ص١٥٩.

وكمصطلح كان خاصًّا بالعثمانيين من حيث اللفظ المطلق على معنى تطبيق المراسم وقواعد البروتوكول، أما من حيث المفهوم فكان للدول الإسلامية سبق تطبيق قواعد التشريفات وما الحجابة إلا من متعلقاتها، كما وضع الجاحظ كتاب "التاج في أخلاق الملوك" موضحًا الكثير من مظاهر القواعد والتراتيب المتعلقة بالأمويين ثم العباسيين والتي كانت نتيجة نفاذ تقاليد البلاط الفارسية إلى بلاط الخليفة العباسي من مراسم استقبال وجلوس وأعياد، والدخول على الخليفة وغيرها من القواعد[1] والتي تدخل في نطاق فيما يعرف في المفهوم العثماني التشريفات.

أما عن بداية تطبيق قواعد التشريفات والمراسم العثمانية فقد تم تطبيق قواعد التشريفات في ديوان السلطان مراد الثاني (٨٢٤-٨٥٥هـ/١٤٢١-١٤٥١م) كما اتضح من توثيق سفير ميلانو للتشريفات المطبقة في ديوانه في موضع سابق.

إلا أن قواعد التشريفات، تقننت رسميًّا في لائحة الفاتح القانونية فطُبقت عمليًّا في الديوان، وعلى الرغم من إماطة اللثام عن الكثير منها في عصره إلا أن تنظيمها في وحدة مستقلة تأخر حتى عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) بازدياد وتعقد قواعدها وأصولها في السراي والديوان الهُمايوني، وفي المجالات الأخرى على السواء لتتلاءم مع كبر حجم الدولة وذيوع صيتها وهيبتها، ولتكون مظهرًا من مظاهر وجاهتها، وجزءاً لا يتجزأ من دبلوماسيتها، الأمر الذي حتّم ضرورة وجود دائرة مسؤولة تتولى مهمة التشريفات حتى لا يقع خطأ في المراسم والاحتفالات يسيء لهيبتها ومكانة رجالاتها، فأُنشئ قلم التشريفات كدائرة مستقلة معنية بأمورها ومراقبة قواعد تطبيقها.

والمطّلع على مظاهر التشريفات العثمانية، يلاحظ تشريفات متباينة ما بين خاصة وعامة، تختلف تبعًا للمناسبات التي تطبق فيها مثل الاحتفال بجلوس السلطان على العرش، وتقلد السيف، ومناسبات ميلاد ووفاة الأمراء والأميرات، والخروج للحرب، والعودة منها، ومبشرات النصر، وإقلاع الأسطول، وتدشينه إحدى السفن، وتوزيع العلوفات على الجند، والأعياد، واستقبال السفراء، وقد شهد الآي ميدان الكثير من المراسم والتشريفات كونه مخصصًا للاحتفالات والمناسبات، إلى جانب ارتداء الخلع للتعيين والعزل، كذلك التشريفات المطبقة داخل الديوان من جلوس ووقوف، إلى غيرها من المجالات[2] التي تطبق فيها القواعد والتشريفات والتي كانت مبررًا لأن توثق كقواعد وأصول في سجلات في قلم التشريفات بشكل مستقل.

---

١) للاطلاع انظر: أبو عثمان عمر الجاحظ: التاج في أخلاق الملوك. تحقيق أحمد زكي باشا (ط١، القاهرة، المطبعة الإدارية: ١٣٢٢هـ / ١٩١٤م)، ص١٤٣، ١٤٤.

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠١.

منصب التشـــريفاتي Tesrifati:

في عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) تم تعيين مسؤول ورئيس لقلم التشريفات التابع للديوان الهُمايوني تحت مسمى التشريفاتي **Tesrifati**، وظلّ تابعا للديوان حتى جرى نقله أوائل القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي عصر السلطان أحمد الثالث (١١١٥-١١٤٣هـ/١٧٠٣ - ١٧٣٠م) إلى باب الباشا "باشا قاپـــسي" وبذلك تم فصله عن الديوان وربطه بالصدر الأعظم وظل محافظًا على مكانته القديمة التي تمتع بها في الديوان قبل نقله[1].

مؤهلات التشريفاتي:

كان يجب على التشريفاتي الإلمام بآداب القصر، وكافة مراسيمه، والاطلاع على الدفاتر المسجلة فيها القواعد والمراسم حتى يستطيع تطبيقها دون أن يحدث خطأ[2].

مسؤوليات التشريفاتي:

١- الإشراف على الآتي:

- إعطاء المواجب في الديوان
- الضيافات في السراي والديوان.
- مراسيم استقبالات السفراء .
- تسليم أموال الخزانة المصرية .
- جلوس السلطان ومراسم الأعياد والموالد.
- مراسم خروج السلطان إلى البحر.
- توزيع عطايا السلطان وتوزيع الخُلع.

٢-كان منوطًا بإمساك دفتر الخراج والرسوم الخاصة بأركان الدولة والوزراء وأمراء الأمراء.

ونتيجة لكثرة القواعد وأصول التشريفات المتبعة وتعدد مجالاتها وُجد إلى جانب التشريفاتي مجموعة من الموظفين كان ترتبهم حسب درجاتهم على النحو التالي:

١- كيسدار التشريفات "تشريفات كيسه داري" .

٢- خليفة التشريفات "تشريفات خليفة سي" وهو المكلف بحفظ كافة السجلات الخاصة بمراسم الدولة والقصر.

٣- موظف القفطان "قفطانجي باشا" وهم المكلفون بحفظ الخلع والملابس التي كان يرتديها الأشخاص الذين يستقبلهم السلطان والصدر الأعظم.

٤- مساعد حافظ الكيس " كيس داريماغي".

---

١) Mehmet Pakalın: Deyimler ve Terimleri Sozlüğü ,cll , s478 ،انظر ملحق رقم (٣)،صورة رقم(٢٥).

٢) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s63

٥- عدد من الكتبة المعروفون بشاكرد التشريفات الذين كانوا يسجلون الموضوعات الخاصة بجميع التشريفات التي كان يجري تطبيقها في الدفاتر[١].

دفاتر وسجلات قلم التشريفات:

كانت الموضوعات المتعلقة بالتشريفات يتم تسجيلها وفق قواعد وأصول التشريفات في ثلاثة دفاتر رئيسة يمسكها قلم التشريفات وهي كالتالي:

١- سجل ودفتر اليومية: كان يختص بالتشريفات اليومية حسب تاريخ اليوم، فيسجل أسماء الأشخاص الحاضرين إلى السلطان والديوان، والخلع التي حصلوا عليها، ويوجز المصروفات التي أُنفقت على الولائم، ومراسم الديوان وتسجل جميعها بشكل موجز ومختصر.

٢- السجلات المفصلة: خلافًا للتسجيل الموجز في دفتر اليومية للتشريفات فإن السجلات المفصلة تسجل تقريرًا تفصيليًّا دقيقًا للمراسم في المناسبات التالية: مراسم التهاني في الأعياد، ومواكب الموالد واستقبال السفراء -واعتمادًا على تلك السجلات عرض دوسون مراسم استقبال السفراء بشكل دقيق في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي- إضافة إلى موكب الصرة، ومراسم الجنازات وحضور شيوخ الإسلام إلى هذه الجنازات، والتدريب على السيف بالنسبة لأبناء السلاطين، إلى جانب كافة القوانين والتشريفات الخاصة بأركان الدولة وموظفيها كالوزراء والأمراء وقضاة العسكر و رئيس الكُتّاب و غيرهم، ومثل تلك المراسيم الخاصة برجال الدولة ذكرت تفصيلا في اللوائح القانونية.

٣- دفاتر تعنى بعدة أمور متفرقة: كنوع الخلعة المقدمة، وعددها ،والأقمشة المشتراة ،والملابس التي كان يتم ارتداؤها والأقمشة التي يتم شرائها من أجل خزانة الدائرة، ونفقات الولائم والضيافة[٢].

وكانت كافة دفاتر التشريفات تُحفظ في الخزانة للرجوع إليها، فعند الاختلاف عند قاعدة أو أصل معين في التشريفات فإنه يخرج الدفتر للنظر فيه ومراجعته اجتنابًا للوقوع في الأخطاء حين تطبيق الأصول المتبعة أثناء المراسم[٣].

واحتلت قواعد التشريفات وأصولها مساحة من المؤلفات العثمانية فإلى جانب لوائح القوانين للتشريفات كلائحة عبد الرحمن باشا التوقيعي حوت التواريخ العثمانية تفصيلات لها مثل تاريخ السلانيكي وتاريخ بجوي، إلى جانب المؤلفات المتخصصة التي انبرى لكتابتها عدد ممن عمل بوظيفة التشريفات أو ممن كان له شغف بكتابتها، فعلى غرار "التاج في أخلاق الملوك" للجاحظ، كان كتاب

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı,cll , s478

٢) Uzunçarşılı P.O. , s63 ، الأرشيف العثماني، أحداث يومية غرفة التشريفات من سنة ١٢٢٥- ١٢٣٠ ه B.E.O SADARET. d000358 , S2-5 ، انظر ملحق رقم(١)، وثيقة رقم (١٠).

٣) Uzunçarşılı P.O. , s63 ، الأرشيف العثماني، أحداث يومية غرفة التشريفات من سنة ١٢٢٥- ١٢٣٠ ه B.E.O SADARET. d000358 , S2-5 ، انظر ملحق رقم(١)، وثيقة رقم (١٠).

"مقدمة في قوانين التشريفات" الذي وضعه نائلي عبد الله باشا[١] (ت ١١٧٢هـ/١٧٥٨م) وآخر وضعه محمد أحمد بعنوان "دفتر التشريفات"، وكتاب أسعد أفندي[٢] بعنوان "التشريفات القديمة"[٣].

٢-قلم تسجيل الوقائع " وقعة نويس"[٤] Nüvislik Vak'a:

أُطلق مصطلح وقعة نويس على مؤرخ الدولة الرسمي لتحريره الوقائع والأحداث الرسمية للدولة العثمانية.

واتجه العثمانيون للاهتمام بكتابة التاريخ العثماني منذ القرن التاسع الهجري/القرن الخامس عشر الميلادي، حيث اهتم به السلاطين الذين اشتهروا بحب العلم والثقافة والاطلاع مثل السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) وبايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٦هـ/١٤٨١-١٥١٢م)، فظهرت في عصرييهما محاولات كتابة التاريخ الرسمي للدولة، فيما عرف بكتابة الشهنامة "شهنامة جيليك" وكانت على الطريقة الفارسية المتبعة في الشهنامة الفارسية نسبة إلى الشاعر الفارسي فردوسي، كنوع من الفن الأدبي التاريخي الفارسي نتيجة تأثرهم الشديد بالفرس، إلا أن العثمانيين طوروا طريقة الكتابة فكان الشاعر ينظم شاهنامة لسلطان من السلاطين يؤرخ فيها للدولة العثمانية على العموم أو عصر السلطان على الخصوص مع التغني بمناقبه وتعداد مآثره وكان محمد الفاتح هو من ابتدع هذا التاريخ لا سيما وأنه كان شغوفًا بالأدب الفارسي إلى جانب إتقانه اللغة الفارسية، فاتجه إلى إنشاء منصبًا أدبيًّا رسميًّا يتقلده شاعر مؤرخ لينظم تاريخ العثمانيين، وجعل إلى جانبه مجموعة من الخطاطين والرسامين حتى تخرج الشهنامة بأجمل مظهر[٥].

أما السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٦هـ/١٤٨١-١٥١٢م) فكلف إدريس البطليس بتدوين التاريخ العثماني فتبوأ منصب المؤرخ في البلاط العثماني و كتب كتابه الشهير "هشت بهشت" كأول

---

١) نائلي عبدالله باشا التحق بقلم الديوان الهُمايوني بعد إنهاء تحصيله العلمي وصاهر بجوي أحمد دهده أحد شيوخ التكية المولوية، وبالتدريج قطع مراحل عديدة في الديوان وأصبح بيلكجي ثم تشريفاتي ثم أصبح رئيس كُتّاب عام ١١٦٠هـ/١٧٤٧م ثم دفتردار ١١٦٧هـ/١٧٥٣م ثم =صدرًا أعظم ١١٦٨هـ/١٧٥٤م وبعد عزله تولى قندية ثم سلانيك ثم جدة ١١٧١ هـ /١١٨٥م، وتوفي بمكة وكان متدينا وعادلًا. شمس الدين سامي: قاموس الأعلام، (د.ط، إسطنبول، مطبعة مهران: ١٣١١هـ)، ص٣١٠٦.

٢) أسعد أفندي: أحد مؤلفي القرن الثالث عشر الهجري /التاسع عشر الميلادي. ابن حاجي أحمد أفندي من قرية مردوان التابعة لعربكير ولد في إسطانبول عام ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م، تعلم على يد والده ومجموعة من المدرسين الآخرين بعد وفاة والده، أكمل تعليمه على يد خالد أفندي، بعد حصوله على الابتدائية أصبح مدرسًا ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م ، حصل على ترقية بعد إتمامه لمؤلفة "أس ظفر" فأصبح مفتشًا للأوقاف ثم عين قاضيًا للجيش ثم عين قاضيًا لأسكدار، وعين ناظرا لتقويم الوقائع في ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م وتدرج في مناصب عدة آخرها نظارة المعارف العمومية ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م. انظر: وليد العريض: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٢٩.

٣) أكمل الدين أوغلي، (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٢.

٤) وقعة من وقعة العربية وتعني الواقعة والحدث، و"نويس" مخفف "نويسده" بمعنى الكاتب، بمعنى كاتب الوقعة أو الحادثة في الفارسية. حسان حلاق وعباس صباغ: المعجم الجامع، ص٢٣٠، حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص٢٣٤.

٥) İsmail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s63، حسين المصري: صلات بين العرب والفرس والترك، ص٣٢٢، ٣٢٣.

مدون للتاريخ العثماني باللغة الفارسيّة، متناولًا فيه الأحداث والوقائع العثمانية فاضطلع بهذه الوظيفة على الوجه الأكمل حتى ترقى إلى كاتبًا خاصًّا للسلطان بايزيد الثاني ثم نشانجي[1].

وأُشير إلى أن تدوين التاريخ والوقائع ظهر كجهاز رسمي مستقل خلال القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي عصر سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) بمسمى شاهنامجي، وكان ممن اشتهر من المؤرخين الشعراء الشاهنامجيين الفارسي فتح الله عارف الذي زار إسطانبول وتبوأ منصب شاهنامجي، وأجرى عليه السلطان سليمان القانوني راتبًا يوميًّا مما يثبت استقلاله كموظف،وسرد تاريخ العثمانيين في شاهنامته باللغة الفارسية، و كان أشهر ما ذكر فيها السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) على وجه الخصوص، وألف له بيت بالتركية وصف فيها حروب الصدر الأعظم سليمان باشا في الهند، وخلفه في المنصب أفلاطون شيرواني التركماني الأصل الذي نظم للسلطان "هنرنامة" بمعنى كتاب الفضل وكان عبارة عن صور من حياة السلطان الخاصة وصورها أدق تصوير، إلى جانب حياته الرسمية، وكانت نهايته بضرب عنقه عام٩٧٧هـ/١٥٦٩م كردة فعل لغضب السلطان عليه. وتلك الشهنامات يمكن الوقوف من تهاويلها وشكولها على الكثير من الحقائق التاريخية الخاصة بتلك الفترة، إلا أن ما يشوب تلك الشاهنامات وعرضها للفشل كثرة ما يتغشاها من ألوان البديع الذي أفقدها قيمتها وجوهرها ،كما أن الكثير ممن كتبها شعراء مغمورون[2].

وفي القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي برز العديد ممن كتبوا الشاهنامات شعرًا ونثرًا منهم عارف جلبي، وتعليقي زاده [3]، واحتلت شهنامة سيد لقمان مكانة بين شهنامات القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي بأسلوب النظم والشعر على عشرة فصول. وكانت تتمة لشاهنامة أفلاطون الشاهنامجي[4]وكانت الأحداث المروية في الشاهنامات يجري تصويرها وتزيينها في الغالب بالنيميات الطريفة، مما أضفى عليها أهمية خاصة[5]، جعلها وكأنها صورة حية.

---

١) Hicabi Kırlangıç: İdrîs-i Bidlîsî,s8,9

٢) حسين المصري: صلات بين العرب والفرس.. ، ص٣٢٣.

٣) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٢، İsmail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı ,s 66

٤) Uzunçarşılı: p.o, s63 ، حسين المصري: صلات بين العرب والفرس والترك، ص٣٢٢، ٣٢٣.

٥) أوغلي : المرجع السابق، ج١ص٢٠٢، قارن المصري: المرجع السابق، ص٣٢٣.

استحداث منصب الوقعة نويس:

دام الشاهنامجي منصب مستقل لكتابة الوقائع والأحداث التاريخية حتى استبدله السلطان محمد الرابع (١٠٥٨- ١٠٩٩هـ/١٦٤٨ -١٦٨٧م) بمنصب "وقائع نويسي"[١] حيث تقلده عبد الرحمن باشا وأخرج وقايع نامه وأرّخ ما وقع من أحداث من ١٠٥٨-١٠٨٥هـ/ ١٦٤٨- ١٦٧٤م[٢]، وفي القرن الثاني عشر الهجري/ أوائل القرن الثامن عشر الميلادي تشكّل قلم كاتب الوقائع مستقلا "وقعة نويس قلمي" ضمن أقلام الديوان الهُمايوني[٣].

مؤهلات كاتب (الوقعة نويس):

كان الوقعة نويس يُنتخب ممن يجيدون قرض الشعر ويبدعون في الإنشاء، أو كبار الكُتّاب الذين وصلوا إلى رتبة التدريس "خواجـــگـــان" وتميزوا بحدة الذكاء، وغنى في الثقافة، ومهارة الكتابة، وأوصافهم الأدبية تحمل كل معاني الجدية والعمق، والمهارة والمعرفة والدراية، وعمق تجربة، وممن عُرف عنه أنه كتوم ومخلص[٤].

وكان من أوائل من تقلّد وقعة نويس كمنصب ومؤرخ رسمي للدولة بعد إلغاء منصب الشاهنامجي- المؤرخ المشهور مصطفى نعيما[٥] عام١١١١هـ/ ١٦٩٩م وعرف كتابه بـ"تاريخ نعيما"، وخلفه رفعت أفندي واستفاد راشد الذي عقبه من مسوداته. وبالتالي كان كل مؤرخ يستفيد من كتابات من قبله ممن تقلد المنصب والمكتوبة في مسودات، وكان ممن اشتهر منهم: راشد، كوجوك جلبي زاده، عاصم، وسامي، وشاكر، ورأفت، مصطفى أفندي[٦].

---

١) İsmail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı ، s 64 .

٢) حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص٢٣٥.

٣) Uzunçarşılı: p.o ، s 67، .

٤) وليد العريض: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢١٢.

٥) مصطفى نعيمة: عرف بين عائلته بمصطفى نعيم، من مواليد حلب ١٠٦٥هـ/ ١٦٥٥م، قدم إلى إسطانبول شابًا سنة ١١٠٠هـ/ ١٦٨٨م، بدأ حياته في الديوان في أوجاق البلطجية، وبدأ حياته الدراسية في حلب وأكمل حياته العلمية بعد أن انتسب إلى القصر بحكم عمله، ولفت انتباه الصدر الأعظم عجمه زاده حسين باشا فكلفه بكتابة مسودات شارح المنار زاده أحمد أفندي. وكانت بداية علاقته بكتابة الحوادث، ولقي حماية وعطف رجال الدولة، تقلد وظيفة وقعة نويس بموجب براءة المؤرخ في ربيع الأول ١١١٤هـ/ ١٧٠٢م لكنه عزل ونفي بسبب حسد بعض رجال الدولة له. عام ١١١٨هـ / ١٧٠٦م حمل تاريخه عنوان "روضة الحسين في خلاصة أخبار الخافقين"، طبع كتابه في مجلدين وترجم إلى اللغة الفرنسية. انظر: المرجع نفسه، ص٢١٥.

٦) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٣ Uzunçarşılı: p.o. s 67

اختصاصات الوقعة نويس:

كانت أبرز مهامه على النحو التالي :

١- تدوين وتنظيم الأحداث والوقائع التي تركها أسلافهم دون تنظيم، بسبب عزلهم أو وفاتهم، فعند وفاة واصف أفندي في شعبان ١٢٢١هـ/١٨٠٦م قام المؤرخ الجديد برتو[١] بتدقيق ما كتبه واصف أفندي مرات عدة بعد أن تسلم المسودات رسميًّا من الصدارة مختومةً بختم السلطان[٢].

٢- كانت الدولة تبعث بكتاب الوقائع إلى جبهة الحرب لتسجيل وقائعها وأحداثها كشهود عيان فقد أرسلت رشيد محمد أفندي لتسجيل وقائع حرب المورة ١١٢٧هـ/١٧١٥م[٣].

وكان كُتّاب الوقائع يقومون كل سنة بتسليم الأجزاء (الدفاتر) التي دونوها إلى الصدر الأعظم لعرضها على السلطان، وبعد أن يبدي السلطان إعجابه ويملي توجيهاته بإكمال النقص فيها وتصحيحها يقوم الكتاب بعمل التصحيحات والتعديلات وإضافتها على شكل ملاحق للدفاتر التي كتبوها سابقًا[٤].

موضوعات سجلات الوقعة نويس:

على الرغم من أن صميم عمل الوقعة نويس كمؤرخ كان تقييد الوقائع وأحداث الدولة- إلا إنه لم يُمنح كافة الوثائق، لهذا فإن الكتب التي ألفوها تُقيّم معلوماتها بأنها من الدرجة الرابعة والخامسة كون الوثائق التي أُتيحت لهم اقتصرت على الوثائق المختصة بالتعيينات والتوجيهات وبالتالي كانت تُشكل إجمالي المهم فيها -فالمطلع على تاريخ راشد على سبيل المثال يجد كثيرًا من أوامر التعيينات والتوجيهات والعزل ومراسم التهنئة بالأعياد وتوزيع العلوفات- مما يعني أنهم ألفوها بناء على الأوراق والوثائق الممنوحة لهم من قلم الرءوس والإحالة "التحويل" وكذلك المعنية بالنشر من قلم التشريفات، ثم ترك الاقتصار على الأقلام المذكورة فترة من الزمن، حتى إعادة العمل به مرة ثانية ١٢١٠هـ/١٧٩٥م.

ونتيجة استمرار عدم إتاحة جميع الوثائق لموظف الوقعة نويس للاعتماد عليها في كتابة تواريخهم واقتصارهم على التوجيهات والتشريفات التي تعتبر وقائع شكليّة ليست ذات قيمة، أن ظهرت تواريخ تلك الفترة قياسًا بالأحداث التاريخية التي حدثت فيها بصورة المؤلفات غير المهمة ويرجع ذلك إلى عدم

---

١) سيد محمد برتو أفندي: كان والده يعمل مؤقتًا في أحد الجوامع، ولد في إسطانبول، بدأ عمله موظفًا في قلم محاسبة الأناضول ثم كاتبًا للصدارة كان يتردد كل ليلة على مجلس رئيس الكُتّاب عارف أفندي الذي كان يضم كبار الشعراء، وبمساعدته أصبح واصف رئيسًا للكُتّاب في عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م، و عين كاتبًا للوقائع سنة ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م. رافق الصدر الأعظم الذي قاد الحرب الروسية العثمانية ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م، ليدون القرارات الخاصة التي أصدرت. توفي بعد أيام عدة من وصوله لأدرنة. ضم مؤلفه مختصر تاريخ نوري ثم مختصر برتو، له ديوان شعر مشهور ، انظر: وليد العريفي ، تاريخ الدولة العثمانية ، ص : ٢٢٦ .

٢)المرجع نفسه، ص٢١٢.

٣) المرجع السابق ، ص٢١٦.

٤) المرجع نفسه، ص٢١٣.

إتاحة الوثائق السرية لكثير من الأحداث المهمة للاعتماد عليها في الكتابة والتي لا يُعرف عنها إلا ما يجري على الألسن حيث كان توثيقها يلزمه التأصيل من الوثائق التي لم تتح لهم[1]؛ الأمر الذي أدى إلى تذمر المؤرخين الذين اعتلوا المنصب لذلك كانوا دائمي الشكوى لاستشعارهم بتسجيلهم لوقائع سطحية لحرمانهم من الاطلاع على الوثائق الرسمية السرية واستخدامها، واستخفاف بعض رجال الدولة الذين لا يقدرون قيمة التوثيق التاريخي بالمهام الموكلة إليهم[2].

واستمرت الدولة بالتحفظ على إخراج تلك الوثائق حتى عام ١٢١٠هـ/١٧٩٥م، ثم أصدرت أوامر بمنح الوقعة نويس على الفور أوراق ووثائق خطابات الشؤون المتعلقة بالآمدي والبيلكجي إلى جانب كتابات التوجيهات والتشريفات كالسابق[3].

وفي إطار إصلاحات السلطان سليم الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م) فرضت الحكومة اتباع تنظيم جديد في ترتيب كتابة الأحداث وحفظها، خاصة فيما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية فخصصت مساحة في دفاتر الوقائع لتسجيل أخبار الدول الأوربية في دفاتر شهرية[4].

وفي إطار تطور الوظيفة باجتهادات معتلي منصب الوقعة نويس في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي انبرى عدد من كُتّاب الوقائع لاجتياز قوانين منع استخدام الوثائق السرية واستطاعوا أن يستخدموها منهم: واصف أحمد أفندي[5] خليل نوري بك[6].

---

١) Ismail Uzunçarşılı :Merkez ve Bahriye Teşkilat s67, Yusuf Halaçoğlu: Teşkilatı ve Sosyal Yapı , s 32

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٣.

٣) Uzunçarşılı: p.o, s 67 ,

٤) وليد العريض: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢١٣.

٥) أحمد واصف أفندي: ولد في بغداد وتعلم فيها، أتقن النحو والصرف في اللغة العربية، تجول في شبابه في مدن مختلفة لكسب المعرفة، زار وان وقارس وحلب، ونتيجة لخبرته وتزايد معرفته دخل في الخدمة المكتبية لأحد قواد الجيش في باندر، ثم عمل كمحرر رسائل، وقع في أسر الروس لمدة ثمانية أشهر في مدينة ياش وعند عودته إلى إسطانبول كان أحد الرجال المقربين لرئيس الكتّاب رائف إسماعيل باشا، بعد ذلك قل شأنه عنده فأُرسل إلى الجبهة عدة مرات ونجح في عقد هدنة بين روسيا والدولة العثمانيّة لمدة ٤٠ يومًا لكن فشل في تعديل شروط المعاهدة الروسية العثمانية عام١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م، وعاد إلى إسطانبول وجهت له نظارة المطبعة إلى جانب بيلكجي رشيد، ونتيجة للمدة الطويلة التي قضاها في خدمة الدولة أصبح صاحب تجربة وخبرة فساعده عمله في الوصول إلى المقامات والمناصب العليا ونتيجة لنشاطاته التي حققها في عام ١١٩٨هـ/ ١٧٨٤م كرجل صاحب إمكانيات واسعة وامتيازات عين في ٦ ذي الحجة ١١٩٧هـ/ ١ تشرين الثاني ١٧٨٣م كاتبًا للوقائع شرطا أن يبدأ بتدوين بقية حوادث سنة ١١٩٦ هـ / ١٧٨١م تقلد عدة مناصب بعدها منها مسؤولية مؤسستي الدفتردارية والأوقاف، كما عين سفيرًا، نفاه سليم الثالث إلى جزيرة ميدللي ضحية لشكاية من حاسديه ثم عفا عنه وأصبح كاتب للوقائع ثم عمل بوظيفة روزنامجي، ثم رئيساً للكُتّاب، ومرض سنة ١٢٢١هـ/ ١٨٠٩٦م على رأس عمله فتوفي. انظر: المرجع نفسه، ص٢٢٢.

٦) أوغلي ، المرجع السابق ، ج١، ص٢٠٣

وانبرى في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي المؤرخ والمفكر السياسي أحمد جودت باشا[١] ولا شك أنه تبوأ مكانة منفردة من بين المؤرخين، إذ برع في استخدام وثائق الأرشيف وتحليل ونقد الأحداث التاريخية وعقد المقارنة مع المصادر الشرقية والغربية. وعبر عن ذلك بلغة تركيّة سليمة أسلوبًا ونحوًا[٢].

ولتدهور أوضاع الدولة الأمنية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين/الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين كان كُتّاب الوقائع أنفسهم يتحفظون على إفشاء أسرار الدولة في كتاباتهم وبدءوا يخفون أسباب ونتائج بعض الأحداث المهمة التي دونوها، وتهرّب بعضهم من ذكر الحقائق في تحقيقاتهم بسبب الظروف السياسية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد داخليًّا وخارجيًّا[٣] خاصةً وأن بعض القوميات التي كان لها اتصالات مع سفارات الدول الكبرى تتجسس لصالحها كإنجلترا وفرنسا وروسيا والتي كانت تتربص بالدولة العثمانية لإضعافها والانقضاض عليها للاقتطاع من أراضيها، حيث كانت تدعم الثورات والحركات الانفصالية للقوميات في أقاليم الدولة العثمانية على سبيل المثال دعم إنجلترا لليونان وتحريضها على الانفصال عن الدولة العثمانية بتسليمها الجزر السبع وأكبرها كورفو إلى اليونان عام (١٢٨١هـ/١٨٦٤م) بعد أن كانت تحت سيطرة الإنجليز (١٢٣١هـ/١٨١٥م) وفي ذلك تشجيعًا لليونانيين على الانفصال ومن ثم تقليص الأراضي العثمانية[٤].

---

١) هو العالم المؤرخ الوزير أحمد جودت باشا بن إسماعيل بن علي بن احمد بن إسماعيل، ولد في مدينة لوفجة (الواقعة في بلغاريا على نهر الطونة) في ١٤ رجب ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٣م، كان والده من أعيان لوفجة وعضو من أعضاء مجلسها، وجده الثالث مفتيا مشهورًا، نشأ في بيئة علمية وعائلة عريقة، وبدأ يدرس اللغة العربية وعلوم القرآن والحديث في سن مبكرة علي يد مفتي لوفجة، وفي سن السابعة عشر انتقل إلى إسطانبول لمواصلة تحصيله العلمي في جامع السلطان محمد الفاتح وتفوق على أقرانه في علوم الفقه وأصوله والحديث، والتفسير وعلوم اللغة العربية واللغة الفارسية والرياضيات، ونتيجة للخلل الثقافي في عصره طفق يبحث بجهوده الذاتية الخاصة في العلوم قديمها وحديثها وما لدى المسلمين وما عند غيرهم مما ساعد في إثراء معلوماته وتكوينه العلمي والفكري المتميز تأثر بكتابات المسلمين الأوائل كابن خلدون وابن تيمية والذهبي واستفاد من معطيات الحضارة الغربية من خلال ما كتبها روادها في عصر النهضة الأوربية، كان متقنا للغة العربية والفارسية قراءة وكتابه، وإتقانه للفرنسية والبلغارية إلى جانب مؤهلاته المتعددة فتح له الأبواب ليصبح وحيد عصره بجمع العلم والإدارة والسياسة فترك أكثر من ٣٠ مؤلفًا، وتولي ١٥ منصبا علميًا وعشرين منصبًا إداريًا، ومن أرفع المناصب التي تقلدها الوزارة والصدارة المؤقتة ثم نظارة العدلية توفي في إسطانبول ١٣١٢هـ / م١٨٩٥، للاستزادة انظر: أحمد جودت: تاريخ جودت، ص٧- ٢٥، خير الدين الزركلي: قاموس الأعلام، ج١، ١٠٨.

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٣. للاستزادة انظر: Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s 67

٣) وليد العريض: تاريخ الدولة العثمانية ، ص٢١٣.

٤) أوغلي ، المرجع السابق ، .بحث كمال بكدللي، ج١، ص١٠٩، الأرشيف العثماني، قلم وقعة نويسBOA,A.VKN.2/1 انظر ملحق رقم (١)، وثيقة رقم(١١).

وكان ظهور "تقويم الوقائع"(١) كأول جريدة رسمية في الدولة العثمانية عصر السلطان محمود الثاني (١٢٣٣هـ-١٢٥٥م/١٨٠٨-١٨٣٩م) عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م- ضربة قاصمة لوظيفة وقعة نويس "كتابة الوقائع" لأن الجريدة كان من ضمن موادها المعروضة أخبار التوجيهات "تعيينات الوظائف" يومًا بيوم، بعد أن كانت تحتل مكانًا مهمًّا ومادة مهمة من الدرجة الأولى في تواريخ كتاب الوقائع وبالتالي تدنت وظيفة كتابة الوقائع إلى الدرجة الثانية(٢) مما يعني أنها قامت بدور إعلامي عصري بالإعلام عن الوظائف والتعيينات كالصحف في العصر الحالي (الخامس عشر الهجري /الحادي والعشرين ميلادي).

وفي أوائل القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي كان من أبرز من عُيّن على الوظيفة في فترة السلطان محمد رشاد (الخامس) (١٣٢٧-١٣٣٦هـ/١٩٠٩-١٩١٨م) عبد الرحمن شرف(٣)واستمركاتبًا كاتبًا مسؤولًا عن كتابة الحوادث والوقائع حتى إلغاء خلافة الدولة العثمانية ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م(٤). وبهذا استمرت وظيفة الوقعة نويس منذ استحداثها كمنصب مستقل في القرن الثاني عشر الهجري/ أوائل القرن الثامن عشر الميلادي حتى أوائل القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي مدةً متصلة بلغت مائتي عام(٥). وهي مدة طويلة وكفيلة بتسجيل وقائع وأحداث التاريخ العثماني كمصدرًا غنيًّا للوقوف على الحقائق التاريخية في فترات متباعدة.

وأخيرًا جرى تصنيف مئات الدفاتر تبعاً لأقلام الديوان والدوائر المستخدمة فيها في خمس مجموعات أساسية على النحو التالي:

- دفاتر الديوان الهُمايوني.
- دفاتر الباب الآصفي والباب العالي.
- دفاتر الباب الدفتري، أي المالية.

---

١) اسم أول جريدة صدرت في تركيا بأمر من السلطان محمود الثاني وبدأ انتشارها في عام ١٢٤٧ه/ ١٨٣١م، وكانت الجريدة الرسمية التي تتضمن أخبار الفن والصناعة والزراعة والتجارة، وكان شيخ زاده أفندي قاضي مكة المعزول أول مدير لها. حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص٥٤، ٥٥.،انظر ملحق رقم (٣)،صورة رقم(٦٠).

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف) : الدولة العثمانية .بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٣.

٣) عبد الرحمن شرف بـگ: والده حسني أفندي المسؤول عن امتحانات قلم الطوبخانة العامرة، ولد في إسطانبول عام ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٢م أصل عائلته من جماعة أصفران بولو ثم هاجرت إلى إسطانبول، تلقى تعليمه في إسطانبول واختار مهنة التدريس بنفسه و أصبح مديرًا للمكتب الملكي (المدرسة الملكية) في سن الشباب، ثم عمل مدة ٤٢ سنة مدرسًا للتاريخ في المكتب السلطاني، بعد جلوس السلطان رشاد على عرش السلطنة في ٨ ربيع آخر ١٣٢٧هـ/ ١٨ أيار ١٩٠٩م عُين ناظرًا للدفتر الخاقاني ولنظارة المعارف، وبينما كان معلمًا للتاريخ في دار الفنون العثمانية عين مسؤول كتابة الوقائع في الدولة واستمر فيها حتى إلغاء الدولة العثمانية، وفي ٢٧ تشرين أوكلت إليه رئاسة لجنة التاريخ العثماني واستمر بالوظيفة حتى وفاته. ترك بعد وفاته كتبًا تاريخية وجغرافية مختصرة ومطبوعة عديدة، للاطلاع انظر وليد العريض: تاريخ الدولة العثمانية ، ص٢٣٦، ٢٣٧.

٤) المرجع السابق ، ص٢٣٧.

٥) أوغلي ، المرجع السابق .بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص٢٠٣.

- دفاتر الدفترخانة العامرة، لتسجيل العقارات.

- دفاتر المحاكم الشرعية[1].

وبالتالي كانت تلك الأقلام مُصدّرة لوثائق التاريخ العثماني والتي اكتظ بها الأرشيف العثماني حالياً(١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)والتي لا غنى لأي باحث عنها كأصدق المصادر لتوثيق الكثير من مناحي الحياة العثمانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشرعية والقانونية.

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف) : الدولة العثمانية .بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص٢١٥

المبحث الثـالث
المترجـــمون

لقد تميزت الدولة العثمانية إثر اتساع عمليات الفتح والضم في آسيا وأوروبا وأفريقيا بتعدد أجناسها إذ تألفت من قوميات وعرقيات متعددة بأديان وطوائف مختلفة حتى ضجت أراضيها بلغات شتى لم تكن تتحدث لغة الحكومة ولا تجيدها الأمر الذي أدى إلى صعوبة التواصل اللغوي مع تلك الشعوب التي تنشد العدل تحت مظلة الدولة العثمانية، "خاصة وأن العثمانيين لم يعملوا على تتريك هذه الشعوب ونشر لغتهم، بل ساهموا في الحفاظ على لغاتها، فلم تكن التركية لغة حديث وكتابة"[١] مما انعكس سلبًا عليها في عصورها المتأخرة بتنامي الشعور القومي لتلك الشعوب فتولدت لديهم رغبة الاستقلال عن جسد الدولة فيما بعد إلى جانب عوامل أخرى، لأن رابط اللغة من ضمن أقوى الروابط بين الشعوب والحكام وأبقى لولاء الدولة.

وحرصت بعض الدول الأوربية على التغلب على العائق اللغوي حفاظًا على حقوق رعاياها فاشترطت في معاهداتها مع الحكومة العثمانية أن تضمن شرط تواجد ترجمان في المرافعات القضائية للقضايا التي ترفع ضد رعاياها في الدولة العثمانية[٢] حفاظًا على حقوقهم.

وإذا ما استعرضنا التعدد اُللغوي في الدولة العثمانية في أوج تنوعه فإن أبرز اللغات المتحدث بها : اللغة التركية العثمانية وهي اللغة الرسمية وكانت الترجمة منها إلى اللغات الأخرى وإليها، اللغة العربية، اللغة الفارسية، اليونانية، الأرمينية، لغة اليهود اللادينو، واللغة العبرية لغة الرعايا اليهود. أما للغات: المجرية، والبوسنية، والكرواتية، والرومانية، والصربية، والبلغارية تُعد هي لغات الاتصال بين تلك القوميات حيث إن الديوشرمة من أبنائها كانوا يعملون كمترجمين بهذه اللغات. وبالنسبة للغات الأوربية كاللغة الإيطالية، والفرنسية، والهولندية، والبرتغالية، والإنجليزية، الأسبانية فهي لغات الرعايا الأوربيين المنتشرة بسبب الهجرات المتكررة وبسب التجارة، إلى جانب لهجات مختلفة متفرعة عن اللغة التركية[٣].

ونظراً لتعذر التواصل لغويًا مع تلك القوميات نص القانون على ضرورة وجود المترجمين ضمن الكادر الإداري في الديوان الهُمايوني[٤] **لعدة عوامل:**

---

١) عبد الرحيم بن حادة: العثمانيون المؤسسات ..، ص٢١٩، ٢٢٠.

٢) عقدت معاهدة تجارية في عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) بين الدولة العثمانية و جمهورية البندقية في غرة محرم ٩٢٨هـ / ١ كانون ١٥٢١م كزيادة بنود لمعاهدات سابقة وأبرز ما زيد عليها أن وكيل جمهورية الآستانة – إسطانبول – يجب تغييره كل ثلاث سنوات وأن قضايا التركات تنظر بطرفه وأن يكون له الحق في إرسال ترجمان لحضور المرافعات القضائية في القضايا المرفوعة ضد رعاياه... وتحتل هذه المعاهدة أهمية لأنها أساس الامتيازات القنصلية في الدولة العثماني. محمد المحامي: تاريخ الدولة العلية، ص٢٠٢، ٢٠٣، محمدسهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص١٦٩، وكذلك نصت معاهدة الامتيازات الفرنسية، ٩٤٢هـ / ١٥٣٦م في البند الرابع.....لا تسمع دعوى ولا شهادة مقدمة إلا بحضور ترجمان القنصل. انظر المحامي: المصدر السابق، ص٢٢٥.

٣) Sâkine Eruz (Esen): Cokkültürlülük ve Cevirmenler Osmanlı Devleti'nde Ceviri Etkinliği ve Cevirmenler , İstanbul , Multilingual: 2010 , s193

٤) Necati Gültepe: Mührün Gücü, s 170

١- تحقيقًا للعدالة مع كافة القوميات التي لا تتحدث التركية بترجمة تظلماتها وقضاياها استنادًا لمبدأ إسلامي شرعي ﴿إِنّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[1].

٢- تلبية متطلبات سياسية واجتماعية وثقافية بإستراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز شرعيّة الدولة بحرصها على التواصل اللغوي وتحقيق مطالب مواطنيها على اختلاف لغاتهم وقومياتهم مما يعمق مركزية الدولة ووحدتها وإن لم تكن تحرص على نشر اللغة التركية إلا أنها كانت حريصة على التواصل على قدم المساواة مع الرعايا، إلى جانب الاتصال مع ممثلي الولايات الذين لا يتحدثون التركية وترجمة الرسائل والأحكام الواردة والصادرة منها وإليها.

٣- العامل السياسي والتجاري فبتشكُّل البنية المركزية الإدارية منذ فتح القسطنطينية ٨٥٧هـ/١٤٥٣م وبانتقال الثقل السياسي إليها أصبحت إسطانبول عاصمة مركزية عالمية واتسعت دائرة علاقاتها الخارجية واتضحت معالم هوية الدولة العثمانية العالمية منذ التاسع الهجري/القرن الخامس عشر الميلادي وتقدمت الاتصالات الوطيدة مع كافة الدول في الشرق والغرب بلغاتها المتعددة فكانت الدولة تتعاطى رسائل التهاني والتعازي مع كل هذه الدول في مناسبات لبس التاج واعتلاء العرش والأفراح والوفيات وتتبادل الهدايا، وإذا كتب لها النصر أرسلت بشائر النصر "كتب البشائر فتحنامة"[2]. وكان يأتي إليها ويغادرها الكثير من سفراء الشرق والغرب، وفي المقابل كانت توفد مبعوثيها إلى الدول الأجنبية الأمر الذي استدعى ضرورة وجود كادر المترجمين الذين يجيدون الكثير من اللغات المختلفة في الديوان الهُمايوني[3]، كونه الجهاز الوحيد الذي يقر المعاهدات الخارجية مستقبلًا السفراء وممثلي الدول بما يعرف بالبعثات الدبلوماسية في ظل عدم وجود وزارة وجهاز مستقل يرعى شؤون السياسة الخارجية.

وبالتالي وجدت وظيفة الترجمة في الديوان الهُمايوني منذ القرن العاشر الهجري/أوائل القرن السادس عشر الميلادي تحديدًا عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) وكان يشغلها موظفين من المسيحيين المهتدين إلى الإسلام الذين يجيدون اللهجات الأجنبية، منهم يونس[4] وفرهارد[1] وإبراهيم ومراد وغالبيتهم من أصول أوربية مختلفة إيطالية ومجرية وألمانية وبولندية ويونانية[2].

---

١) سورة النساء، آية{٥٨}.

٢)أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية.بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٢٢.

٣) Mehmet Unal: Osmanlı Müesseseleri Tarihi, s92

٤) يونس باشا: مجهول الجنسية، نشأ في فرقة الإنكشارية، عين آغا للإنكشارية عهد السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٦هـ/١٤٨١-١٥١٢م) ثم عين أمير لأمراء الأناضول ثم الرومللي عهد السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م)، ولما مضى السلطان سليم لفتح مصر عام ٩٢٢ ه/١٥١٦م أصبح وزير قبة وبعد ثمانية أيام من استشهاد الصدر الأعظم سنان باشا عين صدرا أعظم واستمر ٨٣ يومًا و عُين على ولاية مصر ثم تم عزله لجمعه ثروة من الأموال فيها بسبب طلب المال والضرائبمن بعض أغراها ثم أُعيد إلى منصب=

وكان المترجمون من موظفي الدولة العاملين في وظائف إدارية مختلفة مثـل ذائقـي الأطعمـة، والجاوشية وعساكر المتفرقة[٣] وغيرهم[٤] وكان إبراهيم متفرقة[٥] من أبرز المترجمين المهتـدين الـذين عملوا بالترجمة في القرن الثاني عشر الهجري/بدايات القرن الثامن عشر الميلادي وكـان يتميـز بخـبرة دبلوماسية كبيرة وكان أحد مؤسسي عملية الترجمة والطباعة في الدولة العثمانية في عصر السلطان أحمد الثالث (١١١٥ -١١٣٤هـ/١٧٠٣-١٧٣٠م)[٦].

مؤهـلات مترجم الديوان الهُمايوني:

كان من أبرز الصفات والمؤهلات التي يجب أن يتمتع بها المرشح لمنصب مترجم في ديوان :

١- إتقان اللغات المترجم منها وإليها غالبًا كتابةً ولفظًا.

=الصدر الأعظم، أمر السلطان سليم بضرب عنقه عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م لتحدثه بحديث أغضب السلطان وأزعجه. انظر: حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص٢٥٤، ٢٥٥. , Ismail Uzunçarşılı: Osmanlı Tarihi c. II,S543, 544

١) فرهارد باشا: ألباني الأصل وهو رجل قوي الشكيمة تولى قيادة الجيش في الحملة على الصفويين وضم بعض الحصون إلى قلعة تبريز وعمل التحصينات اللازمة لها، ثم فتح إيالة كنجه وأبرم الصلح مع الشاه الصفوي وأحضر ابن أخ الشاه إلى إسطانبول كرهينة، تقلد منصب الصدارة العظمى مكان الصدر السابق سنان باشا ثم عزل، ثم أصبح قائممقام وتقلد الصدارة العظمى للمرة الثانية وقت جلوس السلطان محمد الثالث (١٠٠٣-١٠١٢هـ/١٥٩٥-١٦٠٣م) وتولى عملية تأديب حكام الأفلاق والبغدان المتمردين، صدر الحكم بقتله لأنه تخفى لفترة وقام بقتل سنان باشا و تم تكليف البوستانجي بقتله. بجوي إبراهيم: تاريخ بجوي، ص١٩.

٢) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٤، Türk Ansiklopedisi, Ankara, Milî Ečitim Basimevi: 1982, CIL T XXX I ,S108

٣) متفرقة: اسم أطلق على أشخاص استخدموا في وظائف عدة، وكانوا على أربعة طوائف: أولها متفرقة خونكار "متفرقة السلطان" أعلى المراتب في القصر السلطاني ورد ذكرهم في قانون الفاتح ووجدوا في عصر السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٦هـ/١٤٨١-١٥١٢م)، وفرقة كانت تُلحق بخدمة الوزراء والأمراء وأبناء الأمراء وكبار أعيان الدولة وقد يرشحون لمنصب وزراء مستقبلًا وكانوا يصاحبونهم في السفر، وفرقة كانت تلحق بخدمة الإنكشارية وهم يتصفون بالشجاعة والإقدام، وفرقة تعمل في مرسى إسطانبول، انظر: المصري: المرجع السابق، ص١٨٤، ١٨٥، وقارن سهيل صابان: المعجم الموسوعي، ص١٩٩، ٢٠٠.

٤) أوغلي: المرجع السابق، ج١، ص٢٣٦.

٥) ولد إبراهيم متفرقة عام ١٠٨٥هـ/ ١٦٧٤م في قولزر المجرية الواقعة في ترانسلفانيا (أردل) نشأ على المذهب المسيحي البروتستانتي الوحداني، وحينما اشتدت الضغوط الكاثوليكية ١٠٩٩هـ / ١٦٨٨م لجأ إلى الدولة العثمانية ليعيش بعقيدته لأن العثمانيين المسلمين الموحدين أقرب الدول إلى المجر في الاعتقاد بوحدانية الله رغم اختلاف الأديان، وحقيقته أنه اعتنق الإسلام برغبته وليس مجبرًا كما أشيع، دخل الحياة السياسية منذ عام ١١٢٧هـ / ١٧١٥م بتعيينه متفرقا لدى الباب العالي، كان ملمًا وحاذقًا بالأمور الدبلوماسية والسياسية والتنظيمية وتميز بقدرته على المفاوضات حتى أصبح مستشارًا ومبعوثًا خاصًا للسلطان كان ملم بفن الطباعة ونجح بالحصول على ترخيص من السلطان أحمد الثالث بتأسيسها بمنزله وكانت أول مطبعة بالحروف العربية في إسطانبول وتم طبع ١٧ كتابًا خلال ١٤ سنة، ١١ في التاريخ، و٣ في اللغة و٣ في علوم كالجغرافيا والمغناطيس والجيش، مرض ١١٥٦هـ/١٧٤٣م وتوفي عن عمر يناهز ٧٠ عاما. للاطلاع: سهيل صابان: إبراهيم متفرقة وجهوده في إنشاء المطبعة العربية. مراجعة عباس صالح طاشكندي (ط١، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية: ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥م)، ص٤٣- ٤٧.

٦) للاطلاع: أحمد جودت: تاريخ جودت، ص١٥٢-١٥٥، محمد المحامي: تاريخ الدولة العلية، ص٣١٩.

٢- أن يكون ذا ثقافة ومعرفة ويتمتع بسعة الأفق في التفكير فهو مطالب بترجمة عرائض الرعية بأبعادها واختلافات موضوعاتها، ولذا توجّب عليه تطوير معرفته حتى تكون له خلفية عن الموضوعات التي يترجم منها وإليها.

٣- أن يتميز بحسن الصياغة والبراعة في الإنشاء والقدرة على ترتيب الجمل.

٤- أن يكون من أهل الثقة أكثر من رجال الدولة الآخرين بسبب طبيعة وظيفته كونها تتطلب الأمانة في نقل كل كلمة يتفوه بها المتحدث، لأنه كان يحضر المعاهدات المختلفة وإن لم يكن له تأثير في صنع القرار في الحكومة من الجانب الدبلوماسي إلا أنه كان بمثابة الخبير الملم بكافة الظروف المحيطة بالنص والمطلوب منه نقله كما هو إلى اللغة المطلوبة[١].

ونظرًا لافتقار الحكومة العثمانية لكادر المترجمين المؤهلين ممن تتوفر فيهم جُلّ المؤهلات السابقة خاصة من يتقن عدة لغات وذو ثقافة عالية لتولي وظيفة الترجمة لتضمن به وتكفل نجاح مباحثاتها، حتى لا تحمل المعاهدات التي تعقدها مع الدول الأخرى خاصة الأوربية في غير محملها[٢]، عدلت منذ القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي[٣] تحديدا عام١٠٨٠هـ/١٦٦٩ م[٤] عن ترشيح المهتدين للعمل في الترجمة إلى الاستعانة بأبناء العائلات الفنارية[٥] اليونانية[٦] **للأسباب التالية:**

١) Sâkine Eruz: Uokkültürlülük ve Cevirmenler, S 177

٢) عبد الرحيم بنحادة: العثمانيون المؤسسات..، ص٢٢٣ وقارن Eruz : p.o,s177

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية.بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٣٦.

٤) المرجع نفسه، بحث.كمال بكديللي ،ج١، ص٩٢.

٥) كان الشعب اليوناني يتكون من عالمين منفصلين تمامًا، عالم الفلاحين البسطاء الذين كانوا يعيشون في الولايات العثمانية، وكلهم من الفقراء الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، ويعانون من شظف العيش، أما العالم الثاني فكان يتكون من الأقلية المشتغلة بالإدارة في الدولة العثمانية وتشغل أرفع مناصب الدولة، وكان المنتمون إليها يعرفون بالفناريين نسبة إلى حي الفنار وهم سكانه و الواقع في شمال غرب العاصمة إسطانبول وكانوا ميالين إلى ادعاءات صلات نسب مفترضة بينهم وبين السلالات البيزنطية الشهيرة وتصنف تلك العائلات من منطقة إيجة، ولقد أقام بطريك الكنيسة الأرثوذكسية، مقرًا له في ذلك الحي منذ عام ١٠١٠هـ/ ١٦٠١م بعد أن تنقّل عدة مرات إثر تحويل كنيسة آيا صوفيا إلى مسجد، وأصبح الحي بالتدريج مركزًا تجمعت فيه تلك العائلات حول تلك البطريركية، وتجمع فيه تجار اليونان، أو الفناريون وأصبح منهم جباة الضرائب والسماسرة، وسيطروا على تجارة البحر الأسود، وقاموا بدور كبير في تجارة البحر الأبيض المتوسط مما أكسبهم خبرة واسعة بشؤون الشعوب الأوربية ولغاتها، ومعرفتهم بثقافات تلك الشعوب ومدى ما وصلت إليه مطلع العصر الحديث، وأطلق عليهم أمراء الفنار وبالتالي حل هؤلاء الفناريون محل السُلاّف الذين كانت تعتمد عليهم الدولة وتبوأو مكانة رفيعة في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/ السادس عشر والسابع عشر الميلاديين خاصة و أنهم تميزوا باعتناق عدد كبير منهم الإسلام مما حبب الأتراك فيهم ووصلوا إلى مناصب كبيرة في الدولة كمنصب الصدارة العظمى. انظر: روبير مانتران(جمع وإشراف): تاريخ الدولة العثمانية. بحث جيل فينشتاين ، ج١، ص٤٧١، ثريا شاهين: دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية. ترجمة محمد حرب (ط١، جده، دار المنار: ١٤١٨ه / ١٩٩٧م)، ص٤٢. محمد كمال الدسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، (د.ط، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر: ١٩٧٦م) ص١٢٠، ١٢٢.

٦) أوغلي: المرجع السابق ، ج١، ص٢٣٦.

١- لمست في أبناء الجالية اليونانية الفنارية ثقافة ناتجة عن مسارعتهم بافتتاح المدارس في إسطانبول كمدرسة الشعب الكبيرة[١] أو في ولاياتهم للتعليم[٢]، إلى جانب نشاطهم التجاري في البحر الأسود والمتوسط والمحيطين الأطلسي والهندي، جعلهم يتقنون أكثر من لغة[٣] الأمر الذي جعلهم يتمتعون بحظ موفور من العلم والثقافة وسعة الأفق العقلي والثراء.

٢- تميزهم بعراقة الأصل وكرم المحتد؛ لذا آثرتهم الدولة بالتعيين في المناصب الكبرى التي تحتاج خبرات خاصة في الباب العالي[٤].

وبالتالي وجدت الدولة العثمانية ضالتها من المترجمين في أبناء العائلات اليونانية حينما اتسعت ونشطت علاقاتها الدبلوماسية والتجارية وكان من أشهر العائلات اليونانية الفنارية التي التحق أبناؤها بالترجمة في الديوان الهُمايوني: عائلة صاري بكزاده، ويناكي زاده، وكلماكي زاده، ايبسيلانتي زاده، وميخال زاده، وإيسكرليت زاده. وكان يحتد التنافس أحيانًا بين هذه العائلات اليونانية لنيل وظيفة رئيس المترجمين في الديوان الهُمايوني[٥].

منصب الباش ترجمان:

كان المترجم الذي يتقن الكثير من اللغات ويتمتع بقدرات ومهارات عالية يترقي إلى منصب باش ترجمان[٦] مترئسًا جميع المترجمين ومتمتعًا بامتيازات خاصة.

ولم يكن عدد المترجمين معروفا على وجه التحديد في القرن العاشر الهجري/بدايات القرن السادس عشر الميلادي، وفيما بعد تقرر أن يتبع الرئيس ثمانية من المترجمين يعرف الواحد منهم باسم "دليل أوغلاني" واثنا عشر خادمًا، وكانوا جميعا من اليونانيين ومعفيين من الجزية[٧] ويتقنون عدة لغات ولكل واحد منهم مكتب خاص[٨].

---

١) افتتحت البطريركية مدرسة لتعليم مختلف اللغات الأجنبية، كان يدخلها الشباب الرومي ويقوم أمراء الفنار بإلحاق أولادهم بهذه المدرسة ليضمنون لهم تعليم عدة لغات وكانوا يتعلمون بجانب لغتهم اللغة العثمانية والعربية والفارسية بشكل متكامل وكانوا على نفس المستوى من الدراسة يدرسون اللغة الإيطالية والفرنسية "وهي لغة الدبلوماسية". ثرياشاهين: دور الكنيسة في هدم الدولة، ص٤٢.

٢) محمود الحويري: تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى(د.ط، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات: ٢٠٠٢م)، ص٢٣٣.

٣) دونالد كوترات: الدولة العثمانية ١٧٠٠-١٩٢٢م(ط١، الرياض، مكتبة العبيكان: ١٤٢٤هـ)، ص١٥٧.

٤) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٩٣، ٢٩٤.

٥) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية . محمد إبشيرلي ، ج١، ص٢٠٤.

٦) Mehmet Unal: Osmanlı Müesseseleri Tarihi, s62

٧) أوغلي: المرجع السابق ، ج١، ص٢٠٤.

٨) عبد القادر أوغلو: ألبوم العثمانيين، ص٩٨.

وبتعيين الباش الترجمان كان يمنح الامتيازات التالية :

١- الامتيازات في الزي واللباس والإعفاء من الضرائب[1]، فعند الإعفاء كان يتم منحهم براءة، وتجرى لهم أموال ومخصصات معينة بخلاف هدايا السفراء[2].

٢- خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/السادس عشر والسابع عشر الميلاديين كانوا يحصلون على التيمار ويعطى كل واحد منهم تيمار وراتب تقاعد[3]، إذا توفي المترجم كان يتم إسناد عمله إلى ابنه ليحل محله[4].

٣- يمكن للباش ترجمان اعتلاء المناصب الكبرى التي تستلزم خبرات خاصة بناء على ثقة الحكومة كتقلد حكم ولايتي الدانوب الأفلاق والبغدان "مولدافيا وولاشيا" تحت السيادة العثمانية بمسمى هسبودار[5] أي حاكم الولايات الرومانية حين شغورة، وفي القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي عُين قسطاكي بك مترجم الديوان الهُمايوني حاكمًا على البغدان مكافأة له على إتقانه وبراعته في عمله[6].

٤- تعاملت الحكومة العثمانية بشكل مختلف نوعًا ما إزاء المترجمين باعتبار بنيتها الاجتماعية المختلفة إذ كان من الممكن تعيين المترجمين من غير اليونانيين سفراء أو صدور عظام برتبة باشا في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي[7] ففي القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي كانت فئة قليلة من كبار موظفي الدولة من غير اليونانيين لديها دراية ببعض اللغات الأوربية من خلال احتكاكها المباشر بأوروبا، فمكنها ذلك من شغل هذا المنصب أيضًا[8].

وفي مقابل مترجمي الديوان الهُمايوني في إسطانبول كان هناك مترجمين في دواوين الولايات الأخرى قبرص والمورة والترسانة وغيرها، وكان مترجم المورة تابعًا لقسم مترجمي الديوان الهُمايوني بمبلغ ١٢٥قرشًا ويتم تعيين هؤلاء من قبل باش مترجمي الديوان الهُمايوني، وجرى تغيير هذا النظام اعتبارًا من ١٣ ربيع الأول ١٢٢٢هـ/٢١ مايو ١٨٠٧م باستقلالية مترجم المورة عن مترجمي الديوان[9]

---

١) عبد القادر أوغلو: ألبوم العثمانيين، ص٩٨

٢) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s 76

٣) Necati Gültepe: Mührün Gücü , s170 ,Yusuf Halaçoğlu: Teşkilatı ve Sosyal Yapı , s 24

٤) Türk Ansiklopedisi, CIL T XXX I ,s108

٥) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٧٥، Mehmet Unal: Osmanlı Müesseseleri Tarihi, s62

٦) أحمد واصف: تاريخ واصف، ص١١٩.

٧) Sâkine Eruz: Cokkültürlülük ve Cevirmenler, s 178

٨) ناهد دسوقي: بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوربي فيها (١٧٨٩-١٨٠٧م)، (ب.ط، الإسكندرية، منشأة المعارف: ٢٠٠٦م)، ص٢١.

٩) Uzunçarşılı: p.o, s76

مراسم الباش الترجمان في الديوان:

لم يكن الباش ترجمان من الأعضاء الكاملين في الديوان، وإنما كانا يحضر مع بعض الموظفين الآخرين من نفس الرتبة كرئيس التدريب العسكري ورئيس الحُجّاب وكان يجلس في حجرة الانتظار حتى يُدعى[١]، وعند مجيئه إلى القاعة يظل واقفًا على أقدامه ولا يغادر مكانه استعدادًا لترجمة ما يُطلب منه[٢].

اختصاصاته:

كان يبرز الدور الأكبر للباش ترجمان عند مجيء السفراء الأجانب إلى الديوان الهُمايوني حيث كان أول مستقبلي السفير الأجنبي ويلازمه ليتولى الترجمة الفورية بين الجانبين العثماني والسفير الأجنبي، كما يعمل على ترجمة التقرير الذي يرفعه السفير إلى الصدر الأعظم كتابةً موضحًا له فحوى الرسالة التي يحملها السفير[٣].

ومنذ أواخر القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي وأوائل القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي ارتفعت مكانة المترجمين وأصبحت لهم أدوار دبلوماسية في إدارة دفة مباحثات رئيس الكُتّاب مع سفراء الدول الأجنبية[٤]. وأصبح المترجمون يتلقون الأوامر من قوتين في الدولة فالأولى تتمثل في سلاطين الدولة العثمانية والصدر الأعظم كأعلى جهة في الحكومة العثمانية بصفة المترجمين موظفين إداريين في الحكومة والثانية تتمثل في ملوك وأباطرة الدول الغربية الكبرى أو بمعنى آخر السفارات في الأراضي العثمانية ونقطة الالتقاء هي المباحثات الدولية بين الطرفين التي يقوم بها رئيس الكُتّاب اعتبارًا من ١٠٩٩هـ/١٦٨٣م[٥] كمفوض في الشؤون الخارجية مستعينًا بجهاز من الخبراء والمترجمين الذين كانوا يتولون ترجمة الرسائل التي تبعثها السفارات من وإلى اللغة التركية. وكان مترجمو كل مجموعة يعدون المذكرات السياسية التي تتناول النقاط الرئيسة عن الموضوعات التي يتناولها "رئيس الكُتّاب" سواء في مقالاته مع سفراء الدول أو في مفاوضاته مع البعثات الأجنبية ومن يفد إليهم من كبار الشخصيات الأجنبية التي كانت تمر بإسطانبول[٦].

ولأن رئيس الكُتّاب غالبًا لم يكن لديه سوى معلومات مبهمة عن كل ما يتعلق بالحكومات الأوربية وعن مراكزها الجغرافية في الدول الأوربية وحتى عن نظمها السياسية؛ فإن الباش ترجمان كان

١) برنارد لويس: إسطنبول وحضارة الخلافة، ص١٣٢.

٢) Yusuf Halaçoğlu: Teşkilatı ve Sosyal Yapı , s24، انظر ملحق رقم(٣)، صورة رقم (٣٢).

٣) عبد الرحيم بنجادة: العثمانيون المؤسسات..، ص١٢٠

٤) Necati Gültepe: Mührün Gücü,s106

٥) Sâkine Eruz: Çokkültürlülük ve Cevirmenler, S 193

٦) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٩٣، ٢٩٤.

يهديه بآرائه بصفته مترجم للأوراق التي يرسلها السفراء إلى الدولة، إلى جانب حضوره لمجالسهم مع رئيس الكُتّاب وقيامه بترجمة أقوالهم في الجلسات التي كان السلطان والصدر الأعظم يعقدها لهم ، وبالتالي قام الباش ترجمان بدور كبير في إدرة السياسة الخارجية العثمانية[١].

ويُلاحظ أن استخدام المترجمين قد اتسع في القرون المتأخرة تحديدًا أواخر القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين/ القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، فجميع الدول الأوربية التي أجرت معاهدات مع البلاط العثماني حصلت لسفرائها وقناصلها أحقية استخدام أناس من مسيحي البلاد كتمترجمين، كما تم منح نفس الامتياز لبقية الدول التي عقدت معاهدات تجارة وصداقة مع الباب العالي[٢] مقر الحكومة المركزية آنذاك كما سيتضح لاحقًا، إلى جانب أحقيتها في رعاية ومتابعة مصالحها التجارية كالإشراف على شحنات السفن ومهام إنهاء الرسوم الجمركية التعريفية[٣]، ولقد تضررت الدولة سياسيًّا واقتصاديًّا نتيجة المبالغة في منح تلك البراءات[٤].

وحددت الحكومات الأوربية في بعض معاهداتها أعداد المترجمين المعتمدين فالبعض حدد ثلاثين أو أربعين مترجمًا، وذكر في غيرها أن يكون للسفير ترجمانان وللقنصل ترجمان واحد. إلا أن هذا العدد ضُوعف لممثلي الأجانب في عهد السلطان مصطفى الثالث (١١٧١-١١٨٧هـ/١٧٥٧-١٧٧٤م)[٥] مما يفسر أنه كلما ضجّ البلاط العثماني والأراضي العثمانية بالسفراء والسفارات يتم تعيين أكبر عدد من المترجمين. واستنادًا إلى الوثائق نستقرئ استصدار العديد من الأحكام نصت على تعيين أعداد كبيرة من المترجمين للقناصل والسفراء للدول أوربية كبرى في عاصمة الدولة وموانئها، فعلى سبيل المثال لا الحصر صدور أحكام بتعيين مترجمين للقناصلة الدنمارك وروسيا بميناء الإسكندرية في عام ١١٩٥هـ/١٧٨٠م[٦] وذلك انعكس على بروز أهمية الباش ترجمان وجهازه الذي تضخم نتيجة ازدياد أعداد المترجمين التابعين له، فأمام هذا الزخم من السفراء والقناصلة تضاعفت أهمية الباش ترجمان فكُتب عن بروز الباش ترجمان في الحكومة العثمانية: "إن الباحث في العلاقات الأوربية في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي تلفت نظره هذه الظاهرة: سعى السفير في إسطانبول أو الشخصية

---

١) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٧٥، هاملتون جب.هارولدبوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١/ ق١، ص١٦٩.

٢) دوسون: المصدر السابق ،ص٢٢٨.

٣) الأرشيف العثماني، قلم الخارجية BOA , A. DVN.DVE.d 051, s 61، انظر ملحق رقم(١)، وثيقة رقم (٢).

٤) انتشرت ظاهرة بيع البراءات الممنوحة من الباب العالي للوزراء المفوضين من أجل الأشخاص المعينين كمترجمين بموجب المعاهدات والتي والتي كان يحصل المترجم بموجبها على امتيازات وحصانات بما يتعلق بالضرائب وشؤون التجارة والتمتع بحماية السفارات، وبتزايد عدد البراءات بيعت على أشخاص من غير التراجمة من أهل الذمة من رعايا الدولة مما أضر الخزانة العثمانية بحرمانها من الضرائب المستحقة التي كان يدفعها هؤلاء في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية. للاطلاع انظر: دوسون: المصدرالسابق ، ص٢٢٨، ٢٢٩.

٥) المصدر نفسه، ص٢٢٨.

٦) الأرشيف العثماني، قلم الخارجية BOA , A. DVN.DVE.d 051, s13 انظر ملحق رقم (١)، وثيقة (٣).

الأجنبية القادمة إلى العاصمة لمقابلة ترجمان الريس أفندي "رئيس الكُتّاب" ليبحث معه المشكلات العاجلة والمعلقة بين الدولة العثمانية والدولة التي يمثلها السفير مما جعل لهذا الترجمان مركزًا مرموقًا في نظر البعثات الدبلوماسية في العاصمة، وقد استمد هذا المركز من اتصاله الوثيق بالريس أفندي[١](رئيس الكُتّاب) حتى وصل الأمر بالباش ترجمان أن يستقل بقيامه بالمفاوضات بنفسه[٢] و أن يكون مرجعًا في شؤون الدولة العثمانية الداخلية والخارجية والأمور العسكرية[٣].

واشتهر من العائلات اليونانية التي قام أبناؤها بأدوار ملموسة في المساعي الدبلوماسية في خضم الصراعات السياسية الحرجة التي عانتها الدولة، وظهر إخلاص أبنائها كتراجمة في الحكومة العثمانية استحقوا بموجبه ثقة الحكومة وتقديرها: اسكرلت زاده بانياوي أفندي الذي عمل مترجمًا بالديوان أثناء عقد معاهدة كارلوفتز[٤] في ٢٤ رجب ١١١٠هـ/ ٢٦ يناير ١٦٩٩م[٥].

ومن ذات العائلة قام كور قسطنطين بدور إيجابي بحضوره كمترجم أثناء إبرام معاهدة زشتوي[٦] عام ١٢٠٤هـ/ ١٧٩٠م مع النمسا وحصل على مجموعة من الهدايا القيمة بسبب مساعيه وجهده المبذول لإتمام المعاهدة المذكورة والتي كان من بين بنودها حرية اتجار الأجانب في الدولة العثمانية والأولوية تكون للنمساويين منهم وبموجبها ردت النمسا إلى الدولة العثمانية ما سبق أن استولت عليه من أراضٍ[٧] واعتلى منصب الهسبودار (حاكم لأفلاق والبغدان). وبشكل عام حظيت العائلة بثقة الدولة وتوارثت وظيفة الترجمة في الديوان حتى القرن الثاني عشر الهجري/منتصف القرن الثامن عشر الميلادي تقريبًا، ثم تم منح المنصب إلى أقربائهم وعينوا حكامًا للأفلاق والبغدان تقديرًا لإخلاصهم[٨].

وعلى النقيض من المترجمين المخلصين كان هناك مترجمون ظهرت خيانتهم للحكومة العثمانية لا سيما وأن حقيقة المترجمين الذين يعملون في أعمال الترجمة في الديوان والدوائر الحكومية بصفة عامة

---

١) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٩٣، ٢٩٤.

٢) هاملتون جب.هارولدبوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١، ق١، ص١٧٠.

٣) ثريا شاهين: دور الكنيسة في هدم الدولة، ص٤٢.

٤) عقدت هذه المعاهدة في عصر السلطان مصطفى خان الثاني (١١٠٦- ١١١٥هـ/ ١٦٩٥- ١٧٠٣م) عقدتها الدولة العثمانية مع النمسا وروسيا والبندقية وبولندا وفقدت الدولة بموجب المعاهدة بلاد المجر، ترانسلفانيا دلماشيا، قران، المورة، الجزائر السبعة، قلعة آزاق وحضر سفراء الدول إلى إسطانبول واتفقت الدول مع النمسا على معاهدة مدتها ٢٥ سنة وأن لا تدفع هي أو غيرها شيئًا للدولة العثمانية سواء على سبيل الجزية أو الهدية. للاطلاع انظر: إبراهيم حليم بك: التحفة الحليمية، ص٢١٩، محمد المحامي: تاريخ الدولة العلية، ص٣١٠.

٥) Ismail Uzunçarşılı Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s72

٦) زشتوي Zischtowa: مدينة في تركيا الأوربية، في بلغاريا على الحدود الرومانية، في ولاية سلسترة لواء طرنوي على نهر الدانوب. وهي قلعة محصنة. انظر س موستراس: المعجم الجغرافي، ص٢٨٧.

٧) الأرشيف العثماني، BOA , HAT. 140/ 5805-F، انظر ملحق رقم(١)، وثيقة رقم (١٢).

٨) شاهين: المرجع السابق، ص٤٣.

تابعين للكنيسة؛ لذا كانوا يأتمرون بأمرها[1] فلا يُؤْمَن مكرهم، وظهرت خيانة بعضهم بعمالتهم للدول الكبرى والتجسس لصالحها على الدولة العثمانية والعمل على إجهاض المعاهدات السياسية بالتلاعب بنصوصها وترجمتها لحملها في غير محملها من أمثالهم: السكندر من عائلة اسكرلت زاده الذي ظلّ في وظيفته مترجم في الديوان أكثر من خمسة عشر عامًا بقيامه بالتجسس وإفشاء أسرار الدولة أثناء معاهدة الدولة العثمانية مع روسيا والنمسا ١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م في بلغراد[2] حيث أخفى أشياء تفوه بها مندوب روسيا والنمسا وقام بتغيير بعض فقرات المعاهدة، وحينما تبيّن الأمر للحكومة العثمانية أصدرت بحقه حكم الإعدام نتيجة لخيانته التي تجاوز بها حدوده كمترجم[3].

وكانت أبرز العوامل التي شحنت نفوس المترجمن اليونانيين بصفة خاصة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي اشتعال الثورة الفرنسية (١٢٠٣-١٢١٤هـ/ ١٧٨٩-١٧٩٩م) التي ألهبت المشاعر القومية بشكل عام لدى الشعوب التي كانت تنضوي تحت لواء الدولة العثمانية ومن ثم اندفاعهم لتكوين الجمعيات السرية لممارسة أعمال التجسس وسلك طرق شتى في سبيل الحصول على الاستقلال خاصة وأن النفوذ الإنجليزي والفرنسي والروسي أخذ يتزايد في النصف الثاني من القرن المذكور، الأمر الذي جعل المترجمين يميلون ميلًا إلى واحدة أو أخرى من تلك الدول، بالعمل على تمرير مصالحها[4].

وكون المترجمين كانوا يطّلعون على أدق المعلومات السرية للسياسة التي تنتهجها الدولة لذلك فإن العلوفات التي يحوزها المترجمون كانت تنتقل إلى السفراء الروس والإنجليز والفرنسيين بالتدرج خلال القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي؛ مما أدى إلى استياء الحكومة العثمانية وشعورها بالإهانة الأمر الذي دفعها إلى إعدام عدد من المترجمين[5] وصعّدت الدولة من عمليات الإعدام بحق من اشتبه بخيانته فتمّ إعدام المترجم اليوناني غورديكا الذي عمل مترجمًا للسفارة على أيام السفير مورالي سيد علي أفندي في باريس (١٢١٢-١٢١٧هـ/ ١٧٩٧هـ— ١٨٠٢م) لحساب فرنسا، وقام بتسليم نسخة من كافة المكاتبات القادمة من الباب العالي إلى رئيس الوزراء الفرنسي تاليران[6].

---

١) ثريا شاهين: دور الكنيسة في هدم الدولة ، ص : ٤٣ .

٢) عُقدت في بلغراد عصر محمود الأول (١١٤٣- ١١٦٨هـ/ ١٧٣٠-١٧٥٤م)بوساطة فرنسا بين العثمانيين وروسيا والنمسا بموجبها تردبلغراد والصرب والأفلاق للدولة العثمانية وبالنسبة لروسيا عدم السماح للسفن الحربية الروسية بالمرور في البحر الأسود، وهدم قلعة آزاق وتعيين قنصل لها في إسطانبول،إلى جانب بنود أخرى. للإطلاع انظر إبراهيم حليم بك: التحفة الحليمية، ص٢٣٧، شكيب أرسلان: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٤٨.

٣) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s72

٤) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٤.

٥) Mehmet Unal: Osmanlı Müesseseleri Tarihi, s62

٦) أوغلي: المرجع السابق، ج١، ص٢٣٦.

ومن صور خيانات مترجمي الديوان، حينما "قبضت السلطات العثمانية على رئيس المتمـــردين في المورة وبعض رفاقه وجدت معهم خطابات خطيرة، فأرسلت السلطات الخطابات إلى الباب العالي، و لم يكن موظفوه يعرفون اللغة اليونانية فأرسلوا الخطابات إلى الديوان -الهُمايوني- لترجمتها. فقام المترجمون بتأويل ما في هذه الخطابات وإخفاء حقيقتها وبالتالي لم يفهم مضمون الخطابات بشكل قاطع، واتضح للحكومة الموقف الخبيث -الذي ينم عن خياناتهم- فلقوا جزاءهم[١].

كذلك استغل بعضهم صداقاتهم مع غير اليونانيين لتحقيق أهدافهم وتجلى ذلك في توظيفهم لحالت أفندي رئيس مترجمي الديوان الفناريين الذي كان على علاقة وثيقة بهم بحكم صداقتهم له وكان مديونًا لهم[٢] عندما أرسل علي باشا والي بانيا وثائق خاصة تحوي استعدادت وفعاليات الجمعية السرية المحرضة على التمرد ونبه إليها السفير الإنجليزي رأى الباب العالي التحقيق في الأمر فكلـــف أحـــد المتـــرجمين (موروزي) للتحقيق في الأمر ولما كان عضوًا في الجمعية السرية نفى ما في التقريـــر ورفـــع تقريـــر إلى الديوان نص على "أنه تبعة الدولة من الروم في بلاد المورة هادئة وهم موالون للدولة، والموقف مـــأمون من كل نواحيه" وبدور هذا المترجم والذي كان يعتلي منصبًا رسميًّا في الديوان حـــث أتباعـــه علـــى الاستمرار في التمرد ضد الدولة العثمانية ، وبناء على تقرير موروزري المكذوب عدلت الدولـــة عـــن إرسال جنودها لإيقاف التمرد[٣].

وعلى جانب آخر جلب منصب الهبسو بدار (حاكم ولاية الأفلاق والبغدان) المتاعـــب لـــلإدارة العثمانية إثر تركه بيد حاكم يوناني الفنار والذين بدورهم حولوا الولايتين إلى منطقة خاضـــعة لأتبـــاع كنيسة الفنار، إذ كانت إدارة الترجمة في الديوان الهمايوني "الباش ترجمان" هي مصدر منصـــب إمـــارة الأفلاق والبغدان الهابوسدار فبالرغم من أن شعب الأفلاق عديم الصلة بالعرق الرومي اليوناني إلا أنه مع ذلك خضع للسياسة الروحانية للبطريركية الرومية نظرًا لاعتناقه المذهب الأرثوذكسي[٤]، نتيجة لـــذلك أقدم السلطان محمود الثاني عام ١٢٣٨هـــ/ ١٨٢٢م على تعيين كل من خيكا وهو ألبـــاني رومـــاني

---

١) ثريا شاهين: أثر الكنيسة في هدم الدولة، ص٤٣، ٤٤

٢) كان حالت أفندي صديقًا للقائمين بأمر كنيسة الفنار مدينًا لهم بدين إذ قام برشوة الإنكشارية لكي يمهدوا له طريق مستقبله في الدولة وهذه الرشوة على ضخامتها ساعده في دفعها القائمون على كنيسة الفنار، كذلك كانت الهدايا التي يرسلونها إليه قد انقطعت نتيجة لأن علي باشا والي بانيا الإداري القوي والذي يتتبع تحركات الجمعيات السرية ونشاط اليونانيين الخونة ويرصد تحركاتهم ويرسل بذلك التقارير إلى الباب العالي فلذلك حقد حالت أفندي على علي باشا وسعى لإسقاطه وإبعاده عن مركزه وسحب الوزارة منه حتى نجح في ذلك. للاطلاع انظر: شاهين: المرجع السابق، ص٦١، ٦٢.

٣) للاطلاع المرجع نفسه، ص٤٣، ٤٤.

٤) المرجع نفسه ، ص٤٥.

واستورداز من العائلات الرومانية القديمة على منصب الهبسو بدار وهكذا أنهى عهد يونـــاني الفنـــار في مقاطعات الدانوب في الوقت الذي انتهى حكم الدولة العثمانية في اليونان[١].

وتسببت تلك الممارسات السلبية من قبل غالبية المترجمين اليونانيين بسبب ســيطرتهم واطلاعهـــم على السياسة الخارجية للدولة بحكم ملازمتهم لرئيس الكُتّاب أصبحوا عناصر رئيسة في إثارة أعمـــال الشغب والتحريض حتى أطلق على تلك الفترة فترة القلاقل[٢] فحدثت أزمة عدم ثقـــة بينـــهم وبـــين الحكومة العثمانية فلم تعد تأمن جانبهم فلجأت للبحث عن بديل ليوناني الفنار المسيحيين للقيام بمهـــام الترجمة.

وكإجراء مبدئي بغية التخلص من المترجمين اليونان المسيحيين وقطع الشكوك بنوايـــاهم مســـتقبلًا عمل السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـــ/١٨٠٨-١٨٣٩م) في ظل عدم تواجد كـــادر مـــن المترجمين المسلمين الأتراك المتمرسين في اللغات والمتمتعين بالقدرات التي تميز بها الفناريون، وكخطـــوة أولى أبقى على المترجم الفناري مترجمًا وقصر مهمته على ترجمة الأوراق العامة مما كـــان إفشـــاؤها لا يُشكّل خطرًا على الدولة، وفي المقابل أسندت ترجمة الأوراق الرسمية التي تقتضي الســـرية ولا تحتمـــل النشر إلى مترجمين يونانيين مهتدين إلى الإسلام فبالتالي أعاد السيرة الأولى بتعيين المتـــرجمين المهتـــدين، وتنفيذًا لذلك عين بولفار يحيى ناجي أفندي اليوناني المهتدي وكلفه بترجمة الأوراق الســـرية في البـــاب العالي[٣] ثم عين برتبة خليفة أول أسندت إليه تعليم اللغات الأجنبية الحيـــة المســـتدامة بـــين الـــدول والشعوب[٤]، من أبرزها اللغة الفرنسية للشبان الأتراك ممن لديهم رغبة في تعلم اللغات الأجنبية[٥] كما أسندت الترجمة إلى مهتدٍ آخر هو خوجا إسحق باشا الذي كان يهودي الأصل فأسلم وكان من بـــين من أرسى دعائم الترجمة المكتوبة في الدولة العثمانية[٦].

وكإجراء من برنامج السلطان محمود الثاني الإصلاحي الإداري للحكومة ولتفعيل فكرة الاعتمـــاد على أبناء الأتراك المسلمين في الترجمة في الديوان والباب العالي شرع السلطان محمود الثاني بإنشاء غرفة الترجمة في الباب العالي (باب عالي ترجمة أودة سي) عام ١٢٤٨هـــ/١٨٣٣م وتلتها مكاتب مشابهة في شتى إدارات الحكومة[٧] وكانت من أبرز الدوافع التي دفعته لإنشائها: التواصل اللغوي بـــين الحكومـــة

١) عبد اللطيف البحراوي: حركة الإصلاح في عهد محمود الثاني، (د. ط، القاهرة، دار التراث: ١٣٨٩ه/١٩٧٨م) ص٢١٢.

٢) ثريا شاهين : دور الكنيسة في هدم الدولة، ص٤٥.

٣) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s74

٤) شاهين: المرجع السابق، ص٤٥، ٤٦.

٥) Uzunçarşılı: p.o , s74

٦) عبد الرحيم بنجادة: العثمانيون، المؤسسات..، ص٢٢٥.

٧) أحمد مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص١٩٣، ١٩٤، البحراوي: المرجع السابق، ص٢٠٠.

وممثلي السفارات، إلى جانب تزايد شؤون الترجمة بشكل نسبي، وكسب وتحقيق علاقات دبلوماسية مكثفة بصورة تدريجية[١].

وقد بقي نشاط غرفة الترجمة محدودًا حتى سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م، واقتصر على نقل بعض اللغات الأوربية إلى التركية، وفي غضون سنوات معدودة أصبحت غرفة الترجمة بمثابة مؤسسة لتخريج الموظفين[٢] واشترك خاجات الديوان بتدريس الملتحقين بغرفة الترجمة وتجلى منهم محمد أفندي ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م لتدريس اللغة الفرنسية[٣] وإلى جانب اللغات تلقوا دروس في التاريخ والرياضيات إلى غيره من العلوم حتى أصبحت بمثابة مركز لتدريب كثير من الساسة العثمانيين في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي[٤].

وعملت الدولة على تشجيع الشباب للالتحاق بغرفة الترجمة وتحفيزهم لدخولها بمنح العطايا حتى شرع كثير من الشبان المسلمين يتعلمون اللغات فيها ومنهم من تفوق حتى أصبح سفيرًا أو ناظرًا للخارجية أو ترقّى إلى منصب الصدارة العظمى نفسه[٥] فكان أول من واصل وانتسب إليها حتى ترقى إلى مناصب عليا نديم أفندي وعلي وصفوت أفندي الذين اعتليا منصب الصدارة العظمى وهؤلاء كانوا عصب -الإدارة المركزية- الحديثة[٦] وكان مصطفى رشيد باشا وعالي باشا[٧]وفؤاد باشا من أوائل الشبان المتخرجين وعملوا كمترجمين للباب العالي وكانت لهم مساع دبلوماسية وأدوار ملموسة تدرجوا في مناصب عدة حتى تقلدوا الصدارة العظمى، ومن هؤلاء تشكلت نخبة جديدة تتقن الفرنسية برزت في نطاق السلك الدبلوماسي العثماني[٨].

وتحقيقًا لسلامة الدولة العلية العثمانية فيما يختص بالمترجمين أصدر قانون في عام ١٣٤١هـ/ ١٨٩٦م ينص على وجود شخص واحد يعمل بالترجمة في الديوان الهُمايوني برتبة وزير، إلى جانبه أحدَ عشر

---

١) Türkiye Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedis , Ankara, 1994 , cil4 , s382

٢) دونالد كوترات: الدولة العثمانية، ص١٥٧.

٣) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı,s73

٤) أحمد مصطفى: في أصول التاريخ العثماني ، ص١٩٤.

٥) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٥.

٦) Uzunçarşılı: p.o , s74

٧) من أشهر السياسيين الذين أُسند إليهم منصب الصدارة العظمى في عهد السلطان عبد العزيز(١٢٧٧-١٢٩٣ه/١٨٦١-١٨٧٦م)، وهو ابن علي رضا أفندي ولد عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٤م ،التحق بقلم الديوان الهُمايوني ١٢٤٥ه/ ١٨٢٩م ثم نقل إلى غرفة الترجمة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م وحصل على درجة خواجة وفي عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م أصبح رئيس كُتاب أثناء سفارة أحمد فتحي باشا في فيينا حتى أجاد اللغة الفرنسية وبعد عودته إلى إسطانبول عين مترجما ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م ثم حصل على الدرجة الثالثة وعمل مستشار لرشيد باشا في لندن وعين قنصل في لندن ثم رئيسا للمجلس الأعلى للتنظيمات ثم نائب لوزير الخارجية وتدرج في المناصب الدبلوماسية فعين وزير للخارجية ٧ مرات وصدر أعظم خمس مرات، وأظهر نجاحًا في التسوية اليونانية وكان آخر منصب تقلده وزارة الخارجية حتى توفي. شمس الدين سامي: قاموس الأعلام، ص٣٠٥٠، ٣٠٥١.

٨) مصطفى: المرجع السابق ، ص١٩٣، ١٩٤.

شخصًا ،على النحو التالي : مترجم أول للديوان الهُمايوني ومعاونه، والسار خليفة ومعاونه، والســـار خليفة وثلاثة مميزين، ومدير الأوراق ومعاونه ومميز وكل هؤلاء في غرفة الترجمـــة، واســـتمرت غرفـــة الترجمة كمعهد ومركز تدريب لتخريج الموظفين الإداريين العثمانيين من تراجمة ودبلوماسيين للعمل في دوائر الدولة والسفارات العثمانية في أوروبا حتى نهاية الدولة العثمانية ١٣٤٢هـ/١٩٤٢م[1] .

١) Türkiye Diyanet Vakfi İslam Ansiklopedis , cil4 , s382

المبحث الرابع
مجلس الشورى كفرع تابع للديوان

لما كانت الشورى تُشكِّل قاعدة من قواعد نظام الحكم في الإسلام فاستنادًا إلى شرعيتها بنص القرآن الكريم ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[٢]. عمل العثمانيون على ترسيخها كمبدأ شرعيّ بغية توطيد حكم إسلامي قويّ مستقر مطبقًا لمبادئ الإسلام، وإيمانًا منهم بإيجابياتها مارسوها منذ نشأة الإمارة العثمانية.

فالأمير عثمان (٦٩٨-٧٢٦هـ/١٢٩٩-١٣٢٦م) مؤسس الإمارة العثمانية والمعروف عنه في حياته أنه رجل جهاد ودعوة في سبيل الله كان العلماء يحيطون به ويشرفون على التخطيط الإداري والتنفيذ الشرعي بالإمارة وهذا ما حصل فعليًّا بقبول مشورة الشيخ الإده بالي في أمور إداريّة وشرعيّة تقدم ذكرها سابقًا، وأكد عثمان ضرورة الالتزام بالشورى في وصيته لابنه أورخان (٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م) وهو على فراش الموت والتي تحمل دلالات حضاريّة ومنهجيّة شرعيّة سارت عليها الدولة فيما بعده جاء فيها: "... وإذا واجهتك في الحكم معضلة فاتخذ من مشورة علماء الدين موئلًا..."[٣] وفي موضع آخر أمر ابنه أن ينزل على رأي العلماء في قوله: "وانزل على مشورتهم فإنهم لا يأمرون إلا بالخير"[٤] فأصّل الشورى في إدارة شؤون الدولة العثمانية كان بالنسبة لهم من قبيل المحكّم الثابت الذي لا يجوز إغفاله وإهماله، وإن كان تاريخ الدولة لا يخلو من ظهور بعض السلاطين الذين ابتعدوا عن منهج الشورى.

ومن هذا المنطلق ساهمت الشورى في بناء الدولة العثمانية وتماسك رعاياها وعززت السلطان السياسي والجهادي والدعوي للدولة، فكانت الآراء تتقلب وفقا لجدارتها وبمقدار انسجامها مع عقيدة الأمة ودستور الدولة، فوصية عثمان لأبنائه باستشارة العلماء وهم أهل الشرع دليلًا على ضرورة تقييد المشورة بالشرع[٥].. لا سيما وأن أول منصب تم تأسيسه هو منصب القضاء الذي اعتلاه علماء متبحرين في العلم الشرعي بغية تأصيل الشرع في الإمارة الناشئة. وعمل الأمير أورخان (٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م) بوصية أبيه بمصاحبة العلماء واستشارتهم، وشكل مجلسًا إداريًّا مثل مجلس الشورى تألف من العلماء الأجلاء ليستفيد من آرائهم في إدارة الدولة، واتخذ قاضيًا ووزيرًا عالماً[٦] تحقيقًا لمبدأ الشورى.

---

١) سورة آل عمران آية {١٨٥}.

٢) سورة الشورى آية {٣٨}.

٣) علي محمد الصلابي: سيرة السلطان محمد الفاتح وعوامل النهوض في عصره، (د.ط، مصر، دار الإيمان: ٢٠٠٦)، ص٢٧.

٤) المرجع نفسه، ص٣٣.

٥) المرجع نفسه، ص٣٣، ٣٤.

٦) أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية، ص٥٤.

فالشورى أحد أصول نظام الحكم في العالم: "لا ينبغي للسلطان أن يستبد برأيه بل يستشير بكثير من العلماء والعقلاء وأهل التجربة من أركان الدولة تحرزًا عن الخطأ"[1] .

وانتهجها العثمانيون فطبقت في كثير من الفترات في مظاهر شتّى على مستوى الحياة السياسية والعسكرية الجهادية والاقتصادية، فمن المعروف أنه كان يتم اللجوء إلى نوع من بحث وتبادل الآراء كلما دعت الحاجة إلى ذلك سواء في اجتماعات الديوان أو في جبهات الحروب وخلافه، إذ كانت الشورى تمارس في اجتماع الأشخاص المعنيين لبحث الموضوع المطروح[2]للتوصل إلى قرار يخدم المصلحة العامة باتفاق المجتمعين.

وعلى صعيد الأحداث التي طُبق فيها مبدأ الشورى عمليًا وعزز به السلطان السياسي والجهادي، على المستوى العسكري والحربي والتي بنيت عليه قرارات مصيرية حينما عقد محمد الفاتح قبل الشروع في الهجوم على القسطنطينية اجتماعًا ضم مستشاريه وكبار قواده بالإضافة إلى الشيوخ والعلماء يستشيرهم بالإقدام أو التراجع عن الهجوم، فأشار عليه البعض بالانسحاب منهم الوزير جندرلي خليل باشا مبررا ذلك بالخوف من أوروبا النصرانية كما أشير سابقا، وعلى النقيض قام البعض بتشجيع السلطان محمد على مواصلة الهجوم حتى الفتح مستهينين بأوروبا وقواها أبرزهم زاغنوش باشا الذي كان نصرانيًا فأسلم وحمّس الجند لإتمام الفتح وبين ما في التراجع من تحطيم لمعنوياتهم الجهادية ومال السلطان لرأية وشرع في حصار القسطنطينية حتى قيض الله الفتح للعثمانيين[3] فتحولت الدولة بفتح القسطنطينية ٧٥٣هـ/١٤٥٣م إلى طور الدولة العالمية بحاضرتها إسطانبول بوابتها المفتوحة على الغرب الأوربي.

الشورى في قانونامة الفاتح:

على الرغم من عدم تشكل مجالس مستقلة للشورى إلا أنها كمبدأ تعززت في قانونامة الفاتح بعبارات موجزة دلالة على تطبيقها: "أن الباديشاه يحصر استشارته حول "أمور السلطنة" في القادة السياسيين كالوزير الأعظم والوزراء فقط وفي القادة والاقتصاديين كالعامل في رئاسة الدفتردارية فقط"، وذكر: "ما من أحد يمكنه أن يتمتع بحق المشاورة غير هؤلاء" وهؤلاء هم دعائم الديوان[4].

---

١) حسن كافي الآقحصاري: أصول الحكم في نظام العالم. تحقيق نوفان رجا الحمود (عمان، منشورات الجامعة الاردنية: ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)،ص٨٢.

٢) Türkiye Diyanet Vakfi İslam Ansiklopedisi, Ankara , 2003, cilt28,s248

٣) علي الصلابي: سيرة السلطان محمد الفاتح، ص١٢٨.

٤) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص٢٤٩

تعريف الشورى:

تعرف بناء على تطبيقها في الدولة العثمانية: "مؤسسة المشاورة هي تلك المؤسسة الوظيفية الكبيرة الموجودة في أعلى قمة بالدولة حيث كانت تجري دراسة أهم القضايا بسرية تامة وتتخذ بشأنها قرارات، وكانت اجتماعاتها على عدد من المستويات :الاجتماع بين –الباديشاه(السلطان)- من جهة وبين كبار القادة في ميادين السياسة والاجتماع والاقتصاد فيما يمكن تشبيهه بالحكومة من جهة ثانية، وما من أحد من هؤلاء القادة كان أهلًا لأن يطّلع على أسرار ذات أهمية تصل إلى مستوى المشاورة"(١).

وما سبق يُعد تأكيدا على تطبيق الحكومة العثمانية المشورة السرية، وذلك أمر طبيعي لأنه لا يمكن لأي قائد سياسي أن يشاور في قرارات استراتيجية كقرار (نقل السلطة إلى أحد أبناء السلطان)أو قرار (تسيير شؤون الحرب بعد إعلانها) أو غيرها (٢)؛ لأن المشورة العلنية في مثل تلك الأمور الحساسة قد يفسد إتمام إجراءها بإفشاء أسرارها من قبل المتربصين بالدولة أو الطامعين بالسلطة فيستغلها أعداء الدولة كثغرات ينفذون منها لإثارة الفوضى والاضطرابات داخل الحكومة وإرجاف الرعايا وتحريضهم على السلطان في الخارج .

ومن خلال ماسبق نخلص إلى أنه إلى جانب الديوان الهُمايوني –والذي كانت المشاورة إحدى آليات وحدة قراره مما لا ينفي عنه صفة المؤسسة الشورية، مورست الشورى في الدولة في مواضع أخرى حصل فيها الاجتماع بين السلطان وقادته خارج الديوان بشكل يشبه الحكومة التي مثلها الديوان الهُمايوني ، وكان من بين المجتمعين فيها أعضاء الديوان الأساسيين وكانت موضوعاتها متعددة قد تتعلق بأحد مسؤوليات واختصاصات أحد أركان الديوان الأربعة. ويُحتمل أن تكون غير معلنة لجميعهم، على سبيل المثال: ما قد يعلمه القاضي والصدر الأعظم قد لا يعلمه الدفتردار وقد يتسع نطاق المشاورة لتشمل كبار القادة والعسكريين إلا أن الحسم في قراراتها يتم باعتماد السلطان بعد النظر فيها حتى يأخذ شكل الحكم الصادر من الديوان، وعليه شكلت تلك المجالس الشورية العلنية أو السرية فرعًا من اجتماعات الديوان الهُمايوني بسبب استحضار ما تم فيها من قرارات إلى قاعة الديوان لإعادة النظر فيها والحسم بشأنها ومن ثم مصادقة السلطان عليها، وكانت مصادقته عليها تُعد بمثابة الحكم والتوصية الواجبة التنفيذ ، وتلك الإجراءات المتبعة تشابه ما يعادل في الحكومات الحديثة إجراءات طرح موضوعات في مجالس الشورى وحسم القرار حولها في مجلس الوزراء ومن ثم مصادقتها من قبل الحاكم.

---

١) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني ، ص٢٤٩، ٢٥٠

٢) كمال حبيب: الأقليات والسياسة، ص٣٠٨

وفي المقابل أصبح لكل حاكم ولاية ديوانًا -يُعد صورة مصغرة للديوان الهُمايوني- يمارس من خلاله الشورى فيتشاور مع أركانه وكبرائه في شؤون الحكم والرعية وكانت أشكال الشورى وأساليب تطبيقها ووسائل تحقيقها عرضة للاجتهاد والبحث والاختيار[1].

تشكيل مجالس الشورى:

في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي ظهرت دلائل أكثر قوة على تشكيل اجتماعات شورية في مجالس خارج نطاق الديوان بشكل أقرب إلى الاستقلال؛ إذ أشير أن حوليات القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي تحدثت عن الشورى في حكم الدولة[2] وكان أبرز ما يميز تلك المجالس اشتراك شيخ الإسلام فيها؛ من ذلك:

اشتراك شيخ الإسلام بستان زاده محمد في مجلس الشورى الذي عقد في القرن العاشر الهجري/نهاية القرن السادس عشر الميلادي؛ حيث دُعي عام ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م من قبل السلطان محمد الثالث (١٠٠٣- ١٠١٢هـ/١٥٩٥-١٦٠٣م) إلى لجنة استشارية بهدف أن تكون نصائحه ومشورته وكذلك رجال الدولة ذات فائدة أعم وحتى لا تكون حسب المناسبات لذا أنشئ مجلس الشورى[3].ليكون دائم الحضور فيه .

فإذا كان وجود شيخ الإسلام الذي لم يكن عضوا في الديوان الهُمايوني بالرغم من مكانته الدينية وقصر دوره في استشارته شرعيًّا ، كمفتي كان من أبرز صلاحياته إبداء مشورة (فتوى) حول المسائل القانونية خاصة لتماشي قرار سياسي ما مع الشريعة، فإن التطور الذي دشنه السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) وشيخ الإسلام أبو السعود أفندي الذي كان مقربًا إليه، بتقليد مفتي إسطانبول الموقع الأول في طبقة العلماء جعله رافعة أساسية من روافع الدولة متميزًا بمكانة بروتوكولية مساوية للصدر الأعظم، وإذا كان شيخ الإسلام يظل خارج الديوان، فالقرارات السياسية الكبرى كانت منذ ذلك الحين خاضعة بصورة منتظمة لموافقة شرعية قرارات السلطان بموافقة شيخ الإسلام)[4] وهو ما فسر علاقة شيخ الإسلام بالديوان الهُمايوني كأعلى جهة تنفيذية لإصدار قرارات السلطان من جهة إلى جانب الإفادة من نصائحه ومشوراته في مجالس خارج نطاق الديوان تتحقق فيها تطبيق الشورى من جهة وتحسم في الديوان.

أما البعد القضائي لمشاركة شيوخ الإسلام في مجالس الشورى في مقابل عدم عضويتهم في الديوان قبل (١٢٤٦هـ/١٨٣٠ م) فلأنه ليس لشيخ الإسلام صلاحية القضاء، لكنه شبيه برئيس محكمة

---

١) علي الصلابي: سيرة السلطان محمد الفاتح، ص٣٤

٢) أكمل الدين أوغلي (إشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٥

٣) أكرم كيدو: مؤسسة شيخ الإسلام، ص١٠٩

٤) روبير مانتران(جمع وإشراف): تاريخ الدولة العثمانية. بحث چيل فينشتاين، ج١، ص٣٠٣.

الدستور –حاليًّا١٤٣٦ه/٢٠١٥م– ولذلك لم يعين في الديوان لأن الديوان مؤسسة تنفيذية، ووظيفة شيخ الإسلام الأساسية هي الإفتاء، إلى جانب مشاركة شيوخ الإسلام مشاركة مهمة في الفعاليات التشريعية، بناء على صلاحياته في ترجيح رأي مناسب بناء على المصلحة في المسائل الاجتهادية التي كانت تشكل قاعدة القانون العرفي وعرضه على السلطان؛ لذلك كان يُلمس الدور البارز لفتاوي شيخ الإسلام ومعروضاته على السلطان في المتون والنظم القانونية[١]، وبالتالي كان اشتراك شيوخ الإسلام في مجالس الشورى مهمًّا باعتبار رأيهم الشرعيّ القاطع الذي كان يفوق دور قضاة العسكر فبالرجوع إلى حادثة الملاّ قابض السابقة فإنه تم استدعاء شيخ الإسلام ابن كمال بصورة استثنائية في الديوان إلى جانب قاضيي العسكر ممثلي الشرع لمناظرة الملا قابض ومن ثم محاكمته لعدم رجوعه عن إلحاده بفتوى من شيخ الإسلام كما أُسلف من قبل.

ثم إن تحول وضعية مركزه في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي كونه إحدى المؤسسات السياسية المركزية المؤمنة للعديد من الوظائف التشريعية والمالية والقضائية والتعليمية والإدارية التي تحتاجها الدولة[٢] يعني عظم دوره الجوهري الشرعي في المجالس الشورية في الموضوعات المراد مناقشتها بأبعادها المختلفة، وإعطاءه وزنًا أكبر علاوة على شرعية تنفيذها للقرار.

صياغة مجالس الشورى المستقلة:

لقد صادف أواسط القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي صياغة اجتماعات الشورى المستقلة بصورة دائمة بسبب تضاؤل أيام اجتماعات الديوان الهُمايوني وفقدانها أهميتها القديمة[٣] إذ أصبح رمزيًّا بسبب تراجع أدواره الفعلية.

وفي القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين/ الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، عُقدت مجالس الشورى كثيرًا وبشكل أكثر انتظامًا واستمرت حتى عهد المجالس التي ظهرت في عصر "التنظيمات الخيرية" [٤](١٢٥٥ه-١٢٩٣ه/١٨٣٩-١٨٦٧م)..بمعنى أنها قامت بخدمات عامة مدة طويلة وقعت بين الفترة التي فقد فيها الديوان أهميته وبين مجالس عصر التنظيماتكما سيتضح لاحقًا.

---

١) أحمد كوندز، سعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٥٨١.

٢) حسن الضيفة: الدولة العثمانية الثقافة..، ص١٢٣.

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٥.

٤) التنظيمات الخيرية: هي أمر سلطان أصدره السلطان عبد المجيد الأول (١٢٥٥-١٢٧٧هـ/١٨٣٩-٢٨٦١م)، وتلاه مصطفى رشيد باشا في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، وبتلاوته بدأ في الدولة عهد التنظيمات، وبمقتضاه: أمن كل من رعايا الدولة العثمانية على حياته وماله وعرضه.وأصبح لجباية الضرائب والاستدعاء للخدمة العسكرية قانون خاص، ولكل موظف في الدولة معاشًا يتقاضاه ومنعت الرشوة منعًا باتًا و لم يحكم على أحد إلا بقرار من المحكمة وجميع رعايا الدولة العثمانية سواء أمام القانون. حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص٥٥.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف مجالس الشورى بصورتها الجديدة "مشورة مجلسري " بأنها هيئات كانت كثيرًا ما تجتمع بناءً على خط همايوني من السلطان أو تجتمع أحيانًا إذا رأى الصدر الأعظم ضرورة لذلك حتى تناقش الأمور المهمة والحساسة في الدولة[1].

أعضاء مجالس الشورى:

كانت تُعقد برئاسة الصدر الأعظم،وكان يشارك في اجتماعاتها كبار رجال الدولة وصفوة الإداريين، منهم شيخ الإسلام، وقضاة العسكر، والباش دفتردار، وآغا الإنكشارية وكبار الضباط وغيرهم[2] ممن كان يرى الصدر الأعظم ضرورة استدعاءه للمشاركة في الاجتماع.

مقر اجتماعات الشورى:

لم يكن لاجتماع مجلس الشورى مكان محدد حتى القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي[3] كانت تُعقد مبدئيًا بحضور السلطان في السراي، وإذا أراد السلطان غير ذلك فإنها كانت تعقد في الباب العالي حيث "المقر الوظيفي للصدر الأعظم" في تلك الفترة ،أو في "الكوناك" مقر إقامة شيخ الإسلام[4]، ونادرًا في باب الآغا "مقر آغا الإنكشارية"[5]، أو في قاعة ديوان رئيس البحرية، أو في أحد جوامع إسطانبول[6].

أبرز موضوعات مجالس الشورى:

كانت المسائل الدبلوماسية في الغالب والموضوعات المهمة في الداخل والأمور الاقتصادية والمالية التي تهم المجتمع أحيانًا هي التي تشكل برامج هذه المجالس[7]، في ظل إهمال الديوان لها علاوة على صعود مكانة شيخ الإسلام كما أسلفنا- ساهم في بروز مجالس الشورى وأهميتها منذ القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي على حساب الديوان.

فمن المسائل الحربية التي نُوقشت فيها في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي تحديدًا ١٠٢٤هـ/١٦١٥م دعوة شيخ الإسلام صنع الله أفندي إلى جلسة مشاورات بحضور السلطان أحمد الأول (١٠١٢- ١٠٢٦هـ/١٦٠٣- ١٦١٧م)، وكانت بهدف تداول الحديث والرأي حول

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص٢٠٥.

٢) المرجع نفسه، ج١، ص٢٠٥، ٢٠٦.

٣) Türkiye Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedisi, cilt28,s249

٤) أوغلي ، المرجع السابق ج١، ص٢٠٥، أكرم كيدو: مؤسسة شيخ الإسلام، ص١٠٩.

٥) أوغلي: المرجع السابق، ج١، ص٢٠٦.

٦) Diyanet Vakfı Ansiklopedisi, cilt28,s249

٧) أوغلي: المرجع السابق، ج١، ص٢٠٥.

العمليات العسكرية، وفيما إذا كان ينبغي الزحف نحو الصفويين[1] في ذلك العام أم لا. وأثناء الحـــديث تكلم شيخ الإسلام عن عمليات الجيش ومناوراته وكان مخالفًا في رأيه لوجهة نظر السلطان[2].

وفي المسائل السياسية إذا ما اعتبرت مسائل تبديل السلطنة من المسائل والقرارات الخطيرة في مسيرة الدولة فإن تولية السلطان مصطفى الأول (١٠١٢-١٠٢٧/١٦١٧-١٦١٨م) وخلعه، ثم مسألة خلــع السلطان إبراهيم الأول (١٠٤٦- ١٠٥٨هـــ/١٦٤٠ – ١٦٤٨م)[3] الذي أراد أن يفتــك بــرءوس الإنكشارية لتذمرهم وانتقادهم لأعماله ورغبتهم في التدخل في شؤون الدولة، ولما علموا بمقصده تآمروا لعزله في اجتماعهم في "أورطه جامع" جامع الوسط وانضم إليهم بعض العلماء والمفـــتي و أهـــاجو و حرضّوا عساكر الإنكشارية والسباهية وقرروا عزله وتولية ابنه محمد الرابع الذي لم يتجاوز السبعة أعوام في ١٨رجب ١٠٥٨ هــ/٨ أغسطس ١٦٤٨م[4].

كما عُزل محمد الرابع[5] بناءً على قرارات مجلس شورى حينما خُشي تفاقم الوضــع الــداخلي للدولة إثر التذمر من هزيمتها من قبل النمسا فقرر الوزير الثاني (القائمقام) قره مصطفى باتحـــاده مــع العلماء عزله، فعزل محمد الرابع في ٢محرم ١٠٩٩هــ/٨ نوفمبر ١٦٨٧م[6].

وفي القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي أصبحت الاجتماعات الشورية أعلى صـــوتًا واضطلعت بأدوار أكثر أهمية ووضوح فعُقدت بشكل أكثر انتظامًا في بـــدايات توجـــه الدولـــة نحـــو الإصلاحات ففي عصر السلطان عبد الحميد الأول (١١٨٧-١٢٠٣هــ/١٧٧٣-١٧٨٨م) ثم ســـليم الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢هــ/١٧٨٨-١٨٠٧م) أصبح انعقاد مجالس الشورى أمرًا معتادًا وواردًا بصورة دورية منتظمة[7].

١) استغل الشاه عباس الصفوي في عصر السلطان أحمد الأول (١٠١٢-١٠٢٦هــ/١٦٠٣-١٦١٧م) انشغال العثمانيين بحرب النمسا والثورات الداخلية فاسترجع شمال العراق وتبريز ووان وضعفت الجيوش العثمانية عن المقاومة فاضطرت الدولة لعقد صلح مع الصفويين (١٠٢١هــ / ١٦١٢م) بمساعي الصدر الأعظم نصوح باشا على أن تترك الدولة جميع الأقاليم والبلدان والقلاع التي فتحت منذ عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هــ/١٥٢٠-١٥٦٦م) بما فيها بغداد وتعتبر هذه المعاهدة فاتحة انحطاط الدولة، وأولى المعاهدات المشئومة انتهاء بمعاهدة ببرلين الشهيرة. محمد المحامي: تاريخ الدولة العلية، ص٢٧٢.

٢) أكرم كيدو: مؤسسة شيخ الإسلام ، ص١٠٩.

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص٢٠٥، ٢٠٦.

٤) محمد المحامي: تاريخ الدولة العلية، ، ص٢٨٨.

٥) أوغلي ، المرجع السابق ، ج١، ص٣٠٦.

٦) المحامي، المصدر السابق، ص٣٠٣، ٣٠٤.

٧) Türkiye Diyanet Vakfi İslam Ansiklopedisi, cilt28,s248

فالسلطان عبد الحميد الأول استصدر خط هُمايوني نصّ على عقد مجلس شورى بشـأن مسـألة القرم وأن يفصح كل شخص عما بداخله دون حرج في المجلس وأن يتجنب الحديث بعد فض المجلس[1] .بمعنى الاحتفاظ بسرية محادثات المجلس.

أما السلطان سليم الثالث أكد ضرورة الالتزام بمبدأ الشورى كمنهج إسلامي في رسالة جاء فيها: "أيها القائمقام لابد أن تجري شؤون الدولة بالتشاور في أي وقت ولا يمكن اتخاذ قرار في أي مـادة إلا بالشورى لأن الشورى أمر الله وسنته ﷺ الشريفة ولذلك فإنه لا يتحدث كل الناس في هذا التشـاور ولكن يتحدث من يعرفون الله حقا ويبتغون مرضاته وخدمة عباده، و ينبغي عليـك رعايـة مصـالح الحرب، وبالنسبة لنظام الدولة والدين فإنني آمرك بأن تسير وفق القانون والشرع في هذه المصالح واعمل على رفاهية وراحة أمة محمد ﷺ بموجب الفرمان. ثم إن السلطان أمر الصدر الأعظم أن يقـرأه علـى أرباب المشورة"[2]. وما كان ذلك الفرمان وما يحويه من لهجة التأكيد والإلزام إلا إدراكًا من السـلطان سليم الثالث لمدى الخطورة المترتبة بفقد الديوان الهُمايوني وفعاليته ودوره في جمع كلمة رجال الدولـة، لأنه كان مؤمنًا أن الدولة لا تعود للسلطان أو الصدر الأعظم أو شيخ الإسلام والوزراء -الذين يطلـق عليهم "صدور كرام"- فقط بل إن الشعب من حقه أن يشارك برأي على الأقل في إدارة الدولة، لـذا طالب بتشكيل مجلس المشورة "مشورة مجلسي" تحت رئاسته ضم أركان السـلطنة ورجـال الدولـة المقدمين. وكان الهدف الأول لهذا المجلس عمل بعض الإصلاحات في الساحة العسكرية وتنظيم جـيش حديث على الطراز الأوربي[3].

وكان من مؤشرات تقدم تطبيق الشورى وترسيخها اكتساب مضابط جلساتها أهمية كبرى اعتبارًا من القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي بتسجيل المناقشات والقرارات التي تنتهي إليها هـذه الاجتماعات في مضابط[4].

أسلوب المناقشات في مجالس الشورى:

خضعت اجتماعات مجالس الشورى في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي لمراسـيم وتشريفات معينة انتهاء باستصدار القرارات . فمنذ أن أصبح الديوان الذي ينعقد في السـراي صـورة ليس إلا لذلك الذي ينعقد في الماضي فإن شؤون الدولة أصبح ينظر فيها في مجالس الشورى التي كـان يعقدها الصدر الأعظم عندما يريد، وهو يدعو إليها غالبًا الوزراء ورؤساء الإدارة وأحيانًا المفتي.

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص٢٠٦.

٢) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri ،s20,21

٣) أحمد كوندز، سعيدأوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٣٦٧.

٤) الصفصافي القطوري: الوثائق العثمانية، ص٣٠٤، ٣٠٥.

وكان الصدر الأعظم يرسل مذكرة للسلطان يذكر فيها نتيجة الشورى ليعطي حكمًا فيها. وهذه ما تعرف بالمجالس العادية خلاف مجالس أخرى فوق العادة كان دستور الدولة يعين أعضاءها وهم على النحو التالي: رؤساء هيئات الدولة الثلاث القضائية والمدنية والعسكرية يضم إليهم الصدر الأعظم الوزراء السابقين والخواجات المشهورين باختياراتهم، وكان المجلس يتألف من أربعين شخصًا تقريبا.

وكان الاجتماع يُعقد في قاعة جلسات الصدر الأعظم. وكان رئيس التشريفات يحرص أن يجلس كل شخص من الأعضاء على الأريكة التي تحيط بالقاعة حسب درجته. فينسحب حال عقد الاجتماع وكان الحرّاس يقومون بحماية القاعة أثناء وقائع الاجتماع، وكان يحضرها كل من الكاخيا بك ورئيس الكُتّاب.. بصفتهما شراح.

وكان الصدر الأعظم بعد عرض القضية المطروحة للبحث، يبدأ بأخذ رأي شيخ الإسلام أولًا إلا أن شيخ الإسلام كان يعبر عن أفكاره بصورة مبهمة حتى لا يضايق حرية الآراء.وبالنسبة لأعضاء المجلس فإنهم لا يبدون رأيهم خوفًا من معاكسة آراء الصدر الأعظم الذي كان يطلب نصحهم ويستحثهم على الكلام غير أنهم في قرارة أنفسهم يرون الصدر الأعظم محتفظًا بثقة وصلاحيات السلطان فعليه أن يتكلم ويأمر وعليهم الطاعة وإذ ألح عليهم يكتفون بهز رءوسهم ويكون صمتهم أعمق إذا كان يتناول مسألة إعلان حرب أو السلم.

وكانت تظهر أهمية شيخ الإسلام في نقطة شرعية حول إذا ما كان العمل أو الموضوع الذي يبحث فيه صحيحا شرعيًّا، وفي نفس الوقت كان شيخ الإسلام النقطة التي تقلق في بعض الأحيان أعضاء المجلس وتقسمهم على بعضهم البعض وكثيراً ما كان يحابي العلماء بهذا الخصوص رأي الصدر الأعظم أو المفتي إلا أن ذلك لا ينتهي بدون قصاص فيرسلون في اليوم الثاني إلى المنفى.

والأصوات في مجالس الشورى هذه ليست سوى استشارية بهدف جعل المقررات شرعية أمام أعين الناس بإدخال المفتي وكبار أعضاء الحكومة فيها. لتجنب غضب السلطان والصدر الأعظم ليكونا بعيدين عن كل ملامة في حال حصول عاقبة سيئةكنتيجة لقرار.

وحينما ينتهي الصدر الأعظم بأخذ الأمر اللازم يعلنه كأنه حكم صادر فقط عن الإدارة السلطانية، لكن من الممكن اعتبار أن قرار السلطان حكمًا نافذًا وبالرغم من كل ذلك فإن عمله لا يقيه ضجة الشعب ضده أو سخطه عليه إذا جاءت النتيجة سيئة[1].

وفي إطار إصلاحات السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) الإدارية في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي أُنشأت مدرستان لتخريج الموظفين الإداريين وأُلحقت

---

١) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص١٠٣، ١٠٤.

بمسجدي سليمان وأحمد، و لم تكونا تقبلان إلا المسلمين، والثالثة مستقلة تقبل المسلمين وغيرهم لتأهيل الموظفين الإداريين وتفعيل دورهم في تلك المجالس لتؤتي مشورتهم ثمارها[1].

وفي سياق استمرارية مشروع الإصلاحات في عصر السلطان محمود الثاني كان من المناسب مواجهة التحديات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة فتم تأسيس مجلس "دار شورى الباب العالي" وديوان الأحكام العدلية و تأسس كل منهما على حده في ١١ محرم ١٢٥٤هـ/نيسان ١٨٣٩م بقرار من الحكومة لبحث الموضوعات والقوانين فكان الأول مجلسًا للإصلاحات، والثاني بمثابة مجلس عالي للحكومة يرأسه أصحاب الرأي والمشورة[2] لاسيما وأن الديوان قد فقد وظيفته في تسوية مثل تلك الأمور.

وبمرور الوقت تم تنظيم أيام اجتماعات مجلس "دار شورى الباب العالي" بصفة دورية، وكانت تنعقد اجتماعاته مرتين في الأسبوع الاثنين والخميس ثم تغيرت إلى الأحد والثلاثاء بسبب التدريبات العسكرية حتى لا يحرم آغاواتهم من المشاركة، وبالتالي اكتسب المجلس صفة المجلس الدائم وتعزز بعضوية شيخ الإسلام والعلماء، في السابق[3].

وكقاعدة لدار شورى الباب العالي وبموجب اللوائح التي عملت بموجبها المجالس صدرت إرادة السلطان محمود الثاني بعدم اتخاذ أي إجراء طالما لم يتم مناقشته في هذه المجالس وذلك لمصلحة الأمة والدولة[4].

ومن المرجح أن وضع الأسس التنظيمية لمجالس الشورى واستقلاليتها جعلها عرضة للتغيير والتطوير كونها مجلسًا مضطلعًا بالشؤون الإدارية والمالية المعرضة للتغيير فأي مشروع تجديد أو استحداث تشكيلات رقابية يجب أن تكون ضمن إطار تطوير نظام مجلس الشورى وأن تعدد المجالس وكثرتها تمثلت فيها الشورى بأشكال متعددة وإن اختلفت مسميات تلك المجالس التي تضم في جنباتها أطياف شتى من أرباب المناصب والمذاهب.

وفي عصر السلطان عبد العزيز (١٢٧٧-١٢٩٣هـ/ ١٨٦١-١٨٧٦م) تم في (١٦ ذي الحجة ١٢٨٤هـ/٣٠مارس ١٨٦٨م) إقرار قانون شورى الدولة وكان هذا القانون يقسم مجلس (والا) مجلس العدل إلى قسمين سمي أحدهما: شورى الدولة الذي كان يُعنى بأمور الدولة الإدارية العليا، والآخر ديوان الأحكام العدلية وكان يُعنى بالأمور القضائية العليا، ووفقًا لهذا النظام كان رئيس شورى الدولة،

---

١) عبد اللطيف البحراوي: حركة الإصلاح العثماني، ص٢١٧، ٢١٨.

٢) أحمد كوندز، سعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٣١٩. وقارن: أنكه لهارد: تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية. ترجمة وتحقيق محمود عامر، (ط١، دار الزمان، دمشق: ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٨م)، ص١٦٨.

٣) Türkiye Diyanet Vakfi İslam Ansiklopedisi, cilt28,s249

٤) أحمد لطفي: تاريخ الدولة العلية العثمانية (د.ط، إسطنبول، مطبعة محمود بك: ١٣٠٢هـ)، ج٥، ص٤٩.

عضوًا في الوزارة ووزيرًا والخامس في تسلسل البروتوكول بإيجاد المجلسين ثم جـــرى تطـــويره ٢٠ ذي الحجة ١٢٨٥هــ/٣ابريل ١٨٦٩م بتحديد المهام العامة لشورى الدولة والتشكيلات الفرعية لها[١].

وخلاصة الأمر إن الدولة العثمانية عرفت القضاء الإداري وأجهزته بأسماء مختلفة منذ قيامها وبمرور الزمن وتطور القضاء، ابتداء بالديوان الهُمايوني الذي يُعد الأصل الذي تفرعت منه وتطورت مؤسسات الدولة بعد مشروعات الإصلاح والتحديث واستقر الحال بمجالس الشورى بتنظيم مجلس شورى الدولة، الذي انتقل إلى جمهورية تركيا الحديثة باسم "دانشطاي"[٢].

وبعد تلك التطورات التي مرت بها اجتماعات مجالس الشورى والـــتي كانـــت نتيجـــة اجتـــهاد العثمانيين في تنظيمها وتفعيل دورها لصنع القرار ، فإن الفضل يرجع إليهم في تنظيم الشـــورى كآليـــة ومؤسسة مستقلة، لأن تطبيقها كمبدأ كان منذ عهد الرسول ﷺ وخلفـــاءه الراشـــدين رضـــوان الله عليهم[٣].

---

١) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٧٤، ٧٥. للاطلاع انظر: أنكة لهارد: تاريخ الإصلاحات والتنظيمات، ص١٨٧.

٢) أحمد كوندز،سعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٦٤١، الصفصافي القطوري: الوثائق العثمانية، ص٣٠٧.

٣) كمال حبيب: الأقليات والسياسة، ص٣٠٧، ٣٠٨.

المبحث الخامس

ارتباط الديوان الهُمايوني بالولايات العثمانية

لقد تبلور نظام الولايات[1] العثمانية من خلال نظام الإقطاعات الذي تبناه الأمير عثمان (٦٩٨-٧٢٦هـ/١٢٩٩-١٣٢٦م) كتشكيل إداري بسيط بغية التخلص تدريجيًّا من التنظيم العشائري وذلك بتقسيم الإمارة إلى إقطاعات نصّب على كلٍّ منها أميرًا ذا سلطة تنفيذية يمثله بمسؤوليات مدنيّة عسكريّة وقاضٍ ذا مسؤوليات قانونيّة شرعيّة وكانا مرتبطين بعثمان بك مباشرة. ثم أسس مراد الأول (٧٦٠-٧٩١هـ-١٣٥٩-١٣٨٩م) منصب أمير أمراء الرومللي فكانت أول بكلربكية عثمانية، ثم أُتبعت ببكلربكية أخرى عصر السلطان بايزيد الأول (٧٩١-٨٠٥هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م) في الأناضول يمثلها أمير أمراء الأناضول، وأمراء أمراءها ممثلي السلطان في المنطقتين ومرتبطين بالحكومة المركزية في العاصمة أدرنة وكان ذلك الإجراء بداية تطبيق سياسة الدولة المركزية بإدارتها من مركز واحد بجهاز مركزي مباشر كما أشير في موضع سابق.

وفي إطار تعزيز السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) لمركزية الدولة في إسطانبول العاصمة كمقر الحكم الذي تدور في فلكه جميع أنشطة الدولة ومجريات أحداث سياستها الداخلية والخارجية، وربط المركز بكافة الأقاليم التي تم فتحها، سعى لتشكيل إدارة مركزية بوجه جديد وبنية حكومية من عناصر الجهاز الإداري المختلفة الموجودة في إسطانبول وربطها بمثيلاتها في الولايات العثمانية، الأمر الذي زاد مسؤولية الجهاز المركزيّ التنفيذيّ لممارسة دوره الرقابيّ وضمان ولاء الولايات للسلطان وعدم ضلوعها في أعمال التمرد والانشقاق عن الدولة.

ويأتي في مقدمة الأمور التي استحسنها السلطان محمد الفاتح لدعم ارتباط المركز بالأقاليم:

١- تبنّي نظامًا شبه مملوكي (قابي قولي) ليقطع الطريق على العائلات التركية العريقة التي كانت تنافس العثمانيين وبدأت تنتعش من جديد بعد الغزو المغولي حتى يأمن نزعاتها الاستقلالية واستخدمهم على نطاق واسع في كافة أجهزة الدولة إلا في مجال القضاء والشئون الدينية، ويأتي على رأسها منصب الصدر الأعظم كما أشير سابقا.

٢- إلغاء حق تملك الأراضي ووقفها وإعادتها إلى أراضٍ ميرية، وذلك لتلبية حاجات عسكريّة إداريّة، على اعتبار أن توزيع الأراضي الميرية بين المحاربين يشكل مصدرًا مهمًا لمواردهم ووسيلة لمكافأتهم لا سيما وأن الدولة ذات طبيعة عسكريّة.

---

١) مصطلح (إيالت – إيالة): استخدم عند العثمانيين في أواخر العاشر الهجري /القرن السادس عشر الميلادي بشكل رسمي للدلالة على أكبر وحدة إدارية، أما مصطلح (ولايت – ولاية)، فإنه استخدم هو الآخر عند العثمانيين في الوقت نفسه أيضًا. ولكن عند استخدام مصطلحي إيالة وولاية معًا، فإن أحدهما يدل على البكلربكية والآخر على السنجق واللواء. وفي أواخر القرن العاشر الهجري /السادس عشرالميلاي حلّ مصطلح إيالة محل ولاية وقد استمر هذا الأمر حتى سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م حيث صدر قانون الولايات الذي تقرر بموجبه استخدام مصطلح الولاية وترك مصطلح الأيالة انظر. فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٤٩، ٥٠.

٣- عمل على الحد من تحركات أمراء الحدود وقوات الطلائع الذين كانوا ميّالين للحركة الحرة على مناطق الحدود، ووضع نشاط الحكام المقيمين في المناطق ذات الطبيعة القبلية في الشرق ممن يحكمون بالوراثة تحت المراقبة الدائمة فأقر وحدات الإنكشارية، وعين قُضاة تابعين للمركز، وجاءت تلك الخطوات كتأكيد للنهج المركزي للدولة[١].

٤- قام ببعض الإجراءات في سبيل تطوير إدارة الأقاليم المفتوحة من قبل أو ما قام بفتحها لاحقًا؛ منها إقرار بعض الولاة السابقين في ولاياتهم وعزل من ظهر عليه الإهمال والتقصير[٢]، فأبقى النظام الذي كان سائدًا لحكام الولايات أيام أسلافه وأدخل التعديلات الطفيفة التي تناسب عصره ودولته، فأبقى على التقسيمات السابقة كوظائف أمراء الأمراء بقيامهم بالأعمال المدنية والعسكرية، وترك السلطان محمد الفاتح لبعض الإمارات الصقلبية في أول الأمر بعض مظاهر الاستقلال الداخلي فكان يحكمها بعض الأمراء منها ولكنهم كانوا تابعين للدولة ينفذون أوامر السلطان بكل دقة وهو يعزلهم ويعاقبهم إذا خالفوا أوامره أو فكروا في الثورة على الحكومة[٣].

ومما سبق نخلص إلى أن السلطان محمد الفاتح استطاع أن يصنع نموذجًا إداريًّا مركزيًّا بناء على نتيجة تجربة ناجحة شكلت قاعدة للتشكيل والتقسيم الإداري للأقاليم التي فُتحت وضُمت مستقبلًا إلى الدولة، خاصة وأن الدولة في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي انفتحت على ثلاث قارات مما يعني مزيدًا من الأقاليم والأجناس والأديان والطوائف واللغات، حيث شملت في أوربا شبه جزيرة البلقان كلها حتى نهر الدانوب شمالًا، وشمال الدانوب كانت تملك ترانسلفانيا، ومولدافيا، وولاشيا، وأغلب أراضي المجر، وإقليم بردوليا في بولنده. كما كانت تملك كل الشاطئ الشمالي للبحر الأسود، وفي آسيا كانت الدولة العثمانية تشمل آسيا الصغرى، وأرمينيا، وأغلب القوقاز، ووادي دجلة والفرات حتى الخليج العربي جنوبًا، وكل بلاد الشام وفلسطين، وأجزاء واسعة من شبه الجزيرة العربية، وشملت في أفريقيا مصر، وطرابلس، وتونس، والجزائر، وفي البحر الأبيض المتوسط جزيرتي كريت وقبرص، وكل جزائر بحر إيجه[٤]، فتبعه تعدد الأجناس ما بين ترك، وتتار، وعرب، وأكراد، وتركمان، وبربر، ومماليك، وكلهم يدينون الإسلام، سوى أقليات، يضاف إليهم ممن اعتنقوا الإسلام في -البلقان- ومن غير المسلمين كان هناك اليونانيون والهنغاريون، والسلاف وأهل رومانيا، وجورجيا، وأرمينيا، وكانوا يتبعون كنائس عدة، إلى جانب وفود أعداد كبيرة من اليهود من مختلف أنحاء أوروبا[٥]. وبالتالي تطلب

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٤٥، ٢٤٦.

٢) علي الصلابي: سيرة السلطان محمد الفاتح، ص١٠٤.

٣) المرجع نفسه، ص١٨٦.

٤) انظر الملاحق، ملحق رقم(٣)، شكل رقم (١).

٥) كمال الدسوقي: الدولة العثمانية، ص٦٢، ٦٣، انظر ملحق رقم(٢)، جدول رقم (٥)، (٦)، (٧).

التنوع الجغرافي والسكاني البحث عن سياسة إدارية حكيمة ببذل مزيد من الجهد والبحث عن إجراءات جديّه لتقسيم وتشكيل الأقاليم بهدف ضمان ولاءها وارتباطها بالمركز واستمالتها لتفعيل عملية الاستكمال السياسي والإداري تعزيزًا لشرعية الدولة وسيادتها على كل تلك الأقاليم، وتحرزًا من نفاذ الأيادي الغربية الأوربية تذرعًا لحماية الأقليات الدينية.

وكان الديوان الهُمايوني كجهاز تنفيذي إجرائي مسؤولا عن ضمان ولاء الولايات للسلطان عن طريق مراقبة تفعيل القرارات الصادرة من السلطان وتطبيقها وتقييم عملها، وتحديد الجهات التي تتابع تنفيذ القرارات في الولايات ومسؤولياتها عن تفعيل العمل باللوائح القانونية والتعديلات عليها وتفويض المختصين بتلك الشؤون في الولايات مما يعني أن هذا الارتباط اتخذ أشكالا متعددة إداريا وقضائيًّا وقانونيًّا وعسكريًّا وماليًّا واجتماعيًّا. وكانت صرامة القرارات المركزية للدولة وحزمها، وحرص مؤسسات الدولة وتشكيلاتها على توخي الدقة والانضباط في تنفيذ الأوامر الصادرة، وعمق روح الفداء للدين والدولة، والرغبة في الفوز بالرعاية السلطانية، والخشية من قسوة العقاب الذي ينتظر المخالفين كان -يوثق- الارتباط بين الإدارة المركزية وجميع أنحاء الدولة ويوفر الحماية لحدودها وثغورها والتنسيق بين مؤسسات الدولة في تشكيلاته[1] لاسيما وأن أعضاء الديوان الهُمايوني كانوا يترأسون كلهم تقريبًا مختلف الإدارات التي تكفل من خلال موظفيها سير عمل الديوان عن طريق توجيه المكاتب الموجودة "الدواوين" في أقصى زوايا الولايات[2].

الارتباط الإداريّ:

يمكن تناول الارتباط الإداري في مسارين: المسار الأول: إستراتيجية الدولة المتبعة في التقسيم الإداريّ للأقاليم وتحديد شكل الحكم، والمسار الثاني: التشكيلات الإدارية للولاية.

أولا: تقسيم الأقاليم وتحديد شكل ارتباطها إداريًّا بالمركز:

كان الهيكل العام المتبع في التقسيم الإداري للدولة هو تقسيم أقاليمها إلى ولايات والولايات إلى سناجق "لواء" والسناجق بدورها تنقسم إلى وحدات إدارية أصغر وهي الأقضية ثم الناحية فالقرية[3] وكان تقسيم السناجق إلى الوحدات الأصغر يفيد الحكومة المركزية في تخفيف الضغط على الولايات الكبرى من ناحية السكان والجهد على الموظفين الإداريين، كما أن الحكومة كانت تضمن لها ممثلين في وحدات أصغر في مواضع متفرقة على مساحات شاسعة.

ولم يكن تقسيم الأقاليم عشوائيًا بل كان وفق إستراتيجية معينة، فلا يمكن إنكار أن العثمانيين حتى دخولهم البلاد العربية كانوا يمتلكون تراثًا حضاريًّا ورؤية إستراتيجية واضحة المعالم، وخبرة واسعة في

---

١) سيد محمود: نظم الدعم والتموين في الجيش العثماني، ص٢٩.

٢) روبير مانتران(جمع وإشراف): تاريخ الدولة العثمانية.بحث نيكورا بيلدبسينو، ج١، ص**١٧٤**. انظر ملحق رقم(٢)جدول رقم(٣).

٣) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri, S93

التعامل مع الأرض والسكان، بطوائفه وعناصره المختلفة وذلك بحكم تمرسهم على الفتوحات المتوالية من القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي وحتى القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي ولم يتسم تعامل العثمانيون مع تلك الأراضي بسكانها بالجمود أبدًا بل كان عرضة للتطور والتغيير وإعادة النظر فيه من حين لآخر وتقويم هذا التعامل كان جاريًا على قدم وساق من قبل الدولة نفسها، فلم يستخدموا نمطًا إداريا واحدًا في إدارة جميع ممتلكاتهم بل استخدموا أساليب إدارية تنسجم مع خصوصية هذه الممتلكات وأهاليها. وهذه الأساليب اتسمت بالمرونة وسهولة التطبيق، لكنها خضعت للقوانين والأنظمة التي لم يكن بإمكان ممثلي الدولة في الولاية انتهاكها، وكانت الطريقة المتبعة في التقسيم كالتالي:

١- عمليًّا بعد الانتهاء من الفتح كانوا يقومون بدراسة طبيعة المنطقة وفي ضوئها يجري اختيار النموذج والأسلوب الإداري الذي يلائم كل منطقة من تلك المناطق.

٢- كان الأسلوب المتبع يدون في دفاتر التعيينات الخاصة بالولايات والألوية وذلك عند تعيين البكلر بك (الوالي)أو أمير السنجق، وكان استمرار تطبيق الأساليب مرهون بنجاحه ومن الممكن التخلي عنه إلى أسلوب آخر[١].

وكانت الولايات العثمانية تصنف إلى:

أولًا: الولايات التيمارية[٢] التي كانت تسيطر عليها الحكومة العثمانية من خلال إرسال ضباط عسكريين وموظفين حكوميين ذوي روابط قوية مع الحكومة المركزية، بالتوازي مع نظام الإقطاعيات الصغيرة المتعلق بملكية الأراضي العثمانية، كما كانت السيطرة عليهم تجري من خلال دعم الاقتصاد الزراعي بشكل أساسي في هذه الإقطاعيات من أمثلتها: سيفاس، وكارمان في الأناضول الأوسط وبلغاريا التي كانت تابعة ذات مرة لروميليا، وتيمويشوارا "في رومانيا الحالية"، وبودين في "هنغاريا الحالية"[٣].

ثانيًا: الساليانة[٤] ولاية[٥]، وكان لها دور جوهري في النظام الإداري العثماني وحياة العثمانيين وتعرف بالأيالات الممتازة Mümtaze Eyalat-i[٦] وكانت تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي ومنزلة

١) فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٢٨- ٣٠.

٢) وليد العريض: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦٩.

٣) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين، ص١٧٩.

٤) الساليانة: هي الرواتب السنوية المخصصة لبعض الولاة و أمراء السناجق و أفراد البحرية في الدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات والضرائب التي تحصلها الدولة من بعض ولاياتها مرة واحدة في السنة على سبيل الإقطاع، وبعد دفع رواتب موظفي الولاية كان المبلغ الباقي يرسل إلى الإدارة المركزية في إسطانبول. سهيل صابان: المعجم الموسوعي، ص١٣١، ١٣٢.

٥) وليد العريض: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦٩.

٦) الأيالات الممتازة: هي الأيالات التابعة للدولة العثمانية ولها خصائص معينة، من خلال معاهدة امتياز خاصة، عقدت بينها وبين الدولة العثمانية.وكانت تدفع ضريبة مقطوعة للدولة، وتوفر لها العساكر أثناء وقوع الحروب، أما في أمورها الداخلية الأخرى فكانت حرة. صابان: المرجع السابق، ص٤٥.

مميزة[1] إذ يكتفي السلطان بإرسال وحدات من الإنكشارية وحاكم "والي" وقاضٍ ودفتردار إلى كل واحدة من هذه الولايات مثل بغداد والبصرة والإحساء والحبشة[2]

وإلى جانبهم كانت مكة المكرمة والمدينة المنورة المعروفتان بالاصطلاح العثماني "الحرمين الشريفين" لم تكونا تابعتين للمركز بشكل مباشر عن طريق نظام الأيالة بل كانت إمارة يحكمها الأشراف وكان لهما وضعهما الخاص وكان الحكم فيهما بما يعرف بثنائية السلطة. كما كانت القرم إمارة (خانلق) تابعة للدولة العثمانية وعرفوا حكامها بالخانات.

أما تونس والجزائر فكانت في البداية إيالتين يحكم كلا منهما بكلربكي، ثم لم تلبث تونس أن حكمها البايات، بينما حكم الجزائر الدايات[3].

وكانت تحكم الأفلاق والبغدان بنظام الإمارة إذ يقوم الحاكم في تلك الإمارات ذات الأهمية الإستراتيجية بإدارتها من خلال ديوان يشكله وكان يجري انتخاب حكام هذه البلاد من العائلات المسيحية المحلية التي يثق فيها الأهالي.

ومن الملاحظ بدءاً من أواسط القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي في الولايات التي تحكم بنظام الساليانة لا سيما في البلاد العربية أن العائلات العريقة تمكنت من حكم بعض (البكلربكيات) بطريق الإرث كعائلة العظم في الشام والجليل في الموصل[4].

وتم رصد ثمانية أساليب إدارية في الأقاليم العربية استخدمت في ألويتها "سناجقها" المختلفة عبر تاريخها وهي: التيمار، والأوجاقلق، الحكومة وإمارة العشيرة الآربالق، الساليانة، والمالكانة[5]، الالتزام[6].

---

١) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين ، ص١٧٩، ١٨٠.

٢) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦٨.

٣) "دايي" بياءين: يعني "الخال" في اللغة التركية، وتحور عند الباحثين العرب إلى "الداي" Day، واستخدم مصطلحًا ليطلق على الأسطول. أما "عهد الدايات" في الجزائر فقد بدأ عام ١٠٨٢هـ/١٦٧١م وهو الدور الذي أصبح جنود البحرية يحكمون الجزائر فعليًا حيث أطلق على قادتهم اسم دايي، وبسبب ضعف القوة البحرية فيما بعد بمقابل قوة الإنكشارية "القوات" البرية "، بدأ انتخاب الدايات اعتبارًا من عام ١١٠١هـ/١٦٨٩م من ضباط الإنكشارية وتقرر أن يتم انتخابهم من قبل المجلس العمومي، وكان يجب على المرشح لتولي الدايوية، أن يكون قد تولى وظيفة آغا الإنكشارية أو حجة الخيل وكانوا يتشاورون مع الديوان ،و تمتع الدي بسلطة مطلقة كونه كان يعين أعضاء الديوان، وكان يُفرض على الداي نظام صارم، فالداي المنتخب يضطر إلى الابتعاد عن عائلته والإقامة في السراي ولا يزور أهله إلا في يوم الخميس من كل أسبوع ويتركهم قبيل الجمعة، وكانت تصادر أمواله عند قتله، استمر نظام الدايات في الجزائر حتى الاحتلال الفرنسي (١٢٤٦هـ/١٨٣٠م)، تولى خلالها ٣٠ دايًا وقتل منهم ١٦ دايًا، ونظام الديات هو نفس النظام المطبق في تونس سابقًا إلا أنه انفرد فيه مؤسس الأسرة الحسينية حسين بن علي وقائد الخيالة بالجيش العثماني أمير الوطن بإدارة تونس (١١١٧-١١٤٨هـ/١٧٠٥-١٧٣٥م) بعد قتله الداي المعين من الإنكشارية فتمتع بنفوذ أكبر وعهدت إلية الدولة العثمانية الباشوية مع البكلربكية واستمرت الأسرة الحسينية حتى قيام الجمهورية التونسية ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م. للتوسع في الاطلاع عن عصر الدايات في تونس والجزائر، انظر: فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٥٤٢-٥٩٦.

٤) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٤٩.

٥) مالكانة: بكسر اللام، يطلق على الأراضي التي يملكها مالك على ألا يتصرف فيها ورثته بالبيع. انظر: حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص١٨٢.

٦) بيات: المرجع السابق، ص٣٠.

وطبقًا لذلك فالحكومة العثمانية طبقت في شكل الارتباط مع ولايتها بمفهوم أنظمة الحكم النظام المركزي والنظام اللا مركزي:

النظام المركزي: طُبق على المناطق التي كانت تقع في الدائرة القلب من حكم السلطان وكان يحكمها حكمًا مركزيًّا إذ يمنح ولاتها تفويضًا يبقي للحكومة المركزية حق التدخل المباشر بالرقابة والمحاسبة أو التنفيذ أو الإدارة في إطار النظام العام بينما يبقى لهم استقلالهم في الشؤون الدينية وأحوال الأسرة والمسائل الشخصية.

النظام اللا مركزي: طُبق على الولايات التي تقع في الأماكن الطرفية البعيدة جغرافيًّا عن مركز الدولة، حكمها السلطان حكمًا لا مركزيًّا كان يُمارس من خلال تفويض الولاةتفويضًا مطلقًا وتمتعت بما يشبه الحكم الذاتي[1] إلا أن الحكومة العثمانية عانت من تبعات النظام اللا مركزي في عصر الاضمحلال جراء حركات التمرد من قبل القوميات التي تطالب بالانفصال؛ مما أدى في نهاية المطاف إلى منح الولاة المحليين سلطات وصلاحيات أوسع من ذي قبل (قبل١١٦٤هـ/ ١٧٥٠م).

وحين تفاقم الوضع وازداد سوءا تنبهت الدولة إلى ضرورة معالجته فكان من ضمن مشروعات السلطان سليم الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م) ومحمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) الإصلاحية إجراءات وتدابير جديدة لتوثيق ربط المركز بالولايات وتعزيز المركزية بإقامة نظام سياسي يتيح للحكومة في إسطانبول التحكم بما يجري في الولايات[2].

فعلى سبيل المثال اتخذ السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) إجراءات حازمة للحد من حركات التمرد وأطماع أصحاب النفوذ من ضمنها: إلغاء نظام إقطاعيات العسكر وضمت الحكومة ما تبقى من هذه الإقطاعات، وفي إطار إلغاء نظام الانكشارية، تم إنشاء الجيش الجديد الذي كان عاملًا مساعدًا في تنفيذ سياسة السلطان لدعم المركزية الإدارية، وفي نهاية الأمر أصبح نظام الحكم بأكمله متمركزًا في إسطانبول، وتعزيزًا لذلك قام بتحجيم سلطة كل من يقف في طريقه من أصحاب النفوذ فقضى على نفوذ العلماء والتنظيمات الدينية بإنشاء مديرية الأوقاف، وبناء طرق جديدة، وإنشاء نظام بريدي، وإعادة تشكيل الإدارة المركزية، بإنشاء النظارات، واستخدام الجيش والإدارة بعد إصلاحهما لبسط سلطانه على الولاة الشبه مستقلين والأعيان في الأقاليم وأمراء الولايات وغيرهم من أصحاب النفوذ في مختلف أجزاء الدولة، و لم يفلح في توطيد النفوذ ضدالسلطان من الولاة المحليين سوى محمد علي باشا في مصر[3].

---

١) كمال حبيب: الأقليات والسياسة، ص٣٠٩.انظر ملحق (٢)، جدول رقم(٤).

٢) دونالد كوترات: الدولة العثمانية، ص١٩٢.

٣) زينب أبو سنة: تركيا الحاضر والمستقبل، (د.ط، مصر، الدار الثقافية للنشر: ٢٠٠٦م)، ص١٠٢، ١٠٤.

ثانيًا: التشكيل الإداري للولاية (البكلربكية):

رغبة من الحكومة العثمانية في إيجاد قنوات اتصال بينها وبين الولايات وتخفيفًا للضغط الإداري على المركز، تبنت تشكيلات محكمة بتطوير هيكلة بنية الحكومة المركزية ممثلة بالديوان الهُمايوني باستحداث أنظمة وتطوير أخرى قائمة حسب ما اقتضته الضرورة الجغرافية وتلبية لحاجات السكان في المناطق الجديدة، فعلى سبيل المثال تفرع المناصب كقاضي العسكر والدفتردار، وازدياد الدوائر الإدارية وتخصصاتها إلى جانب العمل على كل ما من شأنه يعزز الارتباط بالشكل الذي يجعل الإدارة المركزية ملمّةً بكل دقائق الأمور في الولاية عن طريق البكلربك (أمير الأمراء).

ومن المعروف أن السنجق (اللواء) هو الوحدة الإدارية الأساسية للدولة العثمانية منذ بدايتها وكل عدة سناجق كانت تؤلف "إيالة" (بكلربكية) بينما يبقى إحدى السناجق (سنجق باشا) تحت الإدارة المباشرة لأمير الأمراء - البكلربكي (بك البكوات)[1].

البكلربك الوالي (أمير الأمراء):

تعيينه:

كان يتم تعيين البكلربك بشكل عام في الديوان الهُمايوني بحصوله على مرسوم براءة كان يجري إعدادها في قلم التحويل وتسدد عنها رسوم تعرف ببرات خرجي ومن يعين برتبة وزير يحصل عل ما يسمى "منشور"، وقد يصدر أمر التعيين للبكلربكيين مجتمعين أو فرادى، وكانت الخُلعة تقدم للبكلربكي عند تعيينه، فيرتديها بمراسم معينة داخل الديوان الهُمايوني، ثم يدخل إلى السلطان ليقبله.

وكان من ألقابه الوظيفية في المصادر العثمانية مير ميران، أمير الأمراء، ثم الوالي في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي[2]، ومن امتيازاته استخدام الراية واللواء والطوغ[3].

وجرى تعيين أصحاب الكفاءة والخبرة الإدارية تبعًا لطبيعة الولاية، فعلى سبيل المثال نظرًا لكون مصر من أهم الولايات العثمانية كان السلطان يبعث إليها بولاة من ذوي الخبرة ممن شغلوا منصب الصدارة العظمى منهم على سبيل المثال: إبراهيم باشا (٩٣١هـ/١٥٢٥م)، ومحمد باشا رامي[4]

---

١) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية ، ص١٨٦.انظر ملحق رقم (٣)،شكل رقم (٥).

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٥٢، ٢٥٣.

٣) مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني، ص١١٢.

٤) رامي محمد باشا: حصّل العلم واتصل بالشاعر نابي ودرس علي يديه الأدب والشعر وقدمه إلى عظماء الدولة فعُيّن رئيس كُتّاب في الديوان ثم عزل بعد عام واحد ثم أعيد بعد أن شفع له شيخ الإسلام وتولي منصب الصدر الأعظم، وأبرم الصلح مع النمسا ثم عُزل وعُين واليًا على قبرص، ثم على مصر وظلّ واليًا عليها عام ونصف حتى سخط عليه أهلها وثاروا عليه فعزل ونفي وتوفي عام ١١٢٠ه/١٧٠٨م. حسين المصري: معجم الدولة العثمانية، ص٩٣.

(١١١٦-١١١٨هـ/١٧٠٤-١٧٠٦م) ومن الذين شغلوا مناصب في البلاط: داود باشا الخادم (٩٤٥-٩٥٦هـ/١٥٣٨-١٥٤٩م)[١].

وتوجسًا من ازدياد نفوذ البكلربك وتكوينه لولاءات محلية سعت السلطة ألا تبقي البكلربك(الوالي) في منصبه زمنًا طويلا[٢].

صلاحيات الوالي (البكلربك):

لقد دعمت الحكومة المركزية الوالي بصلاحيات واسعة بتفويض أمر الولايات برمتها إليه ضمانًا لسير التوجه العامة للحكومة المركزية وصيانة لسلطة السلطان وولاء الولاية له، فكان البكلربك يجمع بين السلطات العسكرية والمدنية والقضائية فهو يتخذ قرارات إجرائية في كافة الشؤون وجميع الموضوعات، ويستخدم قدرته العامة[٣] ومن أبرز صلاحياته:

١- تعيين جميع الموظفين بخلاف القاضي داخل منطقته[٤].

٢- كان مشرفًا إشرافًا مطلقًا على الشؤون الإدارية الإقطاعية بتوزيع التيمارات على مستحقيها، فكان الآمر والناهي على كافة أصحاب التيمارات وكانت الخلافات الناشبة حولها من أكثر الموضوعات التي تشغله في ديوانه[٥].

٣- كان البكلربك يتدخل في تحديد الأسعار وتأمين المواد الغذائية ومراقبة النقد[٦].

٤- كان مسؤولاً عن إرسال الإرساليات (المستحقات المالية) إلى الخزينة المركزية دون تأخير.

٥- كان مسؤولًا عن إعمار البلاد وتأمين الأمن والنظام والمحافظة على البلاد من اللصوص و(قطاع الطرق).

٦- المشاركة مع جنود الولاية في الحملات العسكرية[٧].

٧- فوضت الحكومة إلى أمراء مناطق التخوم صلاحية التفاوض حول بعض العلاقات الدولية ولا سيما التفاوض المباشر مع مفوضي الدول المجاورة حول الخلافات على الحدود كما أشير سابقًا[٨].

٨- كان مسؤولًا ومعنيًّا بتطبيق العدالة وعدم التمييز بين الرعايا ومساعدة المظلومين وردع الظالمين وكثيرًا ما تضاربت صلاحياته مع القضاء فأمر بفرض عقوبات فورية تصل إلى حد الإعدام بدون

---

١) ليلى عبد اللطيف أبو لبن: الإدارة في مصر في العهد العثماني (د.ط، مصر، مطبعة عين شمس ،١٩٨٧م).ص٦١.

٢) عبد الرحيم بنجادة: العثمانيون، المؤسسات،.. ص١٤٠.

٣) اللائحة القانونية، دورية المظاهر ،مجلد ١، ص٥٢٨.

٤) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini, s95

٥) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٥٤.

٦) إسماعيل ياغي: الدولة العثمانية، ص٨٤.

٧) فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي، ص٥٣.

٨) أوغلي :المرجع السابق، ج١، ص٢٥٥.

محاكمة ومن غير إثبات ولا دعوى[1]. ويستثنى من ذلك القضاة فإذا أصدر الوالي حكم بالإعـــدام على أحد القضاة فلا ينفذ إلا بعد عرضه على الديوان الهُمايوني ليحققه ثم يصدر منه أوامر بالإجراء أو المنع[2].

غير أن الوالي في بعض الولايات المهمة كمصر إذا كان بدرجة وزير يتمتع بسلطات تنفيذية أكـــبر كعزل القاضي وإصدار الحكم بالإعدام[3].

والوالي ملزم بتنفيذ ما يرده من الأحكام السلطانية والأوامر الصادرة من دون تلكؤ وإهمال وكان خاضعًا في كل ذلك للسلطة في كل خطوة وعمل يقوم به[4] فكانت الحكومة تعاقب الوالي إذا ظهر منه إهمال أو تقصير أو مارس الظلم[5].

ديوان الولاية:

كانت الحكومة المركزية تهدف من إيجاد ديوان الولاية إلى:

الحد من صلاحيات الوالي (البكلربك) الواسعة بتضمين التشكيل الإداري للولاية موظفين يقومـــون بمساعدته منهم من ارتبط به مباشرة والبعض الآخر ارتبط بالجهاز المركزي بإسطانبول مباشرة للحد من نفوذه ومنعه من التفكير بالتمرد[6] وكانوا يراقبون تصرفاته وتحركاته[7].

وتشكّل ديوان الولاية من:

١- كتخدا الدفتر ومهمته معالجة كل المشاكل المتعلقة بالتيمارات.

٢- ودفتردار الخزينة و هو الذي كان يشرف على مصادر الدخل الموجهة للخزينة المركزية وكان لكل من كتخدا الدفتر ودفتردار الخزينة ديوان خاص به.

٣- الكخيا كان يقوم بدور النائب.

٤- "التذكرجي" أو أمين السر كان يتولى المراسلات[8].

٥- القاضي وكان ينظر في أمور الشرع والقانون.

إلى جانب الموظفين المختصين بالتحرير وضبط النظام مثـــل: أفنـــدي الـــديوان، والجاوشـــية، والمحضرين، والروزنامه جي، والكتبة، والمترجمين الذين يُستعان بهم في بعض الولايات التي لا تتحـــدث التركية.

---

١) فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي ، ص٥٣.

٢) مؤلف مجهول: إتحاف الملوك والالبا، ص٣٦٧، ٣٦٨.

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص٢٥٥.

٤) بيات: المرجع السابق، ص٥٣.

٥) مؤلف مجهول: المصدر السابق، ص٣٢٦.

٦) إسماعيل ياغي: الدولة العثمانية، ص٨٤.

٧) مؤلف مجهول: المصدر السابق، ص٣٦٨.

٨) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٨٦.

اختصاصات ديوان الولاية:

كان يترأسه الوالي الذي ينظر في مظالم سكان الولاية إذ كان مفتوحًا لشكاوي الأهالي وطلباتهم، ومن ثم كانت العرض الحالات والمحاضر أو الطلبات الشفوية التي يتقدم بها سكان الولاية تشكل قسمًا من أعماله. وكان في استطاعة من لا يرضى بالقرار الصادر عن ديوان الولاية أن يتقدم بشكواه إلى الديوان الهُمايوني في إسطانبول ليستأنف الحكم الصادر من ديوان الولاية.

وبعد أن تتم مناقشة المسائل المعروضة بعد إحالتها للمختصين، كان يجري تسجيل الموضوعات التي نوقشت والقرارات التي صُدرت بحقها في دفاتر خاصة. كما كان يعرض العديد من الموضوعات على الديوان الهُمايوني لاستصدار قرار بشأنها. وكان يتم تسجيل الأوامر القادمة من مركز الدولة إلى الولاية في الدفاتر الخاصة بها[1].

السنجق:

كان السنجق (اللواء) يشكل الوحدة الأساسية للنظام المالي والعسكري العثماني، ونظّمت الدولة لكل سنجق قانونامة[2] خاصة به، وُضعت عادة في مقدمة دفاتر التحرير المتعلق بالألوية. وكان يتم تسجيل جميع الأراضي العائدة إلى اللواء، والضرائب، والرسوم المفروضة على المحاصيل، وبعض أحكام الجزاء والعشائر، والأحكام المتعلقة بكيفية استفادتهم من اليايلاق والقشلاق "المرعى والمشتى"... إلخ في دفاتر التحرير الخاصة باللواء نفسه.

و كان كل سنجق يمثل وحدة جغرافية قلما تتغير حدوده، قياسًا إلى الأيالات وإن إجراء تغيير في حدود "السنجق" أو نقل تبعيته من ولاية إلى ولاية أخرى لا يتم إلا من قبل الديوان الهُمايوني وبتوقيع السلطان نفسه. كما أن تغيير الوضع الإداري من مستوى أعلى إلى أدنى أو بالعكس لا يتم إلا بأمر من الديوان الهُمايوني كأن يتحول السنجق إلى ناحية على سبيل المثال: صدور حكم سلطاني في ٩٨٠هـ/١٥٧٢م بتحويل لواء "سنجق" صيدا وبيروت إلى ناحية بطلب من بكلربكي "والي" الشام وإدارته دون أمير السنجق وكان من أسباب ذلك تهديد الرعايا بترك أراضيهم في حالة استمرار ممارسة الظلم عليهم من قبل أمير السنجق كما أن لواء "سنجق" صيدا وبيروت كان يخلو من السباهيين

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٥١.

٢) قانونامة السنجق: وكان يعرف بـ" قانون المملكة " الذي كتب في دفاتر مستقلة في عهد دولة الإيلخانين. ويرجع هذا النوع من القوانين إلى الدولة العباسية، وإلى الفرس من قبل، وفيما يخص العثمانيين كان يعده ويجريه أمين الدفتر، أو كاتب الولاية، الذي يكون عالمًا بالعلوم الشرعية والأحكام العرفية للقانون العثماني، وكان أمين الدفتر يسجل قوانين اللواء استنادًا إلى العرف والعادات المحلية السارية في نظام الأراضي والضرائب في نفس اللواء، وللعرف والعادات المحلية دور كبير في تنظيم قانون نامة اللواء (سنجق)، لأنها تأخذ بالحسبان اختلاف الظروف وأحوال المناطق. وكانت تقرب خمسمائة قانونامة وتكون نافذه بعد أن يصادق عليها النشانجي وتحفظ في الدفترخانه. للاطلاع انظر: أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية، ص٧٨-٨٠.

التيماريين وليس بحاجة إلى أمير لواء "سنجق". وبالفعل صدر الأمر برفع أمير السنجق عنه وإدارة الولاية "بمعنى الناحية" كما الأسلوب السابق أي من دون أمير سنجق[1].

أمير السنجق:

كان يتم اختيار أمير السنجق من موظفي السراي أو أبناء الأمراء، وأصحاب الزعامات، وأمــراء الآلاي "أمراء المواكب"، وكتخدائي الدفتر، ودفتردار التيمار والخزينة أي مــن كبــار الإداريــين في الأيالات المختلفة[2].

وفي القرن الحادي عشر الهجري/أواخر القرن السابع عشرالميلادي كان مــن الممكــن أن يتــولى السناجق النشانجي، وأمراء الإسطبل من المراتب الصغيرة، والآغــاوات أبنــاء الســباهيين، ورؤســاء السلحدارية.

تعيينه:

كان يتم تعيينه من قبل مركز الدولة، وقد يكون بناء على توصية الوالي "البكلربكي"ويشــار إلى هذا الأمر في دفتر التعيينات[3].

مهام السنجق بك "أمير السنجق":

١-كان أصعب الأعمال التي يقوم بها أمير السنجق اشتراكه في الحرب مع الإداريين الآخرين في منطقته، والتفتيش على السباهية أصحاب التيمارات وضمان اشتراكهم في الحرب مع عساكر الـــ"جبلو" المكلفين بإعدادهم وتجهيزهم دون نقصان، وكان السنجق بــك بعــد أن يقــوم بإنجــاز كافــة الاستعدادات يتوجه إلى الحرب مع البكلربكي "الوالي". وكانت العادة أن يقوم الديوان الهُمــايوني بإرسال العديد من الأمراء إلى أمير السنجق لتعريفه بالأعمال التي يجب عليه إنجازها.

٢- السعي لأن يعمل أهل العرف من أمثال الصوباشي، وأمير الموكب، وحراس القلاع ورؤساء الجند والسباهية وغيرهم في تنسيق مع بعضهم البعض داخل السنجق[4].

٣- تأمين الأمن والنظام في السنجق بغية توفير عيش آمن ومريح للرعايا، واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك، ومعاقبة المذنبين.

٤- مراقبة علاقة السباهي بالرعايا وتأمين علاقة تنسجم مع القانون[5].

---

١) للاستزادة انظر: فاضل بيات: الدولة العثمانية، ص٥٩-٦٠.

٢) المرجع نفسه: ص٦٠، وقارن أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٦١.

٣) بيات : المرجع السابق ، ص٦١.

٤) أوغلي :المرجع السابق، ج١، ص٢٦١.

٥) المرجع نفسه، ج١، ص٢٦١، بيات: المرجع السابق ، ص٦١.

فضلًا عن هذه المهام الثابتة فللدولة أن تُكلفه بأي مهمة أخرى، على سبيل المثال اشترطت على أمير سنجق الكرك عام ١١١٢هـ/ ١٧٠٠م أن يحافظ على قاعدة الكرك، وأن يحافظ على سلامة الحجاج المسلمين ويحرسهم. ومن خلال ما سبق يتضح أن أمير السنجق كان يجمع بين الوظائف المدنية والعسكرية(١).

أما عن مدة بقاء السنجق بك في منصبه فكانت تقدر بفترة تمتد من عام إلى ثلاثة أعوام وقد يُعين مرة أخرى داخل حدود الولاية(٢) وكان يُعزل بموجب شكاوي الأهالي عليه، وتأييدالوالي(البكلربكي) لقرار العزل(٣).

الارتباط القضائي:

رسخت الدولة العثمانية في مختلف أنحاء أراضيها الضخمة وفي حياة منطقة البحر المتوسط، نظامًا إداريًّا على درجة مهمة من المركزية، فكان القضاة يعينون من قبل الحكومة في إسطانبول في جميع المقاطعات ضمن الأراضي العثمانية بالإضافة إلى الأقضية(٤) ويمكن تحديد الارتباط القضائي بالمركز في إطار تشكيل: الأقضية ومهام القاضي في الولايات والنواحي..

الأقضية:

نظرًا لأن القضاء كان يُشكّل عمودًا فقريًّا في الإدارة العثمانية في الولايات، فإن الحكومة عمدت في تقسيم السنجق إلى أقضية حيث كان يمثل كل قضاء منطقة نفوذ القاضي داخل اللواء "السنجق" بما يدل على المنطقة القضائية التي تقع تحت إدارة القاضي فمن الممكن أن تكون جزءًا من اللواء "السنجق" أو لواء برمته أو ناحية، وقد تجاوز تفويض السلطان للقاضي مهامه الأساسية المتمثلة في المسائل الشرعيّة والقانونيّة وحل الخلافات الناشبة بين الأهالي إلى مجالات ذات الصفة الإداريّة والمالية والعسكريّة والبلديّة داخل القضاء وبذلك اجتمعت السلطة القضائية والتنفيذية في يد القاضي.

وكان يتم تعيين القضاة وعزلهم من قبل قاضي العسكر وكانوا يغطون نفقاتهم بالرسوم التي يأخذونها من الأهالي لقاء الأعمال التي يقومون بها. وكان أهل العرف "منسوبو الدولة" في منطقة نفوذ القاضي، وتحت مراقبته(٥).

---

١) فاضل بيات: الدولة العثمانية،ص٦٢.

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي ، ج١ ، ص٢٦١.

٣) بيات: المرجع السابق، ص٦٢.

٤) إيلبير أورتايلي: إعادة استكشاف العثمانيين، ص١٤٩.

٥) بيات: المرجع السابق ، ص٦٤، ٦٥.

مهام القاضي:

١-كان القاضي من أهم الحلقات التي تربط السلطة المركزية في إسطانبول بالولايات العثمانية، وكان يقيم في المدينة بينما يرسل ممثلين عنه إلى النواحي المختلفة للقضاء ويقيم المحاكم هناك.

٢-كان القاضي يطبق الشريعة والقانون إلا أنه في الوقت نفسه كان له حق متابعة المراسيم الإدارية والمالية للسلطان، واستنادًا إلى هذه الصلاحية كان ملزمًا بأن يُعلم الحكومة المركزية بأية مخالفة تحدث في هذا المجال. وبالاستناد إلى أوامر السلطان كان يقوم بجولات تفتيشية في المناطق[١].

٣- وكان الديوان الهُمايوني يبعث بنوع خاص من القضاة (مفتشي المخايف) إلى المناطق التي تكثر فيها الشكاوي العدلية حتى يقوموا بإجراء التحقيقات اللازمة[٢].

٤- كان القاضي مسؤولًا عن استتباب الأمن والنظام في منطقة نفوذه، وكان يستعين في تحقيق هذه الأمور بالصوباشي والعسعس والمحتسب[٣].

٥- في مرحلة ركود الدولة منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي أُضيفت للقضاة صلاحيات جديدة تمكنهم من القيام بدور رقابي على مختلف مؤسسات الدولة المهمة والإشراف على أمورها الإستراتيجية باستصدار الحكومة أوامر وفرمانات سلطانية كانت بمثابة أحكام السياسة الشرعية "السياسة نامة" كما تقدم إلى القضاة للقيام بمهام رقابية محددة[٤] فكما ترك "ديوان المظالم" مكانه للديوان الهُمايوني، كذلك تركت القوانين والمذكرات الرسمية مكانها لعدالة نامة، أي علاوة على قيام السلطان بسماع شكاوي المظلومين شخصيًا في الديوان الهُمايوني في قصر العدالة، كان يرسل "عدالة نامة" إلى الإداريين المحليين لمنع وقوع المظالم هناك[٥]، فكان القضاة ينظرون فيما يكلفون به من الإشراف والرقابة ثم يعرضون تقاريرهم بعد ذلك على مركز الدولة.

٦-تنفيذ كافة شؤون الدولة الميرية كتوفير الغلال والعمال، وإرسال الدواب، وجمع العسكر.

٧- المهام الاقتصادية، كوضع التسعيرة للبضائع بحسب وضع الأسواق وأعمال الحسبة.

وهكذا أصبح القضاة يرتبطون مباشرة بمركز الدولة بحسب تلك الصلاحيات[٦].

---

١) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٨٧.

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد آيدن، ج١، ص٤٦٦.

٣) فاضل بيات: الدولة العثمانية، ، ص٦٥

٤) سيد محمود: (الدور الرقابي لقضاء مصر على مؤسستي المالية والإدارية)، بحوث المؤتمر الدولي حول العالم للعلم والمعرفة العثماني،ص٢٦٤.

٥) أحمد كوندز، سعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٢٧٦.

٦) محمود: المرجع السابق، ص٢٦٤، ٢٦٦.

الناحية:

كانت الأقضية تنقسم بدورها إلى أقسام صغيرة قد تكون قسمًا من المدينة أو منطقة معينة من الريف تسمى "الناحية"[١]، وكان يقوم بتسيير شؤونها العدلية والإدارية من يمثل القاضي وينوب عنه[٢] ولأن القضاة كانوا من العلماء وليسوا من أفراد المؤسسات الحاكمة ، ولأن هذه النواحي تعتمد في إدارتها على هؤلاء العلماء "القضاة" لا على الموظفين، فكان لابد من وجود من يمثل المؤسسات الحاكمة وكان ممثلها هو "الصوباشي" الذي يقيم عادة في كل ناحية[٣].

واعتبارًا من القرن العاشر الهجري/أواخر القرن السادس عشر الميلادي كان أمراء السناجق يرسلون صوباشيين لتأمين النظام في النواحي، في المناطق الغير خاضعة لسباهي التيمار[٤] أي غير إقطاعية. وكان يُسمى في هذه الحالة "أهلي صوباشي لرأي" صوباشية التيمار الأهلي[٥].

الصوباشي:

كان تعيين الصوباشي يتم من قبل المركز مباشرة حتى القرن العاشر الهجري/ النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي، ثم أصبح فيما بعد يعين من قبل الوالي (البكلربكي) أو أمير السنجق.

مسؤوليات الصوباشي:

كان الصوباشي يضطلع بمهام عديدة في الولايات منها تأمين الأمن والنظام في منطقة نفوذ البكلربكي أو أمير السنجق، أي أنه بمثابة رئيس الشرطة ولهذا كان يتمتع بموقع خاص في الإدارة[٦].

كان الصوباشية نوعان: الصوباشي الميري "المدني"، والصوباشي الإقطاعي "العسكري" وهما كضابطي شرطة مسؤولين عن تنفيذ أحكام القضاة الذين يعملون في مناطقهم[٧]، فالصوباشية هي الجهة التي كانت تقوم بتطبيق القرارات التي يتخذها القاضي في مجلس الشرع "المحكمة"، وتطبق العقوبات بما في ذلك اعتقال وحبس كل من يصدر الحكم بحقهم، واعتقال كل من يخل بالأمن والنظام، والإشراف على السجون وجمع الرسوم المتعلقة بالعقوبات[٨].

---

١) هاملتون جب، هارولدبوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١/ ق١، ص١٩٥.

٢) بيات: المرجع السابق ، ص٦٥.

٣) جب، المرجع السابق ، ج١/ ق١، ص١٩٥.

٤) فاضل بيات: الدولة العثمانية ص٦٥.

٥) جب، بوين: المرجع السابق، ق١/ ج١، ص١٩٥.

٦) بيات: المرجع السابق ، ص٦٥.

٧) جب، بوين: المرجع السابق، ق١/ ج١، ص١٩٥.

٨) بيات: المرجع السابق، ص٦٦.

١- مسؤوليتهم بصفة عامة عن حفظ الأمن والنظام، وفي الأماكن التي تقيم بها وحدات الإنكشارية فكانوا يقومون بتسيير دوريات شرطة تعمل تحت توجيهات الصوباشي المحلي[١]، وعلى وجه الخصوص طبقًا لما ورد في قانوننامة الفاتح كان من اختصاصات الصوباشي الميري "المدني":

٢- النظر في شؤون الاحتساب في المدن.

٣- مسؤولية الأمن وأمور الدورية مع أمير العسس في الليل، للتفتيش والتحري عن كل ما من شأنه أن يخل بالأمن العام.

٤- تأمين النظام في المدن والقصبات.

٥- مسؤولية التفتيش لتأمين النظافة في الأسواق والأحياء، وإعمار الطرقات[٢]. فعمليًّا كان يتجول في الشوارع والأزقة ويشرف على نظافتها، ويأمر بإزالة ما يعيق المارة من حجارة وأتربة ويعلم المعمار باشي عن الجدران الآيلة للسقوط حفاظًا على الأرواح[٣].

وبقيامه بتلك المهام كان كرئيس البلدية وكان يقوم بمهامه تحت إمرة القاضي[٤].

الارتباط الاقتصادي والمالي:

كان الارتباط المالي والاقتصادي بين الولاية والحكومة المركزية يتم عبر موظفين إداريين مختصين بالشؤون المالية والضريبية أبرزهم:

١- **دفتردار الخزينة:** كان يُشكّل الدعامة الثالثة للإدارة العثمانية في الأيالة، وكان كنظيره في الديوان الهُمايوني يرعى مصالح خزينة الدولة وكان مستقلًّا في عمله مثله مثل القاضي، وكان يحق له الاتصال بالإدارة المركزية في العاصمة وأن يشتكي على البكلربك وغيره من كبار المسؤولين في الولاية وفي المقابل يمكن للبكلربك عزله إذا أساء استعمال سلطاته[٥].

٢- **الروزنامجي:** رئيس أفندية الخزينة وكتابها وكان مسؤولًا مسؤولية مباشرة أمام السلطان عن إدارة المالية وكثيرًا ما يستدعي الروزنامجي وموظفوه إلى إسطانبول لتقديم التقارير عن أعمالهم وشرح المشاكل المالية للولاية أمام الديوان الهُمايوني في إسطانبول وكل ما يتعلق بالأمور المالية للولاية[٦].

---

١) هاملتون جب، هارولدبوين: المجتمع الإسلامي والغرب ، ق١/ ج١ص١٩٥.

٢) فاضل بيات: الدولة العثمانية، ، ص٦٦.

٣) حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص١٣٨.

٤) بيات: المرجع السابق ، ص٦٦.

٥) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٨٧.

٦) ليلى أبو لبن: الإدارة في مصر في العهد العثماني، ص٢٠٤.

وإلى جانب الموظفين السابقين كان يوجد أشخاص ومؤسسات خاصة في الولايات تقوم بمهام الإشراف على الشئون الاقتصادية الضريبية وتمتعت بنفوذ اجتماعي وإداري على المستوى المحلي وهم على النحو التالي:

المتسلم:

كان يعينه البكلربك وأمير السنجق في مكانهما في حال غيابهما للمشاركة في الحرب أو لأسباب أخرى.

تعيينه :

عندما كان البكلربك وأمير السنجق يعتزمان تعيين شخص كمتسلم فإنهما يوعزان إلى وكيل بابهما في إسطانبول "قابي كتخداسي" بتقديم طلب التعيين إلى الديوان الهُمايوني، لاعتماد تعيينه ثم يخبر كافة الموظفين بمنطقته بذلك. وكان يفضل تعيينه في الغالب من العائلات المحلية المعروفة، لأنه كان بحاجة إلى كادر عريض يعاونه في جمع الضرائب وإدارة دفة الأمور دون تعثر، بينما كان من العسير على المعينيين من خارج المنطقة أن ينجزوا تلك الأمور في فترة وجيزة[1]. **وكان يُشترط في المتسلم:**

أن يكون شخصًا مرغوبًا فيه من قبل الأهالي، وذا شخصية قوية، وقادرًا على جمع العائدات المالية للمتصرف، وتأديب الأشقياء، وحماية الأهالي من شرورهم[2].

مسؤوليات المتسلم:

كان المتسلم مسؤولاً عن جمع الموارد الخاصة بالدولة والبكلربكي وأمير السنجق في المناطق التي يتسلمها، كما يتولى أيضا مهام حكمها.[3]

غير أن بعض المتسلمين أساءوا استخدام سلطتهم فعمدوا إلى طرق غير مشروعة في جمع الأموال من الأهالي وفرض ضرائب جديدة وكونوا ثروات جراء ذلك الأسلوب حتى لجأ الأهالي إلى رفع شكاواهم إلى مركز الدولة مطالبين بعزلهم.

وجرت محاولات إصلاح أحوال المتسلمية بموجب لائحة "نظام نامة" ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م بعد التنظيمات الخيرية بإحالة جمع الضرائب إليهم، إلا إنها لم تحقق القصد منه فألغيت الوظيفة[4].

الأعيان:

بدأ ظهور الأعيان "الصفوة"من أهل المدينة في المدن والقصبات لعوامل متعددة في القرن العاشر الهجري/أواخر القرن السادس عشر الميلادي.

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٣٨٠.

٢) فاضل بيات: الدولة العثمانية، ص٦٧.

٣) أوغلي: المرجع السابق، ج١، ص٣٨٠

٤) المرجع نفسه، ج١، ص٢٦٥

تعيينهم:

كان يجري انتخابهم من قبل أهالي المدن وجرى تطبيق مهامهم لأول مرة في القرن الحادي عشر الهجري/ أواخر القرن السابع عشر الميلادي بتنظيم العلاقة بين الدولة والأهالي في المدن والقرى، إذ أخذت الدولة بتعيين الإداريين من العائلات المحلية في العديد من السناجق بدلًا من إرسالهم إلى المركز، ابتداءً من القرن الثاني عشر الهجري/أوائل القرن الثامن عشر الميلادي.

مسؤولياتهم:

كان العين المنتخب يمارس وظيفته بموجب حصوله على "محضر" من الأهالي، و"إعلام " من القاضي، وعلى (بيورلدي) من البكلربك "الوالي" ثم مرت فترة كان يتقرر رئيس الأعيان (أعيان رئيس) بقائمة من الصدر الأعظم بدلًا من بيورلدي البكلربكي غير أنه ما لبث أن أعيد إلى النظام القديم.

أبرز مهام العين:

١- جباية الضرائب في مناطقهم.

٢- تقرير الأسعار وإدارة الأوقاف.

٣- عزل الإداريين غير الأكفاء من وظائفهم، وتقديم المشورة في الموضوعات المختلفة.

٤- متابعة شؤون الأهالي لدى الحكومة، ثم إعلامهم ما تطلبه الحكومة منهم بشكل رسمي ، إلا أن ضعف الحكومة المركزية أسهم بتقوية شوكتهم[(١)].

وفي ظل إصلاحات السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) المركزية سعت الحكومة لإنهاء نفوذهم في الولايات وفقدوا على إثرها نفوذهم الاجتماعي والاقتصادي، وفي عصر التنظيمات(١٢٥٥-١٢٩٣ه/ ١٨٣٩-١٨٦٧م) منحت الحكومة مهامهم للمؤسسات المستحدثة في ذلك العهد[(٢)].

-المُحصِّل:

ظهر المحصل كمصطلح وظيفي في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي كعلمًا للقائمين بتحصيل الضرائب.

مسؤولياته:

تولّى المحصل في القرن الثالث عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي بعض الوظائف الإدارية في السنجق الذي يقيم فيه إثر التغييرات على قسم من التيمارات والزعامات بتحويلها إلى مالكانه، وكلفت

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٦٥

٢) فاضل بيات: الدولة العثمانية، ص٧١.

الحكومة العثمانية المحصّلون بتحصيل المالكانات وجعلتهم من المسؤولين عن إدارة السناجق وبدأ المحصلون يظهرون في سناجق عديدة في القرن المذكور وحينما يتعثر ذهابهم يرسلون وكلاء عنهم.

وبإلغاء نظام الالتزام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م أُجري تغيير على الوظيفة وأحيلت إلى المحصلين عملية جمع الضرائب وأموال الدولة بالألوية والأقضية واشترط عليهم عدم تحصيل أكثر من العشر، ولما تبين عدم جدوى النظام أُلغي وتم الرجوع إلى نظام الالتزام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م[١].

الارتباط الأمني:

حرصًا من السلطة المركزية في إسطانبول على الانضباط الأمني بالتخابر مع كافة الولايات لتحكم الرقابة على سلطات الوالي وأصحاب النفوذ، سعت لإيجاد أجهزة تقوم بمثل هذه الأعمال كممثلين لنظيراتها في المركز.

حاميات الإنكشارية:

مثلّت ثكنات الإنكشارية في كل المدن الكبرى قوة تمنع السلطات المحلية من ممارسة سلطتها بشكل مزاجي[٢] وتردعها عن أعمال التمرد والانفصال.

وكانت الدولة تعزز بهذه الحاميات الإنكشارية جيوشها في الأقاليم المفتوحة حديثًاوكان لهذه القوات الصدارة على سائر جيوش الدولة العثمانية في الولايات العثمانية في أوروبا، وفرق الحاميات العثمانية في الولايات العربية على سبيل المثال: بلاد الشام بتقسيماتها الإدارية، ومصر، والعراق. وكان الإنكشارية في هذه الممتلكات يخضعون لإمرة الولايات المحليين، ويتقاضون مرتباتهم من الحكومة المحلية في الولاية[٣].

ولما كانت تلك الحاميات عادة تقيم في القلعة كان يعهد إليها حراسة أسوار المدينة وأبوابها وحراسة الحصون والبوابات في الولايات والقيام بأعمال الشرطة، وأحيانًا بأعمال الوالي المحلية أو حملات السلطان في الجهات الرئيسة وكان آغا الحامية العثمانية في الولاية مستقلًا عن الوالي[٤].

-الجاوشية "الجاوشلر":

انتهجت الحكومة العثمانية أسلوب استخدام الجاوشيه في جميع الميادين تقريبًا لتعزيز مفهوم السلطة المركزية من ناحية وتنفيذ الشؤون المتعلقة بالأقاليم داخل نظام تام من ناحية أخرى، إذ تم تعيين جاوشية الديوان الهُمايوني في الأقاليم مثلما هم بإسطانبول. فالجاوشية كانوا مكلفين من حين لآخر بمسألة استقرار الأمن وعدم استشراء الفساد في سائر الممالك والأقاليم عدا المركز في العاصمة.

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص٢٥٣.

٢) خليل اينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٨٧، ١٨٨

٣) أماني الغازي: دور الإنكشارية، ص٩٥.

٤) زين العابدين شمس الدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية (ط١، عمان، دار المسيرة: ١٤٣٠ه / ٢٠١٠م)، ص٢٢٧.

مهام الجاوشية:

١- كان يتم إرسال الجاوشية المجربين في الديوان الهُمايوني إلى الأقاليم لتطبيق الشؤون التنفيذية التي تتطلب منهم اليقظة في تنفيذها، خاصة المسائل المتعلقة بقتل أو عزل وزير أو والي وإذا حدث العكس فقد يودي بحياته أو يتسبب بتمرد الأقاليم، وكانوا أثناء أداء بعض مهماتهم يتنكرون بزي أصحاب الحرف والتجار.

٢- كان جاوشية الأقاليم مضطلعين أيضًا بتحقيق الأمن والاستقرار على اعتبار أن الوظيفة الأساسية للجاوشية تمثلت في إنهاء أحداث الشغب والتمرد وتعقب المفسدين، واختص جاوشية الجاديك بتحديد وتشخيص أحداث التمرد للحد منها ومنعها بإجراء التحقيقات مع الأشقياء ومثيري الفتن والفوضى[١].

نظام المخابرة والأولاق:

استخدم الولاة للتخابر مع الحكومة رجالًا من جنود البريد "أولاق" والجاوشية وكان في الغالب ينتظر هؤلاء الموظفون في إسطانبول حيث الحكومة المركزية، وبعد أن يتسلموا الأوراق التي قدموا بها كانوا يعودون إلى "الولاية" إذ كان لكل والي "بكلربكي" لدى الحكومة في إسطانبول معتمد يسمى "قابي كتخداسي" أي وكيل الباب،كان يعمل تحت إمرة الوالي، ويتابع كافة شؤون الولاية باستمرار في دوائر العاصمة[٢].

الأولاق حكمي:

في عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) استحدث لطفي باشا نظامًا جديدًا لحركة التخابر في الدولة بتأسيس "منازل المخابرة" على طول الطرق الرئيسة والفرعية في أنحاء الدولة حيث كانت الدولة تعطي وثيقة باسم "حكمي".

تعيين الأولاق حكمي:

كان يتم اختيار جاوش الأولاق ممن خدموا فترة طويلة في ديوان الصدر الأعظم أو دواوين الوزراء الآخرين ومن أصحاب العفة والشرف والخلق الرفيع والخبرة والدراية والقدرة على تحمل مشقة الطريق.

مهام الأولاق حكمي:

١- كانت عملية الحصول على المعلومات حول أحوال الولايات والدول الحدودية المجاورة وإيصال أوامر الدولة وتحريراتها إلى مختلف ولاياتها في الوقت المناسب تشكل أهمية إستراتيجية وقت

---

١) Umit Koç " XVI. Yüzyılda Cavuşluk Teşkilatı". Sosyal Bilimler Dergisi, c. 12: S399-402. انظر ملحق رقم (٣)،صورة رقم (٢٢).

٢) أكمل الدين أوغلي (إشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي،، ج١، ص٢٥٧

الحرب، وكان يكلف بهذه المهمة وبموجب البراءة كان يحق لجاوش الأولاق الاستراحة في أي وحدة إدارية ينزل بها الحصول على كافة احتياجاته حتى يصل إلى المقصود.

٢- كانت الإدارة المركزية في إسطانبول تدفع بالأوامر المهمة والتحريرات السرية لأولاق واحد معتمد يقوم بإيصالها بنفسه وتسليمها إلى الشخص المقصود مباشرة ، ولكن حينما حدثت تجاوزات منهم على أهالي المناطق أصدرت الأوامر بإعادة تنظيم الأولاق وإلغاء براءة حكمي أولاق[١].

وبتطبيق نظام المخابرة عن طريق جاوش الأولاق حققت الدولة المكاسب التالية:

١- الترابط الوثيق والدائم بين مركز الدولة والولايات المختلفة.

٢- ضمان إيصال أوامر الدولة إلى أطرافها الأربعة في وقتها وبدون تأخير وقت السلم.

٣- وفر وقت أيام الحرب بانسيابية مراسلات القيادة المركزية سواء مع قيادات الجيوش أو مع الولايات سعيًا لتوفير الاحتياجات الضرورية للجيوش العثمانية من كافة أنحاء الدولة والتنسيق بين الولايات للإيفاء بهذه الاحتياجات الضرورية[٢].

فالجاوشية والأولاق هم همزة الوصل بين الديوان الهُمايوني والولايات العثمانية، فكانت القيادة المركزية للجيش الهمايوني تقوم بتحديد طرق جيوش الولايات المختلفة ومنازله وفقًا للتقارير الواردة من قضاة المناطق القضائية المعينة، حيث كانت تصدر الأوامر مرة أخرى من القيادة المركزية إلى هؤلاء القضاة بعد تحديد مواضع المنازل العسكرية بإعدادها لاستقبال الجنود، وتوفير الإعاشة والمؤن والذخائر اللازمة فيها في الوقت المناسب، وإلى أمراء الأمراء وأمراء السناجق في الولايات بالخروج على رأس جيوشهم عبر الطريق الذي تم تحديده والنزول في المنازل العسكرية المعدة وكانت تنضم جيوش أمراء الأمراء في تلك المنازل بعد تحديدها بجيوش المركز التي يقودها السلطان أو من ينوب عنه[٣].

وفي القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي أعيد تنظيم الولايات العثمانية بإصدار قانون "تشكيل ولايت" (تشكيل الولاية) ٧ جمادى ثاني ١٢٨١هـ/٧ نوفمبر ١٨٦٤م بنظام وتسلسل جديد، وبشكل حديث تشكلت مجالس الولاية في الولايات، ومجالس اللواء (السناجق) في الألوية، ومجالس القضاء في الأقضية، حيث كان يُنتخب ممثلو الشعب في هذه المجالس بالنسبة إلى عدد المنتسبين إلى أديانهم ومذاهبهم، ولم تكن صلاحيات المجالس إجرائية كانت صلاحيات استشارية فقط وكانت تلك المجالس تجتمع بشكل مستمر، وكان أعضاء ومجالس جميع الأقضية التابعة لكل ولاية يجتمعون مرة واحدة سنويًا في مجلس الأيالة ويعد تقريرا للوالي[٤].

---

١) سيد محمود: نظم الدعم والتموين، ص٤٣، ٤٤

٢) المرجع نفسه، ص٤٤.

٣) المرجع نفسه، ص٥٠.

٤) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج ٢، ص٧٤.

ومع أن الحكومة العثمانية بذلت كل ما من شأنه يحقق مركزيتها وارتباطها بولاياتها والبحث عن كل ما يؤدي إليه، إلا أن من المآخذ عليها في سياستها الإدارية للولايات إهمال الولايات بقصر ارتباطها على الأمن والقضاء وتحصيل الضرائب، واعتبرت تلك الأمور من صميم مسـؤولياتها، أما المسائل الأخرى كالتعليم والصحة كانت خارج نطاق مسؤولياتها وتركت شأنها للأفراد والهيئات والجماعات وربما اكتفت بالتعيينات والتوجيهات العلمية الأمر الذي يفسر التأثير القليل للحكم العثماني في حياة المجتمعات العربية الإسلامية، وبالتالي احتفظت هذه المجتمعات بثقافتها المحلية وتقاليدها[1] ومن وجهة نظر إيجابية حافظت على اللغة العربية ووحدتها السياسية . وبرر إبراهيم حليم بك هذا الإهمال ملتمسا العذر للدولة: "كون المحكوم مظلومًا أو حدث تقصير فإنها معذورة، إن عذرها أكثر من كافة دول الإسلام السابقة والحاضرة لعدم إمكانها استجلاب محبة جميع هذه العناصر خصوصًا في الأمور المدسوسة عليها"[2].

١) زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢١٥

٢) إبراهيم حليم بك: التحفة الحليمية، ص١٣

الفصل الرابع

تراجع دور الديوان الهُمايونيّ في منتصف

القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، وتقييمه

المبحث الأول: انتقال الحكومة المركزية إلى الباب العالي

المبحث الثاني: تراجع دور الوزراء في الديوان الهُمايوني

وبروز معاوني الصدر الأعظم (الكاخيا بك، الجاوش باشي، رئيس الكُتاب)

المبحث الثالث: تقييم دور الديوان الهُمايوني

بعد أن شهدت الدولة العثمانية تطورًا سياسيًّا وعسكريًّا وقانونيًّا ومؤسسيًّا نشطًا على المستويين الداخلي والخارجي بلغ ذروته عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)، استيقظت لتجد نفسها في منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي[1] تنساق نحو منزلقات الضعف والتدهور حيث بدا واضحًا للعيان في مظاهر الحياة العثمانية بشتى أوجهها، وتفشت مظاهر الفساد واستشرى في النظم الإدارية في المؤسسات العثمانية على رأسها الديوان الهُمايوني.

وعليه كان لابد من تحليل الأسباب والعوامل التي أدت إلى التراجع التدريجي لدور الديوان الهُمايوني الوظيفي كمؤسسة غير فاعلة في ظل الأوضاع والظروف التي عاشتها الدولة ابتداءً من منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي الدولة والتي بررت إيجاد البديل عنه:

– **العامل الأول:** يعود إلى ضعف مرجعية السلطة والمؤسسات بشكل عام بتغييب السلطان تغييباً كاملاً لتواضع قدراته، فبينما كان السلاطين العشر الأوائل ذو خبرة وبأس والبعض منهم تميز بقدرات نادرة، فكانت سجلاتهم حافلة بالإنجازات القانونية والعمرانية علاوة على العسكرية لخبراتهم الإدارية والعسكرية نتيجة تقلدهم إحدى الولايات كأمراء في مقتبل حياتهم العامة على نقيض من أعقبهم من السلاطين الذين كان أغلبهم ضعيفي الخبرة والكفاءة[2] نتيجة انعزالهم فأصبح السلطان الذي أعطى الديوان اسمه بصفته رأس السلطة وصاحب القرار الأول والأخير في المنظومة المركزية برمتها، قليل الخبرة غير مؤهل، منشغلًا عن تصريف شؤون الدولة إذ لم يكتفِ بالاحتجاب كتقليد فقط بل انزوى في قصره للدعة والترف مكتفيًابشرعية السلطة فقط دون الممارسة الفعلية لسلطاتها.

وكان السلطان سليم الثاني (٩٧٤-٩٨٢هـ/١٥٦٦-١٥٤٧م) أول من دشن هذا العهد الجديد بالانزواء داخل القصر والعيش في عزلةٍ وهدوء[3] انتهاءً بنظام القفص[4] عصر السلطان محمد الثالث

---

١) بشكل عام حظيت تلك الفترة (القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي) بدراسة مستقلة سمية حمودة " حركة الفتح العثماني في القرن الحادي عشر / السابع عشر الميلادي" رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

٢) عبد اللطيف البحراوي: حركة الإصلاح العثماني، ص٤٠، أحمد مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص١١٠.

٣) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص١٥.

٤) كان الأمراء العثمانيون يمارسون حياتهم الطبيعية خارج القصر فيركبون الخيل ويحملون السلاح ويمارسون الصيد والرماية ،وكان آباءهم يصحبونهم في صلاة الجمع والأعياد ،وكانوا يتعلمون الآداب والفنون ، بمعنى أنهم لم ينقطعوا عن العالم الخارجي ،ولكن حين وفاة آباءهم السلاطين والأمراء ،كان يتم عزل هؤلاء الأبناء عن العالم الخاجي وفقًا لنظام القفص حتى يأتي دورهم في الحكم واعتلاء العرش. والقفص كلمة عربية استخدمت بنفس المعنى في اللغة التركيةKafes ،وهو نظام عثماني كان يقضي بنفي أمراء الأسرة الحاكمة وتحديد إقامة كل منهم في مقصورة في جزء سري داخل القصر وهي متصلة بالحرم الهُمايوني ،ويحيطها جدران عالية ، وفي هذا المكان ١٢ دائرة وفي كل دائرة غرف عديدة أطلق على هذه الدوائر دوائر الشمشير أو البقس نظرًا لأن الدائرة (القفص) التي يسكنها الأمراء تحيط بها أشجار البقس. ويظلون فيه كالمعتقلين حيث كان يوضع عليهم حراسة مناسبة ويحرم على ساكنه أن يتصل بالعالم الخارجي على أي نحو، ولكل أمير وابن سلطان ممن يعيشون في حياة القفص من ١٠ – ١٢ جارية ولهم أيضًا آغاوات من عنابر الخزينة والحرب ولا يستطيع هؤلاء الأمراء رؤية أو محادثة الآغوات المخصصين لخدمتهم، إذ كانوا تحت السيطرة فلا يسمح لهم بالشجار مع أحد وإذا سمع لهم صوت=

(١٠٠٣-١٠١٢هـ/١٥٩٥-١٦٠٣م) حيث عزل أبناء السلاطين "الشاه زادات" عن الحياة الخارجية[1] وأطلق عليهم ألقاب تندرًا بهم كناية عن انزوائهم منها: السلاطين الذين لا يراهم أحد[2]، و(مسرح خيال الظل)[3] وعزلة السلطان، وقلة خبرته أفقدته القدرة على أن يُكّون رأياً بنفسه حول المشكلات التي تواجه مؤسسات نظامه، وكان انفصاله عن الرعية وعن الولايات تشجيعًا لحركات التمرد على الحكومة المركزية مما كان سببًا في زعزعة الوحدة العثمانية[4].

العامل الثاني: بروز قوى عززت وجودها في المنظومة المركزية عملت على تفتيت سلطة السلطان، والتأثير على سلطة الصدر الأعظم أولاها:

سلطة النساء: وهن أمهات السلاطين وزوجاتهم وبناتهم، فبعد أن شبهت الدولة العثمانية في عصرها الذهبي بالخيمة بأربعة أوتاد ممثلة بأركان الدولة الأربعة الوزراء وقاضيي العسكر والدفتردار والنشانجي أصبحت أعمدة الحكم الأربعة في عصر مراد الثالث (٩٨٢-١٠٠٢هـ/١٥٧٤-١٥٩٥م) أربع سيدات والدته وزوجته الأولى وأخته والقيمة على الجواري[5] اللاتي استقلين بالحكم وتصرفن

=للمشاجرة فإنه يتم إعدام المتسبب في ذلك، وإذا مرض أمير في القفص فإنه لا يذهب إلى الطبيب إلا بأمر السلطان، ويظل تحت إشراف الطبيب ولا يتحدث الأمراء مع بعضهم البعض بصفة مستمرة، ولكن في بعض الأحيان كان يسمح لهم السلطان برؤية ومحادثة أمهاتهم وأبنائهم الوافدين من القصر القديم، ولا يستقبل السلطان الأمراء الذين يعيشون حياة القفص في حضوره باستثناء التهنئة بالأعياد ، وفي بعض أحداث التمرد كان الجيش يطلب رؤية أمراء القفص للتأكد من كونهم أحياء أم لا، و كان الأمير المحبوس يتلقى دراسات ذات طابع ديني في الغالب بالإضافة إلى علم التنجيم، كما كان يتلقى على يد معلميه ضرورة التمسك بالقديم، والاحتقار المبني على الخوف لكل ما هو غير إسلامي، كما كان يتعلم الأمراء في القفص على يد الجواري فبعضهم كان يتعلم الفنون ليقضي أوقات فراغه مبدداً ضجره، مثل فن صناعة الذهب والحلي، وكانوا يصنعون القوس والسهام ويشتغلون بالنحت والنقش على اللوح، ويشتغلون بالعاج والأبانوس، ويتعلمون فن الخطوط، وينسخون ما يقرءون، وكان الجواري المصاحبات لهم يتميزن بقدرتهن على الإنجاب بدرجة معقولة محدودة، وكان يتم إعدام الطفل الذي تنجبه الجاريه فورًا، وفي بعض الأحيان كان يتم كتم وإخفاء خبر مولده، ويتم إخراج الطفل سرًا من القصر بحثًا عمن يرضعه ويربيه، وإذا مات أحد أمراء القفص كان يحضر جنازته الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وقضاة عسكر الرومللي والأناضول وإسطانبول ، وآغا الإنكشارية ونقيب الأشراف وسائر أغاوات البلوكات والوزراء ، وكان يتم دفنه في إحدى مقابر آبائه وأجدادهوكان يُتقصى خبر موته أكان موتًا طبيعيًا أو حادث اغتيال، وتلك العزلة التي عايشها أمراء الأقفاص دمرت حياتهم الفكريّة والنفسيّة والصحيّة.وخبت جرأتهم وأثنتهم عن الإقدام وأسهمت في خور عزائمهم. وقد شرح بعض أمراء الأقفاص معاناتهم في القفص وأظهروا تحسرًا على بقائهم فيه ،وكان أبرزهم سليمان الثاني (١٠٩٩-١١٠٢هـ/١٦٨٧-١٦٩١م) فبعد أن أصبح سلطانًا عبر عن ذلك قائلًا: " إنني ظللت محبوسًا في مكان مظلم أربعين عامًا وبينما يئست من الحياة ولدت من جديد وفتحت عيناي ووجدت الدنيا. وعلينا أن نقوم وننفذ ما يرضي الله ونعمل ما ينفع ديننا ودنيانا".. انظر: عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٧٤، روبير مانتران (جمع وإشراف): تاريخ الدولة العثمانية. بحث چيل فينشتاين، ج١، ص٢٤٧، Ismail Uzunçarşılı: Devletinin Saray Teşkilatı,s113-116

١) مانتران : المرجع السابق، ج١، ص٢٤٧، خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص٩٧.

٢) الشناوي، المرجع السابق، ج١، ٤٦٨.

٣) حسن الضيفة: الدولة العثمانية، الثقافة..، ص٧٩.انظر ملحق رقم (٢)،جدول رقم (١).

٤) كمال حبيب: الأقليات والسياسية، ص٣٥٨.

٥) الشناوي، المرجع السابق ، ج١، ص٤٨٥، ٤٨٦.

بعواطفهن لا بعقولهن في التوسع بتجاوز القوانين العثمانية وتخريبها وتعاونهن في تلك الممارسات مع الآغاوات والخدم في إحاكة المؤامرات والتخلص ممن يقف في طريقهن، مما أسهم في تقويض القرار السياسي جراء تدخلهم المفرط في شؤون الحكم(١).

وانتهزت سيدات الفئة الأولى من الحريم السلطاني فرصة انصراف أغلب السلاطين عن الحكم فمددن نفوذهن إلى الديوان الهُمايوني وأصبح الديوان برئاسة الصدر الأعظم الذي كان يخضع لتوجيهاتهن من أجل حفاظ الأخير على حياته ومنصبه لذا ترك أولئك السيدات يتدخلن في اختصاصات بعض الصدور العظام(٢)، لاسيما وأن التعيين في وظائف الدولة في أغلب الفترات أصبح عن طريق الالتماس والرشوة التي كانت تدفع للوالدة والصدر الأعظم، ولمن لهم تأثير على السلطان، وهكذا سُحبت إدارة شؤون الدولة من يد هؤلاء الوزراء، و لم تعد للفرمانات التي كانت تصدر بمعرفتهم عن الديوان الهُمايوني نفس الأهمية القديمة، بعد أن صار أصحاب النفوذ يستصدرون خطوطًا هُمايونية من السلطان نفسه ومن النساء(٣).

القوة الثانية: فيالق الإنكشارية: التي تحولت عن أهداف تشكّلها فغدت أشبه بمنظمة سياسية لا تخلو من أخطار أحيانًا على كيان الدولة العام(٤) بتحكمها في جميع الأمور وازدادت سلطتهم على الوضع داخل القصر والعاصمة، وكان أبرز مظاهر تسلطهم أنهم أصبحوا يجلسون من ثبت ضعف شخصيته من السلاطين لغايات في أنفسهم(٥)، إلى جانب تعديهم على أغلب الصدور العظام وقتلهم وتعطيلهم ورفضهم للقوانين التي كان الصدر الأعظم يصدرها لصالح الدولة ولا تتفق مع رغباتهم، على سبيل المثال حينما حاول الصدر الأعظم أحمد باشا الألباني (١٠٦٣- ١٠٩٦٤هـ/١٦٥٢- ١٦٥٣م) أن ينقذ الوضع ويكافح الرشوة بتنظيم أول ميزانية للدولة لضبط النفقات واجهته مقاومة عنيفة وقاموا بقطع رأسه بعد تسعة أشهر فقط من توليه المنصب، كما واجه العديد من الصدور العظام نفس المصير(٦).

القوة الثالثة: سلطة شيخ الإسلام: أساء بعض شيوخ الإسلام استخدام سلطتهم بالاتفاق مع الإنكشارية بتمرير تمرداتهم وصبغها بصفة شرعيّة باستصدار الفتوى كذلك بالنسبة لقرارات خلع وعزل

١) طه زاده أبو الفاروق: تاريخ عثمانيده، ج٣، ص٢٧٢، ٢٧٣.

٢) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية ، ص٤٨٥، ٤٨٦.

٣) محمد أحمد الثقفي: "زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في إضعاف الدولة "، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: ١٤٣٢ه، ص١٢٨.

٤) علاء موسى كاظم النورسي " الإصلاح الإداري العثماني بين النظرية والواقع " مجلة كلية الآداب العراقية، العدد ٣١، ١٩٨٠م، ص٣٦١.

٥) أماني الغازي: دور الانكشارية، ص٢٢٢.

٦) المرجع نفسه ، ص٢٢٨، ٢٢٩.

السلاطين[1]، على سبيل المثال وقوف شيخ الإسلام عبد الرحيم أفندي عـــام١٠٥٨هــــ/١٦٤٨م في صف الإنكشارية بانتفاضتهم ضد السلطان إبـــراهيم الأول (١٠٤٩-١٠٥٨هـــــ/١٦٤٠-١٦٤٨م) بشرعنة قرار عزله وإعدام الصدر الأعظم أحمد باشا[2] كما تقدم في موضع سابق وبتلك الممارسات من قبل تلك القوى وضغطها على السلطان وابتزاز رجاله تشتت أمر الإدارة العثمانية بتفتت سلطة السلطان ووكيله المطلق مما أفقدهم السيطرة على مجريات الأمور وانعكس سلبًا على دور الديوان الهُمايوني ممـــا أدى إلى فقدان الثقة من قبل المحكومين بالحكومة المركزيّة بالتشكيك في صواب قرارات الـــديوان الـــتي أصبحت مهمشة عديمة الجدوى في ظل تحكم هاتين القوتين نتيجة تدخلهم وتوجيه القرار لمصالحها[3].

– **أما العامل الثالث:** فمتعلق بكبار رجال الدولة والموظفين الإداريين العثمانيين وعلـــى رأســـهم أركان الديوان المشاركين في صناعة القرار العثماني وصياغته وحل مشاكل الرعية، مـــن ناحيـــة بنيـــة الديوان وانقلاب المعايير التي على أساسها يتم اختيار رجال الدولة سواء عسكريين وإداريين، وتغييـــب المبادئ الإسلامية عند اعتلاء مناصب بغير وجه حق بتغييب مبدأ الكفاءة وإتقـــان العمـــل، وصـــارت الرشوة هي سبيل الدخول في خدمة الحكومة والتقدم فيها مما أضر بأجهزة المؤسسات الحاكمة بضـــعف أدائها، فقبول الرشوة كان يتضمن الإقرار بنظام الحكم من ناحيتين: تغيير شخصـــيات رجـــال الهيئـــة الحاكمة، والمساس بالقاعدة الخاصة بالترقي حسب الكفاءة[4]، إذ كان بموجب قواعد عدم عزل موظف بدون ذنب وبقائه في منصبه متى بقي موفيًّا بالتزامه حتى لو ظل عشرين سنة، وعدم السماح لأحد مـــن خارج المؤسسة بالتدخل في شؤونها والتزام التمسك بالشروط المطلوبة فيمن يتولى منصبًا بدون مجاملـــة لأحد، وبتلك القواعد كانت الدولة تضمن ضبط عمل المؤسسات واستقرارها، وكان من انعكاســـات الإخلال بتلك القواعد والحياد عنها أن اتسم بعض القائمين على المؤسسات التي كان هناك من يمثلها في الديوان بالمحاسيب وقليلو الخبرة والتجربة[5] فابتداء بالصدر الأعظم الوكيل المطلق للسلطان أصبح يجري اختياره لاعتبارات تتعارض مع المصالح العليا للدولة من بينها ضعف الشخصية أو ضيق الأفق العقلـــي ومصاهرته للسلطان الحاكم وكبره في السن وجهله بإدارة الدولة[6]، فكيف من كانت تلك مؤهلاته أن يسير ديوانها الهُمايوني ويفعل دورة كوكيل عن سلطان ضعيف.!!.

أما على صعيد القضاء فذلك كان يتجلى في عدم تقدير غالبية القضـــاة لمســـؤوليتهم الشـــرعية والقانونية حتى انعدمت ضمائرهم وذممهم فلم يكتفوا بدورهم كممثلي للشرع والقانون في الديوان بل

١) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص٩٧.

٢) محمد المحامي: تاريخ الدولة العلية، ص٢٨٨، أكرم كيدو: مؤسسة شيخ الإسلام، ص١١٧

٣) كمال حبيب: الأقليات والسياسة، ص٣٨٦.

٤) أحمد مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص١٣٦.

٥) حبيب: المرجع السابق ، ص٣٨٧.

٦) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٤٧٣، سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٥٨١.

تعداه إلى التدخل في شؤون الحكم بالتأثير على بعض السلاطين حتى غدو بؤرة للمفاسد التي حلت بالدولة في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، على سبيل المثال كان قاضي العسكر الشهير جنجي خواجه سيد أفندي السبب الرئيس في جميع المفاسد التي حدثت بالدولة حيث أوعز للسلطان إبراهيم بقتل الصدر الأعظم قره مصطفى باشا وتمكن من إقصاء العديد من رجال الدولة العظام، إلى جانب إفساده معيار العملة في الدولة[١] إضافة إلى تسيير القضاء بالرشوة[٢] مما أفقد منصب القضاءالهيبة وقيم العدالة.

ولا يمكن استثناء الكُتّاب من ضمن موظفي الحكومة المسؤولين عن التحرير والصياغة من هذا الفساد في بنية الديوان الإدارية "سكرتارية الديوان"، كقيام بعضهم بتزوير الفرمانات مما جعل الدولة تستصدر عقوبات بحقهم تتراوح من قطع اليد إلى الإعدام[٣].

واستفزت أوضاع الحكومة العثمانية المضطربة المهتمين بشؤون الحكم والنظم ودعتهم للكشف عن مواطن الخلل في المؤسسات العثمانية عامة وعلاجها فانبروا لتأليف الرسائل الإصلاحية مركزين على المؤسسات العثمانية والخلل الإداري والعودة إلى التقاليد والقوانين القديمة، على سبيل المثال:كتاب الشيخ حسن كافي الإقحصاري[٤] (أصول الحكم في نظام العالم)، ورسالة قوجي بك[٥] مستشار

١) عبد الرحمن شرف: تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص٦٤.
٢) عبد العزيزنوار: الشعوب الإسلامية، ص١٥٤.
٣) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦٤.
٤) هو حسن كافي بن طرخان بن داوود بن يعقوب الزيبي الآقحصاري من قضاء آقحصار في البوسنة، ولد في قلعة بروساك في النصف الأول من القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، وبها نشأ وتلقى علومه الدينية على يد قاضيها بالي بن يوسف (ت ٩٩٣هـ / ١٥٨٥م)، ثم رحل إلى إسطانبول لإكمال تعليمه فدرس على عدد من علمائها من بينهم القاضي ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ/ ١٥٣٣م) وكان ذلك بداية حكم السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م)، ثم رجع إلى آقحصار حيث انشغل مع قاضيها في محاربة فرقة الحمزاوية، تولى منصب القضاء عدة مرات وتنقل أثناء وظيفته في البلقان، في ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م توجه لأداء فريضة الحج فالتقى علماء من القدس ومكة المكرمة والمدينة المنورة وبعد عودته اشتغل بالتدريس، غادر بروساك سنة ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٥م مع الحملة التي توجهت لمحاربة الهنغاريين والنمساويين، وشارك الجيش في حصار قلعة آكري وسجل الانتصار الكثير الذي حققه الجيش العثماني، ولذلك أراد تنبيه ولاة الأمر قبل استفحال الأمر فألف الكتاب وقدمه إلى السردار الحافظ أحمد باشا أحد كبار قواد الحملة، توفي الآقحصاري ١٥شعبان ١٠٢٥هـ / ١٦١٧م. ألف في فنون مختلفة في اللغة والأدب والشعر والفقه وعلم الكلام، معظم أعماله باللغة العربية وقليل منها باللغة الفارسية والتركية. انظر: حسن كافي الآقحصاري: أصول الحكم في نظام العالم ، ص٦.
٥) قوجي بك: خريج الغرفة الخاصة.وقوجي تعني الأسد، أو الفهد أو الحديد، واشتهر باسم قره كمال بك استنادًا على ما كُتب في وقفيته حيث ذكر أنه قره كمال بك، وهو رجل ألباني وكلمة قوج تعني اللون الأحمر باللغة الألبانية، واحتمال أنه سُمي بذلك للون وجهه الأحمر، وكان من فرقة الدوشيرمة الألبان ونقل إلى فرقة أبناء العجم، وبمرور الزمن فإنه تردد بين وظائف الضباط في بعض الغرف بالآندرون، بعد ذلك ترقى إلى الغرفة الخاصة، وتبوأ مكانة خاصة ضمن ندماء ومستشارين السلطان مراد الرابع(١٠٣٢-١٠٤٩هـ / ١٦٣٢- ١٦٤٠م) الذي أحبه وقربه إليه، وكان يستشيره من ٤-٥ مرات في اليوم، وبعد وفاة مراد الرابع دخل قوجي في خدمة السلطان إبراهيم الأول(١٠٤٩-١٠٥٨هـ/١٦٤٠-١٦٤٨م) ، وكان يرجع تفوقه وبعد نظره في الإدارة إلى اطلاعه بدرجه كبيرة على تفاصيل بروتوكولات القصر ، وهو مفكر متقاعد عاصر أقلام الديوان الهُمايوني على الأقل ولديه دراية ومعرفه بأسلوب عمل المؤسسات والفروع المتعددة لأجهزة الدولة وآليات عملها، وكافة الأصول الإدارية وتطبيقاتها، وكان من أفضل العلماء ورجال السياسة والمعرفة الذين تربوا ونشأوا في مدرسة الآندرون الداخلية بالقصر وكان من المحاربين، واشتغل بالسياسة والأدب ويعتقد أن جهده بدأ يؤتي ثماره بفضل جهود عاكف باشا، واشتهر برسائله التي قدمها للسلطان مراد الرابع ،كما قدم قوجي بك لائحة إلى السلطان إبراهيم ، وطُبعت= اللائحة المذكورة ثلاث مرات للاسترشاد إلى الطرق الأمثل لاصلاح مؤسسات الدولة، وعرف قوجي بك بنفسه في مقدمة الرسالة التي قدمها إلى مراد الرابع كمشروع إصلاحي: بأنه شخص متقاعد دون اعتبار، لم يتمكن من العثور على وسيلة تمكنه من إسماع السلطان أفكاره وآرائه مع المتقاعدين الآخرين الذين أصبحوا مهمشين مثله وذلك من أجل التصدي للفساد الذي ينخر في أركان الدولة وأوضح أنه سنحت له الفرصة لعرض أفكاره والتي كان ينتظرها منذ زمن. وفي أحد العرائض أكد أنه خدم الأسرة الحاكمة منذ عهود أجداده=

السلطان مراد الرابع (١٠٣٢-١٠٤٩هـ/١٦٣٢-١٦٤٠م).. ورسم فيها المنظر العام للوضع السيئ الذي تعيشه الدولة في نهاية القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، وتشدد في رسالته تجاه السلطان مراد الرابع بأنه لا يمكن السكوت عن وضع الدولة، واعتبر أن ما جاء في رسالته أمر ملزم السلطان بتنفيذه وإلا سيحاسب، وذكر أن سبب فساد الدولة يكمن في الداخل وهي أسباب إدارية اجتماعية بالدرجة الأولى و لم يكتفِ بالتحقيق والعرض للمشكلات فقط بل عرض الأسباب وجذور المشكلات وحللها، ثم قدم الحلول، واعتمد أسلوب المقارنة في العرض كيف كانت الحكومة قوية وكيف أصبحت ضعيفة فيما بعد، على سبيل المثال: إيضاح أسباب الخلل في المؤسسات العثمانية والتي كان من ضمنها انصراف السلاطين عن ممارسة شؤون الدولة الداخلية كحضور الديوان الهُمايوني.. وعلاج الخلل يكمن في عودة السلاطين لمباشرة مهامهم المنوطة بهم بأنفسهم ومباشرة أمور الديوان الُهمايوني للوقوف على شكوى الرعايا، وأن يخوضوا الحرب بأنفسهم، واختيار شخصيات تتوفر فيها العلم والخبرة من رجال الدولة خاصة الصدور العظام، ومراعاة عدم تغلب نفوذ الصدور العظام على حساب نفوذ السلطان والهيئة العلمية؛ حيث كان ازدياد نفوذ الصدور العظام نتيجة طبيعية مع تولي عدد لا بأس به من السلاطين الضعفاء الحكم. وخلاصة الرسالة هي أن الحل يكمن في العودة إلى النظم والأصول القديمة التي سار عليها السلاطين السابقين[1]، إلى جانب عدد من المؤلفات المهتمة بمعالجة الخلل المؤسسي، مجهولة المؤلف مثل كتاب "المستطاب" و"مصالح المسلمين" وكلها تدور في فلك العودة لعصر القوة والتمسك بالقانون القديم وإحياء قوة المؤسسات العثمانية القديمة[2].

وكان لتلك الكتابات صداها، فاستجابةً لها انعقد الديوان الهُمايوني وبحث في جلسته المنعقدة في تاريخ (١٩ ربيع الثاني ١٠٦٣هـ/١٩ مارس ١٦٥٣م) الأوضاع السالفة الذكر –من خلل واضطراب حكومي–، وبناءً عليها وُضع تقرير حول حالة الخلل في عنصرين تتفرع عنهما عناصر أخرى عديدة هما: ضعف سلطة السلطان وتجزئتها، واختراق الفساد لنظام ومؤسسات الدولة، وحصر الخلل بأسباب داخلية وبُني اعتقاد على أساس أن الدولة ستعود بمجرد تنفيذ القوانين والنظم تحت سيادة سلطان قوي[3].

إلا أنه في الحقيقة لم تُجدِ المحاولات ولم تكن تلك الأسباب إلا مسوغات انتقال الحكومة المركزّية من السراي حيث الديوان الهُمايوني إلى الباب العالي حيث مقر الصدر الأعظم كما سيتضح لاحقًا.

=السبعة وأعطى الدولة شبابه حتى أصبح شيخًا هرمًا، وشارك في حروب كثيرة جدًا وبذل جهود كبيرة دفاعًا وحفاظًا على الدين والدولة، وأصبح معروف في النهاية بالمستخدم العجوز، وأُشير أنه وصل إلى سن الثمانين، وصادفت السنوات =الأخيرة من عصر السلطان سليمان الثاني (١٠٩٩-١١٠٢هـ/١٦٨٧-١٦٩١م). انظر: Meheme Tahir Bursali: Osmanli Muellifleri,Istanbul: 1971m,CIII,s119-120, Türkiye Diyanet Vakfi İslam Ansiklopedisi, cilt26,s143,144

١) للاطلاع انظر سمية حمودة " حركة الفتح العثماني في القرن الحادي عشر / السابع عشر الميلادي"رسالة ماجستير، ص١٥٧، ١٥٨. Vakfi İslam Ansiklopedisi, cilt26,s144-14

٢)أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. محمد إبشيرلي، ص٢٤٠، ٢٤١.

٣)- زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٦٩، ٢٧٠.

المبحث الأول
انتقال الحكومة المركزية إلى الباب العالي

لم يكن هناك ثمة مقر رسمي للصدر الأعظم في العهد العثماني المبكر، حيث كان يستأجر منزلًا كبيرًا بجوار القصر السلطاني، يدير فيه بعض شؤون الدولة ويستقبل بعض الزوار، عرف قسم الاستقبال من هذا المنزل باسم "پـاشا قبوسي" أي باب الباشا مقابل استعمال الباب السلطاني لقصر السلطان.

وكما تقدم فإن المسائل التي لم يستكمل بحثها في الديوان الهُمايوني و لم يتطرق لها كونها أقل أهمية تنقل إلى ديوان الصدر الأعظم في منزله حيث كان يعقد مجلسًا بعد صلاة العصر "إقنـدي"، يعـرف بديوان العصر "إقندي ديوان" بصفة دائمة خمس مرات في الأسبوع، وتدريجيا تسلّم قسمًا كـبيرًا مـن مسائل الديوان الهُمايوني[1] إلى جانب ديواني الأربعاء والجمعة، وكان ديوان العصر ديوانًا مصغرًا عـن الديوان الهُمايوني، غير أن وزراء القُبّة لا يحضرونه، بالتالي كان الصدور العظام يغيرون المجالس التي تجري فيها المباحثات كلّما تغيرت الأماكن والمباني التي يقطنون فيها، وفي تلك الفترة لم يكن هناك حاجة إلى دائرة رسمية ثابتة للصدور العظام ما دام الديوان الهُمايوني مستقر المبنى والمكان رسميًّا في سراي طوبكابي بصفته مركزًا للحكومة المركزية كان يقوم بوظائفه الإجرائية والتنفيذية في إدارة شؤون الدولة[2].

ومما يؤكد عدم تخصيص دائرة رسميّة للصدور العظام أنه خلال السنة الأولى من عصـر السـلطان محمد الرابع (١٠٥٨-١٠٩٩هـ/١٦٤٨-١٦٨٧م) عندما أصبح آغا الإنكشارية قرة مراد آغا صـدرًا أعظم و لم يتمكن من إعداد وإتمام مقر إقامته فإنه مكث في باب الآغا (دائرة الإنكشارية) فترة من الزمن ومارس عمله كصدر أعظم منه[3].

وحينما وصل درويش محمد باشا[4] للصدارة العظمى عام (١٠٦٣هـ/١٦٥٤م) منحه السـلطان محمد الرابع قصر الصدر الأعظم خليل باشا المواجه لقصر طوب كابي فجهزه بماله الخاص كمقر خاص بالصدر الأعظم فكان هو أول من سكنه من الصدور العظام كمقر رسمي وظيفي للصدر الأعظـم لأول مرة في التاريخ العثماني[5].

---

١) برنارد لويس: إسطنبول وحضارة الخلافة، ص١٢٤، ١٢٥.

٢) Mufassal Tarihi,.cll , s 1453

٣) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s249, Ibid.cll, s 1454

٤) الصدر الأعظم درويش محمد باشا الجركس: من أعلام الجراكسة في التاريخ العثماني، عمل أولًا في خدمة مصطفى آغا ضابط الحرم السلطاني في عهد السلطان أحمد الأول (١٠١٢-١٠٢٦ه/ ١٦٠٣-١٦١٧م) ثم عمل بمعية الصدر الأعظم محمد باشا، وكان السلطان يحبه لشجاعته وفروسيته ذهب مع الصدر الأعظم محمد باشا إلى مصر وكان مقدماً على جميع أعوانه وصار كتخدا له، وعهد إليه بولاية الشام ولما جاء السلطان محمد الرابع(١٠٥٨-١٠٩٩هـ/١٦٤٨-١٦٨٧م) إلى الشام كان درويش باشا أمير أمراء الشام وجعله قائد المقدمة في عام ١٠٤٥هـ / ١٦٣٨م، تولى منصب والي بغداد وظل فيه حتى ١٠٥٢هـ / ١٦٤٢م وتنقل في نيابات أخرى حتى تولى الصدارة العظمى وتوفي وهو في منصبه ربيع أول ١٠٦٥هـ / ١٦٤٢م وتنقل في نيابات كثيرة حتى تولى الصدارة العظمى وتوفي وهو في منصبه ربيع أول ١٠٦٥هـ / ١٦٥٥م ودفن في إسطنبول. انظر حبطوش ايزاخ " الشراكسة ومنصب رئاسة الوزراء(الصدارة العظمى) في تركيا العثمانية والحديثة "، مجلة نارت، الجمعية الخيرية الشركسية، عمان، العدد٨٣، آذار / ٢٠٠٦، ص٣٠.

٥) Uzunçarşılı: p.o , s249-250, Mufassal Tarihi.cll, s 1454,

وبعد وفاة درويش باشا شغل هذا المكان بصدور عظام آخرين، وفي حالات استثنائية أقام الصدور العظام في أماكن عديدة مختلفة نتيجة لتعرض المبنى للحريق إذ تعرض للحرائق في أعوام متتالية فيما بعد القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، وفي القرن الثاني عشر الهجريّ/الثامن عشر الميلاديّ، حتى تم بناء مبنى جديدًا للباب العالي يحيطه سور سميك[1].

وتعددت أسماء المبنى في تلك الفترات بداية "پاشا قاپيسي" باب أو بوابة الباشا، إلى "باب آصفي"[2]، "باب عالي" أخيرًا[3] وهي التسمية التي واكبت فترة الإصلاح الإداري في القرن الثالث عشر الهجريّ/التاسع عشر الميلاديّ.

عوامل انتقال شؤون الحكومة المركزية إلى الباب الآصفي:

١- صغر سن السلطان محمد الرابع (١٠٥٨-١٠٩٩هـ/١٦٤٨-١٦٨٧م):

حينما جلس السلطان محمد الرابع على العرش كان في سن السابعة وهو سن مبكر بالنسبة لاعتلائه العرش وكان وصوله إلى العرش بدعم من جدته كوسم سلطان ورجال الدولة وفيالق الإنكشارية بعد عزل والده السلطان إبراهيم الأول عام (١٠٥٨هـ/١٦٤٨م) كما تقدم. وكان من الطبيعي أن تمارس جدته الوصاية عليه لصغر سنه، ودخلت جدته في صراع مع والدته خديجة طرخان، وكانت جدته قد عينت أتباعها في المناصب الإدارية الكبرى، ودخلت الدولة في فصل من الفوضى والقلاقل جرّاء ذلك وتدخل الإنكشارية في الحكم، وزاد تحكمهم في مفاصل الدولة في حين كان السلطان مبعدًا، حيث مورست تجاهه سياسة الإلهاء عن الإدارة باصطحابه إلى رحلات الصيد، وبتآمر والدته صغيرة السن مع كبار رجال الدولة المؤيدين لها حتى تخلصت من جدته كوسم سلطان، فتفردت والدته بالقيام بدور كبير في إدارة أمور الدولة لخمس سنوات متوالية، تكرر فيها ظاهرة تغيير الصدور العظام، وتفاقمت تمردات الإنكشارية بسبب قضايا مالية وأصبحوا يساومون السلطان محمد الرابع على تسليم كبار رجال الدولة الذين كان لهم يد في مشاكلهم المالية وإعدامهم وضغطوا على السلطان حتى تم إعدام كبار رجال الدولة في ٨ جمادى الأولى ١٠٦٦هـ/٤مارس١٦٥٦م[4]، وفي خضم هذه الفتن والقلاقل التي جعلت الدولة في موقف حرج داخليًّا وخارجيًّا، كانت الدولة بحاجة إلى إعادة توازنها السياسي الداخلي والخارجي برزت أسرة كوبرللي في الصدارة العظمى والتي أحدثت ثورة تغييرات تنظيمية كرست من مركزية الصدر الأعظم في الحكومة العثمانية كما سيتضح لاحقًا.

---

١) Türk Ansiklopedisi , cil 5 , s12

٢) ذكر هامر أن الباب الآصفي نسبة إلى آصف وزير النبي سليمان عليه السلام الذي تسمى بباب آصفي نسبة إليه باعتباره مقر الوزير.جوزيف فون هامر: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٥٥.

٣) برنارد لويس: اسطانبول وحضارة الخلافة، ص١٥٢، Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı,،s249

٤) صالح كولن: سلاطين الدولة العثمانية.ترجمة منى جمال الدين(ط١، القاهرة، دار النيل للطباعة والنشر: ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م)، ١٨٧، ١٨٨

٢- استقلالية الصدر الأعظم:

كان انتقال الصدر الأعظم إلى مقره الجديد تمهيدًا لاستقلاليته التي أسهمت بها ظـروف الدولـة منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، الفترة التي كانت الدولة بحاجـة ماسـة إلى ترميم وتنظيم جميع أسس الإدارة والأيالات، بداية من السلطان وقصوره وحتى سائر الأماكن البعيدة في الأيالات، وفي خضم هذه الأحداث والفوضى في مرجعية السلطة في الدولة والاضطرابات تقلد محمـد باشا الشهير بكوبرللي[١] الصدارة العظمى سنة ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م[٢].

وارتبطت استقلالية الصدر الأعظم بصدارة كوبرللي محمد لاستئثاره بشؤون الدولة، فبعـد أن تم منحه الختم الهُمايوني خرج من السراي متوجهًا للمقر الرسمي كوكيل مطلق فعلي للسلطان إذ مـارس صلاحياته وسيّر أعماله دون الحصول على موافقة الديوان[٣]، ومنذ توليه جعل نصـب عينيـه تقويـة السلطة المركزية في المجتمع العثماني العاشق للنظام وانتشال الدولة من الضعف بسن تدابير جديدة حازمة لتقوية أداء مؤسسات الدولة ونقلها من التدهور إلى الرقي بإصلاح الأوضاع الداخلية إلى جانب جهوده المبذولة في إعادة التوازن السياسي في العلاقات الخارجية[٤].

و اشترط كوبرللي محمد باشا شروطاً على السلطان محمد الرابع مقابل تعيينه الصدارة العظمى وافقت عليها والدته السلطانة خديجة طرخان وانت على النحو التالي:

أولًا: تطبيق أي تقرير يتم تقديمه للسلطان بصورة تامة وعدم مخالفة ما به.

ثانيًا: عدم تدخل السلطان في التعيينات من أصغر رتبة إلى أكبر رتبة.

ثالثًا: عدم تدخل أي شخص من أركان الدولة في الإجراءات التي يتخذها أو تقييد مسؤولياته.

رابعًا: اشترط على السلطان عدم الاكتراث بكلام الأشخاص ووشايات خصومه ضده كصـدرأعظم ، والاستماع لهم[٥].

---

١) كوبرللي محمد: ولد في قرية روندبك التابعة لولاية برات الألبانية، أحضر إلى إسطانبول بعد التقاطه بنظام الديوشرمة، فربي ونشأ في الآندرون ثم أصبح ضمن خدم الخزانة العامرة، وتم إخراجه إلى الأقاليم بأحد بلوكات السواري في فترة قصيرة ودخل أماسيا. وبسبب تواجده في قصبة كوبري فإنه عرف بهذا الاسم وأصبح خزنة دار في صدارة خسرو باشا، ثم أمير على أماسيا خلال فترة قصيرة، ثم أخذ يتردد في المناصب التالية: آغا الاحتساب والمحصل وآغا السلحدار وآغا السباهي ونظارة الطوبخانه ثم أمير خور في صدارة كمانكش قره باشا وكتخدا قابجي الركاب الهُمايوني، وعين أمير بدرجة وزير على طرابزون في عام ١٠٧٥هـ / ١٦٤٧م ثم أصبح متسلم في الشام ومنح إيالة طرابلس الشام، ففتح له الطريق إلى الصدارة العظمى بترشيح من معمار قاسم آغا كتخدا والدة السلطان محمد الرابع وعين وزير قبة ثم الصدارة العظمى بدلا من إيري باشا، توفي بمرض الاستسقاء في المخ بأدرنة ١٠٧٢هـ/ ١٦٦١م. :Ziya Nur Aksun Osmanlı Tarihi , Otüken Neşriyat , c.II ,s 218 , Türkiye Diyanet Vakfi İslam Ansiklopedisi, cil26 , s 258

٢) طه زاده أبو الفاروق: تاريخ عثمانيده، ج٦، ص٥، ٦.

٣) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٣٤٢.

٤)- عبد الرحمن شرف: تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص١٠٠، محمد توفيق: التاريخ العثماني، (د.ط، إسطنبول، المدرسة الحربية: د.ت)، ص٢٢١.

٥) Diyanet Vakfi İslam Ansiklopedisi, cil26 , s 258

ونستقرئ من شروط كوبرللي محمد السابقة أن سلطة الصدر الأعظم تعززت على حساب شخصية وإرادة السلطان الذي يُعين من يُملي عليه شروط تعيينه من الصدور العظام، إذ كان من أبرز نتائج تلك الشروط:تكريس بروز الصدر الأعظم في الحكومة المركزية التي انتقلت شؤونها إلى مقره، وهمشت قرارات الديوان لصالحه، بمعنى فصل شؤون الحكومة عن القصر فلم يعقد الصدر الأعظم اجتماعات الحكومة ذات الأهمية في مبنى القبة آلطي على الإطلاق إلا في حالات استثنائية غير ذات فائدة، فأمور الحكم وشؤونه تدار في مقره، وكانت نتائج المناقشات والقرارات ترسل بصورة تقارير مكتوبة إلى السلطان، حتى أصبحت تلك التقارير وسيلته لمعرفة ما يجري، واقتصر دور السلطان على إعادة التقارير بعد أن يضيف عليها أوامره ورغباته[1].

٣- إقامة السلطان محمد الرابع في أدرنة:

كانت نتيجة إقامة السلطان محمد الرابع في أدرنة ومن ثم نقل الركاب الهُمايوني حيث وجوده وترك كل شؤون الحكم في يد كوبرللي محمد باشا في اسطانبول العاصمة تقليل فرصة عقد ديوان باسم السلطان ، وعند حلول أي مشكلة أو ظهور أمر طارئ ويكون الصدر الأعظم في الحرب فإن القائم مقام أو شيخ الإسلام يقوما بعقد الديوان في نزل القائمقام ويحضره كافة الرجال أصحاب المناصب العلميّة والقلميّة والعسكريّة، لإجراء المناقشات ولذا لم يعد الديوان الهُمايوني قائمًا برعاية مصالح العباد ومهام الدولة لافتراق المسؤولين والمناصب والتفاوت بها على مر الزمن[2].

انتقال الحكومة المركزية إلى الباب الآصفي فالباب العالي:

بناءً على ما سبق فإن تاريخ صدارة كوبرللي محمد باشا ١٠٦٧ هـ/١٦٥٦ م يُعد تدشينًا لانتقال الحكومة المركزية وظيفيًّا من الديوان الهُمايوني إلى الباشا قابيسي مقر الصدر الأعظم الرسمي والوظيفي ومقدمة لسلسلة من الإجراءات اللاحقة في إحداث تغييرات في الإدارة والبنية الحكومية العثمانية، فإذا كان منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي تراجعًا للديوان الهُمايوني كأداة تنفيذية ومقر للحكومة المركزية- فإنه في المقابل يعتبر تطورًا من مرحلة الباب قابيسي إلى الباب العالي؛ إذ أصبح ذا تشكيلات واسعة ومتطورة متغيرة بصفة مستمرة من أجل تيسير إدارة الأمور تجاه الأعباء الإدارية التي تتطلب جهدًا مكثفًا لتسييرها[3].

---

١) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٥٩، .Yılmaz Oztuna: Devletler ve Hanedanlar, Türkiye c.II,s1058

٢) عبد الرحمن شرف: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٢٦٤، ٢٦٥، محمد توفيق: التاريخ العثماني، ص٢٤٠.

٣) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية. محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٧، ,Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedisi ،cil4, s373

وبانتقال الإدارة إلى باب الباشا تحول عدد من الموظفين الذين كانوا يعرفون بخُدّام الباب الآصفي "خدمة باب آصفي" إلى الباب العالي ليعملوا تحت إمرة الصدر الأعظم مباشرة فشكلوا حاشيته ومساعديه بنقل جميع الدوائر القلمية الموجودة في الديوان الهُمايوني والدفاتر والسجلات فتم نقل رئيس الكُتّاب وجميع الأقلام الأساسية والتابعة التي تحت إمرته، والجاوش باشي، وصحبته، والتشريفاتي وتابعيهم[1].

تشكيلات الصدارة العظمى في الباب العالي خلال فترة ما قبل النظارات قبل١٢٤٦هـ/١٨٣٠م

كانت تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:

أولًا: دائرة الحريم "حرم دائرة سي":

ثانيًا: دائرة السلاملك "سلاملق دائرة سي" وكان يتم في هذه الدائرة عقد الاجتماعات الرئيسة وعمل كافة أنواع المراسم.

ثالثًا: دائرة القلم "قلم دائرة سي"

وكان من أبرز الغرف الرئيسة لدوائر السلاملق ودائرة القلم:

غرفة العرض – الديوان خانه – غرفة الكورك – غرفة رئيس الكُتّاب - وغرف لكل قلم تابع له – إلى جانب غرفة المكتوبجي- غرفة الجاوش باشي – كاتب الكتخدا – كتخدا القابقجي – الخزانة – غرفة العمائم (الصاريق). إلى جانب جوسق السلطان – والجوسق ذو حوض.

وكانت أهم غرفة هي غرفة الديوان خانه حيث كان يعقد الصدر الأعظم ديوانه مجتمعًا برجال الدولة، وكانوا يجلسون بترتيب معين وتحتل غرفة العرض المرتبة الثانية وكان يستقبل فيها الصدر الأعظم من يشاء ويقيم فيها المراسم[2].

تشكيلات الباب العالي الوظيفية:

أولًا: موظفو الدرجة الأولى ذوو المقامات الرفيعة في تشكيله وهم: رئيس الكُتّاب، والكاخيا بك "كتخدا"، الجاوش باشي.

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s256, Mufassal Tarihi, cll, s 1453

٢) أكمل الدين أوغلي(بحث وإشراف): الدولة العثمانية.بحث محمد إبشيرلي، ج١، ٢٠٧، ٢٠٨، Necati Gültepe: Mührün Gücü, s 268- 269

ثانيًا: ستة من الموظفين المستشارين هم: التذكرجي الكبير والصغير والمكتوبجي والبيلكجي والتشريفاتي الذي انتقل إلى الباب العالي عصرالسلطان محمد الثالث(١٠٠٣-١٠١٢ه/١٥٩٥-١٦٠٣م) ليتبع مباشرة الصدر الأعظم وكاتب الكخيا.

ثالثًا: الموظفون الذين ليسوا من ضمن هيئته، وكانوا يمثلون الأجهزة الأخرى ومتابعة أعمالها في الباب العالي وتأمين الاتصال بينها وهم :كاتب شيخ الإسلام "تلخيصجي"، وعدد من الموظفين التابعين للبكلربكية "الولاة" وكان الواحد منهم يعرف بـ "قابي كتخدا آغاسي" وكيل الباب، وعدد آخر من أمثال هؤلاء يمثلون الملتزمين وأمراء الأفلاق والبغدان، وبطارقة اليونانيين والأرمن، وعدد من الموظفين الذين مثلوا أركان الدولة، وعدد من المترجمين كانوا يتابعون أعمال السفارات الأجنبية لدى الباب العالي، وبهؤلاء جميعًا تحقق الربط الإداري بين من يمثلونهم وبين الباب العالي لتسيير شؤونه.

وقد واصل الباب العالي بتشكيلاته ودوائره اضطلاعه بتسيير الشؤون السياسية الداخلية والخارجية والتي لا يبدو عليها اختلاف كبير بينها وبين إدارة الديوان الهُمايوني سوى في ظهور بعض المناصب والتي تتناسب مع بروز مكانة الصدر الأعظم. وإن حمل نظام العمل بالباب العالي قبل النظارات ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م خصائص خاصة به تفرق عن الديوان الهُمايوني إلا أنه كان لا يزال يحتفظ بالأعراف القديمة المتأصلة بالنظم والتقاليد العثمانية بالنسبة لنظرتها في السياسة الداخلية والخارجية[١].

مظاهر تراجع دور الديوان الهُمايوني:

في مقابل التطورات التدريجية المصاحبة لنقل الحكومة المركزيّة إلى مقر الصدر الأعظم، والذي انعكست سلبًا على دور الديوان الهُمايوني حيث أكدت المصادر العثمانيّة على تقلص دوره الرئيس في المحاكمات ورد المظالم لصالح ديوان الصدر الأعظم فذكر جودت: "وانحصرت المحاكمات في ديوان الصدر الأعظم الوكيل المطلق للسلطان حيث يؤخذ حق المظلوم من الظالم وينظر في الدعاوي بمقتضى العدل والنصفة"[٢].

وفي ذات السياق أكد دوسون: "أن الديوان الهمايونيّ الذي ينعقد في السراي ما هو إلا صورة باطلة لمحكمة العدل إلا أن ديوان الصدر الأعظم في عصره ظل محافظًا على وضعه إذ شكّل محكمة عليّا تعقد خمس مرات في الأسبوع حيث يكون الصدر الأعظم جالسًا على مقعد من ثلاث درجات عن الأرض ومكتوب فوقه بماء الذهب شعار السلطان هذه العبارة "إن ساعة عدل لأفضل من سبعين سنة"[٣]

---

١) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية. محمد إبشيرلي، ج١، ص٢١٠، ٢١١، Necati Gültepe: Mührün Gücü, s 274- 276

٢) أحمد جودت: تاريخ جودت، ص١١٨.

٣) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص١٠٢.

محاولات السلاطين لإحياء دور الديوان الهُمايوني:

لا يمكن إغفال صحوة بعض السلاطين في محاولة إحياء دور الديوان الهُمايوني [1]في "السراي" والإشراف على إدارة الدولة كردة فعل تجاه تراجع أدواره الفعلية، على سبيل المثال: أصدر السلطان سليمان الثاني (١٠٩٩ – ١١٠٢هـ/١٦٨٧- ١٦٩١م) فرمانًا سنة ١١٠١هـ بمداومة أعمال الديوان واستمرار عقده فبينما تقلصت أيام انعقاده إلى يومين حاول إعادة سيرته الأولى بعقده أربعة أيام على التوالي ابتداء بالسبت وانتهاء بالثلاثاء[2].

كذلك بموجب فرمان أصدره السلطان مصطفى الثاني (١١٠٦- ١١١٥هـ/١٦٩٥-١٧٠٣م) أخذ الديوان الهُمايوني يدير شؤون البلاد وأعلن من قاعته الاستعداد للحرب وارتقى بمستوى الدولة آنذاك[3].

وأمر السلطان مصطفى الثالث (١١١٧- ١١٨٧هـ/١٧٥٧- ١٧٧٤م) في سنة١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م أن ينعقد الديوان مرة واحدة في الأسبوع لأن "الديوان تأسس لكي يستمع السلطان إلى شكاوي أولئك الذين تعرضوا للظلم"[4].

وعقد السلطان سليم الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م) الديوان الهُمايوني بحضور أعضائه إضافة إلى شيخ الإسلام ونقيب الأشراف، وذُكر أن الديوان عُقد في عصر السلطان سليم الثالث كما عُقد في السابق تحت القبة آلطي للاستماع لكافة المظالم التي تم رفعها وأخذ السلطان سليم يتابع أعماله وعقب الانتهاء جرى تكليف بعض الوزراء بتولي الأيالات، بحضور الأعضاء[5]، وكان ذلك في ظل سياسته الإصلاحية الإدارية كإجراء جديد للحد من سلطة الصدر الأعظم بإلزامه بمشاورة الديوان السلطاني في جميع المسائل المهمة، ونستدل على ذلك من قول أتسلي Atzla سفير بريطانيا في إسطانبول "بأن سلطات الصدر الأعظم تناقصت عما كانت عليه قبل عشرين عامًا"[6].

ومع ذلك لم تنجح محاولات الإحياء المتكررة في إعادة فاعلية الديوان الهُمايوني ومكانته السابقة إذ غُيّب الديوان ابتداءً بتقليص أيام انعقاده إلى يومين بسبب الحروب ثم ارتفعت مرة أخرى إلى أربعة وفق القانون، ثم تقلصت مرتين حتى غُيب تمامًا عن صناعة القرار وأصبح ينعقد مرة كل ثلاثة أشهر لتوزيع المرتبات على أفراد الجيش واستقبال السفراء وكلها كانت تتم في الآي ميدان وفق تشريفات معينة

---

١) انظر ملحق رقم(٢)،جدول رقم (١).

٢) محمد المالاطاوي: تاريخ راشد، ج٢، ص٢٨٨.

٣) محمد توفيق: التاريخ العثماني، ص٢٤٩.

٤) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٤٥.

٥) أحمد واصف: تاريخ واصف، ص٢٧٩، ٢٨٠.

٦) ناهد دسوقي: بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية، ص١٨٧، ١٨٨.

حسب قانون التشريفات وذلك اعتبارًا من القرن الثاني عشر الهجري/نهاية القرن الثامن عشر الميلادي[1].

وفي القرن الثالث عشر الهجري/بدايات القرن التاسع عشر الميلادي بدأ السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) يؤسس لمركزية قوية ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م بتوجيه مركز السلطان والصدر الأعظم في إطار المفهوم الغربي إلا أنه مع ذلك حاول إحياء العادات القديمة للنظم العثمانية بالانتظام في جلسات الديوان الهُمايوني[2] **.وكان من أهم ترتيبات السلطان محمود الثاني بشأن الديوان:**

حدد مرات اجتماعاته، وخصص لها صالة مربعة كبيرة أُلحقت بها حجرات "للصدر الأعظم" والوزراء، وكان النشانجية يقومون بختم الإرساليات. وأبطل السلطان محمود ما كان سائرًا من قبل من حيث ختم الاجتماعات بالمآدب الحافلة بكثير من الطعام والشراب واقتصر الأمر على شرب القهوة في حالة استقبال سفراء الدول الأخرى فقط. وأصبح النشانجي من موظفي الدرجة الثانية بينما أصبح الكاخيا بك ورئيس الكتاب من موظفي الدرجة الأولى[3]، إلا أن نزعته الإصلاحية طغت على رغبته في إحياء التقاليد القديمة بعقد الديوان الهُمايوني واتضح ذلك في إجراءاته الإدارية التالية:

قسّم الباب العالي إلى موظفين تشريعيين وموظفين تنفيذيين، وتم تنظيم كافة الوظائف مجددًا لتتماشى مع طبيعة عمل ما يقوم به أي موظف[4]، واستكمل الإلغاء الفعلي للديوان الهُمايوني واستمراره كتقليد بإتمام نقل قلم الديوان الهُمايوني أعلى منصب في جدولة السجلات والقوانين والنظم واللوائح بشكل أرشيفي، وكان من أهم الأوراق التي تدخل القلم الأوراق التي تتضمن إشارة الصدر الأعظم والأوامر العليا والتقارير المرسلة من الدول المختلفة إلى الصدارة، إضافة إلى غرفة الترجمة لتحرير ما يصدر ويرد إلى قناصل وحكام الدول الأجنبية، إضافة إلى تصاريح سير السفن بالإمارات والموانئ التابعة للدولة العثمانية[5].

وغيّر السلطان محمود الثاني المسمى الوظيفي للصدر الأعظم إلى الباشا وكيل "باشي وكيلي" ٤ محرم ١٢٥٤هـ م/١٩نيسان ١٨٣٨ بتعيين رءوف باشا كأول باشا وكيل وفي ٢٦ جمادى الأولى

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s262

٢) أحمد مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص١٩١وقارن Necati Gültepe: Mührün Gücü. s289

٣) عبد اللطيف البحراوي: حركة الإصلاح في عهد محمود الثاني، ص٢١٥، ٢١٦.

٤) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج٢، ص٤٦٥.

٥) مصطفى: المرجع السابق، ص١٩٦، ١٩٧.

بنفس السنة[١]تم إرجاع المصطلح في عصر السلطان عبد المجيد الأول (١٢٥٥-١٢٧٧هـ/١٨٣٩-١٨٦١م) بنص أن الباب العالي مقام الصدر الأعظم ولم يتم تغييره حتى نهاية الدولة العثمانية[٢].

وإلى جانب المجالس التي استحدثت ضمن مشروع السلطان محمود الثاني مثل دار شورى الباب العالي وديوان الأحكام العدلية[٣] والتي سحبت صلاحيات الديوان الهُمايوني شيئًا فشيئًا، في مرحلة التنظيمات حل مجلس الوكلاء (الوزراء) محل الديوان الهُمايوني وحل الوكلاء محل أعضاءه، واستقر هذا الأسلوب حتى إعلان الجمهورية التركية ١٨ربيع الأول ١٣٤٢ه/٢٩أكتوبر /تشرين الأول ١٩٢٣م، ويُلاحظ أن رئاسة الوكلاء تعني الصدار العظمى، والنظارات هي وزارة "نظارة" نظارة العدل والمذاهب، ونظارة البحرية، والداخلية، ونظارة الدفتر الخاقاني "ما يعادل أمانة الدفتر" في التشكيل القديم، ونظارة الأوقاف، المشيخة الإسلامية، والحرب، والمعادن... إلى جانب عدد من النظارات واستقر النظام تمامًا بدستور ١٢٣٩هـ/ ١٨٧٦م، ومن الملاحظ تغيير أسماء الوزارات -النظارات- أحيانًا بالزيادة أو النقص في عددها[٤] وكل ناظر يمثل نظارته في الاجتماع، وبموجب الدستور أُنيطت السلطة الإدارية الإجرائية في الدولة إلى مجلس الوكلاء الذي يجتمع برئاسة الباشي وكيل الشؤون الداخلية والخارجية[٥].

فبدأ الباب العالي بتشكيلاته الجديدة ممثلًا للحكومة المركزية والمسيطر على مجريات الأمور وموجه سياستها العليا منوطًا بإدارة المناقشات الدولية والقوات المسلحة والشؤون المدنية؛ لأن رؤساء الدوائر كانوا تابعين للصدر الأعظم بشكل مباشر[٦].

وتُعد مرحلة الإصلاح الحكومي والإداري نهاية الباب العالي الخشبي ففي عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م أنجز المبنى المشيد من الحجارة والآجر، وهو يمثل الآن ١٤٢٦هـ/٢٠١٥م مقر حاكم إسطنبول والذي كان مقرًّا لرئيس الوزراء[٧].

وشكّل الباب العالي قوة ظاهرية للدولة العثمانية في نظر الدول الأوربية بتمثيله القوة القانونية التي تحكم القوة الإدارية[٨] حتى أن السفراء الأجانب كانوا يطلقون عليه سابلوم بورنتيه **Sublim port**

---

١) أحمد لطفي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ج٥، ص١١٣، غبد الرحمن شرف: تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢، ص٤٦٧.

٢) Enver Ziya Karal: Osmanlı Tarihi Islahat Fermanı Devri 1856-1861, Ankara , Kurumu Yayınları, 1976 , c. VI , s105

٣) راجع الفصل الثالث، مجالس الشورى.

٤) للوقوف على التطورات التاريخية للمجالس والمؤسسات التي حلت محل الديوان الهُمايوني انظر أحمد أوزتورك، سعيد كوندز: الدولة العثمانية المجهولة، ص٤٠٣، ٤٠٤.انظر ملحق رقم (٣)،شكل رقم (٦).

٥) المرجع نفسه، صص٤٠٢، ٤٠٣.

٦) الوجه الداخلي للباب العالي، المترجم ن. ت، إسطنبول، ارتين: ١٣٢٤هـ، ص٤.

٧) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين، ص٥٢.انظر ملحق رقم (٣)،صورة رقم (٥٩).

٨) الوجه الداخلي، ص٦، ٧.

وهو الاسم الشائع في اللغات الأوربية والمرادف للباب العالي[1]، وظل نفوذه مصانًا بوضعه القيادي والسياسي المتفوق حتى أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادي على الرغم من وجود بعض النواقص والمنغصات التي أضرت بعمله الأيام الأخيرة للسلطان عبد العزيز (١٢٧٧-١٢٩٣هـ/١٨٦١-١٨٧٦م) على سبيل المثال حينما جعله محمود نديم باشا مقراً للمؤامرات بين الوزراء وجعل غير المسلمين في خدمة السلطنة الهمايونية[2].

وبالرغم من كل من تلك التغييرات في الهيكلة الإدارية وحجب الباب العالي للديوان الهُمايوني إلا أن في الوثائق ما يثبت أن الديوان الهُمايوني كمصطلح لا يزال يستخدم حتى ٦ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ/ ٧يوليو/تموز ١٩٠٩م في عصر السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣-١٣٢٧هـ/١٨٧٦-١٩٠٩م) الذي أراد أن يعيد للدولة هيبتها ،كتقليد سلطاني وجهة عليا لإصدار الأوامر بناء على ما أشارت إليه وثيقة مؤرخة بالتاريخ السابق بشأن اعتماد ميزانية مؤقتة ومخصصات لولايات آيدن والحجاز واليمن وبغداد بخلاف المعاشات بمادة قانونية تم إرسالها إلى الديوان الهُمايوني لاعتمادها ومن ثم استصدار إرادة سنية[3]لإقرار إنفاذ مافيها .

---

١) برنارد لويس: إسطنبول وحضارة الخلافة، ص١٥٢.

٢) الوجه الداخلي، ص٧.

٣) أرشيف مجلس الوزراء إسطانبول، BEO. 3583. 268679.3. انظر ملحق رقم (١)، وثيقة رقم (١٧).

المبحث الثاني

تراجع دور الوزراء في الديوان الهُمايوني وبروز معاوني الصدر الأعظم

الكاخيا بك - الجاوش باشي - رئيس الكُتاب

كان من تبعات تراجع مسؤوليات الديوان الهُمايوني وتضاؤل أدوارة نتيجة لاضطراب الأوضـــاع الإدارية منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي انعكاساته السلبية على أدوار موظفيه خاصة الذين اضطلعوا بمهام لا يمكن إغفالها منذ إرساء بنيته واستقرارها في عصر السلطان محمد الفـــاتح (٨٥٥-٨٨٦هـــ/١٤٥١-١٤٨١م)، وظهر ذلك في اضطراب المسؤوليات وتداخلـــها في الحكومـــة وتضاؤل أدوارهم في المشاركة في شؤون الدولة من حيث وضع السياسات واتخـــاذ القـــرارات علـــى حساب صعود مناصب أخرى لم تكن تحظى سوى بأدوار ثانوية وبمفهوم آخر موظفون مـــن الدرجـــة الثانية من حيث الأهمية نتيجة تغيير تركيبة التشكيلات الحكومية العثمانية وانتـــهاء باختفـــاء الـــدعائم والوظائف التقليدية التي شكلّت الحكومة المركزية حتى القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي.

وتراجع الوزراء في هذه الفترة لا يقتصر على وزراء القُبّة فقط كأعضاء حكومة بل امتد إلى تراجع دور كل من يحمل درجة الوزارة في التشكيل الحكومي سابقًا سواء بتقليص المســؤوليات ودمجهـــا إلى جانب تواضع إمكانيات من يعتلي الدرجة على الأغلب مما انعكس سلبًا على الأداء الوظيفي للوزير، إذ أصبح يحمل الدرجة من لا يستحقها نتيجة للإخلال بنظام الترقيـــة والخلـــط القـــانوني في الشـــروط والمؤهلات لمن ترقى إلى درجة الوزارة، حتى أصبح يعتليها من ليس أهلًا لها مما يتنافى مع مفهوم وشروط الوزارة بشكل عام؛ حصل خلط في الفئات التي كان يترقي منها الوزير على سبيل المثال ترقي الـــوزراء من فئة خدام الدولة والإنكشارية ممن ليس لديهم الخبرة الكافية بمهام الوزارة المتشعبّة لتســـيير شـــؤون الحكومة كما سيتضح.

عوامل تراجع دور الوزراء في الحكومة العثمانية:

١- زيادة أعداد الوزراء:

كانت نتيجة استحسان الحكومة العثمانية لنظام وزارة القُبّة أن فُتح الباب على مصراعيه لتعـــيين أكبر عدد من وزراء القبة حيث ازدادت أعدادهم بشكل مطرد منذ نهاية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، حتى أسرفت الحكومة في تلك الزيادة فأُطلق لقب وزير على أناس عديدين بشكل أدى إلى إنقاص قيمة الرتبة[١]، بتسرب أشخاص غير مؤهلين لتحمل أعبـــاء الـــوزارة ســـواء الاستشـــارية أوالتنفيذية حتى أصبح مصطلح الوزارة منصبًا ووظيفة مفرغًا من مفهومه الذي يعني مطلق الإعانة.

أسباب ازدياد عدد الوزراء:

١- لقد أثقل كاهل الحكومة المركزية العثمانية في أواخر القرن العاشر الهجري/ الســـادس عشـــر الميلادي جراء ازدياد عدد العاملين المتمرسين في شتى المجالات تقريبًا فسعت الدولة إلى تـــوفير مجـــالات

١)مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية، ص٧٥.

العمل والاستخدام لهذه المجموعة المتراكمة متوسلة في ذلك سبل متنوعة. ولُوحظ أنها اتبعت ثلاث طرق رئيسة، كانت العوامل التي أدت إلى زيادة عدد الوزراء كمنصب مفرغ من مفهومه خاوٍ من صلاحياته:

الطريقة الأولى: زيادة عدد المناصب والوظائف، فزادت كلها ابتداءً من مناصب الوزراء أعلى السلم الوظيفي حتى أصغر الكتبة والموظفين تحت التمرين؛ الأمر الذي أدى إلى التضخم في كوادر الدولة بشكل غير صحي لا لزوم له، والتراجع في سير المعاملات والإجراءات.

الطريقة الثانية: لجأت الدولة لمواجهة الزيادة إلى تحديد مدد الوظائف فكانت النتيجة أن ظهرت فرص أكثر لتوظيف عدد أكبر -انعكس ذلك سلبيًّا في اكتساب الخبرة والتأهيل لأنها مدة غير كافية لاكتسابها وغير كافية لإثبات الملتحقين في أي مهنة فلا يمكن الوقوف على مدى ما يتمتع به الشخص من إمكانيات وظيفية، وبالتالي يخل هذا الأمر بقواعد العزل والترقية.

الطريقة الثالثة: هي استحداث منهج الرتبة إذ انتهجت الدولة أسلوب منح الرتب في المناصب الوظيفية العالية لتكريم رجالها مثل رتبة الوزارة ورتبة البكلربكية ورتبة قضاء العسكر، بمعنى أن يجري تعيين شخص واحد لكل منصب من تلك المناصب ليقوم بمهامه بالفعل، بينما تمنح رتبة ذلك المنصب لعدد آخر من الأشخاص تكريمًا لهم بحملها فقط، غير أن ذلك الأسلوب لم يلقِ استحسانًا[1].

وبالتالي أُسندت الوزارة إلى أشخاص متجردي الصلاحيات وانعكس سلبًا على الأداء الوظيفي؛ إذ كانت الرتبة تشريفية فقط لا تكليفية بمعنى وزراء بلا صلاحيات، ووجودهم كان يمثل عبءًا إداريًّا فقط، ففي أوائل القرن العاشر الهجري/أواخر السادس عشر الميلادي تحديدا سنة ١٠٠٨هـ/ ١٥٩٩م ارتفع عدد الوزراء ليصل إلى ٢٣ وزيرًا منقسمين إلى وزراء داخل وخارج، وانتقد المؤرخ السلانيكي تلك الزيادة في أعداد الوزراء، فذكر العبء المالي الكبير المترتب على تلك الزيادة وتعارضها مع ما جرت عليه أمور الدولة[2].

٢- كان سبب الزيادة التدريجية فيما بعد القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي منح كل من النشانجي والدفتردار ورئيس البحرية درجة وزير؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الوزراء[3] فاعتبارًا من النصف الأخير من القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي أخذ العدد في الازدياد فارتفع إلى عشرة أو أحد عشر وزيرًا في مركز الدولة[4].

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٧٠

٢) المرجع نفسه ، ج١، ص١٨٤، ١٨٥

٣) Nihat Unal "Dîvan- I Hümâyun ", Gerçek Dergisi, c. III ,s45

٤) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı,s191

٢ – عدم أهلية الوزراء وكفاءهم:

من المعروف أن وزراء القُبّة بصفة خاصة كانوا وزراء بلا مقاعد أي بلا "حقائب وزارية" بالمفهوم الحديث بمعنى ذوي صفة استشارية كوهم معينين من ذوي التجارب والمسؤوليات لدعم الحكومة المركزية لتتناسب خبراهم ومؤهلاهم كمساعدين ومستشارين لضمان ارتفاع نسبة نجاح وفاعلية قرارات الحكومة المركزية بصفتهم الاستشارية؛ لذا من الممكن القول أن مصدر قوهم داخل بنية الديوان وحضور اجتماعاته تكمن في الخبرة والمؤهلات التي يحملوها التي تلبي وظيفتهم الاستشارية.

ولما كانت عملية تنشئة الوزير وإعداده تتم عبر الاشتهار في تنفيذ مهام بك البكوات لفترة طويلة ومع تقدم السلطنة صار كل واحد من بين أكثرية الوزراء يرأس وحدة عسكرية تتألف من ثلاثة إلى أربعة آلاف جندي. وفي بعض الأحيان كان شاغلو منصب بك البكوات يستدعون إلى المركز عن طريق إعطائهم منصب وزارة قبة بهدف إقامة الاستعراضات أمام السفراء الأجانب[1] وبالتالي كانت لديهم محصلة من الخبرة والتجربة.

ومنذ وقت مبكر بغض النظر عن الكم في العدد فمن ناحية الكيف في اعتلاء هؤلاء الوزارة من منظور الكفاءة والأهلية المهنية، فإن الحكومة حينما اعتمدت إرسال وزراء القُبّة ذو الخبرة والكفاءة إلى كل من إيالات مصر وبودين والرومللي والأناضول وحلب والشام لشغل منصب البكاوية. وبدلا من بيكوات البكوات أصحاب الخبرة الواسعة صار الوزراء يعينون من العاملين في الآندرون، وهكذا تحولت ميزة الجلوس في القُبّة إلى نوع من الوظيفة والرتبة[2]، وبذلك خسر الديوان وزراء قُبّة على قدر من الكفاءة الإدارية بإرسالهم إلى الأيالات مما أدى إلى تراجع أدوارهم لقلة خبرهم وكوهم رتبًا مجردة من الصلاحيات إلى جانب أثر ذلك على أهمية منصب الصدر الأعظم في عدم تعيين أشخاص أصحاب تجارب في ولايات الدولة لفترة طويلة في منصب وزارة القُبّة[3] فوزراء القُبّة لم يعودوا من ذوي الخبرة الذين كان يستفاد من خبراهم عند استشارهم الأمر الذي أثر سلبًا على إمكانيات الصدر الأعظم والذي أصبح قليل الخبرة فيما بعد إذا ماكان منصب وزير القبة سبيلًا إلى تقلد منصب الصدارة العظمى.

٣– تجريدهم من صلاحياهم وامتيازاهم:

كان اعتماد فكرة تضمين الوزراء تشكيلات الديوان في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي.للقيام بدور استشاري بالدرجة الأولى ، وقصر أدوارهم الإجرائية على الجلوس تحت القُبّة في الديوان ووضع الطغراء إلا أن أدوارهم مع الوقت تعدت إلى أبعد من هذا بعد استشهاد القرماني محمد باشا سنة ٨٨٦هـ/١٤٨١م فصار كل من إسحق باشا وگديك باشا وحمزة بيزاده مصطفى باشا

---

١) حكمت ققلجملي: التاريخ العثماني، ص٢٧٢.

٢) المرجع نفسه ، ص٢٧٤.

٣) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı,s192

يسيرون شؤون الدولة وهم وزراء قُبّة[1]، فلم تكن لهم مهام تنفيذية إجرائية في الديوان الهُمايوني بشكل واضح ، فقد توكل إليهم بعض المهام حسب ما تقتضيه الظروف في السلم والحرب[2]. إلا أن زيـــادة الأعداد، ونقص الكفاءة والخبرة كما أشير سابقًا أثر على منحهم صلاحيات كـــذلك أثـــرت علـــى الصلاحيات الممنوحة للصدر الأعظم على سبيل المثال: في عام ١٠٥٠هـــ/ ١٦٤٠م تم إلغاء أسلوب أن يكون الوزراء مفوضين "أصحاب صلاحيات كاملة" عن طريق إصدار إرادة سنية أذاعها (كمـــانكش مصطفى باشا) عصر مراد الرابع (١٠٣٢-١٠٤٩هـــ / ١٦٣٢- ١٦٤٠م) بحجـــة كثـــرة عـــدد الوزراء[3].

وثمة إجراء آخر همش من دورهم الإجرائي التنفيذي داخل الحكومة العثمانية على وجه الخصوص في اجتماعات الديوان الهُمايوني، فعلى الرغم من قلتهم في البداية إلا أن كان لديهم الحق والامتياز بشأن كتابة الفرمان ووضع الطغراء باسم السلطان، بيد أنه نتيجة لكثرتهم تم إلغاء هـــذا الامتيـــاز في عهـــد السلطان إبراهيم الأول (١٠٤٩-١٠٥٨هـــ/١٦٤٠-١٦٤٨م)[4] وهنا فقـــدوا دورًا مـــن أدوارهـــم الوظيفية الإجرائية.

ومن زاوية أخرى ومنذ وقت مبكر كان تنافسهم السلبي على أدوارهم بانتهاج أســـلوب قـــوى البلاط الأخرى في مسلك المؤامرات والدسائس التي لم تنقطع يومًا لزعزعة مكانة الصدور العظـــام، لا سيما وأن صلاحياتهم لم تساعدهم على تحقيق ما يصبون إليه؛ لذا عمدوا إلى هذا الأسلوب[5] فأصبحوا يضرون أكثر مما ينفعون.

تراجع الوزراء منتصف القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي:

بصدارة كوبرللي محمد باشا ١٠٦٧هـــ/١٦٥٦م وتطبيقًـــا لسياســـته في ضـــبط الإدارة أراد أن يتحرك باستقلالية تامة ويمارس صلاحياته بكل حرية مستبدًا برأيه دون استشارة أو مساعدة كما تقدم سابقًا. فكان من الطبيعي أن يقلص من أدوار الوزراء في الحكومة على رأسهم وزراء القبة، لا سيما وأن وظيفتهم الأولى استشارية، إلى جانب أن الهدف من تضمينهم الحكومة منذ اعتمادهم كوزراء هو الحد من سلطة الصدر الأعظم كما رمى إليه السلطان محمد الفاتح(٨٥٥-٨٨٦ه/١٤٥١-١٤٨١م) -وذلك تزامنًا مع انتقال شؤون الحكومة وإدارتها من الديوان الهُمايوني وهم المنتسبون إلى قبته إلى الباشا قابيسي -باب الباشا، ثم إلى المقر الرسمي الباب العالي المقر الوظيفي للصدر الأعظم، لا ســـيما وأن الصـــدور

---

١) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص٢٧٣.

٢) راجع الفصل الثاني، وزراء القُبّة.

٣) قفلجملي: المرجع السايق، ص٤٧٣.

٤) Ali Seydi: Teşrifat ve Teşkilatımız , s69 ,70

٥) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص٤٧٦.

العظام حينما كانوا يعقدون دواوينهم في مقارهم وخاصة ديوان العصر الذي يعتبر نموذجًا مصغرًا من الديوان الهُمايوني إلا أن نقطة الاختلاف بينهما في عدم حضور وزراء القبة وكان هذا الديوان على درجة من الأهمية، وبالتالي كان وجود ديوان العصر تمهيدا للتخلي عنهم كأعضاء حكومة لأن تسيير شئونه كان يتم بدون وجودهم فبالتالي أصبح وجودهم غير ذا فاعلية في الباب الآصفي بجانب الصدر الأعظم مما يجعل في تصور الصدر الأعظم أن تقليصهم في الحكومة غير مؤثر لاعتياده هذا الأمر في ديوان العصر.

وفي نهايات القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي كان أغلب الموجودين في الديوان الهُمايوني أشخاصًا أصحاب وظائف أخرى مثل الدفتردار ورئيس البحرية وغيرهم، ففي عام ١٠٨٦ هـ/١٦٧٥م لم يكن هناك إلا وزير واحد فقط هو الصدر الأعظم سليمان باشا، وتم منحه ولاية أرض روم[١].

وواصل آل كوبرللي نزعتهم الاستقلالية بالتخلص من الوزراء، فرغبة من كوبرللي زاده مصطفى باشا بعدم إبقاء أي وزير في إسطانبول قام بعد عام (١١٠٠هـ/١٦٨٨م) بالإسراف بتعيين الوزراء في الأيالات بإرسال بكوات البكوات إلى السناجق[٢]. بعد ذلك أصبح من النادر أن يوجد من هو برتبة وزير في إسطانبول بشكل عام أكثر من أربعة أشخاص بما فيهم الصدر الأعظم اثنان منهم على الأقل من العاملين في القصر السلطاني أحدهما على وجه التأكيد آغا الحريم "القزلر أغاسي" الذي مارس الشؤون العامة بصورة غير رسمية، بينما كثر عدد حاملي لقب الوزير بين حكام الولايات[٣] خارج إسطانبول.

الوزراء في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي:

كان من تبعات التناقص التدريجي للوزراء نهاية القرن الحادي عشرالهجري/السابع عشر الميلادي إزالتهم جميعًا في عصر السلطان أحمد الثالث (١١١٥- ١١٣٤هـ/١٧٠٣-١٧٣٠م) بضغط من الصدر الأعظم الشهيد علي باشا، ومنذ ذلك الوقت أصبح لا يحضر الديوان سوى باشا واحد يحمل لقب وزير وهو القبودان باشا "أمير البحر"[٤] لاحتداد التنافس بين الوزراء والذي أرهق الحكومة.

إلا أن إسراف الحكومة وإجراءاتها في التخلص من وزراء القُبّة وإزالتهم جعلها في حيرة من أمرها بالبحث عن سبيل آخر يُصعد منه إلى منصب الصدارة العظمى لأن قبل إزالة وزراء القُبّة كان بالعادة الوزير الثاني منهم هو المرشح لأنه الأكثر خبرة، مما اضطر السلطان إلى ترشيح حكام أحد الولايات أو

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı,s191

٢) حكمت ققلجملي: التاريخ العثماني، ص٢٧٤.

٣) هاملتون جب.هارولدبوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١/ ق١، ص٢٣٣، مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية، ص٧٥.

٤) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٩٦، ٩٧.

أحد كبار الموظفين الموجودين في إسطانبول مثل أمير البحر ورئيس بيت المال (الدفتردار) والكاخيا بك وآغا الإنكشارية والسلحدار آغا، ومن النادر أن يقع الاختيار على شخص أقل مرتبة من هؤلاء، وإذ كان لابد من حصول ذلك فإنه كان يمنح لقب باشا قبل أن يتسلم الختم الهُمايوني[1]، وبالتالي يُلاحظ الخلط في الفئات بمعنى عدم وضوح فئة معينة يرشح منها الصدر الأعظم ما بين القلمية والسيفية. في ظل اختفاء وزراء القبة كأعضاء حكومة مما أخلّ في قواعد التعيين والترقية.

وإذا ما كان النشانجي بدرجة وزير من أركان الدولة يحظى بدور مهم فيما قبل مرحلة الباب العالي فقد تراجع دوره كركن من أركان الديوان إذ سُحب منه ممارسة حق مراجعة وتصحيح الوثائق والرسائل التي تقدم له لكي يختمها بالطغراء بإلغاء الحق رسميًّا عصر السلطان أحمد الثالث (١١١٥ - ١١٣٤هـ/١٧٠٣-١٧٣٠م)[2].

وفي ظل حكم السلطان سليم الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م) عادت الحكومة إلى الإسراف في زيادة أعداد الوزراء في عام ١٢١٠هـ/١٧٩٥م بسبب دخول الدولة في حروب وعلاقات جديدة، وخوفًا من تمردات بعض النبلاء والأعيان الذين ليست لديهم أهلية، والذين قاموا بظلم الناس تم ترقيتهم إلى مناصب عليا مثل منصب الوزير من باب دفع شرورهم، إلا أن هذا الإجراء أضر بالمنصب وقلل من أهمية ورونق ومكانة الوزير. وكردة فعل إصلاحية من السلطان سليم الثالث إزاء هذا الوضع المزري للوزراء، رأى عدم تولية هؤلاء أي وظائف وأنه من الضروري دمج الولايات التي ينبغي منحها لأمير الأمراء لتصبح الاثنتان في ولاية واحدة، وألغى نظام تعيين وزراء كل عام وتحديد عدد الوزراء[3] كما أطال مدة وظيفة الوزير حتى يخفف من الفوضى التي كانت تحدث عند تغيير الوزراء كل عام، فجعل عملية التغيير لا تحدث إلا مرة واحدة كل أربع أو خمس سنوات[4].

ونتيجة لضعف هذا المكون في الحكومة العثمانية بشكل عام من وزراء وكبار رجال الدولة بانعزالهم في أقسامهم الحكومية عن الحكومة المركزية أضعف هذا النظام من سلطة الحكومة المركزية على موظفي الجهاز الإداري؛ ولذلك كانت أولى محاولات السلطان سليم الثالث لمواجهة هذا الفساد هي بذل الجهود لتقييد سلطة الوزراء وكبار رجال الدولة، وتخفيض أعدادهم إلى الحد الذي يستحق أن يشغل هذا المنصب بالفعل من يستطيع أن يؤدي عمله بإخلاص، وكان الهدف من هذا الإجراء هو إغلاق الباب في وجه أصحاب الدسائس السياسية التي انتشرت بشكل واضح في هذه الفترة، وكان العداء المتبادل والنزاع الدائم بين كبار رجال الدولة وبين ذوي الحظوة لدى السلطان مصدر إزعاج

---

١) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٧٠.

٢) المرجع نفسه ، ص٨٧، عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٨٧.

٣) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı ,s 194,195

٤) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ١٨٥.

كبير له. وقد حاول مرارًا إيجاد نوع من المصالحة بين الطرفين لتستقر الأمور ولكنه فشل فلجأ إلى عزل البعض منهم[1].

وبنهاية القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي فبالنسبة للنشانجي كانت صلاحيته محدودة جداً ووصف وضعه في التشريفات العثمانية كأداة قديمة بطل استعمالها تُزين بها الدولة، كما أُرجع سبب تراجع دوره إلى انحسار عملية الفتوحات وتقلص الأراضي المفتوحة والتي كان تقسيمها وتطبيق الأحكام القانونية عليها من صميم عمله [2]، إذا ما مُنح درجة الوزارة.

ونخلص إلى أن جميع التغييرات التي اعترت نظام الوزراء كانت تزامنًا مع انخفاض عدد مرات انعقاد الديوان إلى مرة كل ثلاثة أشهر اعتبارًا من منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، نهاية القرن الثالث عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، وانتقال شؤون الدولة إلى ديوان الصدر الأعظم ثم الغياب الفعلي للديوان الهُمايوني بانتقال إدارة أمور الدولة في الواقع إلى الاجتماعات اليومية في الباب العالي[3].

الوزراء في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي:

في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الهجري تغيرت التشكيلات بشكل جذري طبقًا لإصلاحات السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) إذ قام بإجراء شابه إجراء السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) لاسيما وأنهما انطلقا من نفس الفكرة وهي تبني تكريس تطبيق فكرة الحكم المركزي، فكما ابتدع السلطان محمد الثاني فكرة وزراء القُبّة لكبح جماح الصدر الأعظم، فمحمود الثاني ضمّن الحكومة العديد من الوزراء الوكلاء "النظار" في سياق القضاء على مأزق السلطة الناجم عن تركز المسئولية الإدارية العليا في يد الصدر الأعظم الذي استبدل بلقب الباشا وكيل، فأنشأ نظارات جديدة على النسق الأوربي كما تقدم[4]، وأُطلق عليهم وكلاء نظار ولقب ناظر برتبة وزير على رأس كل نظارة[5].

وعند التشكيل كان ينعقد مجلس خاص للوكلاء يومين، ويتم فيه مناقشة أمور الدولة المهمة[6]؛ مما يعني تنبه السلطان محمود الثاني إلى أهمية دور الوزراء بشكل عام في تشكيلات الحكومة المركزية وحل الوكلاء "النظار" محل أركان الدولة ووزراء الديوان الهُمايوني، إلا أن الأدوار لم تبلغ أهمية الوزراء بشكل عام في الديوان الهُمايوني وكل من حمل درجة وزير من أصحاب الوظائف في الديوان؛ ذلك لأن

١) ناهد دسوقي: بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية، ص١٨٢

٢) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص١١١، ١١٢

٣) هاملتون جب.هارولدبوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١، ق١، ص٢٣٣

٤) زينب أبو سنة: تركيا الإسلامية الحاضر والمستقبل، ص١٠١.

٥) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٨٥.

٦) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج٢، ص٤٦٥.

النظارات والمجالس الجديدة قد تأسست وتشكّلت في الحكومة العثمانية بشكلها الجديد مثلما هي الحال في أوروبا بمسؤوليات لا تحمل أي ماهية استشارية حيث إن الصدر الأعظم في ظـل هـذه التغـييرات والإصلاحات المتتالية واصل هذه الماهية والصفة الاستشارية كوكيل مطلـق للسـلطان مما عـرض مسؤوليات الصدور العظام للنقد الأمر الذي تطلب ضرورة إيجاد مستشارين له لأنه ليس معصومًا من الخطأ واجتهاداته تحتمل الصواب والخطأ[١]، ومن هنا وإن اختفى مصطلح وزراء القبة وتغير مسـميات الوزراء بشكل عام عما كانت عليه في الحكومة التقليدية الكلاسيكية المتمثلة بالديوان الهُمـايوني فإنـه أُعيدت للنظار-الوكلاء- الصفة الاستشارية، وأصبحت درجة الوزير أعلى درجـة مدنيـة كمـا تم استحداث رتبة مشير للرتبة والدرجة العسكرية[٢].

ولذا يُعد ظهور الوزراء بشكل عام وبصورة وبمسميات جديدة تطورا تاريخيًّا ووزاريًّـا في البنيـة الحكومية المركزية في الباب العالي، بقيامهم بأدوار سياسـيّة واقتصـاديّة وإداريّـة واجتماعيّـة تبعًـا للتخصصات التي استعرضت سابقا لكل نظارة، كموظفين تنفيذيين في دعم الحكومة المركزية في الباب العالي في وضع السياسات واتخاذ القرارات كون التشكيل الأساسي للحكومة يتكون دائما من مسؤولين يشرفون على العمل التنفيذي الإداري للحكومة.

بروز معاوني الصدر الأعظم:

لقد رافق استقلال الصدر الأعظم وتدويره للأمور وتنفيذه للإدارة المركزيّة بشـكل مكثـف في الباب الآصفي بروز ثلاث شخصيات في الحكومة: أولها الكاخيا بك، وثانيها الجاوش باشي، وثالثهـا رئيس الكُتّاب؛ حيث كانوا على صلة مستمرة بالصدر الأعظم، وعرفوا بخدم الباب الآصفي[٣].

فبينما كان الثلاثة في السابق بموجب قانوننامة السلطان محمـد الفـاتح(٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) خُدّامًا ومساعدين يقومون بأعمالهم وقوفًا في الديوان الهمايوني[٤] أصـبح كـلٌّ منـهم في الاجتماعات التي تعقد في الباب الآصفي بمثابة عضو في الحكومة، ثم عوملـوا معاملـة الـوزراء منـذ (١١٤٣هـ/١٧٢٠م)[٥]، حيث وُصفوا بوزراء الدولة الثلاث الذين كانوا يشتغلون تحـت إشـراف الصدر الأعظم بصورة أقل أو أكثر مباشرة، و مناصبهم سنوية.ولُقبوا بلقب "قبورجـالي" أي أسـياد الباب العالي، وكانوا فيما مضى أمناء سر الصدر الأعظم الخصوصيين إلا أنهم بعـد زوال وزراء القبـة أصبحوا من عداد موظفي الدولة[٦].

---

١) Enver Ziya Karal: Islahat Fermanı Devri, c. VI , s1976

٢) Yılmaz Oztuna: Devletler ve Hanedanlar, c.II ,s977

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ٢٠٧.

٤) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme, s6

٥) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٥٩.

٦) مراد دوسون: نظم الحكم والادارة، ص٧٧، ٧٨.

ومهما كان نوع القضية المطروحة كان أن تمر على أحد وزراء الدولة الثلاث، كونهم المـــوظفين الوحيدين الذين يشتغلون مع الصدر الأعظم ويقابلونه كل صباح لتقديم تقاريرهم ولأخذ الأوامر منـــه، وكان لكل واحدٍ منهم سكرتير يرسله إلى الصدر الأعظم ليطلعه على مجرى الأمور في الأعمال الأقـــل أهمية[1].

ويجدر الوقوف على تطورات كل منصب واختصاصاته حتى بروزه في حكومة الباب العالي.

أولا: الكاخيا بك (كتخدا الباب العالي):

الكتخدا اسم أكبر مسؤول برفقة وصحبة الصدر الأعظم وبالأصل كان من خُدّامه حينما كـــان يُطلق عليه كخيا بك و لم تكن له علاقة بالإدارة المركزية، وحينما ترقى في منظومة الباب الآصفي أصبح اسمه كتخدا الصدر الأعظم ورئيس دائرته خلافًا للكتخدا الشخصي الموضوع لكل وزير، وقـــد تبـــوأ مكانة في حكومة الباب العالي اعتبارًا من النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري/ الثـــامن عشـــر الميلادي؛ تحديدًا منذ صدارة دامادا نوشهرلي إبراهيم باشا[2] عصر السلطان أحمـــد الثالـــث (١١١٥ - ١١٣٤هـــ/١٧٠٣-١٧٣٠م).

تعييـــــنه:

كان يتم تعيين الكتخدا من قبل السلطان بناءً على توصية الصدر الأعظم، وإذا ســـقط الصـــدر الأعظم من نظر السلطان فإن الكتخدا كنائب للصدر الأعظم يسقط أيضًا، وعلى الرغم من عدم حملـــه أي رتبة عسكرية إلا أنه تبوأ مكانة مرتفعة بدرجة أمير إدارة ثاني بسبب أهمية وتنوع مهامه[3].

امتيازات ومراسم كتخدا الصدر الأعظم:

١- عند تعيينه كان يتم إلباسه فراء السمور بحضور الصدر الأعظم ويرتدي المجوزه[4] وكان يضـــع فراء الأطلس الأخضر على كتفه كزي رسمي في ديوان الصدر الأعظم في الباب العالي[5].

٢-بعد صعود دوره في الحكومة أصبحت مرتبته تأتي قبل رئيس الكُتّاب وبعد النشـــانجي والبـــاش دفتردار [6].

٣-بالرغم من الاعتراف بمنزلته رسميًّا إلا أن حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري/القرن الثامن عشر الميلادي تقريبًا استمرت قاعدة عدم ذهابه إلى الديوان ولا يسمح له بالمشاركة في أي مراسم؛ لأنه

---

١) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٨٠.

٢) Necati Gültepe: Mühürün Gücü, s271, Mufassal Tarihi,CIlT2 ,s1453

٣) Mufassal, c.II , s1453 , Yılmaz Oztuna: Devletler ve Hanedanlar, c.II, s1057, 1058

٤) المجوزة: عمامة كبيرة أوقلنسوة يلف شاشها مرتين، شبيهة بالجوزة، كانت لباسًا لآغوات الإنكشارية، وكان لونها على الأغلب أبيض وشكلها مثلثًا مزينة بحافة صفراء. انظر حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص٢٠٠.

٥) Mehmet Pakalın: Deyimler ve Terimleri Sözlüğü , c.II, s254، انظر ملحق رقم (٣)،صورة رقم (٣٠).

٦) Oztuna: p.o , c.II, s1057, 1058

كان يأتي من ضمن دائرة الصدر الأعظم، فاقتصر على مصاحبة الصـــدر الأعظـــم إلى الســـراي وتوديعه عند الباب الأوسط ومن ثم العودة إلى مقر الصدر الأعظم[1].

تطور وظائفه حتى انتقاله إلى الباب العالي:

١- بعد قبوله كموظف رسمي في الباب العالي اكتسب نفوذًا ووجاهة، إذ أصبح لا يشغل المنصـــب إلا كبار موظفي الدولة، وأُطلق عليه من الألقاب "وزير كاخيا بكي" تمييزًا له عن ضابط إنكشـــاري كان يحمل لقب كاخيا، ولقب "آغا أفندمز" أفندينا الآغا، وبالتالي جمع بين لقبين مختصين برجال القلم والسيف[2] كون لقب أفندي مختص بأرباب القلم، أما عن منحه لقب آغا الخاص لرؤســاء الجيش فلكونه نائب الصدر الأعظم في دائرة الأمن العام والحربية.

٢- من مؤشرات بروز مكانته طبقًا للقواعد والأصول، كان على الوزراء ورئيس البحرية "القبـــودان باشا" وآغا الإنكشارية وسائر الأغوات كمسؤولين أن يقوموا بزيارته بعد زيارتهم للصدر الأعظم وبالتالي صعد لمترلة الوزير صاحب الأطواغ الثلاث.

٣-كونه نائبًا عن الصدر الأعظم ونتيجة لإلغاء نظام وزارة القبة؛ حيث كان وزير القبة الثاني هو نائب الصدر الأعظم المرشح للصدارة العظمى، أصبح الكتخدا من ضمن المناصب المرشـــحة للصـــدارة العظمى في عصر السلطان أحمد الثالث(١١١٥ -١١٣٤هـ/١٧٠٣-١٧٣٠م)[3].

٤-كان ينوب عن الصدر الأعظم في الشؤون المترلية والعسكرية فكان الموظفون الذين تحت إمرته بمثابة حلقة الاتصال بين الصدر الأعظم والموظفين القولار سواء العاملين في خدمة القصور أو الجـــيش، وكان يجب عليه أن يظل في الخفارة أيام العطل والأعياد حينما يكون جميع موظفي الباب العالي في إجازة. وكان يبقى في محل عمله حين يخرج الصدر الأعظم في جولاته الرسمية وينـــوب عنـــه في الحالات الاضطرارية.

٥-نظرًا للأهمية البالغة لاختصاصاته في المسائل الداخلية والحربية فباستطاعته اتخاذ قرارات فورية بالنيابة عن الصدر الأعظم حالما وقوع أحداث مهمة أو ظهور أزمات فجائية.

٦-كان مشرفًا على المكتوبجي السكرتير الخاص للصدر الأعظم كما كان يشرف على التشريفاتي مدير المراسم[4].

٧- فيما يختص بالولايات فإن الولاة كانوا تابعين للصدر الأعظم بشكل مباشر لا لكتخدا الصـــدارة؛ لأنهم ممثلي السلطان في ولاياتهم وكان الصدر الأعظم وكيل السلطان ولما لم يمكن ربـــط وكيـــل

---

١) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٧٨.

٢) هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١ /ق١، ص١٧٦، عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٩٨.

٣) دوسون: المرجع السابق ، ص٧٨.

٤) جب، بوين: المرجع السابق ، ج١ /ق١، ص١٧٦، الشناوي: المرجع السابق ، ج١، ص٢٩٨.

بوكيل بدأ الصدر الأعظم يباشر الولاة وشؤونهم عن طريق كتخدا الصدارة[1]؛ لذا اعتمد حكام الولايات على نفوذه للبقاء في مناصبهم[2].

٨- نظراً لأن الصدر الأعظم هو والي إسطانبول في الوقت نفسه فإن السلطة المدنية الرفيعة في إسطانبول مضت إلى يد كتخدا الصدارة أيضا واعتمد هذا النظام قبل ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م، وبينما كان الكثير من ولاة الولايات على درجة وزير فإن الكتخدا أيضا كان على درجة أمير الأمراء والوزراء[3].

٩-كانت جميع الشؤون السياسية والعسكرية والإدارية والمالية الصادرة من مقام الصدارة وتخص مسؤولين منفصلين كل بعينه تمضي من تحت يده[4] من هذه الموضوعات على سبيل المثال: ملخصات مواجب المهمات العسكرية لإرسال مستلزمات الجنود من مؤن وإعانات بموجب الفرمانات السلطانية [5].

إلى جانب قيامه بدراسة ملخصات الأوراق والمحررات المكتوبة إلى الولايات والواردة منها وبحثها جيدًا في دائرته، ثم إرسالها إلى الولايات بعد تسجيل نسخ منها في الدفاتر[6] كونه المختص بكتابة شفرة البيرولدي وتأشيرة الصدر الأعظم "بنجه""٥" على الأوراق المقدمة إلى مقام الصدارة، وعندما يرى الصدر الأعظم هذه العلامة فإنه يضع علامة (√) صح على الأوراق أعلى تأشيرة الكتخدا[7].

وبناء على تلك المهام كان يقوم بدور مستشار رئيس الوزراء اليوم كما كان شبيهًا بمنصب وزير الداخلية [8].

وبالرغم من تطور صلاحياته في الباب العالي إلا أن كتخدا الصدر الأعظم ورئيس الكُتّاب لم يمتلكا حق العضوية في مجالس الشورى المؤلفة من أربعين شخصًا تقريبًا والمنعقدة في قاعات جلسات الصدر الأعظم وهي المجالس فوق العادة الذي كان دستور الدولة يُعين أعضاءها الممثلين كرؤساء لهيئات الدولة الثلاث القضائية والمدنية والعسكرية والخاجات المشهورين كما أُشير سابقًا نظرًا لأنهما لم يكونا

---

١) Yılmaz Oztuna: Devletler ve Hanedanlar, c.II, s1057, 1058

٢) ليلى أبو لبن: الإدارة في مصر في العهد العثماني، ص٦.

٣) Oztuna: p. o, c.II, S1057, 1058 .

٤) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٧٨.

٥) الأرشيف العثماني، قلم كتخدا الصدارة، BOA , KK. d 0040 , s 3,4، انظر ملحق رقم (١)، وثيقة رقم(١٣).

٦) Diyanet Vakfi İslam Ansiklopedisi, Istanbul , 1991, Cilt4, s379

٧) دوسون: المصدر السابق، ص٧٨.

٨) عبد القادر دهده أوغلو: ألبوم العثمانيين، ص١٠٧.

سابقًا من أعضائه –وأعضاء الديوان الهمايوني– وكانا يحضران تلك الجلسات بصفتهما كُتّاب وشُـرّاح ويجلسان على السجادة إلا أن معلوماتهما عن الأعمال الجارية تجعلهما يؤثران في مجرى الأحكام[١].

دائرة كتخدا الصدر الأعظم ومساعديه:

نظرا لعظم مسؤولياته كانت له دائرة مستقلة، وكان من أبرز مساعديه فيها:

١– الكخيه كاتبي: كان بمثابة السكرتير كما أُطلق عليه أمين سر كخيه الأول وكان يشـرف على رسائله إلى جانب مسؤوليته عن تحصيل الضرائب العائدة لكتخدا الصدارة والصدر الأعظـم[٢]، وكان يشرف وينظم حساباتهم شهريًا وفي الوقت نفسه فالكخيا كاتبي هو رئيس قلم المالية القلم العاشر للدفتردار، حيث كان القلم في مبنى مستقل ،وفي بدايات القرن الثالث عشر الهجريّ/ التاسـع عشـر الميلاديّ أصبحت دائرته في الباب العالي عند البوابة الكبرى[٣] وكان يأمر على عدد من الكُتّاب ما بين العشرين والخمس وعشرين كاتبًا[٤].

٢– "قره قولاق" الأذن السوداء: وهو سكرتير كتخدا الصدر الأعظم ومعاونه الآخر وانحصرت مهمته بالقيام بالمراسلات المتبادلة بينه وبين الصدر الأعظم[٥].

وفي سياق تطور منصب كتخدا الصدر الأعظم في ظل إصـلاحات السـلطان محمـود الثـاني (١٢٢٣–١٢٥٥هـ/١٨٠٨–١٨٣٩م) باستحداث نظام النظارات بدَّل السلطان محمود الثاني اسـم "صدرات كتخدا سي" كتخدا الصدر الأعظم إلى "أمور ملكية ناظري" أي ناظر الأمـور الملكيـة، ثم سُميَّ "داخلية ناظري" ناظر الداخلية.

وكان آخر كتخدا وأول ناظر هو المصلح الشهير محمد برتو باشا وأُلغيت هذه النظارة في ١٩/٤/١٢٥٥هـ– ٢/ ١٨٣٩/٧م، ثم أعيد تأسيسها في ١٢٨٥/١٢/٥هـ–١٨٦٩/٣/١٩م ثم أُلغيـت في سنة ١٢٨٧هـ/آب ١٨٧١م، وأُنيطت الأمور الداخلية في أوقات إلغائها بشخص الصـدر الأعظـم ومستشار الصدارة الذي انضم إلى الوزارة أيضًا كان كتخدا الصدارة وقتئذ مستشارًا للصدارة وعضـوًا في الصدارة أيضًا[٦].

---

١) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة ، ص١٠٣.

٢) دوسون: المصدر السابق ، ص٧٧.

٣) Vakfı İslam Ansiklopedisi, Cilt4, s379

٤) دوسون: المصدر السابق، ص٧٧.

٥) هاملتون جب، هارولدبوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١، ق١، ص١٧٦، عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٩٨.

٦) أحمد كوندز، سعيد أوزتورك: الدولة الدولة العثمانية المجهولة، ص٣٩٢وقارن يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٥٠٣، ٥٠٤.

ثـــانيًا: الجاوش باشي:

الجاوش بشكل عام مصطلح وظيفي تركي قديم كان يُطلق على موظفي الدولـــة الـــذين كـــانوا يقومون بخدمات عديدة في القصر في الدول التركية القديمة كالجوك ترك في فترات ما قبل الإســـلام ، وصولًا إلى الدولة العثمانية كإرثًا سلجوقيًا، وتطور مثله مثل الوظائف الموروثة التي واصلت وجودهـــا حتى شكّلت أهمية كبرى فأخذت النموذج الأفضل ضمن تطورات تشكيلات الســـراي العثمـــاني[1]، والجاوشية أحد رجال الخدمة الخارجية التي كانت تضم كل التشكيلات التي تنظم علاقات الســـلطان بالعالم الخارجي كالحكومة والمراسم والجيش[2].

تعييـــنه:

كان يتم تعيين الجاوش بـــاشي بفرمان سلطاني[3] وكان بإمكان التشريفاتي أن يترقى إلى منصب الجاوش باشي[4]. لا سيما وأن مهامهما تتشابهان في تنظيم المراسم والإشـــراف علـــى ســـير قواعـــد التشريفات.

امتيازات ومراسم الجاوش باشي:

١- كان يرتدي خلال المراسم زي خاص أُطلق عليه الساراسر وكان يعتم السليمي على رأسه[5] وفي المناسبات كان يرتدي ثوبًا يسمى هرواني مصنوع من قماش الجوخ، وكان أثناء انعقاد الديوان يمسك قضيب ،ويركب الخيول الخاصة بالوزراء[6] ويرجح أن ذلك كان عندما تصاعد دوره.

٢-ونظرًا لأن الجاوش **باشي** هو أعلى رتبة في الجاوشية، فإن درجته ورتبته في قانوننامـــة محمـــد الفاتح تأتي بعد آغاوات البلوكات الستة وقبل كتخدا القابجي، ومن الجاوشي من يترقى إلى درجـــة وزير بشكل مباشر[7].

٣- من ألقابه قدرة الأماكن[8] ونظرًا لوظائفه في الجانب التشريفي كحفظ الأمن في الديوان أطلـــق عليه آمر الديوان "ديوان بابيه"[9].

---

١) Mehmet Koprülü: Bizans Müesseselerinin Tesiri , s83,84 , Ünit Koç " XVI. Yüzyılda Osmanlı Devleti'nde Cavuşluk Teşkilatı" , c. 12 ,s396

٢) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٢٨.

٣) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي، ص٢٨٦.

٤)-أحمد واصف: تاريخ واصف، ص٢٦٢.

٥) Ismail Uzunçarşılı: Devletinin Saray Teşkilatı,s417، انظر ملحق رقم (٣)،صورة رقم(٣٦).

٦)- عبد القادر أوغلو: ألبوم العثمانيين، ص٩٤

٧) Uzunçarşılı:p.o,s417

٨) حكمت ققلجملي: التاريخ العثماني.، ص١٣٥

٩) جوزيف فون همر: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٥٥

تطور وظائفه حتى انتقاله إلى الباب العالي:

١-كان الجاوش باشي هو الشخص المسؤول عن توصيل الرسائل لبعض الأماكن في عصر أورخان (٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م)[1]؛ ولذا يمكن اعتبار أن وظيفته نشأت في سياق أسس الدولة العسكرية، غير أن تطور وتوسع وظائفه مرتبط بتطور التشكيلات المركزية بتقنين الوظائف في قانوننامه محمد الفاتح مما لا يدع مجالًا للخلط في المعنى والمصطلح بين الجاوش باشي ناظر البروتوكول ومصطلح الباش جاووش[2] إحدى ضباط الإنكشارية[3].

٢-كان الجاوش باشي رئيس جاوشية الديوان الهُمايوني الذين كانوا يقومون بدعم القوة الإجرائية التنفيذية المباشرة لأعمال الديوان، وفي أول أمرهم كانوا يقومون بوظائف الحجّاب والسعاة والحرّاس، وكان الانشغال بشؤون المحضر وتنفيذ الأحكام من صميم أعمالهم، ولهم أماكن مخصصة بجانب الديوان الهُمايوني كانوا ينتظرون فيها الأوامر الصادرة من أركان الدولة ليقوموا بتنفيذها[4]كما تقدم[5].

٣-كان الجاوش باشي يترأس فرقة تنقسم إلى خمسة عشر فصيلة تعمل تحت قيادته يقود كل منها ضابط وقوام كل فصيلة اثنين وأربعين رجلًا، وكانوا يشهدون الاجتماعات التي يعقدها السلطان مع كبار الموظفين، كما كانوا يشهدون مقابلاته مع السفراء ومن إليهم من كبار الشخصيات، ويحضرون المحاكمات التي تعقدها محكمة السلطان أو الصدر الأعظم، وكانوا يشتركون في مواكب السلطان العامة بصفتهم جزءاً من الحرس السلطاني ويصحبونه حين يخرج إلى ساحات الحرب[6].

٤-كان الجاوش باشي يرافق الصدر الأعظم وموكبه حتى مقره في الباشا قابيسي، ويرافقه يوم الجمعة إلى الجامع ومعه الجاوشيه وكان يقوم بخدماته في ديوان العصر مثلما كان يفعل تماما في الديوان الهُمايوني[7].

---

١) عطا الله أحمد: تاريخ عطا، ج١، ص١٦٩، عبد القادر أوغلو: ألبوم العثمانيين ، ص٩٤

٢) الباش جاووش: مصطلح أطلق في العهد العثماني للدلالة على أحد ضباط أوجاق الإنكشارية، وكان يعمل تحت إمرة آغا الإنكشارية وهو أقدم الجاوشات الثلاثة الذين أطلق عليهم جاوشلري في الإنكشارية، وهو آمر السرية الخامسة، وأكبر قائد بعد كتخدا بك وهو نائبه، والمشرف على مراسيم ديوان آغا الإنكشارية، وتسليم معاشات الإنكشارية، وتبليغ الأشخاص المطلوبين من قبل الأغا للمثول بين يديه. انظر.أوغلو: المصدر السابق، ص١١١، حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع، ص٣٣

٣) Yılmaz Oztuna: Devletler ve Hanedanlar, c.II,s1061

٤) Ismail Uzunçarşılı: Devletinin Saray Teşkilatı,s408

٥) حول وظائف الجاوش باشي في المراسم والتشريفات راجع الفصل الأول.

٦) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٩٦.

٧) Uzunçarşılı: p.o,s413

٥-كان مكلفًا بإحضار شيخ الإسلام المعين في موكب إلى السراي وخلافًا لذلك كان يقوم بإبلاغ شيخ الإسلام المعزول بقرار عزله، ولا يتم إرسال الجاوش باشي في أي خدمة أخرى إلا للضرورة، كما ينبغي أن لا يُرسل إلى شيخ الإسلام إلا في النهار حتى لا يتوجس شيخ الإسلام ولا يربكه تقديرًا لمكانته.

٦-كان مكلفًا بنقل الشخص الذي حصل على درجة وزير من مترله إلى مقره الجديد في موكب أيضًا.

٧-كان مسؤولًا خارج الديوان عن ضبط الأمن فكان يقوم بالتحقق من هوية الأشخاص الذين يأتون إلى إسطنبول من الخارج، وإعادقم إلى الضواحي والولايات التي جاءوا منها بعد التأكد من هويتهم للحد من ازدحام السكان في إسطانبول[١].

٨-كان يقوم بتفتيش سائر الأملاك كونه الناظر على الضرائب الأميرية المؤجرة إيجارًا دائمًا وإذا أراد أحدهم إخلاء التزامه الذي استأجره لشخص آخر فكان على الجاوش باشي أن يرسل الطلب على عريضة المستأجر الأول نفسها لتعرض على الصدر الأعظم لأخذ موافقته[٢].

٩-كان من مهامه تشميع العقارات والمنازل وسائر الأملاك في دائرته وكان مكلفًا بإحضار الأشخاص الذين تمت مصادرة أموالهم وأملاكهم إلى الديوان[٣].

١٠-كان الجاوش باشي يراقب ويشرف على تطبيق وإنفاذ أحكام العزل والحبس والإيقاف بحق مسؤولي الدولة والولاة في الولايات[٤].

وكون الجاوش باشي يحظى بوظيفة ضبط الأمن العام والسيطرة الأمنية[٥] صُرِّح للجاوشيه أثناء قيامهم بمهامهم تقلد القوس والسهام والسيف والدروع كأسلحة[٦].

١١-بانتقال شؤون الدولة إلى مقر الصدر الأعظم إثر تراجع الديوان كجهة تنفيذية مركزية برز دور الجاوش باشي حكوميًّا، حيث ألحق وأفراد فرقته بخدمة الصدر الأعظم ولذلك غلبت على الجاوش باشي صفة أحد كبار موظفي الإدارة المركزية أكثر من صفته ضابط في البلاط السلطاني. وصُنف من وزراء الدولة الرسميين وترقى إلى هذه الدرجة على يد الصدر الأعظم إبراهيم باشا في أوائل القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي عصر السلطان أحمد

---

١) Yılmaz Oztuna: Devletler ve Hanedanlar, c.II,s1061

٢) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٧٦، ٧٧.

٣) Ismail Uzunçarşılı: Devletinin Saray Teşkilatı, ,s414

٤)خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٩٢، Mehmet Pakalın: Deyimler ve Terimleri Sozlüğü , cll , s . 338

٥) Uzunçarşılı: p.o,s415

٦) Ali Birant: Askerlik Sanatı Orf ve Adetleri,s22

الثالث (١١١٥-١١٣٤هـ/١٧٠٣-١٧٣٠م) ووصل إلى مرتبة أعلى من رئيس الكُتّاب "الريس أفندي"، وأصبح وكيل ونائب الصدر الأعظم في تطبيق الشؤون الإجرائية والتنفيذية.

١٢-برز الجاوش باشي كموظف ثاني في محكمة الصدر الأعظم فإذا كان الجاوشية في الأصل يحضرون مجلس السلطان في ساحة القضاء ليضمنوا تنفيذ الأحكام الصادرة فإنهم ظلوا يقومون بهذا الأمر حين انتقال رئاسة القضاء ومحكمة السلطان إلى الصدر الأعظم في الباب العالي حيث أصبح الجاوش باشي أكثر اتصالًا بالصدر الأعظم من السلطان، فقام بدور كبير في إجراءات المحكمة حتى غدا في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي نائبًا لرئيسها وبهذه الصفة والصلاحية المضافة إليه كان يرأس الجلسات التحضيرية في المحكمة توفيرًا لوقت الصدر الأعظم[١].و كان الجاوش باشي في محكمة الصدر الأعظم يستقبل الشكايات المتعلقة بالمسائل المدنية والجنائية وقبل اجتماع مجلس الباب العالي يعقد مجلسا عاماً، وكان يجلس شمال الصدر الأعظم وبذلك فإنه يتمكن من أخذ معلومات أولية عن كل الدعاوي التي ستعرض في ذلك اليوم للصدر الأعظم ويدونها باختصار لكي لا يطول الشرح وقت عرضها على الصدر الأعظم وهو يفعل ذلك سواء أنهاها الوزير أم أرسلت إلى المحاكم الخاصة بها[٢].

وكان الجاوش باشي أثناء جلسات المحاكمة يشرف على التذكرجية التذكرجي الكبير "بيوك تذكرجي" والتذكرجي الصغير "كوجوك تذكرجي" أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، وكانا يتناوبان في قراءة الشكاوي المقدمة للصدر الأعظم ثم كتابة القرار الذي يتخذه الصدر الأعظم في كلٍ منها، كما كان عليهما وضع الصياغة اللفظية للأوامر التي يصدرها الصدر الأعظم إلى الإدارات الحكومية المختلفة وسائر الولايات والجيش والمحاكم، وهذان الموظفان كانا يتقدمان بوضعهما الوظيفي على كُتّاب رئيس الكُتّاب"الريس أفندي"كما نص القانون[٣].

وبالتالي صعد دوره في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي وكأنه نائب رئيس القضاة، كما كان بإمكانه أن يترقى إلى منصب الصدر الأعظم[٤].

دائـــرة الجاوش باشي ومساعديه:

شكّلت دائرته الدائرة الثالثة الكبيرة في الباب العالي قبل ظهور النظارات١٢٤٦ه/١٨٣٠م، كونه المسؤول التنفيذي عن الأمن العام ومعنيًّا بجهاز القضاء والشرطة والقبض على المذنبين ومعاقبتهم[٥].

---

١) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٩٧، هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١ /ق١، ص١٦٦.

٢) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٧٦.

٣) الشناوي : المرجع السابق، ج١، ص٢٩٧

٤) Ismail Uzunçarşılı: Saray Teşkilatı 1,s417

٥) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٩، ٢١٠.

مساعدوه:

١-كاتب الجاوشلر "جاوشلر كاتبي": هو الذي كان يقوم بضبط وترتيب جاوشية الديوان ويشرف على العقوبات البدنية والنقدية، وكان مكلف بإيقاف المنحدرين من الفئة العلمية"العلماء" بالتحفظ عليهم وحجزهم في مكاتبهم حتى يُنظر في التهمة الموجهة إليهم. احترامًا لمكانتهم.

٢- حافظ الكيس "كيس دار": هو مدير أوراق الجاوش باشي، وكان يشرف على كافة العرائض المكتوبة والمدونة من الجاوش باشي، كما يقوم بجمع الرسوم وتحصيلها باسم الجاوش باشي الخاصة بالقضايا بما فيها رسوم المحاكم من المدعي والمدعي عليه[١].

٣- كان يأتمر بأمر الجاوش باشي فرقة مؤلفة من ستمائة وثلاثين حاجبًا جاوشيًا يخدمون في المحاكم[٢] **وكان من مهامهم:**

- إدخال المتهمين والمدعين وأصحاب الشكاوي إلى محكمة الصدر الأعظم.
- تنفيذ الأحكام ونقل ملفات القضايا التي كان يرسلها إلى المحاكم الأقل درجة للفصل فيها.
- ولما كان تنفيذ الأحكام القضائية من المهام الرئيسة للجاوش باشي وتمكينًا لأداء مهمته على الوجه الأكمل وضعت الحكومة المركزية تحت تصرفه ضباط من الإنكشارية وهم: محضر آغا، عسس باشي، صوباشي، وكانوا يتلقون الأوامر منه مباشرة ويعهد لهؤلاء أيضًا بأعمال الشرطة بوجه عام.

ومما سبق نخلص إلى أن الجاوش باشي جمعت اختصاصاته بين الطابع القضائي والعسكري[٣].

وفي ظل إصلاحات السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) تعرضت وظيفة الجاوش باشي كغيرها من وظائف العصر الكلاسيكي للتغيير، فهناك تخمين بأن مؤسسة الجاوش تحولت إلى نظارة ديوان الدعاوي خلال الفترة (٢٧رجب-٩ رمضان ١٢٥٢هـ/٧نوفمبر/تشرين ثاني-١٨ ديسمبر/كانون أول ١٨٣٦م) وهذا التغيير تحقق كما ذكرته المقالة المنشورة في جريدة تقويم الوقائع ١١ رمضان ١٢٥٢هـ ٢٠ ديسمبر/كانون أول ١٨٣٦م **بالنص التالي:**

" لقد تم تنظيم كافة الوظائف مجددًا وتم تغيير المسميات لتتماشى مع طبيعة كل عمل يقوم به أي موظف: أن منصب الجاوش پاشي بعد أن تحول إلى نظارة الدعاوي فإن الموظفين الذين كانوا بصحبته يواصلون عملهم نفسه في بنية ومبنى نظارة الدعاوي ".

وطبقًا للائحة الجديدة التي تم اعتمادها يوم (٣٠ محرم ١٢٥٤هـ/ ٢٥ إبريل/نيسان١٨٣٨م) أي بعد فترة قصيرة من هذا التغيير تم دمج وظائف التذكرجي الأول والتذكرجي الثاني مساعدي الجاوش

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Saray Teşkilatı 1,s418

٢) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ، ص٧٦.

٣) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٩٧.

باشي، وتم تأسيس منصب المعاون الثاني لنظارة ديوان الدعاوي في ٢٢شعبان ١٢٥٢هـ/٣ أكتوبر/تشرين أول ١٨٣٩م[١].

كما أن السجن القائم بجوار الباب العالي والمعروف باسم دائرة الطومورق "طومورق دائرة سي" المستخدم للحبس والتوقيف في المدينة أصبح تابعًا لدائرة الجاوش باشي بعد أن تحولت إلى نظارة. وكان من حقه كناظر دعاوي أن يشترك في مرافعات الحضرة ويعاونه حافظ كيس الدعاوي مع عدد كبير من الجاوشية[٢].

وبالتالي كانت نظارته نظارة الدعاوي تعادل وزارة العدل، إذ حُوِّلت بعد ذلك من نظارة دعاوي إلى نظارة العدل والتي تقابل وزارة العدل باسمها الجديد عام ١٣٦٥هـ/١٩٤٥م[٣] في جمهورية تركيا الحديثة.

ثالثًا: رئيس الكُتّاب "الريس أفندي":

هو رئيس أقلام الديوان "ديوان هُمايوني قلمي" والمشرف على أعمال وشؤون الكُتّاب وكان يعمل تحت إمرة النشانجي. وصُنف من ضمن الأعضاء المساعدين في الديوان الهُمايوني.

وهو امتداد لمتولي شؤون الكتابة في الدول الإسلامية، وبتأثير مباشر من سلاجقة الأناضول والإيلخانيين ظهر بتعبير بي تي **Biti** في الوثائق العثمانية الأولى، حيث إن رئيس الأعمال الكتابية في الإدارة الإيلخانية في الأناضول باللغة الإيغورية كان يُعرف باسم الأولغ بيتكجي، ولم يستقر هذا التعبير في الإدارة العثمانية فاستخدمت كلمة كاتب أو يازجي في العصر الأول[٤] إلا أن ما استجد في عصر الفاتح تأصيل منصب رئيس الكُتّاب وتقنينه في تشكيلات البنية الحكومية.

تعيينه:

كان يتم ترشيحه من بين الكُتّاب الذين استكملوا تعليمهم الأساسي داخل أقلام الديوان، فإذا تميز على أقرانه تحوَّل من كاتب تذاكر "تذكرجي" إلى رئيس كُتّاب[٥].

مراسم رئيس الكتاب وامتيازاته:

١-كان يتصدر جميع خاجات الديوان عدا الدفتردار[٦].

---

١) Necati Gültepe: Mührün Gücü, s273,274

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٠٩، ٢١٠.

٣) Ismail Uzunçarşılı: Saray Teşkilatı ı,s419

٤) Gültepe: p.o.,s156

٥) أوغلي ، المرجع السابق ، ج١، ص١٩٦.

٦) اللائحة القانونية،دورية المظاهر ، مجلد ١، ص٥١٨.

٢-طبقًا لقانوننامة الفاتح بالنسبة لسلم ترقيّة رئيس الكُتّاب: فإذا استحق الترقيّة فإنه يترقى إلى نشانجي أو دفتر دار، على سبيل المثال جلال زاده ومصطفى جلبي وفريدون بك كانوا رءوساء كُتّاب ترقوا إلى منصب نشانجي، وهناك من ترقى من منصب النشانجي والدفتردار إلى الوزارة والبكلربكية، وإلى الصدارة العظمى مثل رامي محمد باشا وراغب باشا[١] الذين كانوا رؤساء كُتّاب[٢].

٣-كان يرتدي قفطانًا من الصوف وتحته آخر من القطن، ويعتم السليمي على رأسه مثل سائر خاجات الديوان[٣].

٤- كان رئيس الكُتّاب يُصاحب الصدر الأعظم في الحرب و يترك في إسطانبول وكيلًا عنه يعرف باسم "ركاب رئيس"[٤].

٥-تقديرًا من الحكومة لدوره حظي بألقاب عديدة اختص بها أشهرها: افتخار الأعالي والأعاظم، مختار الأهالي والأكارم، المختص بمزيد عناية الملك الدائم..[٥].

تطور وظائفه حتى انتقاله إلى الباب العالي:

على الرغم من أن شؤون "ديواني هُمايوني قلمي" كانت أكثر أهمية من وظائف النشانجي إلا أن مكانة رئيس الكُتّاب كانت متواضعة نسبيًّا إلى مكانة النشانجي وبدرجة أقل مكانة من نظيره السلجوقي والعباسي، بسبب خضوع رئيس الكُتّاب بدوائره لرقابة الصدر الأعظم في أيامه الأولى[٦] وتتلخص وظائفه وتطوراتها على النحو التالي:

١- كان يأتي إلى الديوان مبكرًا[٧] كونه مشرف ومرتب جدول أعمال الديوان فهو بمثابة مدير مكتب الصدر الأعظم وسكرتيره حتى أطلق عليه بموجب الأعمال التي يقوم بها في الديوان

---

١) راغب باشا بن محمد شوقي: أحد كتاب الدفترخانة ولد عام ١١١٠هـ/١٦٩٨م، حصل العلم على يد كبار العلماء والفضلاء عمل مكتوبجي (كاتب رسائل) لعارفي أحمد باشا صاحب كوبرلي زاده عبد الله باشا ،ثم أصبح أمين دفتر وفي عام ١١٤٢هـ/١٧٢٩م أصبح نائب رئيس الجيش، وجاء إلى باب السعادة وأصبح محاسب الجزية ثم دفترداتر بغداد ١١٤٣هـ/١٧٣٠م، ثم مكتوبجي صدارة، ثم أصبح رئيس كُتّاب ١١٥٣هـ /١٧٤٠م، ثم على درجة وزير في ١١٥٧هـ /١٧٤٤م، ثم ترقى إلى منصب نشانجي ١١٦١هـ/١٧٤٨م. محمد ثريا: سجل عثماني، ج٢، ص٣٥٨

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ١٩٦

٣) اللائحة القانونية، دورية المظاهر ،مجلد ١، ص٥١٧،انظر ملحق رقم (٣)،صورة رقم(٣٢).

٤) أوغلي : المرجع السابق، ج١، ص١٩٦، ج١، ١٩٦

٥) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، ص١٣٦

٦) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص١٦٤

٧) اللائحة ، مجلد ١، ص٥١٨

"رئيس الديوان"[١] وكان يقف إلى الجانب الأيمن للصدر الأعظم ويقدم لـــه أوراق التلخـــيص والتقارير ويؤدي عمله وفق مراسم معينة كما تقدم.

٢- **بصفته رئيسًا لأقلام الديوان الهُمايوني فهو يشرف على إعداد المراسلات والمحررات والتقـــارير على كمايلي:**

- كان يتولى حفظ جميع القوانين بإعداد جميع الأوامر ما عدا القوانين الخاصة بالشـــؤون الماليـــة وحيازة الإقطاعات.
- إصدار براءات السلطة التي كان تعطى لحكام الولايات وأصـــحاب الإقطاعـــات العســـكرية وشاغلي الوظائف من أهل العلم والقابقجي باشا والسكرتارية الذين كانوا يعملون في الإدارة المركزية، والذين يتلقون إعانات من الأوقاف الدينية بموجـــب الفرمانـــات وكـــان هـــذا الاختصاص ذو الطابع الوثائقي يساعده فيه رؤساء الأقلام[٢] البيلكجي، وقلم التحويل وقلـــم الرءوس[٣].
- الإشراف على ترجمة الرسائل الواردة إلى الديوان وتصحيح الرسائل الصادرة منه.
- كتابة "البويرلدي" على الكتابات المتعلقة بالقانون في داره ثم تقديمها للصدر الأعظم، ووضـــع التلخيصات التي كتبها داخل كيس ثم تقديمها للصدر الأعظم قبل الشروع في سماع الدعاوي في الديوان.

٤- كان رئيس الكُتّاب يقوم بتلاوة العرائض في حالة غياب كبير التذكرجية "بيوك تذكره جي" عـــن الديوان [٤].

٥- حينما فقد الديوان الهُمايوني أهميته ابتداءً من أواسط القرن الحادي عشر الهجري/الســـابع عشـــر الميلادي وتحولت أمور الدولة إلى الباب الآصفي أصبح النشانجي في الدرجة الثانية بينما تقدم عليه رئيس الكُتّاب[٥] ومن دلالات ذلك: رجحت كفته وأصبح أكثر بروزًا في شؤون الســـكرتارية في الأمور الداخلية، فابتداءً من أوائل القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي كان يقوم كـــل يوم بإعداد التلخيصات والكتابات اللازمة في الباب الآصفي، و كان يرسلها إلى السراي بعـــد أن يطّلع عليها الصدر الأعظم. كان من ضمن صلاحياته وضع إشارة (√) "صح" على الكتابات التي يحررها كإثبات إعداده لها، أو اطّلع عليها وتأكد من صحة كتابتها، وفي أواخر القـــرن المـــذكور

---

١) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي، ص٢١٧.

٢) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٩١، ٢٩٢.

٣) راجع الفصل الثالث "أقلام الديوان الهُمايوني الأساسية".

٤) اللائحة القانونية،دورية المظاهر، مجلد ١، ص٥١٨، أكمل الدين أوغلي (إشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٩٦.

٥) أوغلي : المرجع السابق، ج١، ص١٩٦، ١٩٧.

كانت الفرمانات التي تحمل الطغراء ولا تحمل إشارته بـــ (√) لا يُعتد بأمرها ولا قيمة لها.كونـــه نائب في دائرة الصدر الأعظم في شؤون السكرتارية[١] وكانت جميع محررات الدولة تمر من تحـــت يديه وبإشرافه باستثناء المعاملات المتعلقة بالشؤون العسكرية والمالية والتي كانت متعلقة بكتخـــدا الصدر الأعظم والدفتر خانة.

٦- كان رئيس الكُتّاب مكلفًا بقراءة الخطوط الهُمايونية "خط هُمايون" التي يرسلها السلطان من حين لآخر إلى الصدر الأعظم على مسامع هيئة الديوان.

٧- كان مسؤولا عن تسليم البراءة بعد بضعة أيام من تعيين الشخص الذي يرتـــدي فـــراء الـــوزارة بحضور الصدر الأعظم بحملها إلى نزل ومقر الشخص المعين وإذا كان الوزير الذي سوف يتســـلّم البراءة رئيس البحرية "قبودان باشا" فإن رئيس الكُتّاب كان يذهب إلى الترسانة بدلالـــة وإرشـــاد التشريفاتي ويسلمه البراءة وإذا لم يكن في مقره يحملها إلى مترله[٢].

٨- وُكِّل إليه تبليغ شيخ الإسلام قرار عزله و لم يوكل للجاوش باشي تقديرًا لمكانة شيخ الإسلام[٣].

٩- كان رئيس الكُتّاب مسؤولاً عن إعداد الأوراق الخاصة بالصرة الهُمايونية "صرة هُمايون"[٤] ففـــي اليوم السابق على خروج محمل الصرة كان عليه أن يحمل إلى السراي الرسالة الهمايونيـــة "ناءمـــة همايون" التي حررت في الباب العالي إلى أمير مكة، فيسلمها إلى آغا الحريم "قيزلر أغاسي" وتجـــري هناك مراسم إلباسه الكورك تكريمًا له[٥].

١٠- أُنيط إلى رئيس الكُتّاب مسألة التحقق من الحصول على براءة الجزية بناء على تكلفة المتـــرجمين المستأمنين للوقوف على الذين ماتوا دون الحصول منهم على الجزية والتي ينبغي تنظيمها والتحقـــق منها بصورة دقيقة حتى لا تضيع الأموال وتتكبد الدولة الخسائر وبموجب فرمان صـــدر ٥ صـــفر ١١٩٠ هــ/٢٦مارس ١٧٧٦م ألزم الكُتّاب القائمين على تسجيل هذه المهمـــات بمـــنح مهمـــة واحدة لكل مترجم ولا يتجاوزهم ثم تعطى لرئيس الكتاب لتمييز الأحكام التي وضعها متصـــرفي الدفاتر في سائر البلاد والتي كان يقوم بوضعها أكثر من عشرين موظف في كل بلدة وبعد التأكـــد

---

١) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s245

٢) ibid ,s246

٣) ibid s245

٤) الصرة: كلمة عربية تعني كيس النقود، واستخدمت للهدية أيضًا وأُطلقت في المعاملات المالية على مبلغ خمسين أقجة أي نصف حمل من المال، فاستخدم في المبالغ المالية التي كانت ترسل من لدن السلاطين العثمانيين إلى مجاوري مكة المكرمة والمدينة المنورة من الحكام والسادة الأشراف والأعيان والفقراء، وكانت قافلة الصرة تخرج من إسطانبول ١٢ رجب كل سنة إلى الحجاز وأمين الصرة هو المسؤول الوحيد عن توصيلها إلى الحجاز في الوقت المحدد. سهيل صابان: المعجم الموسوعي، ص١٤٤.

٥) أكمل الدين أوغلي (إشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١،ص**١٩٧**،للاستزادة انظر Uzunçarşılı:p.o. s247

من تسجيل الأمر من عدمه يتم تكليف المترجم بترجمة قطعتين بحد أقصى ولابد من وجود معاون بجانب المترجم ومن ثم يتم تسجيل ذلك بالدفاتر بنظام معين[١].

١١- كان مسؤولاً عن رفع تقارير رواتب وماهيات القناصل الممثلين لدولهم في الدولة العثمانية وصرف أموال الجزية ورفعها إلى السلطان لاعتماد الفرمانات بناء عليها ومن ثم تنفيذها[٢].

١٢- وفي مجلس شورى الباب العالي فبالرغم من المكانة التي وصل إليها رئيس الكُتّاب كأحد كبار رجال الباب العالي إلا أنه كان يحضر إلى مجالس الشورى المنعقدة في الباب العالي ككاتب وشارح يجلس على السجادة، ومعلوماته عن الأعمال الجارية تجعله يؤثر في مجرى الأحكام فقط. فيقوم بقراءة أوراق الدعاوي المرفوعة[٣] ولم يكن له الحق في التحدث مثل النشانجي والباش دفتردار اللذين كان لهما حق المناقشة والتحدث وفق نظام الديوان الهُمايوني، لذا تفوقا في مراكزهما على رئيس الكُتّاب وفق النظام القديم؛ ذلك أن رئيس الكُتّاب على الرغم من قربه من الصدر الأعظم فإنه كان يجلس على سجادة في الديوان الأول، واستمر الوضع كذلك حتى بداية القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي ففي عام ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م حين عُقد اجتماع في ديوان الصدر الأعظم في الباب العالي وتبوأ كل من الكتخدا ورئيس الكُتّاب مكانًا على الأريكة بالتالي عززت مكانتهما كصاحبي النفوذ الأعلى في الباب العالي[٤].

١٣- مسؤولية رئيس الكُتّاب في الشئون الخارجية:

وكما رجحت كفة رئيس الكُتّاب في ميزان الحكومة العثمانية في أمور السكرتارية في الشؤون الداخلية في المقابل رجحت على مستوى الشؤون الخارجية فكان أكثر المسؤولين صلاحية في تسيير الشؤون الخارجية بوجه خاص[٥].

وكان من أبرز العوامل التي صعّدت دوره في مجال السياسة الخارجية تعقد العلاقات الخارجية وازديادها، ذلك أن العلاقات العثمانية الخارجية الدبلوماسية مع الدول الأجنبية في الفترة الوسيطة من التاريخ العثماني من أول أيام الفتح إلى بداية الانهيار بمعنى "منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي" كانت بسيطة نسبياً وفي نطاق ضيق للغاية فكان السلطان أول الأمر يملي رغباته، فإذا لم تلق استجابة من الدول الأجنبية أعلن الحرب.

---

١) الأرشيف العثماني في إسطانبول دفاتر قلم الخارجية، BOA. ADVN. DVE.d051 , s6 انظرملحق رقم(١)،وثيقة رقم (١٥).

٢) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء، تصنيف جودت الخارجي رقم الملف ٧٨٩١. انظر ملحق رقم (١)، وثيقة رقم(١٤).

٣) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص١٠٣.

٤) Ismail Uzunçarşılı: Merkez ve Bahriye Teşkilatı, s247

٥) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٩٧.

ولما بدأت الدولة العثمانية تُعقد معاهدات ثنائية أو جماعية مع الدول الأوربية، ووافقت على إنشاء تمثيل دبلوماسي قنصلي بينها وبين الدول غير الإسلامية والدول الأوربية خاصة. وشهدت إسطانبول قيام سفارات وقنصليات عامة لهذه الدول، كان الصدر الأعظم أول الأمر هو الذي يقوم بإجراء مفاوضات واستقبال أعضاء البعثات الدبلوماسية، ولم يكن رئيس الكُتّاب وقتئذ يفعل أكثر من تسجيل المعاهدات كما كان يفعل عند تسجيل أمر سلطاني.

وحينما بدأ غالبية سلاطين الفترة من منتصف القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي بالانزواء عن الحياة العامة وانصرفوا عن تصريف أمور الدولة بأنفسهم تزايدت أعباء الصدر الأعظم للقيام بالأمور الإدارية في وقت ازدادت العلاقات الخارجية عمقًا واتساعًا، وصارت المعاهدات تتطلب انتباهًا واهتمامًا دائمين مما كان يثقل على الصدر الأعظم، ومن ثم بدأت مسؤولية إدارتها وصياغتها تقع شيئًا فشيئًا على عاتق رئيس الكُتّاب[1]حتى أصبح مكلفًا بالتفاوض لإنهاء مسائل الحرب[2]، وأظهر رئيس الكُتّاب رامي محمد أفندي براعةً دبلوماسيةً فائقة عندما فوضته الدولة لعقد معاهدة قارفولجة مع النمسا سنة ١١١٠هـ/١٦٩٩م[3]، وعلى الرغم من النتائج السلبية التي تمخضت عن هذه المعاهدة والتي كان أبرزها تخلي العثمانيين عن أراضٍ شاسعة لمملكة الهابسبورغ وقوى أخرى أقل قوة، إلّا أنها عبّدت الطريق أمام بعض التطورات الهامة وأظهرت رئيس الكُتّاب خبيرًا في الدبلوماسية الأجنبية[4].

وسجل الكونت دي مارسيغي **Conte de Marsigli** أحد المفاوضين الألمان في المعاهدة السابقة شهادته انبهارًا بالدبلوماسية العثمانيّة في كتابه فكتب: ((من الصعب التفكير في توقيع معاهدة مع الأتراك لتجبرهم على ترك أرض أو أن تجلب لهم ضررًا، وأن الحرب عندهم أهون كثيرا من عقد صلح، وأنهم عندما كانوا يجلسون على مائدة المفاوضات يستغرقون في المناقشات، ويضعون أمام الطرف الآخر كافة العراقيل، وأنهم وهم يتفاوضون حول ترسيم أحد الحدود أو تسليم أحد المدن أو هدم أحد القلاع أو إقامتها عليك أن تتوقع منهم كافة أنواع الحيل والدسائس التي تخطر على البال أو لا تخطر، ويطيلون المفاوضات حتى يتراخى الطرف الآخر ويصاب بالسأم، ويشعرونك دائمًا أنهم مستعدون للحرب في كل أوان، ولهذا السبب كان يرى المفاوضين المسيحيين يتعرضون بين الحين والآخر لمواقف لا يحسدون عليها أمام الأتراك))[5] وعليه فإن تلك البراعة الدبلوماسية سجلت موقفاً إيجابيًا للعثمانيين وإن تدهور وضعهم العسكري الحربي.

---

١) هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١/ ق١، ص١٦٩، وقارن عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ٢٩٣.

٢) عبد الرحمن شرف: تاريخ دولة عثمانية، ج١، ص٢٩٠.

٣) أكمل الدين أوغلي (إشراف) : الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص١٩٧.

٤) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانين، ص٥٦.

٥) أوغلي: المرجع السابق ، ج١، ص٢٣٣، ٢٣٤.

وباعتماد الحكومة العثمانية نظام السفراء الدائمين في عصر السلطان سليم الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م)، وإنشاء سفارات عثمانية في الدول الأوربية لرعاية المصالح العثمانية كانت وظيفة السفير طريقًا إلى شغل منصب رئيس الكُتّاب فرائف أفندي الذي تقلد رئاسة الكُتّاب عصر السلطان سليم الثالث كان سفيرًا لبلاده في فيينا مستعينًا بمستشاره ذي الخبرة والتخصص في التاريخ العثماني وهو النمساوي فون هامر[١].

وبالتالي أصبح رئيس الكُتّاب مستشارًا وممثلًا للصدر الأعظم في الشؤون الخارجية أواخر القرن الثالث عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي؛ حيث توسعت الدولة بعقد معاهدات ثنائية أو جماعية مع الدول الأوربية التي تطلبت جهدًا دبلوماسيًا مضاعفًا الأمر الذي أبرز رئيس الكُتّاب وبدا كأنه وزيرًا للخارجية مستعينًا بجهاز من الخبراء والمترجمين[٢] لإنجاز مهامه[٣] كونه يقوم بدور الوسيط بين الباب العالي وبين ممثلي الدول الأجنبية والسفراء ومترجميهم، وأصبح على هذا النحو المسؤول عن الشؤون الدبلوماسية ضمنياً[٤].

ولعظم تلك المسؤوليات والمقابلات المتكررة لممثلي الدول الأجنبية وصل رئيس الكُتّاب إلى درجة استحق أن يسترعي ويثير اهتمام المراقبين الأجانب فأضفوا عليه من الخطر والهيبة، كما أن المؤرخين والدبلوماسيين الأوربيين كانوا يشيرون إليه في مؤلفاتهم بمسمى وزير الخارجية الريس أفندي، ومثّل في نظرهم ذلك الوقت الشخص الثالث في الدولة بعد السلطان والصدر الأعظم، أما الأغلبيّة الساحقة من الأتراك العثمانيين فلم يدركوا أهمية منصبه[٥] لعدم ثقافتهم بالشؤون الدبلوماسية وأهميتها.

ووصف رئيس الكُتّاب لدوره الكبير في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي بوزير الشؤون الخارجية وأمين سر الدولة والمستشار والمهردار حامل أختام السلطان[٦]؛ مما يعني أنه كان مطلعًا على كافة محررات الدولة والأكثر علمًا بشؤونها الخارجية سرًّا وعلنًا.

دائرته ومساعدوه:

عرفت دائرة رئيس الكُتّاب باسم "رئيس قلمي" وأهم مساعديه هو **حافظ كيس الرئيس "رئيس كيس داري"**: كانت مهمته تتجلى في:

١- المحافظة على الأوراق في قلم الرئيس.

٢- إدارة المعاملات والإجراءات.

---

١) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٢٩.

٢) راجع الفصل الثالث، المترجمون.

٣) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٢٩٣.

٤) أكمل الدين أوغلي (إشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص١٩٧.

٥) هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١/ ق١، ص١٧٠، وقارن الشناوي: المرجع السابق، ج١، ص٢٩٤.

٦) مراد دوسون: نظم الحكم والإدارة، ص٧٢، ٧٣.

٣- إيصال الأوراق التي تحمل كلمة "رسيد" أي "صح" إلى الجهة المعنية بها.

٤- تحصيل الرسوم الخاصة بالقلم.

٥- تقديم معلومات مكتوبة حول المعاملات والتطورات الخاصة بالصدارة العظمى والمناصب المنوطة

كما كانت أقلام التحويل والرءوس والآمدي وقلم البيلكجي على رأسها وهي بمثابة أقلام معاونة لرئيس الكُتّاب[١] إلى جانب جهاز الخبراء من المترجمين الذين كانوا يعاونونه في المحادثات الخارجية.

ونتيجة لإدراك الساسة العثمانيون مدى صعوبة تسيير العلاقات الدبلوماسية المتزايدة والمكثفة والمتداخلة في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي من قبل مجالس وهيئات غير مباشرة، على سبيل المثال مجلس الشورى وديوان الصدر الأعظم خاصةً وأن تحول الديوان الهُمايوني إلى جهاز تشريفي أمراً مفروغا منه -وإن كان يستقبل السفراء وذلك ليس إلا ترسيخًا لتشريفات ومراسيم التقاليد العثمانية- حيث كانت تجري المباحثات الرسمية الجوهرية في الباب العالي - وأدركوا أيضا أن الدخول في خضم الدبلوماسية الأوربية أمر يفرض وجود جهاز مستقل يقوم بتسيير تلك الأمور[٢].

وفي ظل إصلاحات السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) تم في ذي القعدة ١٢٥١هـ/١١آذار ١٨٣٦م تغيير مسمى الوظيفة إلى أمور خارجيّة ناظري أي ناظر الأمور الخارجية، وأصبح بعد ذلك "خارجية ناظري" فقط وزير الخارجية. وكان آخر رئيس كُتّاب وأول ناظر هو حاجي محمد عاكف باشا[٣] وأصبحت نظارة الخارجيّة أهم مقام في الوزارة بعد الصدارة[٤]، وكان إنشاء نظارة الخارجيّة تمهيدًا لاعتماد سفراء دائمين لدى بعض الدولة الأجنبية بعد أن تعطل نظام السفراء الدائمين بعزل السلطان سليم الثالث[٥]. فكان من ضمن اختصاصات نظارة الخارجيّة تنظيم الشؤون المتعلقة بالسفراء العثمانيين المقيمين في العواصم الأوربية وكانت النظارة ملاذاً لهؤلاء السفراء إلى جانب تنظيم شؤون السفارات والقنصليات على التراب العثماني[٦].

---

١) أكمل الدين أوغلي (إشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي ، ج١، ص١٩٧، ص١٩٨.

٢) المرجع نفسه ، ج١، ص٢٣٣.

٣) عاكف باشا آليوز: أحد كُتّاب الدوائر القلميّة في الباب العالي كان كتخدا لمحمد سعيد برتو أفندي وزير الداخليّة وكان بينهما تنافس شديد في المناصب ووصف بأنه شديد الغيرة وعُزل من وزارة الخارجية لأنه خاض في الحديث عن تشرشل الإنجليزي في الصحف بأنه يضطهد المسلمين مما أغضب السفير الإنجليزي فاستلزم عزله، ثم ظل في أدرنة. وكان منشىء وشاعر، و على دراية وخبرة في شؤون الدولة وبارع في الدبلوماسية، عبد الرحمن شرف: أحاديث تاريخية، (د.ط، إسطنبول، المطبعة العامرة: ١٣٣٩هـ)، ص١٦.

٤) يلمازأوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٣٤٤، ٣٤٥.

٥)- دونالد كوترات: الدولة العثمانية، ص١٥٨

٦) Mehmet Pakalın: Deyimler ve Terimleri Sözlüğü, c.I, s 27

المبحث الثالث
تقييم دور الديوان الهُمايونيّ
في الدولة العثمانيّة

لقد كان الديوان الهُمايوني في أوج تطوره كلمة السر التي تكفلت بحفظ وضبط النظم العثمانيّة وصيانتها بمحافظته على القوانين القائمة على أسس الشريعة الإسلاميّة في صياغة أسلوب عمله وأحكامه، وبمدى قدرته على التفاعل مع المعطيات الحضاريّة في نطاقها لجغرافي والحضاري واستيعابه كافة قضايا المكونات التي كانت تؤلف الشعب بأديانها ومعتقداتها وثقافاتها المتنوعة.

ولتقييم دور الديوان الهُمايوني في أوج تطوره كجهة مركزية وإدارية يتحتم الرجوع إلى الإطار النظري للدولة من حيث خصائص الدولة من أصول الحكم ومبادئه التي استند إليها، ومركزية السلطان، وكيف استطاع الديوان الهمايوني تفعيل الإطار النظري واقعا عملي التطبيق، من خلال تشكيلاته وأسلوب أدائه، بما يكفل رسوخ المبادئ ويحافظ على الخصائص ويوظفها للقيام بدوره كأداة تنفيذيّة للسلطان في إرساء حكمه وضبط الداخل العثماني المعروف بالتنوع الجغرافي والسكاني، وفرض شخصيّة الدولة العثمانية وسيادتها على المستوى الخارجي.

الواقع الجغرافي والحضاري للدولة العثمانية:

- كانت الدولة العثمانيّة توليفًا من المعطيات والتراكمات الحضاريّة والتاريخيّة والثقافيّة في منطقة نشأة الإمارة وما بعد عمليات الفتح والضم؛ فنظرًا لأن الإمارة العثمانية نشأت على أطراف ما تبقى من الدولة البيزنطية كانت دولة أوربية قبل أن تكون دولة آسيوية فبالتالي لم تتوفر للدولة نظم واحدة[١]، للتنوع الحضاري التي عاشته تلك الأقاليم. ويمكن الوقوف على أبرز المؤثرات الحضاريّة التي أثرت في بنية المؤسسات العثمانية على النحو التالي :

١- كانت الحضارات التركية القديمة أولى تلك المؤثرات.فقد قدم العثمانيون من بيئتهم البدوية في أواسط آسيا متأثرين ببيئتهم الرعوية وببعض الأسس والأعراف التركية القديمة للجوكترك والأغوز في تشريعاتهم[٢] –وشاراتهم– وباعتناقهم الإسلام صبغوا تلك التشريعات بمبادىء الإسلام وتعاليمه فكان الأساس الذي بنيت عليه نظم الحكم والمؤسسات العثمانية.

٢- بحكم موقع الإمارة العثمانية كإمارة حدودية متاخمة للعالم المسيحي فرض عليهم الجهاد فتشبعوا بعاطفته فتطبعت الدولة بطابع عسكري جهادي ظهر تأثيره واضحًا في ترتيب دولتهم. إلى جانب الحركات الصوفية –والتي شملت أغلب مناطق الأناضول خلال النصف الثاني من القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي[٣]، والتي كان من تبعاتها انتشار البدع والخرافات التي أضعفت العقيدة وتساهل المسلمون فيها وأصبح الإسلام مفهومًا فارغًا من جوهره، فضعفت فكرة الجهاد الإسلامي لضعف العقيدة وأثرت تلك الطرق على البحث والعلم وعلى ثقافة

---

١) أحمد مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص١٠٦، زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢١٦.

٢) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي (د.ط، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت) ص٦١.

٣) سيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية، ص٣٩٧.

المجتمع العثماني البسيط فتفشى الجمود والركود الثقافي وتلك الأمــور مجتمعــة أســهمت في إضعاف الدولة العثمانية في قرونها المتأخرة.

٣- كان التأثير الحضري المباشر جغرافيًا والذي جرى عليهم كما جرى على الإمــارات التركمانيــة المتناثرة في الأناضول هو حضارة ونظم سلاجقة الأناضول التي اصطبغت بنظم فارسيّة متتركــة وشكلت حلقة الوصل في نقل التأثير الفارسي والعربي (الشرقي) الذي انتقــل مــن الغزنــويين والسامانيين إلى سلاجقة خراسان والعراق والشام ، وبدور ســلاجقة الأناضــول انتقــل إلى العثمانيين إلى جانب التأثر بالنظم والتقاليد الإيلخانية [١].

٤- التأثير المملوكي حين انفتحوا على البلاد العربية التي كانت تحت سيطرة المماليك كمصر والشام.

٥- كان التأثير البيزنطي أكثر وضوحًا عقب فتح القسطنطينية٨٥٧هـ/١٤٥٣م بالرغم من الاحتكــاك المبكر بهم. إلى جانب استثمارهم للتعدد الثقافي والقومي في الأقاليم التي فتحوها وضموها تحــت لوائهم في تطوير أنظمتهم وقوانينهم والاستفادة من الخبرات الثقافية في تلك الأقاليم على مراحل كلما تهيأت الظروف وألحت الحاجة ببروز مشكلات وظواهر اجتماعية وسياســية واقتصــادية جديدة.

لذلك كان نظام الحكم في الأناضول يختلف عنه في كل من البلقان والعالم العربي - بالتالي كــان على العثمانيين أن يظهروا مرونة إزاء ذلك الاختلاف بمراجعة القوانين وصــياغتها بحســب اخــتلاف الأقاليم المنضوية تحت لوائهم بتوظيف تلك المعطيات الحضارية في المنطقة الجغرافية التي شهدت قيــامهم كإمارة وتوسعت كدولة في صياغة الجهاز المركزي بالاســتفادة مــن التجــارب الإداريــة الســابقة وتطبيقها[٢].

وبناءً على ما سبق نخلص إلى أن العثمانيين توفر لهم مرجعًا حضاريًّا غنياً بتشكيلات إداريّة عديدة وقاموسًا زخر بالمصطلحات والألقاب الوظيفية والتشريفية استقوا منه تنظيم شؤونهم بغض النظر عــن اختلاف درجة التأثير من تلك النظم أو تلك. ونستشف انعكاسات تلك المؤثرات في تطــوير الــنظم العثمانيّة بصورة تدريجية في مراحل تشكيل بنية وأسلوب عمل الديوان الذي هو المعنيّ بالتطور في أبعاد شتّ تُعد مؤشرات على تطوره من حيث إبراز مكانة السلطان، أعضاء الديوان، وفئات رجال الدولــة، ألقابهم، تطبيق قواعد التشريفات، وإعداد وصياغة اللوائح القانونيّة للدولة، إلا أن ذلك لا يلغي العقليــة العثمانية في التجديد والتطوير المؤسسي وإيجاد التدابير خارج نطاق التأثير، والتي كانت تعتمــد علــى الخلفية الثقافية لكل سلطان واستيعابه للتغيرات الحاصلة و التي تطرأ على الوســط الــداخلي والمحــيط الخارجي كعناصر متحكمة في عملية تطوير المؤسسات بشكل عام والديوان بشكل خاص كما اتضــح

---

١) هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١/ق١، ص٦١

٢) أحمد مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص١٠٦، زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢١٦

من ثقافة السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) والسلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) الذي شهد عصرهما ثورة قانونية وتنظيمية مميزة..

مركزية السلطان العثماني:

كان مفهوم الحكم العثماني في بداية نشأة الإمارة العثمانية يحمل صفة عرفية كقائد لعشيرة أو جماعة فغلبت عليه الصفة التقليدية، غير أنه مع الاتساع والاحتكاك بإمارات الأناضول اتسع مفهوم الحكم حتى اكتسب صفة شرعية بالاستفادة من الخبرات السياسية في تدبير السلطة . فالعثمانيون كانوا يفوضون حاكمًا بمبايعته مع التزامه بشروط معينة في مقدمتها العدل، وإذا أخل بشرط منه خلعوه وبايعوا حاكمًا آخر، وظهرت هذه الاستفادة بجلاء في الألقاب التي حملوها على مر تاريخ الدولة استجابة للحاجيات التي كان يفرضها الظرف التاريخي، إضافة إلى العلاقات التي نسجها العثمانيون مع جوارهم[1] كلقب البك والخان، وغازي، أمير، وخنكار، بادشاه، وعقب فتح القسطنطينية٨٥٧هـ/١٤٥٣م لقب الفاتح بسلطان البرين والبحرين، وبضم السلطان سليم الحجاز ٩٢٣هـ/١٥١٧م لقب خادم "حامي الحرمين الشريفين" وفي آخر قرنين تمسك السلاطين بلقب الخليفة لأسباب سياسيّة[2].وبالرغم من اختلاف تلك الألقاب لفظيًا إلا أنها كرسّت عظمة السلطان وتبجله في النظام العثماني كممثل شرعي للأمة وعكست مفهوم السيادة العثمانية في كل مراحلها.

و شغل السلطان قمة الجهاز الحكومي سواء كان مدنيًّا أو عسكريًّا فكان بؤرة الولاء بالنسبة للحكام والمحكومين فهو على رأس الهيئات الحاكمة في الدولة والرئيس الأعلى للقوات العثمانية وفي نفس الوقت رئيس الهيئة الدينية الإسلامية وله هيمنته على رؤساء الملل المختلفة غير الإسلامية، ورئيس حكام الولايات والمقاطعات وسيطر سيطرة تامة على جميع موارد الدولة كما تمتع بسلطات عديدة فهو وحده له حق منح ألوان التكريم والقيادة والمناصب ذات الألقاب الرفيعة ونزعها حين يشاء[3]. وهو المسؤول الأول عن العلاقات الخارجية والمشرف على توقيع جميع المعاهدات و ظلّ المخاطب الوحيد مع الخارج بمعنى هو المملي للشروط التي كان يضعها، ولما لم تكن الدولة مضطرة لعقد المعاهدات في بدايتها، فإن السلطان ظل يحتكر الوظيفة و لم يسجل التراجع عنها إلا في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي لضعف بعض سلاطين هذه الفترة وبروز الصدور العظام في الحكومة المركزية في الباب العالي.

---

١) عبد الرحيم بنجادة: العثمانيون، المؤسسات..، ص٨٠.

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٤٩. زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢١٦.

٣) زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية ، ص٢١٦، ٢١٧.

كما اضطلع السلطان بدور تشريعيّ بيد أن تشريعه لا يتجاوز حدود القانون العام ولا يحل محل الشريعة الإسلاميّة الموكول بالسهر على تطبيقها شيخ الإسلام الذي ليس عليه من السلطان سلطة سوى سلطة التعيين، مما يعني أن السلطان كان له حق التشريع في القضايا الإداريّة والماليّة والجزائيّة دون المساس بجوهر الشريعة الإسلاميّة لكن السلاطين تجاوزوا كثيرًا في بعض الأحيان هذه الحدود في حالات مثل القوانين التي أصدرها السلاطين والمتعلقة بنظام ملكية الأرض[١].

وحفاظاً على الصبغة المركزية تم ربط مؤسسة شيخ الإسلام كأعلى منصب شرعي وتنظيم الإفتاء والقضاء والتدريس جميعها ربطًا محكمًا بالمركز[٢]، ولم تكن مستقلة عنه في حين كان أي قرار يجب أن يخضع للفتوى وموافقته لوجهة النظر الشرعية خلا من حالات كانت الفتوى تخضع للسلطان وفي حالة الضعف دعمت الفتاوى عزل السلاطين موافقة لأهواء القوى المتسلطة المضعفة لموقف السلطان.

وتلك الصلاحيات العريضة للسلطان كانت نتيجة لانعطافة أساسية في مركز السلطان عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) الذي كرّس لقب السلطان ومركزيته في الدولة، فالمتتبع لسياسات الفاتح- يمكنه رصد توجهات سياسية عديدة تستهدف توفير شروط سلطة مركزية قوية[٣]، وبناءً على تلك الصلاحيات والمكانة يعتبر مركز السلطان العثماني مركز القوة في الدولة ولا يجب أن تعتليه شخصية خاوية ضعيفة لأن مدى قوة أي جهاز في الدولة ومقياس نجاحه من عدمه كان يتوقف على شخص السلطان ومتابعته شخصيًا لسيرها، الأمر الذي حتّم ضمان شخصية تقود الدولة في كل حالاتها وتستطيع الصمود في أي موجة اضطراب داخلي أو خارجي.

تقييم دور الديوان الهُمايوني في الدولة العثمانية:

إن الديوان كجهاز مركزي تنفيذي إجرائي للسلطان كان مرآة عكست صور ايجابية لقيم وخصائص الحكم العثماني في نظر غالبية المراقبين والمؤرخين والرحالة لقيامه بأدوار إيجابية حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي في كافة مناشط الحياة العثمانية بما يخدم مصالح العباد والبلاد، في تلك الفترة على النحو التالي:

أولًا:دور الديوان في دعم مركزية السلطان ومسايرة حكمه:

كان منصب السلطان في الدولة العثمانية بمثابة نظام رئاسة قوي؛ لأنه كان يجمع بين السلطة التشريعية والتنفيذية، والديوان الهُمايوني هو مركز هذه السلطة والإدارة لأنه يقوم بالبحث والمشاورة حول كافة شؤون الدولة[٤] بحضور الأعضاء. وشكّل الإطار الذي يمكن أن يحتوي تكاملًا وظيفيًّا ما بين

١) عبد الرحيم بنحادة: العثمانيون المؤسسات..، ص٩٧.

٢) وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان، ص٧٧.

٣) حسن الضيقة: الدولة العثمانية، الثقافة، السلطة..، ص٧٢.

٤) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri, s20

الفقيه والسلطان بدون أن يعني فصلا بين السياسة والدين والذي يخالف الدول الإسلامية ويوافق الدول العلمانية الأوربية، ومن دون أن يعني دمجهما وهذا الإطار كان لابد أن يتأسس في أقنية وأجهزة ومؤسسات ووسائط سلطة تقوم بين المجتمع وأهل الدولة وأهم هذه الوسائط هي المؤسسات التي عني بها السلاطين العثمانيون عناية فاقت في بعض وجوهها عناية أسلافهم السلاجقة: القضاء، التعليم، زوايا الصوفية، ومجال مستحدث هو مجال الإفتاء ومشيخة الإسلام[1]فالديوان كمؤسسة وممثلا من عدة مؤسسات كان من ضمن دعائمه ممثلي الشريعة التي كان يستعين بهم السلطان وهم القضاة كذلك الاستعانة بفتاوى شيوخ الإسلام الأمر الذي أظهر السلطان العثماني بالسلطان الإسلامي الذي لا غنى له عن الشرع والملتزم بحدود ما يوافقه و لا يتعداه في صورة تكاملية بين السياسة والدين دون الفصل بينهما، **ويمكن أن تفهم دعم مركزية السلطان في الأطر التالية:**

١- سن القوانين :

استطاع السلاطين العثمانيون أن يدعموا مركزيتهم من خلال الديوان بسن القوانين التي كانت ضرورية ليتمكنوا من الإشراف على إدارة الدولة على أحسن وجه بما يضمن ثبات قواعد الدولة وأركانها، حراسة للدين وسياسة الدنيا، وكانت كتب السياسة الشرعية مصادر هذه النظم الإدارية والعسكرية في إدارة الدولة[2].

ودعمت القوانين شخصية السلطان وبلورتها بصلاحياتها العريضة إذ ما كان السلطان اكتسب مسؤولية سيادية مطلقة بعملية القوننة بإعادة صياغة التشكيلات الإدارية وعناصرها على رأسها الجهاز المركزي التنفيذي الديوان الهُمايوني لا سيما وأن مسماه دعم هذه المركزية وإضافة الهيبة والتعظيم للديوان فبالتالي كانت شؤون الدولة تبحث فيه باسم السلطان بصفته حاكماً عاما للدولة؛ حيث كان يمارس سلطاته ببحث القضايا والاطلاع على أحوال البلاد والعباد، عن طريق تفويضها إلى من يمثلونه في السياسة والمال والقضاء مع بقاء أمر نفاذه بإرادته بنص القانون: "لقد فوضنا إصدار الأحكام تحت طغرائنا الشريفة إلى ثلاث جهات، فالأحكام التي تتعلق بأمور العالم تكتب إلى العموم بأمر من وزيري الأعظم، والأحكام التي تتعلق بأموالنا تكتب بأوامر دفترداريناا، وأحكام قضايا الشرع الشريف تكتب بأوامر من قضايا عسكرنا"، بمعنى أن كافة الشؤون بصفتها الدينية والدنيوية كانت تجري باسمه، كما أن كافة القرارات الصادرة عن الديوان يجري تقديمها له عقب اجتماعاته لتصديقها، عن طريق العرض مما يؤكد أن السلطان كان المرجع النهائي لكافة الأمور[3].

---

١) وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان، ص٦٥.

٢) أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية، ص٩٢، ٩٣.

٣) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص١٥٠، ١٥١.

٢-مسايرة الديوان للسلطان العثماني:

لا يمكن أن يتحرك الديوان باتخاذ قرار بصورة استقلالية عن السلطان، فلا يمكن للأعضاء أن يتحركوا ويتصرفوا دون موافقة السلطان على اختلاف مراتبهم وبالتالي فكل الحقوق المحلية والوراثية في الدولة تنبع من إرادته فمراسيم السلطان وإرادته والبراءات هي وحدها التي تقر الحقوق ليس فقط بالنسبة إلى المهام الرسميّة بل بالنسبة إلى حقوق ملكية الأراضي بما في ذلك الأوقاف، وكل المهام والحقوق تصبح باطلة بوفاة السلطان، ومثل تلك الأمور تستلزم هيئة تنفيذية ومؤسسة إجرائية تخلص له دون حدود فإن العاملين في خدمته أو من كانوا يمارسون السلطة باسمه "العسكريون" كانوا يعتبرون هيئة منفصلة ومميزة عن باقي السكان[١] وهذه المشروعية للسلطة نابعة من أنها كانت تجري بشكل تقليدي وتعود لميزة هامة؛ لطبيعة نظام السلطة والحكم العثماني التقليدي التداخل بين منظومة السلطة ومنظومة الجيش أي أن السلطة العسكرية والعامة المدنية كانت تجري بأمر نفس الشخص ولذلك فقد كان يطلق على هؤلاء المديرين ورجال السلطة العسكريين، وهذا التداخل تم إجراؤه وتطبيقه في التشكيلات العلميّة في نفس الوقت فقضاة العسكر، الذين كانو معنيون بتطبيق العدالة كانوا يقومون بوظائف إدارية ورقابية وعلمية ،كما أن الإشراف على نظام الأرض فيما يتعلق بالإقطاعات كالزعامات والتيمارات العسكرية كان مسؤولية توثيقها من مسؤوليات النشانجي الذي كان ينحدر من فئة العلماء[٢].

وساير الديوان بطريقة بارعة وممتازة النظام العثماني العام للإدارة المركزية للدولة. وبفضل الديوان، كان في استطاعة السلطان بأقل جهد ممكن أن تكون رقابته على كل جزء من أجزاء الدولة رقابة دقيقة محكمة عن طريق حكام الولايات الذين كانوا على قدر كبير من الذكاء والمقدرة، وكانت تربطهم بالسلطان روابط وثيقة وهي المزيج من المشاعر التي تتمثل في العرفان بالجميل والمصلحة الذاتية والتطلع إلى المزيد من الترقيات والخوف من بطشه، وإن انسحب السلطان واحتجب إلا أن الديوان برئاسة الصدر الأعظم وهو يراقب الإدارة ويفصل في القضايا المهمة ويترك بصماته في مجال التشريع، يحكم الدولة العثمانية نيابة عن السلطان ومن أجله ومصلحته[٣].

وفي ذات السياق فإن الإدارة العثمانية خلال عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) لم تكن جزءاً من الديوان الهُمايوني فحسب بل إن الدوائر القلمية أيضًا كانت تابعة تبعية مطلقة للسلطان وللعلاقات الشخصية التي يحكمها[٤].

---

١) أحمد مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص١١٣، ١١٤.

٢) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri, s33

٣) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٣٠٦.

٤) Özdemir ,p.o,s18

نفي تهمة الحكم المطلق عن السلطان العثماني:

على الرغم من شيوع إطلاق أسلوب الحكم المطلق على طريقة حكم السلطان العثماني إلا أن ممارسات وأسلوب عمل الديوان قيدت الحكم المطلق، فكان من مقيدات سلطة السلطان المطلقة ما يلي:

١-**الشريعة الإسلامية:** هناك ممارسات وحالات نفت السلطة المطلقة الكاملة عن السلطان تعارضت مع مفهوم الحكم المطلق الكامل في الواقع: "فالسلطان لا يجري أحكام القرآن بمجرد فهمه برأيه ولا يتصرف فيها بشيء إلا إذا كان مستكملًا لشروط الاجتهاد بل كل شكوى أو دعوى ترجع إلى الديوان العالي بمدينة إسطانبول فيتذاكر في شأنها أعضاء الديوان ومن جملتهم ، فإذا حكم بشيء في الديوان نظر فيه المفتي هل هو موافق للحكم الشرعي أو لا، فإذا أفتى به وأقر عليه قُدم للسلطان فإن شاء التخفيف عمن استحق العقاب خفف والعفو عفا إلا إذا كان الجاني كبيرًا -والجرم عظيم- يضر بمصلحة المسلمين فإن السلطان لا يمكنه أن يتجاوز ما حكم به المفتي وأعضاء الديوان وإن كان في حق أعز أخصائه وأحزابه"[١].

ومن دلائل تقييد سلطة السلطان بالشريعة أن أقوى السلاطين العثمانيين السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) والسلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) كانت سلطاتهم محددة بالتشريع الإسلامي، وهو الأمر الذي تعرض له المفتي أبو السعود أفندي ببعض الفتاوي المتعلقة بأمور الدولة بقوله "لا يصح الأمر السلطاني فيما لا يقره الشرع" كما أن بعض الهيئات والطوائف المستقلة عن السلطة المركزية من الطوائف الدينية غير المسلمة (الملل) وطوائف الحرف والمؤسسات والجماعات الدينية وغيرها من الهيئات التي شكلت المجتمع العثماني[٢] كانت تصرف أمورها بنفسها وقوانينها.

وطبقًا لما سبق فالسلطان ليس له مطلق التصرف لأن الحكومة المطلقة هي حكومة يكون الملك فيها فاعلًا مختارًا قادرًا على تنفيذ ما تسوقه إليه نفسه من غير أن يجد معارضًا وليست واجباته مقيدة معلومة بل واجبة، بما يمليه له رأيه فهو مشرّع وملك وقاض وخصم وحكم لنفسه مع خصمه، ولا شك أن مثل هذا يمكنه بمحض إرادته أن يقتل من شاء ويعفو عمن يشاء ويقرّب من أحب ويبعد من بغض ومن الخطأ المحض أن يعتقد إنسان أن السلطان يسلك هذا المنوال أن يمكنه بمجرد رأيه أن يقتل أحدا من أرباب المناصب في دولته ولا من الرعايا لأن السلطان لا يفعل شيئًا من تلقاء نفسه، بل جميع أفعاله محكومة بالشرع القرآن والحديث لأنهما أصل شوكته واحترامه عند رعيته لأن احترامه للقرآن والسنة

---

١) مؤلف مجهول: إتحاف الملوك والألبا، ج٣، ص٣٦٥.

٢) زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢١٨.

يكسبه احترام وثقة الرعية...."[1] وهذا ماينفي صفة الحكم المطلق الكاملة عن السلطان والتي تسوق لها المصادر الغربية، فالديوان لا يعني تفرد السلطان بقطع الأحكام بنفسه دون الرجوع إلى الشرع..

٢- **إرادة العلماء والضغوط القادمة من المجتمع:** كانت الضغوط االاجتماعية تحول دون تنفيذ العديد من رغبات السلاطين تطويعًا للشرع.لا سيما في الحياة اليومية[2] مما يؤدي بالسلطان إلى النزول عند مطالب الرعية، على سبيل المثال: السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) السلطان المعروف بقوته ومركزية حكمه نزل على إرادة الرعية حينما احتجت على عزل وحبس إحدى الموالي نتيجة الخلاف بينهما، فما كان من الرعية من العلماء إلا أن وفدوا إلى الديوان محتجين على العزل والحبس مخيرين السلطان بين إطلاق سراحه أو حرق كتبهم ونتاجهم العلمي في الديوان ، فاستجاب السلطان محمد لرغبتهم وأخرجه وسلمه إليهم ولما سكتوا أعطاه قضاء سفر بحصار مع مدرسته وأخرجه من إسطانبول وبعث إليه طبيبًا ليعالجه[3]، ومن الطبيعي أن يكون التجاوب مع إطلاقه لتقدير السلطان للعلماء والعلم الذي يحملونه خاصة وإن تهديدهم له تضمن حرق كتبهم.

٣-**آلية استشارة أرباب الديوان في اتخاذ القرارات ودراسة الموضوعات المطروحة:** وهي من دلائل انتفاء تطبيق السلطان العثماني للحكم المطلق ذلك أن السلطان كان يستشير أرباب الديوان في مسائل الحرب كعقد صلح وإشهار حرب وما شابه ذلك. وأما في غير الدولة العثمانية فالملوك يحكمون ولا يحتكمون إلى دواوينهم[4] وقد تبين ذلك من مسؤوليات الديوان الهُمايوني العسكرية والحربية وكيفية اتخاذ قرار الحرب بالاجماع في الديوان ثم شرعنة قرارا الحرب بفتوى من شيخ الإسلام نصرة للمسلمين كما تقدم. إلى جانب اشتراك أعضاء الديوان في إعداد المادة القانونية وإن كانت القوانين تصدر باسم السلطان وبعد موافقته النهائية عليها، تبقى المادة القانونية التي تضمنتها هذه القوانين قد اشترك في إعدادها أعضاء الديوان وهم الذين قاموا بمعاونة مساعديهم بوضع الصياغة القانونية... والتي سبق الإشارة إليها[5].

وبالتالي نتوصل إلى أن الديوان الهُمايوني كان ذو فائدة كبرى للحكومة العثمانية وكان أدنى درجة من السلطان ولكنه كان يعلو جميع الهيئات في الدولة، سواء الهيئة الحاكمة من طبقة العبيد "القولار" أو الهيئة الإسلامية. وكان يربط بينهما بحكم وجود هاتين، ويلتقي بهما في شخص السلطان الذي هو رأس

---

١) مؤلف مجهول: إتحاف الملوك والألبا ، ج٣، ص٣٦٥.

٢) زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية ص٢١٨.

٣) للاستزادة انظر: طاشكبري زاده: الشقائق النعمانية، ص١٠٧.

٤) مؤلف مجهول: المصدر السابق ، ج٣، ٣٦٨.

٥) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٣٠٦

الهيئتين وكان بمثابة المحور الذي كانت تدور حوله كل الوحدات المتنوعة في الحكومة العثمانية، وهـــي حكومة توصف بأنها ذات حكم مطلق[١] إلا أن الدلالات السابقة تنافت مع هذا الوصف.

وكانت مدى علاقة وقوة ارتباط السلطان بالديوان تنعكس في فاعلية الأداء إذ أن نقطة ضـــعف الديوان مركز السلطان وشخصيته، وهذا فسر اضطراب المسؤوليات داخل منظومة الديوان بـــاختلال مركز السلطان منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي؛ مما أدى إلى انحـــراف دوره بالتوازي مع انحطاط البنية الخاصة والتقليدية بالدولة[٢].

ثانيًا: دور الديوان الهُمايوني في ضمان تطبيق أصول ومبادئ الحكم الإســـلامي في عملية التقنين وتقويمها ودعم سيادة القانون وصيانته في الدولة:

أظهر الديوان الهُمايوني الدولة العثمانية بالدولة الإسلامية المطبقة لمبادئ الإسلام السمحة وشرائعه العادلة بنظام قانوني واضح رسمي، والقانون العرفي العثماني لا ينفصل ولا يختلف عن القانون الشـــرعي، فجميع القوانين لا تغاير الدين ولا تختلف معه؛ لأنها مستوحاة من الشرع في الأساس، فالســـلطان هـــو الشخص المسؤول أمام الله والمكلف بالانصياع لأحكام القرآن والسنة، والقانون العرفي تشـــكّل وفقًـــا للأزمنة وظروفها حيث كان يتم اعتماده بعد البت فيه في الـــديوان كـــالإدارة والقـــانون العســـكري والتمليك[٣] ولم يكن يخرج عن نطاق الأصول الإسلامية، فحينما أصدر قانونامة الذي أكمله السلطان سليمان القانوني توج القانون بجملة: "قانوننامي سلطاني شريعي شريفي موافقاتي محـــرر أولـــوب"؛ أي القانونامة السلطاني الذي يتفق مع الشريعة الشريفة[٤].ويتجلى هذا الدور فيما يلي :

١-صيانة القانون وضمان تطبيقه:

إيمانًا بدور القانون بتنظيم الدولة وتحقيق الاستقرار فالديوان الهُمايوني كأداة تنفيذية للسلطان يقوم بصيانة القانون المستند على الشريعة الإسلامية وضمان تطبيقه بما يعزز سيادته، فعمليـــا كـــان قضـــاة العسكر كممثلين للشرع، والنشانجي كممثل للقانون ضمانات ومراقبين بما يعادل اللجنـــة الشـــرعية والقانونية لضمان تطبيق الشرع وتأصيل القانون والأحكام الصـــادرة شـــرعيًّا وقانونيًّـــا في الـــديوان الهُمايوني.

وكان مايؤكد على تدقيق القوانين العثمانية لتوافق المعايير الشرعية أن معظم القوانين التي دونت في عصر الســـلطان محمـــد الفـــاتح (٨٥٥-٨٨٦هـــــ/١٤٥١-١٤٨١م)، وبايزيـــد الثـــاني (٨٨٦-٩١٦هـــ/١٤٨١-١٥١٢م)، وسليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـــ/١٥١٢-١٥٢٠م)، وسليمان القـــانوني

١) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية ،ج١،ص٣٠٦،٣٠٥

٢) Nihat Unal " Dîvan- I Hümâyun", Gerçek Dergisi, c. III , s 36

٣) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri, s15,16

٤) خلف الوذيناني: الدولة العثمانية والغزو الفكري، ص٧٨

(٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)، كان لشيوخ الإسلام كأبي السعود أفندي وابن كمال دور في تدوينها، ولفتاويهم الشرعية مشاركة ظاهرة في إكساب أوامر السلاطين وإرادتهم السنية قوة قانونية كما هو في صريح نصوص كثيرة وردت في متون القوانين، مثل الديباجة المكررة في "القانونامات" مرات عديدة مثل: ((بيان تفصيل القوانين الشرعية المتعاملة بها، وقواعد الرسوم العرفية المتعارفة عليها التي هي مباني الدفاتر "أسس السجلات العثمانية"))[١]، ومن العبارات: ((النظر في مصالح عباد الله شرعًا وقانونًا))[٢].

ونُقل عن هزار فن حسين أفندي في كتابه "تلخيص البيان في قوانين آل عثمان": "أن شؤون الدولة مبنية على الدين، إن الدين هو الأصل والدولة فرع منه". وفي إحدى المواد القانونية: "الأمور العامة في الولاية وفي كافة المملكة، بأن يعمل بنهج الشريعة والقوانين العادلة"[٣].

ونظرًا "لأنه لا يكفي قوانين مدونة تنظم شؤون الحياة كافة بل لا بد من ضوابط تحتم تفعيل هذه القوانين على الوجه الأمثل الذي يحقق العدالة ويعزز مقاصد الشريعة ترتبط هذه الضوابط بالرعية التي تُقر للسلطان بحق السياسة الشرعية بوصفه خليفة المسلمين "الذي ينبغي طاعته امتثالا لقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[٤] وهذا الرابط هو الذي كان يحكم علاقة الرعية بالسلطان أو الخليفة، ثم إنه لابد من اتخاذ التدابير الإدارية التي تكفل التزام القضاة وحكام الولايات القائمين على تطبيق القوانين بما يحفظ حق الرعية وينصفها، ويمنع تعرضها للجور، ومن هنا جاء إصدار القوانين لتكون حاكمة لمهمات أعوان السلطان في إنفاذ تطبيق القوانين وصيانتها، فهم ممثلو السلطان في الولايات، وكان من حقه عليهم أن يتابعوا تنفيذ أوامره، وفق ما نص عليه مرسومه"[٥] الصادر من الديوان.

٢-التقييم المستمر لعملية التقنين:

إن عملية التقنين العثمانية كانت مرنة وكانت تقيم ثم تعدل حسب مستجدات الدولة، وهذا ما يفسر التحولات الناتجة عن قرارات إدارية تنظيمية مثل: التيمار والالتزام، إلى جانب سن تشكيلات إداريّة جديدة تمشيًا مع توسع أراضي الدولة كإصدار قانونامة مصر ذلك أن بمراعاتهم للشريعة في تشكيل القانون والمؤسسات العثمانية بشكل عام أثبتوا بالقوانين المستجدة تجاوبهم مع الأرض بالتقارب الإيجابي مع قوانين الأراضي المفتوحة ومراعاتهم لأعرافها الحقوقيّة واستطاعوا أن يكسبوا ولاء غالبية

---

١) أحمد كوندز، سعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٥٩٢

٢) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri, 16

٣) أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية، ص١١٥

٤) سورة النساء آية {٥٩}

٥) جانبولات: المرجع السابق ، ص١١٩.

الجماهير مسلمين وغير مسلمين فكتب نيكورا بيلدوبسينو **Nekora Bildobsino**: "إن الوثـــائق الصادرة عن الإدارة -الحكومة العثمانية- بالتعرف على الهياكل المؤسسية للإدارة العثمانيـــة فالدولـــة تستند إلى مرتكزات حقوقية عديدة فبالإضافة إلى ما ورثوه من الهياكل الـــتي أقامهـــا الســـلاجقة في الأناضول إلى غيرها من الإمارات، ثم إن فتحهم لأراضي بيزنطة وصربية وبلغارية والتي تمتعت بتقاليـــد غربية مختلفة عن المفاهيم الحقوقية في الإسلام- ألزمت الســـلاطين بتقـــديم تنـــازلات لقـــادة الدولـــة الجديدة"[1] بمعنى أن الحكومة العثمانية كانت تعترف بالقوانين السارية بالبلاد المفتوحة كلما بدا ذلـــك ضروريًّا لحسن عمل سير الدولة، فقد أبقى العثمانيون سلسلة من الأحكـــام المتعلقـــة بســـك العملـــة والملاحات ونظام الأرض والضرائب والنظام الجمركي والأسواق والموانئ في الأراضي المفتوحة، وكان قبول العثمانيين لهذه الهياكل الإدارية والمؤسسية نابع من طبيعة الشريعة ذاتها التي لا تتحرج من قبول أي أنظمة أو مؤسسات أو هياكل في بنيتها دون أن تهتم بمصدر نشأتها لأن أحـــد المبـــادئ الأساســـية في الإسلام للمؤسسات هو قبول أي خبرة مؤسسية أو نظامية صالحة بشرط أن لا تتعارض مع الإسلام[2] فلم يتحرج عمر بن الخطاب ﷺ من تبني نظام الديوان الفارسي، ولم يتحرج أبو العباس السفاح مـــن اعتماد نظام الوزارة.

فإذا كان القانون بالمفهوم العثماني يعني: "أحكام تنظيم حماية الثغور، وتجهيز الجيـــوش، وحفـــظ الرعايا من جور الحكام ورجال السلطة، ورعاية الفقهاء والعلماء، وتفويض المسائل الشرعية إلـــيهم"[3] فإن الديوان سعى لتحقيق الأهداف المرجوة من تلك المقاصد وتفعيله في ظل اختصاصات أعضائه فعمل الديوان الهُمايوني على صيانة هذه القوانين وفرض تطبيقها واحتكام أعضائه إليها وتفعيلها في دوائـــرهم وتبصير الرعية بها، فالحيلولة من القيام بتطبيق العقوبات الجزائية تطبيقًا تعسفيًّا أو فـــرض ضـــرائب لا مسوغ لها أو التصرف بمسؤولية شخصية وتصرف أهل العرف بما يخالف الشريعة[4] لا يتأتّى إلا بمراقبة فعلية من قبل الديوان وفتح بابه لكل متظلم.

٣-دعم الوحدة القانونية وسيادة القانون:

أسهم الديوان في دعم الوحدة القانونية بشكل عام بين ولايات الدولة؛ فمن المعلـــوم أن "ملتقـــى الأبحر"[5] أصبح مرجعًا قانونيًا رسميًّا للدولـــة بالفرمانـــات الصـــادرة عـــام ١٠٥٨هـــــ/١٦٤٨م -

---

١) روبير مانتران(جمع وإشراف): تاريخ الدولة العثمانية.بحث نيكورا بيلدبسينو، ج١، ص١٧٠.

٢) كمال حبيب: الأقليات والسياسة، ص٣٠٢، ٣٠٣.

٣) أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية، ص٤٨.

٤) المرجع نفسه، ص٩٩.

٥) كتاب في المذهب الحنفي من تأليف إبراهيم محمد الجلبي ت٩٥٦هـــ، من أهم القضايا الفقهية الواردة فيه، كتاب الإجارة والقضاء، والوكالة والصلح والمزارعة والوديعة والجنايات والوقف والبيوع ..، وهو عبارة عن مخطوطة محفوظة بجامعة الملك سعود تحت رقم ٦٦٦٢ف ٣/١٣٤٣ نسخها بتاريخ ١٢٢١هـــ ملا قاسم بن داوود عدد أوراقها ٢٢١ورقة.

١٠٩٨هـ/١٦٨٧م[١] مع مراعاة بعض الأقاليم التي تحتكم إلى قوانينها القديمة في بعض الجزئيات كما تقدم إيضاحه.

وبناءً على ما سبق نخلص إلى أن الديوان قام بدور كبير في تعزيز سيادة القانون الذي شكّل عصب السلطة العثمانية وجوهرها الضامن لاستمرارها وربط المؤرخ المعروف جارشلي Uzunçarsıl بقاء الدولة العثمانية لمدة ستة قرون بسيادة القانون؛ لأن القانون أصبح عقيدة؛ مما يعني نظام الحكم العثماني مرتبط بالقوانين بما في ذلك السلطان في إطار علاقات السلطة بالرعية والحاكم والمحكومين أيضا في داخل مؤسسة الديوان الهُمايوني، إذ واصلت الأنظمة والسلطان والمؤسسات نظامها في إطار حكومة مرتبطة بالقانون، فبعد اعتماد القوانين كان يتم إعلانها في صورة واضحة محددة إلى المسؤولين ويتم الإشراف عليها من قبل الجهات المخولة بذلك[٢] حتى في أبعد الولايات.

فالحراك القانوني الذي أسهم به الديوان وصان تطبيقه جعل الدولة العثمانية في مصاف أول الدول في موضوع القانون، فهي أول دولة إسلامية تدون القانون بشكل رسمي، أو ما عرف بقانون آل عثمان، وأول دولة تقوم بتحرير الطابو أو الإحصاء الشامل للدولة لمعرفة قدراتها السكانية والعسكرية[٣] بعد دراسة وعمل مشترك بين أعضاء حكومتها.

ثالثًا: دور الديوان في إظهار الدولة العثمانية دولةً حقوقية عادلة:

كان مبدأ العدالة يأتي في مقدمة الخصائص التي ميزت نظام الدولة العثمانية، وبما أن السلاطين العثمانيون اكتسبوا شرعيتهم من خلال تطبيق أحكام القرآن الكريم والسنة – عملا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَانِ﴾[٤].فالعدالة من القواعد الأساسية لحكمهم لذلك وضع السلاطين أنفسهم في منزلة الأفراد وتمسكوا بسيادة القانون ورأوا في "الرعايا" أمانة وضعها الله في أعناقهم وأن وظيفتهم تكمن في حماية هؤلاء الرعايا ورفع الظلم عنهم، وأن وظيفة الحل والعقد التي أُنيطت بالحاكم في تأمين جميع العلاقات بين الرعايا على أساس العدل بينهم، وقد قام قضاة العسكر بتجسيد هذه الوظيفة من خلال النظام القضائي الذي كان يشمل الدولة كلها. ومارسوا عملهم كقضاة محكمة عليا إلى جانب وظائفهم الأخرى في الديوان الهُمايوني[٥].

---

١) أورهان جانبولات: قوانين الدولة العثمانية ، ص٤٤.

٢) أحمد كوندز، سعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٤٠.

٣) وليد العريض: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦٠.

٤) سورة النحل: آية {٩٠}.

٥) حسين أوزدمير " سيادة القانون في الدولة العثمانية " مجلة حراء، السنة السابعة، العدد ٢٦، شركة شيليك، إسطانبول – سبتمبر – أكتوبر، ٢٠١١، ص٥١.

كما كانت معظم الفرمانات العثمانية التي يُسلمها السلطان لرجال الدولة تنتهي بـــالنص التـــالي: "إذ اشتكت لكم الرعية من البكوات أو غيرهم من الشخصيات العسكرية أو جباة الضرائب فعلـــيكم منعهم من الظلم، وإذا عجزت على أن تقوم بذلك بنفسك فأعلِم بابنا العالي بالأمر في الحال، فـــإن لم تفعل تحملت أنت العقوبة. إن أسمى رغباتي توفير الطمأنينة والعدل للرعية والرخاء للبلاد"[1].

والديوان الهُمايوني نفى شبهة الظلم عن السلطان العثماني وأظهره بصورة الحاكم العـــادل، فهـــو مضطلع ومعني برد المظالم إلى أهلها، والتي كانت من واجبات الأئمة في دواوين المظالم كمـــا ذكرهـــا الفراء في الأحكام السلطانية: ".. إذ كان ينظر في تعدي الولاة على الرعية فيتصفح في أحوالهم ليقويهم إذ أنصفوا ويكفهم إذا عسفوا، وجور العمال فيما يجبونه من أموال فيرجع إلى قوانين العادلة في دواوين الأئمة فيحمل الناس عليها وتظلم المسترزقة من نقص أرزاقهم....."[2]، ويرى جودت أن في مراعـــاة العثمانين في نظر المظالم طبقًا لما تقدم إحقاقا للحق وإبطالا للباطل وبهذه الصـــفة والمراســـيم المطبقـــة والإجراءات في الديوان كان كاليوم الموعود لما يكون فيه من إرجاع الحقوق لأصحابها[3].

وإذا كان قضاء المظالم قضاءً منفصلًا عن القضاء العادي يهتم بالتظلمات والخصومات التي يكـــون أحد أطرافها أو كلاهما من ذوي السلطان والنفوذ وكبح جماحهم وإنصاف المظلومين والنظر في حكـــم يعجز عنه القاضي فكان ينظر فيه من هو أقوى يدًا منه وبذلك فهو قضاء رفع الظلم عن الضعفاء الذين لا يستطيعون رفع الظلم عن أنفسهم[4]، وإذا كان النظر في المظالم مرادفًا للقضاء الإداري[5] فالـــديوان الهُمايوني بنظره في المظالم قام بدور القضاء الإداري[6].

وطبقا لوجهة النظر السياسية المأثورة: "لكي تحكم الدولة لابد من عســـكر، وللإنفـــاق علـــى العسكر لابد من أموال كثيرة، ولتأمين الأموال لابد أن تكون الرعية غنية ولكي تكون غنية لابد مـــن قوانين عادلة، وإذ أهمل أي عنصر من العناصر تنتهي الدولة إلى الانهيار" [7] فهـــذه النظريـــة كانـــت الحكومة العثمانية تجتهد لتطبيقها فالدولة إسلامية عسكرية بالمقام الأول منذ نشأتها ونجـــدها وضـــعت قوانين ونظامًا لجباية الضرائب لتحقيق العدالة الضريبية لتحقيق توازن بين طبقات المجتمع كمـــا أشـــير

---

١) كمال حبيب: الأقليات والسياسة، ص٣٩٥، ٣٩٦.

٢) حول قضاء المظالم راجع أبو يعلى الفراء: الأحكام السلطانية، ص٧٥، ٧٩.

٣) أحمد جودت: تاريخ جودت، ص١١٨.

٤) آعاد حمود القيسي " خصوصية القضاء الإداري الإسلامي " مجلة الشريعة والقانون، العدد ١٤، مجلس النشر العلمي، جامعة الإمارات العربية المتحدة: شوال ١٤٢١هـ / يناير ٢٠٠١م، ص٢٥٠.

٥) المرجع نفسه، ٢٤١.

٦) أحمد كوندز، سعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، ص٦٤١.

(٧) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٠٤.

سابقًا. ولكنها كان تولي اهتمامًا بالعسكر لأنها دولة فتوحات وجهاد، وتقوية العسكر مهـــم لتـــأمين حدودها وبالتالي تحقيق الأمان لرعيتها وضمان لاستقرار حكمها وفرض سيادتها داخليًّا وخارجيًّا.

ومن وجهة نظر اجتماعية واقتصادية: أن العدالة تعني حماية الرعية من ظلـــم رجـــال الدولـــة، وخاصة من الضرائب غير الشرعية، ولذلك أهم مهمة للملك تصبح تأمين هذه الحماية. ويصبح الهدف الأساسي من هذه السياسة حماية وتقوية السلطة ودعم تفوق الملك "السلطان"؛ لأن السلطة الملكية تعتبر حجر الزاوية للتركيب الاجتماعي العام، ففي الواقع كثير من الحوادث والدلائل التي حدثت فيها إصدار عقوبات بحق أمراء الأمراء والمسؤولين عن جباية الضرائب في الولايات، كان السلطان يـــدعو رجـــال الدولة إلى الديوان ويجلس بين كبار المسؤولين ليسمع شكاوى الرعية ضد رجال الدولة[٢]، فـــالنظر في مظالم الرعية في الديوان الهُمايوني كان تطبيقًا للنظرية السياسية المأثورة واقعا عمليًّا بصـــيانة القـــانون لضمان العدالة في الجباية ومحاكمة المتعسفين من كبار رجال الدولة، وبالتالي الديوان كان أداة السلطان لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الرعايا ومن ثم ضمان الولاءات السياسية للسلطان.

وفي ذات السياق أثار "ليبير" **Lybyer** الانتباه إلى أهمية العدالة عند العثمـــانيين فكتـــب: "إن السبب الذي منح الحكم العثماني قوته وحمى دولته من الزوال، كان يكمـــن في المحاكمـــة الســـريعة والأكيدة للمذنبين وتحقيق العدالة بشكل سريع فعّال، فالمحاكم العثمانية يمكن القول بعدالتها، كمـــا أن السلطان لم يأمر بإعدام أحد قبل محاكمته.. وقد تأثر الغربيين بالعدالة التي تفـــوق عدالـــة بلـــدانهم... وتأثروا بهذه العدالة التي اشتهر في الدولة شهرة النظام الصارم في الجيش، وشهرة نظام الترفيع في تسلسل الوظائف الذي استند إلى الأهلية والجدارة والخبرة في خدمات الدولة العثمانية"[٣].

فالديوان الهُمايوني لم يكن مجرد مجلس تشريعي بل كان معنيًّا بتحقيق العدالة بالتقاضـــي بـــين الخصوم لإحقاق الحق: فكتب أحد رجال القانون هايدربون **Heidborn** في تقييمه للـــديوان: "أنـــه كان نوعًا من مجلس الدولة التي كانت تُناقش فيه المسائل السياسية المهمة وفي الوقت ذاته كـــان بمثابـــة محكمة عليا، خُولّت الحق أن تُنقل أمامها كل قضية وأن تنظر في القضايا بين العثمـــانيين والأجانـــب، والتي تزيد قيمة المبالغ عليها عن ثلاثة آلاف أسبر" [٤].

---

٢) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية،

٣) حسين أوزدمير " سيادة القانون في الدولة العثمانية " مجلة حراء، ص٥١.

٤) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٣٠٥.

- **التزام تطبيق مبدأ العدالة مع الذميين من رعايا الدولة:**

وعلاوة على ذلك بحكم الأصول الإسلامية للدولة اتبعت سياسة استهدفت تحقيق النهج الإسلامي في معاملة الديانات الأخرى في معاملة الذميين، فراعوا تطبيق العدالة مع الرعايا غير المسلمين، ففيما يتعلق بالعدل والرفق مع أهالي البلاد المفتوحة كتب توماس أرنولد **Tomas Arnold**: "إن السلطان "بايزيد" الأول "يلدريم "رحب الصدر كريم الخلق مع رعاياه المسيحيين وسمح لهم بالتردد على مجلسه بحرية كاملة، واشتهر السلطان مراد الثاني بعنايته في تحقيق العدالة وإصلاح المفاسد التي سادت عهد الأباطرة الإغريق وعاقب في غير هوادة أي موظف من موظفية استبد برعاياه"[١].

ومنذ وقت مبكر وعقب فتح القسطنطينية"إسطانبول" ٨٥٧هـ/١٤٥٣م كانت درجة بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الرسمية تعادل درجة الوزير العثماني وباستطاعته دخول الديوان، وكان لا يستطيع أي نصراني أرثوذكسي أن يقترب من الباب الهُمايوني دون أن يمر بالبطريريكية[٢]، فله حق التحدث في الديوان في أي وقت يشاء وفي أي موضوع يرى فائدته لمن يتبعونه، بصفته رئيس الجماعة النصرانية الرسمي داخل الدولة العثمانية، وهذا يعني أنه كان يدافع عن حقوق الروم الدينية والمدنية في الدوائر الحكومية وفي أعلى هيئة تنفيذية المتمثلة في الديوان الهُمايوني، ووضحت الفرمانات العثمانية التي أصدرها السلاطين مدى الحرية والاستقلال التام الذي تمتع به البطريرك في ترتيب التنظيمات الكنسية والجماعات الدينية للنصارى الذين كان يترأسهم[٣]، وبالتالي كفل الديوان حقوقهم بحق التظلم بصورة شخصية وفي نفس الوقت كان ممثلهم الرسمي يصون حقوقهم في داخل السلطة.

وحرصًا من السلطان على إحقاق العدل في زوايا الدولة وأبعادها المختلفة كانت الحكومة المركزية تعتمد آلية التفويض في الولايات البعيدة لوضع القوانين منعًا للاضطرابات وإحقاقًا للحق والعدل ومنعًا للظلم، ونقلًا عن المؤرخ الآفسكي: "إن بعض المراسيم السلطانية يؤخذ منها: إذا حدثت منازعات في بعض القضايا مثل قضايا المرعى والماء والحدود وطلب المتنازعون تدخل الحكومة فيها للفصل فمنعًا لحدوث أي حادث يؤدي إلى عواقب مؤسفة يوفد من قبل السلطان مباشرة أومن الديوان رجال موثوق

---

١) كمال حبيب: الأقليات والسياسة، ص٣٩٥.

٢) ثريا شاهين: دور الكنيسة في هدم الدولة ص٣٥.

٣) المرجع نفسه، ص٢٦.

بكفاءهم وخُلقهم يجرون التحقيق في مكان النزاع لإظهار المحق من المبطل، وعلى ضوء نتيجة تحقيقهم يصدر الفرمان وينفذ بمقتضاه الحكم"[1].

وبالتالي استطاع الديوان أن يُرسخ مبدأ العدالة وقيم الحقوق العثمانية وأن ينفي شبهة الظلم عن السلطان العثماني ويظهره بصورة السلطان العادل، فالتزم سياسة الباب المفتوح لكافة رعايا الدولة إلى جانب المساواة في تطبيق العقوبات على الجميع؛ مما أظهر الدولة العثمانية بصورة الدولة العادلة الحقوقية التي بسطت العدل والتسامح بين جميع الرعايا في مختلف أرجائها ولفتت أنظار أغلب المؤرخين بمختلف ديانتهم.

وكتب اليهودي إيزاك سارفاتي **Isaac Sarphati** في عام٨٥٨هـ/ ١٤٥٤م إلى إخوته في العقيدة في وسط أوروبا: "أنهم يعيشون في ظلال الهلال أكثر سعادة ممن يعيشون في حكم الصليب، وعليهم أن يتركوا غرفة التعذيب الكبرى في أوروبا ليحضروا إلى تركيا، وقد هاجر عدد كبير من اليهود من أوروبا إلى تركيا ليعيشوا في ظلال أشجار التين وأغصان الكرم"[2].

وفي هذا الصدد أشار حقوقي هولندي نقلا عن باحث أمريكي: "أن الدولة العثمانية تمتلك نظامًا حقوقيًّا ومفهومًا للعدالة أرقى من دول أخرى، وليس هناك شك في وقوع حالات ظلم في بعض مناطق الدولة التي امتدت لحقبة طويلة بلغت ستة قرون على بقعة جغرافية واسعة، وضمت في بنيتها شعوبًا وأديانًا كثيرة، غير أنه على العموم، روعيت القوانين وارتقت إلى درجة الإيمان بها في الدولة العثمانية منذ قيامها وحتى سقوطها، وسادت حاكميّة العدالة حتى أقصى بقاعها من خلال نظام حقوقي مركزي"[3].

وبالتالي تعدُّ الشهادات السابقة ردًا على اتهامات المغرضين والمستشرقين للدولة العثمانية بالتسلط والجبروت وسلب الحقوق والتفريق بين رعاياها في المعاملة، فبتطبيقها تلك القيم حققت القاعدة التي عاش بموجبها الشعب العثماني طيلة ستة قرون، وهي القاعدة نفسها التي تسير عليه دول العالم اليوم "المصالح المشتركة هي أساس الانسجام في ظل قانون عادل وفوق الجميع لكن تخلله فترات تأجج فيها الظلم والعدالة في كفتي ميزان"[4]، بمعنى أن الدولة مرت بفترات أخل فيها المتنفذون بقيم العدالة التي تأسست عليها الدولة منذ نشأتها لغايات وأطماع في أنفسهم في ظل ضعف بعض السلاطين وانعزالهم عن أدوارهم الأساسية بمراقبة شؤون الحكم، فغيبت تلك القيم السامية واتخذتها بعض الأقليات ذريعة

---

١) كمال حبيب: الأقليات والسياسة ، ص٣٠٩.

٢) Erhan Afyoncu: Ottoman Empire Unveiled , İstanbul , Yeditepe Yayınevi: 2007. S60

٣) حسين أوزدمير: "سيادة القانون في الدولة العثمانية"، مجلة حراء، ص٥١.

٤) وليد العريض: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٩٢.

لتثور ضد الدولة بتحريض من الدول الكبرى، فاجتهد المصلحون لإعادة التوازن للحد من تمرد الأقليات ولكن كان الأمر قد تفاقم و لم تحقق تلك الإصلاحات أهدافها المرجوة كما سيتضح.

رابعًا: دور الديوان في ترسيخ مبدأ الشورى الإسلامي:

وفقًا لمبادئ الحكم الإسلامي تم اعتماد مبدأ الشورى كآلية في اتخاذ القرارات تحت قبة الديوان مما نفى الإرادة المطلقة للسلطان في اتخاذ القرار، بالاعتماد على المشاورة في كافة شؤون الدولة كعامل رئيسي في تسيير السلطة، فكانت أسلوبًا للمناقشة في الجلسات لاتخاذ الإجراءات خلال فترة استمرت لأكثر من أربعة قرون وحافظت على استمرارها كمبدأ[1] وآلية تقود إلى التوصل إلى القرار الصحيح بما يخدم مصالح الدولة. ولتحقيق فاعلية المبدأ وتطبيقه عمدت الحكومة العثمانية إلى إيجاد مكوِّن شرعي وعسكري من "السيفية والقلمية والعلمية" ضمن تشكيل الديوان، ووصفوا أنهم "أهل الحكم"[2] الممثلين لمؤسساتهم في الديوان.

وإذا كان من شروط أهل الشورى في الإسلام أن يكونوا من المسلمين، والذكورة والعلم والإلمام بالشريعة الإسلامية والأحكام حتى لا يخالفوها في الاجتهاد لاتخاذ القرار[3]، ففي رحاب الديوان كان يجتمع أكثر رجال الدولة كفاءة وخبرة، إذ كان يقع الاختيار على كل عضو فيه بعد عملية دقيقة تمر في عدة مراحل، وحرصت الدولة أن يكونوا أصحاب تجربة وكفاءة فمنهم أهل العلم والشرع والحكمة إلى جانب أهل السيف، كالوزراء والأمراء ،وأهل القلم كالباش دفتردار وكيل المال ،والنشانجي مفتي القانون، وذلك ليتمكنوا من تكوين آراء مستنيرة لتطبيق مبدأ التشاور الإسلامي، وأعطت كل منهم سلطات واسعة كي ينفذوا أعمالهم دون إبطاء في النطاق المحدد لكل منهم. وبتطبيق الشورى كمبدأ ونظام فطري وآلية للتوصل إلى قرار عمل الديوان كجهة مساهمة في الحفاظ على تعمير الدولة والحفاظ على كيانها لصواب قراراتها لما فيه مصلحة البلاد والعباد.

فإذا اُعتبر الديوان مجلسًا شوريًا بناء على الهدف وآلية اتخاذ القرار فإنه كان يمثل سلطة تشريعية وإن غلبت علية الصفة الإجرائية التنفيذية في الدولة العثمانية في إطار صلاحياته التي لا تخرج عن الشرع. كما أن الديوان كان أصلًا وطريقًا لتأسيس وتشكيل لمجالس الشورى المستقلة فيما بعد في الدولة العثمانية وتابعت تطورها حتى نهاية الدولة.

وكان ترسيخ الدولة العثمانية لقواعد النظام السياسي في الإسلام وتطبيقها كالشورى والعدل والمساواة كما تقدم كأسس لممارسات السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية و التي حققت إسلاميّة

---

1) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri Kılıç, s24

2) كمال حبيب: الأقليات والسياسة، ص٣١١

3) للاطلاع انظر: عبد المحسن الموحان: الشورى في الإسلام بين النظرية والتطبيق، (ط١، الرياض، مركز الكون: ١٤٢٩ه/ ٢٠٠٨م)، ص١٢٤- ١٢٩

الدولة سببًا في استقطاب شعوب الأقاليم المختلفة حتى قيل: "وكان ولاء الأمة العثمانية لآل عثمان، لأسباب دينية، من الملامح البارزة للتاريخ العثماني"[1].

خامسًا: دور الديوان في ترسيخ مبدأ الكفاءة والاعتماد على الفكر والعقل كمعايير في العمل ونظام الترقية ونبذ العنصرية:

المقصود هنا الاعتماد على الفكر والخبرة والعقل المتمرس والكفاءة لا على النسب وذيوع الصيت، وهي قيم نابعة من العقيدة الإسلامية، فكتب ليبر **Lybyer**: "أن مؤسسات الحكم والدين بالدولة العثمانية كانت تعتمد على الأفكار وليس الجذور العرقية، و لم تكن العقيدة الإسلامية محددة بعرق أو جنس على مدى التاريخ، ولاشك أن حسن استقبال وقبول مؤسسة السلطة والمؤسسة الإسلاميّة لجميع الذين يريدون الانضمام إليها قد حقق نمو الدولة وجعل عمرها الطويل"[2].

ومن الملاحظ أن هذا المبدأ ترسّخ في عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) عندما توجه لقطع الطريق على العائلات الأرستقراطية الحرة بكبح جماحها حتى لا تنازعه السلطة في إطار تعزيزه لمركزية حكمه بتصدير طبقة جديدة لنظامه الحاكم ذي الأسس الجديدة برفع كفاءة الموظفين من خلال إلحاق غلمان القولار في الآندرون "مدرسة القصر السلطاني"، والتي عمد أن تكون داخل القصر وتحت نظره **للأهداف التالية:**

١- اختيار الطبقة غير المتوارثة وتأهيلهم لخدمة سلطان يتوارث سلطته، وذلك وفق معايير الأهلية والكفاءة فقط، لإيجاد أرستقراطية مؤهلة وفريدة من نوعها بالنسبة للأرستقراطيات التي كانت سائدة في ذلك العصر.

٢- إدراك الفاتح وشعوره بحاجته إلى موظفين مستنيرين في المجال المدني والعسكري.

٣- إيجاد موظفين متفانين في خدمته، ذلك أن فكرة تكوين نخبة من الإداريين من بين الرعايا العثمانيين مسيحي المولد جاءت من تأثره بالإخلاص والتفاني الذي كان عليه العبيد الموجودين في القصر بإيحاء الملا الكوراني كما أُشير سابقًا؛ لإيجاد قوة مماثلة لكبح جماح الإنكشارية الثائرة - المهددة لاستقرار الدولة- كما أنه كان يهدف إلى إيجاد نظام يضم رجالًا ذوي فضائل وآداب وقيم أخلاقية رفيعة، فأراد أن يجمع بين الفكر والأهلية والإخلاص والتفاني في موظفي إدارته.

تنظيم مدارس الآندرون:

تحقيقًا للأهداف السابقة نُظمت مدرسة الآندرون الداخلية في السراي كمدرسة رسميّة كبيرة منظمة تنظيمًا دقيقًا ومحكمًا تحت إدارة الحكومة، اعتمدت نظام تأهيلي قوامه عناية السلطان بالفضائل

١) أحمد مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص١٠٩

٢) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri, s24

الشخصية، وتنمية المدارك والميول والقدرة على القيادة، والتشجيع على دراسة المـــواد الـــتي يرغبونها والتعليم الحرفي والحركي والعسكري[1].

وتلك المدارس كانت تشبه إلى حد بعيد مراكز التدريب المهـــني، ومعاهـــد إعـــداد السياســـيين والإداريين، التي تقدم بعض المعلومات العلمية والفنية والنظريّة الضروريّة، إلى جانب كـــم كـــبير مـــن التدريب التطبيقي المهاري والإداري، فكانت عبارة عن تشكيلات لاكتساب المهـــارات والصـــناعات المختلفة ومكانًا لتلقي الدورات المنظمة وممارسة المواهب التي يكشف عنها الشخص الموجوده فيـــه[2]، وكان يجب على المنتسبين إليها تعلم اللغات والتـــاريخ والآداب والرياضـــيات، لتشـــكيل خـــبراتهم وثقافتهم.[3] إلى جانب الرياضة والرسم وفن الخط وكان تعلم الدين واللغة والثقافة العثمانيـــة متطلبًـــا مهمًا للتعليم[4].

وكانت المرحلة الختامية لنخبة الفتيان المجندين المدربين في الآندرون هي مرحلة الـــبيرون "القســـم الخارجي"، والتي كانت تؤهلهم لأن يصبحوا إما حكاما لإحدى المقاطعات أو الحصول على منصـــب مشابه ضمن هرمية السلطة في الدولة[5]، أعلاها منصب الصدارة العظمى باستثناء الفئة العلميَّة التي كان لا ينتسب إليها إلاّ الأحرار[6].

ونخلص إلى أن القسم الداخلي كان محاولة لتدريب قادة مخلصين يقودون السلطنة، وإخلاصهم هذا كان يُولى الأهمية القصوى، فبعضهم أصبحوا وزراء أو قادة الجيش الإنكشاري. في حين استلم آخرون السلطة في مستويات أخرى في الدولة، "أو ضمن الخدمة المدنية لكن أيًا منهم لم ينس أنه عبدا للسلطان وينتمي للفئة التي أوجدت كي تخدم السلطان، وكانوا يدركون جيدًا ماذا كانت تعني الدولة ووحـــدة الدولة لهذا السبب.[7]

وأبدا غالبية المراقبين الغربيين إعجابهم بجودة رجال الحكم والإدارة العثمانيّة المتخرجين من هـــذا النظام **فكتب كاتب إيطالي في القرن التاسع العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي:** "أصبح خريجو مدارس القصر يمثلون أربعة من كل خمسة وزراء، وحققت نجاحًا لثلاثة قرون وظلت أداة فعالة والمصدر الأساسي لأجهزة الدولة"[8]. ومن الطبيعي أن يكون على رأسها الديوان الهُمايوني –الذي كان يرأســـه

---

١) للاطلاع: جون كينروس: القرون العثمانية، ص١٦١-١٦٣

٢) أحمد نجم: التعليم في الدولة العثمانية، ٢١٥

٣) جون كينروس: القرون العثمانية ، ص١٦٣

٤) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين، ص٣٤

٥) المرجع نفسه ، ص٣٢

٦) كينروس: المرجع السابق ، ص١٦٣

٧) أورتايلي: المرجع السابق، ص٢٠٥

٨) كينروس: المرجع السابق، ص١٦١، ١٦٢

الصدر الأعظم نيابة عن السلطان، وبهذا قامت بأدوار مدنية إلى جانب دورها العسكري الثابت- طبقًا لخصائص الدولة العسكرية والتي تُشكّل أحد الأسس التي قامت عليها معبّرا بهذه السياسة عـــن اتجـــاه جديد للسلطة كان يهدف إلى بناء قوتها الذاتية المستقلة عن مدار الاجتماع السياسي العام.

ولقد نجحت هذه السياسة في بناء مؤسسة إدارية قوية كفوءة وفعالة خضعت لأنظمة دقيقة، أهلتها لأن تتحول موقع مركزي في بناء السلطة، عن طريق توليها شتى المســـؤوليات المدنيـــة والإداريـــة في الدولة[1].

وإلى جانب الآندرون نجحت مدارس الصحن في إعداد العناصر الجيدة للدولة من العلماء المؤهلين جيدًا للمجتمع العثماني المسلم، وقامت هذه العناصر بدورًا بـــارزًا في إدارة دولاب الإدارة العثمانيـــة والحكم العثماني. فكان خريج المدرسة بعد تخرجه من مدارس الصحن وقضائه لفترة الملازمـــة يصـــبح مؤهلًا لتولي وظائف الدولة المختلفة والتي كان من أهمها منصبي القضاء والتدريس، فالمدارس العثمانيـــة كانت هي المنبع والمصدر الوحيد للفئة العلمية[2]، لاسيما وهي السبيل لتولي منصب قضـــاء العســـكر والنشانجي حيث كان من يترقىّ من التدريس في المدارس الثمانيّة يصبح من فئة العلماء، كمـــا كانـــت وظيفة الدفتردار المنحدر من الطبقة القلمية من الوظائف التي يتولاها خريج المدرسة[3].

وإعجابًا برجال الحكم والإدارة العثمانية كتب سفير المملكة النمساوية- الألمانية **أوجير جيســـلين فون بوسبيك Auger Zdzislan iPhone Bossbek** شهادته في السلطنة العثمانيّة وأداء الحكم خلال عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)حول الدولة العثمانية، وكـــان تعليقه يتضمن قدرًا ملحوظًا من المثالية والحسد على حد تعبير **المؤرخ التركي أورتايلي**: "إن الأشخاص الذين يديرون الدولة التركية، دولة وسلطنة الأتراك العثمانيين، موهوبون وأثريـــاء وجـــذابون. إنهـــم يكتسبون المراتب التي يشغلونها عبر العمل وتطوير الذات وبذل الجهد. إنهم لا يملكـــون أرســـتقراطية وراثيّة مثلنا. ولهذا السبب، لا تدار سلطنتهم بواسطة أشخاص عاجزين بل بواسطة أشخاص قـــادرين، ولهذا السبب إنها تنمو وتتحسن وتمسك بالمستقبل".[4]

ونقلًا عن المفكر والمؤرخ العثماني جودت باشا الذي كتب: "إن الطبقة السيفيّة والقلميّة والعلميّة عندما أخذوا في إدارة الدولة بشكل متناسب فقد تم تحقيق التوازن والأمن والاستقرار ولكن بعد ذلـــك كل شيئًا خرج عن مساره وانحرف وفسدت التوازنات".[5]

---

١) حسن الضيفة: الدولة العثمانية الثقافة..، ص٩١.

٢) أحمد نجم: التعليم في الدولة العثمانية، ص١١٤.

٣) المرجع نفسه، ص١٢٤.

٤) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين، ص٢٠٥.

٥) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri, s423

إلا أن الاهتمام المبالغ بمدارس الآندرون وبرامجها التعليمية والتدريبية على المدى الطويل انعكس سلبيًا على معطيات مؤسسات التعليم العامة في الدولة حيث أدى إلى إهمال المدرسة التقليديّة، وقلت المكانة البارزة التي كانت لخريج المدرسة العثمانية التقليديّة في تولي وظائف الدولة، وحصرت المناصب التي يتولاها في المناصب الدينية. مما أدى في النهاية إلى فصل الدين الممثل في العلماء من خريجي المدرسة عن الدولة الممثلة في الجهاز الإداري والحكومة من خريجي مدرسة الآندرون[١]. وكان ذلك سببًا في تدني مستوى الثقافة في المجتمع العثماني.

سادسًا: دور الديوان كمدرسة ودائرة تدريبية لموظفي وإداريّي الدولة:

كان الديوان بمثابة مدرسة تدريبية يتدرب فيها القضاة ورجال الإدارة والحكم، ومجالًا لتنمية معلوماتهم وزيادة تجاربهم، فكلما كانت حصيلتهم من هذه وتلك كبيرة، أتيحت لهم الفرصة للترقية إلى وظائف أعلى[٢]. فكانت كل وحدة مستقلة من وحدات الديوان تمثل دائرة تدريبية للموظفين على سبيل المثال دائرة الباب الدفتري وأقلام الديوان الهُمايونيّ التابعة لرئيس الكُتّاب وأعوان النشانجي كل وحدة منها تعتبر وحدة تدريبية، كان يترقى موظفوها على أساس الخبرة والتجربة التي ترفع مؤهلاتهم، كما أن دائرة قاضي العسكر بمثابة معهد للتدريب واكتساب الخبرة في القضاء لتعيينهم في المكان المناسب بعد امتحانهم وتعيين أكثرهم استحقاقًا وأهليّة.[٣]

فالديوان كان كخليّة نحل فيه آلاف الموظفين من الوزراء إلى أدنى الرتب الوظيفية. والسياسة العثمانية بدورها تهتم بتجديد الموظفين باستمرار فهناك عدد دائم تحت التمرين والترقّيات مستمرة وينقل أصحاب الرتب العليا إلى السناجق والولايات العثمانيّة[٤].

وبالتالي صقل الديوان موظفيه في دوائره المختلفة ، **وقيّم عدد من الرحالة الغربيين النخبة الحاكمة العثمانية فكتبوا:** "لم تكن هناك فعليًّا أي دولة أخرى على الأرض قادرة على المفاخرة بنخبها الحاكمة الشبيهة بنخبة السلطنة العثمانية، لأن هذه النخبة تتكون من رجال دولة أذكياء بصورة استثنائية وبلا عيوب من الناحية الجسدية -صفوة الصفوة في الأعراق التي جاءوا منها في كل تلك الشريحة الكبيرة، لم يكن هناك شخص واحد مريض، لأن أولئك الذين وصلوا إلى ذلك المستوى انتخبوا بعناية وأُعدوا جيدًا"[٥].

---

١) أحمد نجم: التعليم في الدولة العثمانية ، ص٢١٧.

٢) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ٣٠٦.

٣) نجم: المرجع السابق ، ص٢٠٧.

٤) وليد العريض: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦٣.

٥) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين، ص٣٣.

واحتفظت الدولة العثمانية بفكرة تصدير رجال الحكومة وصقلهم في مركز الحكومة الفعليّة وتحت إدارتها ففي ظل اختفاء القسم الداخلي تدريجيًّا خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين/الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، بطريقة مشابهة لطريقة تجنيد الفتيان، فقد دربت غرفة الترجمة في الباب العالي، شبابًا ماهرًا خلال مرحلة الإصلاح الإداري كأشخاص مهمين مثل: الصدر الأعظم محمد أمين باشا.إلى جانب تخريج عدة من وقود الإصلاح والتحدي في نظم الدولة. ومن الجدير بالذكر أن مدارس الآندرون كانت نموذجًا مهد الطريق في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي لتأسيس المدارس الداخلية لتقدم منح دراسية في تخصصات مختلفة[1].

سابعًا: دعم الوحدة السياسيّة بين أقاليم الدولة العثمانية:

على الرغم من تعدد أقاليم الدولة في القارات الثلاث وعلى الرغم من الفوارق الدينية والعرقيّة واللغويّة، إلا أن الدولة بإجراءاتها وتدابيرها القانونيّة والتنظيميّة استطاعت أن تحقق الوحدة بينها فلم تمنعها إسلاميتها من استيعاب الأديان والأعراق الأخرى، بل جعلتهم يألفون الحكم الإسلامي وينسجمون معه في ظل حكم المبادئ الإسلامية المعترفة بحقوقهم كمواطنين. فالدولة العثمانية لم تعرف منذ نشأتها مفاهيم غربية مثل الثيوقراطية والعلمانية لأن السلطة الدينية الممثلة في شيخ الإسلام وقضاة العسكر كانت متداخلة مع السلطة السياسية الممثلة في السلطان والحكومة، لذا لم تنشأ منازعات بين السلطتين لأنهما كانتا تعملان معًا ضمن منظومة إداريّة واحدة لإدارة الدولة، فالسلطة السياسية كانت تستعين برجال من السلطة العلمية أو الدينية مما أدى إلى نشوء كيان إداري يجمع بين السلطتين تسند فيه إلى كل فئة مهام معينة تقوم بها[2].

وكان من نتائج التعاون بين السلطان والعلماء أن قدم العثمانيون صيغة سياسية جامعة جعلت من الإسلام النظام السياسي الحاكم دون أن تنفي الولاءات والانتماءات الفرعية للجماعات والشعوب المكونة للدولة العثمانية، وكان بوسع أي فرد أن يصبح مسلمًا بمجرد شهادة "أن لا إله إلا الله"، وعندها يصبح مواطنًا كاملًا في الدولة، أي أن العثمانيين طبقوا بفاعلية كبيرة صيغة "التنوع في إطار الوحدة"، فانتماء العثمانيين الإسلامي جعلهم يتجاوزون أي شعور بالوعي بالعرق أو الجنس ومن ثم فقد كان إبداعهم الحقيقي في قدرتهم على طرح صيغة سياسية جامعة ذات طابع كلي متسامح[3]، بمعنى إبقاء من يرغب على عقيدته ولغته وثقافته والحفاظ على الوضع الاقتصادي والاجتماعي كضمان للولاء السياسي للسلطة.

---

١) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين ، ص٢٠٦.

٢) زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢١١.

٣) كمال حبيب: الأقليات والسياسة، ص٣٩٧، ٣٩٨.

واكتملت فكرة عالمية الدولة في إسطانبول لتفسير الوحدة السياسية العثمانية من منطلق فلسفة الحكم العثمانية التي طبقها السلاطين على الولايات البعيدة عن المركز والولايات العربية، فلسفة بسيطة في أن للدولة وظائف محدودة لا يجب أن تتعداها وهي:

١- الدفاع عن ولايات الدولة وممتلكاتها وهي من مسئولية الجيش.

٢- حفظ الأمن داخل الولايات.

٣- تحصيل الأموال الميرية "الضرائب"، وتوزيعها في وجوهها المختلفة مما استلزم إنشاء إدارة مالية.

٤- الفصل في الخصومات بين الناس وتطلب إقامة نظام قضائي[١]، فالديوان الهُمايوني ترجم هذه الفلسفة عمليًا بإرسال من يمثله في الولايات العثمانية ودعم ارتباطها به دعما للوحدة السياسية بين مختلف الولايات العثمانية بما تحمله من تباينات ثقافية وسكانيّة ودينيّة مما أدى إلى استقرار ضمن به السلطان ولاء الشعب وانتظام شؤون الدولة في الولايات وتحقيق العدل.

وبدور الديوان الهُمايوني الإجرائي والتشريعي باختصاصاته المتنوعة استطاع أن يحقق الأهداف العامة كمؤسسة عثمانية طبقًا لوظائف المؤسسات العثمانيّة وهي:

- تأكيد النفوذ العثماني.

- المحافظة ما أمكن على الأسس الاقتصادية والاجتماعية، والأطر الحياتية التي كانت تعيشها البلاد قبل الفتح العثماني –بعدم إجبار تلك الملل اعتناق الدين الإسلامي[٢] تمثلًا بقوله تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّين﴾[٣]، إضافة إلى جعلها تحتفظ بقوانينها وتنظيماتها، إلا أنها في نفس الوقت أنصفت تلك المجموعات مما استمال العدد منهم لاعتناق الإسلام دون إجبار تطبيقًا للشريعة الإسلامية وتنفيذ أحكامها على المذهب الحنفي[٤] ودعم من يُسلم منهم ماليًا واجتماعيًا.

ومما يُشعر شعوب أقاليم الدولة بأنهم في بوتقة واحدة في الدولة وأن العدو مشترك ويعزز وحدتهم أن الديوان كان يقوم بإرسال مبعوثيه للتعبئة الروحية في حالة إعلان الحرب والجهاد وإشعار المواطنين في أنهم في بوتقة واحدة في الوقوف مع الحكومة وجيشها المجاهد ضد أي عدوان، وكان كل إقليم يرسل جندًا فيظهر جيش الدولة موحدا تحت قيادات القائد الأعلى للقوات العثمانية المتمثلة بالسلطان أو نائبه الصدر الأعظم "سردار أكرم" في إطار الدولة العثمانية الممثلة الشرعية للخلافة وحامية ديار المسلمين وغير المسلمين، وفي إشراك أمراء الحدود سياسيًا وعسكريًا فيعقد المعاهدات والصلح مع الدول المجاورة بتفويض من السلطة المركزية إشعارا لهم بمسؤوليتهم السياسية والأمنية.

---

١) زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية ، ص٢١١.

٢) كمال حبيب: الأقليات والسياسة ، ص٢١٨.

٣) سورة البقرة، آية {٢٥٦}.

٤) حبيب: المرجع السابق، ص٢١٨.

فالحكومة العثمانية بذلت كل ما من شأنه أن يحقق مركزيتها وما يضمن ارتباطها بولاياتها في هذا الإطار، بتغير شكل الارتباط إذا كان في ذلك مصلحة لضمان الوحدة السياسية، فمثلًا استبدلت نظامها المركزي بلا مركزي إرضاء للأطراف التي كانت ترى في سيادة الدولة وارتباطها بها مركزيًا اســتعمارًا واستعبادًا لها[1]. وذلك ضمانًا لعدم مطالبة تلك الأطراف بالانفصال وضمانا لوحدتها السياسية.

ثامنًا: دوره في دعم وتوجيه السياسات الإدارية القضائية والاقتصادية والاجتماعية ووحدتها:

التوجيه القضائي :

احتل القضاء مكانة مركزية داخل مباني السلطة العثمانية منذ نشأتها ممثلًا إحدى أركانها ومستلزماتها إذا ما كانت السلطة في الدولة الإسلامية تشريعية وقضائية وتنفيذية، وتشمل المهام المنوطة بهذا المركز حقل السلطة نفسه إلى جانب جملة الأدوار المركزية على صعيد علاقة السلطان بالمجتمع. وتنوع وتعدد المهام المنوطة بجهاز القضاء جعلت منه الصلة الرئيسة بين السلطة والمجتمع. وشكل القاضي إحدى المرتكزات التي كانت تتولى إدارة الولايات إلى جانب مركز الوالي والجهاز العسكري. "وبالأخذ بعين الاعتبار جملة الأدوار السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يتولاها القاضي، فيمكن قراءة المكانة التي يحتلها القاضي داخل مباني السلطة والمجتمع في آن معا، إضافة إلى المكانة التي اضطلع بها قاضي العسكر داخل الديوان الهُمايوني[2]، الذي كان يمثل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضائية.

ونظرًا لارتباط سياسة الدولة منذ نشأتها بالفتوح، فقد كان قاضي العسكر هو رأس الهيئة القضائية[3] إلى جانب دورة كدعامة من دعائم الحكومة المركزية بعضويته الدائمة في الديوان الهُمايوني كرئيس اعتلي كافة مراكز القضاة والتشكيلات التابعة له.

ومن المعروف أن سلطة الجهاز القضائي العثماني تضمنت مهام اقتصادية واجتماعية كانت تغطي شتى أنشطة المجتمع العثماني. فمنصب قضاء العسكر كان منصبا شرعيًا وعلميًا وثقافيًا كان يشرف ويراقب جهات علمية واجتماعية واقتصادية في الدولة ويوجهها.

ومن أدوار القاضي الرقابية الإشراف على الأسواق عن طريق المحتسب،فكان يراقب أنشطة الإنتاج والأسعار، وتدخلات القاضي من حماية ورقابة وإشراف وفصل كانت تنفيذًا لسياسة اقتصادية تفرضها المرجعيّة التشريعيّة العامة بهدف تأمين مصالح مختلف القوى المساهمة في عملية الإنتاج للمحافظة على قواعد العدل والتوازن والاستقرار. وبقراءة وظائف قاضي العسكر في فصل سابق يتبين أن قاضي العسكر بمركزيته للقضاء كان يدعم سياسة اقتصادية واجتماعية وعلمية في الدولة وفقًا لسياسة شرعية

---

١) زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص٢٥١.

٢) حسن الضيفة: الدولة العثمانية الثقافة..، ص١٣٣، ١٣٤.

٣) بسام العسلي: القانوني القائد، ص١٠٩.

كما تقدم بتنفيذ قوانين بصورة فرمانات وبراءات مستندة إلى مرجعية شرعية وأعراف لا تخالفها، وكان يستخدم آلية تفويضية بإرسال من يمثلونه في الأقاليم دعمًا للرقابة والإشراف، وبالتالي اضطلع قضاة العسكر بجهود فعالة في إعمار المدن، فبخلاف القضايا الشرعية والقانونية في السلطة العثمانية[١] كانوا يقومون بإجراء الشئون الإدارية والبلدية والقضائية في الضواحي وكانوا يأخذون الأوامر من الديوان الهُمايوني من السلطان فحسب ويتحركون بصفة مستقلة دون أدنى مسؤولية لموظفي الدولة الآخرين عليهم كل في ضاحيته[٢]. كما اضطلع القضاء بمراكز العلم والطرق والمؤسسات الوقفية[٣]. مما شكّل وحدة قضائية بين أقاليم الدولة وارتباطها بالمركز. وكان إخضاع القضاة بما فيهم قاضيي عسكر الروملي والأناضول إلى شيخ الإسلام ضماناً لوحدة القضاء وضبطاً لتوجهه كمرجعية شرعية موحدة للأحكام مما ضمن وعزز وحدة الفتوى في كافة القضايا.

التوجيه المالي ووحدة الاقتصاد:

شكّل الباش دفتردار أحد مباني السلطة ومركز التنظيمات المالية وممثل السلطان التنفيذي في مجاله المالي فأشرف على توجيه ودعم السياسة المالية للدولة ووحدتها في نطاق صلاحياته في إطار القوانين، فالقضاء المالي ومالية المركز والولايات مرتبطة بالباش دفتردار[٤]. ولعل هذا الدور كان أكثر وضوحًا في عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) الذي تبنى سياسات اقتصادية استثنائية كسياسة التدخل التي اعتمدتها الحكومة المركزية في المسائل الاقتصادية والمالية[٥].

وكان الباش دفتردار بسلطاته كوكيل السلطان المالي معنيًا بدعم الوحدة الاقتصادية لتحقيق التوازن بين الموارد والنفقات في الدولة لتبقي الخزانة ممتلئة، **لذا فإن البنية الاقتصادية العثمانية استقرت على ثلاث أسس ومبادئ في سبيل توجيه الاقتصاد ووحدته:**

١- مبدأ الإعاشة تحت إشراف الباش دفتردار، توحدت الجهود الاقتصادية بهدف سد احتياجات الناس، فالتركيز على توفير السلع والخدمات والأموال للمستهلك بالرخص أهم بكثير من المقاصد الربحية، بهدف المحافظة على النظام الاجتماعي لضمان عدم تذمر الرعية من الغلاء مما قد يدفعها للتمرد الذي يؤدي للاضطراب الداخلي.

١) Davut Dursun: Siyaset ve Din,s251

٢) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri, s143

٣) حسن الضيفة: الدولة العثمانية الثقافة ، ص١٣٤.

٤) Ozdemir: p.o,s67

٥) شوكت باموك: التاريخ المالي، ص٩٠.

٢- إقرار العرف والتقليد في إقرار الموازنات ومنع وإعاقة الاتجاه نحو أي تغيير يمنع الحفاظ على التوازن الذي تشكل بالتدريج في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وفي حالة حدوث أي تغيير يخل في التوازن فإنه تصدر إرادة بإلغائه على الفور للعودة إلى التوازن القديم ثانية.

٣- تطبيق سياسة مواجهة مشاكل التضخم، على سبيل المثال منع نزول مستوى إيرادات الخزانة عن القدر المسموح به قدر الإمكان وهو قدر مرتفع. أما القرارات الاقتصادية التي توصف بأنها تقلل الإنفاق في مواجهة مساعي رفع الإيرادات فقد شكّلت مجالات وساحات عديدة للحياة الاقتصادية في الدولة والتي كان يحكمها الرأي العام العالمي. بمعنى أن الدولة العثمانية كانت تتأثر وتأثر اقتصاديًا بالاقتصاد العالمي.فقد يتأثر اقتصادها بفعل الحروب واضطراب العلاقات السياسية مع الدول مما يعيق عملية التبادل التجاري معها بعدم إمكانية استخدام الطرق التجارية والموانىء لتصدير البضائع والسلع المختلفة .

فالدولة في إطار تبني تلك المبادئ كانت بواسطة الباش الدفتردار تشرف بصفة مستمرة على الأرض ورأس المال والمعاش واتخذت من إعادة النظام الذي كان يعتمد على التعاون والمساواة أساسا ومبدأ[1]، على سبيل المثال فعّل الديوان سياسة السلطان محمد الفاتح في الرقابة الحكومية عبر إجراء المسوح الضريبية واستيعاب المناطق التابعة في نظام التيمار بإعلان جملة من القواعد الحقوقية المنهجية المنصبة على معالجة تنظيم الدولة والتزامات الرعايا[2].

فالمبادئ السابقة بحد ذاتها قيمة اقتصادية كان يترتب عليها قيم اجتماعية تتحقق بها العدالة الاجتماعية، كون المال عامل من العوامل الجوهرية في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي فالديوان باجتهاده في سن القوانين سعى لتحقيق العدالة الضريبية التي تساهم في الاستقرار الاجتماعي.

كما قام الباش دفتردار بدور اجتماعي نابع من صلاحياته الرقابية تنفيذًا لسياسة تهدف إلى حماية فئات مستضعفة في المجتمع كونه معنيًا بحمايتها من ظلم وتعسف الملتزمين وجورهم على الفقراء وعزلهم عقابًا لهم، كما يقع على كاهله مسؤولية حماية أموال اليتامى بصفة خاصة. مما يشعرهم بأنهم جزء وفئة من المجتمع غير مهمله ولها حقوقها.

كذلك أسهم الديوان في تأمين حياة كريمة لمكون اجتماعي في المجتمع العثماني ماديًا واجتماعيًا تمثل في المسلمين الجدد بتعين مخصص مالي لهم سدًا لحاجتهم باستصدار قانون المسلم الجديد، فكان سبباً بانجذاب عدد من الطبقات الاجتماعية الفقيرة من أهل الذمة لاعتناق الإسلام وانتشاره بينها. ففي يوم الجمعة حين يكون العمل أشد ازدحاماً لتوافد المواطنين العاديين والاستماع إلى طلباتهم والنظر في عرائضهم، كان يمنح ٥٠ فلسًا لكل شخص اعتنق الإسلام، ووفقًا لوجهة نظر عثمانية كان تبديل الدين

---

١) Hüseyin Ozdemir: Yonetiminin Dini Temelleri, s88,89

٢) أيرم لابيدوس: تاريخ المجتمعات الإسلامية، ج٢، ص٤٤٩.

يعني التضحية بأقارب المرء ومجتمعه وحتى عمله ولهذا السبب كانت النساء الأرامل والرجال المسنون هم الوحيدون الذين إذا بدلوا دينهم في السابق يتلقون دعمًا تقليديا يشمل المسكن وحتى لوازم العيش[١].

وفي إطار توجيه ووحدة السياسة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية كتب توفيق جوران: "على الرغم من أن إعاشة المدن هي مسألة اقتصادية وتجارية في الأساس إلا أن الأبحاث التاريخية أثبتت أن المسألة لها جوانب إدارية عديدة وإعاشة المدن الكبرى بصفة خاصة كانت من أهم مسائل الاقتصاد. وقام الديوان الهُمايوني بدور كبير في هذه المسألة لأنه كان من الضروري الحصول على تصريح من الديوان لنقل المؤن وكافة احتياجات الأقاليم والمدن فأي نشاط مشروع إنشائي كطواحين وغيرها من وسائل الإنتاج المرتبط بالحياة اليومية فإن القاضي ملزم بعرض المسألة على الديوان لتأخذ حيز التنفيذ"[٢].

وكتب **قنصل البندقية** في إسطنابول سنة ٩٨١هـ/ ١٥٧٣م مقيّمًا المنظومة المالية العثمانية التي كان يترأسها الباش دفتردار: "أن لوزارة المالية نظامًا منظمًا في الحسبانات، تضع في كل سنة ميزانًا للنفقات والارتفاقات".

وكتب سياسي آخر: "إن النظام في وضع المالية قد حسن وضعه وصنعه في تركيا من حيث سجلاته وانتظامه حتى لتجد فيه كل دولة ما تتعلمه، وذلك بقطع النظر عن شيء من سوء الاستعمال يتسرب إليه. وكانت سلطة الدفتردار -مركزية، وكانت سلطته فوق سلطة الصدر الأعظم فقد يرد ما أمره به إن كان أمره غير قانوني". لكن المالية العثمانية اضطربت في مبتدأ النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي نتيجة التغيير في أسلوب الإدارة المالية إذ بطلت المركزية المالية بدخول طريقة الإقطاعات وأصبحت كل دائرة تدير شؤونها بنفسها، فانقسمت الأغراض وتجزأت السلطة المالية وأخذ الإنكشارية يديرون أعظم مناصب الدولة المالية ويتولون الولايات ويحولون الجزء المهم من أموال الدولة إلى ضامنهم[٣]. وهكذا اضطربت ميزانية الدولة وكثر الاختلاس بانتفاء الوحدة المالية المركزية التي كان الديوان موجها لها بمن بممثلها الباش دفتردار.

تاسعًا: دوره في مكافحة الفساد الإداري بتفعيل الرقابة الإدارية وتطبيق مبدأ الاستجواب والمحاسبة:

كان للديوان دور فعّال في إيجاد رقابة دقيقة ومُحكمّة على أعمال الحكومة سواء في الإدارة المركزية أو في الولايات العثمانية[٤]. فكما تقدم قامت الحكومة بتدابير إجرائية لتفعيل قراراها ومراقبتها

١) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين، ص١٦.

٢) Tevfik Güran: Kentlerin İaşesi, İstanbul Universitesi. , S66

٣) محمد كرد علي: الإسلام والحضارة العربية، ج٢، ص٧٠٧.

٤) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج١، ص٣٠٥.

في الولايات فعملت على إيجاد ديوان الولاية المؤلف من كادر من الموظفين الكبار للرقابة علـــى أفعـــال الوالي ولتحد من تفرده بالسلطة أو انفصاله بولايته، كما كانت تعزله إذا ثبت سوء استخدامه للســـلطة وتقصيره في أداء مهامه إذ لم تكتف السلطة المركزية على رأسها السلطان بالاطلاع على أحوال الولاية الإدارية والمالية والاقتصادية فحسب بل أنها تعدتها إلى غير ذلك وانخرطت بمشاكل المجتمع، فكـــان لهـــا أدوارها الاجتماعية في الولايات وكان السلطان يتعرف على الأحوال بنفسه دون انتظار تقارير الولاة.

على سبيل المثال: في عصر السلطان سليمان القـــانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) أرســـل أهالي ولاية مصر والتي كان لها وضعها الخاص بالنسبة للدولة الشكاوي وبدوره كان يرد عليهـــا دون تقصير إذ يتم التباحث فيها وكانت ردوده عليها حاسمه لصالح الأهالي في أغلب الأحيان[١]. والتحقيـــق في مثل حوادث الولاة والملتزمين في الديوان الهُمايوني كان يتم بحضور أعضائه فتصدر الأحكام المناسبة إلى بكلربك الولاية وقاضيه أو إليهما معًا وكانت الأحكام تلزمهم بما ينبغي عليهم القيام به للحفـــاظ على حالة الاستقرار في الولاية وتأمرهم بالتفتيش على المدعي عليهم أو بتقصي حقيقة المظلمة ومـــن ثم إعادة رفعها إلى الديوان الهُمايوني بمعنى استئنافها-ومتابعة تنفيذ الأحكام التي صـــدرت عـــن الـــديوان الهُمايوني، وتحذرهم من الظلم والتعدي على الرعية، وأموالهم بغير حق، ومن حماية أهل الفســـاد مـــن إداريي الولاية أو القضاة ونوابهم[٢] بعدم مجاراتهم في ظلمهم.

وكان يُجرى في الديوان استجواب مسؤولي وإداريي الدولة على غرار البرلمانـــات الحديثـــة مـــن استدعاء المسؤول لاستجوابه ومواجهته بأخطائه وإن ثبتت عليه يتم عزله، على سبيل المثال أن أحـــد الدفتردارات وهو الدفتردار قره أويس اُستدعي إلى الديوان الهُمايوني لاستجوابه حول إخـــراج بعـــض الأموال لبعض الأشخاص بلا أوامر إلى جانب إخراجه علوفات ومخصصات أخرى فرُفعت الشـــكاوي والعرائض ضده إلى الديوان العالي. وجرى استجوابه بتوجيه أسئلة إليه من قبل قاضيي العسكر والصدر الأعظم وطلب من الدفتردار الإجابة عليها بحضور سائر الوزراء والأعضاء، وطلب منه إرجاع ما أخذه وبعد استجوابه أُرسل مع الجاوش باشي إلى الباشا دفتردار لالا باشا فاستجوبه بشكل خاص وبـــدوره أبلغ الصدر الأعظم نتيجة استجوابه واعترافه بما نسب إليه فاستصدر قرار بعزله[٣]، مما يعـــني أن قـــرار عزل أي موظف كان يسبقه تحقيق ولا يتم بشكل قرار مفاجئ وتعسفي.

١) محمد عبد العال: " دفاتر المهمة مصدر لدراسة تاريخ مصر الروزنامة الحولية المصرية "، العدد الثالث، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥م، ص١٩.

٢) عبد العال: المرجع نفسه ، العدد الثالث ، ص٢٨٦، ٢٨٧.

٣) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي، ص١٣٨، ١٣٩.

عاشرًا: دور الديوان في الحراك المعرفي والحضاري وتصدير النخب الثقافية والثقافة العثمانية:

إن الحياة الثقافية العثمانية بشكل عام ارتبطت بمفهوم الحكم المركزي فـإذا كـان الـديوان أداة السلطة المركزية فإن دور الديوان الهُمايوني في الحراك الثقافي يُفهم من منطلق طبيعة التركيب المركـزي للدولة العثمانية، ومن المعروف أن المدارس كانت نتيجة لهذا التركيب مؤسسات تعمل في الغالب علـى تنشئة الموظفين للانخراط في العمل الرسمي عند العثمانيين، وكان ينظر إلى رجال العلم أيضا على أنهـم جزء من النظام الإداري البيروقراطي في الدولة فلم يخرج رجال العلم أبدًا حتى السنوات الأخـيرة عـن تلك الدائرة، ولم يرتقوا إلى وضع الاستقلال عن السلطة المركزية إلا في بعض الاستثناءات القليلة هنـا وهناك، وانحصر العلم والفكر في تلك الحدود وحدها مسخرين لخدمة الدولة، وبدأ أن مفهوم العلم هو الاستيعاب الجيد للإنتاج العلمي القديم، ثم عرضه ونقله بما يناسب الحال أما العالم فهو الشخص الـذي كان يفلح في إنجاز تلك العملية ولهذا لا يمكن أن يُشاهد عند العثمانيين مناخًا علميًا وفكريًا مستقلًا عن السلطة أبدًا وذلك كان معقولًا إذ كان من العسير في ظل كيان إداري بيروقراطي عسـكري يصـطنع حسابات دقيقة ترتكز على أيدلوجية مركزية أن يزدهر مناخ فكري علمي يتمتع باستقلالية عن المركز وعن أيدلوجية الدولة[1]. بمعنى أن جميع مناشط الدولة تدور في فلك السلطة المركزيـة ومرتبطـة بهـا وبنفس توجها بما فيها الحياة الثقافية.

ولا يمكن إغفال دور التعددية الثقافية واللغوية والعرقية العثمانية في التأثير في رفع مستوى الثقافـة العثمانية وتشكيلها بشكل عام، فنظرًا للتنوع الكبير لأقاليمها أطلق عليها العالم العثماني، والذي كـان يضم أديانا وعددًا لا يصدق من اللغات. ورأى أورتايلي: "أن أي شخص حكيم يملك فرصة التجوال في هذه السلطنة، بغرض المعاينة والتعلم، لاشك في أنه سيتحول إلى شخص مبدع بصورة استثنائية حـتى وقتنا الحالي"القرن الخامس عشر الهجري/ الحادي والعشرين الميلادي" فعلى الـرغم مـن أن السـلطنة العثمانية في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي سلطنة عسكرية، وعلى الرغم من قيود الحيـاة العسكرية إلا أنها منحت أقلية معينة الفرصة لاكتشاف الكثير من الأشياء والتعلم بسرعة وابتكار أشياء جديدة وهذا المزيج الهائل من الأديان واللغات والأعراق كان مختلفًـا كـثيرًا عـن الإمبراطوريـات الاستعمارية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين/الثامن عشر والتاسع عشـر المـيلاديين، لأن الدولة العثمانية كانت دولة مؤلفة من عدة دول وكان الناس يتمتعون نظريًا وعلميًا بمساواة عموديـة،

١) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية.بحث أحمد أوجاق، ج٢، ص٢٢١.

بمعنى أن كل قاطن في السلطنة كان يملك الفرصة للترقي والوصول إلى المنصب في دائرة صنع القـــرار في مركز الدولة"[1].

فمن بين الأشخاص المتخرجين من الآندرون كان يوجد رياضيين بارعين وخطـــاطين موهـــوبين وأشخاصًا ذوي معرفة واسعة بالآداب وشخصيات رائدة في الفكر والفقه الإسلامي، ومن المجندين وفق هذا النظام لطفي باشا -مؤلف كتاب آصف نامة الذي كان عن السياسة والحكم، وإبراهيم باشا الذي ميز بخبراته وإنجازاته في عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)[2]، فكان الكل يدلو بدلوه الثقافي وأعرافه وخبراته في تحسين أداء الدائرة، والمنصب الذي يعتليه فقرمـــاني باشـــا الصدر الأعظم أسهم في ترتيب قوانين الضرائب ولطفي باشا بنظام المخابرة كما تقدم. والعديـــد مـــن الصدور وأعضاء الحكومة ساهموا بأفكارهم وتطوير القوانين في إطار السلطة المركزية ودعمها. وطبيعة الوظائف نفسها وتشكيلات الديوان كشفت عن خبرات عديدة لبعض معتلي الوظـــائف في صـــياغة الثقافة العثمانية ومن ثم تصديرها. وقد رصد أغلب الرحالة والسفراء الأجانب مشـــاهداتهم في الـــبلاط العثماني إلى جانب التجار الأوربيين فكانت كتاباتهم مصدرًا لثقافة التشـــريفات والتقاليـــد العثمانيـــة الدبلوماسية، والحياة الاجتماعية العثمانية.

ويمكن أن نقف على الدور الثقافي للديوان في الموضوعات والأنشطة الفكرية على النحو التالي:

١-ترسيخ منهج المناظرات الفكرية الدينية في إطار معالجة قضايا الأمن الفكري:

كان لعلماء الشرع انطلاقًا من دورهم الشرعي والوظيفي عناية فائقة بالحفاظ على عقائد المسلمين والتصدي لأفكار الزندقة، وترسيخ ثقافة الحوار والمناقشة باعتماد أسلوب المنـــاظرة العلميّـــة الفكريّـــة لدحض حجة المخالفين من الزنادقة لأن ذلك أدعى لإقناع المخالف وإحقاق الحق من أجل الحفاظ على الدين وحماية المجتمع وعقيدته من أفكار الملاحدة، والديوان بدوره تبنى مثل تلك المناظرات حينما: تبنى مناظرة الملا قابض الذي أصر على زندقته في الديوان ولم يقتنع بالمناظرة وحجج العلماء، حـــتى انتـــهى الأمر بإعدامه، تلك الحادثة كانت دافعًا لشيخ الإسلام ابن كمال للتصحيح الفكري العقدي جراء هذه المناظرة لحفظ العقيدة وتأصيلها في الاعتقاد بالأنبياء والرسل فألف رسالة في هـــذا الموضـــوع أسماهـــا "رسالة في أفضلية محمد عليه الصلاة والسلام على سائر الأنبياء"[3].

٢-تطور الفكر السياسي العثماني:

إن أول ما يبرز في الثقافة والفكر العثماني هو الفكر السياسي الذي كان تقليديًا في إطـــار الـــنظم والمؤسسات والسلاطين والوزراء. فمن أشهر كُتّاب الفكر السياسي المؤسسي والذين كانوا من أعضاء

١) إيلبير أوريتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين، ص٢٤.

٢) المرجع نفسه، ص١٠٤.

٣) أحمد نجم: التعليم في الدولة العثمانية، ص١٦٦.

الديوان الهُمايوني الذين امتلكوا خبرة إدارية وسياسية "طوسون بك"، الذي كتب في الفكر السياسي في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي كتاب تاريخ أبو الفتح[١] بأفكار حول الحكم والسلطنة، وكان طوسون بك دفتردارا بعد أن كان كالمستشار للسلطان محمد الفاتح(٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م).

ومن موضوعات الفكر السياسي التي اهتم بها العثمانيون التوجه الإصلاحي في الكتابات والرسائل استجابة لظهور بوادر خلل في مؤسسات الدولة، فالأصوات الداعية إلى إصلاح مؤسسات الدولة العثمانية كان إحدى حالات أصحابها جزءًا من الحالة السياسية في جهاز الدولة الحاكم (الديوان). وهو حال عدد من الوزراء والولاة الذين حملوا هم الإصلاح العثماني من زاوية سياسية وإدارية بحته، كان من المتقدمين منهم لطفي باشا، وقوجه بك، الذي نادى بالعودة إلى إحياء المؤسسات القديمة كالديوان، والمتأخرين كعالي باشا وفؤاد باشا في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي. والمتأخرين من الإصلاحيين أنجزوا -انطلاقًا من حرصهم على إنقاذ السلطنة وبناء "دولة عثمانية حديثة"- مهمَات كُبرى في بناء الإدارة واستصدار القوانين لتنظيم قطاعات واسعة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية كقانون مسح الأراضي والبلديات والمحاكم النظامية وقانون التجارة....[٢].

فخلفية المصلحين هي مصدر خبرتهم في التأليف ومثلها ساهمت أفكار المصلحين التقليدين بإثراء الفكر السياسي وإن تكن تقليدية مدى حقبة القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي إلى القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي إذ كانوا من كبار الموظفين العاملين بخدمة الدولة بالفعل وتحدثوا عن نتائج مواقفهم التي تعرضوا لها في حياتهم الإدارية أو بإيجاز تجاربهم الذاتية، مثل لطفي باشا المفكر السياسي البارز الذي نُسجت خبرته من تقلده مناصب إدارة الولايات حتى منصب الصدارة العظمى واستشف منها مكامن الخلل في الدولة واستنادًا عليها ألف كتابه نتيجة لاستشعاره علامات التفكك في النظام العثماني[٣]. ومن المتأخرين المؤرخ مصطفى عالي الذي تقلد دوائر مختلفة ووثق نصحه للسلاطين، كذلك كاتب جلبي صاحب كتاب "دستور العمل" الذي لفت الأنظار برسالته إلى مواقع الفساد في قطاعات الدولة المختلفة وأعطى حلولا لها، كذلك الدفتردار صاري باشا كمفكر سياسي عمل بالروزنامة ثم الدفتردارية وثم والي لأحد الولايات وكتب "نصح الوزراء"[٤].

ونخلص إلى أن مؤلفات الفكر السياسي التي كانت عبارة عن نتاج خبرات إدارية ومؤسسية لمنسوبي الديوان كانت في ثلاث صور وأطروحات انحصرت في الموضوعات التالية:

---

١) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية.بحث أحمد أوجاق، ج٢، ص٢٢٥، ٢٢٦

٢) وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان، ص٨٤، ٨٥

٣) أوغلي ، المرجع السابق، ج٢، ص٢٢٨، ٢٢٩

٤) المرجع نفسه، ج٢، ص٢٣٠، ٢٣١

١- **الكتب السياسية "سياسة نامة"**: مثل كتاب "آصفنامة" للطفي باشا.

٢- **كتب النصح والإرشاد "نصيحتنامة"**: مثل كتاب "نصيحة السلاطين" لعالي باشا، وكتاب "نصائح الوزراء" لصاري باشا.

٣- **كتب لوائح الإصلاح"إصلاحات نامة"**: مثل كتاب "دستور العمل" لكاتب جلبي.

ويأتي موضوع **جهاز الحكم** على رأس القضايا التي تناولتها كتب السياسة وكتب النصيحة العثمانية، ويعتبر طوسون بك أول من طرح الأفكار الأولى حول جهاز الحكم فكانت من الموضوعات التي يتناولها: صفات ومؤهلات الحاكم التي يجب أن يتحلى بها، والصدارة العظمى ومتطلباتها وما يجب وما لا يجب على الصدر الأعظم، الجند أو الجيش، إلى جانب مسائل المالية والخزانة[١] .

٣-ترسيخ الثقافة القانونية ونشر الوعي القانوني بين الرعية:

أظهر الديوان الهُمايوني الساسة العثمانيين بالعاشقين للنظام وتجلى ذلك في استصدار سلسلة من القوانين، فتفوقوا في هذا المجال حتى تمكنوا من تصدير ثقافة قانونية حقوقية خاصة بهم نتيجة نجاحهم بدمج أعرافهم القديمة وبعض من القوانين الجديدة وتأصيلها شرعيًا ومن ثم صياغتها في لوائح قانونية وبالتالي كان للعثمانيين السبق في تدوين القوانين، حتى ظهرت المؤلفات في اللوائح القانونية وشكلت مرجعًا للباحثين في التاريخ العثماني كقانونامة الفاتح الذي دونه النشانجي ليثي محمد زاده[٢]، ولائحة عبد الرحمن باشا التوقيعي نشانجي الديوان الهُمايوني، فتنوعت القوانين بموضوعات عدة منها تختص بوظائف الدولة إلى جانب القوانين الجزائية والاقتصادية والتشريفية على سبيل المثال المطلع على لائحة عبد الرحمن باشا التوقيعي في الديوان الهمايوني المؤرخة في عام ١٠٨٧هـ/١٦٧٦م يجد قوانين في موضوعات شتى: رجال الدولة كقانون الصدر الأعظم، وقضاة العسكر، والدفتردار والنشانجي، والعلماء والمدرسين، وخاجات الديوان، إلى جانب القوانين الاقتصادية والمالية: كقانون التسعيرة، قانون عائدات الأغنام، وقوانين العاملون بالأجل إلى جانب قانون الاحتساب، وقوانين رسوم الزواج وقانون رسم الإرث، وقانون المسلم الجديد، وقوانين الآغوات[٣]. وليست هذه اللائحة وما تحويه إلا نموذج من القوانين العثمانية التي زخرت بها المؤلفات.

٤-ثقافة التشريفات والمراسم "البروتوكول":

إن هذه الثقافة مرتبطة بالثقافة القانونية، ففيما يتعلق بقوانين التشريفات، كان سراي طوب كابي مُصدِّرا لثقافة المراسيم والتشريفات وفن البروتوكول الذي كان يخضع لقوانين مدونة في لوائح قانونية تفرد بها العثمانيين وأبهرت الزوار من سفراء وأباطرة. فكُتب: "كانت إسطانبول مدينة للاحتفال وإقامة

---

١) أكمل الدين أوغلي(جمع وإشراف): الدولة العثمانية.بحث أحمد أوجاق ، ج٢، ص٢٣٢، ٢٣٣.

٢) Abdülkadir Ozcan: Kânûnnâme,s1

٣) للاطلاع انظر: اللائحة القانونية القومية، ج١، ص٤٩٨ -٤٥٣.انظر ملحق رقم (٣)،صورة رقم(٤٣-٤٧)

المراسم الرسمية، إذ في الحقيقة ليس هناك أي مكان نجد فيه ما يشابه التقاليد والطقوس الرسمية التي نجدها في إسطانبول في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، كان البروتوكول الأسباني مهيمنًا على جميع القصور الأوربية، في حين لم تبدأ قواعد السلوك الملكية الفرنسية بالتأثير في الأمم الأخرى إلا في عهد لويس الرابع عشر، واستمرت إلى نهاية القرن الحادي عشر بداية القرن الثامن عشر الهجريين/السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلاديين".[1]

وخلال العصور الوسطى بأكملها، كانت القسطنطينية، التي تعرف باسم الإمبراطورية البيزنطية المكان الوحيد الذي يثير دهشة الشعوب الأخرى التي حاولت بدورها مضاهاتها. وأُلفت كتب حول موضوع المراسم في هذه المدينة كي تطلع عليه الأقوام الأخرى حتى الأباطرة أنفسهم ألفوا كتبًا حول شكل المراسم مثل كتاب "**De Ceremoniis Aulae Byzantinae**" "**مراسم الاحتفالات والمحاكم البيزنطية**" الذي كتبه الإمبراطور قسطنطين بورفيرجينتوس في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. وليس هناك شك في أن هذا البروتوكول الإمبراطوري استمر ضمن التقاليد العثمانية من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي فصاعدًا. وكانت هناك العديد من الأسئلة حاول الكُتّاب أن يجيبوا عليها مثلا: كيف كان يعيش الحاكم في هذه المدينة ؟ كيف كان تواصله اليومي مع رجال السياسة في البلاط ؟ كيف كان يأكل ؟ وكيف كانت تجري بعض المراسم في مناسبات محددة، وخاصة المراسم المصاحبة للمسير إلى الجمعة ؟ كل هذه الأسئلة والموضوعات كُتب عنها بشكل مفصل ودقيق.

وكانت هذه المراسم هامة جدا، ليس فقط بالنسبة إلى الشعب في السلطنة، وإنما بالنسبة إلى العالم الإسلامي بأسره أيضًا. فالدولة العثمانية شكّلت دولة عالمية مترامية الأطراف وإسطانبول كانت عاصمتها، وكل واحده من هذه المراسم كانت تمثل فرصة لإظهار هذه السمة[2].

أما إذا استعرضنا القوانين كما سبق فنجد أن متون القوانين العثمانية والكثير من فقراتها شملت المراسم والتشكيلات وكل وظيفة ومنصب وديوان ومناسبة دينية أو اجتماعية عامة أو خاصة، كان لها مراسم معينة وأسلوب خاص لإجرائه كأساليب الجلوس والوقوف والدخول، وتناول الطعام في الديوان وقانون لاستقبال السفراء، وقانون المسلم الجديد كلها كانت تجري وفق تراتيب معينة.

وكان ما يميز مراسم عديدة مثل مراسم يوم الجمعة أن بإمكان الجميع مشاهدتها، فلا تقتصر على المسلمين فقط بل كان بينهم جنود ورقباء غير المسلمين وبذلك أصبح ممكنًا بالنسبة إلى السفراء وحتى

---

١) إيلبير أورتيايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين، ص١٢.

٢) المرجع نفسه، ص١٣، ١٤.

الأجانب الذين لا يملكون أي صفة رسمية أن يحضروا هذا الاحتفال. ومن الممكن للمرء أن يرى سيدات أجنبيات ونساء غير مسلمات مجتمعات في إحدى الزوايا يراقبن المراسم[1].

ومن دلائل اهتمام العثمانيين بالمراسم وثقافة التشريفات استحداث منصب التشريفاتي وقلم مستقل معنيًا بها ومشرفًا عليها إلى جانب تسجيلها كقوانين قائمة بذاتها في مؤلفات مثل:

كتاب "مقدمة في قوانين التشريفات" لنائلي عبد الله باشا، وكتاب أسعد أفندي في كتاب "التشريفات القديمة" كما تقدم ذكرهما في قلم التشريفات.

وبالرغم من أن هناك هيكليات مشابهة في دول أخرى في أسبانيا كلجنة مستشارين لا يرأسها الملك ولكن يشرف عليها من خلف ستار والعلاقة بين الهيئة والملك تشبة العلاقة في الديوان الهُمايوني. إلا أن الديوان العثماني كان يملك بروتوكولًا هو الأكثر أصالةً وتميزًا، وكان يولي أهمية كبرى للأبهة وأي تفصيل دقيق لقواعد السلوك الخاصة به كان يعتقد أنه يحمل معنى معينًا حتى تأخير بسيط في أحد عناصر إجراءاته النموذجية كان يعتبر بالغ الأهمية، وإذا ما رفع أحد من الأعضاء صوت خلال الاجتماع فإنه يتعرض للانتقاد إذ كان ينظر إلى موقفه هذا إلى نوع من التحدي المشين وقد تحدث نزاعات وخلافات لكن الانسجام يبقى مسيطرًا[2].

ومما سبق لا يمكن إنكار أن الديوان الهُمايوني في قصر طوب كابي صدّر فن الدبلوماسية والبروتوكول العثماني، ودافِعًا لتأسيس علم في الدبلوماسية وتطورها في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين/السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، إلا أن كثرة المبالغة في المراسم والتشريفات أثرت سلبًا على علاقة السلطان بالشعب ،وذلك بصعوبة رؤيته مباشرة ومزيد من التعقيدات في الالتقاء به والحديث معه سوى يوم الجمعة وهو في موكبه.

كذلك تميزت المراسيم العثمانية بكونها مراسيم وتشريفات عثمانية خاصة بروح إسلامية، فجلسات الديوان كانت تستفتح بتلاوت آيات من القرآن الكريم وأدعية الاستفتاح قبل الشروع في العمل، وعكست تلك الصورة إسلامية وهيبة الدولة في عيون السفراء . فقبل دخول السفير الغربي إلى قاعة الديوان كان يتم إيقافه عند الباب الأوسط حتى تتم قراءة الآيات والأدعية ويتةظأ ثم يستدعى إلى الدخول[3]. وكانوا يرون في ذلك تقديسًا للقران الكريم كون السفير غير مسلم فهو بالتالي غير طاهر .

ونخلص إلى أن مسألة الاهتمام بمظاهر وتطبيق مراسم التشريفات مسألة مهمة لدى العثمانيين ومتطلب من متطلبات الهيبة والأبهة التي كان يحرص السلاطين العثمانيون على إظهارها للسفراء والدبلوماسيين الغربيين ذلك أنه بتطور الدبلوماسية والإدارة البيروقراطية المدنية من الطبقة القلمية في

---

١) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين ، ص١٦

٢) المرجع نفسه، ص١٦٥، ١٦٦

٣) عطا الله أحمد: تاريخ عطا، ج١، ص٢٧٠

القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي بنفاذ عدد من مظاهر الحياة الأوربية سواء الفكرية والثقافية والاجتماعية. لم يكن قصر طوب كابي بصفة عامة في وضع يؤهله ليكون ضمن بروتوكول الدولة و لم يكن بإمكانه استضافة رئيس دولة زائر، ولا مكان مناسبًا لإجراء مراسم معاهدة ما، بل ليس بالإمكان استقبال أحد السفراء فيه، وعندما أُعيد تعريف القواعد الدبلوماسية خصوصًا بعد مؤتمر فينا ١٢٣٥هـ/١٨١٩م قصرت مكانته واختار السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) العيش خارجه ورغم أنه لم ينتقل للعيش في قصر جديد خلال حكمه إلا أن ابنه عبد المجيد الأول (١٢٥٥-١٢٧٧هـ/١٨٣٩م-١٨٦١م) انتقل فيه آخر حكمه ثم هُجر طوبكابي منذ ذلك العهد[١]، مقر الحكومة التقليدية في العصر الكلاسيكي العثماني.

٥-دور كتاب الديوان الهمايوني في حركة التأليف والكتابة العلمية والأدبية والتاريخية:

إن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي الدور الكبير للكتاب العثمانيين بصفة عامة وكتاب الديوان الهُمايوني بصفة خاصة في تكوين ثروة علمية كواجهة للثقافة التركية العثمانية، فلم تقتصر أدوارهم وتنحصر اهتماماتهم في الشؤون الديوانية بل كانت ذات أبعاد ثقافية دينية وعلمية ودبلوماسية وإصلاحية -على الرغم من مركزية التعليم وارتباطه بالسلطة التنفيذية- فأسهموا بنقل الثقافة والحضارة العثمانية كونهم سجلًا لتجارب الإدارة العثمانية السياسية ومعاملاتها المالية، تارة بصورة مؤلفات تاريخية وأخرى سياسية وأدبية وقانونية وانتقلوا من خلالها إلى مرحلة التأليف "في موضوعات مختلفة"، فألفوا الكتب القيمة في النظم العثمانية والجغرافيا والتاريخ والأدب والفنون والقضاء والدبلوماسية[٢].

فصدّر الديوان كُتابًا ومؤرخين كنخب عثمانية مثقفة لها مؤلفات قدمت أحداثًا سياسية وتاريخية أُعتبرت مادة ممتازة في التاريخ العثماني، والحفاظ على كثير من التفصيلات لمظاهر الحياة العثمانية المدونة في دفاتر المهمة وسجلات الديوان الهُمايوني بكم كبير بحيث لا غنى عن الباحث في التاريخ العثماني -أو في التاريخ المحلي لأي إقليم أو دولة كانت خاضعة للحكم العثماني- عنها لكن هذا الأمر تغير في السنوات الأخيرة من حكم والد السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) مراد خان الثاني (٨٢٤-٨٥٥/١٤٢١-١٤٥١م) وبشكل خاص حكم السلطان محمد حيث كتبت سجلات من هذا النوع.-مما يفسر أن الديوان واستقرار بنيته كان كفيلا بلفت الانتباه بدعم توجه الدولة لكتابة سجلات تاريخية -وتزامنًا مع ظهور نظام جديد ونظرة جديدة للعالم ونمط حياة جديد.[٣]

---

١) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين، ص١٠٨.

٢) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢١٣.

٣) أورتايلي: المرجع السابق ، ص٨٨.

ومن أمثلة مثقفي الديوان الذين كان لهم مؤلفات:

قرماني باشا، الصدر الأعظم الذي كان كاتبًا في بداية التحاقه بالديوان، كان مؤرخًا ومنشئًا وكاتبًا للشعر الفارسي والتركي والعربي.

ومن كتاب الديوان الهُمايوني الذين اشتهروا بعلمهم وباعهم الطويل في الأدب **النشانجي جلال زاده** المعروف بالنشانجي الأكبر "العظيم"، أظهر خبرة في الأدب والتاريخ، إضافة إلى مزجه اللغات العربيّة والفارسيّة والتركيّة ببراعة[1].

الكاتب في قلم الديوان **مطراقي زاده نصوح السلاحي** الذي كان موسوعيًا في علمه، وكان من أبرز مؤلفاته:

١- كتاب (منازل سفر العراقيين للسلطان سليمان خان) المعروف برحلة مطراقي زادة. وهو مُؤلف صُنف من كتب أدب الرحلات، وذا توجه تاريخي أدبي صور حملة السلطان سليمان القانوني على الدولة الصفوية ووثقها بمنمنمات، وكان كتابه فريد من نوعه في عرض الرحلة وسير الحملة كمصدر معاصر للحملة بشكل مغايرًا عن مصادر أخرى فذكر المنازل والأماكن وأسماء الأنهار، فبالإضافة إلى قيمته التاريخية كانت له قيمته الجغرافية.

٢- ترجمته كتاب تاريخ الطبري.

٣- كتاب تواريخ آل عثمان.

٤- كتاب سليمان نامة.

٥- كتاب فتحنامة قره بوغدان أي فتوح قرة بوغدان "رومانيا".

٦- كتاب فتح شلقوش واسترغون وآرستوف "بلغراد".

٧- كتاب تحفة الغزاة وهو يتناول فنون الفروسية واستعمال الأسلحة المعروفة في عهده.

٨- كتاب عمدة الحساب في الفروض المقدرة بالكليات.

٩- كتاب جمال الكساب وكمال الحساب[2].

ومنهم **فريدون بك النشانجي** الذي تمكن من تدوين كافة الرسائل الخاصة بالسلاطين فترة السلم والحرب بعرض كافة الرسائل التي كان يرسلها أعداء الدين والدولة وكافة المعاهدات الهمايونية التي قامت السلطة العثمانية بإرسالها إلى الحكام العرب وديار الشرق ابتداءً من عهد الأمير عثمان (٨٢٤-٨٥٥/١٤٢١-١٤٥١م) بتدوين أحداث فترة بلغت ٣٠٠ سنة كانت مشتتة ومتروكة، فأخذ بجمع أوراقها وتناول في منشآت السلاطين ٨٨٠ رسالة جمعها في سجل ،حتى أتمّ جمع أحداث عصر السلطان مراد الثالث (٩٨٢-١٠٠٢هـ/١٥٧٤-١٥٩٥م) في ١١ نص في عشر مجلدات وضعها في

---

١) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين ، ص١٦٢.

٢) نصوحي السلاحي: رحلة مطراقي زاده "منازل سفر العراقيين"، ص٥، ٦.

مجلد كبير تجاوز ٢٥٠ نص، ورتب هذا الكتاب في ٩شوال ٩٨٢هـ/ ٢٢يناير/كانون الثاني ١٥٧٥م تحت مسمى "منشآت السلاطين"، وهو من تحف آثار ومؤلفات ذلك العصر[١].

ومنهم **كاتب جلبي** و الذي كان يُصنف باحثًا إسلاميًا[٢] والمعروف بحاجي خليفة وقيل عنه خاتمة المتقدمين ورئيس المتأخرين وكان من أشهر مؤلفاته:

١- كشف الظنون.

٢- كتاب سلم الوصول إلى طبقات الفحول.

٣- فذلكة في علم التاريخ والأخبار باللغة العربية[٣].

وبصفة خاصة ساهم الديوان في عملية تطوير ونشاط الكتابة التاريخية من خلال استحداث منصب الوقعة نويس المؤرخ الرسمي للدولة العثمانية ودائرته بشكل مستقل لتسجيل الوقائع التاريخية في صورة حوليات صدّرها كتاب قلم الوقعة نويس والتي تعتبر سجل لمجريات الأحداث وإجراءات التعيينات والعزل للموظفين، على سبيل المثال: تاريخ نعيما وتاريخ راشد وتاريخ لطفي وتاريخ عبد الرحمن شرف وغيرها وجميعها كتبت بتشجيع من السلاطين العثمانيين، وهي مصادر لا غنى عنها للباحثين في التاريخ العثماني. وبشكل عام وتقييمًا للكتابات التاريخية العثمانية المبكرة فيلاحظ أنها كانت لإضافة الشرعية على الأسرة الحاكمة وعلى صعودها وعن أعمال السلاطين وسيرهم الشخصية وأحداث السراي بأسلوب مبالغ، ثم جرى تدوين التعيينات والمراسم، إلا أن تطور الكتابة التاريخية العثمانية كان في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي بإخراج الوثائق العثمانية السرية وتناول الكثير من أسرار الوقائع والأحداث، إلا أن ما تميزت الكتابة التاريخية في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي ظهور مؤلفات تحلل الأحداث وتفندها وتعلل أسبابها كتاريخ المؤرخ والمفكر السياسي أحمد جودت، وتاريخ عبد الرحمن شرف كما أشير سابقًا.

٦-الثقافة الدبلوماسية:

أسهم رئيس الكُتّاب كعضو مساعد ومعنيًا بالشؤون الخارجية والدبلوماسية منذ أوائل القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي في إثراء الثقافة الدبلوماسية العثمانية بحكم احتكاكه بالوفود الدبلوماسية الغربية كالسفراء والقناصل وكمستشار الصدر الأعظم في الشؤون الخارجية استطاع إعادة صياغة الدبلوماسيّة العثمانيّة وتطويرها، وفتح الآفاق على الثقافة الغربية واطلاع المثقفين العثمانيين على الفكر الأوربي من خلال ترجمة مؤلفاتهم وكثيرًا من رؤساء الكُتّاب العثمانيين كانوا قنوات لنقل الثقافة الغربية الأوربية ودعاة إصلاح إداري حديث في الحكومة العثمانية.

---

١) مصطفى السلانيكي: تاريخ السلانيكي، ص١٣٨.

٢) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانين، ص١٤٢.

٣) حسين المصري: صلات بين الفرس والعرب والترك، ص٢٥٤.

وإلى جانب رئيس الكُتّاب كان لسفراء الدولة دور في إدخال مبادئ دبلوماسية وثقافة غربية وأوربية حيث كان السفير العثماني يقدم بعد إنهاء مهمته الدبلوماسية "سفارتنامة" كتقرير بعضها على شكل كتاب يوضح كل نواحي ذلك البلد المرسل إليه[1]. وأهميتها تكمن من زاوية تعريفها لنظرة العثماني إلى حضارة لم يألفها وغريبة عليه، ومن الدبلوماسيين الذين اشتهروا في مجال الأدب بواسطة تقاريرهم (سفارتنامة) يرمي سكيز جلبي محمد أفندي الذي شوهد في باريس بداية القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، وأحمد رسمي أفندي في الثاني عشر الهجري/أواسط القرن الثامن عشر الميلادي وكان التقرير تقريرًا وليس على شكل كتاب يسمى تحريرات[2].

٧-دور مترجمي الديوان في دفع حركة الثقافة والترجمة:

من أشهر الشخصيات التي رفعت رصيد العثمانيين الثقافي إبراهيم متفرقة مترجم الديوان الهُمايوني، الذي أسهم في دفع عجلة الثقافة العثمانية بتبنيه فكرة ومشروع طباعة الكتب بترخيص من السلطان أحمد الثالث (١١١٥ - ١١٣٤هـ/١٧٠٣-١٧٣٠م)، وكانت أول مطبعة بالحروف العربية في إسطانبول وتم طبع سبعة عشرة كتاب خلال أربع عشرة سنة، إحدى عشرة في التاريخ وثلاثة في اللغة، وثلاثة في علوم نافعة في الجغرافيا والمغناطيس والجيش. ومن أبرز الكتب التي ترجمت وطبعت كتاب الصحاح للجوهري، وتحفة الكبار في أسفار البحار لكاتب جلبي، وتاريخ سياح أفغانستان، وتاريخ مصر الجديد والقديم[3].

كما أسهم الديوان في دفع حركة ترجمة ممنهجة، فبعد استثماره للعناصر اليونانية الفنارية كمترجمين في الديوان، نتيجة نظرة العثمانيين الإيجابية للاختلافات العرقية واللغوية في استثمار القوميات المثقفة فكريًا وعلميًا في وقت كانت الحكومة تفتقر إلى كوادر فكرية ثقافية لسد حاجتها الحكومية في مجال الترجمة فلم تنظر إليهم كمثيرين بل نظرة إليهم كمؤثرين ثقافيًا. حتى جاء وقت عدول الحكومة عنهم بعد تبين خيانة بعضهم، مما دفع الحكومة العثمانية بالبحث عن البديل فبرزت الحاجة إلى ضرورة إيجاد كادر تركي مسلم للقيام بأعمال الترجمة، فأُنشأت غرفة الترجمة التي كانت بمثابة مركز لتدريب اللغات وتدريب الساسة العثمانيين، وكانت دافعا لحركة ترجمة ممنهجة واسعة تخطت بمراحل عصر السلاطين السابقين في ترجمة الآداب والعلوم فأفادت منها الدولة العثمانية في المجال الثقافي والعلمي والأدبي. كما أن مترجم الديوان خوجا إسحق باشا أرسى دعائم الترجمة المكتوبة في الدولة العثمانية[4]، فبالتالي أسهم الديوان في تصدير المترجمين للدوائر العثمانية المختلفة.

---

١) أكمل الدين أوغلي (جمع وإشراف): الدولة العثمانية. بحث محمد إبشيرلي، ج١، ص٢٣٢

٢) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ص٣٥٠

٣) سهيل صابان: إبراهيم متفرقة، ص٧٣

٤) عبد الرحيم بنجادة: العثمانيون، المؤسسات، ص٢٢٥.

وفنيًا أسهم الديوان في إضافة جديدة إلى فن الخط ورواده فصدر الخط الديواني والديوان الجلي الذي كان يجري تعليمه في الديوان الهُمايوني بشكل خاص مميز وهو المستخدم إلى اليوم والذي كان خطا جماليًا خاصًا بالعثمانيين، واستخدم اليوم كنوع من الخطوط باللغة العربية.

وبالتالي نتوصل إلى أن الكُتّاب العثمانيون يُعزى إليهم الدور في إدخال مبادئ الشرق الأدنى التقليدية في الإدارة في الدولة العثمانية نتيجة لإطلاعهم الموسوعي على التقاليد والكتب المتخصصة حتى منتصف القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، وفي المقابل كان للإصلاحيين في فترة الإصلاحات ثم التنظيمات الممتدة من منتصف القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي إلى القرن الثالث عشر الهجري/القرن التاسع عشر الميلادي دور في إدخال الأفكار الأوربية في الإدارة العثمانية، الأمر الذي أدى إلى تقلص الإدارة البيروقراطية التقليدية والتوسع في تطبيق إدارة بيروقراطية مقامها كتاب كان لهم دور في إدخال الإصلاحات على الطريقة الأوربية وتبني الفكر الأوربي كوقود لعجلة الإصلاحات في كافة مظاهر الحياة العثمانية العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية فصعد كبار المصلحين إلى مناصب الدولة الكبرى، وقد كفلت ظروف الدولة في القرون المتأخرة بروزهم في ظل تراجع عدد من المؤسسات التقليدية فمن كبار المصلحين من الصدور العظام راغب باشا ومصطفى رشيد باشا من طبقة الكُتّاب[1]، وكان يُصنف الأخير في أواسط القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي تحديداً كأحد المؤمنين بقيمة الإصلاح السياسي كونه ممن نشأ في كنف الثقافة الغربية[2].

ويتضح مما سبق أن الديوان الهُمايوني والباب العالي صدّرا النخبة العثمانية المثقفة المفكرة وحافظ على تركة ضخمة من الوثائق بصور مختلفة في موضوعات متنوعة والتي دونها الكُتّاب ورؤساء الأقلام في فترات مختلفة، ولا يزال الباحثين ومؤرخي التاريخ العثماني والعربي والأوربي الحديث لا غنى لهم عنها بحكم أن التاريخ العثماني يشكل تاريخًا مشتركًا لشعوب ودول شتى في قارات العالم الثلاث وتحتفظ دور الوثائق والسفارات في البلاد العربية والأوربية بكم هائل منها.

الآثار السلبية الناتجة عن تراجع دور الديوان الهُمايوني في منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي:

وكما أن تجربة الديوان قد نجحت في إحداث آثار وأدوار إيجابية ذات فائدة بالنسبة للسلطان من جانب وبالنسبة للرعايا من جانب آخر أثناء فترة قوته بمواظبته على اجتماعاته في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي حتى منتصف القرن الحادي العشر الهجري/السابع عشر الميلادي إلا أنه ظهرت معوقات عرقلت مسيرته من داخل السراي الهُمايوني حولت أدواره الإيجابية إلى سلبية في كافة

---

١) خليل إينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٦٣، ١٦٤.

٢) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص٤٠٩.

مناشط الحياة العثمانية ابتداء بتغيب دور السلطان والفوضى الإدارية والتداخل في المسؤوليات حتى حجب من قبل الباب العالي. فظهر بالجهاز الغير صالح لصناعة القرار وتسير شؤون الدولة، وغير القادر على مسايرة العصر أمام تنامي وتحديث الحكومات الأوربية.

وكان أكبر أثر سلبي لضعف أدائه الإخلال بالوحدة السياسية بين أقاليم الدولة العثمانية فإذا كانت الدولة والجهاز المركزي في أوج قوتها قد سجلت ممارسات نظام الحكم المركزي العثماني مظاهر ضعف وعدم استقرار وتدهور متنوعة منذ الربع الأخير من القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي ظهرت بصورة متكررة ثورات الجند المتكررة ضد الولاة العثمانيين ودخلت أجهزة الحكم في صراع مستمر فيما بينها لأن نظم الإدارة المركزية لم تكن على المستوى المطلوب لحماية البلاد -طبقًا لفلسفة الحكم العثمانية وظيفة الدولة تجاه ولاياتها كان في إطار ضيق أمن ومال وحماية - من الفساد والاضطرابات الداخلية مما أضعف ممثلي الحكومة المركزية في هذه الولايات التي كانت تموج بالخلافات بين القوى المحلية المتعددة ومن ثم تفاقمت أبعاد الصراع بين هذه القوى المحلية للسيطرة على السلطة أو من أجل تحقيق قدر من الاستقلالية عن مركز السلطة العثمانية التي لم تنجح في إزالة جذور هذه الاضطرابات والخلافات أو إحداث تنمية سياسية أو اقتصادية حقيقية[1]، هذا الابتعاد جرأ الأيادي الخارجية لتمتد إلى الولايات العثمانية بحجة حماية الأقليات الدينية وحماية مصالحها.

فإذا كان ارتباط الحكومة العثمانية بولاياتها ووحدتها السياسية تعرضت للخلل في أوج قوتها فكيف بها في مراحل ضعفها ؟ ! فكان من الطبيعي أن تتسع الفجوة بصورة أكبر بين الدولة وولاياتها فما أن انتهت -الفترة الذهبية للفتوحات العثمانية- حتى فقدت الدولة قدراتها الإدارية والعسكرية وابتليت بطوفان من الانتفاضات الشعبية وبالتقهقر الاقتصادي وسلسلة من الهزائم العسكرية والصراع بين النخب المركزية ونظيرتها الإقليمية على التحكم بالموارد وبالكتلة السكانية الدافعة للضرائب.

فانتقال مركز القوة المركزية من الحكومة المركزية إلى الإنكشارية والعلماء والعائلات العثمانية التي نجحت في ترسيخ أقدامها في الولايات من وجهة نظر الإدارة المركزية كان يُعد نقل السلطة أو التنازل عنها نوعًا من الفساد في المؤسسات العثمانية. أما من وجهة نظر الزعماء والموظفين والتجار الإقليميين لم يشكل إلا اختزالًا لقدرات المركز الاستغلالية وكسبًا على صعيد الاستقلال الذاتي المحلي، وعليه أسهم تدهور جهاز الدولة المركزي إسهامًا مباشرًا في إشاعة اللامركزية بإزاحة السلاطين عن التحكم المباشر بشؤون الدولة بممارسة تقليد سجن صغار الأمراء في جناح الحريم مع منعهم من الاضطلاع بأي أدوار عسكرية وإدارية حرمت الأجيال المتعاقبة من الأمراء العثمانيين من فرص الحصول على التعليم المناسب والخبرة الدنيوية كما أُشير سابقاً، فلم يكن غالبية سلاطين القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر

١) نادية مصطفى: العصر العثماني، ص١١٦.

الميلادي مطلعين على حقائق العلم السياسي فيما وراء دسائس مؤسسة الحريم، تمثلت النتيجة بانعـــدام الكفاءة والخبرة مع انحدار شديد وعنيف للسلطة والمرجعية[١]. وبالتالي شـــهد القـــرن الثـــاني عشـــر الهجري/الثامن عشر الميلادي نوعًا من الميل نحو اللامركزية في السلطنة حيث أن المجتمعات في الولايات والمدن الحدودية كانت تحكم نفسها بنفسها.

وتلك الارتدادات في أداء الجهاز الحكومي التقليدي دفعت العناصر المطلعة على الأفكار الأوربيـــة والثقافة الغربية إلى الإصلاح كونه الطريق الأمثل لإصلاح وضع الدولة المتردي. ففي البـــدايات كـــان الإصلاح لا يخرج من الإطار التقليدي والمنادة بالعودة إلى المؤسسة الكلاسيكية التقليدية، وفي القـــرون المتأخرة ولّت وجهة النظر الإصلاحية وجهها نحو شطر الفكر المؤسسي الغربي فلم ينعقد الديوان كثيرا، وفيالقرن الثالث عشر الهجري / القرن التاسع عشر الميلادي جلبت المركزية معها بنية مختلفة كليًـــا.-في ظل اعتلاء المدنيين والإصلاحيين المناصب المركزية في الإدارة العثمانية عوضًا عن العسكريين التقليدين، تتضمن إنشاء وزارات .و "صحيح أن الديوان لم يكن برلمانًا بحد ذاته لكن جـــذوره الإدارة المركزيـــة والبيروقراطية التركية كانت موجودة في القصر بالفعل"، والديوان كان يمثل الخطوة الأولى على الطريق المؤدي إلى هذه المؤسسات[٢].

ومما لا يمكن إنكاره أن المؤسسات الحديثة التي ظهرت في القرنين الثاني عشـــر والثالـــث عشـــر الهجريين/الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين كانت نابعة من المؤسسة الأم (الديوان الهُمايوني)، مما يعني أنه لم تستطع الحكومة بشكلها الجديد أن تنفصل حضاريًا عن أصولها وأعرافها التركيـــة في عصـــرها الموسوم بالكلاسيكي، حتى وإن تغيرت المسميات. إضافة إلى أن السلاطين في قرارة أنفســـهم كـــانوا مؤمنين بما يضفيه الديوان كتقليد عثماني أصيل من هيبة للسلطان ودعم لسلطته، وهذا مـــا اتضـــح في محاولات الإحياء المتكررة من بعض السلاطين بعقد اجتماعاته حتى في عهد الإصلاحات والتنظيمات.

---

١) أيرم لابيدوس: تاريخ المجتمعات الإسلامية، ص٤٧٢.

٢) إيلبير أورتايلي: إعادة اكتشاف العثمانيين، ص١٦٤، ١٦٥.

الخـــــاتمة

من خلال هذه الدراسة والتي بعنوان الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية (٨٢٤هـ - ١٣٤٠هـ/ ١٤٢١-١٩٢٢م) (دراسة تاريخيّة حضاريّة) يتضح أن الديوان الهُمايوني بعد اكتمال بنيته مثّل تجربة إدارية إسلاميّة عثمانيّة راسخة، لم تكن صورة مكررة لمؤسسات الديوان السابقة؛ فهو منظومة مركزية تنفيذية متكاملة، كان يجري العمل فيها بالتعاون بين أعضائها في إطار اختصاصاتهم، وفق قواعد وقوانين منصوص عليها، تعاون السلطان في رسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة بتوجيهها سياسيًّا، وإداريًّا، واقتصاديًّا، وقضائيًّا، واجتماعيًّا، وقانونيًّا، بإقرار قوانين وأحكام يعدها ويحررها كُتّاب الديوان الهُمايوني في دوائرهم المعروفة بالأقلام، وبعد التدقيق والمراجعة يتم استصدارها على شكل فرمانات وبراءات، أوتضمينها لوائح قانونية تعرف بقانونامة، ومن ثم إلزام رجال الدولة والرعية بها وبتطبيقها، ومراقبة تفعيلها في الولايات، ومحاسبة من يحيد عنها، كما ينظم الشؤون والعلاقات الخارجية للدولة وتفعيل الدبلوماسية لتحقيق مصالح الدولة السياسية العليا في السلم والحرب من إعلان الحرب، وعقد المعاهدات والإتفاقيات، واستمرت فاعلية الديوان الإجرائية التنفيذية حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، ثم تراجع دوره بعوامل متعلقة بالسلاطين، واضطراب المسؤوليات في جسد الحكومة المركزية، بشكل أسهم في بروز الباب الآصفي ومن ثم الباب العالي المقر الوظيفي للصدر الأعظم كمقر للحكومة المركزية، وبقاء الديوان رمزًا تقليديًّا مكتفيًا بدوره التشريفي بإجراء مراسم المناسبات الدينية، ومناسبات السلاطين الخاصة كميلاد أمير وختانه ، واستقبال السفراء، وتوزيع المرتبات على الجند.

وبالتركيز على النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ظل ما سبق أوجزها نخلص إلى مايلي:

- من خلال استعراض أوجه المعنى الُلغوي والاصطلاحي لمفهوم الديوان، يتضح أن الديوان الهُمايوني العثماني استخدم بمفهوم المجلس كامتداد تاريخي لمجالس الأتراك قبل الإسلام التي كانت تعقد أمام باب خيمة الحاكم، أو على ظهور الخيل لارتباطهم بالفروسية سلمًا وحربًا، وكان مرادفًا في تطوره لديوان السلاجقة العظام العالي، وسلاجقة الأناضول الكبير، والديوان الإيلخاني؛ وذلك مع اختلافات في مسميات الأعضاء الوظيفية والألقاب التشريفية، إلى جانب ما أضافه العثمانيون من تقاليد ومراسم وأدوار وظيفية إجرائية عديدة، وفي العصر الحالي(القرن الخامس عشر الهجري /الحادي والعشرين الميلادي) يقترن مسمى الديوان بشكل الحكم في الدول كالديوان الملكي والديوان الأميري، أما الدواوين كدوائر إدارية متخصصة في العصر الأموي والعباسي فكان في مقابل ما عرف في التشكيل الإداري العثماني بالأقلام التي كان يشغلها موظفون ينحدرون من الفئة القلمية كأقلام المالية، والقلم العامدي، والرؤوس، وقلم التحويل، وهي تقوم بتحرير المكاتبات والمراسلات والمعاهدات وتسجيل التيمارات، وأوامر التوجيهات والتعيينات.

- تركزت جهود الأمير عثمان بك (٦٩٨-٧٢٦هـ/١٢٩٩-١٣٢٦م) في إعادة توحيد القبائل والعشائر العثمانية التركمانية المتعطشة للجهاد في الأناضول تحت سلطته سياسيًّا وعسكريًّا؛ بغية توحيد جبهة داخليّة مستقرة لمواجهة البيزنطيين؛ حتى أثمرت جهوده بعد نزوله على رأي مستشاريه عن تقسيم الإمارة إلى إقطاعات، نُصِّب على كل منها أمير وقاضٍ، يرتبطون به مباشرة؛ فكانت الخطوة الأولى لوضع نواة الإدارة المركزية العثمانية وبنائها دينيًّا وعسكريًّا وإداريًّا؛ غير أن المعلومات شحيحة في المصادر عن إمكانية وجود مجلس له صفة الديوان في عصر الأمير عثمان، وتبيِّن المؤشرات أن اجتماعه برجال دولته كان بدائيًّا بسيطًا أمام باب خيمته سلمًا، وعلى ظهور الجياد حربًا، وكان يخرج المجتمعون منه بقرارات شفهية غير مكتوبة.

- تأكّد في عصر الأمير أورخان (٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م) توطيد مجلس الديوان في بورصه كنواة للنظم المركزية، ومرجعًا لكافة شؤون الإدارة والأحكام التنفيذيّة، وتثبيت دعائم السلطة المركزية، تبعها تطوير في الاتجاه الإداري والمادي للإيفاء بمستلزمات الإمارة بشكلها الجديد؛ حيث تأكد استقلالها بسك العملة، وما تبعها من تغييرات سياسية وعسكرية وعمرانية.

- من أهم التغييرات السياسية في عصر السلطان مراد الأول (٧٦٠-٧٩١هـ/١٣٥٩-١٣٨٩م) نقل الثقل السياسي من بورصه إلى أدرنة ٧٦٣هـ/ ١٣٦١م، واستجابة للتغيير تم استحداث منصب أمير أمراء الرومللي، وتكونت في العاصمة فئات الموظفين وفرق الجيش، وتعتبر مرحلة مراد الأول رسمت الخط السياسي لتطور الديوان، وتم تكريس النظام المركزي في عصر السلطان بايزيد الأول(٧٩١-٨٠٥ه/١٣٨٩-١٤٠٢م) بصياغة جهاز مركزيّ مباشر مرتبط بأمير أمراء الرومللي؛ مثّل السلطان في الجانب الأوروبي، وأمير أمراء الأناضول ممثل السلطان في البر الآسيوي، تحقيقًا لإدارة الدولة من مركز واحد، وبالتالي تحققت في عصر بايزيد الأول إدارة الدولة من مركز واحد.

- أولى المعلومات المباشرة من شاهد عيان عن الديوان ومركزية السلطان للقيام بدوره الحقيقي لتحقيق العدل ورد المظالم إلى أهلها، كانت في عصر السلطان بايزيد الأول (٧٩١-٨٠٥هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م) اعتمادًا على ما رواه المقريزي نقلاً عن الأمير المملوكي حسام الدين، ووثيقة مشاهدات الطبيب المملوكي من اجتماع السلطان برعيته في الصباح الباكر في بورصه، وصعوده مكانًا مرتفعًا لرد مظالمهم لتحقيق العدل.

- إن الديوان أخذ يكتسب صفة خاصة كمؤسسة لها قواعدها وتشكيلاتها في عصر السلطان مراد الثاني(٨٢٤-٨٥٥/١٤٢١-١٤٥١م) اعتمادًا على ما وثقه السفير الفرنسي بيرتر أندون دي

لابووكير؛ حيث كانت كتب تفصيلات كثيرة عن التشريفات من دخول السلطان، ونظام جلوس رجال الدولة وبيّن أعداد الوزراء، وانتظامهم في الاجتماع.

- في عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) في إسطانبول ازدادت أهمية السلطة المركزيّة؛ وذلك بدعمه لها بزيادة تفرعاتها وشعبها؛ ومن ثم الأخذ بتنظيم كافة الفروع والأصول بموجب قوانين خاصة، فكانت مرحلة استقرار الديوان الهُمايوني مكانًا وبنية في قصر طوب كابي كجهاز تنفيذي إجرائي للحكمومة المركزية، يتشكل من أربع دعائم: الصدرالأعظم والوزراء، وقاضيي العسكر، والباش دفتردار، والنشانجي، إلى جانب تعزيز الفاتح لاحتجاب السلطان مقابل منح الصدر الأعظم الوكالة المطلقة نيابة عن السلطان.

- أكبر خطة تطوير عاشها الديوان الهُمايوني كانت عصر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)؛ الذي شهد حراكًا قانونيًّا وسياسيًّا وعسكريًّا نشطًا، استلزم قوانين وتشريعات وأساليب إدارية جديدة تواءم طبيعة الأقاليم، فجرى إعادة توزيع السلطات، ومنح الصلاحيات لهيئات تشارك السلطات في حمل أعباء الدولة للنظر في أمور الشعب، فظهر الديوان في عصره بصورة الجهاز المركزي الإداري المسؤول عن التخطيط والتنفيذ والإشراف على الدواوين والإدارة في مختلف ولايات الدولة، فاستجد وضع إرسال الوزراء إلى الولايات، فظهر ما عرف بوزراء الخارج في مقابل وزراء الداخل في العاصمة إسطانبول ، كما تم اعتماد القبودان باشا عضوًا في الديوان في حالة وجوده في إسطانبول، وهذه الفترة هي الفترة الذهبية في التاريخ العثماني وعصر استقرار بنية المؤسسات الكلاسيكية.

- نجحت الدولة العثمانية في تطبيق مشروع إسلاميّ استوعب كل الاختلافات. دون أن ينفي الانتماءات العرقية والدينية جاعلاً الشريعة الإسلاميّة متمثِّلة في القرآن والسنة، وتقنين الفقه الإسلامي على المذهب الحنفي في مسائل الاجتهاد والأحكام الشرعيّة مرجعيته، فمن خلال عرض اختصاصات الديوان يتضح أن تطبيقات الأحكام العثمانية والتشريعات كانت تجري حسب الشريعة والأعراف العثمانية؛ التي لا تخرج عن إطار الشريعة، ومراعاة القوانين السابقة في البلاد المفتوحة، واعتمدتها مبادئ في معاملة أهل الذمة؛ فالدولة العثمانية أثناء عملية تطوير مؤسساتها وتقييمها لم تمس التركيبات الاجتماعية للأقاليم المفتوحة، و لم تهمش الأقليات الدينية؛ بل حفظت لها حقوقها وفق نظام الملل، فقد كان للبطريرك الآرثوذكسي الذي تعادل درجته درجة الوزير العثماني أحقية تمثيل طائفته في الديوان، فله حق التحدث نيابة عن طائفته، وحل مشاكلهم، ويدافع عن حقوقهم الدينية والمدنية، كما له حق تنظيم الجماعات الدينية التي تتبع طائفته، وسمح لأي عرق أو جنس أو طائفة أن تتظلم إلى السلطان في الديوان.

- إن الديوان الهُمايوني قام بمهام مجالس الوزراء اليوم؛ التنظيميّة والتنفيذيّة من خلال وضع عدة أنظمة اجتماعية واقتصادية وقضائية وقانونية وعلمية، من خلال نشاطاته في أمور الحكم وشؤونه من وظائف وترقيات، واستصدار قوانين نظمت الإدارة والقضاء، ونقابة الأشراف، والأوقاف، والتعليم، والعناية بالفقراء والـــأيتام، والعناية بالمسلمين الجدد ماديًّا واجتماعيًّا.

- إن أول قواعد تشريفيّة طُبقت في مجلس الديوان كانت في عصر الأمير أورخان(٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م) باهتمامه بقواعد اللباس والزي، وتوسع تطبيقها في عصرالسلطان مراد الثاني(٨٢٤-٨٥٥/١٤٢١-١٤٥١م) طبقًا لوصف سفير البندقية بوصف طريقة الجلوس، ووضيعة السلطان، ودخول الوزراء في الديوان، وتطور تطبيق القواعد التشريفية في عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) بنص قانون الفاتح في تحديد مراتب رجال الدول، والتشريفات المتعلقة بهم، فكانت معقدة متجردة من البساطة تحت تأثيرات الحضارة البيزنطية، بعد أن فُتح الباب على مصراعيه للتقاليد البيزنطية المعقدة بعد فتح القسطنطينية؛ حيث احتجب السلطان، وترأس الديوان الصدر الأعظم ظاهرًا، وتوسعت الدولة في تطبيق مراسم التشريفات، وأبطلت عادة تناول الطعام مع السلطان بعد انتهاء اجتماع الديوان، وحدد أشخاصًا معينين من رجال الدولة للعرض على السلطان بموجب قانون العرض، وماديًّا كانت حضارة بناء القباب البيزنطية؛ التي بدت واضحة في مبنى طوب قابي سراي، وقوبل تقليد الاحتجاب بالنقد؛ لأنه يحوِّل السلطان إلى تابو شخص مقدس ممنوع اللمس منفصل عن رعيته مخالفًا البساطة العثمانية المعهودة منذ عصر الأمير عثمان(٦٩٨-٧٢٦هـ/١٢٩٩-١٣٢٦م) بالخروج إلى الرعية، والنظر في تظلماتهم، في حين برر بعضهم أن احتجاب السلطان لا يؤثر احتجابه ما دام تمتع بشخصية قوية، تسيطر على سير اجتماع الديوان؛ حتى إن لم يحضر الاجتماع شخصيًّا، فالنافذة الخطرة أعلى الصدر الأعظم كفيلة بأن يكون السلطان على علم بما يجري في الديوان، غير أن مراسم التشريفات تعقدت في عصرالسلطان سليمان القانوني(٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)، وتوسع في تطبيقها تناسبًا مع المكانة العالمية التي وصلت إليه الدولة العثمانية؛ فهي تستقبل الكثير من مبعوثي الدول الكبرى، فلزم أن تظهر وجاهتها وهيبتها، ولتكون تطبيق المراسم أكثر دقة في التطبيق، ولتلافي الأخطاء في تطبيقها، تم استحداث منصب التشريفاتي؛ ومن ثم استحداث متولي قلم التشريفات في عصر سليمان القانوني؛ لتنظيم المراسم، والإشراف على تطبيقاتها، وتم تأليف مؤلفات متخصصة بالتشريفات وتطبيقاتها، وكان من مظاهر التعقيد والتجرد من البساطة: تعميق الفوارق الطبقية و الفئوية الوظيفية في نظام الحكومة العثمانية بتعقد المصطلحات ومدلولات الوظائف، وألقاب التشريف، والتكريم نتيجة تشعب الأعمال في الحكومة، ونظام السراي بصفة عامة من خدم دولة وكتبة وإداريين ومراسيم و وتطبيق قواعد خاصة لكل منهم.

- محاكاة النظم العثمانية لنظم الدول الإسلامية السابقة في الحكومة؛ حيث انقسم رجال الدولة إلى ثلاث فئات سيفيّة متمثِّلة في الصدر الأعظم والوزراء، وعلميّة متمثِّلة في العلماء والقضاة، وقلمية متمثِّلة في الدفتردار والنشانجي، مما يؤكد أن الديوان الهمايوني امتداد مؤسسي وحضاري لمجالس الخليفة في الدول الإسلامية السابقة، ودواوينها، وهذا يتضح من خلال استحضار العثمانيين لعدد من الوظائف مع تغير المصطلح، وبعضها بقي كما هو كقاضي العسكر، والدفتردار، وهو ما يقابل مستوفي الممالك السلجوقي، والنشانجي المقابل للتوقيعي العباسي والطغرائي السلجوقي.وتلك المحاكاة لم تلغي حضور الطابع العثماني الخاص في تطوير الديوان الهمايوني بابتكار الجديد سواء في الألقاب أو الاختصاصات وإجراءات التطبيق.

- إن استحداث المناصب والوظائف كانت ردود فعل لمواقف طرأت على الدولة وظروفها لعوامل متعلقة بالاتساع، وتلبية متطلبات اجتماعيّة وسياسيّة وشرعيّة وإداريّة؛ كتفرع المناصب؛ مثل: استحداث منصب قضاء العسكر، والباش دفتردار، بتفريع المناصب حسب الأقاليم، وأمير الأمراء؛ على سبيل المثال دخول الحرمين الشريفين في حوزة الدولة العثمانية، علاوة على البلاد العربية، بصفة عامة تطلب من العثمانيين رفع مقدرتهم الإدارية احترامًا لمكانتهم بازدياد المناصب، وتغير التشكيلات الإدارية، وإعادة النظر في تنظيم الولايات، وشكل ارتباط المركز بالولاية؛ مثل: الحجاز، ومصر، واستحداث أقلام الديوان الهمايوني لتحرير القوانين التي تقيَّم باستمرار، والمعاهدات، وتسجيل التيمارات، كذلك حينما شعرت الدولة بأنها وصلت إلى مرحلة وجب عليه فيها تسجيل تاريخها وانتصاراتها وبطولاتها استحدثت منصب الشاهنا مجي، ثم قلم الوقعة نويس، بشكل مستقل لتدوين التاريخ الرسمي للدولة؛ الذي كان يرجع إليه الفضل في كتابة وحفظ التاريخ العثماني، فجُل التواريخ العثمانيّة الحوليّة المهمة كتبها كتاب قلم الوقعة نويس، وقيمتها تكمن في معاصرة بعضها للأحداث.

- أكدت الدراسة على إيجابية العثمانيين في تعاملهم مع الاختلاف العرقي والديني واللغوي في استثماره ثقافيًّا وعدم تحويله إلى عامل فرقة، فاستثمروا العناصر التي كانت تتمتع بخلفية حضاريّة وثقافيّة في الصدارة والوزراة، مضيفين بدورهم خبرتهم الإداريّة، إضافة إلى استثمارها لليونانيين في أعمال الترجمة في الديوان الهمايوني، وبالتالي كان الاختلاف العرقي والمجتمعي لموظفي الدولة؛ خاصة من المجتمعات ذات السبق الحضاري دورًا في تطوير مؤسسات الدولة، وإرساء البنية القانونية والثقافية، فكان السلطان العثماني يقبل مشورتهم في استحداث قانون، أو اعتماد منصب نتيجة لقدومهم من بيئات لها سبق حضاريّ عن العثمانيين فاستثمر العثمانيون ذلك إيجابيًّا في تطوير المؤسسات العثمانية، بما فيها تطوير الديوان الهُمايوني.

- الوقوف على قواعد التعيين والترقيّة التي كانت تعتمد الإسلام والكفاءة والخبرة شرطًا أساسيًّا للتوظيف بغض النظر عن النسب، وموجبات العزل والعقاب، وهي تعتبر من مؤشرات التطور الفكر المؤسسي العثماني في وضع شروط وعقوبات وقواعد للتعين والعزل.
- من خلال دراسة الديوان يمكن تتبع نشأة وتطور النظام الوزاري كمؤشر لتطور الديوان: فكان أول وزير عثماني علاء الدين في عصر الأمير أورخان(٧٢٦-٧٦٠ه/١٣٢٦-١٣٥٩م) ، والمنتمي إلى الفئة العلميّة، وفوض إليه الأمور الإدارية والقانونية، وكان له الفضل في كتابة مسودة اللائحة القانونية، ثم تطور مفهوم الوزارة إلى مصطلح الوزير الأول، فكان أول وزير أول خير الدين خليل جاندرلي، وكان من الأحرار العلماء، وجمع الشؤون الشرعية والإدارية والعسكرية بيديه في عصر السلطان مراد الأول (٧٦٠-٧٩١ه-١٣٥٩-١٣٨٩م) عام ٧٧٠هـ/ ١٣٦٨م، تمييزًا عن الوزير الثاني، وتطور في عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦ه/١٤٥١-١٤٨١م) نتيجة لتبنيه سياسة الحكم المطلق إلى تغيير الطبقة المنحدر منها الوزير الأول من طبقة الأحرار إلى طبقة العبيد (القول) بعد تأهيلهم علميًّا ووظيفيًّا في الآندرون، فتم تعيين محمود باشا المنحدر من الدوشرمة عقب فتح القسطنطينية(إسطانبول)٨٥٧ه/١٤٥٣م، وتم منحه الوكالة المطلقة كممثل للسلطان، وبتعيينه انتهت فترة الوزراء العلماء، واستحدث نظام وزراء القبة للحد من سلطة الوزير الأعظم، وفي عصر السلطان سليمان القانوني(٩٢٦-٩٧٤ه/١٥٢٠-١٥٦٦م) كان الوزير الأول من منتسبي الخدمة الداخلية، وكان أكثر ظهورًا وقربًا من السلطان، وأكثر استقلالية، ويرجح استخدام مصطلح الصدر الأعظم بصورة رسمية في عصر سليمان القانوني؛ وذلك إلى جانب أنه تم إرسال وزراء القبة إلى خارج إسطانبول لتنصيبهم على الولايات، فعرفوا بوزراء الخارج، وفي عهده تم منح القبودان باشا وآغا الإنكشارية رتبة الوزارة، وأصبحا يشتركان في اجتماعات الديوان إذا كانا في إسطانبول، وشاع استخدام مصطلح الصدر الأعظم شعبيًّا تزامنًا مع انتقال الحكومة إلى الباب العالي ١٠٦٧ هـ/ ١٦٥٦م، عقبها تغير المصطلح من الصدر الأعظم إلى الباشا وكيل؛ حيث كان يترأس النظارات -الوكلاء- في حكومة الباب العالي في ظل إصلاحات السلطان محمود الثاني ٤ من المحرم ١٢٥٤هـ وأعيد في جمادى الأولى من السنة نفسها مصطلح الصدر الأعظم، انتهى منصب الصدارة العظمى بصدارة أحمد توفيق باشا ١٤ من ربيع الأول ١٣٤١هـ/١٩٢٢م، وعقبه إلغاء الخلافة وقيام الجمهورية التركية الحديثة.
- الوقوف على تطور النظام القضائي العثماني ومبادئه ونشأته وتطوره، فأول منصب نشأ في الإمارة العثمانية هو القضاء في عصر عثمان بك(٦٩٨-٧٢٦ه/١٢٩٩-١٣٢٦م) بتعيين طوسون بك قاضيًا ومفتيًا عند الحاجة، وفي عصر الأمير أورخان (٧٢٦-٧٦٠ه/١٣٢٦-١٣٥٩م) كان قاضي

بورصه جندرلي قره خليل أعلى قاضٍ ومنصب شرعي علمي، ثم جرى استحداث منصب قضاء العسكر في عصر السلطان مراد الأول(٧٦٠-٧٩١هـ-١٣٥٩-١٣٨٩م) بتعيين جندرلي قره خليل قاضيًا أعلى للجيوش، وأرفع مقام شرعي بالدرجة الأولى عام ٧٦٣هــ /١٣٦١م، ثم تم تفرع المنصب إلى قسمين بعد أن أقنع قرماني باشا السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م) بتفريع منصب قاضي العسكر إلى قاضيين، ففي عام ٨٨٥هــ/١٤٨١م استحدث منصب قاضي عسكر الأناضول مقابل قاضي عسكر الروملي، وكان أعلى من درجة قاضي عسكر الأناضول، وفي عهد السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م)استحدث قاضي عسكر ثالث عجم وعرب، ثم تم إلغاؤه، ونقلت مهامه إلى قاضي عسكر الأناضول، واستمر منصب قاضي العسكر حتى ألغي ١٣٤١هــ/١٩٢٢م.

- إن الاهتمام بإعداد لوائح القانون بدأت منذ عصر الأمير أورخان(٧٢٦-٧٦٠هـ/١٣٢٦-١٣٥٩م)، وأسهم أخوه علاء الدين كأول وزير عثماني في كتابة أول مسودة للائحة قانونية، أبرز ما اشتملت عليه قوانين تتعلق بتعيين وظائف وطوائف العسكر واللباس والضرائب استنادًا إلى علماء الشريعة، ونشط الحراك القانوني في عصر السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م)بوضع اللائحة قانونامة آل عثمان؛ التي حررها ليثي زاده في ثلاثة أبواب، كان الأول منها يوضح القواعد المتبعة بالنسبة إلى أصحاب العرض على السلطان، وأماكن وجهاء الدولة من المسؤولين في المركز والأقاليم، والباب الثاني في ترتيب شؤون الدولة والسلطنة، ومراسيم المعايدات، وتشكيلات الديوان، والباب الثالث يتناول إيرادات أرباب المناصب، وفي عصر السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٦هــ/١٤٨١-١٥١٢م)، وضع لأول مرة قانون الولايات وقانون أهل الحرف، وبلغ الحراك القانوني ذروته في عصر سليمان الثاني القانوني(٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)، ؛ حتى لقب بسليمان القانوني والمشرع، وكدليل لتطور الحركة القانونيّة كانت لائحة عبد الرحمن باشا التوقيعي في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، التي اشتملت على قوانين تنظيمية عديدة؛ منها تشريفية كقوانين الديوان الهمايوني والعرض، وقوانين مراسم استقبال السفراء، وقوانين تتعلق بأركان الدولة ودواوينهم؛ كقانون الصدر الأعظم ودواوينه، وقانون قاضي العسكر، والباش دفتردار، وأمراء الأمراء، والقبودان باشا، ورؤساء الكتاب؛ وذلك إلى جانب القوانين المتعلقة بالتسعير والاحتساب، وقانون المسلم الجديد، والأوقاف، وما يميز القوانين العثمانية هي مرجعيتها الشرعية المتمثلة بالقرآن الكريم والسنة والمذهب الحنفي، وتلك الوائح القانونية شكّلت مصدرًا من مصادر دراسة النظم والمؤسسات العثمانية.

- إن مسألة تحقيق العدل وإقامة القانون والنظام مسألة مهمة لافتة استحقت الوقوف عندها في التاريخ العثماني؛ فأول وثيقة ذُكِرَ فيها الديوان لفت نظر الطبيب المملوكي والأمير عدل السلطان بايزيد الأول وصعوده على مكان مرتفع لرد مظالم الرعية، وهو جوهر عمل الديوان الهُمايوني؛ الذي بهر الكُتّاب الغربيين، وكتبوا في مسألة العدالة العثمانية؛ منهم: ليبير، وتوماس أرنولد، واليهودي إيزاك سارفاتي.

- إن الآندرون يعتبر من المؤسسات التعليمية والتدريبية في الدولة العثمانية لتخريج رجال الإدارة العثمانية من العسكريين؛ فهم الفئة العسكرية، وعصب الحكومة العثمانية الكلاسيكية من الوزراء والصدور العظام، وفي المقابل كانت غرفة الترجمة في الباب العالي تخرِّجفئات رجال الدولة المدنيين من الفئة القلمية الإدارية، وكانوا عصب حكومة الباب العالي في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر من الإصلاحيين.

- إن الدولة العثمانية أسست لفئة قلمية إدارية قوية محكمة، ترأسها النشانجي بمساعدة رئيس الكُتّاب والأقلام التابعة له (البيلكجي، التحويل، الرؤوس، العامدي)؛ الذي تفوق عليه منذ القرن الثاني عشر الهجريّ/الثامن عشر الميلاديّ ، وهي مسؤولة عن تسيير العملية الدقيقة لكتابة الوثائق العثمانية، والمتمثلة في البراءات والفرمانات والخطوط الهُمايونية والتلخيصات والتقارير والتي كانت تمر بعمليات دقيقة في أقلام الديوان في مراحل للتدقيق والتمحيص، من حيث مطابقتها للقوانين والأعراف، وكان رئيس الكُتّاب مسؤولاً عن الصياغة اللفظية لها؛ حتى تظهر المحررات بالشكل المطلوب ، ومن ثم يسجل عليها تاريخها ورقمها وتـأشيرته، والمطلع على الوثائق العثمانية يلاحظ وجود تأشيرات لدوائر القلمية المختلفة؛ خاصة في الوثائق المعروفة بالعرض حالات، كما يلاحظ التاريخ ورقم الوثيقة في كافة أنواع الوثائق العثمانية.

- إن العثمانين اعتمدوا كادر الترجمة في تشكيل الديوان الهُمايوني لأسباب تتعلق بتحقيق العدل والمساواة مع الرعايا الذين لا يجيدوا اللغة التركية؛ وذلك إلى جانب عوامل سياسية للتفاهم في عقد المعاهدات والمفاوضات، وتفعيل ممارسة الدبلوماسية العثمانية، علاوة على أن اعتماد المترجمين كان نوعًا من إدماج أهل الذمة سياسيًّا بترجمة المعاهدات والاتفاقات العثمانية الأجنبية، إلا أن غالبية المترجمين كانوا عاملاً من عوامل إضعاف الدولة العثمانية لعمالتهم للدول الغربية الكبرى؛ كفرنسا وروسيا لإنجاح الثورة اليونانية؛ ومن ثم استقلالهم عن الدولة العثمانية، فأعدمت الدولة من تبينت خيانته منهم، وبسبب أزمة عدم الثقة بين المترجمين اليونانيين والحكومة العثمانية، لجأت الدولة لإنشاء غرفة الترجمة في الباب العالي؛ التي تخرج منها إصلاحيو القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي.

- استطاع السلطان من خلال الديوان الهُمايوني تفعيل الوحدة السياسية والإدارية بربط جميع الولايات العثمانية بالعاصمة عن طريق التدابير الإداريّة والأمنيّة والقانونيّة، واستحداث دواوين الولاية المحاكية للديوان الهُمايوني في العاصمة، كما نظمت الحكومة شؤون الولايات بقوانين الولايات والسنجق، وكانت الفرمانات السلطانية وسيلة الحكومة لتدير شؤون الولايات؛ مثل: براءات تعيين الولاة، كذلك العدالة نامة التي ترسل إلى الولايات.

- كان الديوان الهُمايوني طريقًا لتأسيس مجالس شورى مستقلة؛ ابتداء بإشراك المفتي شيخ الإسلام الذي لم يكن عضوًا في الديوان الهمايوني، ثم كانت مجالس الشورى المستقلة طريقًا إلى مجلس شورى الدولة؛ الذي أقر تشكيله عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٨م في عصر السلطان عبد العزيز(١٢٧٧-١٢٩٣ه/١٨٦١-١٨٧٦م)؛ نتيجة لتوسع النشاط الإداري والمالي في الدولة، وصدور العديد من القوانين الإصلاحية المتشعبة؛ التي استدعت ضبط وتشديد الرقابة الإداريّة والماليّة على الأنشطة المختلفة لجميع تشكيلات الدولة، علاوة على وظائفه التشريعية، وأصبح يقوم بمهامه عن طريق عدة دوائر مختصة، وكانت مجالس الشورى بشكلها الجديد المتطور تتمتع بسلطة رقابية.

- إن قوة المؤسسات العثمانية على رأسها الديوان الهُمايوني مرهون بقوة السلطان؛ فإذا ضعف السلطان ضعفت المؤسسات، وتراجع أداؤها الوظيفي؛ فمنذ منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي حينما اعتلى بعض السلاطين الضعاف العرش، واحتجبوا نهائيًّا تضعضع وضع الإدارة العثمانية وجهازها المركزي التنفيذي، واستشرى فيها الفساد الإداري باضطراب المسؤوليات بين أعضاء الحكومة، وكثرة استصدار قوانين التعيين والعزل لعدم استقرار القواعد الإدارية في التعيين في الوظائف، وتداخل المسؤوليات بين القلمية والسيفية؛ مما أدى إلى ضعف الأداء لنقص الخبرة، وتدخل نساء القصر فضاعت هيبة السلطان بين تسلط بعض الصدور العظام ، ودسائس نساء القصر وخدم السراي، وتعنت الإنكشارية وتفاقم أخطارهم، وأهواء بعض شيوخ الإسلام لإضفاء الشرعية على قرارات العزل، مما فتت سلطة السلطان، وغيّب فاعلية المرجعية المركزية.

- إن ظهور المصلحين الذين تبنوا الثقافة الإصلاحية العثمانية بكتابة رسائل الإصلاح كانت ردة فعل لتراجع مؤسسات الدولة على رأسها الديوان، وتفشي الفساد الإداري الناتج عن ضعف بعض السلاطين وتخليهم عن الديوان وقيادة الجيوش، فكان منتصف القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين/ السابع عشر والقرن الثامن عشر الميلاديين، مرحلة انتقالية ما بين ما نادى به الإصلاحيون التقليديون؛ كقوجي بك والأقحصاري، والإصلاحيون التجديديون على النسق

الغربي؛ كرشيد عالي باشا، وكان أغلبهم من المدنيين والتراجمة والسفراء، وظهروا تزامنًا مع عصر السلطان سليم الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م)؛ الذي دشن الإصلاحات العثمانية، وبدت أكثر وضوحًا في إصلاحات محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م)، في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي بصعود طبقة مدنية في التشكيل المركزي في حكومة الباب العالي، وتم تشكيل الباب العالي وهيكلته باعتماد مجلس النظار للقيام بأدوار تنظيميّة وتشريعيّة وتنفيذيّة بتوزيع الشؤون الخاصة بالدولة العثمانية بشقيها الداخلية والخارجية للقيام بأدوار اقتصادية وسياسية واجتماعية بمسميات مختلفة؛ كنظارة العدل، ونظارة المعارف إلى جانب نظارة الأوقاف، والزراعة، والداخلية، إلى غيرها من النظارات.

- إن أبرز الشخصيات التي برزت بانتقال الحكومة المركزية إلى الباب العالي هي شخصيات أرباب المناصب؛ التي كانت على صلة بالصدر الأعظم، وهم خدام الباب الآصفي:الجاوش باشي، وكتخدا الصدر الأعظم، ورئيس الكتاب؛ حيث كانوا من دعائم حكومة الباب العالي بمرتبة وزراء، وقاموا بدور كبير في مناشط الحكومة العثمانية، وبعد إصلاحات محمود الثاني تحول كتخدا الصدر الأعظم إلى ناظر داخلية، والجاوش باشي إلى ناظر الدعاوى؛ ثم إلى ناظر العدل، ورئيس الكُتّاب إلى ناظر الخارجيّة.

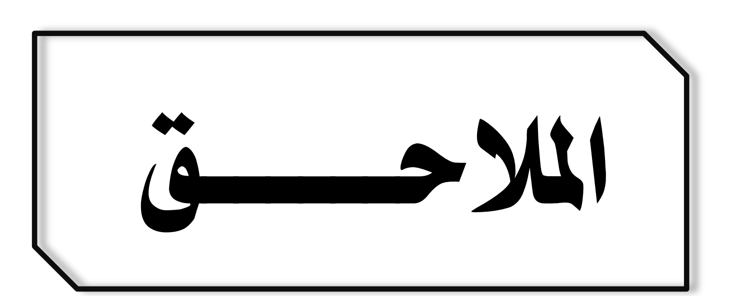
- إن الديوان الهُمايوني هو النقطة التي انبثقت منه المؤسسات الحديثة المدنية في الدولة العثمانية؛ كالمجالس النيابية، ومجالس التنظيمات، وشورى الدولة، وكان من أبرز المؤسسات التي سحبت اختصاصات الديوان الهُمايوني وقامت بأدوار تشريعيّة وتنفيذيّة ورقابيّة بالتدريج: ديوان الصدر الأعظم الباب الآصفي، ثم الباب العالي بتشكيلات: المجلس الأعلى للأحكام العدلية، ثم المجلس العالي للتنظيمات، ثم هيكلة ديوان الأحكام العدلية، وشورى الدولة، ومجلس الوكلاء "النظار"، وحل النظار محل أعضاء الديوان الهُمايوني.

- على الرغم من وصف الفترة العثمانية حتى القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي بالكلاسيكية التقليدية؛ فإنها الأقوى والأكثر نظامًا واستقرارًا، تبوأت فيها الدولة مكانة عالمية، واستقوت بها الدولة الكبرى على بعضها الآخر، وتسابقت إلى عقد الاتفاقيات والامتيازات معها، وهي الموسومة بالعصر الذهبي عصر المؤسسات التقليدية، فكانت مؤسسات تلك الفترة ونظمها قريبة من طبيعة المجتمع العثماني التقليدي العاشق للنظام؛ وذلك على خلاف الفترة التي اتجهت شطر الفكر الغربي لتحديث المؤسسات العثمانية في نشاطات المجتمع والدولة؛ الذي طالها الإصلاح الذي لم يستسيغه المجتمع العثماني التقليدي بثقافته المحافظة ، ولم يكن مهيئًا للتعاطي مع المؤسسات

الجديدة علاوة على ضعف الدولة في فترة عرفت بها بالرجل المريض، وإن فشلت الإصلاحات في نواحي عسكرية تنظيمية؛ فإنها نجحت في النواحي التعليميّة والثقافيّة والعمرانيّة.

- إن الدولة العثمانية كانت من أولى الدول الإسلاميّة في موضوع الاهتمام بالقانون؛ فهي أول دولة إسلاميّة تدون القانون بشكل رسمي في لوائح، عرفت بالقانوننامة (قانون آل عثمان)، وأول دولة تقوم بتحرير الطابو أو الإحصاء الشامل للدولة لمعرفة قدراتها السكانية والعسكرية، وأول من نظم الشورى كمؤسسة مستقلة.

- الديوان الهمايوني كان يُمثل ركيزة حضارية في الدولة العثمانية؛ فهو بمثابة أكاديمية صدَّرت نخبًا ثقافية عثمانيّة عكست الفكر العثماني، وبرعت في التأليف في علوم مختلفة؛ كالأدب، والتاريخ، والفكر السياسي، والدبلوماسي، والعسكري، والقانون، وثقافة المراسم، والبروتوكول، والترجمة، فتخرج فيه العلماء الشرعيين، والكُتّاب الموسوعيين، والمؤرخون، والمفكرون السياسيون، والإصلاحيون، والأدباء، والمترجمون، والخطاطون، ولا تزال مؤلفاتهم متداولة ومصادر يرجع إليها في موضوعات عدة.


الملاحـــــق

ملحق (١)

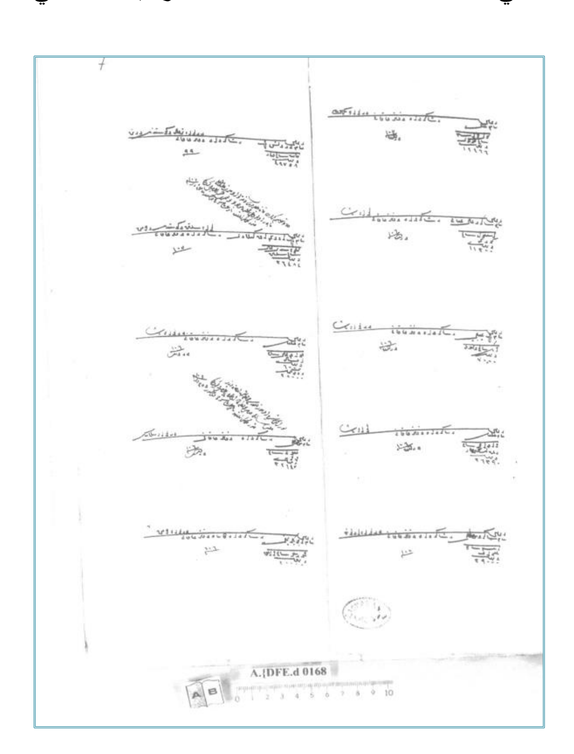
الوثائق

وثيقة رقم (١)

غلاف سجلات الدفتر الخاقاني



الأرشيف العثماني دفاتر الباب الآصفي :



قيد الشاكردات والكتاب بالزعامات والألوية الممنوحة لهم مقيد بالتاريخ والمكان

BOA.A.DFE.D168 .S 1-2

وثيقة رقم (١)

الدفتر الخاقاني سجل قيد الشاكردات والكُتّاب بالزعامات الممنوحة لهم في الألوية مقيدة بأسمائهم وقيمة الزعامة

زعامة في لواء سكود[١] باسم علي من شاكردان الدفتر الخاقاني

بقيمة ١٢٢٦٦

زعامة في لواء الباشا باسم الشاكرد علي عناني من شاكردات الدفتر الخاقاني

بقيمة ١١٣٠٠

زعامة في لواء الباشا باسم الشاكرد محمد علي

بقيمة ٧٠٠٠

زعامة في لواء الباشا باسم خليل

تحت رقم ٣٦٣٩٠

زعامة في لواء أدرنة باسم الشاكرد مصطفى

بقيمة ٣٩٠٠٠

الشاكردات الذين حصلوا على امتيازات :

زعامة في لواء سلسترة[٢] وكوستنديل[٣] باسم الشاكرد محمد الكيلاني

بقيمة ٣٦٤٨٤

زعامة في لواء سلانيك[٤] باسم الشاكرد مصطفى

بقيمة ٣٢١٤٧١

---

١) سكود Suyûd:مدينة في تركيا الآسيوية (الأناضول)،تقع شرق مدينة بورصة ،في ولاية خداوند كار لواء كوتاهية وسلطان أونو وسكود أول مدينة يعطيها سلطان قونية إلى أرطغرل ولد عثمان بك مؤسس الإمارة العثمانية. انظر س.موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ،ص٣٠٠.

٢) سلسترة Silstra مدينة محصنة في تركيا الأوربية ، في بلغاريا ، بنيت على الطرف المنبسط من نهر الدانوب عند سفح منحدرات صغيرة ،في الولاية التي تحمل الاسم نفسه ، لواء روســـچق ، مقر أسقفية يونانية تتبع بطريركية القسطنطينية ،احتل الروس سلسترة ١٢٤٥ه/ ١٨٢٩م .انظر المرجع نفسه ص٣٠٣

٣) كوستنديل Kieustendil مدينة في تركيا الأوربية ،مركز اللواء الذي يحمل الاسم نفسه في ولاية نيش ،على بعد ربع فرسخ من نهر قره صو ،وهي مقر أسقفية يونانية تتبع بطريركية القسطنطينية .المرجع نفسه ،ص٤٣٢

٤) سلانيك Sénik سالونيك Salonique مدينة في تركيا الأوربية ، في مقدونية ،وهي مركز الولاية واللواء الذين يحملان الاسم نفسه في عمق خليج سالونيك .ومركز تجاري مزدهر .مقر أسقفية يونانية تتبع بطريرك القسطنطنية كانت تابع للأثنيون بداية حرب البلوبينيز ،خضعت للرومان بعد معركة بيدنا وأصبحت عاصمة مقدونيا ، في القرن الثالث الميلادي تم ترفيعها إلى مستعمرة رومانية خاضت من القرن الرابع إلى القرن الثاني الهجري /الثامن الميىلادي عدة حروب وصدامات مع الشعوب السلافية .استولى عليها العرب المسلمون ٢٩٢ه/٩٠٤م ثم أخذها النورمانديون ٥٨١ه/١١٨٥.انتقلت في أواخر القرن السادس الهجري /بداية القرن الثالث عشر الميلادي إلى العائلة الإيطالية التي اتخذت لقب أباطرة تسالونيكا ،ثم تنازلوا عنها إلى البنادقة ،استولى عليها الأتراك ٨٣٤ه/١٤٣٠م انظر المرجع نفسه ، ص٣٠٢،٣٠١

وثيقة رقم (٢)



تقييد تعيين المترجمين والقناصلة في الدولة تحديدا في موانىء في الاسكندرية و المورة للنظر في الأمور التجارية والقيام بالمهام التعريفية و الجمركية وتسهيلها

الأرشيف العثماني دفاتر الباب الآصفي .دفتر قلم الخارجية

BOA.A.DVN.DVE . d051 .S 60-61

وثيقة رقم (٢)

اعتماد تعيين مترجمين قناصل روما في موانىء الدولة العثمانية الأسكندرية والمورة

شوال١١٩٤هـ/١٧٨٠م

تم تكليف المترجم سيراب رسلات مترجماً لوكيل قنصل إمبراطورية روما المقيم في قلاع المضيق ، والعمل طبقاً لشروط المعاهدات المنعقدة بين الدولة العليه وروما شوال ١١٩٤ه، وسيقوم المترجم المشار إليه بهذه المهمة طبقاً للفرمان الصادر بهذا الشأن والمصلحة الخاصة للبلاد بما يخدم العلاقات الإيطالية العثمانية .

إن مترجم امبراطورية روما في جزيرة المورة الب فراش سيقوم بخدماته في الجزيرة وما حولها طبقاً لبنود المعاهدة القائمة بين الجانبين دون تغير لأي بند من بنودها .

إن المترجم ابرام سيقوم بأداء مهامه في الجزيرة المشار إليها (المورة) وما حولها بالنسبة للإشراف على مرور بعض الأمتعة والمتعلقات ودخولها إلى الدولة العليه وخروجها منها .

إن المترجم جورجيو مترجم قنصل امبراطورية روما سيقوم بكافة مهامه ومسؤولياته في بلغراد وسلانيك وما حولها .وصدرت الأوامر باعتماد المترجم مارقوميرزي ليقوم بهذه المهام المنوطة به طبقاً للمعاهدة الهُمايونية المنعقدة في شوال ١١٩٤ه

بخصوص المترجم مارقوقيرمزي فإنه سيتولى مهام إنهاء الرسوم الجمركية طبقاً للمعاهدات .

إن المترجم جيدت عمرو مترجم وكيل قنصل إمبراطورية روما في ميناء الإسكندرية بمصر تم تكليفه من قبل القنصل بالقيام ببعض المهام وتسهيل الرسوم الجمركية والتعريفية في الميناء .

وثيقة رقم (٣)



أحكام تعيين عدد من المترجمين للقناصلة بميناء الاسكندرية ، منهم قنصل الدينمارك

الأرشيف العثماني دفاتر الباب الآصفي .دفتر قلم الخارجية

BOA.A.DVN.DVE . d051 .S 4

وثيقة رقم (٣)

أحكام تعيين مترجمين قناصل وسفراء الدنمارك في أنطاليا والأسكندرية بتاريخ ١١٩٥هـ-١١٩٦هـ/١٧٨٠-١٧٨١م

لقد صدر حكم بتعيين عدد من المترجمين للقناصلة بميناء الإسكندرية بمصر في البحر الأبيض المتوسط، ومنهم المترجم ياسلاوبرام إلى جوار قنصل الدنمارك والمترجم الايغوس إلى جانب قنصل روسيا .

والمترجم المشار إليه هو المنوط بالترجمة في أنطاليا[1] وما حولها، والإسكندرية وهو مسؤول عن مهام وخدمات أخرى .

إن سفير الدنمارك المقيم لدى الدولة العلية قد استخدم المترجم طوهر يوان ،ومعه مسؤولين آخرين إلى جواره وسوف يعمل بالشروط المعتادة في جزيرة مدللي وبعض الجزر الأخرى التابعة.

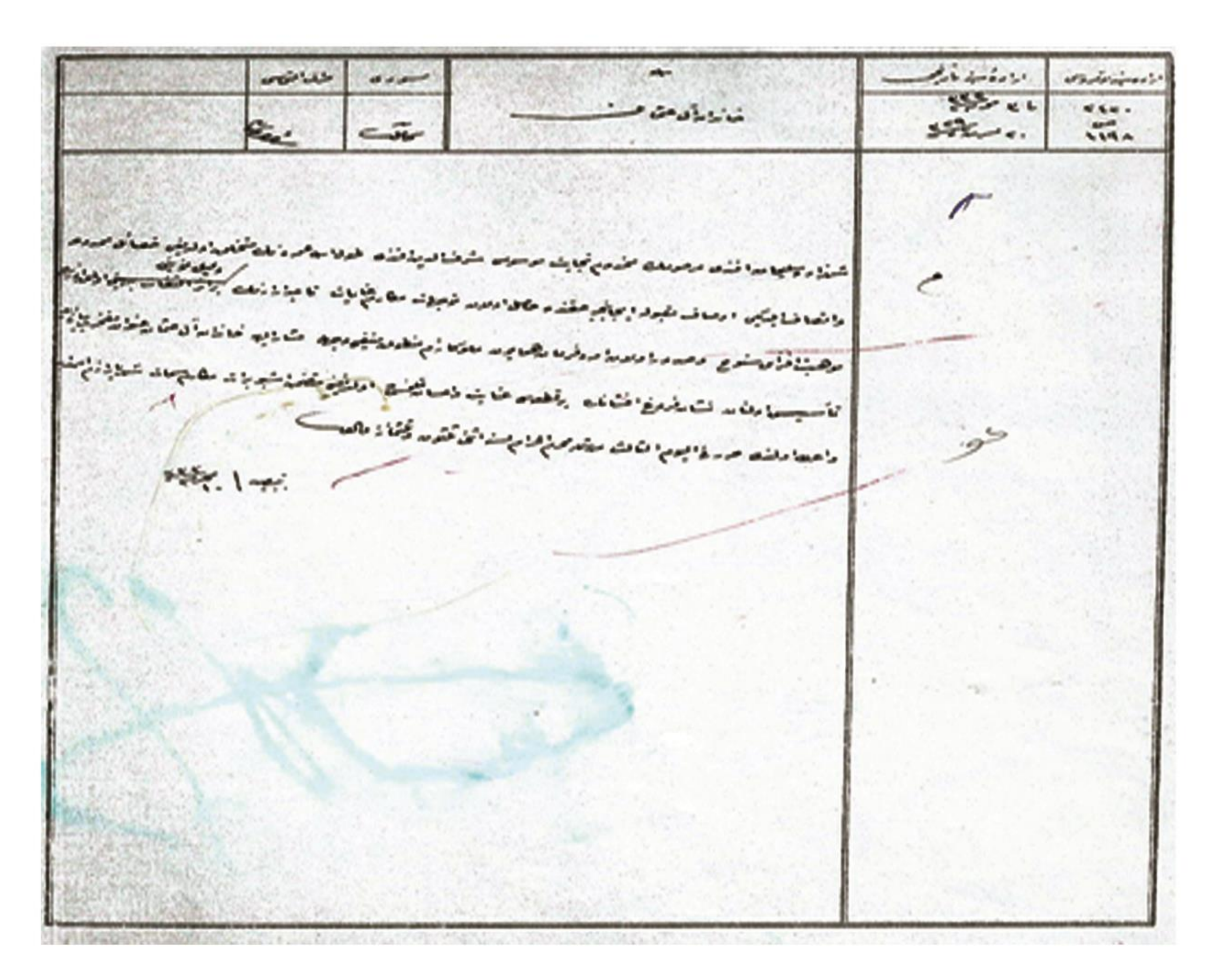
إن المترجم المشار إليه ابرام ولايو تم إرساله إلى أدرنه وما حولها لإنهاء بعض الشؤون المهمة .

إن سفير الدنمارك لدى الدولة العلية قد استخدم مترجم يدعى ظواهر من اسطنبول ليقوم بترجمة بعض أمور ومحررات سفارة الدنمارك .

---

١) أنطاليا Anttalia مدينة في تركية الآسيوية (الأناضول)على خليج أنطاليا مركز لواء تكهفي ولاية قرمان . انظر س موستراس :المعجم الجغرافي ،ص١١٥،١١٤

وثيقة رقم (٤)



إرادة سنية محررة في قلم البيلكجي ،تضمنت أمر بضرورة إكرام وفادة شرف الدين أفندي لأخلاقة الحميدة ،بُيضت ١٠محرم ١٣٣٣هـ/٢٨نوفمبر –تشرين الثاني ١٩١٤هـ

الأرشيف العثماني :

BOA . A. DVN .d698/2

وثيقة رقم (٤)

إرادة سنية بشأن إكرام شرف الدين أفندي ابن سليمان أفندي محررة في قلم البيلكجي

رقم الإرادة السنية ٢٤١٠،ص١١٩٨،تاريخها ٣محرم ١٣٣٣ه/٢٠تشرين ثاني ٣٢٩،المود كامل ،طرف الطلب شفيق

حاكم أسرة آل عثمان

إن شرف الدين أفندي ابن سليمان أفندي تخلف عن أداء العمرة ،ولقد صدر فرمان هُمايوني بضرورة إكرام وفادته حيث أن المذكور يتصف بخصال حميدة وأوصاف مقبولة ورجل فاضل وبناء على هذه الصفات الآنفة الذكر فقد تفضل صاحب الإحسان الهُمايوني جناب الأمير ابن السلطان العثماني بإرسال مضمون هذا الفرمان ومعه البراءة الخاصة به وذلك في اليوم الثالث من شهر محرم ١٣٣٢ه

تبييض علي ١٠محرم ١٣٣٣ه

وثيقة رقم (٥)



حكم بعزل رجب باشا بعد الأمر بالتحقيق في الشكوى المرفوعة عليه من قبل الأهالي، وفشل المصالحة بينه وبين معارضية .بعد موافاة الحكومة المركزية بنتائج التحقيق

من محررات قلم البيلكجي دفاتر الشكاية :

BOA . A . DVNS. AHKA. d .00001, s4,5

ترجمة وثيقة رقم (٥)

حكم إلى متسلم وقاضي جنك

باسمه سبحانه وتعالى هذه أحكام الشكاوى في عهد صدر صدور الوزراء علي باشا يسر الله مايشاء في عهد رئيس الكُتّاب محمد أفندي نال ما يتمناه

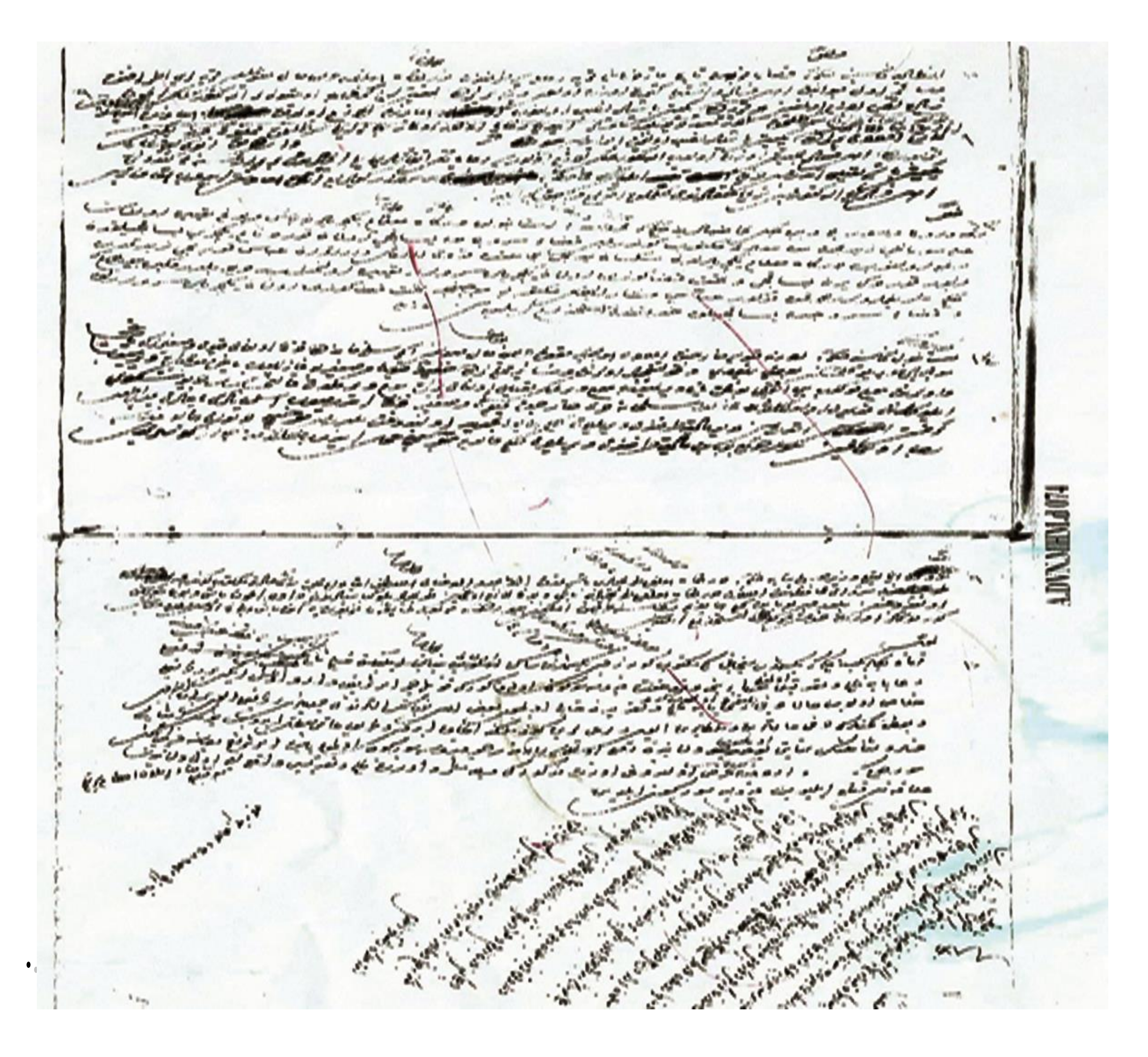
بخصوص عزل رجب باشا من منصبه بعد فشل إقرار الصلح بينه وبين مجموعة من المعارضين لتصرفاته وسلوكه ، بناء عليه صدر الأمر إلى القاضي المشار إليه للتحقيق مع المذكور بشأن الشكاوى المرفوعة بحقه من قبل الأهالي وغيرهم وسرعة موافاة العتبة العلية بنتيجة التحقيقات لاتخاذ اللازم .

وحكم صادر إلى قاضي منتشا[(١)] بخصوص الشكاوى الواقعة والصادرة بشأن مصطفى بك حول بعض الوقائع الظالمة التي حدثت تعسفاً بحق المواطنين .

---

(١) منتشا Mentesché: أحد الألوية في ولاية آيدين في الأناضول ، ويشكل جزء من منطقة كارية Carie جنوب غرب آسيا الصغرى ،انظر س موستراس : المعجم الجغراقي ، ص ٤٦٩

وثيقة رقم (٦)



حكم إلى قاضي أنطاكية بضرورة اتخاذ إجراء بحق المفسدين والمخربين وضرورة تأمين الأهالي

دفتر الأحكام المهمة

الأرشيف العثماني

BOA . A. DVN .d698/2

وثيقة رقم (٦)

أحكام صادرة إلى قضاة أنطاكية ،سوروبروجيك ،اسطانبول ،وأمير أمراء قرمان

حكم صادر إلى قاضي أنطاكية بخصوص مهاجمة قرية مارقو التابعة للأيالة ومجموعة من القرى الأخرى من قبل قطاع الطرق اللصوص ، وتم تكليف القاضي بسرعة إصدار أحكام بشأنهم وتكليف الوالي بإصدار الأحكام بالقبض عليهم والعمل على صيانة أمن الأهالي في الأيالة وضمان عدم تعرض اللصوص لهم بأعمال السلب والنهب .

حكم صادر إلى قضاة سور وبروجيك بخصوص إرسال عدد من قوات وجنود الإنكشارية لتحصين الأيالة ،وقد تم تعيين أحد قادة الإنكشارية على القوات الموجودة في ايساقجي للعمل على تأمين الأهالي طبقاً للخطاب الصادر إلى الوالي .

حكم صادر إلى قاضي اسطانبول بخصوص بعض أعمال السلب والنهب التي تجري بالقرب من السواحل والأمر بضرورة اتخاذ إجراءات حيال ذلك بتعيين القوات اللازمة للقبض على المفسدين .

حكم صادر إلى أمير أمراء قرمان بخصوص خطاب مدينة يكشهر وبورصه والذي بناء عليه تقرر إرسال مجموعة من القوات المساعدة من المدفعية للمعاونة في القبض على المفسدين وقطاع الطرق والتصدي لأي هجوم من قبل المفسدين وتم تحرير الحكم وإرساله إلى والي قرمان لتنفيذه.

وثيقة رقم ٧



براءة محررة في قلم تحويل تضمنت منح حق التصرف بتيمار في جزائر غرب لأمير الأمراء علي باشا ثم حول حق التصرف به إلى أمير أمراء آخر ثم حول إلى حسين داي ٣ شوال ١٢٢٦هـ /٢١أكتوبر /تشرين أول ١٨١١م إلى جانب براءة منح تيمار تونس لأمير الأمراء محمود باشا ومن ثم تحويلها لابنه بعد وفاته.

الأرشيف العثماني

BOA, A,A , DVN, NST , d39, s3,4

وثيقة رقم (٧)

براءات محررة في قلم التحويل بشأن تيمارات في جزائر غرب وتونس بتاريخ ٣شوال ١٢٢٦هـ /٢٩تشرين الأول ١٨١١م

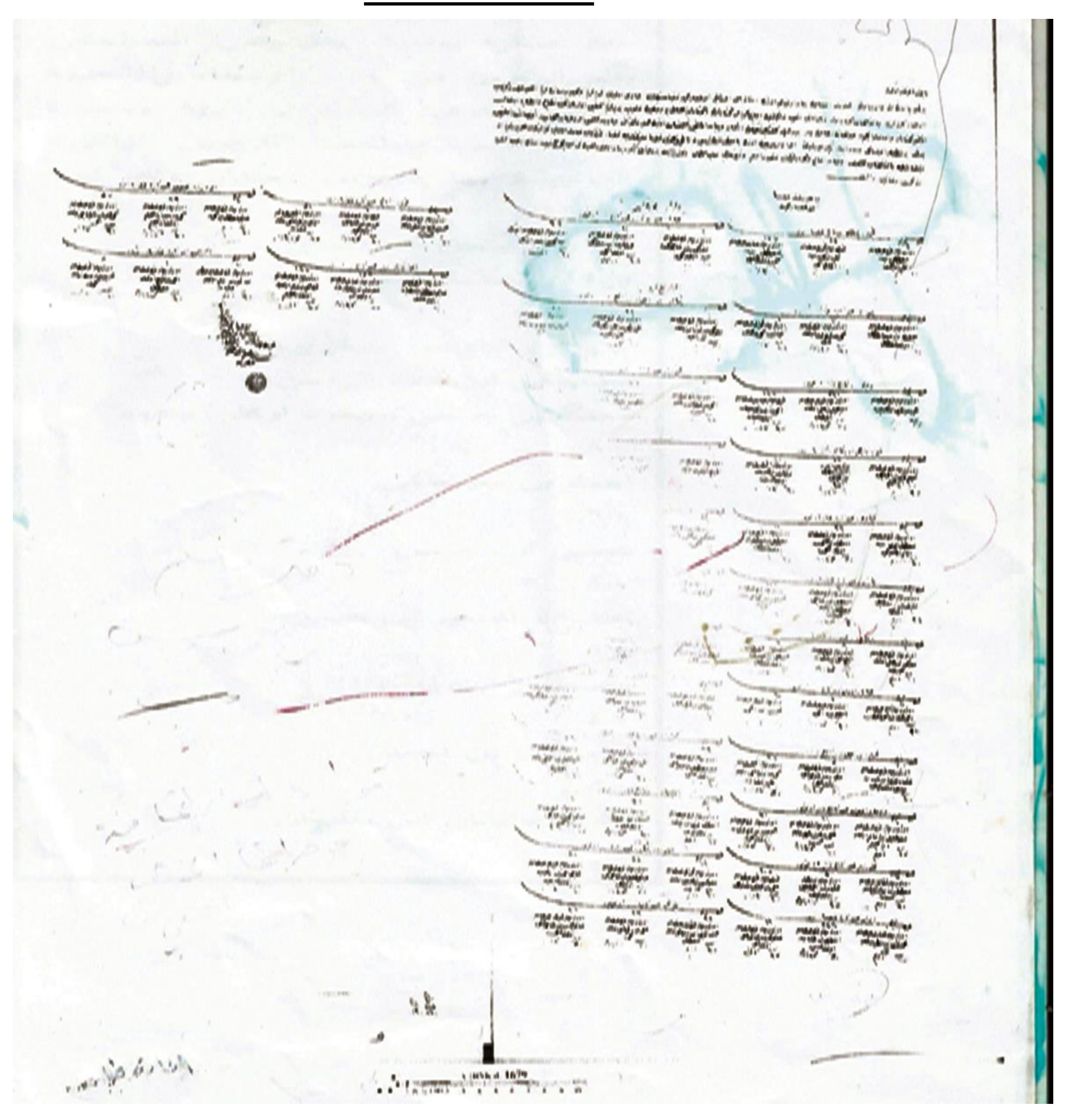
تيمار جزائر غرب

حق التصرف فيها للسيد علي باشا أحد أمراء الأمراء الكرام وظلت على هذا النحو ١١ سنة وبعد ذلك فقد حصل على هذا التيمار عمر آغا الذي تم تعيينه برتبة أمير أمراء جزائر غرب ،وبعد ذلك أصبحت من حق حسين داي كما كان في السابق بتاريخ ٣شوال ١٢٢٦هـ .

تيمار تونس

تيمار تم منحه لمحمود باشا متصرف وأمير أمراء تونس عام ١٢٢٦هـ وبعد وفاته فقد تم منحها لابنه حسين بك ابن محمود باشا ليعود نفس التيمار كما كان في السابق ،وبعد ذلك فقد حصل على هذه الدرجة مصطفى باشا ثم أحمد باشا سنة ١٢٥٣هـ .

وثيقة رقم (٨)



مذكرة محررة في قلم الرؤوس بخصوص المستحقين مقيده الأسماء والأنصبة في سجل قرية كولحصار.

الأرشيف العثماني

BOA, A,A ,RSK , d1679, s2,3

وثيقة رقم (٨)

مذكرة محررة في قلم الرؤوس بخصوص المستحقين للتيمارات في قرية كولحصار [١]

سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م

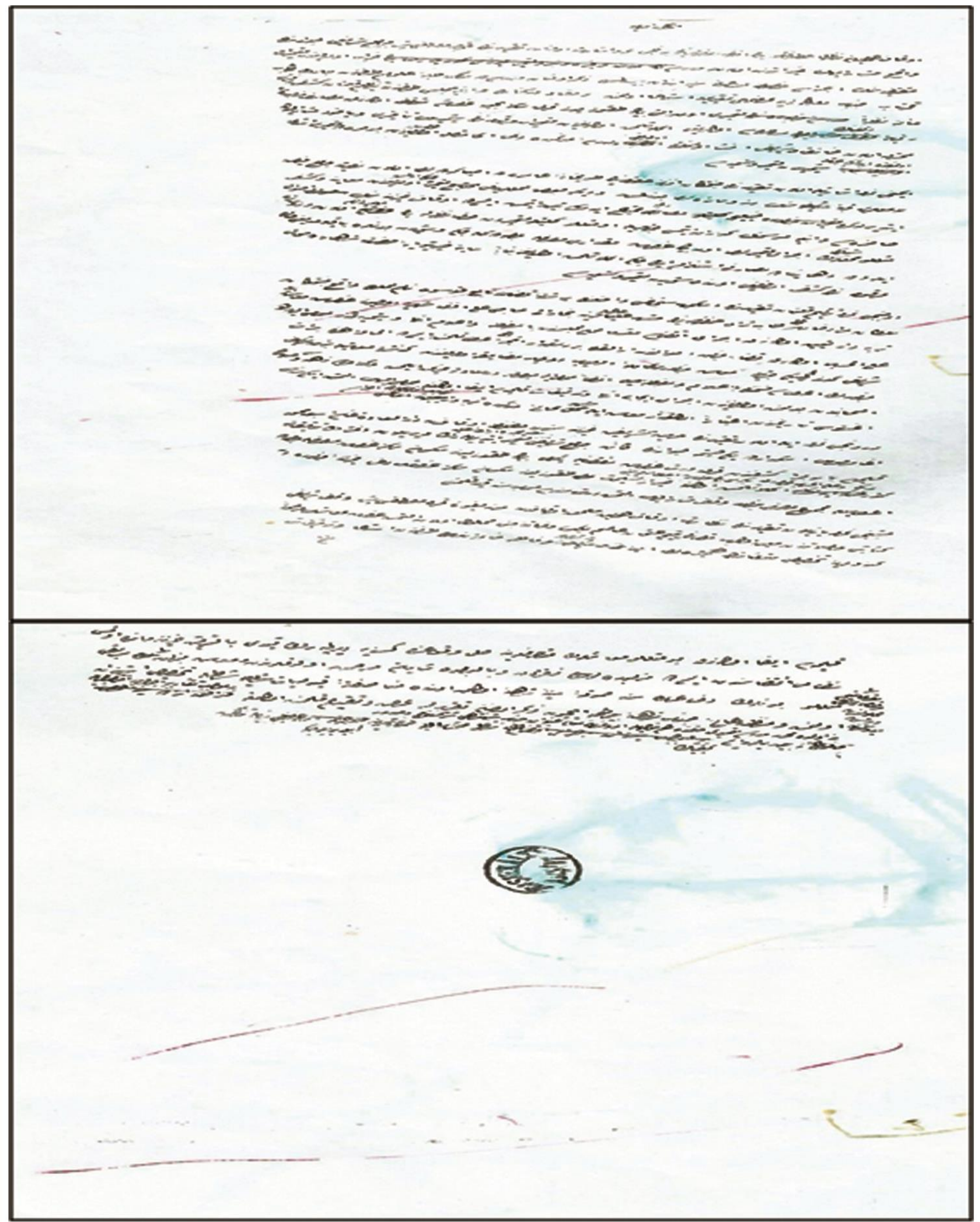
هذه مذكرة سامية بخصوص المستحقين في قلم الرؤوس من حيث تقييد الأسماء بمقدار الأنصبة وتحديد أسماء القرى الموجودة فيها من واقع سجل قرية كولحصار ١٢٥٠هـ

عبدالرحمن ابن الحاج أحمد	مصطفى ابن إمام
مصطفى ابن عبدالرحمن	مقدار النصاب ٤٠
محمد بن حاجي محمود أوغلي	إسماعيل بن أحمد
مقدار النصاب ١٠	مقدار النصاب ٥٠
أحمد بن مصطفى	الشيخ سليمان بن سليمان
مقدار النصاب ٦٠	مقدار النصاب ٤٠
حسين بن حسين	حسين بن أحمد
مقدار النصاب ١٠	مقدار النصاب ٤٠
عبدالله أفندي ابن حسين	مصطفى ابن يونس
مقدار النصاب ١٥	مقدار النصاب ٣٠

---

(١) كول حصارGul-Hissâr بلدة في تركية الأوروبية ، في ولاية البوسنة ،لواء تراونيك ،على نهر فربيتزا .انظر س .موستراس: المعجم الجغرافي ، ص ٤٣٣ .

وثيقة رقم (٩)



نموذج لمذكرة سنية محررة في قلم الآمدي تتضمن أمر بترميم أوقاف قوجه مصطفى باشا الآيلة للسقوط بناء على العريضة المرفوعة بهذا الشأن

الأرشيف العثماني

BOA . A . AMD . 5/98

وثيقة رقم (٩)

مذكرة سنية محررة في قلم الآمدي بخصوص التقرير الوارد من قبل المسؤول عن الأوقاف الهمايونية حول أوقاف قوجه مصطفى باش الآيلة للسقوط سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م

حول أوقاف قوجة الآيلة للسقوط وهي الجامع الشريف والمدرسة الواقعة ضمن الأوقاف الهمايونية حيث أن هذه المباني بحاجة إلى ترميم وإعمار ، ونظراً لأن إتمام هذا الأمر كان في حاجة إلى إرادة سنية فقد أمر صاحب الركاب الهمايوني والجناب العالي بترميم المدرسة على الفور نظراً لدراسة العلوم المباركة بها وبناءً على العريضة المقدمة بهذا الشأن فقد تم إحالتها إلى المجلس الأعلى الذي قرر أن قيمة وتكلفة إجراء هذه الترميمات بلغت ١٦ألف ٥، ٩٨٤قرش ونظراً لعدم وجود هذا المبلغ الآن فقد تقرر تأخير إجراء هذه الترميمات وأرسلت مكاتبات بهذا الشأن.

وبالنسبة للجامع الشريف فقد جاءت مكاتبات بخصوص إرسال الأموال المطلوبة من الضربخانة العامرة . وبعد إجراء المعاينة على الجامع فقد تبين أنه سوف يتم ترميم هذه الأوقاف من أموال نظارة الأوقاف الهُمايونية وأن هذه الأموال موجودة وكافية وسوف يتم إخراج ١٠٠٠٠قرش قيمة إجراء هذه الترميمات وبناء عليه فإنه يجري الآن تسويد هذا الأمر وفقاً للمعاينة التي تم إجراؤها .

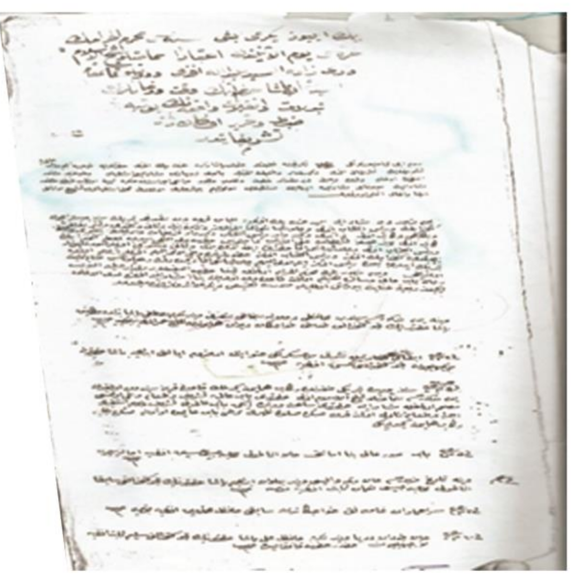
جاء في مضمون التقرير الثالث أنه تم تعيين علي أفندي في درجة تربة دار أو حانوتي في كوسوفو وقد تم إبلاغ المشار إليه بعمله الجديد وسوف يحصل أمواله من الضاحية دون أن يتعرض لأي معوقات أو مضايقات من أهالي المدينة . وبعد إبلاغه بهذا العمل فإنه توجه لتولي الوظيفة وطبقاً للدراسات التدقيقات الكتابية فإنه سوف يتم احتساب معاش له.

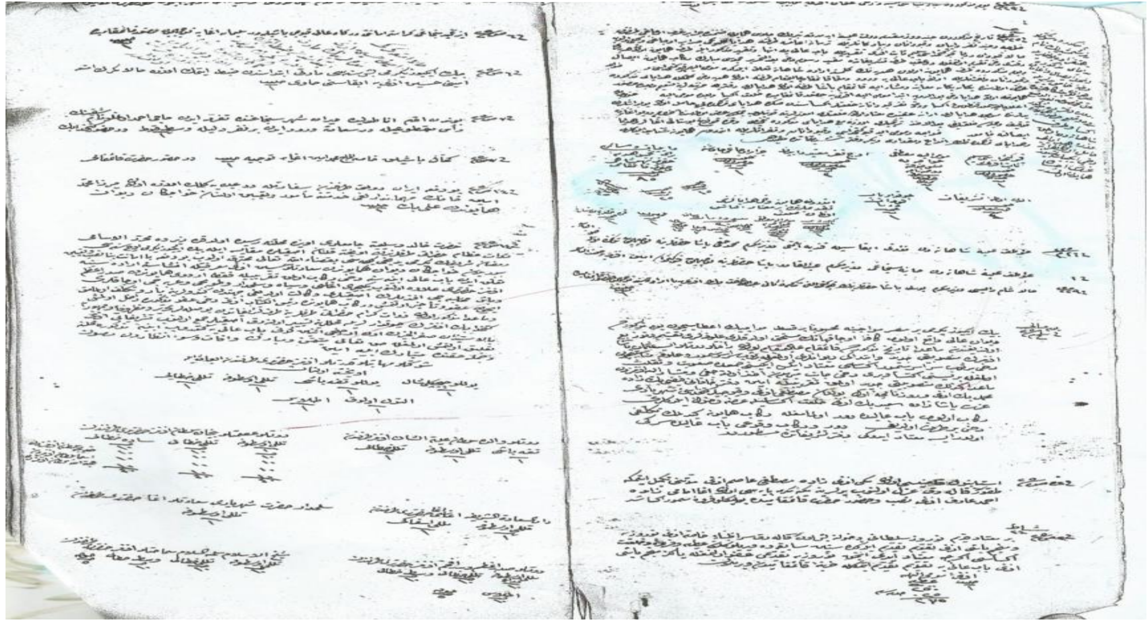
وجاء في التقرير الرابع أنه تم ترميم الجامع الشريف المجاور لسبيل وعين آغا دار السعادة الأسبق محمد آغا من خزانة الحرمين الشريفين ،وبعد إجراء التدقيقات القلمية والكتابية اتضح أن تكلفة ذلك ١٩٨٨قرش وستقوم الخزانة المالية بسداد ذلك المبلغ بشكل إجمالي .

جاء في التقرير الخامس أن عثمان عاصم بك توفي وكان يحصل على إيرادات عمله الكتابية بوقف قره مصطفى باشا في مرزيفون، وهو من الأوقاف الهُمايونية الملحقة وبناء على حلول الذي كان يشغله المتوفي فقد تم تخصيص ٦٠ قرش معاش له، وبعد الدراسات والتدقيقات القلمية فإن هذا المبلغ لن يتم منحه لأحد لأنه انتفى بوفاة المذكور وبناء عليه فقد تم تقديم هذه المذكرة للقيام بما يلزم .

وثيقة رقم (١٠)







من محررات قلم التشريفات من عام ١٢٢٥ – ١٢٣٠هـ/١٨١٠-١٨١٤م دفتر رقم ٥ يحوي أهم وقائع الصادرة التشريفات من ضمنها: التشريفات والمراسم المصاحبة لتولي السيد عثمان باشا منصب قائمقام ، وعبدالله أفندي منصب شيخ الإسلام.

الأرشيف العثماني ،دفتر التشريفات تحت تصنيف:

B.E.O. SADARAET . d 00358 .S1,2,3,4

وثيقة رقم (١٠)

من محررات قلم التشريفات (وقائع التشريفات المسجلة بدفتر التشريفات من عام ١٢٢٥-١٢٣٠هـ/١٨١٠-١٨١٤م)

دفتر تشريفات الوقائع والانقلابات التي حدثت أثناء تولي السيد عثمان باشا منصب القائم مقام ودري زاده السيد عبد الله أفندي صاحب السماحة منصب شيخ الإسلام وذلك اعتباراً من يوم الاثنين غرة شهر محرم سنة ١٢٢٥هـ .

بخصوص توجه قاضي عسكر الروملي نحو الباب العالي لمقابلة قائمقام الصدر الأعظم عثمان باشا زاده عزت بك أفندي وذلك في غرة محرم ١٢٢٥هـ ، وتم تكليف رئيس التشريفات والكيسه دار والموظفين باستقبال المشار إليه وإدخاله إلى الصدر الأعظم وقاموا بعمل المراسم المعهودة للاستقبال وبعد ذلك تم كسوة المشار إليه العباءة وتم إكمال المراسم اللازمة .

ولقد جاء في اليوم المشار إليه صاحب الفضيلة قاضي عسكر الروملي السيد عثمان باشازاده عزت بك أفندي من أجل التهنئة وتقديم التبريكات، وتم إلباسه الفرو وكان ذلك بحضور كل من كتخدا بك – رئيس الكتاب –الجاوشي باشي –تذكرجي أول – تذكرجي ثاني –مكتوبجي التشريفات –البيلكجي –كيسه دار التشريفات –سر خليفة مكتوبي – سر خليفة التشريفات – على الترتيب وفي المؤخرة حضرة ولي النعم مولانا السلطان . وعند مجيء كتخدا بك ورئيس الكتاب أفندي والجاوشي باشي والتذكرجي الأول والثاني فإنهم قاموا بتقديم التهاني وبعد ذلك أشار إليهم رئيس الكتاب بالتوجه إلى الجاوشي باشي آغا وبعد ذلك كان حسن الختام .

وفي اليوم المشار إليه من غرة محرم تم الحصول على العطايا من قبل الصدر الأعظم تيمناً بغرة محرم الكريم ، وتم توزيعها على رجال الباب العالي كما جرت العادة ، وبناء عليه تم منح الضيف عطية قدرها مائتي أقجة وتم تسجيلها في السجل الخاص بتسجيل العائدات والعطايا .

وفي اليوم المشار إليه أيضاً فقد حضر محافظ علانية ومتصرف ولاية الوزير مكرم مصطفى باشا زاده وتم منح الحاج عمر أفندي أحد خاجات الديوان الهُمايوني قابي كتخدا مصطفى باشا زاده محافظ سينوب ومتصرف ولاية علانية .

كذلك فإنه في ١ محرم من العام المذكور تم منح إيالة ارضروم إلى إبراهيم باشا تحت عنوان سرعسكر شرق،أما منصب قابي كتخدا فقد تم منحه لحسن أفندي.

وفي يوم ١ محرم من السنة المشار إليها جاء صاحب السماحة شيخ الإسلام إلى الباب العالي لتقديم التهاني كما جرت العادة للتهنئة بالعام الجديد وعند تشريفه إلى الباب العالي فتح الباب العالي وتم إجراء مراسم الطعام وبعد ذلك تقديم التهاني والهدايا .

وفي نفس اليوم منح حسين أفندي منصب محاسبجي الأناضول وإبراهيم آغا منصب قابي كتخدا .

وفي ١ محرم في السنة المشار إليها صدرت إرادة سنية بخصوص محمد آغا أحد رجال قابوجي باشي الباب العالي بمصاحبة الوزير المكرم محمود باشا والي قيرمان المكلف بقيادة الجيش الهُمايوني من جانب الأناضول وأمر الصدر الأعظم بإلباسه الخلعة .

وفي ١١محرم من العام المشار إليه صدرت إرادة سنية إلى إسماعيل آغا أحد رجال قابوجي باشي الباب العالي ليكون بصحبة الوزير المكرم أحمد باشا المكلف بقيادة الجيش الهمايوني من الأناضول وقام القائمقام بكسوته بالخلعة في ذات اليوم .

في يوم الجمعة ١٢ محرم سنة ١٢٢٥حضر صاحب السعادة القائمقام باشا ونائب الصدر الأعظم إلى جامع السلطان سليمان لأداء صلاة الجمعة ، وفي تلك الأثناء جاء إليه الجامع الشريف ليتحدث عن أحوال الانكشارية العامة وعند عودته من الجامع المذكور ومروره من بوابة الأغا تم منح المذكور ذهب بمقدار ١٦٠ أقجة وكذلك شرب الشربات .

وفي ١٢ محرم في السنة المشار إليها حضر رئيس الطهاة الآشجي باشا إلى نائب الصدر الأعظم وتم إلباسه الخلعة .

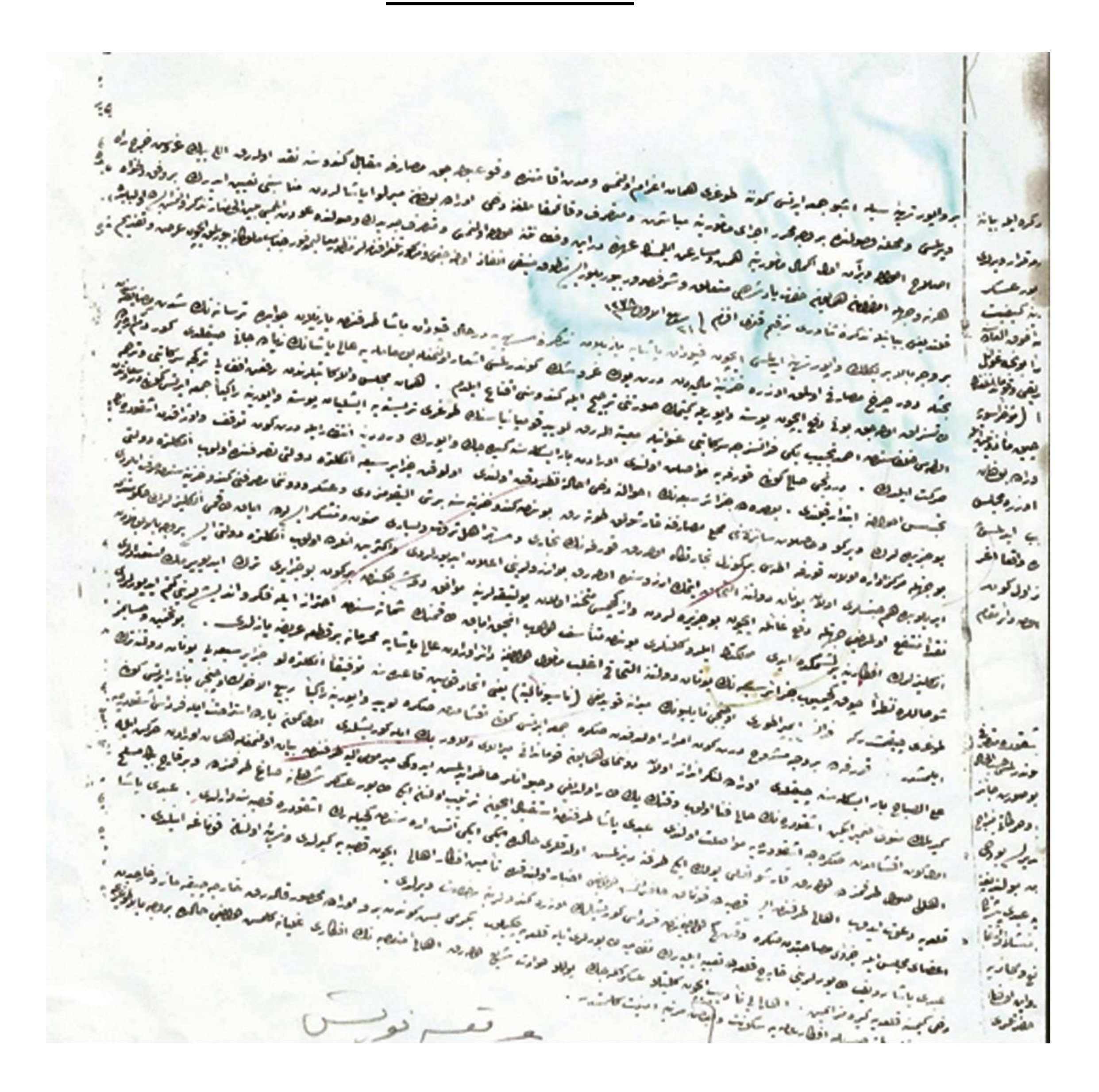
ملابس الآغا المشار إليه	مستحقات من خزينة القائمقام
سمور	٥٧٥
من الطرف الحكومي	٠٢٥
	٠٢٥نصيب
	٦٢٥

في يوم ٢٥ محرم سنة ١٢٢٥هـــ جاء مجموعة من البحريين والقادة من جزائر غرب لتقديم التهاني على الجلوس السلطاني وقدموا هدايا جليلة للترسانة العامرة وكان من بين هؤلاء الأفراد نائب رئيس البحرية سليم ثابت أفندي وتم تقرير التشريفات الخاصة بهم في

السجل وعقب الإنتهاء من هذه التشريفات والمراسم ، تم الانتقال بهم جميعا إلى الركاب الهُمايوني المبارك وفي اليوم المذكور فقد أرسل وأمر الجانب الهُمايوني بتقدم الهدايا لضيوف وهم رئيس البحرية وسائر القادة البحريين وعند مجيء الصدر الأعظم أيضاً إلى الباب العالي فقد أمر بمنحهم هدايا وتم مقابلة المذكورين واحداً واحداً في غرفة العرض وتم تسجيل الهدايا بالدفتر وحفظها بالسجل وكذلك وضعها بالخزانة بخلاف الهدايا الهمايونية المأخوذة من الخزانة وبعد منح المذكورين الخلع والعباءات وسائر الهدايا الأخرى فقد خرج الجميع من غرفة العرض وتم ايقافهم في قاعة الديوانخانة ،وقام البستاني بتوصيل جميع الهدايا إلى أصحابها وتم تسجيل كل شيء في دفتر في سجل التشريفات .

في ٢٥محرم ١٢٢٥ هــ انعقد الديوان لإعطاء مواجب مصر التي تحسب على أقساط ١٢٢١ه وتم تقسيم وتوزيع كافة الأنصبة والأوجه المستحقة ، وبخلاف ذلك تم تجديد منصب قائمقام وصاحب السعادة المذكور السيد عثمان باشا أفندي، وتم منح الجميع فراء السمور والكسوة المعتادة وتم كسوة كل من أمين الدفتر الخاقاني والروزنامجي الأول والقابجي كتخدا وذلك أثناء العرض على الركاب الهُمايوني وتم تسجيل ذلك كله في دفتر تشريفات الباب العالي .

وثيقة رقم (١١)



نموذج وثيقة من محررات قلم الوقعة نويس تضمنت حدث تحرك الباخرة الهمايونية العثمانية بالتفصيل في ٢١ ربيع أول ١٢٧٨هـــ /٢٦سبتمبر –أيلول ١٨٦١م ،وما مرت به من أحداث ،وتفقدها للجزائر السبعة التي كانت تحت تصرف الإنجليز إنتهاء بتوقيع اتفاقية مع عالي باشا حول ضم الجزر إلى اليونان..

الأرشيف العثماني

BOA, A . VKN. 2/1

وثيقة رقم (١١)

تسجيل وقائع تحرك الصدر الأعظم عالي باشا إلى اشقودرة[١] في ألبانيا للوقوف على الاضطرابات في ٢١ربيع أول ١٢٧٨هـ/٢٦سبتمر أيلول١٨٦١م

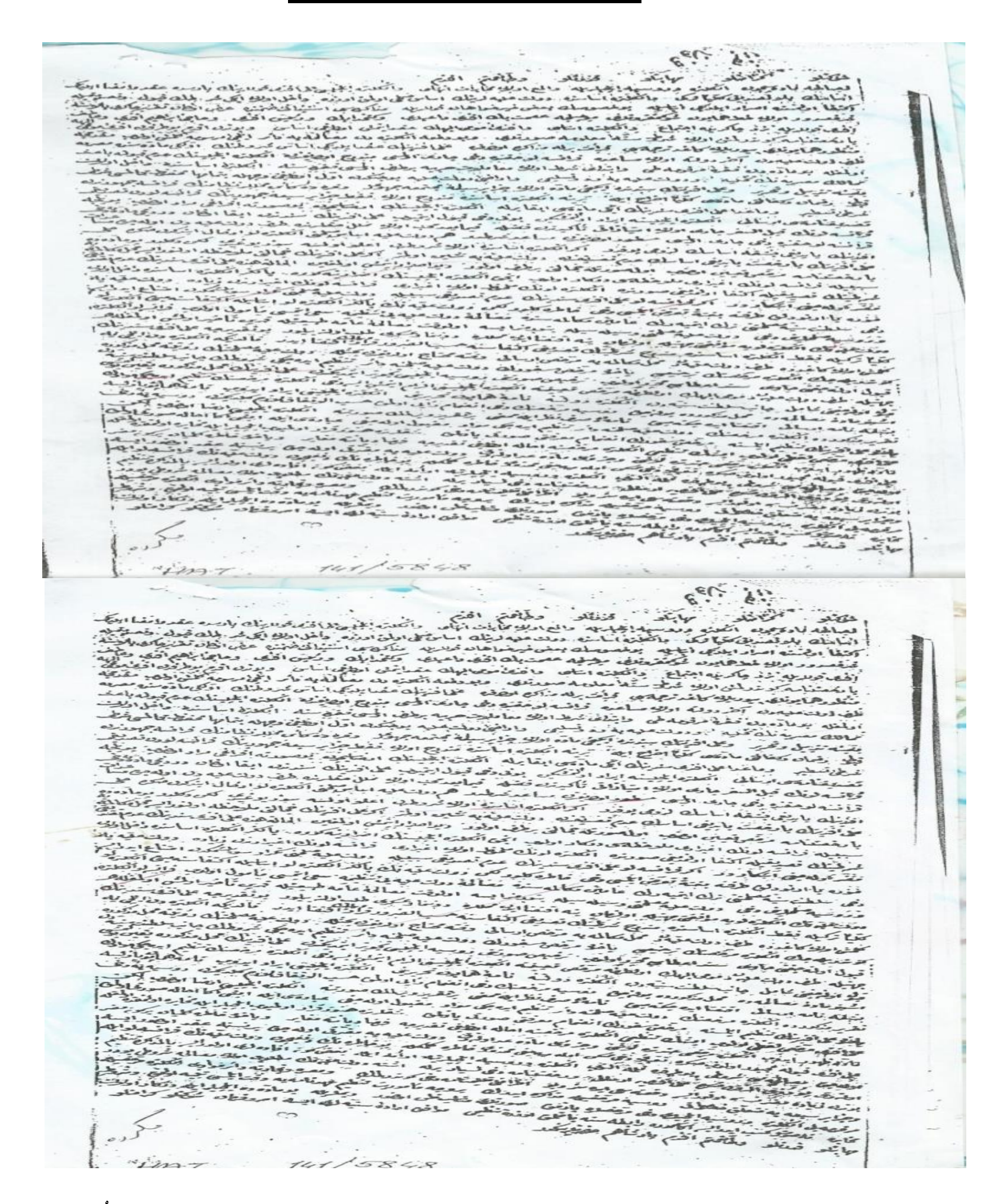
تم التحرك بالباخرة السامية في يوم السبت مباشرة وتم إخراج خمسين ألف قرش نقداً من أجل النفقات التي يتم إنفاقها فترة الإقامة وكذلك نفقات الطريق وتم تعيين العدد المناسب من أمراء الأمراء وكذلك المسؤولين المباشرين عند وصول الصدر الأعظم إلى المكان المذكور ليظلوا معه وهؤلاء هم المكلفين ببذل الجهد لإصلاح الأوضاع المضطربة وتنفيذ الأوامر طبقاً للفرمان الهُمايوني الصادر فإن المتصرف الجديد عند وصوله وتوليه منصبه عليه أن يفي وجميع رجاله بالمسؤوليات والأوامر المكلفين بها وقد وصل تلغراف يحوي المذكرة الخاصة بجميع الأوامر .

ورداً على المذكرة السامية المرسلة إلى رئيس البحرية تحرك على الفور بالباخرة من الترسانة وتم الإبلاغ عن وجود بعض العوائق في الترسانة وذلك تطلب إرسال ٤ مليون قرش من خزانة الأموال وبسبب ضيق الحال تم إطلاع عالي باشا عليه وتم إقناعه بأن يذهب بباخرة البريد نظراً لسوء الأحوال وكان مع عالي باشا رفعت أفندي أحد كتاب المجلس الأعلى وأحمد نجيب بك أحد موظفي غرفة الترجمة وكاتب السر باللغة التركية وكذلك الكاتب باللغة الفرنسية ، وركبوا باخرة بريد شركة لوبيد وتحركوا من باب السعادة في اسطنبول في يوم السبت ربيع أول ١٢٧٨ه ووصلوا كورفو في اليوم الرابع وهو يوم الثلاثاء . ومن كورفو تحركت الباخرة إلى ميناء بارا وفي بارا توقفت الباخرة أربعة أيام وعند الوصول إلى اشقودره تم استعراض أحوالها . وفي تلك الأثناء تفقدوا أحوال الجزر السبعة (قرب اليونان)وكانت الجزر السبعة تحت سيطرة وتصرف انجلترا

[١] إشقدورة Ischkodra سوكتاري Scutari الألبانية مدينة في تركيا الأوربية ، في ألبانيا العليا ،إلى الجنوب من البحيرة التي تحمل الاسم نفسه .مركز لواء إشقدوره،في ولاية روم إيلي .انظر س .موستراس :المعجم الجغرافي ،ص٧٣

في ذلك الوقت. وكانت تحصل انجلترا على جميع الضرائب والإيرادات الخاصة بهذه الجزر ولا تضع شيئا في الخزانة بحجة الإنفاق وما يتبقى فإنها تنفقه على الجيش والأسطول ولهذا كانت مركز مناسب للتجارة .وكان أهل وأصحاب جزيرة كورفو من أصحاب الثروات والغنى ولهذا كانت انجلترا لا تريد ضم هذه الجزيرة إلى اليونان وإنما أرادت أن تبقيها تحت تصرفها .لكن حينما اشتدت الخلافات حول الجزر أرادت انجلترا أن تنأى بنفسها عن المشاكل والاضطرابات ثم إنها لم تعد تستفيد منها مالياً ونظراً لتلك الأحول مجتمعة كتبت عريضة موقرة إلى الصدر الأعظم عالي باشا حول ضم الجزر السبعة إلى اليونان .ولم يمض وقت طويل حتى أعلنت انجلترا ترك الجزر السبعة إلى اليونان وفقاً لقاعدة التحالف الاتحادي التي وضعها نابليون الثالث امبراطور فرنسا .وبعد مرور أربعة أيام تحركت باخرة لوبيد مساء من كورفو ووصلت إلى ميناء بارا في صباح الاثنين الثالث من ربيع الآخر .وفي تلك الأثناء تم مشاهدة قائد الأسطول الهُمايوني وأمير الأمراء دولار بك .وفي اليوم التالي فقد تمت الاستراحة باشقودره ونظراً لضيق الوقت فإن أمير الأمراء المشار إليه تحرك على الفور وتم الوصول وكان عبدي باشا مستعداً هناك للاستقبال حيث قام بالترتيبات اللازمة وكان هناك بضعة من طابور عساكر الشاهانة على الجانب الأيمن وكان الأهالي على الجانب الأيسر وتم إطلاق المدافع على جانبي الطريق عند الوصول إلى قصبة اشقودره .عاد عبدي باشا إلى القلعة ،وعندما أبلغوه بأن الأهالي قد أعدوا له استراحة فإنه تهيأ للدخول من أجل إتمام مراسم الضيافة وتناول طعام الفطور . وبعد المقابلة فقد تم السماح لإجراء النقاش مع أعضاء المجلس الأعلى في اليوم التالي .وقام عبدي باشا بتعيين طوابير حراسة خارج القلعة وتم الانسحاب من القلعة بالعساكر النظامية بعد حصار دام ٢٥يوماً هناك .وكان الأهالي قد أصابهم النفور والغليان هناك بسبب الأحداث المضطربة والممارسات التي قام بها الجنود لتأديبهم إلا أن الأمر تم وتم تهدئة الأوضاع بسلام وعاد الأمان إلى الأهالي .

ترجمة وثيقة رقم (١٢)



وثيقة صلح وسلام زشتوي ٢٣ذي القعدة ١٢٠٤ه /٤آب /أغسطس ١٧٩٠م ،وحصل مترجم الديوان الهُمايوني اليوناني الفناري قسطنطيين على هدايا قيمة نظير مجهوداته لاتمام المعاهدة .

الأرشيف العثماني
HAT-140/ 5808 –F

وثيقة رقم (١٢)

حول بعض ما جاء صلح وسلام زشتوي الدولة العثمانية والنمسا ٢٣ذي القعدة ١٢٠٤ه /٤آب /أغسطس ١٧٩٠م بحضور مترجم الديوان الهُمايوني اليوناني قسطنطين

بناء على ورود أخبار بمرور مفاوضي النمسا بزشتوي فقد وردت محررات إلى باب السعادة (الباب العالي) حول المناقشات الجارية والتي أوفدها علي أفندي و إبراهيم أفندي .لقد تم إبرام معاهدة بين الدولة العثمانية والنمسا وقد أعلن المفاوضون قبولهم سائر المواد محل الخلاف والاتفاق عليها وبشأنها وكذلك تم اعتماد المعاهدة القديمة التي قامت بعرضها النمسا من قبل .

فبالنسبة لما جاء في المعاهدة فقد تقرر أن تتعهد حكومة النمسا للدولة العلية برد كافة المهمات والذخائر والمدافع والقطع الثقيلة من القلاع الحالة التي كانت عليها وقت احتلالها من الدولة العلية .

وفي المادة الثانية عشر من المعاهدة تم التعرض لمسألة حرية الرعايا الأجانب في الدولة العلية وعدم تحميلهم أعباء جديدة غير المتفق عليه .

ولقد قدم مفاوض النمسا قبول حكومته بهذه المبادئ حسب ما نصت البنود وضرورة القيام به وتنفيذه من قبل الدولة العلية بدون تأخير، ومن ناحية أخرى فإن المترجم قسطنطين مترجم الديوان في زشتوي قد حصل على مجموع من الهدايا القيمة بسبب جهوده المبذولة لإتمام هذه المعاهدة.

وتم وضع الشروط كاملة في هذه المعاهدة الهمايونية وتم تبادل وثائقها بحضور عدد من الكفلاء حتى لا يحدث أي نزاع .

وبالنسبة لحدود إقليم برقوفجه طبقاً لمعاهدة بلغراد فإنها سوف تصير من حق النمسا وليس من حق الدولة العلية تغيير أي شيء من ذلك أو تجاوز هذا الحق .

ووفقاً لمعاهدة قينارجة فإن جميع البنود الموجودة بها سوف يتم إقرارها كذلك في معاهدة زشتوي وذلك من أجل حرية التجار والتجارة في أراضي الدولة العثمانية للرعايا الأجانب وعلى رأسهم التجار والرعايا النمساويين .

وأخيراً فقد قام المفاوض إبراهيم أفندي باعتماد جميع بنود المعاهدة المذكورة في زشتوي وفقاً للتفويض الممنوح له [1].

---

[1] للاستزادة على تفاصيل الصلح وبنوده كاملة انظر ، محمد فريد بك المحامي :تاريخ الدولة العلية ، ص٣٦٣-٣٧٠

وثيقة رقم (١٣)



وثيقة محررة من كتخدا الصدارة بشأن إرسال جنود بصحبة ابن السلطان وفقا للفرمان الهُمايوني من أجل تحصيل الخراج والجزية وتزويد الجنود بالمستلزمات الخاصة..

الأرشيف العثماني

Boa.kk.d004.52.3

وثيقة رقم (١٣)

من محررات كتخدا الصدارة في شأن إرسال مواجب ومستلزمات الجنود في ١٤شوال ١١٥٠هـ/٤ فبراير –شباط ١٧٣٨م

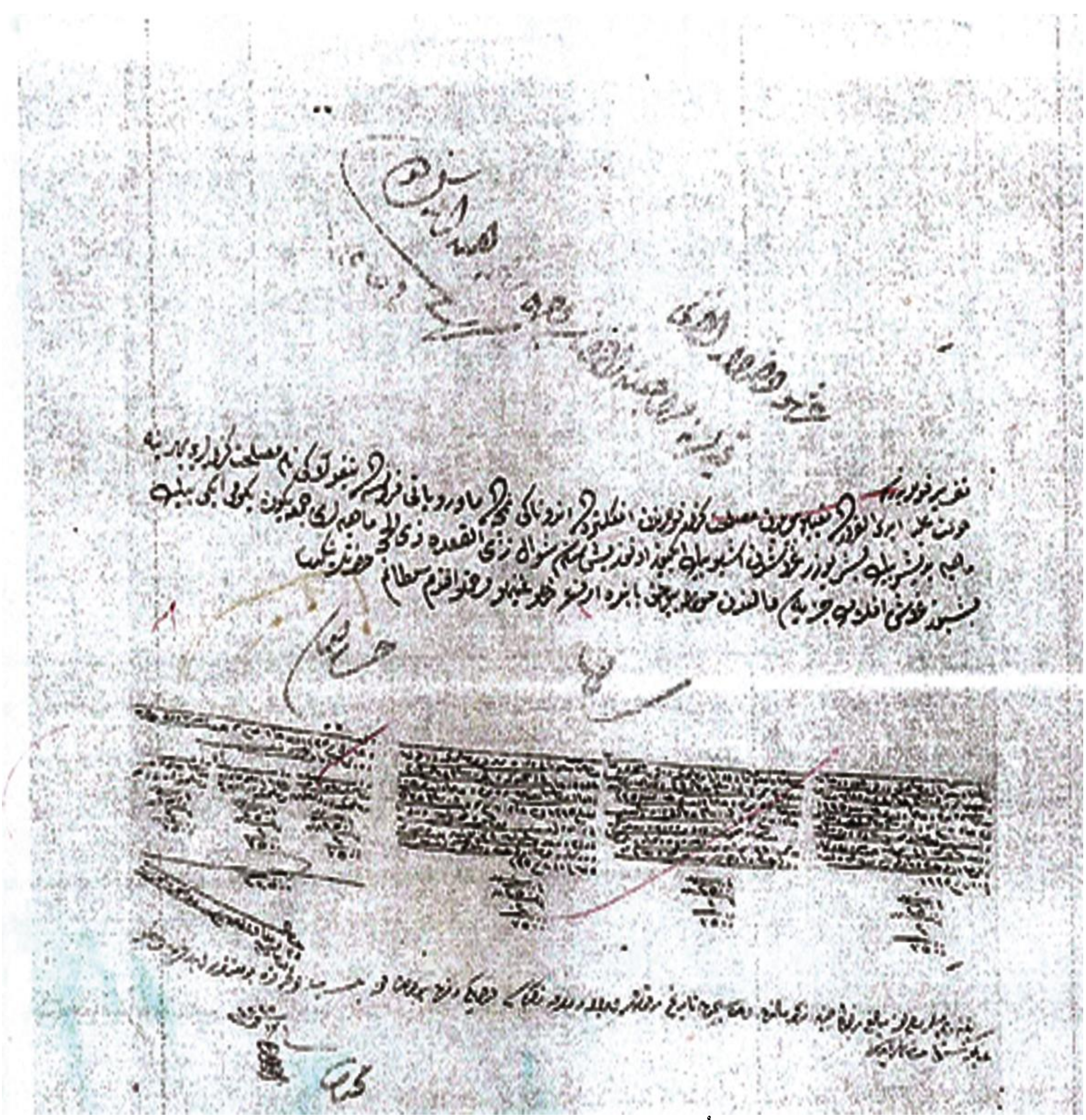
بعد تحصيل الجزية والخراج تم إرسال مبلغ الجزية والخراج إلى الخزانة سنة ١١٥٠هـ

وبخصوص المواجب والمهمات العسكرية التي تم إخراجها لثلاثة آلاف جندي من الجيش المصري وصرفت لهم من الممالك المحروسة :

اللوازم ١٥٤٠ كسوة ،٩٦ كيس مصري وبخصوص إرسال مستلزمات الجنود والمواجب :

- تقرر منح كل واحد من جنود السواري٥٠٠قرش كبدل سفر، ولقد صدر فرمان هُمايوني بهذا الشأن تحرر في ١١٥٠ هـ، والمبلغ المذكور تم تخصيصه لكل واحد من الجنود والعساكر المصرية تحرر في ٢٦ رمضان
- وتقرر إرسال الجنود المذكورة بصحبة ابن السلطان العثماني وذلك وفقاً للفرمان الهُمايوني بتاريخ ١٤ شوال سنة ١١٥٠هـ.
- وتم إرسال الجنود المذكورة ومعهم لواء النبي ﷺ من أجل تحصيل الجزية والخراج لعام ١١٤٩وفقاً للفرمان الهُمايوني ولقد تم إعداد هذه القوات بالمستلزمات والمهمات المطلوبة ١٤شوال ١١٥٠ه .
- بخصوص مهمات ومستلزمات الجنود الثلاثة آلاف فقد تم إرسال المؤن من الحنطة وسائر المهمات التي تكفي حاجة الجنود وذلك في تاريخ٢٤ رمضان ١١٥٠ه وتم احتساب قيمة المؤن من ميزانية عام ١١٤٩ه من عائدات جزية مصر ومن المقرر إرسال قطعتين بحريتين إلى ميناء الإسكندرية من قبل الآستانة وهذه القطع محملة بالشعير والحنطة وكافة المؤن بموجب الفرمان المشار إليه .

وثيقة رقم (١٤)



وثيقة توضح مسؤولية رئيس الكُتّاب عن ماهيات ورواتب المستحقة للقناصل لثلاثة أشهر في شهر شول وذي القعدة وذي الحجة من عام ١٢٣٥هـ/ ٢٥ سبتمبر /أيلول ١٨٢٠م

الأرشيف العثماني

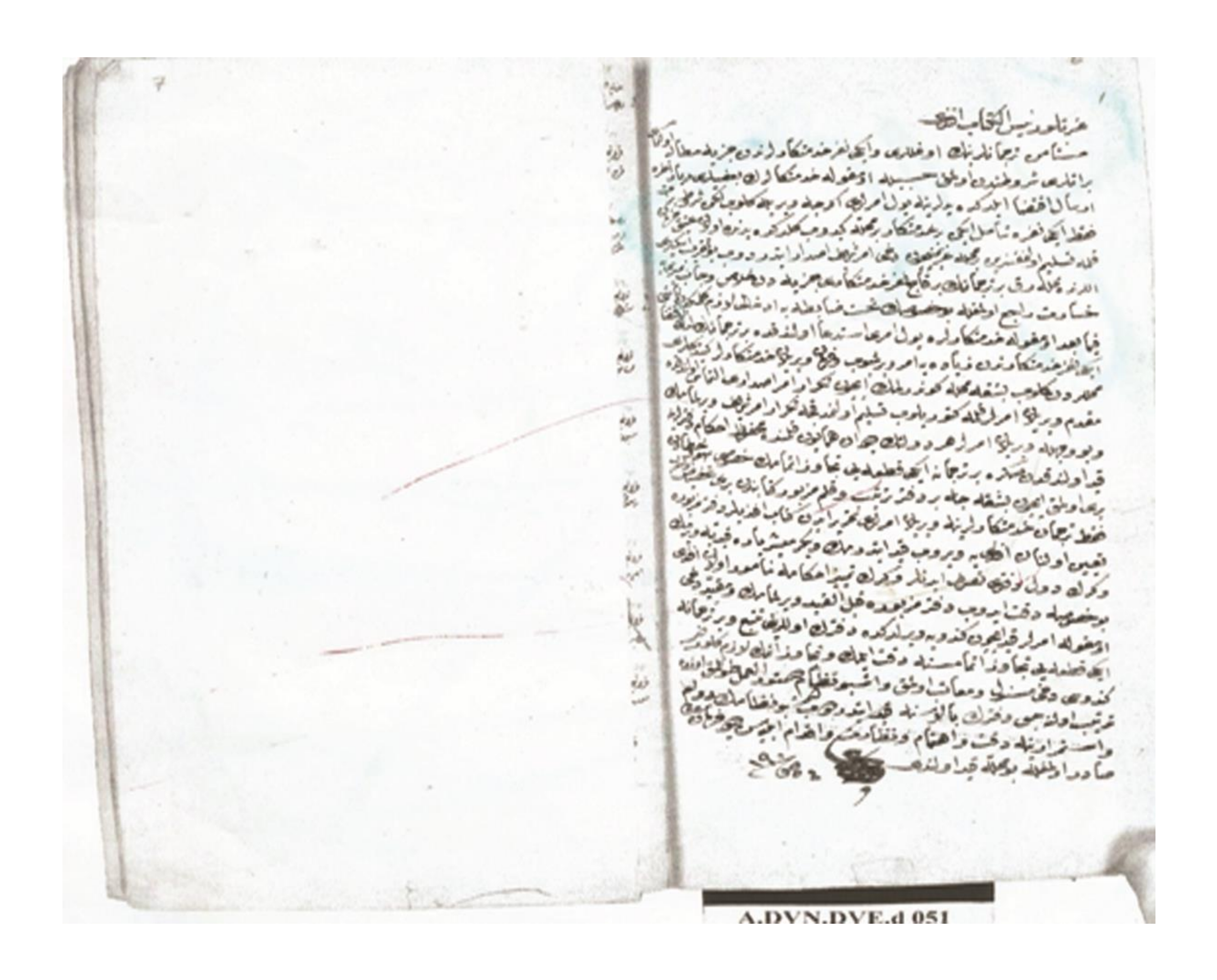
تصنيف جودت خارجى : رقم الملف : ٧٨٩١

وثيقة رقم (١٤)

تقرير صاحب العزة والسعادة رئيس الكُتاب ١٧ذي الحجة ٢٥/٥١٢٣٥ سبتمبر /أيلول ١٨٢٠م

فيما يتعلق بقنصل انجلترا أندوتاكي وقنصل النمسا ماوروياتي وقنصل فرنسا نيقولاكي فإن لكل واحد منهم باقي راتب قدره ٧٥٠٠ قرش ،وهي ماهيات ومرتبات شوال وذي القعدة وذي الحجة لسنة ٥١٢٣٥ ،والإجمالي يصل إلى ٢٢ألف و٥٠٠قرش . وسوف يتم التصرف بأموال الجزية والأمر والفرمان لحضرة جناب السلطان ، ولي الأمر .

وثيقة رقم (١٥)



وثيقة توضح مسؤولية رئيس الكتاب عن تمييز الأحكام للتحقق من مسألة الجزية وتكلفة المترجمين بترجمتها ومن ثم تسجيلها في دفاتر الأحكام . محررة ٤ صفر ١١٩٠هـ/ ٢٥مارس /آذار ١٧٧٦م

الأرشيف العثماني

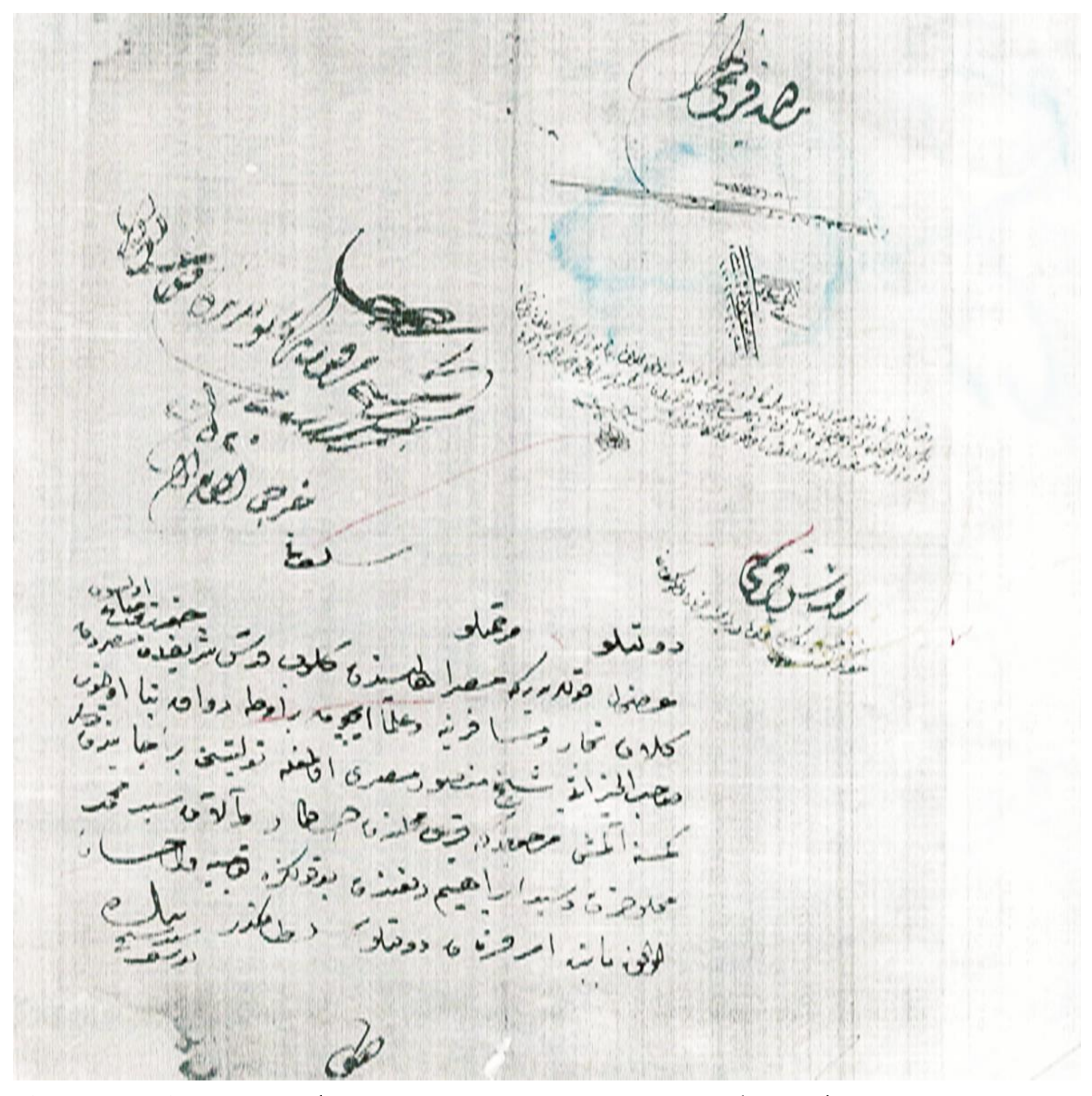
BOA.ADVN.D051,S6

وثيقة رقم (١٥)

فرمان صادر إلى رئيس الكتاب بشأن تنظيم مسألة الحصول على براءة الجزية بالنسبة للمترجمين محررة في ٤صفر ١١٩٠هـ/٢٥مارس /آذار ١٧٧٦م

باعتبار أهمية مسألة الحصول على براء الجزية فقد تم تكليف أبناء المترجمين المستأمنين ومجموعة من الخدم للوقوف على إجراءات المستخدمين الذين ماتوا دون الحصول على براء الجزية ، وبينما كانت شروط البراءة خاصة باثنين فقد تم استدعاء مجموعة من الموظفين بالأمر الشريف للتحقق من براءة الجزية وذكر بعض المترجمين أنه ينبغي تنظيم مسألة براءة الجزية هذه بصورة دقيقة حتى لا تضيع الأموال وتكون هناك خسائر في الأموال ،كما أنه لم يصدر أمر إلى أكثر من مستخدمين لهذه المسألة وعندما يكون هناك التماس بصدور أمر آخر للذهاب إلى أماكن أخرى أي ذهاب الموظفين إلى موضع آخر للبت في هذه المسألة فإن الديوان لا يصدر فرمان طالما لم تأتيه مكاتبات بهذا الشأن ،حتى يتم حفظ كل الأحكام في الديوان الهُمايوني و بعد تسجيلها في قلم الديوان يقوم أحد كُتَّاب الديوان المشار إليهم تسليم مهمة واحدة لمترجم واحد ولا يتجاوز الأمر مهمتين على الأكثر ،ويقوم الكُتَّاب الذين حرروا الأوامر الخاصة بالمترجمين بإعطائها إلى رئيس الكُتَّاب حيث أن رئيس الكتاب هو المنوط بتمييز الأحكام سواء لمتصرفي الدفاتر المهمة في سائر البلاد أو الأحكام التي يقوم بوضعها أكثر من ٢٠ موظف في كل بلده وبعد التأكد من تسجيل الأوامر من عدمه فإنه يتم تكليف المترجم الواحد بترجمة قطعتين بحد أقصى ولابد أن يكون هناك معاون ومسؤول بجانب المترجم ،ويتم تسجيل ذلك بالدفتر بنظام تام ويعمل بالفرمان الصادر بهذا الشأن.

وثيقة رقم (١٦)



نموذج وثيقة تظهر عليها تأشيرات الأقلام كقلم الرؤوس ،وهو عرض حال مرفوع من أهالي مصر إلى الحكومة المركزية بتكليف الشيخ منصور بناء غرفة ورواق من أجل العلماء والتجار والمسافرين الوافدين من مصر ٢٠ محرم ١٢٠٦ه/١٩سبتمبر /أيلول ١٧٩١م.

الأرشيف العثماني :

تصنيف جودت بلدية

BOA . C. BLD . 3213

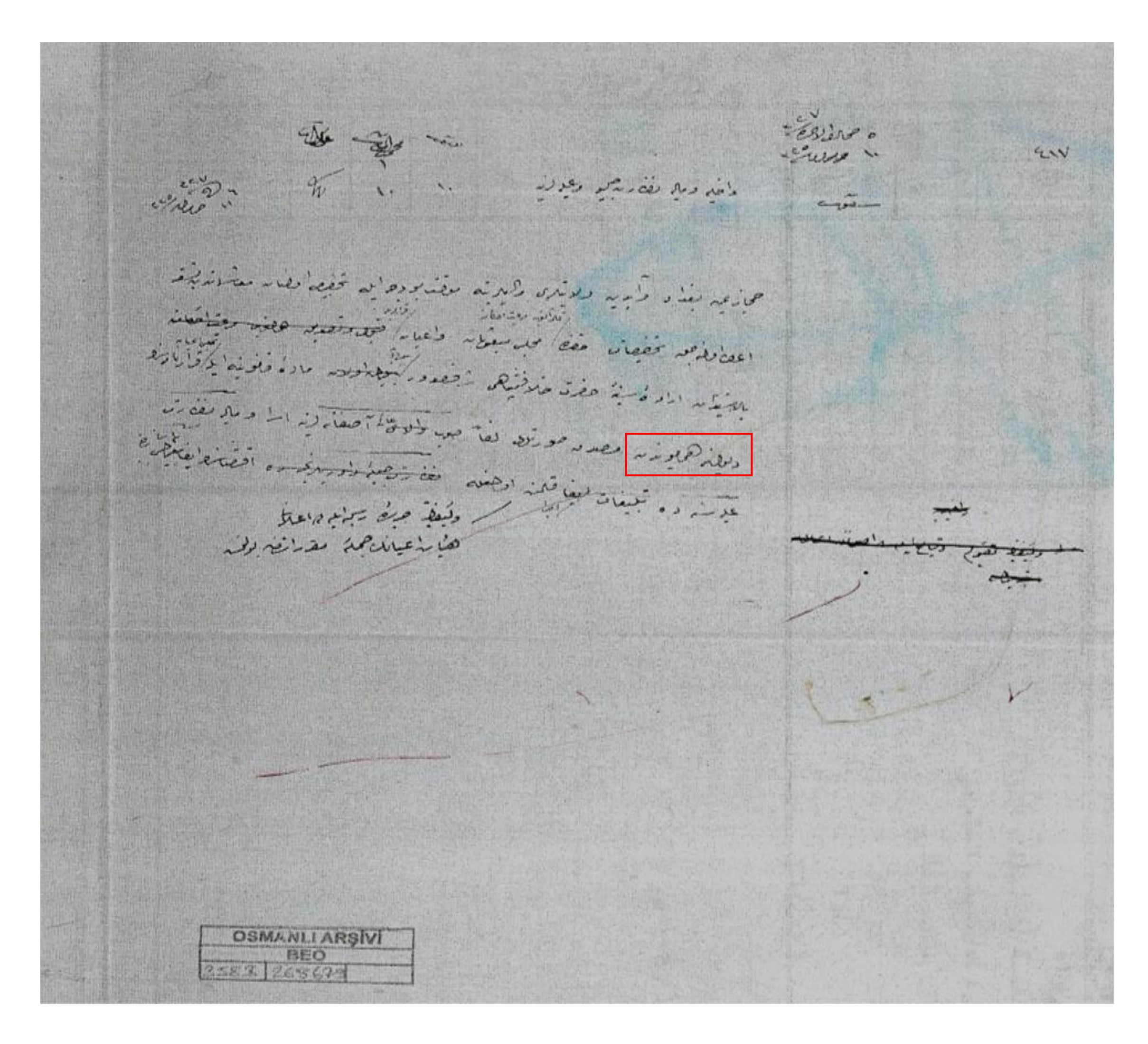
وثيقة رقم (١٦)

عرض حال مرفوع من أهالي مصر ٢٠ محرم ١٢٠٦هـ/١٩سبتمبر /أيلول ١٧٩١م

سيدي صاحب السعادة والرحمة لقد جاءت عرض حال من أهالي مصر بخصوص تكليف صاحب الخيرات الشيخ منصور المصري ببناء غرفة ورواق من أجل العلماء والتجار والمسافرين الوافدين من مصر وذلك على أن تبني في القدس الشريف وبالإضافة إلى ذلك فقد جاء فرمان هُمايوني سلطاني بخصوص أن يسكن سيد محمد وسيد إبراهيم في المكان المذكور .

الشيخ يوسف السعيد ،،

وثيقة رقم (١٧)



OSMANLI ARŞİVİ
BEO
3383 | 268579

من محررات أوراق الباب العالي المرفوعة إلى نظارة الداخلية والمالية بتاريخ ٦جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ/**٢٤يونيو/حزيران ١٩٠٩م** يتبين فيها بقاء الديوان الهُمايوني تقليداً لاعتماد القرار حتى حينما تراجع وبرز الباب العالي كمقر وظيفي للحكومة المركزية

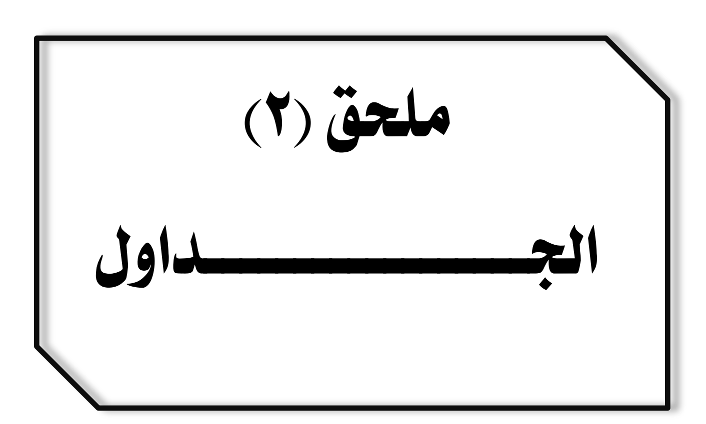
رئاسة مجلس الوزراء المديرية العامة لأرشيفات الدولة رئاسة دائرة الأرشيف العثماني

محررات غرفة أوراق الباب العالي: BEO. 3383/268579.

ترجمة وثيقة رقم (١٧)

تقرير اعتماد ميزانية لبعض ولايات الدولة العثمانية ٥جمادى آخرة ١٣٢٧هـ/٢٤يونيو/حزيران ١٩٠٩م

إلى نظارة المالية والداخلية الجليلة لقد قام مجلس المبعوثان والأعيان باعتماد الميزانية المؤقتة لولايات آيدن والحجاز واليمن وبغداد وكذلك المخصصات الأخرى بخلاف المعاش ولقد وردت إرادة سنية بهذا الشأن وتم إرسال القرار والمادة القانونية إلى الديوان الـهُمايوني لاعتمادها وبعد ذلك فإن هذه الأوراق سوف يتم إرسالها إلى الباب العالي ولقد تم ابلاغ نظارة الماليَّة العلية بالأمر وهذا بيان رسمي بذلك .



ملحق (٢)

الجـــــــــداول

جدول (١)

السلاطين العثمانيون

م	السلطان	فـــترة حكمه هـ/م				الطغراء
١	عثمان بن أرطغرل	٦٩٨	٧٢٦	١٢٩٩	١٣٢٦م	
٢	أورخان غازي	٧٢٦	٧٦٠	١٣٢٦	١٣٥٩	
٣	مراد الأول	٧٦٠	٧٩١	١٣٥٩	١٣٨٩	
٤	بايزيد الأول	٧٩١	٨٠٥	١٣٨٩	١٤٠٢	
٥	محمد الأول (جلبي)	٨,٥	٨٢٤	١٤٠٢	١٤٢١	
٦	مراد الثاني	فترة أولى ٨٢٤	٨٤٨	١٤٢١	١٤٤٤	
٧	محمد الثاني الفاتح	فترة أولى ٨٤٢	٨٥٠	١٤٤٤	١٤٤٦	
-	مراد الثاني	فترة ثانية ٨٥٠	٨٥٥	١٤٤٦	١٤٥١	

احتجاب جزئي عن جلسات الديوان

م	السلطان	فـــترة حكمه هـ/م				الطغراء
-	محمد الثاني	فترة ثانية ٨٥٥	٨٨٦	١٤٥١	١٤٨١	
٨	بايزيد الثاني	٨٨٦	٩١٨	١٤٨١	١٥١٢	
٩	سليم الأول	٩١٨	٩٢٦	١٥١٢	١٥٢٠	
احتجاب جزئي ثم كلي						
١٠	سليمان الأول القانوني	٩٢٦	٩٧٤	١٥٢٠	١٥٦٦	
١١	سليم الثاني	٩٧٤	٩٨٢	١٥٦٦	١٥٧٤	
١٢	مراد الثالث	٩٨٢	١٠٠٢	١٥٧٤	١٥٩٥	
سلاطين خلف القفص (خيال الظل)						
١٣	محمد الثالث	١٠٠٣	١٠١٢	١٥٩٥	١٦٠٣	
١٤	أحمد الأول	١٠١٢	١٠٢٦	١٦٠٣	١٦١٧	
١٥	مصطفى الأول	فترة أولى ١٠٢٦	١٠٢٧	١٦١٧	١٦١٨	

إحياء السلاطين دور الديوان الهُمايوني						
انتقال الحكومة المركزية إلى الباشا قابيسي (باب الباشا) مقر الصدر الأعظم						
١٦	عثمان الثاني	١٠٢٧	١٠٣١	١٦١٨	١٠٣١	
-	مصطفى الأول	فترة ثانية ١٠٣١	١٠٣٢	١٦٢٢	١٦٢٣	
١٧	مراد الرابع	١٠٣٢	١٠٤٩	١٦٢٣	١٦٤٠	
١٨	إبراهيم الأول	١٠٤٩	١٠٥٨	١٦٤٠	١٦٤٨	
١٩	محمد الرابع	١٠٥٨	١٠٩٩	١٦٤٨	١٦٨٧	
٢٠	سليمان الثاني	١٠٩٩	١١٠٢	١٦٨٧	١٦٩١	
٢١	أحمد الثاني	١١٠٢	١١٠٦	١٦٨٧	١٦٩٥	
٢٢	مصطفى الثاني	١١٠٦	١١١٥	١٦٩٥	١٧٠٣	
٢٣	أحمد الثالث	١١١٥	١١٣٤	١٧٠٣	١٧٣٠	
٢٤	محمود الأول	١١٣٤	١١٦٨	١٧٣٠	١٧٥٤	
٢٥	عثمان الثالث	١١٦٨	١١٧١	١٧٥٤	١٧٥٧	
٢٦	مصطفى الثالث	١١٧١	١١٨٧	١٧٥٧	١٧٧٤	
٢٧	عبد الحميد الأول	١١٨٧	١٢٠٣	١٧٨٩	١٨٠٧	

الإصـــــــــــــــــلاحات						
٢٨	سليم الثالث	١٢٠٣	١٢٢٢	١٧٨٩	١٨٠٧	
٢٩	مصطفى الرابع	١٢٢٢	١٢٢٣	١٨٠٧	١٨٠٨	
٣٠	محمود الثاني	١٢٢٣	١٢٥٥	١٨٠٨	١٨٣٩	
عصر التنظيمات (مرسوم كلخانة) (٢٥ رجب ١٢٥٥ - ١٢٩٣هـ / ٣ تشرين الأول ١٨٣٩-١٨٦٧م) (حكومة الباب العالي)						
٣١	عبد المجيد الأول	١٢٥٥	١٢٧٧	١٨٣٩	١٨٦١	
٣٢	عبد العزيز الأول	١٢٧٧	١٢٩٣	١٨٦١	١٨٧٦	
٣٣	مراد الخامس	جمادى الاولى ١٢٩٣	شعبان ١٢٩٣	مايو ١٨٧٦	أغسطس ١٨٧٦	
عصر المشروطية الأولى (عهد الحكم الفردي) (١٢٩٥ - ١٣٢٦هـ / ١٨٧٨ – ١٩٠٨م)						
٣٤	عبد الحميد الثاني	١٢٩٣	١٣٢٧	١٨٧٦	١٩٠٩	
عصر المشروطية الثانية مابعد ١٣٢٦ /١٩٠٢م - (حكومة الاتحاد والترقي) الاتحاديين						
٣٥	محمد الخامس	١٣٢٧	١٣٣٦	١٩٠٩	١٩١٨	
٣٦	محمد السادس	١٣٣٦	١٣٤١	١٩١٨	١٩٢٢	
من دولة الخلافة إلى الجمهـــــــــورية						
٣٧	عبد المجيد الثاني	١٣٤١	١٣٤٢	١٩٢٢	١٩٢٤	------

(*) الجدول من إعداد الطالبة بالرجوع إلى المصادر الآتية :

- إبراهيم بك حليم : التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية ، ط ١ ، بيروت ، مؤسسة الكتب الثقافية (د ت) ، ص ٣١ – ٣٧ ، عبد القادر د هـــ د هـــ – أوغلوا : ألبوم العثمانيين ، ترجمة محمد جان (د . ط ، إسطانبول ، الدار العثماني للنشر ١٣٩٧ هـــ) ، أحمـــد كنـــدز ، سعيد أوزتورك – الدولة العثمانية المجهولة (اسطانبول ، وقف البحوث العثمانية ٢٠٠٨ م) ، ص : ٤٠٢ – ٤٠٣ .

جدول (٢)

قائمة الصدور العظام في الدولة العثمانية



م	الصدر الاعظم	فترة توليه				السلطان المعاصر
١	علاء الدين باشا	٧٢٠	٧٤٠ هــ	١٣٢٣	١٣٣٩م	أورخان غازي
٢	نظام الدين أحمد باشا	٧٤٠	٧٥٠	١٣٣٩	١٣٤٩	=
٣	حاجي باشا	٧٥٠	٧٦٢	١٣٤٩	١٣٦٠	مراد الأول
٤	سنان الدين يوسف باشا	٧٦٢	٧٦٦	١٣٦٠	١٣٦٤	
٥	خير الدين قره خليل جندرلي	٧٦٦	٧٨٩	١٣٦٤	١٣٨٧	
٦	جندرلي علي قره خليل	٧٨٩	٨٠٩	١٣٨٧	١٤٠٦	بايزيد الاول
٧	إبراهيم بن علي	٨٠٩	٨١٤	١٤٠٦	١٤١٣	محمد الأول
٨	بايزيد باشا	٨١٤	٨٢٤	١٤١٣	١٤٢١	
٩	ابراهيم باشا	٨٣٤	٨٣٣	١٤٢٨	١٤٢٩	مراد الثاني
١٠	قوجة محمد نظام الدين باشا	٨٣٣	٨٤٣	١٤٢٩	١٤٣٩	
١١	جدرلي زاده خير الدين خليل	٨٤٣	٨٧٥	١٤٣٩	١٤٥٣	محمد الثاني
١٢	زاغانوش محمد باشا	٨٥٧	٨٥٨	١٤٥٣	١٤٥٤	
١٣	محمود باشا (ف ١)	٨٥٨	٨٧١	١٤٥٤	١٤٦٦	
١٤	روم محمد باشا	٨٧١	٨٧٤	١٤٦٦	١٤٦٩	
١٥	صاري اسحق باشا (ف١)	٨٧٤	٨٧٧	١٤٦٩	١٤٧٢	
	محمود باشا (ف ٢)	٨٧٧	٨٧٨	١٤٧٢	١٤٧٣	
١٦	گاديك أحمد باشا	٧٨٧	٨٨٢	١٤٧٣	١٤٧٧	
١٧	قرماني محمد باشا	٨٨٢	٨٨٦	١٤٧٧	١٤٨١	
	صاري اسحق باشا (ف٢)	٨٨٦	٨٨٧	١٤٨١	١٤٨٢	بايزيد الثاني
١٨	داود باشا	٨٧٧	٩٠٢	١٤٨٢	١٤٩٧	
	هرسك أحمد باشا (ف١)	٩٠٢	٩٠٣	١٤٩٧	١٤٩٨	
١٩	جاندرلي ابراهيم باشا	٩٠٣	٩٠٥	١٤٩٨	١٤٩٩	
٢٠	مسيح باشا	٩٠٥	٩٠٧	١٤٩٩	١٥٠١	
٢١	خادم علي باشا (ف١)	٩٠٧	٩٠٩	١٥٠١	١٥٠٣	
	هرسك أحمد باشا (ف٢)	٩٠٩	٩١٢	١٥٠٣	١٥٠٦	
	خادم علي باشا (ف٢)	٩١٢	٩٧١	١٥٠٦	١٥١١	
	هرسك باشا (ف٣)	٩١٧	٣٠ / ٧/ ٩١٧	١٥١١	١٥١١/٩/٣	
٢٢	قوجه مصطفى باشا	٩١٧	٩١٨	١٥١١	١٥١٢	
	هرسك أحمد باشا (ف٤)	٩١٨	٩٢٠	١٥١٢	١٥١٤	سليم الأول
٢٣	دقاقين أحمد باشا	٩٢٠	٩٢١/٧/٢٩	١٥١٤	١٥١٥/٩/٨	
	هرسك باشا (ف٥)	٩٢١/٧/٢٩	٩٢٢/٧/٢٣	١٥١٥/٩/٨	١٥١٦/٦/٢٦	

٢٤	خادم سنان باشا	٩٢٢/٧/٢٣	٩٢٢/١٢/٢٨	١٥١٦/٦/٢٦	١٥١٧/١/٢٢	
٢٥	يونس باشا	٩٢٢/١٢/٢٨	٩٢٣/٨/٢٦	١٥١٧/١/٢٢	١٥١٧/٩/١٣	
٢٦	بيري محمد باشا	٩٢٣/٨/٢٦	٩٢٩/٨/١٣	١٥١٧/٩/١٣	١٥٢٣/٦/٢٧	سليمان الاول
٢٧	إبراهيم باشا	٩٢٩/٨/١٣	٩٤٢/٩/٢٢	١٥٢٣/٦/٢٧	١٥٣٦/٣/١٥	
٢٨	اياس محمد باشا	٩٤٢/٩/٢٢	٩٤٦/٢/٢٦	١٥٣٦/٣/١٥	١٥٣٩/٧/١٣	
٢٩	لطفي باشا	٩٤٦/٢/٢٦	٩٤٨/١/١	١٥٣٩/٧/١٣	١٥٤١/٤/٢٧	
٣٠	خادم سليمان باشا	٩٤٨/١/١	٩٥١/٩/١٣	١٥٤١/٤/٢٧	١٥٤٤/١١/٢٨	
٣١	دامادا رستم باشا (ف١)	٩٥١/٩/١٣	٩٦٠/١٠/٢٧	١٥٤٤/١١/٢٨	١٥٥٣/١٠/٦	
٣٢	قرةأحمد باشا	٩٦٠/١٠/٢٧	٩٦٢/١١/١٣	١٥٥٣/١٠/٦	١٥٥٥/٩/٢٩	
	رستم باشا (ف٢)	٩٦٢/١١/١٣	٩٦٨/١٠/٢٦	١٥٥٥/٩/٢٩	١٥٦١/٧/١٠	
٣٣	سمييز علي باشا	٩٦٨/١٠/٢٦	٩٦٨/١١/٢٩	١٥٦١/٧/١٠	١٥٦٥/٦/٢٨	
٣٣	صقللي محمد باشا	٩٦٨/١١/٢٩	٩٧٨/٨/٢٠	١٥٦٥/٦/٢٨	١٥٧٩/١٠/١٢	سليمان الاول ، سليم الثاني
٣٤	سميز أحمد باشا	٩٧٨/٨/٢٠	٩٨٨/٣/١٣	١٥٧٩/١٠/١٢	١٥٨٠/٤/٢٨	سليم الثاني، مرادالثالث
٣٥	قره مصطفى باشا	٩٨٨/٣/١٣	٩٨٨/٦/٢٥	١٥٨٠/٤/٢٨	١٥٨٠/٨/٧	مراد الثالث
٣٦	قوجه سنان باشا (ف١)	٩٨٨/٦/٢٥	٩٩٠/١١/٢٨	١٥٨٠/٨/٧	١٥٨٢/١٢/٢٤	
٣٧	سيواش باشا (ف١)	٩٩٠/١١/٢٨	٩٩٢/٧/٢٠	١٥٨٢/١٢/٢٤	١٥٨٤/٧/٢٨	
٣٨	أوزدمير عثمان باشا	٩٩٢/٧/٢٠	٩٩٣/١١/٥	١٥٨٤/٧/٢٨	١٥٨٥/١٠/٢٩	
٣٩	خادم مسيح باشا	٩٩٣/١١/٥	٩٩٣/١١/٦	١٥٨٥/١٠/٢٩	١٥٨٦/٤/١٥	
	سيواش باشا (ف٢)	٩٩٣/١١/٦	٩٩٧/٥/١٦	١٥٨٦/٤/١٥	١٥٨٩/٤/٢	
	قوجه سنان باشا (ف٢)	٩٩٧/٥/١٦	٩٩٩/١٠/١٠	١٥٨٩/٤/٢	١٥٩١/٨/١	
٤٠	فرهارد باشا ف(١)	٩٩٩/١٠/١٠	١٠٠٠/٦/٢١	١٥٩١/٨/١	١٥٩٢/٤/٤	
	سيواش باشا (ف٣)	١٠٠٠/٦/٢١	١٠٠١/٤/٢٤	١٥٩٢/٤/٤	١٥٩٣/١/٢٨	
	قوجه سنان باشا (ف٣)	١٠٠١/٤/٢٤	١٠٠٣/٦/١٦	١٥٩٣/١/٢٨	١٥٩٥/٢/٢٦	
	فرهارد باشا ف(٢)	١٠٠٣/٦/١٦	١٠٠٣/١٠/٢٩	١٥٩٥/٢/٢٦	١٥٩٥/٧/٧	
	قوجه سنان باشا (ف٤)	١٠٠٣/١٠/٢٩	١٠٠٤/٣/١٦	١٥٩٥/٧/٧	١٥٩٥/١١/١٩	محمد الثالث
٤١	لالامحمد باشا	١٠٠٤/٣/١٦	١٠٠٤/٣/٢٥	١٥٩٥/١١/١٩	١٥٩٥/١١/٢٨	
٤٣	دامادا ابراهيم (ف١)	١٠٠٤/٨/٥	١٠٠٥/٣/٥	١٥٩٦/٤/٣	١٥٩٦/١٠/٢٧	
٤٤	يوسف سنان باشا	١٠٠٥/٣/٥	١٠٠٥/٤/١٤	١٥٩٦/١٠/٢٧	١٥٩٦/١٢/٥	
	دامادا ابراهيم (ف٢)	١٠٠٥/٤/١٤	١٠٠٦/٣/٢٣	١٥٩٦/١٢/٥	١٥٩٧/١١/٣	
٤٥	خادم حسن باشا	١٠٠٦/٣/٢٣	١٠٠٦/١٠/١٣	١٥٩٧/١١/٣	١٥٩٨/٤/٩	
٥٥	دامادا جراح محمد باشا	١٠٠٦/١٠/١٣	١٠٠٧/٦/٨	١٥٩٨/٤/٩	١٥٩٩/١/٦	
	دامادا ابراهيم (ف٣)	١٠٠٧/٦/٨	١٠١٠/١/٩	١٥٩٩/١/٦	١٦٠١/٧/١٠	
٥٦	دامادا يمشجي حسن باشا	١٠١٠/١/٩	١٠١٢/٥/١٠	١٦٠١/٧/١٠	١٦٠٣/١٠/١٦	
٥٧	ياوز علي باشا	١٠١٢/٥/١٠	١٠١٣/٢/٢٨	١٦٠٣/١٠/١٦	١٦٠٤/٧/٢٦	أحمد الأول
٥٨	صوقللي محمد باشا	١٠١٣/٢/٢٨	١٠١٥/٢/١٤	١٦٠٤/٧/٢٦	١٦٠٦/٦/٢١	
٥٩	درويش محمد باشا	١٠١٥/٢/١٤	١٠١٥/٨/٨	١٦٠٦/٦/٢١	١٦٠٦/١٢/٩	

٦٠	مراد باشا	١٠١٥/٨/٨	١٠٢٠/٥/٢٥	١٦٠٦/١٢/٩	١٦١١/٨/٥	
٦١	دمادا نصوح باشا	١٠٢٠/٥/٢٥	١٠٢٣/٩/١٣	١٦١١/٨/٥	١٦١٤/١٠/١٧	
٦٢	أوقوز محمد باشا (ف١)	١٠٢٣/٩/١٣	١٠٢٥/١١/٨	١٦١٤/١٠/١٧	١٦١٦/١١/١٧	
٦٣	دامادا خليل باشا (ف١)	١٠٢٥/١١/٨	١٠٢٨/٢/١	١٦١٦/١١/١٧	١٦١٩/١/١١	أحمد الأول ومصطفى الأول حكمه الأول
	أوقوز محمد باشا (ف٢)	١٠٢٨/٢/١	١٠٢٩/١/١٦	١٦١٩/١/١١	١٦١٩/١١/٢٣	عثمان الثاني
٦٤	جلبي كوزلجه علي	١٠٢٩/١/١٦	١٠٣٠/٤/١٥	١٦١٩/١١/٢٣	١٦٢١/٣/٩	
٦٥	أوررللي حسين باشا	١٠٣٠/٤/١٥	١٠٣٠/١١/١	١٦٢١/٣/٩	١٦٢١/٩/١٧	
٦٦	ديلاور باشا	١٠٣٠/١١/١	١٠٣١/٧/٨	١٦٢١/٩/١٧	١٦٢٢/٥/١٩	
٦٧	قره داوود باشا	١٠٣١/٧/٨	١٠٣١/٨/٣	١٦٢٢/٥/١٩	١٦٢٢/٦/١٣	مصطفى الأول حكمه الثاني
٦٨	ميري حسين باشا ف(١)	١٠٣١/٨/٣	١٠٣١/٨/٢٨	١٦٢٢/٦/١٣	١٦٢٢/٧/٨	
٦٩	مصطفى باشا	١٠٣١/٨/٢٨	١٠٣١/١١/١٥	١٦٢٢/٧/٨	١٦٢٢/٩/٢١	
٧٠	خادم محمد باشا	١٠٣١/١١/١٥	١٠٣٢/٤/٤	١٦٢٢/٩/٢١	١٦٢٣/٢/٥	
	ميري حسين باشا ف(٢)	١٠٣٢/٤/٤	١٠٣٢/١١/٣	١٦٢٣/٢/٥	١٦٢٣/٨/٢٩	
٧١	كمانكش قره علي باشا	١٠٣٢/١١/٣	١٠٣٣/٦/١٤	١٦٢٣/٨/٢٩	١٦٢٤/٤/٣	مراد الرابع
٧٢	جركسي محمدباشا	١٠٣٣/٦/١٤	١٠٣٤/٤/١٨	١٦٢٤/٤/٣	١٦٢٥/١/٢٨	
٧٣	حافظ أحمد باشا ف(١)	١٠٣٤/٤/١٨	١٠٣٦/٣/١٢	١٦٢٥/١/٢٨	١٦٢٦/١٢/١	
	دامادا خليل باشا (ف٢)	١٠٣٦/٣/١٢	١٠٣٧/٨/١	١٦٢٦/١٢/١	١٦٢٨/٤٢/٦	
٧٤	دامادا خسرو باشا	١٠٣٧/٨/١	١٠٤١/٣/٢٩	١٦٢٨/٤٢/٦	١٦٣١/١٠/٢٥	
	حافظ أحمد باشا ف(٢)	١٠٤١/٣/٢٩	١٠٤١/٧/١٩	١٦٣١/١٠/٢٥	١٦٣٢/٢/١٠	
٧٥	طوبال رجب باشا	١٠٤١/٧/١٩	١٠٤١/١٠/٢٨	١٦٣٢/٢/١٠	١٦٣٢/٥/١٨	
٧٦	طياني ياصي محمد باشا	١٠٤١/١٠/٢٨	١٠٤٦/١٢/٧	١٦٣٢/٥/١٨	١٦٣٧/٢/٢	
٧٧	بيرام باشا	١٠٤٦/١٢/٧	١٠٤٨/٤/١٥	١٦٣٧/٢/٢	١٦٣٨/٨/٢٦	
٧٨	طيار محمد باشا	١٠٤٨/٤/١٥	١٠٤٨/٨/١٦	١٦٣٨/٨/٢٦	١٦٣٨/١٢/٢٣	
٧٩	كمانكش قره مصطفى باشا	١٠٤٨/٨/١٦	١٠٤٨/١١/٢١	١٦٣٨/١٢/٢٣	١٦٤٤/١/٣١	
٨٠	سلطان زاده محمد	١٠٥٥/١١/٢١	١٠٤٨/١١/٢٠	١٦٤٤/١/٣١	١٦٤٥/١٢/١٧	إبراهيم الأول
٨١	صالح باشا	١٠٤٨/١١/٢٠	١٠٥٧/٨/١٦	١٦٤٥/١٢/١٧	١٦٤٧/٩/١٦	
٨٢	قره موسى باشا	١٠٥٧/٨/١٦	١٠٥٧/٨/٢١	١٦٤٧/٩/١٦	١٦٤٧/٩/٢١	
٨٣	أحمد هزارباره باشا	١٠٥٧/٨/٢١	١٠٥٨/٧/١٧	١٦٤٧/٩/٢١	١٦٤٨/٨/٧	
٨٤	صوفي محمد	١٠٥٨/٧/١٧	١٠٥٩/٥/٩	١٦٤٨/٨/٧	١٦٤٩/٥/٢١	
٨٥	قره مراد باشا ف(١)	١٠٥٩/٥/٩	١٠٦١/٨/١٧	١٦٤٩/٥/٢١	١٦٥١/٨/٥	محمد الرابع
٨٦	ملك أحمد باشا	١٠٦١/٨/١٧	١٠٦١/٩/٤	١٦٥١/٨/٥	١٦٥١/٨/٢١	
٨٧	سياوش أباظة باشا ف(١)	١٠٦١/٩/٤	١٠٦١/١٠/١١	١٦٥١/٨/٢١	١٦٥١/٩/٢٧	
٨٨	كرجي محمد باشا	١٠٦١/١٠/١١	١٠٦٢/٧/١٣	١٦٥١/٩/٢٧	١٦٥٢/٦/٢٠	
٨٩	طرخونجي أحمد باشا	١٠٦٢/٧/١٣	١٠٦٣/٤/٢١	١٦٥٢/٦/٢٠	١٦٥٢/٣/٢١	
٩٠	درويش محمد باشا	١٠٦٣/٤/٢١	١٠٦٤/١٢/١٦	١٦٥٢/٣/٢١	١٦٥٤/١٠/٢٨	

٩١	ايشير مصطفى باشا	١٠٦٤/١٢/١٦	١٠٦٥/٧/٥	١٦٥٤/١٠/٢٨	١٦٥٥/٥/١١	
	قره مراد باشا ف(٢)	١٠٦٥/٧/٥	١٠٦٦/١٠/٢٨	١٦٥٥/٥/١١	١٦٥٥/٨/١٩	
٩٢	سليمان باشا الآرمني	١٠٦٦/١٠/٢٨	١٠٦٦/٥/٣	١٦٥٥/٨/١٩	١٦٥٦/٢/٢٨	
٩٣	غازي حسين باشا	١٠٦٦/٥/٣	١٠٦٦/٥/٩	١٦٥٥/٢/٢٨	١٦٥٦/٣/٥	
٩٤	سورنازان مصطفى باشا	١٠٦٦/٥/٩	-------	١٦٥٦/٣/٥		
	سياوش أباظة باشا ف(٢)	١٠٦٦/٥/٩	١٠٦٦/٧/٢	١٦٥٦/٣/٥	١٦٥٦/٤/٢٦	
٩٥	بويني إكري محمد باشا	١٠٦٦/٧/٢	١٠٦٦/١١/٢٦	١٦٥٦/٤/٢٦	١٦٥٦/٩/١٥	
٩٦	كوبرللي محمد باشا	١٠٦٦/١١/٢٦	١٠٦٧/١/١١	١٦٥٦/٩/١٥	١٦٦١/١٠/٣٠	
٩٧	كوبرللي فاضل باشا	١٠٦٧/١/١١	١٠٨٧/٨/٢٦	١٦٦١/١٠/٣٠	١٦٧٦/١١/٣	
٩٨	مروزنلي قره مصطفى باشا	١٠٨٧/٨/٢٦	١٠٩٤/١٢/٢٥	١٦٧٦/١١/٣	١٦٨٣/١٢/١٥	
٩٩	قره ابراهيم باشا	١٠٩٤/١٢/٢٥	١٠٩٦/١٢/٢١	١٦٨٣/١٢/١٥	١٦٨٥/١١/١٨	
١٠٠	صاري سليمان باشا	١٠٩٦/١٢/٢١	١٠٩٨/١١/١٦	١٦٨٥/١١/١٨	١٦٨٧/٩/٢٣	
١٠٢	سيواش باشا	١٠٩٨/١١/١٦	١٠٩٩/٤/٢٠	١٦٨٧/٩/٢٣	١٦٨٨/٩/٢	
١٠٣	نشانجي اسماعيل باشا	١٠٩٩/٤/٢٠	١٠٩٩/٧/٢٩	١٦٨٨/٢/٣٢	١٦٨٨/٥/٣	سليمان الثاني
١٠٤	بكري مصطفى باشا	١٠٩٩/٤/٢٨	١١٠١/١/١١	١٦٨٨/٣/٢	١٦٨٩/١٠/٢٥	
١٠٥	كوبرلي زاده مصطفى باشا	١٦٨٩/١٠/٢٥	١١١١/٦/٢٨	١٦٨٩/١٠/٢٥	١٦٩١/٨/١٩	
١٠٦	عربجي علي باشا	١١١١/٦/٢٨	١١٠٣/٧/٩	١٦٩١/٨/١٩	١٦٩٢/٣/٢٧	أحمد الثاني
١٠٧	حاجي علي باشا	١١٠٣/٧/٩	١١٠٤/٧/٢٠	١٦٩٢/٣/٢٧	١٦٩٣/٣/٢٧	
١٠٨	بيقلي مصطفى باشا	١١٠٤/٧/٢٠	١١٠٥/٧/١٧	١٦٩٣/٣/٢٧	١٦٩٤/٣/١٤	
١٠٩	سورمة علي باشا	١١٠٥/٧/١٧	١١٠٦/٩/١٨	١٦٩٤/٣/١٤	١٦٩٥/٥/٢	
١١٠	شهيد الماس محمد باشا	١١٠٦/٩/١٨	١١٠٩/٢/٢٤	١٦٩٥/٥/٢	١٦٩٧/٩/١١	مصطفى الثاني
١١١	كوبرللي حسين باشا	١١٠٩/٢/٢٤	١١١٤/٤/١١	١٦٩٧/٩/١١	١٧٠٢/٩/٤	
١١٢	دالبطان مصطفى الباشا	١١١٤/٤/١١	١١١٤/٩/٦	١٧٠٢/٩/٤	١٧٠٣/١/٢٤	
١١٣	رامي محمد باشا	١١١٤/٩/٦	١١١٥/٤/٩	١٧٠٣/١/٤٢	١٧٠٣/٨/٢٢	
١١٤	نيشانجي قواقوز أحمد باشا	١١١٥/٤/٩	١١١٥/٧/٨	١٧٠٣/٨/٢٢	١٧٠٣/١١/١٧	أحمد الثالث
١١٥	دامادا حسن باشا	١١١٥/٧/٨	١١١٦/٥/٢٨	١٧٠٣/١١/١٧	١٧٠٤/٩/٢٨	
١١٦	قلايلي قوز أحمد باشا	١١١٦/٥/٢٨	١١١٦/١٢/٢٠	١٧٠٤/٩/٢٨	١٧٠٤/١٢/٢٥	
١١٧	بلطجي محمد باشا ف(١)	١١١٦/١٢/٢٠	١١١٨/١/١٩	١٧٠٤/١٢/٢٥	١٧٠٦/٥/٣	
١١٨	جورجللي علي باشا	١١١٨/١/١٩	١١٢٢/٤/١٨	١٧٠٦/٥/٣	١٧١٠/٦/١٦	
١١٩	كوبرللي نعمان باشا	١١٢٢/٤/١٨	١١٢٢/٦/٢٢	١٧١٠/٦/١٦	١٧١٠/٨/١٨	
	بلطجي محمد باشا ف(٢)	١١٢٢/٦/٢٢	١١٢٣/١٠/٩	١٧١٠/٨/١٨	١٧١١/١١/٢٠	
١٢٠	يوسف باشا	١١٢٣/١٠/٩	١١٢٤/١٠/١٢	١٧١١/١١/٢٠	١٧١٢/١١/١٢	
١٢١	سلحدار سليمان باشا	١١٢٤/١٠/١٢	١١٢٥/٣/١٠	١٧١٢/١١/١٢	١٧١٣/٤/٦	
١٢٢	قوجا إبراهيم باشا	١١٢٥/٣/١٠	١١٢٥/٤/١	١٧١٣/٤/٦	١٧١٣/٤/٢٧	
١٢٣	دامادا شهيد علي باشا	١١٢٥/٤/١	١١٢٨/٨/١٦	١٧١٣/٤/٢٧	١٧١٦/٨/٥	
١٢٤	ارناؤط خليل باشا	١١٢٨/٨/١٦	١١٢٩/٩/١٨	١٧١٦/٨/٥	١٧١٧/٨/٢٦	
١٢٥	نشانجي محمد باشا	١١٢٩/٩/١٨	١١٣٠/٦/٨	١٧١٧/٨/٢٦	١٧١٨/٥/٩	
١٢٦	الدمادا إبراهيم باشا	١١٣٠/٦/٨	١١٤٣/٣/١٨	١٧١٨/٥/٩	١٧٣٠/١٠/١	

١٢٧	سلحدار محمد علي باشا	١١٤٣/٣/١٨	١١٤٣/٧/١٣	١٧٣٠/١٠/١	١٧٣١/١/٢٢	محمود الاول
١٢٨	قابوقرق ابراهيم باشا	١١٤٣/٧/١٣	١١٤٤/٣/٨	١٧٣١/١/٢٢	١٧٣١/٩/١٠	
١٢٩	طوبا عثمان باشا	١١٤٤/٣/٨	١١٤٤/٩/١٥	١٧٣١/٩/١٠	١٧٣٢/٣/١٢	
١٣٠	حكيم زاده علي باشا (ف١)	١١٤٤/٩/١٥	١١٤٨/٢/٢٠	١٧٣٢/٣/١٢	١٧٣٥/٧/١٢	
١٣١	كورجي اسماعيل باشا	١١٤٨/٢/٢٠	١١٤٨/٨/٢٤	١٧٣٥/٧/١٢	١٧٣٥/٧/١٢	
١٣٢	سلحدار سيد محمد باشا	١١٤٨/٨/٢٤	١١٥٠/٤/٩	١٧٣٥/٧/١٢	١٧٣٧/٨/٦	
١٣٣	محسن زاده عبدالله جلبي	١١٥٠/٤/٩	١١٥٠/٨/٢٦	١٧٣٧/٨/٦	١٧٣٧/١٢/١٩	
١٣٤	يكن محمد باشا	١١٥٠/٨/٢٦	١١٥١/١٢/١١	١٧٣٧/١٢/١٩	١٧٣٩/٣/٢٢	
١٣٥	عوض محمد باشا	١١٥١/١٢/١١	١١٥٢/١٢/٢٤	١٧٣٩/٣/٢٢	١٧٤٠/٦/٢٣	
١٣٦	نيشانجي أحمد باشا	١١٥٢/١٢/٢٤	١١٥٥/٢/١٥	١٧٤٠/٦/٢٣	١٧٤٢/٤/٢١	
	حكيم زاده علي باشا (ف٢)	١١٥٥/٢/١٥	١١٥٦٥/٨/٢	١٧٤٢/٤/٢١	١٧٤٣/٩/٢٣	
١٣٧	حسن السيد باشا	١١٥٦٥/٨/٢	١١٥٩/٧/٢١	١٧٤٣/٩/٢٣	١٧٤٦/٨/٩	
١٣٨	ترياقي محمد باشا	١١٥٩/٧/٢١	١١٦٠/٨/١٧	١٧٤٦/٨/٩	١٧٤٧/٨/٢٤	
١٣٩	سيد عبدالله باشا	١١٦٠/٨/١٧	١١٦٣/١/٢٤	١٧٤٧/٨/٢٤	١٧٥٠/١/٣	
١٤٠	دويدار محمد باشا	١١٦٣/١/٢٤	١١٦٥/٨/١٨	١٧٥٠/١/٣	١٧٥٢/٧/١	
١٤١	باهر كوسى مصطفى باشا (ف١)	١١٦٥/٨/١٨	١١٦٨/٥/٣	١٧٥٢/٧/١	١٧٥٥/١٢/١٥	
	حكيم زاده علي باشا (ف٣)	١١٦٨/٥/٣	١١٦٨/٨/٦	١٧٥٥/٢/١٥	١٧٥٥/٥/١٨	عثمان الثالث
١٤٢	نائلي عبدالله باشا	١١٦٨/٨/٦	١١٦٨/١١/٦	١٧٥٥/٥/١٨	١٧٥٥/٨/٢٤	
١٤٣	نيشانجي بيقلي علي	١١٦٨/١١/٦	١١٦٩/١/١٩	١٧٥٥/٨/٢٤	١٧٥٥/١٠/٢٥	
١٤٤	محمد سعيد باشا	١١٦٩/١/١٩	١١٦٩/٧/١	١٧٥٥/١٠/٢٥	١٧٥٦/٤/١	
	باهر كوسى مصطفى باشا (ف٢)	١١٦٩/٧/١	١١٧٠/٤/١٩	١٧٥٦/٤/١	١٧٥٧/١/١١	
١٤٥	كوجا راغب باشا	١١٧٠/٤/١٩	١١٧٧/١/١٦	١٧٥٧/١/١١	١٧٦٣/٤/٨	
١٤٦	نشانجي حمزة باشا	١١٧٧/١/١٦	١١٧٧/٤/٢٤	١٧٦٣/٤/٨	١٧٦٣/١١/١	
	باهر كوسى مصطفى باشا (ف٣)	١١٧٧/٤/٢٤	١١٧٨/١٠/٥	١٧٦٣/١١/١	١٧٦٥/٣/٢٨	
١٤٧	دامادا محسن زاده (ف١)	١١٧٨/١٠/٥	١١٨٢/٣/٢٣	١٧٦٥/٣/٢٨	١٧٦٨/٨/٧	
١٤٨	سلحدار حمزة باشا	١١٨٢/٣/٢٣	١١٨٢/٦/٨	١٧٦٨/٨/٧	١٧٦٨/١٠/٢٠	
١٤٩	تعليقجي محمد أمين باشا	١١٨٢/٦/٨	١١٨٣/٤/٩	١٧٦٨/١٠/٢٠	١٧٦٩/٨/١٢	
١٥٠	مولدافي علي باشا	١١٨٣/٤/٩	١١٨٣/٨/١٣	١٧٦٩/٨/١٢	١٧٦٩/١٢/١٢	
١٥١	عرض زاده خليل باشا	١١٨٣/٨/١٣	١١٨٤/٧/٥	١٧٦٩/١٢/١٢	١٧٧٠/١٠/٢٥	
١٥٢	سلحدار محمد باشا	١١٨٤/٧/٥	١١٨٥/٩/١٤	١٧٧٠/١٠/٢٥	١٧٧١/١٢/١١	
	دامادا محسن زاده (ف٢)	١١٨٥/٩/١٤	١١٨٨/٥/٢٦	١٧٧١/١٢/١١	١٧٧٤/٨/٤	
١٥٣	عزت محمد باشا (ف١)	١١٨٨/٥/٢٦	١١٨٩/٥/٧	١٧٧٤/٨/٤	١٧٧٥/٧/٦	عبد الحميد الأول
١٥٤	مورللي درويش محمد باشا	١١٨٩/٥/٧	١١٩١/١١/٥	١٧٧٥/٧/٦	١٧٧٦/١٢/٥	
١٥٥	دراندللي محمد باشا	١١٩١/١١/٥	١١٩٢/٨/٨	١٧٧٦/١٢/٥	١٧٧٨/٩/١	

١٥٦	قالفات محمد باشا	١١٩٢/٨/٨	١١٩٣/٨/٨	١٧٧٨/٩/١	١٧٧٩/٨/٢١	
١٥٧	سلحدار سيد محمد باشا	١١٩٣/٨/٨	١١٩٥/٢/٢٥	١٧٧٩/٨/٢١	١٧٨١/٢/٢٠	
	عزت محمد باشا (ف٢)	١١٩٥/٢/٢٥	١١٩٨/٦/٥	١٧٨١/٢/٢٠	١٧٨٢/٨/٢٥	
١٥٨	يكن حاج محمد باشا	١١٩٨/٦/٥	١١٩٨/١١/٢٥	١٧٨٢/٨/٢٥	١٧٨٢/١٢/٣١	
١٥٩	خليل حميد باشا	١١٩٨/١١/٢٥	١١٩٩/٥/٢٠	١٧٨٢/١٢/٣١	١٧٨٥/٣/٣١	
١٦٠	شاهين علي باشا	١١٩٩/٥/٢٠	١٢٠٠/٣/٢٣	١٧٨٥/٣/٣١	١٧٨٦/١/٢٤	
١٦١	قوجه يوسف باشا (ف١)	١٢٠٠/٣/٢٣	١٢٠٠/٨/٩	١٧٨٦/١/٢٤	١٧٨٩/٦/٧	
١٦٢	كتخدا جركس خبازه حسن باشا	١٢٠٠/٨/٩	١٢٠٤/٣/١٥	١٧٨٩/٦/٧	١٧٨٩/١٢/٣	سليم الثالث
١٦٣	غازي حسن باشا	١٢٠٤/٣/١٥	١٢٠٤/٧/١٤	١٧٨٩/١٢/٣	١٧٩٠/٣/٣٠	
١٦٤	روسجقلوجلائرلي حسن باشا	١٢٠٤/٧/١٤	١٢٠٥/٦/١١	١٧٩٠/٣/٣٠	١٧٩١/٢/١٥	
	قوجه يوسف باشا (ف١)	١٢٠٥/٦/١١	١٢٠٦/٩/١٢	١٧٩١/٢/١٥	١٧٩٢/٥/٤	
١٦٥	دامادا ملك محمد باشا	١٢٠٦/٩/١٢	١٢٠٩/٣/٢٤	١٧٩٢/٥/٤	١٧٩٤/١٠/١٩	
	عزت محمد باشا (ف٣)	١٢٠٩/٣/٢٤	١٢١٣/٣/١٨	١٧٩٤/١٠/١٩	١٧٩٨/٨/٣٠	
١٦٦	يوسف ضيا باشا (ف١)	١٢١٣/٣/١٨	١٢٢٠/٣/٢٤	١٧٩٨/٨/٣٠	١٨٠٥/٤/٢٤	
١٦٧	حافظ اسماعيل باشا	١٢٢٠/٣/٢٤	١٢٢١/٩/٣	١٨٠٥/٤/٢٤	١٨٠٦/١١/١٤	
١٦٨	حلمي ابراهيم باشا	١٢٢١/٩/٣	١٢٢٢/٤/١١	١٨٠٦/١١/١٤	١٨٠٧/٦/١٨	
١٦٩	جلبي مصطفى باشا	١٢٢٢/٤/١١	١٢٢٣/٦/٤	١٨٠٧/٦/١٨	١٨٠٨/٧/٢٨	مصطفى الرابع
١٧٠	علمدار مصطفى باشا	١٢٢٣/٦/٤	١٢٢٣/٩/٢٦	١٨٠٨/٧/٢٨	١٨٠٨/١١/١٥	محمود الثاني
١٧١	جاويش باشي ممش باشا	١٢٢٣/٩/٢٦	١٢٢٣/١١/١٤	١٨٠٨/١١/١٥	١٨٠٩/١١/١	
	يوسف ضيا باشا (ف٢)	١٢٢٣/١١/١٤	١٢٢٦/٣/١٦	١٨٠٩/١١/١	١٨١١/٤/١٠	
١٧٢	ناظر أحمد باشا	١٢٢٦/٣/١٦	١٢٢٧/٨/٢٧	١٨١١/٤/١٠	١٨١٢/٩/٥	
١٧٣	خورشيد أحمد باشا	١٢٢٧/٨/٢٧	١٢٣٠/٤/٢٠	١٨١٢/٩/٥	١٨١٥/٤/١	
١٧٤	محمد أمين رؤوف باشا (ف١)	١٢٣٠/٤/٢٠	١٢٣٣/٢/٢٦	١٨١٥/٤/١	١٨١٨/١/١٥	
١٧٥	درويش محمد باشا	١٢٣٣/٢/٢٦	١٢٣٥/٣/١٩	١٨١٨/١/١٥	١٨٢٠/١/٥	
١٧٦	سيد علي باشا	١٢٣٥/٣/١٩	١٢٣٦/٦/٢٣	١٨٢٠/١/٥	١٨٢١/٣/٢٨	
١٧٧	بندرلي علي باشا	١٢٣٦/٦/٢٣	١٢٣٦/٧/١٧	١٨٢١/٣/٢٨	١٨٢١/٤/٢٠	
١٧٨	حاجي صالح باشا	١٢٣٦/٧/١٧	١٢٣٦/٧/١٧	١٨٢١/٤/٢٠	١٨٢٢/١١/١٠	
١٧٩	نشانجي عبدالله باشا	١٢٣٦/٧/١٧	١٢٣٨/٦/٢٦	١٨٢٢/١١/١٠	١٨٢٣/٣/١٠	
١٨٠	سلحدار علي باشا	١٢٣٨/٦/٢٦	١٢٤٠/٤/٢١	١٨٢٣/٣/١٠	١٨٢٣/١٢/١٣	
١٨١	محمد سعيد غالب باشا	١٢٤٠/٤/٢١	١٢٤٠/١/٢٠	١٨٢٣/١٢/١٣	١٨٢٤/٩/١٤	
١٨٢	مولدافي سليم باشا	١٢٤٠/١/٢٠	١٢٤٤/٤/١٤	١٨٢٤/٩/١٤	١٨٢٨/١٠/٢٤	
١٨٣	طوبال عزت محمد باشا (ف١)	١٢٤٤/٤/١٤	١٢٤٤/٧/٢٢	١٨٢٨/١٠/٢٤	١٨٢٩/١/٢٨	
١٨٤	رشيد محمد باشا	١٢٤٤/٧/٢٢	١٢٤٤/٩/٢٨	١٨٢٩/١/٢٨	١٨٣٣/٢/١٨	
	محمد أمين رؤوف باشا (ف٢)	١٢٤٤/٩/٢٨	١٢٥٥/٤/١٩	١٨٣٣/٢/١٨	١٨٣٩/٧/٢	
١٨٥	خسرو باشا	١٢٥٥/٤/١٩	١٢٥٦/٤/٧	١٨٣٩/٧/٢	١٨٤٠/٦/٨	عبدالمجيد الأول

	محمد أمين رؤوف باشا (ف٣)	١٢٥٦/٤/٧	١٢٥٧/١٠/١٩	١٨٤٠/٦/٨	١٨٤١/١٢/٤	
	طوبال عزت محمد باشا (ف٢)	١٢٥٧/١٠/١٩	١٢٥٨/٧/٢٢	١٨٤١/١٢/٤	١٨٤٢/٨/٣٠	
	محمد أمين رؤوف باشا (ف٤)	١٢٥٨/٧/٢٢	١٢٦٢/١٠/٧	١٨٤٢/٨/٣٠	١٨٤٦/١٠/٧	
١٨٦	مصطفى رشيد باشا (ف١)	١٢٦٢/١٠/٧	١٢٦٤/٥/٢٥	١٨٤٦/١٠/٧	١٨٤٨/٤/٢٩	
١٨٧	إبراهيم صارم باشا	١٢٦٤/٥/٢٥	١٢٦٤/٩/١٢	١٨٤٨/٤/٢٩	١٨٤٨/٨/١٢	
	مصطفى رشيد باشا (ف٢)	١٢٦٤/٩/١٢	١٢٦٨/٣/٢٣	١٨٤٨/٨/١٢	١٨٥٢/١/٢٦	
	محمد أمين رؤوف باشا (ف٥)	١٢٦٨/٣/٢٣	١٢٦٨/٥/١٣	١٨٥٢/١/٢٦	١٨٥٢/٣/٥	
	مصطفى رشيد باشا (ف٣)	١٢٦٨/٥/١٣	١٢٦٨/١٢/١٠	١٨٥٢/٣/٥	١٨٥٢/٨/٦	
١٨٨	محمدأمين عالي باشا(ف١)	١٢٦٨/١٢/١٠	١٢٦٨/١٢/١٨	١٨٥٢/٨/٦	١٨٥٢/١٠/٣	
١٨٩	دامادا محمد علي باشا	١٢٦٨/١٢/١٨	١٢٦٩/٨/٥	١٨٥٢/١٠/٣	١٨٥٣/٥/١٤	
١٩٠	مصطفى نايلي باشا (ف١)	١٢٦٩/٨/٥	١٢٦٩/١٠/٣	١٨٥٣/٥/١٤	١٨٥٣/٧/١٠	
١٩١	قبرصلي محمد باشا (ف١)	١٢٦٩/١٠/٣	١٢٧١/٣/٢	١٨٥٣/٧/١٠	١٨٥٤/١/٢٣	
	مصطفى رشيد باشا (ف٤)	١٢٧١/٣/٢	١٢٧١/٨/١٦	١٨٥٤/١/٢٣	١٨٥٥/٥/٤	
	محمدأمين عالي باشا(ف٢)	١٢٧١/٨/١٦	١٢٧٢/٤/٢٢	١٨٥٥/٥/٤	١٨٥٦/١/١	
	مصطفى رشيد باشا (ف٥)	١٢٧٢/٤/٢٢	١٢٧٢/١٢/١٥	١٨٥٦/١/١	١٨٥٧/٨/٦	
	مصطفى نايلي باشا (ف٢)	١٢٧٢/١٢/١٥	١٢٧٤/٣/٣	١٨٥٧/٨/٦	١٨٥٧/١٠/٢٢	
	مصطفى رشيد باشا (ف٦)	١٢٧٤/٣/٣	١٢٧٤/٥/٢١	١٨٥٧/١٠/٢٢	١٨٥٨/١/٧	
	محمدأمين عالي باشا(ف٣)	١٢٧٤/٥/٢١	١٢٧٦/٣/١٠	١٨٥٨/١/٧	١٨٥٩/١٠/٧	
	قبرصلي محمد باشا(٢)	١٢٧٦/٣/١٠	١٢٧٦/٥/٢٩	١٨٥٩/١٠/٧	١٨٥٩/١٢/٢٤	
١٩٢	محمد رشدي باشا (ف١)	١٢٧٦/٥/٢٩	١٢٧٦/١١/٨	١٨٥٩/١٢/٢٤	١٨٦٠/٥/٢٨	
	قبرصلي محمد باشا(٣)	١٢٧٦/١١/٨	١٢٧٨/١/٢٩	١٨٦٠/٥/٢٨	١٨٦١/٨/٦	
	محمدأمين عالي باشا(ف٤)	١٢٧٦/١١/٨	١٢٧٨/٥/١٩	١٨٦١/٨/٦	١٨٦١/١١/٢٢	السلطان عبد العزيز
١٩٣	محمد فؤاد باشا ف(١)	١٢٧٨/٥/١٩	١٢٧٩/٧/١٤	١٨٦١/١١/٢٢	١٨٦٣/١/٥	
١٩٤	يوسف كامل باشا	١٢٧٩/٧/١٤	١٢٧٩/١٢/١٣	١٨٦٣/١/٥	١٨٦٣/٦/١	
	محمد فؤاد باشا ف(٢)	١٢٧٩/١٢/١٣	١٢٨٣/١/٢١	١٨٦٣/٦/١	١٨٦٦/٦/٥	
	محمد رشدي باشا (ف٢)	١٢٨٣/١/٢١	١٢٨٣/١٠/٦	١٨٦٦/٦/٥	١٨٦٧/٢/١١	
	محمدأمين عالي باشا(ف٥)	١٢٨٣/١٠/٦	١٢٨٨/٦/٢٧	١٨٦٧/٢/١١	١٨٧١/٩/٧	
١٩٥	محمود نديم باشا (ف١)	١٢٨٨/٦/٢٧	١٢٨٩/٥/٢٥	١٨٧١/٩/٧	١٨٧١/٧/٣١	
١٩٦	مدحت باشا (ف١)	١٢٨٩/٥/٢٥	١٢٨٩/٨/١٦	١٨٧١/٧/٣١	١٨٧٢/١٠/١٩	
	محمد رشدي باشا (ف٣)	١٢٨٩/٨/١٦	١٢٨٩/١٢/١٧	١٨٧٢/١٠/١٩	١٨٧٣/٢/١٥	
١٩٧	أحمد أسعد باشا ف(١)	١٢٨٩/١٢/١٧	١٢٩٠/٢/١٦	١٨٧٣/٢/١٥	١٨٧٣/٤/١٥	
١٩٨	شرواني زادهه محمد رشدي	١٢٩٠/٢/١٦	١٢٩٠/١٢/٢٧	١٨٧٣/٤/١٥	١٨٧٤/٢/١٥	
١٩٩	حسين عوني	١٢٩٠/١٢/٢٧	١٢٩٢/٣/٢٠	١٨٧٤/٢/١٥	١٨٧٥/٤/٢٦	
	أحمد أسعد باشا ف(٢١)	١٢٩٢/٣/٢٠	١٢٩٢/٧/٢٤	١٨٧٥/٤/٢٦	١٨٧٥/٨/٢٦	
	محمود نديم باشا (ف٢)	١٢٩٢/٧/٢٤	١٢٩٣/٤/١٧	١٨٧٥/٨/٢٦	١٨٧٦/٥/١٢	
	محمد رشدي باشا (ف٤)	١٢٩٣/٤/١٧	١٢٩٣/١٢/٢	١٨٧٦/٥/١٢	١٨٧٦/١٢/١٩	
	مدحت باشا (ف٢)	١٢٩٣/١٢/٢	١٢٩٤/١/٢١	١٨٧٦/١٢/١٩	١٨٧٧/٢/٥	

٢٠٠	ابراهيم أدهم باشا	١٢٩٤/١/٢١	١٢٩٥/١/٧	١٨٧٧/٢/٥	١٨٧٨/١/١١	مراد الخامس، عبد الحميد الثاني
٢٠١	أحمد حمدي	١٢٩٥/١/٧	١٢٩٥/٢/١	١٨٧٨/١/١١	١٨٧٨/٢/٤	
٢٠٢	أحمد وفيق باشا (ف١)	١٢٩٥/٢/١	١٢٩٥/٤/١٥	١٨٧٨/٢/٤	١٨٧٨/٤/١٨	
٢٠٣	محمد صيق باشا	١٢٩٥/٤/١٥	١٢٩٥/٥٤/٢٦	١٨٧٨/٤/١٨	١٨٧٨/٥/٢٨	
	محمد رشدي باشا (ف٥)	١٢٩٥/٥/٢٦	١٢٩٥/٦/٣	١٨٧٨/٥/٢٨	١٨٧٨/٦/٤	
٢٠٤	صفوت باشا	١٢٩٥/٦/٣	١٢٩٥/١١/٩	١٨٧٨/٦/٤	١٨٧٨/١١/٤	
٢٠٥	خير الدين باشا	١٢٩٥/١١/٩	١٢٩٦/٨/٨	١٨٧٨/١١/٤	١٨٧٩/٧/٢٨	
٢٠٦	عريفي أحمد باشا	١٢٩٦/٨/٨	١٢٩٧/١٢/١٣	١٨٧٩/٧/٢٨	١٨٧٩/١١/١٨	
٢٠٧	محمد سعيد باشا (ف١)	١٢٩٧/١٢/١٣	١٢٩٧/٧/٢	١٨٧٩/١١/١٨	١٨٨٠/١٦/١٠	
٢٠٨	قدري باشا	١٢٩٧/٧/٢	١٢٩٧/١٠/٧	١٨٨٠/١٦/١٠	١٨٨٠/٩/١٢	
	محمد سعيد باشا (ف٢)	١٢٩٧/١٠/٧	١٢٩٩/٦/١٣	١٨٨٠/٩/١٢	١٨٨٢/٥/٢	
٢٠٩	نور الدين عبد الرحمن باشا	١٢٩٩/٦/١٣	١٢٩٩/٨/٢٥	١٨٨٢/٥/٢	١٨٨٢/٧/١٢	
	محمد سعيد باشا (ف٣)	١٢٩٩/٨/٢٥	١٣٠٠/١/١٩	١٨٨٢/٧/١٢	١٨٨٢/١/٣٠	
	أحمد وفيق باشا (ف٢)	١٣٠٠/١/١٩	١٣٠٠/١/٢٢	١٨٨٢/١/٣٠	١٨٨٢/١٢/٣	
	محمد سعيد باشا (ف٤)	١٣٠٠/١/٢٢	١٣٠٠/١/٢٢	١٨٨٢/١٢/٣	١٨٨٥/١٢/٢٤	
٢١٠	كامل محمد باشا (ف١)	١٣٠٠/١/٢٢	١٣٠٩/٢/١	١٨٨٥/١٢/٢٤	١٨٩١/٩/٦	
٢١١	جواد باشا	١٣٠٩/٢/١	١٣١٢/١٢/١٥	١٨٩١/٩/٦	١٨٩٥/٦/٩	
	محمد سعيد باشا (ف٥)	١٣١٢/١٢/١٥	١٣١٢/٤/١٣	١٨٩٥/٦/٩	١٨٩٥/١٠/٣	
	كامل محمد باشا (ف٢)	١٣١٢/٤/١٣	١٣١٣/٥/٩	١٨٩٥/١٠/٣	١٨٩٥/١١/٧	
٢١٢	خليل رفعت باشا	١٣١٣/٥/٩	١٣١٩/٨/٦	١٨٩٥/١١/٧	١٩٠١/١١/١٨	
	محمد سعيد باشا (ف٦)	١٣١٩/٨/٦	١٣٢٠/١٠/١٦	١٩٠١/١١/١٨	١٩٠٣/١/١٦	
٢١٣	محمد فريد باشا	١٣٢٠/١٠/١٦	١٣٢٦/٦/٢٣	١٩٠٣/١/١٦	١٩٠٨/٧/١٢٣	
	محمد سعيد باشا (ف٧)	١٣٢٦/٦/٢٣	١٣٢٦/٧/٩	١٩٠٨/٧/٢٣	١٩٠٨/٨/١٧	
	كامل محمد باشا (ف٣)	١٣٢٦/٧/٩	١٣٢٧/١/٢٢	١٩٠٨/٨/١٧	١٩٠٩/٢/١٣	
٢١٤	حسين حلمي باشا(ف١)	١٣٢٧/١/٢٢	١٣٢٧/٣/٢٣	١٩٠٩/٢/١٣	١٩٠٩/٤/١٤	
٢١٥	أحمد توفيق باشا (ف١)	١٣٢٧/٣/٢٣	١٣٢٧/٤/١٥	١٩٠٩/٤/١٤	١٩٠٩/٥/٦	
	حسين حلمي باشا(ف٢)	١٣٢٧/٤/١٥	١٣٢٧/١٢/٣٠	١٩٠٩/٥/٦	١٩١٠/١/١٢	محمد الخامس
٢١٦	إبراهيم حقي باشا	١٣٢٧/١٢/٣٠	١٣٢٩/١١/٧	١٩١٠/١/١٢	١٩١١/١٠/٣٠	
	محمد سعيد باشا (ف٨)	١٣٢٩/١١/٧	١٣٣٠/٨/٧	١٩١١/١٠/٣٠	١٩١٢/٧/٢٢	
٢١٧	غازي أحمد مختار باشا	١٣٣٠/٨/٧	١٣٣٠/١١/١٨	١٩١٢/٧/٢٢	١٩١٢/١٠/٢٩	
	كامل محمد باشا (ف٤)	١٣٣٠/١١/١٨	١٣٣١/٢/١٤	١٩١٢/١٠/٢٩	١٩١٣/١/٢٣	
٢١٨	محمود شفقت باشا	١٣٣١/٢/١٤	١٣٣١/٧/١٧	١٩١٣/١/٢٣	١٩١٣/٦/٢٣	
٢١٩	سعيدحليم باشا	١٣٣١/٧/١٧	١٣٣٥/٧/١١	١٩١٣/٦/٢٣	١٩١٧/٧/١١	
٢٢٠	طلعت باشا	١٣٣٥/٧/١١	١٣٣٧/١/٨	١٩١٧/٧/١١	١٩١٨/١٠/١٤	
٢٢١	أحمد عزت باشا	١٣٣٧/١/٨	١٣٣٧/١/٨	١٩١٨/١٠/١٤	١٩١٨/١١/١١	محمد السادس
	أحمد توفيق باشا (ف٢)	١٣٣٧/١/٨	١٣٣٧/٥/٨	١٩١٨/١١/١١	١٩١٩/٢/٩	

٢٢٢	دامادا فريد باشا (ف١)	١٣٣٧/٥/٨	١٣٣٨/٢/٨	١٩١٩/٢/٩	١٩١٩/١١/٢	
٢٢٣	علي رضا باشا	١٣٣٨/٢/٨	١٣٣٨/٢/٢٨	١٩١٩/١١/٢	١٩٢٠/٢/٢٨	
٢٢٤	صالح باشا	١٣٣٨/٢/٢٨	١٣٣٨/٧/١٥	١٩٢٠/٢/٢٨	١٩٢٠/٤/٤	
	دامادا فريد باشا (ف٢)	١٣٣٨/٧/١٥	١٣٣٩/٢/٨	١٩٢٠/٤/٤	١٩٢٠/١٠/٢٢	
	أحمد توفيق باشا (ف٣)	١٣٣٩/٢/٨	١٣٤١/٣/١٤	١٩٢٠/١٠/٢٢	١٩٢٢/١١/٤	

(*) الجدول من إعداد الطالبة بالرجوع إلى :

زامباراو : معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي .أخرجه زكي محمد حسن ،حسن أحمد محمود .ترجمة سيدة إسماعيل (د.ط ،بيروت ،دارالرائد العربي : ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م،ص٢٤٠-٢٥ .

جدول (٣)



قائمة الأيالات العثمانية قبل التنظيمات حسب تسلسل تواريخ تأسيسها

م	الأيالة	مركزها	سنة تأسيسها هـ / م		السلطان المعاصر
١	أيالة الأناضول – آناضولي – **Anadolu**	بورصة ،ثم أنقره ، ثم كوتاهية عام ١٤٥١	٧٢٧	١٣٢٦	أورخان بن عثمان
٢	روم إيلي – رومللي – **Rumeli**	أدرنة ،ثم مناسطر ،صوفيا	٧٦٥	١٣٦٣	مراد الأول
٣	قره مـــان – قرمان – **Karaman**	قرمان – ثم قونية اعتبارامن ١٤٧٠	٨٠٠ –٨٠٥	١٣٩٧– ١٤٠٢	
٤	روم – روميه صغرى – **Rum**	توقاط – ثم آماسيا – ثم سيواس ١٥٢٦م	٨٠١	١٣٩٨	
	اسطانبول	العاصمة ٨٥٧– ١٤٥٣ ، إيالة مستقلة بدون فرق أول بكلربك تابعة للصدر الأعظم بصورة مباشرة			
٥	طرابزون – **Trabzon**	طرابزون	٨٦٦	١٤٦١	محمد الفاتح
٦	دياربكر – **Diyâr-bekir**	ديار بكر	٩٢١	١٥١٥	سليم الأول
٧	الشام – شام – **Şam**	شام (دمشق)	٩٢٢	١٥١٦	
٨	مصر – **Mısır**	قاهرة	٩٢٣	١٥١٧	
٩	اليمن – **Yemen**	صنعاء – انفصلت زبيد ١٥٦٧– ١٥٦٩	٩٢٣	١٥١٧	سليمان القانوني
١٠	جزائر غرب **Cezâyîr-i Carb**	الجزائر	٩٢٥	١٥١٩	
١١	حلب – **Haleb**	حلب	٩٢٨	١٥٢١	
١٢	ذو لقادر – **Dulkadır**	مرعش – بعضا البستان	٩٢٩	١٥٢٢	
١٣	أرضروم – **Erzurum**	أرض روم	٩٤١	١٥٣٤	
١٤	جزائر بحر سفيد **Cezayir-i Bahr-i Sefid**	غاليبولي –(الايالة البحرية لقبطان باشا)	٩٤١	١٥٣٤	
١٥	عراق العجم – **Eraq-e Ajam**	همدان –ألغيت بعد فترة وجيزة ثم أسست مرتين لفترات قصيرة	٩٤١	١٥٣٤	
١٦	بغداد – **Badat**	بغـــــــــــداد	٩٤٢	١٥٣٥	
١٧	بوسنة – **Bosna**	بوسنة سراي (سراييفو)– ترافنيك – بانيالوكا	٩٤٨	١٥٤١	
١٨	بودين – **Budin**	بودا –المجر	٩٤٨	١٥٤١	
١٩	وان – **Van**	وان	٩٥٥	١٥٤٨	

٢٠	كوجوك نوكاي Küçük	شمال- شرق قفقاسيا	٩٥٥-٩٦٣	١٥٤٨-١٥٥٥	
٢١	طرابلس غرب – Trablusgarp	طرابلس	٩٥٨	١٥٥١	
٢٢	البصرة Basra	البصرة	٩٦٠	١٥٥٢	
٢٣	تامشوار Temeşvar	تامشوار	٩٦٠	١٥٥٢	
٢٤	حبش Habeş	مصوع ،ثم سواكن ،ثم جدة .انفصلت من الحبشة في بعض الفترات وشكلت إيالة الحجاز المنفصلة .	٩٦٢	١٥٥٤	
٢٥	قبرص Kıbrıs	نيقوسيا	٩٧٨	١٥٧٠	سليم الثاني
٢٦	تونس Tunus	تونس	٩٥٤	١٥٧٤	
٢٧	شهريزور Şehrizor	شهريزور- كركوك	٩٨٦	١٥٧٨	
٢٨	جلدرÇıldır	جلدر- آخيسكا	٩٨٦	١٥٧٨	
٢٩	سوخوم Sohum	آبهازستان ،ألغيت بعد عدة سنوات	٩٨٦	١٥٧٨	
٣٠	داغستان Dagıstan	دربند	٩٨٦	١٥٨٧	
٣١	شيروان Şirvan	باكو	٩٨٦-١٠١٣	١٥٧٨- ١٦٠٤	
٣٢	تفليس Tiflis	تفليس	٩٨٦- ٩٩٥	١٥٧٨- ١٥٨٦	
٣٣	كاكهيتي Kaheti	في كرجستان وألغيت بعد عدة سنوات	٩٨٦	١٥٧٨	
٣٤	أردلان Ardalan	نهاوند	٩٨٦-١٠١٦	١٥٧٨-١٦٠٧	
٣٥	بلنكان Pellnkan	بلنكان	٩٨٦	١٥٧٨	
٣٦	دينور Dinever	بيلور	٩٩٥	١٥٨٦	
٣٧	كردستان Kürdistan	كرمنشاه ، سنة	٩٤٢، ٩٩٧- ١٠١٦، ١٠٤٠اتحدت ٩٩٧-١٠١٦	١٥٣٤، ١٥٨٨- ١٦٠٧، ١٦٣٠ والسنوات التالية اتحدت الايالات باسم سينة ١٥٨٨- ١٦٠٧	
٣٨	فاش Faş	بوتي	٩٨٧	١٥٧٩	
٣٩	الحسا Lahsa	القطيف	٩٨٧	١٥٧٩	
٤٠	كفـــــه Kefe	كفه في القرم	٩٨٧	١٥٧٩	
٤١	شماهي Şamahı	شماهي –ألغيت	٩٩١	١٥٨٣	
٤٢	روان Erivan	اريوان	٩٩١-١٠١٣	١٥٨٣- ١٦٠٤	
٤٣	تومانيس Tumanis	تومانيس في كرجستان	٩٩٢	١٥٨٤	
٤٤	لوري Lori	لوري في كرجستان	٩٩٣	١٥٨٥	
٤٥	غوري Gori	غوري في كرجستان ،ألغيت	٩٩٧	١٥٨٨	

٤٦	Gence كنجه	كنجه	٩٩٣– ١٠١٥ ١١٣٦– ١١٤٨	١٥٨٥– ١٦٠٦ ١٧٢٣– ١٧٣٥	
٤٧	Trabzon طرابزوون	طرابزون	٩٩٧	١٥٨٨	
٤٨	Kars قارص	قارص	٩٩٨	١٥٨٩	
٤٩	طرابلس الشام Trablusşam	طرابلس	١٠٠٢	١٥٩٣	
٥٠	Rakka رقة	أورفة	١٠٠٣	١٥٩٤	
٥١	Yanık يانق	يانق	١٠٠٣– ١٠٠٧	١٥٩٤– ١٥٩٨	
٥٢	Egri إگير	إگير في المجر	١٠٠٥	١٥٩٦	
٥٣	Kanije كانيجه	كانيجه	١٠٠٥– ١٠٠٩	١٥٩٦– ١٦٠٠	
٥٤	Ozu أوزو	مركزها سيلسترة حتى عام ١٦٢٠ ثم أوزو	١٠٣٠	١٦٢٠	
٥٥	Nahçivan نهجوان	نهجوات ألغيت بعد مدة	١٠١٢	١٦٠٣	
٥٦	Azak – آزاك – آزوف	آزوف قرب رستوف			
٥٧	Batum باطوم	باطوم	١٠٢٦	١٦١٧	
٥٨	Musul الموصل	الموصل	١٠٣٤	١٦٢٤	
٥٩	Mora المورة	المورة	٩٦٨	١٦٦٠	
٦٠	Adana أضنه – أدنة	أضنة	٩٦٨	١٦٦٠	
٦١	Sayda – صيدا	صيدا – بيروت	٩٦٨	١٦٦٠	
٦٢	Varad – واراد	واراد	١٠٧٢	١٦٦١	
٦٣	Yanova يانوف	في رومانيا	١٠٧٢	١٦٦١	
٦٤	Uyvar اوي ڤار	جنوب سلوفاكيا	١٠٧٤	١٦٦٣	
٦٥	Girid كريت	كريت	١٠٨٠	١٦٦٩	
٦٦	Podolya – پودوليا	كامنانيجة	١١١١	١٦٩٩	(*)

(*) الجدول من إعداد الطالبة ،بالرجوع إلى :

- يلماز أوزتونا :تاريخ الدولة العثمانية .ترجمة عدنان سليمان .مراجعة محمود الأنصاري ط١،اسطانبول ،دار مؤسسة الفيصل للتمويل :١٤٠٨هـ/١٩٨٦م،ج٢،ص٦١٢-٦١٤

جدول (٤)



قائمة الأيالات العثمانية ذات الحكم الذاتي

م	الأيالة	سنوات تبعيتها للدولة العثمانية		موقعها والدول التابعة لها	ملاحظات
١	الأفلاق Eflak (والاشيا)	٧٩٤- ١٢٩٥	١٣٩١- ١٨٧٨	تراجوفيشت – ثم بخارست	إمارات رومانية وترانسلفانية أطلق على حكامها الهبس بودار من اليونانين الفناريين ، وهما أر ثوذكسيتان
٢	البغدان Boğdan (مولدافيا)	٨٦٠ - ١٢٩٥	١٤٥٥- ١٨٧٨	سوتشافا ،ثم ياش	
٣	أردل Ardel	٩٣٣- ١١٠٣	١٥٢٦- ١٦٩١		إمارة مجرية ومنح العثمانيون أمراءها أحيانا لقب ملك ،سكانها من الكاثوليك أو البروتستانت
٤	ملكية المجر Macaristan Krallığı			بودابست	كانت ضمن نظام الدولة التابعة قبل إلحاقها بإيالة بودين ١٥٢٦- ١٥٤١ م ،كاثوليك وبروتستانت
٥	ملكية المجر الوسطى Orta Macaristan Krallığ			تقع في جهة سلوفينيا	الدولة المجرية التابعة للدولة العثمانية في القرن ١٧،كاثوليك وبروتستانت
٦	هتمانية Hetmanate ،أوكرانيا القوزاقية Ukrayna			أوكرانيا	أرثوذكسية تبعت الدولالة العثمانية في فترات خلال القرن ١٧
٧	ملكية بولونيا Bologna			كراكوفي Kraków ووارشو Varşova ،ودوقية لتوانيا الكبرى التي تشمل روسيا البيضاء كذلك التابعة لها	تبعت الدولة العثمانية في نية العصر ١٦وهي كاثلويكية
٨	إمارة (خانلق)قرم Kırım (ملكية)	٨٨٠- ١١٩٨	١٤٧٥- ١٧٨٣	شبه جزيرة القرم	دولة تركية سنية حنفية المذهب لبني جنكيز(بافجه سراي)
٩	إمارة قازان Kazan	٩٢٨- ٩٣٨	١٥٢١- ١٥٣١		دولة تركية سنية حنفية لبني جنكيز خان

		٩٥٣-٩٥٨	١٥٤٦-١٥٥١		
١٠	إمارة قسيم	٨٩٢ - ٩١٨	١٤٨٦- ١٥١٢		دولة تركية سنية حنفية لبني جنكيز خان
١١	إمارة استراخان Astrahan	٩٥٠- ٩٥٦	١٥٤٣-ى ١٥٥٧	استراخان	دولة تركية سنية حنفية لبني جنكيز
١٢	إمارة باشكردستان Bash Kürdistan				دولة تركية سنية حنفية لبني جنكيزتبعت الدولة العثمانية لفترة من الزمن في العصر ١٨ ،أمراء (خانات)القوزاق
١٣	إمارة كاشغر Kaşgar	تابعة للدولة العثمانية في نهاية العصر ١٩		في تركستان الشرقية	دولة تركية سنية حنفية
١٤	كيلان Kilan رشت	٩٥٠	١٥٤٣	في إيران	سنية شافعية
١٥	أمراء بك الأكراد	تبعت الدولة العثمانية من القرن ١٦ إلى القرن ١٧		بكوات الأكراد في إيران	سنية شافعية
١٦	آچيه Açe	تبعت الدولة في القرن ١٦		سومطرة – ماليزيا	سنية حنفية وشافعية
١٧	إمارات (بكلك) البندقيين والجنويين الايطالية			جزرها الكائنة في الأرخبيل وبحر أيونيا	هي عبارة عن دوقية ،إمارة ،كونتية ، كاثلوليكية
١٨	سلطنة فاس Fas والدول الزنجية التابعة	تبعت الدولة العثمانية بين فترة وأخرى في النصف الثاني من العصر ١٦و ١٦ م			سنية مالكية
١٩	إمامة عمان الخارجية – العبادية Umn	تبعت الدولة من النصف الثاني للقرن ١٦إلى قرن ١٩			خارجية
٢٠	أمراء مشعشع العرب في خوزستان	تبعو الدولة اعتبارا من ١٥٣٤		خوزستان	
٢١	الدولة العربية الشيرازية	تبعت الدولة في القرن ١٦م		سواحل موزنبيق ، تنزانيا ،كينيا	سنية شافعية
٢٢	إمارتا هرر وصومالي Somali v Harar	تبعو الدولة العثمانية من العصر ١٦- ١٩ م		الحبشة	حكام محليون سنيون شافعيون
٢٣	برنو الزنجية Borno (كوكا)	تبعو الدولة العثمانية من العصر ١٦- ١٩ م		نيجريا الشمالية ،كمرون الشمالية ،جاد – تشاد –)	سنية مالكية
٢٤	دول زنجية عدة	تبعو الدولة العثمانية من		في السودان وأقصى	منها سنية شافعية ومالكية ، وقسم

		العصر ١٦– ١٩ م		جنوبها و غربها	يعبد الاصنام
٢٥	أمراء وشيوخ حضرموت Hadramutعلى رأسهم سلطان لحج Lahic	٩٢٣– ١٣٣٨	١٥١٧– ١٩١٩	اليمن	
٢٦	الائمة الزيدية في اليمن	تبعوا الدولة خلال ١٥١٧			شيعة زيدية
٢٧	الولاة الوراثيين			سلالات الحسيني في تونس قرمانلي في ليبيا قاو الالي في مصر – السودان – أوغنده	تدخل ضمن نظام الولاة الوراثيين وليست ضمن نظام التوابع وهم أتراك سنة حنفية
٢٨	أمراء مكة			الحجاز	كانوا في حالة تعاون وثيق مع الدولة ويلقون اعتبارا كبيراً كأشراف من سلالة الرسول ﷺ

(*) الجدول من عقل الطالبة ،بالرجوع إلى :

- يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية .ترجمة عدنان سليمان .مراجعة محمود الأنصاري ط١ ،اسطانبول ،دار مؤسسة الفيصل للتمويل :١٤٠٨هـ/١٩٨٦م،ج٢،ص ٦١٥ -٦١٧.

جدول (٥)



الدولة العثمـــانية
المساحة ـ عدد السكان ـ الأجناس والأديان

م	الولايــات	المساحة بالأميال المربعة	عدد السكان	عدد السكان في الميل مربع الواحد
١	الولايات – العثمانية – في أوروبا	٢٠٣،٦٢٨	١٥،٥٠،٠٠٠	١/١٠٠,٧٦
٢	الولايات – العثمانية – في آسيا	٦٧٣,٧٤٦	١٦ ,٠٥,٠٠٠	١/١٠٠٠,٢٣
٣	الولايات – العثمانية – في إفريقيا	٩٥٩,١٠٤	٣ ,٨٠,٠٠٠	٩/١٠٠٠,٣٠
	المجمـــوع	١ ,٨٣٦,٤٧٨	٣٥،٣٥٠،٠٠٠	٢/١٠٠٠,١٢٩

جدول (٦)

الأجنـــــــــــــــــــــاس					
م	الأجناس البشرية	في أوروبا	في آسيا	في أفريقيا	المجموع
١	العثمانيون – الأتراك	٢ ,١٠٠,٠٠٠	١٠ ,٧٠٠,٠٠٠	----------	١٢ ,٨٠٠,٠٠٠
٢	اليونانيون	٤٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	-------------	٢ ,٠٠٠,٠٠٠
٣	الآرمن	٦٤٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	-------------	٢ ,٤٠٠,٠٠٠
٤	اليهـــود	٧٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	------------	١٥٠,٠٠٠
٥	السلافيون	٦ ,٢٠٠,٠٠٠	------	------------	٦ ,٢٠٠,٠٠٠
٦	الرومانيون	٤,٠٠٠,٠٠٠	---------	-----------	٤,٠٠٠,٠٠٠
٧	الألبانيون	١,٥٠٠,٠٠٠	---------	-----------	١,٥٠٠,٠٠٠
٨	التتـــــر	١٦,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	-------------	٣٦,٠٠٠
٩	العرب	----	٨٨٥,٠٠٠	٣٠٨,٠٠٠	٤,٦٨٥,٠٠٠
١٠	السريان والكلدان	----	٢٠٠,٠٠٠	----------	٢٠٠,٠٠٠
١١	الدروز	----	٨٠,٠٠٠	--------	٨٠,٠٠٠
١٢	الأكراد	----	١٠٠٠,٠٠٠	----------	١٠٠٠,٠٠٠
١٣	التركمان	----	٨٥,٠٠٠	-------	٨٥,٠٠٠
١٤	الغجر " النور "	٢١٤,٠٠٠	---------	-----------	٢١٤,٠٠٠
	المجموع	١٥,٥٠٠,٠٠٠	١٦,٥٠٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٣٥,٥٠٣,٠٠٠

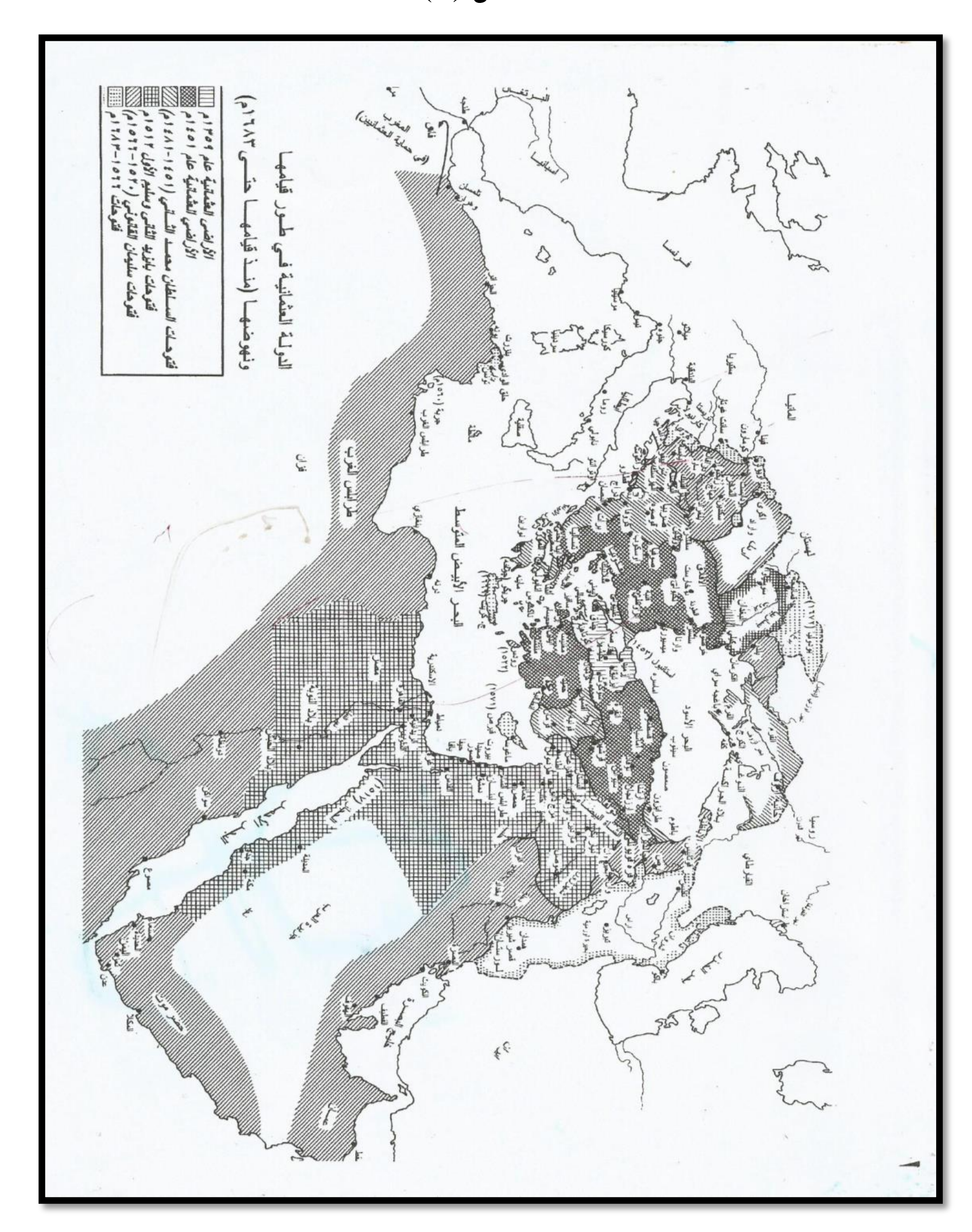
جدول (٧)

الأديـــــــــــــــــــــــان					
م	الـــــدين	في أوروبا	في آسيا	في أفريقيا	المجموع
١	مسلمـــون	٤,٥٥٠,٠٠٠	١٢,٦٥٠,٠٠٠	٣,٨٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠,٠٠٠
٢	الروم الآرثوذكس والآرمن	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	---	١٣,٠٠٠,٠٠٠
٣	الكاثوليك (بما فيهم الموارنة في جبل لبنان)	٦٤٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	------	٩٠٠,٠٠٠
٤	اليهـــــود	٧٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	------	١٥٠,٠٠٠
٥	طوائف مختلفة	٢٤٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	-----	٠٠٣,٠٠٠
	المجمـــوع	١٥,٥٠٠,٠٠٠	١٦,٠٥٠,٠٠٠	٣,٨٠,٠٠٠	٣٥,٣٥٠,٠٠٠

(*) المصدر كمال السيد حبيب :الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية منذ بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (١-١٣٢٥هـ/ ٦٢٢-١٩٠٨م)،(ط١،القاهرة ،مكتبة مدبولي :٢٠٠٢م)،ص٤٥٩- ٤٦١ .

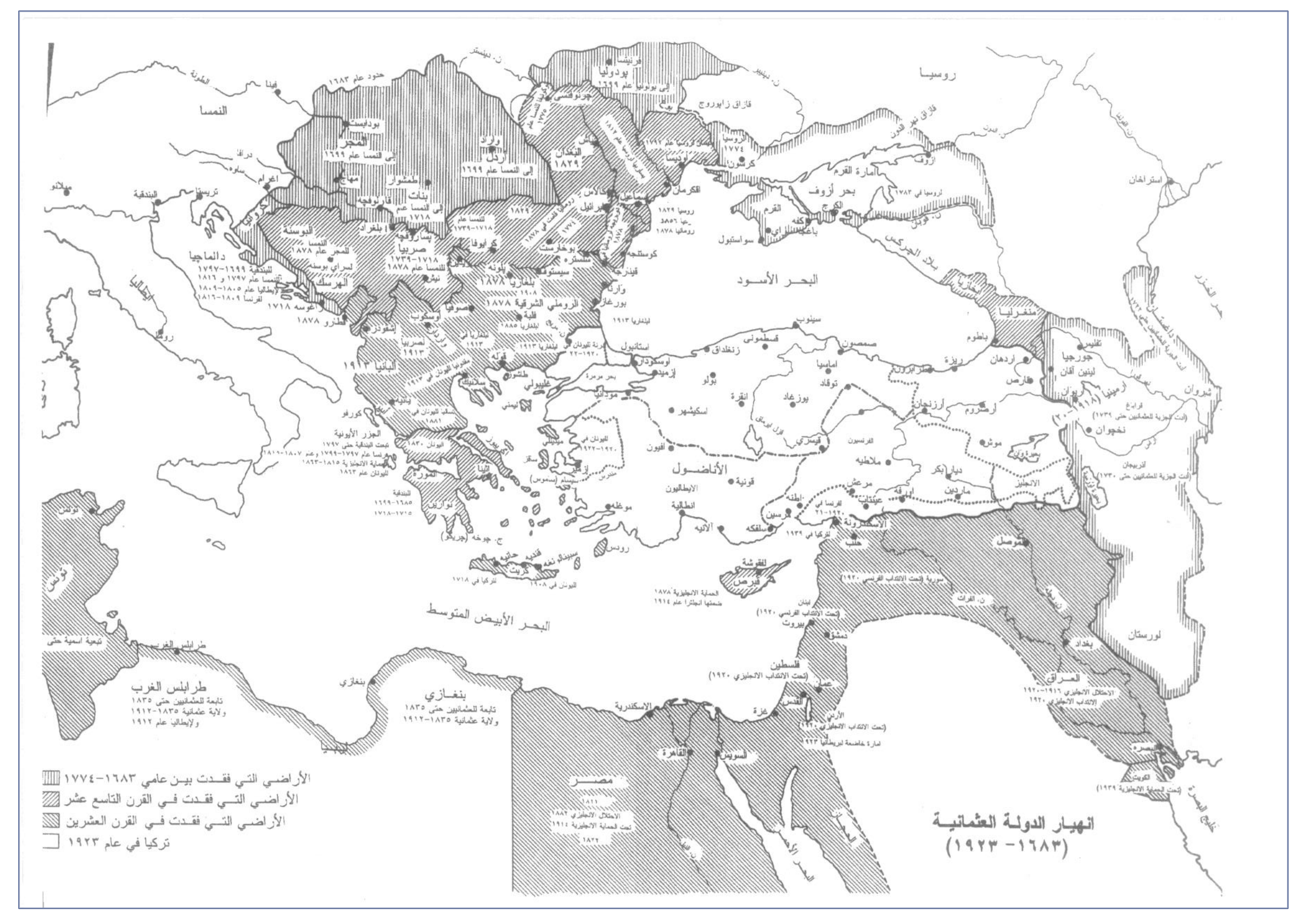
الملحق الثالث
الصور والأشكال

شكل (١)



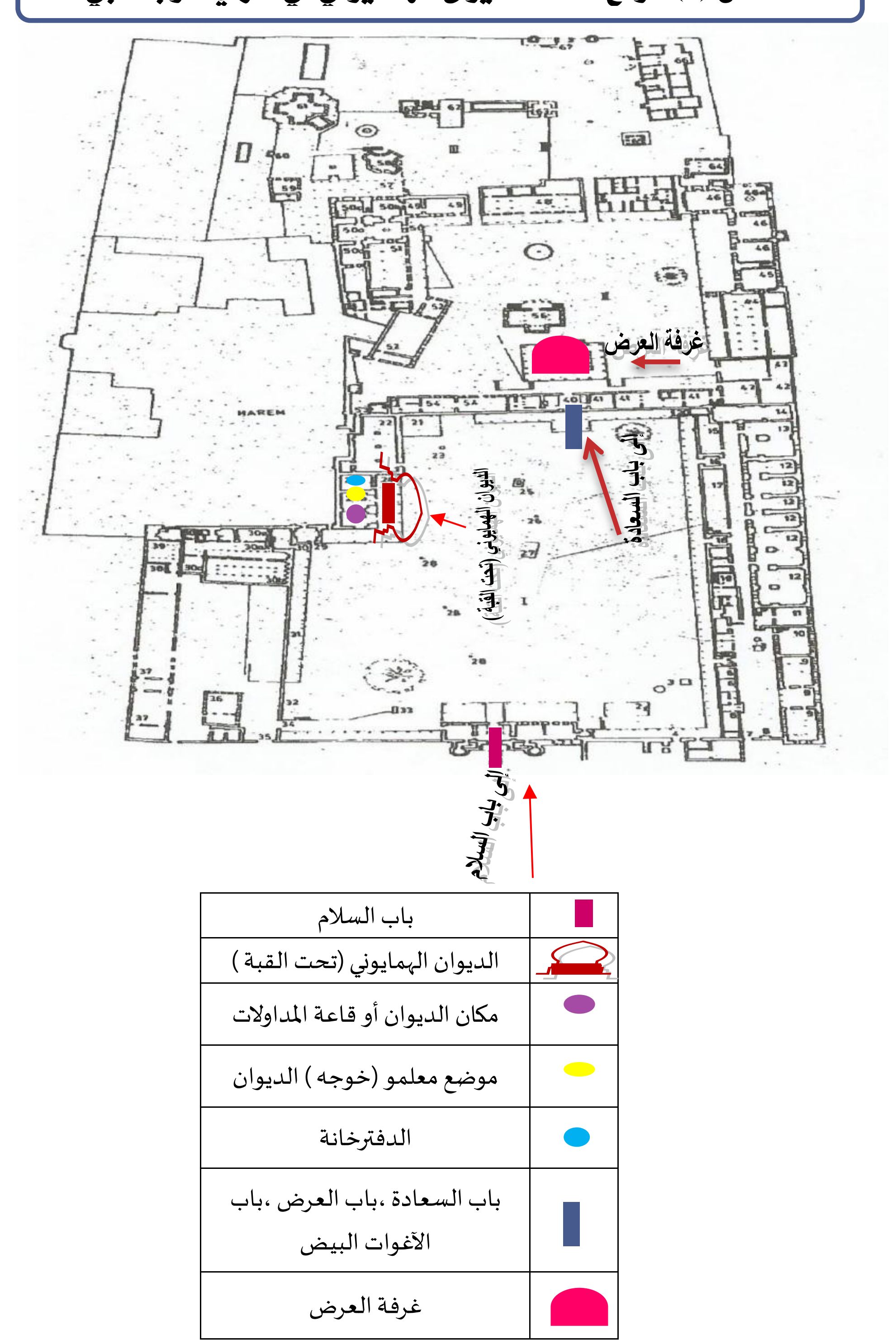
المصدر :

أكمل الدين إحسان أوغلي : إشراف الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، نقله إلى العربية صـــالح ســـعداوي، ط١ ، اسطانبول ، مركز الثقافة والفنون الإسلامية ١٩٩١م .



انهيار الدولة العثمانية
(١٦٨٣- ١٩٢٣)
الأراضي التي فقدت بين عامي ١٦٨٣-١٧٧٤
الأراضي التي فقدت في القرن التاسع عشر
الأراضي التي فقدت في القرن العشرين
تركيا في عام ١٩٢٣
البحر الأسود
البحر الأبيض المتوسط
الأناضول
روسيا
النمسا
مصر
العراق
طرابلس الغرب
بنغازي

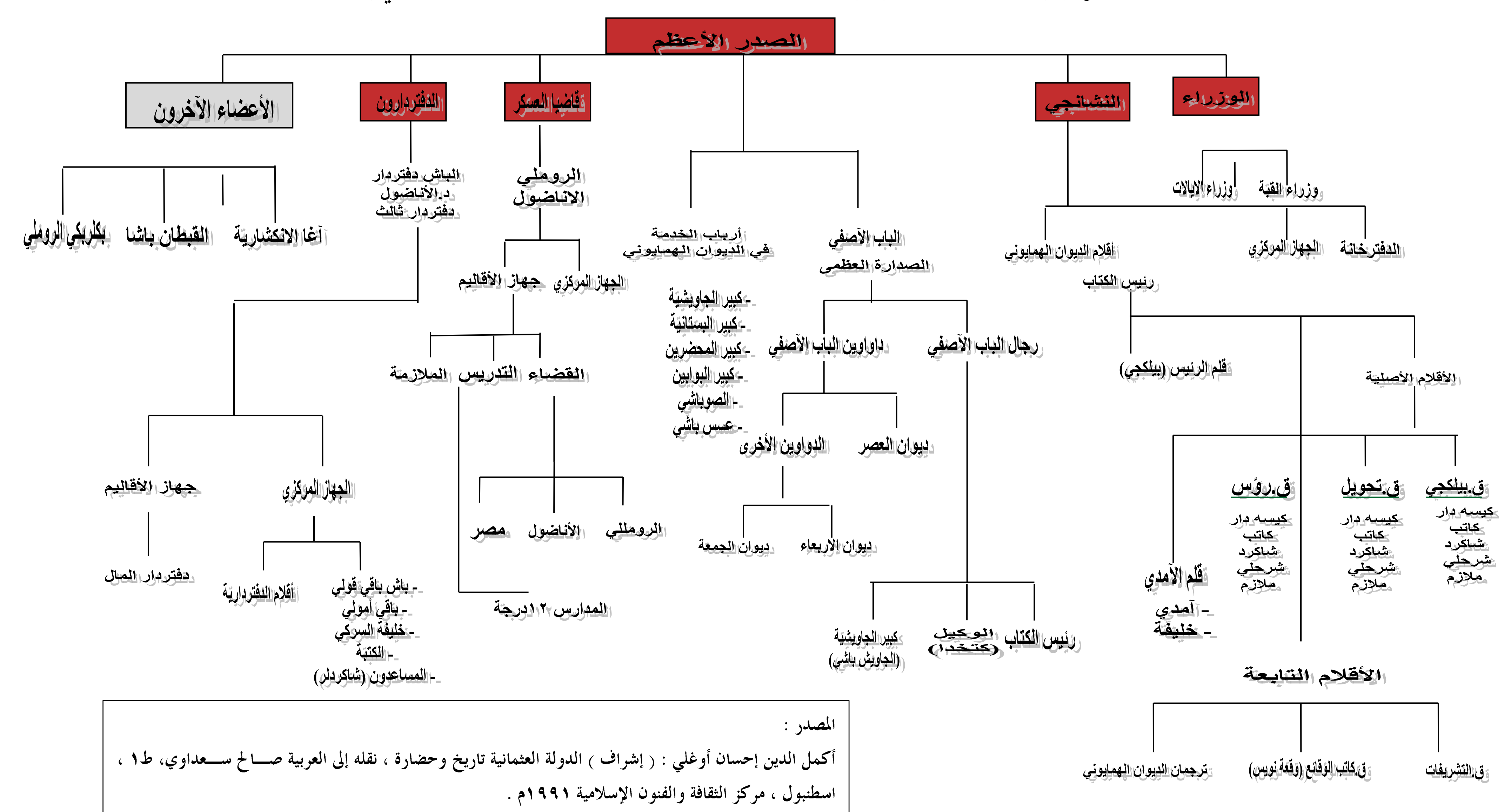
شكل (٣)



باب السلام	
الديوان الهمايوني (تحت القبة)	
مكان الديوان أو قاعة المداولات	
موضع معلمو (خوجه) الديوان	
الدفترخانة	
باب السعادة ،باب العرض ،باب الآغوات البيض	
غرفة العرض	

المصدر : أكمل الدين إحسان أوغلي : (إشراف) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، نقله إلى العربية صالح سعداوي، ط١ ، اسطانبول ، مركز الثقافة والفنون الإسلامية ١٩٩١م .

شكل (٤) جهاز الإدارة المركزية عند العثمـــــــــــانيين (الديوان الهمايوني)



المصدر :

أكمل الدين إحسان أوغلي : (إشراف) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، نقله إلى العربية صـــالح ســـعداوي، ط١ ، اسطنبول ، مركز الثقافة والفنون الإسلامية ١٩٩١م .

شكل (٥)

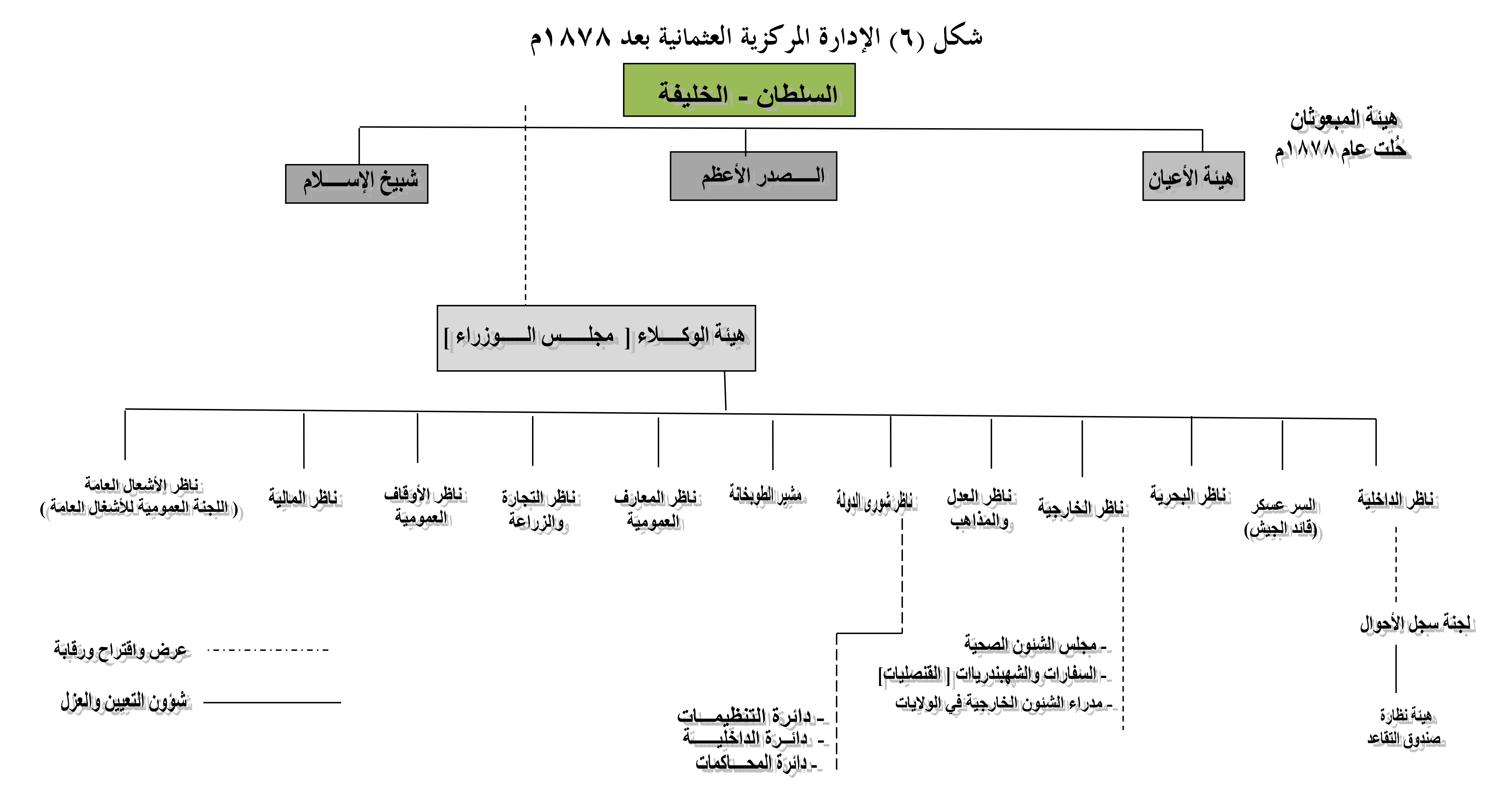
المسؤولون عن الإدارة في الأيالات العثمانية

(خارج مركز الدولة)

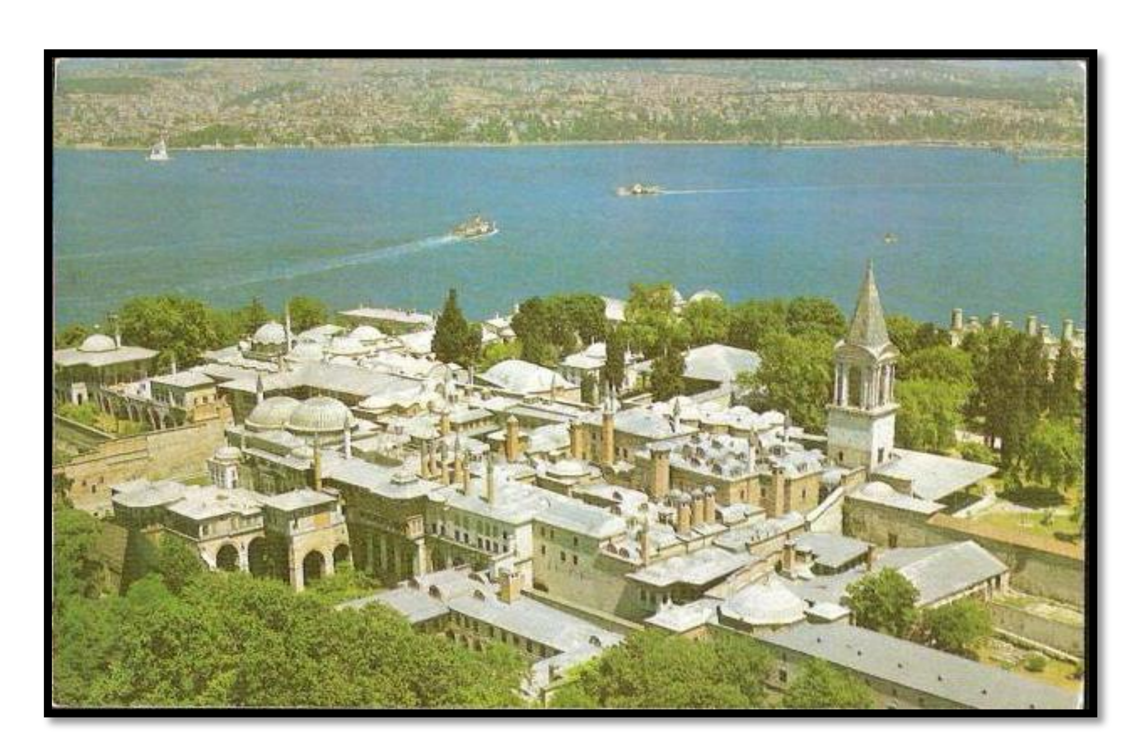


المصدر :

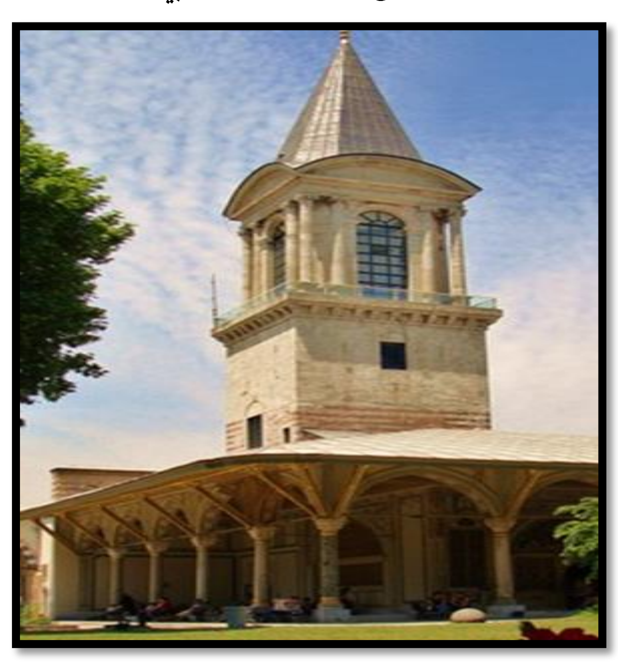
أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، نقله إلى العربية صالح سعداوي، ط١ ، اسطانبول ، مركز الثقافة والفنون الإسلامية ١٩٩١م . جـ١ ، ص : ١٨٥ .



المصدر : أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف): الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، نقله إلى العربية صالح سعداوي، ط١ ، اسطانبول ، مركز الثقافة والفنون الإسلامية ١٩٩١م . جـ١ ، ص : ٣٧٨ .



صورة (١) منظر من الأعلى لسراي طوب كابي Topkapı Sarayı



صورة (٢) برج العدالة Adalet Kul من خلاله يتم رصد الأحداث التي تحدث خارج السراي

(*) عبد القادر أوغلو : ألبوم العثمانيين ، ترجمة محمد جان د .ط ، اسطانبول الدار العثماني للنشر ١٣٩٧ ، ص : ١٢

المصدر : http://urun.gittigidiyor.com/koleksiyon/d-amp-k-istanbul-topkapi-sarayi-kartpostal-17991169

صورة (٣) صورة (٤)



الباب الهمايوني (*Bab-i Hümayun*) المدخل المباح للجميع



الباب الأوسط(*Babüsslâm*)باب السلام

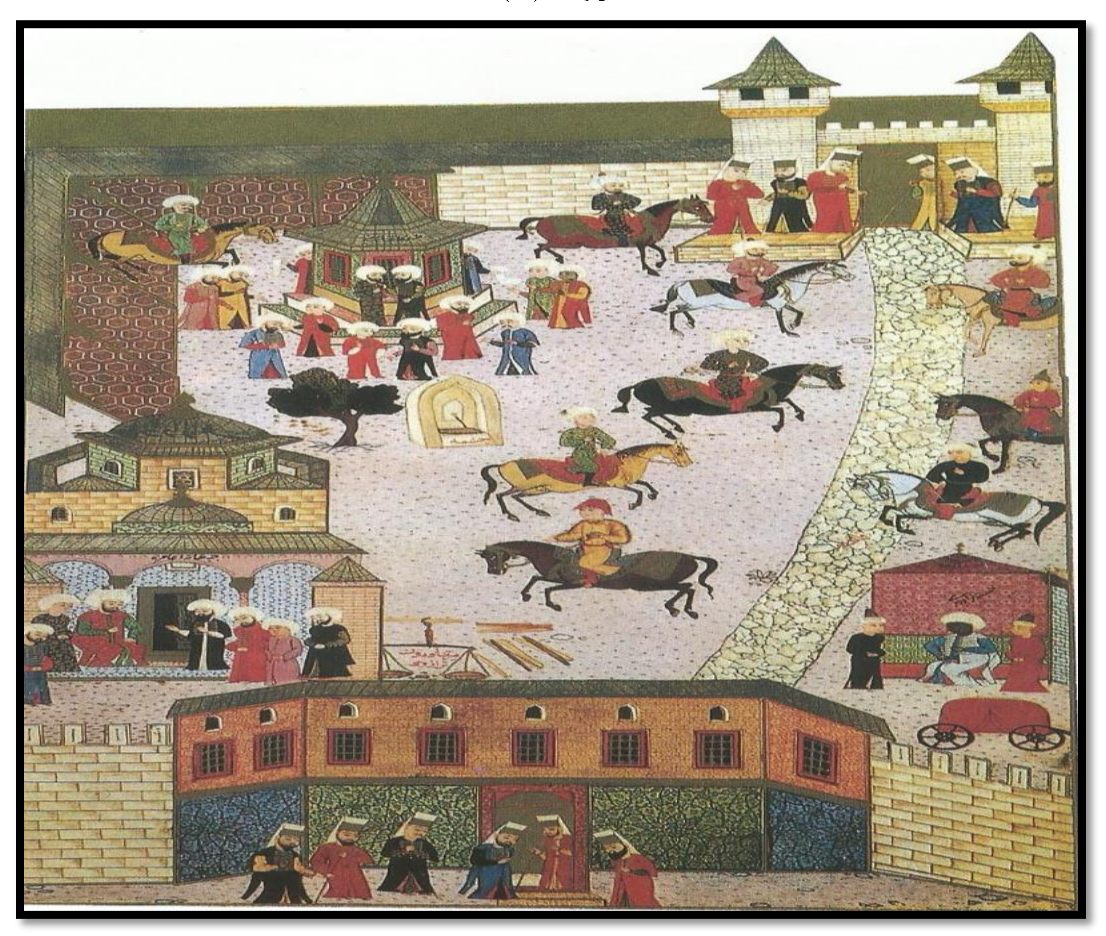
صورة (٥)



باب السعادة (*Babüssaade*) ،إلى اليسار منه يقع عرش السلطان

المصدر : http://osmanli-devleti1299.tr.gg/topkapi

صورة (٦)



الفناء الأول لسراي طوب كابي بين بابي همايون والباب الأوسط (باب السلام) وتظهر على اليسار كنيسة سانت ايرين البيزنطية ،كانت تستخدم آنذاك مستودعا للأسلحة ،وميزان تحديد مؤونة القفصر من الخشب . وعلى اليمين توجد مصحة القصر ، وفي الخلف وراء النافورة يوجد مكتب مورد القصر ، و يلاحظ أيضا حراس الأبواب يحملون الهراوات

المصدر :

- أكمل الدين إحسان أوغلي : (إشراف) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، نقله إلى العربية صالح سعداوي، ط١ ، اسطانبول ، مركز الثقافة والفنون الإسلامية ١٩٩١م . جــ١ .
- خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار . ترجمة محمد الأرناؤوط،ط١،بيروت ،دار المدار الإسلامي :٢٠٠٢م .

صورة (٧)

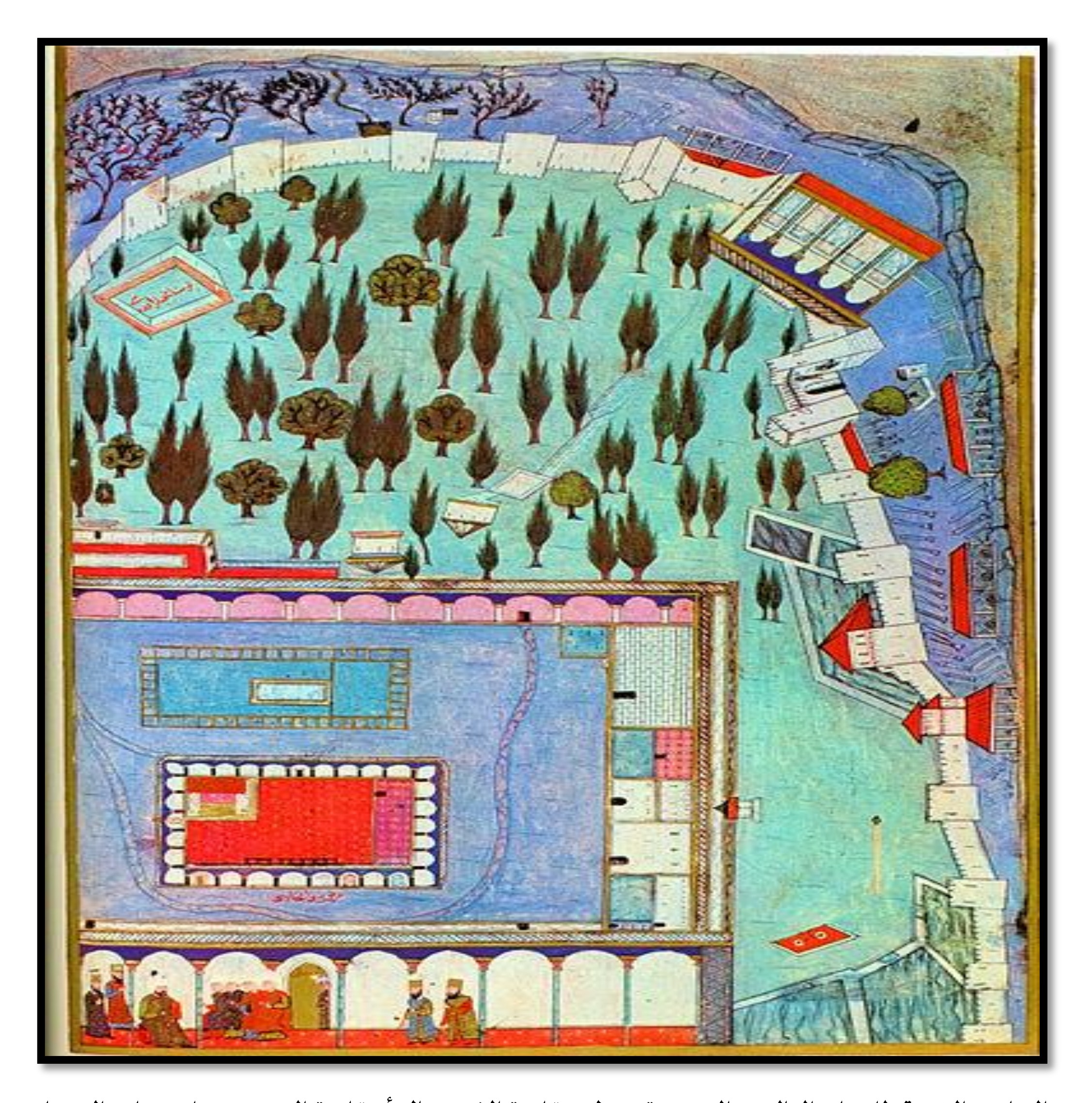


الجانب الغربي من البلاط الثاني ،ويظهر الديوان السلطاني منعقدا لدفع رواتب الانكشارية ويجلس السلطان في قصر العدالة وبحضرته أمين الغرفة الخاصة والسلحدار . ويجلس الصدر الاعظم في أسفل غرفة المجلس وعلى يمينه أربعة وزراء وعلى يساره قاضي العسكر ،وفي الجانب الأيسر يظهر أمين سر الديوالن السلطاني مشغولا بالكتابة ، فيما يجلس ثلاثا من أمناء المالية (دفتردار) إلى اليمين ويظهر رئيس الجاويشية ومفتش حراس البوابات في القصر واقفين وهما يحملان هراوتين وفي الغرف المجاورة على اليمين يظهر أمناءالسر مشغولين في أعمال الكتابة ، بينما عمال المالية يزينون القطع النقدية.

المصدر :

- أكمل الدين إحسان أوغلي(إشراف) : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة .نقلة إلى العربية صلاح سعداوي ،ط١،اسطانبول ،مركز الأبحاث والثقافة والفنون الإسلامية :١٩٩١م ،ج١ .
- خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار .ترجمة محمد الأرناوؤط .ط١،بيروت دار المدار الإسلامي :٢٠٠٢م

صورة (٨)



الجانب الشرقي للفناء الثالث والحديقة .وتظهر قاعة الاستقبال أو قاعة العرش ، خلف باب السعادة ،وفي الحديقة على اليسار تظهر غرفة البستانيين ،وعلى اليمين سرايا طوب كابي(قصر بوابة القانون) التي أعطت اسمها للقصر بأكمله .. يشاهد في البلاط على اليمين غرف وزارة المالية وقاعة غلمان السُفر .

المصدر : خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار .ترجمة محمد الأرناؤوط .ط١،بيروت دار المدار الإسلامي :٢٠٠٢م



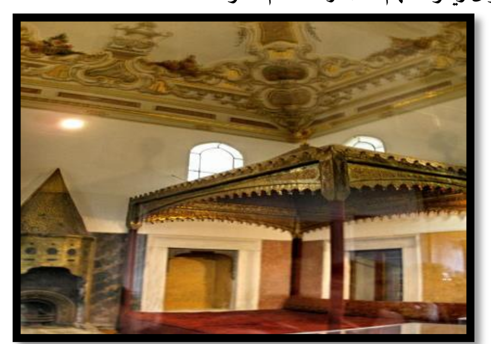
صورة (٩) القبة التي تظل قاعة الديوان (Kubbealti)



صورة (١٠) قاعة الديوان زتبدو الأريكة حيث يجلس أركان الديوان ويتوسطهم الصدر الأعظم تعلوه النافذة



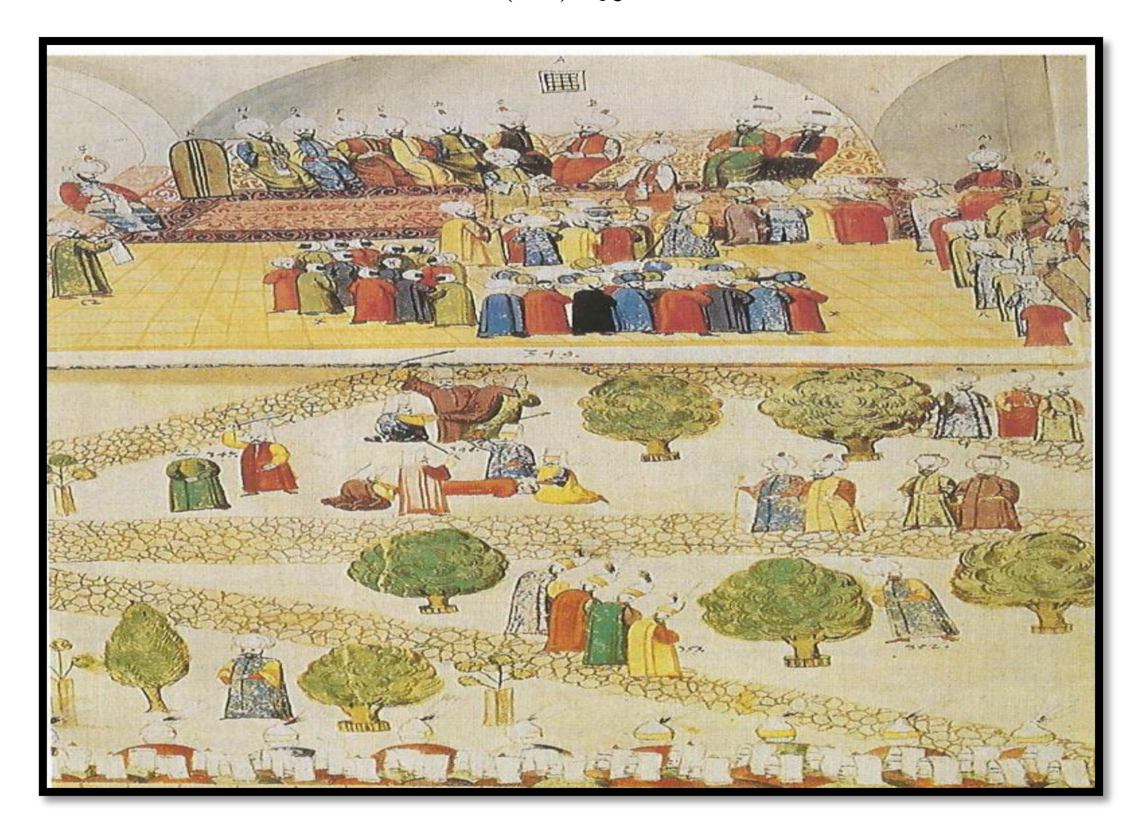
صورة (١١) (النافذة الخطرة) حيث احتجب السلطان



صورة (١٢) غرفة العرض (*Arz Odasi*)

المصدر: http://funkystock.photoshelter.com
http://www.theottomanfiles.com

صورة (١٣)



منظر الديوان الهمايوني أثناء انعقاده برسم أحد الرسامين الغربيين ، وفي أسفل الصورة يظهر الجانب الغربي من من الفناء الثالث مع الشقق التي تحتوي على الآثار المقدسة وعباءة الرسول وقاعة غلمان الغرفة الخاصة وبجوارها توجد شقق الحريم . وفي الحديقة خارج السور يظهر السلطان وهو يتسلى مع الغلمان ويظهر كشك الشاطئ باب (كشكي)

المصدر :

- أكمل الدين إحسان أوغلي(إشراف) : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة .نقلة إلى العربية صلاح سعداوي ،ط١،اسطانبول ،مركز الأبحاث والثقافة والفنون الإسلامية :١٩٩١م ،ج١
- خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار .ترجمة محمد الأرناؤوط .ط١،بيروت دار المدار الإسلامي :٢٠٠٢م



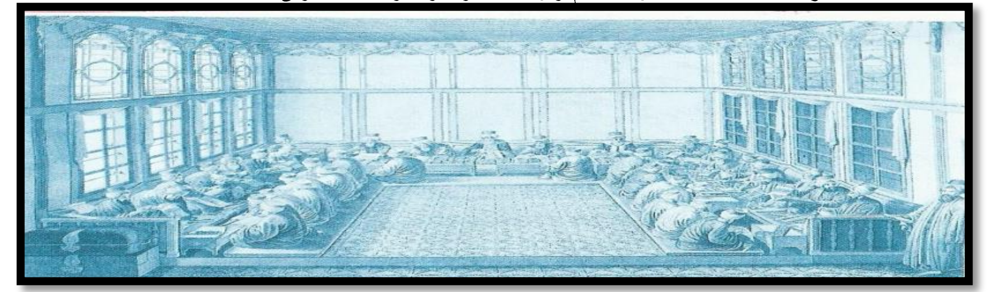
صورة (١٥) الديوان الهمايوني للرسام باتيست فان مور ويبدو حضور سفراء أوربيين في القاعة



صورة (١٦) السلطان في غرفة العرض



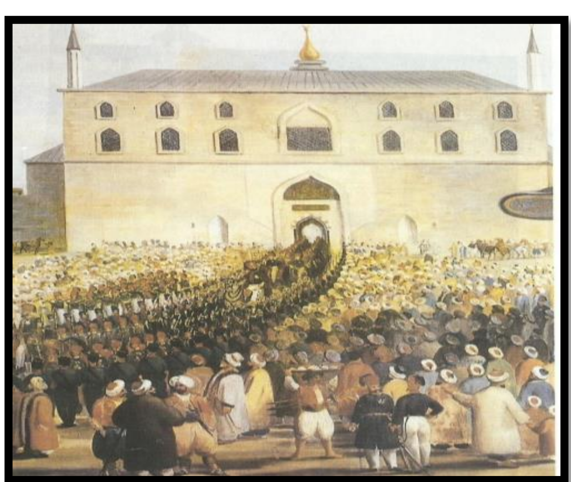
صورة (١٧) مائدة الصدر الأعظم وأركان الدولة ويبدو عليها جلوس السفير



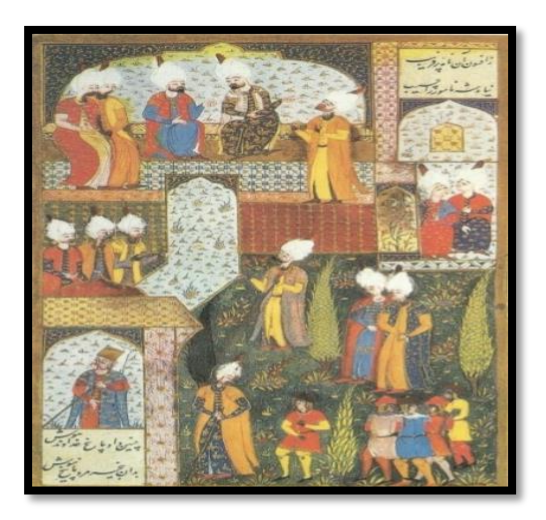
صورة (١٨) كتبة الديوان أثناء انهماكهم بعملهم من كتاب دوسون

المصدر :أكمل الدين إحسان أوغلي(إشراف) : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة .نقلة إلى العربية صلاح سعداوي ،ط١،اسطانبول ،مركز الأبحاث والثقافة والفنون الإسلامية :١٩٩١م ،ج١ .

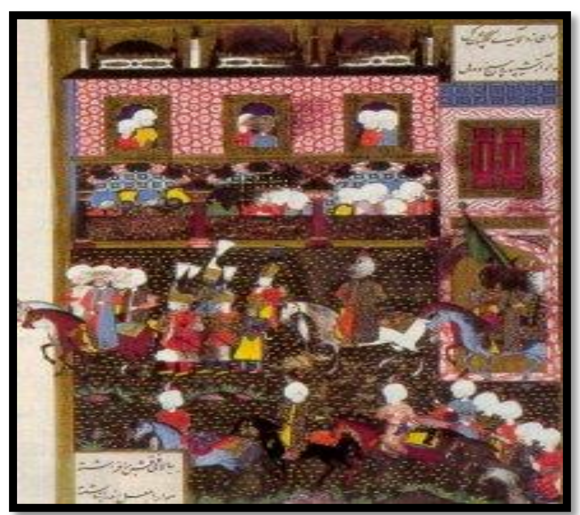
http://ercaninal.blogspot.com/divan-i-humayun.html



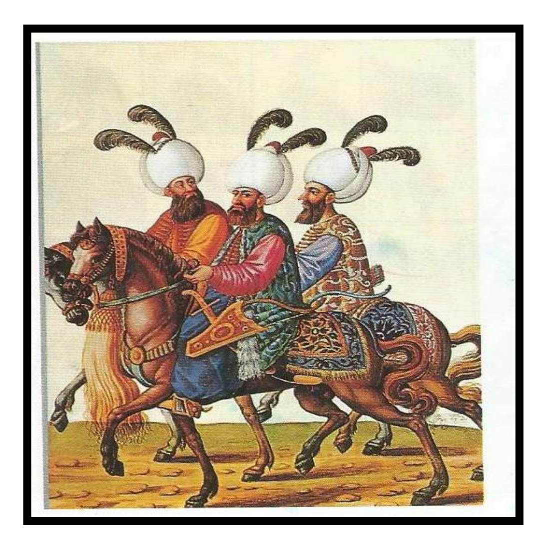
صورة (١٩) موكب السلطان تشريفة يوم الجمعه وتظهر الطبقة العامة



صورة (٢٠) استقبال الصدر الأعظم إبراهيم باشا لسفير النمسا



صورة (٢١) خروج الأمراء بعد تعيينهم على السناجق المختلفة



صورة (٢٢) نفر من الجاويشية

المصدر: أكمل الدين إحسان أوغلي(إشراف) : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة .نقلة إلى العربية صلاح سعداوي ،ط١،اسطانبول ،مركز الأبحاث والثقافة والفنون الإسلامية :١٩٩١م ،ج١ .

صورة (٢٣)

أعضاء الديوان الهمايوني



المصدر : عبد القادر دهده أوغلو : ألبوم العثمانيين.ترجمة محمد جان.د.ط ،إسطانبول ،الدر العثماني للنشر :١٣٩٧م



صورة (٢٤) فرقة المهترغانة



صورة (٢٥) موظفوا البسوا الخلعة



صورة (٢٦) نقيب التشريفاتي اسطانول قاضي

روملي قاضي سي أفندي مكة قاضي سي أفندي باش محضرآغا



صورة (٢٧) فراء السمور



صورة (٢٨) القلاوي التي يعتمرها

الوزراء أثناء حضور الديوان



صورة (٢٩) شيخ الإسلام



صورة (٣٠) الصدر الأعظم ، الكخيا بك



(صورة (٣١) قاضي عسكر قبطان باشا جوهدار

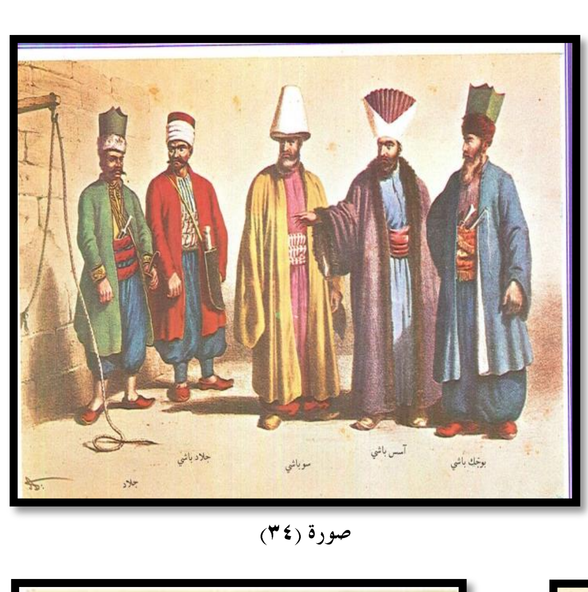
المصدر : عبد القادر أوغلو : ألبوم العثمانيين . ترجمة عبد القادر جان.د.ط ،إسطانبول ،الدار العثماني للنشر :١٣٩٧هـ ، ص : ٩٠-٩٨



صورة (٣٢) سفير بخارى – رئيس الكتاب –سفير أجنبي – ترجمان الباب العالي



صورة (٣٣)



صورة (٣٤)



صورة (٣٥) ضربختنة أميني دفتر نيشانجي أفندي دفتر أميني دفتردار أفندي باش جوهدار



صورة (٣٦) جاوش باشي قابقجي كتخدا أغاسي الصدر الأعظم شاطر وباشي شاطر



صورة (٣٧) جاوش باشي شيخ الإسلام ريس أفندي يني جري أغاسي

المصدر : عبد القادر د هده أوغلو ،ألبوم العثمانين . ترجمة محمد جان .د.ط، إسطانبول ،الدار العثماني للنشر:١٣٩٧هــ ، ص : ١٠٠ – ١٠٨ .

الأختـــــام السلطانية و الأطواغ



صورة (٣٨)

صورة (٣٩) كيس الختم السلطاني

صورة (٤٠)

صورة (٤١) الأطواغ

صورة (٤٢) الأطواغ

المصدر : http://ottomanarchives.com

الصفصافي أحمد القطوري : إطلالة على ثقافة الترك وحضارتهم القديمة ،ط١، القاهرة ،مطبعة النسر الذهبي : ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م ، ص٧٧،ص٩٩

صورة (٤٣)

لائحة قانون الديوان الهمايوني وتشريفاته

صورة (٤٤)

القانون الخاص بالصدر الأعظم

صورة (٤٥)

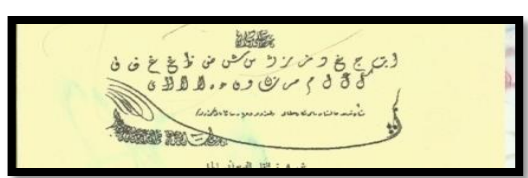
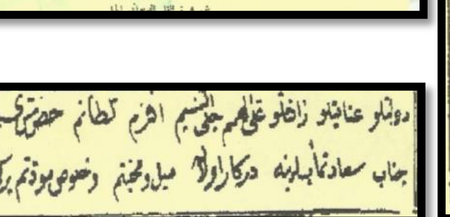
قانون رئيس الكتاب

صورة (٤٦)

قانون رسم القاضي وقانون المسلم الجديد

صورة (٤٧)

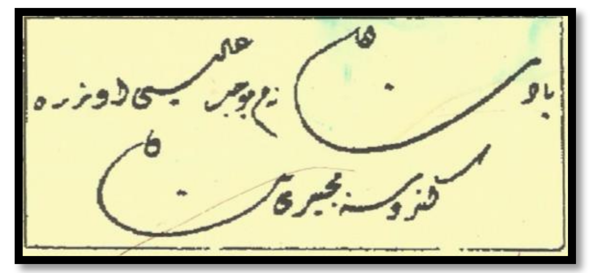
المصدر: عثمانلي قانونامة لري "اللائحة القانونية المدونة بقلم التوقيعي عبد الرحمن باشا١٠٨٧ه،نشر كوبرلي زاده محمد فؤاد .دورية المظاهر القومية ،العدد الثالث،تموز-اغسطس١٣٣١ه،مجلد١ ،ص٥١٧-٥٤٢

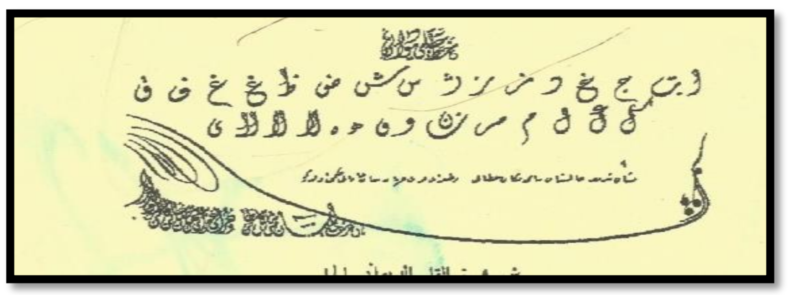


صورة (٤٩) نموذج لخط التعليق الفارسي يستعمل لكتابة الأوراق والأعمال القضائية الشرعية

صورة (٤٨) مقلمة لحفظ الأقلام وداوة من الفضة



صورة (٥١) نماذج للخط الديواني الخط الرسمي في الدولة يظهر في كل السجلات الديوانية كالفرمانات والبراءات والرسائل والمعاهدات ولأحكام والمهمات وعرائض الشكاوى ودفاتر الأحكام

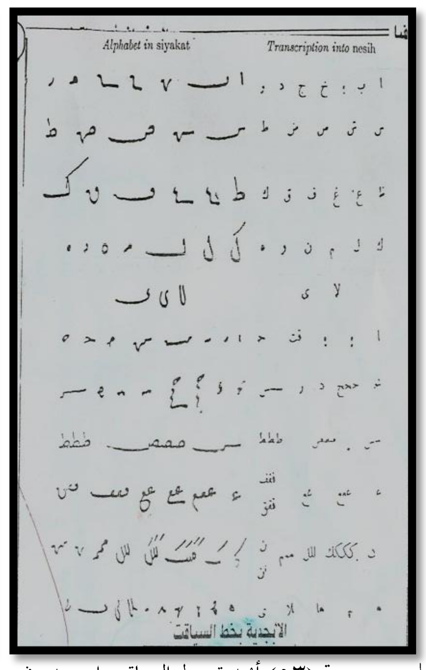


صورة (٥٠) الخط الديواني الجلي الكبير "الهمايوني" يستخدم على الأغلب في بعض البراءات التي تبين منحة تيمار ما أو اقطاعية إلى شخص أو سند ملكية ،والرسائل الهمايونية والمعاهدات

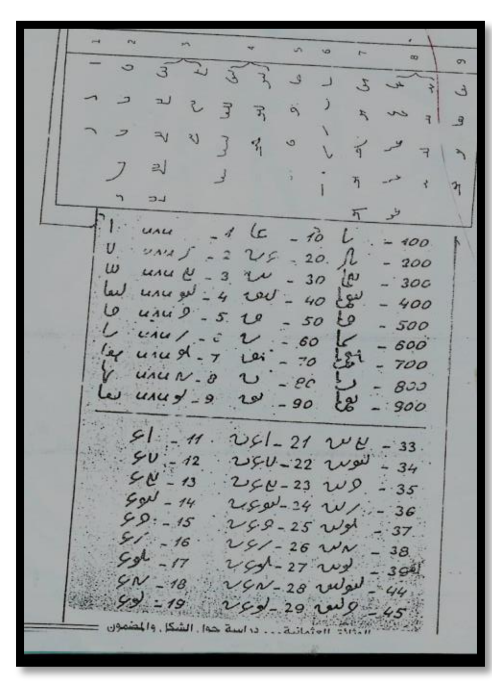
- المصدر : أكمل الدين إحسان أوغلي(إشراف) : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة .نقلة إلى العربية صلاح سعداوي ،ط١،اسطانبول ،مركز الأبحاث والثقافة والفنون الإسلامية :١٩٩١م ،ج١
- المصدر :عبد الفتاح عبادة :انتشار الخط العربي في العالم الشرقي والعالم الغربي ،د. ط مصر، مطبعة هندية بالموسيكي:١٩١٥م،ص٢١-٢٣



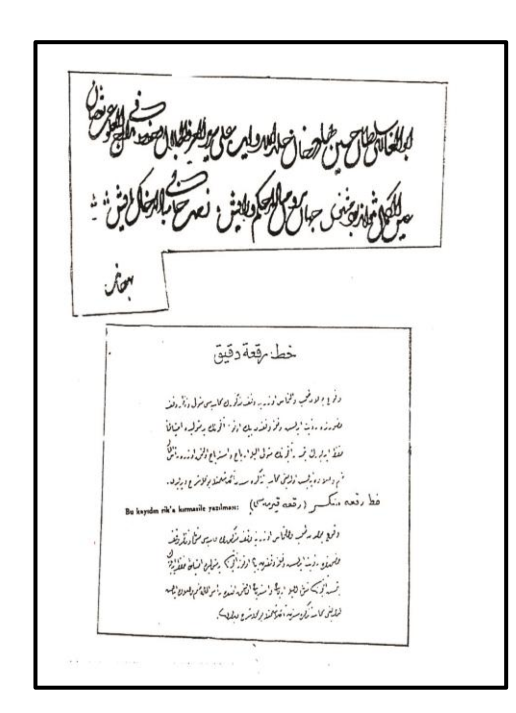
صورة (٥٢) فرمان سلطاني مذهب بالخط الديواني الجلي



صورة (٥٣) أبجدية خط السياقت استخدم في الأوقاف والمالية وسجلات الطاب والسجلات العقارية وماشابها من أمور سرية



صورة (٥٤) أرقام السياقت

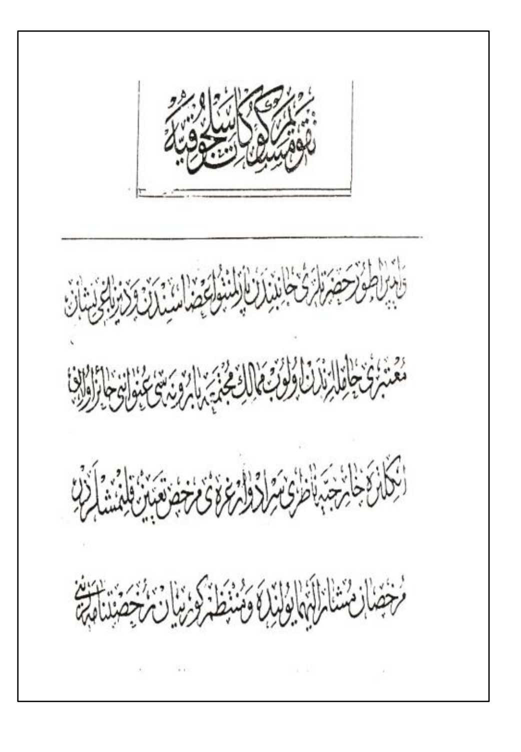


صورة (٥٥) نموذج خط الرقعة

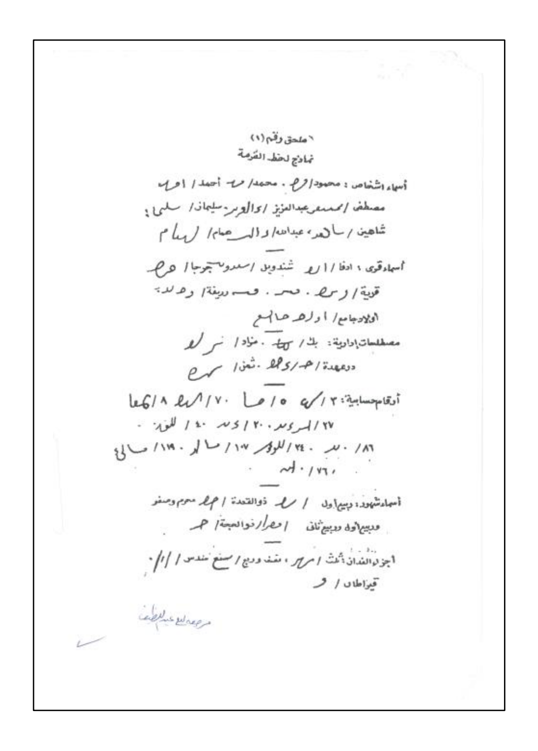
المصدر : الصفصافي أحمد القطوري:الوثائق العثمانية الدبلوماتيك "دراسة حول الشكل والمضمون"ط١،مصر،الرقي للنشر والتوزيع:١٤٢٥/٢٠٠٤م،ص : ١٠٢ ، ١١٩ ، ١٢٤.

http://ottomanarchives.com

صورة (٥٦) نموذج خط النسخ



صورة (٥٧) نموذج خط الثلث



ملحق رقم (١)

نماذج لخط القرمة

أسماء أشخاص : محمود / . محمد / أحمد /
مصطفى / عبدالعزيز / سليمان / سلمى ؛
شاهين / عبدالله / همام /

أسماء قرى : ادفا / شندويل / جوجا /
قرية / . دويقة /
أولاد جامع /

مصطلحات إدارية : بك / . مزاد /
دو عهدة / . ثمن /

أرقام حسابية : ٣ / ٥ / ٧٠ / ٨ /
٢٧ / ٢٠٠ / ٤٠ /
٨٦ / ٢٤٠ / ١٠٧ / ١١٩٠ /
٧٦٠ /

أسماء شهور : ربيع أول / ذوالقعدة / محرم وصفر
وربيع أول وربيع ثاني / ذوالحجة /

أجزاء الفدان : ثلث / نصف وربع / سبع سدس /
قيراطان /

صورة (٥٨) نموذج خط القيرمة

المصدر : الصفصافي أحمد القطوري: الوثائق العثمانية الدبلوماتيك "دراسة حول الشكل والمضمون"ط١،مصر،الرقي للنشر والتوزيع:٢٠٠٤/١٤٢٥م،ص: ١٠٢، ١٠٣ .

المصدر : ليلى عبد اللطيف أبو لبن : الصعيد في عهد شيخ العرب همام (د. ط) القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٩٨٧ م . ص١٠٥ .

صورة (٥٩) بوابة الباب العالي من الأمام حيث انتقال الإدارة المركزية



Tanzimat Fermanının devletin resmî gazetesi olan «Takvimi Vekayi» ile ilânı.

صورة (٦٠) فرمان التنظيمات جريدة تقويم وقائع١٥رمضان١٢٥٥م/٢٢نوفمبر١٨٣٩م



صورة (٦١) الباب العالي بريشة أحد الفنانين الغربين



صورة (٦٢) أبرز رجال الدولة العثمانية في عهد التنظيمات : (مصطفى باشا، فؤاد باشا ، عالي باشا)

المصدر: أكمل الدين إحسان أوغلي(إشراف) : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة .نقلة إلى العربية صلاح سعداوي ،ط١،إسطانبول ،مركز الأبحاث والثقافة والفنون الإسلامية :١٩٩١م ،ج١،ج٢

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثـــائق :

وثائق أرشيف رئاسة الوزراء طوب كابي سراي في اسطانبول: BOA

دفاتر باب آصفي

الدفتر الخاقاني

1–BOA.A.DFE.D168.S1–2

إرادة سنية قلم البيلك

رقم ٢٤١٠

١٠محرم ١٣٣٣هـ

2–BOA.A,DVN.D698/2

قلم بيلك

دفتر شكاية

3–BOA.A.DVNS,AHKA,D.0001.S4,5

قلم البيلك

دفتر الأحكام المهمة

4–BOA,A.A.DVN,MHM,D074S4–S5

دفتر قلم تحويل

٣شوال١٢٢٦هـ

5–BOA,A,A.DVN,NST,D39.S3,S4

قلم الرؤوس

١٢٥٠هـ

6–BOA,ARSK,D1679.S2,3

قلم الآمدي

7–BOA.A.AMD.5/98

دفتر الباب الآصفي

دفتر قلم الخارجية

8–BOA.ADVN.DVE.D051.S60–61

دفاتر الدول الأجنبية

٤صفر ١١٩٠هـ

9–BOA.AVN.DVE.D051.S6

المعاهدات(صلح زشتوي)

١٢٠٤هـ

10-BOA.HAT-140/5848

قلم التشريفات دائرة الصدارة

١٢٢٥-١٢٣٠ هـ

11-BEO.SADARAET.D00358.S1-4

قلم وقعة نويس

٢١ربيع أول ١٢٧٨ هـ

12-BOA,AVKN.2/1

قلم كتخدا الصدارة

١٤شوال ١١٥٠ هـ

13-BOA.KK.D004

تصنيف جودت بلدية

(عرض حال)

14-BOA.C.BLD.3213

تصنيف جودت خارجي

شوال عام١٢٣٥ هـ رقم ملف وثيقة :

16-7891

غرفة أوراق الباب العالي

٦جمادى الآخرة ١٣٢٧ هـ

17-BEO.3383/268579

ثانياً : المخطوطات:

١-داوود : ملا قاسم .ملتقى الابحر سنة النسخ ١٢٢١ه ، مخطوطة محفوظة بجامعة الملك سعود تحت رقم ٦٦٦٢ف ٣/١٣٤٣ .

ثالثاً: المصادر :

المصادر العربية :

١- القرآن الكريم

٢- ابن الأثير : عز الدين أبي الحسن علي بن محمد ، الكامل في التاريخ ، ط١ ، بيروت ، دار الكتاب العربي : د.ت ،ج٣،٢،٧

٣- أرسلان : شكيب ، تاريخ الدولة العثمانية ، ط١، دمشق ، دار ابن كثير : ١٤٢٢ه

٤- الأصفهاني : عماد الدين أبو عبدالله بن محمد بن محمد بن حامد ، تاريخ دولة آل سلجوق . د.ط ، مصر ، مطبعة مصر : ١٣١٨هـ

٥- البخاري : محمد بن إسماعيل ، صحيح البخاري ، مراجعة وضبط وفهرسة محمد علي قطب وهشام البخاري، د.ط ،لبنان ، المكتبة العصرية:١٤٢٦ه/٢٠٠٥م

٦- البلاذري : أبو الحسن أحمد بن يحي ،فتوح البلدان .ط١ ، بيروت ، المكتبة العصرية : ٢٠٠٨ ه

٧- بيهم : محمد جميل : فلسفة التاريخ العثماني . أسباب انحطاط الامبراطورية وزوالها ،د.ط ، بيروت، المطبعة التجارية : ١٣٧٣/ ١٩٥٤م

٨- فلسفة التاريخ العثماني ،كيف نشأت وارتقت السلطنة ،وإلى أي حد بلغت عظمتها ، د.ط، بيروت ،مكتبة صادر : ١٩٢٥م

٩- الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر : التاج في أخلاق الملوك . تحقيق أحمد زكي باشا ، ط١ ، القاهرة ، المطبعة الادارية : ١٣٢٢هـ / ١٩١٤م

١٠- جاويش : خليل بطرس ، التحفة السنية في تاريخ القسطنطينية ،ط١ ، بيروت ،دار صادر : ١٩٩٥م ،ج٢

١١- ابن جعفر : أبو الفرج قدامة .الدواوين من كتاب الخراج وصناعة الكتابة . تحقيق مصطفى الحياري ،د.ط ، عمان، شقير وعكشة بدعم من الجامعة الأردنية : ١٩٨٦م

١٢- الجهشاري : أبو عبد الله محمد بن عبدوس، كتاب الوزراء والكتاب ، ط١ ، بغداد ، المكتبة العربية : ١٣٥٧ه

١٣- ابن الجوزي : أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن . مناقب عمر بن الخطاب ﷺ .د.ط ، الإسكندرية ، دار ابن خلدون : ب.ت .

١٤- ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد . المقدمة . تحقيق درويش جويدي ، د .ط ، بيروت ، المكتبة العصرية : ١٤٢٢ه

١٥- الخياري : إبراهيم الخياري المدني : رحلة الخياري (تحفة الأدباء وسلوة الغرباء). تحقيق رجاء محمود السامرائي . د.ط، الجمهورية العراقية : دار الرشيد للنشر:١٩٠٠، ج١ .

١٦- الذهبي :شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي : سير أعلام النبلاء .رتبه واعتنى به حسان عبد المنان . د.ط، لبنان ، بيت الافكار الدولية : ٢٠٠٤م ، ج٣

١٧- الصابىء : أبي الحسن محمد بن هلال . تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، د .ط ، بيروت ، مطبعة الآباء اليسوعيون : د.ت

١٨- الصولي : أبو بكر محمد بن يحي، أدب الكتاب،د. ط ، مصر ، المطبعة السلفية : ١٣٤١ ه

١٩- الصيرفي : علي بن داوود : نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان . تحقيق حسن حبشي .د.ط ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب : ١٩٧٠ م

٢٠- ابن طباطبا : أبو جعفر محمد بن علي بن محمد، الفخري في الآداب السلطانية .د.ط، بيروت ،دار صادر : د.ت

٢١- الطبري : محمد ابن جرير ،تاريخ الأمم والملوك ،ط١ ، بيروت ، المكتبة العصرية : ٢٠٠٩، مجلد ١

٢٢- عبادة :عبد الفتاح ، انتشار الخط العربي في العالم الشرقي والعالم الغربي ،د.ط ، مصر ، مطبعة هندية بالموسيكي : ١٩١٥م

٢٣- العسقلاني : ابن حجر : شهاب الدين أحمد بن علي: كالدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ،د .ط ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي : د.ت ،ج٣

٢٤- إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ . إشراف محمد عبد المعيد خان .ط١، الهند،مجلس دائرة المعارف العثمانية : ١٣٨٩ه/١٩٦٩م . ج٣

٢٥- العسكري : أبو هلال الحسن بن عبدالله، الأوائل .ب.ط ، القاهرة ،دار البشر : ٢٠٠٨م

٢٦- الغزي : بدر الدين العامري: المطالع البدرية في المنازل الرومية "١٤٩٩- ١٥٧٧م ". تحقيق و تقديم المهدي الروايضة . ط١، عمان ، دار الفارس : ٢٠٠٤

٢٧- الفراء : أبو يعلى محمد بن محمدبن الحسن ، الأحكام السلطانية ،ط٢ ،بيروت ، دار الكتب العلمية : ٢٠٠٦م .

٢٨- القضاعي :أبوعبدالله كتاب عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف . تحقيق جميل عبدالله المصري .مكة المكرمة معهد البحوث وإحياء التراث الاسلامي : ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م

٢٩- القلقشندي :أبو العباس أحمد بن علي ، صبح الأعشى .د.ط ، بيروت ، دار الكتب العلمية : د .ت ج١، ٣، ٤ ،٥ ، ١٣

٣٠- الكردي المكي : محمد طاهر بن عبد القادر المكي الخطاط : تاريخ الخط العربي وآدابه ،ط١ ـــ مصر ، المطبعة التجارية الحديثة : ١٣٥٨ه/ ١٩٣٩م

٣١- المالكي : إبراهيم عامر : قلائد العقيان في مفاخر آل عثمان ،د.ط ، مصر ، حقوق الطباعة محفوظة لمالك:١٣١٧ه

٣٢- الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد الأحكام السلطانية،ط١ ، الكويت ، دار ابن قتيبة : ١٤٠٩ ه

٣٣- المقريزي : تقي الدين أحمد بن علي . المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار . د.ط ، القاهرة ، مكتبة الثقافة الدينية : ب.ت ، ج٢

٣٤- : درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة ، ط١، بيروت ، دار الغرب الإسلامي :١٤٢٣ه/٢٠٠٢م ، ج٢

٣٥- : السلوك لمعرفة دول الملوك . تحقيق محمد عطا . ط١ ، بيروت ، دار الكتب العلمية : ١٤٢٣ه/ ١٩٩٧م . ج٥

٣٦- النيسابوري :أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري :صحيح مسلم (الجامع الصحيح). اعتنى به وراجعه هيثم الطعيمي ، د. ط، بيروت ،المكتبة العصرية :١٤٢٤ه/٢٠٠٤م .

• المصادر العثمانية:

١- أبو الفاروق : طه زاده عمر : تاريخ عثمانيده ، د.ط ، إسطانبول ، مطبعة الآمدي : ١٣٢٥ه ،مجلد ١،٣،٦ .

٢- بجوي: ابراهيم افندي : تاريخ بجوي . د.ط، إسطانبول ، المطبعة العامرة :د.ت،مجلد٢

٣- توفيق : محمد: التاريخ العثماني ،د. ط، إسطانبول ، المدرسة الحربية: د.ت

٤- ثريا : محمد : السجل العثماني " مذكرات وتراجم مشاهير العثمانيين د.ط ، إسطانبول ،المطبعة العامرة :١٣٠٨ هـ ،مجلد ١

٥- جودت: أحمد : تاريخ جودت ، ط٢ ، إسطانبول ، المطبعة العثمانية : ١٣٠٩ه ،مجلد ١

٦- زاده : عاشق پـــــــــا شا : تاريخ عاشق ، د.ط، ا إسطانبول ، المطبعة العامرة : ١٣٣٢ه

٧- سامي : شمس الدين : قاموس الأعلام ، د.ط ، إسطانبول ، مطبعة مهران : ١٣١١هـ

٨- السلانيكي : مصطفى تاريخ السلانيكي ، د.ط، إسطانبول ، دار نشر فري بوك : ١٩٧٠م

٩- شرف : عبد الرحمن : تاريخ الدولة العثمانية . د.ط ، إسطانبول ، مطبعة القربة : ١٣١٥ه مجلد ١،٢ .

١٠- أحاديث تاريخية ، د.ط ، إسطانبول : المطبعة العامرة : ١٣٣٩م

١١- طورسون بك : تاريخ أبو الفتح ، د.ط ، إسطانبول طبع أحمد إحسان وشركاؤه : ١٣٣٠هـ

١٢- عطيار زاده : عطا الله أحمد بك : تاريخ عطا ، إسطانبول ١٢٩٣ضمن مطبوعات التركية العثمانية الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢،مجلد ١

١٣- لطفي : أحمد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ،د.ت ، إسطانبول ، مطبعـــة محمود بك : ١٣٠٢ه،مجلد ٥ .

١٤- مالاطاوي : محمد راشد : تاريخ راشد ، د.ت ، إسطانبول ، المطبعة العامرة : ١٢٨٢،مجلد ٢،٣

١٥- هامر :جوزيف فون : تاريخ الدولة العثمانية . ترجمة محمد عطا ،د.ط ، إسطانبول ، نشريات قابي : ٢٠٠٨م

١٦- واصف : أحمد واصف بن أبي البقاء : تاريخ واصف (محاسن الآثار وحقائق الأخبار) ، د.ط ، إسطانبول ، دار الطباعة : ١٢٢٢

١٧- الوجه الداخلي للباب العالي ، المترجم ن. ت ، د،ط إسطانبول ، ارتين : ١٣٢٤هـ

- **:المصادر العثمانية المحققة والمعربة :**

١- آصاف : يوسف بك : سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن .ط١، القاهرة ، مكتبة مدبولي: ١٩٩٥ .

٢- الآحصاري : حسن كافي الاقحصاري : أصول الحكم في نظام العالم . تحقيق نوفان رجا الحمود، د.ط عمان ، منشورات الجامعة الأردنية : ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

٣- أوغلو : عبد القادر د هده : ألبوم العثمانيين . ترجمة محمد جان .د. ط ، إسطانبول ، الدار العثماني للنشر : ١٣٩٧م

٤- جلبي : مصطفى عبدالله: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، تصحيح وتدقيق وتعليق وترتيب ، محمد شرف الدين ،د.ط بيروت ، دار إحياء التراث ، المجلد الاول .

٥- جودت : أحمد . تاريخ جودت. تعريب عبد القادر أفندي الدنا . تحقيق عبد اللطيف الحميد . ط١، بيروت ، مؤسسة الرسالة : ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م

٦- حليم بك : ابراهيم. التحفة الحليمية . ط١ ، بيروت ، مؤسسة الكتب الثقافية . د.ت .

٧- د هده : منجم باشي أحمد ،جامع الدول . دراسة وتحقيق غسان الرمال . د.ط ، مكة المكرمة :١٤٣٠ه / ٢٠٠٩م ،ج١،ج٢ .

٨- د وسون : مراد جه نظم الحكم والإدارة العثمانية .أواخر القرن الثامن عشر أوائل القرن التاسع عشر الميلادي . ترجمة فيصل شيخ الأر ض، د.ط ،بيروت ، الجامعة الأمريكية : ١٩٤٢ه

٩- زاده : طاشكـــبري: الشقائق العثمانية في علماء الدولة العثمانية . د.ط ، بيروت ، دار الكتاب العربي : ١٣٩٥ه/ ١٩٧٥م

١٠- سرهنك : إسماعيل: تاريخ الدولة العثمانية .تقديم حسن الزين .د.ط ، لبنان ،دار الفكر الحديث :ب.ت

١١- السلاحي : نصوح :رحلة مُطراقي زاده (منازل سفر العراقيين للسلطان سليمان خان). ترجمة صبحي ناظم توفيق .تحقيق عماد عبد السلام رؤوف . د.ط ، أبو ظبي ، المجمع الثقافي : ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٤م .

١٢- شوكت : محمود : التشكيلات والأزياء العسكرية العثمانية ، منذ بداية تشكيل الجيش العثماني حتى سنة ١٨٢٥م .ترجمة يوسف نعيسة ومحمود عامر .ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر : ١٩٨٨م .

١٣- القرماني :أحمد . أخبار الدول و آثار الأول . دراسة وتحقيق أحمد حطيط وفهمي سعيد .ط١ ، بيروت ، عالم الكتب : ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢ م ، ج٣ .

١٤- المحامي : محمد فريد بك : تاريخ الدولة العلية . تحقيق إحسان حقي ط١٠ ، بيروت ،دار النفائس : ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م .

١٥- مؤلف مجهول : اتحاف الملوك والألبا . ترجمة خليفة محمود ،د.ط ، د.م ،د.ت، ج٣ .

رابعـــــاً:المراجع:

- **المراجع العربية :**

١- أبو سنة : زينب أبو سنة : تركيا الحاضر والمستقبل ،د.ط ، القاهرة ، الدار الثقافية للنشر : ٢٠٠٦م

٢- أبو لبن : ليلى عبد اللطيف: الادارة في مصر في العهد العثماني ،د.ط ، مصر ، مطبعة عين شمس : ١٩٧٨م .

٣- الصعيد في عهد شيخ العرب همام ، د.ط،القاهرة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب :١٩٨٧م .

٤- أنيس : محمد : الدولة العثمانية والشرق العربي ، د.ط ، القاهرة ،مكتبة الأنجلو المصرية: د.ت.

٥- البحراوي : محمد عبد اللطيف البحراوي : حركة الإصلاح العثماني في عصر محمود الثاني ، القاهرة دار التراث: ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨ م .

٦- بنجادة : عبد الرحيم: العثمانيون المؤسسات ، الاقتصاد ، الثقافة . تقديم عبد الرحمن المودن . ط١ ، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة : ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م .

٧- بيات : فاضل : الدولة العثمانية في المجال العربي(دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا(مطلع العهد العثماني – أواسط القرن التاسع عشر)، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية : ٢٠٠٧م .

٨- التركماني :أسامة أحمد : جولة سريعة في تاريخ الأتراك والتركمان ماقبل الإسلام وما بعده ،د.ط، سوريا ،دار الإرشاد للنشر :٢٠٠٧م .

٩- جانبولات : أورهان صادق : قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي.ط١، الولايات المتحدة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي :١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

١٠- حبيب : كمال السعيد : الأقليات و السياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية و حتى نهاية الدولة العثمانية (١ه – ١٣٢٥ه/ ٦٢٢- ١٩٠٨م)، ط١ ، القاهرة ، مكتبة مدبولي : ٢٠٠٢

١١- حسن محمود : حسن :الإسلام والحضارة العربية في آسيا الوسطى بين الفتحين العربي والتركي ،د .ط ، القاهرة ، دار الفكر العربي : د.ت .

١٢- حرب :محمد :العثمانيون في التاريخ والحضارة ،ط٣،دمشق،دار القلم :١٤٣٣هـ/٢٠١٢م .

١٣- الحويري :محمود محمد، تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى ، د.ط ،القاهرة ، المكتب المصري للتوزيع والنشر : ٢٠٠٦ .

١٤- دسوقي : محمد كمال: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ،د.ط ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر : ١٩٧٦م

١٥- دسوقي : ناهد : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوربي فيها(١٧٨٩-١٨٠٧م) ، د.ط ، الإسكندرية، منشأة المعارف : ٢٠٠٦م .

١٦- الزيدي : مفيد : موسوعة التاريخ الإسلامي في العصر العثماني ، ط١ ، عمان ، دار سامة : ٢٠٠٩

١٧- السامرائي : حسام الدين ، المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية خلال الفترة (٢٤٧ – ٣٣٤هـ / ٦٨١ – ٩٤٥م) .تقديم عبد العزيز الدوري ط٢ ، الدمام ، دار الفكر العربي : ١٤٠٣ هـ /١٩٨٣م

١٨- سليمان : عبد الحميد ،عبد المنعم : صبحي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية، د.ط ، الرياض ، مكتبة الرشد: ١٤٢٥هـ .

١٩- شقيرات :أحمد صدقي : تاريخ مؤسسة شيخ الإسلام في العهد العثماني (٨٢٨-١٣٤١هـ/ ١٤٥٢-١٩٢٢م)، ط١ ، إربد ، المكتبة الوطنية : ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م

٢٠- شلبي : أبوزيد ، تاريخ الحضارة الإسلامية في الفكر الإسلامي ،د.ط، القاهرة ،مكتبة وهبة:٢٠٠٠

٢١- الشناوي : عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها .ب .ط ، مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية : ٢٠٠٥٤،ج١ .

٢٢- صابان : سهيل ،إبراهيم متفرقة وجهوده في إنشاء المطبعة العربية .مراجعة عباس صالح طاشكندي ، ط١ ، الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦ هـ .

٢٣- الصالح : صبحي ،النظم الإسلامية نشأتها وتطورها . ط٦ ، بيروت، دار العلم للملايين : ١٩٨٣م.

٢٤- الصلابي : علي ، دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي ، ط١ ، بيروت ، المكتبة العصرية : ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧

٢٥- : سيرة السلطان محمد الفاتح وعوامل النهوض في عصره ، د.ت ، مصر ، دار الإيمان : د.ت

٢٦- الضيفة : حسن: الدولة العثمانية ، الثقافة المجتمع والسلطة ، ط١ ، بيروت ، دار المنتخب العربي : ١٤١٧هـ .

٢٧- طقوش : محمد سهيل: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى القيام على الخلافة ، ط٢ ، بيروت ، دار النفائس : ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨م .

٢٨- عثمان :حسن ، منهج البحث التاريخي ،ط١١،القاهرة ،دار المعارف : ١٩٩٣م .

٢٩- العريض : وليد صبحي : تاريخ الدولة العثمانية ، التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية ، ط١ ، عمان ، دار الفكر : ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢ م .

٣٠- العسلي : بسام : القانوني القائد ، ط١ ، بيروت ، دار النفائس : ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

٣١- علي : سيد رضوان: السلطان محمد الفاتح بطل الفتح الإسلامي في أوروبا الشرقية . ط١ ، الرياض، الدار السعودية للنشر والتوزيع : ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

٣٢- علي : محمد كرد :الإسلام والحضارة العربية ،ط١،دمشق،دار الفكر:٢٠٠٨،ج١ ، ج٢ .

٣٣- الغازي : أماني جعفر : دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية ،ط١، القاهرة ، دار القاهرة : ٢٠٠٧م .

٣٤- القطوري : الصفصافي أحمد : إسطانبول عبق التاريخ والحضارة ، ط١ ، دار الآفاق العربية : ١٤٢١هـ/١٩٩٩م .

٣٥- إطلالة على ثقافة الترك وحضارتهم القديمة ، القاهرة ، مطبعة النسر الذهبي : ١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م .

٣٦- الوثائق العثمانية والدبلوماتيك (دراسة حول الشكل والمضمون) ،ط١ ، مصر ، دار الرقي للنشر والتوزيع : ١٤٢٥ه / ٢٠٠٤م

٣٧- كوثراني : وجيه : الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية –القاجارية والدولة العثمانية ، ط٢، بيروت ، دار الطليعة : ٢٠٠١م .

٣٨- محمود : سيد محمد : تاريخ الدولة العثمانية [النشأة – الازدهار]وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة ، ط١ ، القاهرة ، مكتبة الآداب : ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧م .

٣٩- نظم الدعم والتموين في الجيش العثماني عصر السلطان سليمان القانوني نموذجاً (١٥٢٠-١٥٦٦م)، ط١، القاهرة ، مكتبة الآداب : ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م .

٤٠- مداح : أميره : نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية ،ط١ ، مكة المكرمة ،دار الحارثي : ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٤١- المصري :حسين مجيب ، صلات بين العرب والفرس والترك . ط١ ، القاهرة ، الدار الثقافية للنشر : ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م .

٤٢- مصطفى : أحمد عبد الرحيم : في أصول التاريخ العثماني، ط١ ، القاهرة ، دار الشروق : ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

٤٣- مصطفى :نادية : العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية ط١ ، القاهرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي : ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م .

٤٤- المعايطة : زريف، نشأة الدواوين وتطورها في الإسلام ،د .ط ، الإمارات ، مركز زايد للتراث والتاريخ : ١٤٢٠هـ .

٤٥- الموجان : عبد المحسن : الشورى في الإسلام بين النظرية والتطبيق ، ط١ ، الرياض ، مركز الكون : ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .

٤٦- نجم : أحمد عبدالله : التعليم في الدولة العثمانية " دراسة من ظهور الدولة حتى وفاة السلطان سليمان القانوني . ط١ ، القاهرة ، دار الهداية : ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م .

٤٧- نجم : زين العابدين شمس الدين : تاريخ الدولة العثمانية ، ط١ ، عمان ، دار المسيرة : ١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م .

٤٨- نوار : عبد العزيز سليمان : الشعوب الإسلامية (الأتراك العثمانيون) ، د.ط ، بيروت ، دار النهضة: ١٩٧٣ م .

٤٩- الوذيناني : خلف دبلان : الدولة العثمانية والغزو الفكري . ط١ ، مكة المكرمة ، مطابع جامعة أم القرى : ١٩٩٦م .

٥٠- ياغي : إسماعيل : الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث . ط٢ ، الرياض ، مكتبة العبيكان : ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

- **المراجع المعربة والمترجمة:**

١- إقبال : عباس: الوزارة في عهد السلاجقة . ترجمة أحمد كمال الدين حلمي ،د.ط ، الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت : د. ت.

٢- أندرسون : بيري . دولة الشرق الاستبدادية . ترجمة بديع نظمي ط١ ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية :د.ت .

٣- أورتايلي : إيلبير : إعادة استكشاف العثمانيين . ترجمة بسام شيحا . ط١ ، بيروت ، الدار العربية للعلوم : ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م

٤- أوزوتونا : يلماز: تاريخ الدولة العثمانية . ترجمة عدنان سليمان . مراجعة محمود الأنصاري ، ط١، إسطانبول ، دار مؤسسة الفيصل للتمويل : ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٦ م ، ج٢

٥- المدخل إلى التاريخ التركي . ترجمة أرشد الهرمزي ،ط١ ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات : ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م

٦- أوغلي : أكمل الدين: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. نقله إلى العربية صالح سعداوي . ط١ ، إسطانبول ، مركز الفنون والثقافة الإسلامية : ١٩٩١م ، ج١ ،ج٢ .

٧- إينالجيك : خليل: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ،ترجمة محمد الأرناؤوط ط١، بيروت، دار المدار الإسلامي : ٢٠٠٢ م .

٨- باموك : شوكت : التاريخ المالي للدولة العثمانية . تعريب عبد اللطيف الحارس. ط١ ، لبنان ، دار المدار الاسلامي :٢٠٠٥م .

٩- بروكلمان : كارل : تاريخ الشعوب الإسلامية .ترجمة نبيه فارس ،منير البعلبكي .ط١ ، بيروت ،دار العلم للملايين :١٩٤٨ م .

١٠- بوين : هارولد، جب: هاملتون : المجتمع الإسلامي والغرب . ترجمة عبد المجيد القيسي .ط١، دمشق ، دار المدى للنشر والثقافة: ١٩٩٧، ج١ /ق١ /ق٢ .

١١-توران : عثمان : الأناضول في عهد السلاجقة والأمارات التركمانية . ترجمة علي الغامدي ط١ ، مكة المكرمة ، مطابع الصفا : ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٧م .

١٢-رايس : تامارا تاليوت : السلاجقة تاريخهم وحضارقم . ترجمة لطفي خوري ، مراجعة عبد الحميد العلومي ، د.ط ، بغداد ، مطبعة الإرشاد : ١٩٦٨م .

١٣-شاهين : ثريا :دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية. ترجمة محمد حرب ، ط١ ، جدة ، دار المنار : ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

١٤-صارجيك : مراد : نقابة الأشراف في الدولة العثمانية . ترجمة سهيل صابان ،ط١ ، القاهرة ، دار القاهرة : ٢٠٠٧ م .

١٥-علي : سيد أمير : مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي .ترجمة رياض رأفت ،ط١ ، القاهرة ،دار الآفاق العربية : ١٤٢١هـ/٢٠٠١ .

١٦- فاروقي : ثريا : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها . ترجمة حاتم الطحاوي، ط١ ، بيروت ،دار المدار الإسلامي : ٢٠٠٨م

١٧- قفلجمي : حكمت : التاريخ العثماني رؤية مادية . تعريب فاضل لقمان ، د.ط ، بيروت ، دار الجيل : د. ت .

١٨- الفتح والحضارة . ترجمة شوكت اقصو ، ط١ ، دمشق ، دار الجيل : ١٩٩٢م.

١٩-كوبرللي : محمد فؤاد : قيام الدولة العثمانية . ترجمة أحمد سليمان ،ط٢ ، مصر ، مطابع الهيئة المصرية العامة : ١٩٩٣ م .

٢٠- كوترات : دونالد : الدولة العثمانية(١٧٠٠- ١٩٢٢م)، ط١ ، الرياض ، مكتبة العبيكان : ١٤٢٤هـ .

٢١- كولن: صالح :سلاطين الدولة العثمانية .ترجمة منى جمال الدين ،ط١،القاهرة ،دار النيل :١٤٣٥ه/٢٠١٤م

٢٢- كوندز : أحمد آق، أوزتورك : سعيد : الدولة العثمانية المجهولة ،د.ط ، اسطانبول ، وقف البحوث العثمانية : ٢٠٠٨ م

٢٣-كيدو: أكرم : مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية ، ط١ ، بيروت ، منشورات جروس بروس ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢م .

٢٤-كينروس : جون باتريك : القرون العثمانية ، قيام وسقوط الإمبراطورية التركية . نقله إلى العربية ناهد دسوقي ، د.ط ، الإسكندرية ، منشأة المعارف : د. ت .

٢٥-لابيدوس: أيرم : تاريخ المجتمعات إ. ترجمة فاضل جتكر.ط٢، لبنان ،دار الكتاب العربي :٢٠١١، ج١ .

٢٦-لامب : هارولد: سلطان الشرق العظيم ، سليمان القانوني . ترجمة شكري محمد .ط١، بيروت ، الدار العربية للموسوعات : ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م ، ص١٢٧ .

٢٧- لهارد : أنكه: تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية . ترجمة وتحقيق محمود عامر ، ط١، دمشق ، دار الزمان : ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م .

٢٨- لويس : برنارد : اسطانبول وحضارة الخلافة الإسلامية. تعريب وتعليقات نقدية سيد رضوان علي. ط٢، الرياض ، الدار السعودية للنشر والتوزيع : ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

٢٩- مانتران : روبير : تاريخ الدولة العثمانية . ترجمة بشير السباعي .ط١ ، القاهرة ، دار الفكر للدراسات : ١٩٩٣م، ج١ .

• المراجع التركية الحديثة:

1- Afyoncu : Erhan: Ottoman Empire Unveiled , İstanbul , Yeditepe Yayınevi:2007

2- Aksun : Ziya Nur , Osmanlı Tarihi , Ötüken Neşriyat , c.II

3- Birant : Ali : Osmanlı İmparatorluğu Askerlik Sanatı Örf ve Adetleri ,IstanbulM, And Kartpostal ve Yayınları: 2000

4- Bursali: Osmanli Muellifleri,Istanbul:1971m,CIII

5- Dursun : Davut : Yönetim-Din İlişkileri Açısından Osmanlı Devletinde Siyaset ve Din, Istanbul , Işaret Yayınları

6- Eruz (Esen): Sâkine : Çokkültürlülük ve Çevirmenler Osmanlı Devleti'nde Çeviri Etkinliği ve Çevirmenler , İstanbul , Multilingual : 2010

7- Gültepe : Necati , Mührün Gücü İlk Türk İslam Devletlerinde ve Osmanlılarda Bürokrasi , Istanbul , Ötüken Yayınları : 2009

8- Halaçoğlu : Yusuf, XIV-XVII. Yüzyıllarda Osmanlılarda Devlet Teşkilatı ve Sosyal Yaapı , Ankara, Türk Tarih Kurumu Yyınları ; 1991

9- Hammer : Joseph Von : Osmanli Devleti Tarihi.Çeviren Mehmet Ata ,Istanbul, Kapi Yayınları: 2008

10- İnalcık: Halil: Devlet-i Aliyye Osmanlı İmparatorluğu Üzerine Araştırmalar-I Klasik Dönem (1302-1606) Siyasal, kurumsal ve ekonomik gelişim, İstanbul Türkiye İş Bankası Yayınları:2010

11- Karal : Enver Ziya : Osmanlı Tarihi Islahat Fermanı Devri 1856-1861, Ankara , Kurumu Yayınları : 1976

12- Kırlangıç: Hicabi: İdrîs-i Bidlîsî Selim Şah-Nâme , Ankara , T.C Kültür Bakanlığı Yayınları : 2001

13- Köprülü : Mehmed : Bizans Müesseselerinin Osmanlı Müesseselerine Tesiri , İstanbul , Ötüken Yayınları : 1921

14- Mumcu : Ahmet : Osmanlı Devleti'nde Siyaseten Katl , Phoenix Yayınevi

15- Özcan : Abdülkadir , Kânûnnâme-i Âl-i Osman (Tahlil ve Karşılaştırmalı Metin), İstanbul , Kitabevi: 2007

16-Özdemir : Hüseyin : Osmanlı Yönetiminin DiniTemelleri Kılıç, Kalem ve İlim, İstanbul, Yitik Hazine Yayınları: 2006

17- Öztuna : Yılmaz , Devletler ve Hanedanlar, Türkiye (1074-1990) , İstanbul , Kültür Bakanlığı Yayınları , c.II

18- Pakalın : Mehmet Zeki : Osmanlı Tarih Deyimler ve Terimleri Sözlüğü , Istanbul , Milli Eğitim Bakanlığı Yayınları, 1971, c. I, c II

19- Resimli-Haritalı Mufassal Osmanlı Tarihi, Heyet, İskit Yayını, İstanbul, 1959 , c.l,cll

20- Sevim: Ali, Yücel : Yaşar ,: Türkiye Tarihi II. Osmanlı Dönemi (1300-1566), Türk Tarih Kurumu Yayınları, Ankara, 1990. Cll

21-Seydi:Ali:TeŞ rifat ve TeŞ kilatimiz ,Istanbul,Tercümaman 1001 Temel Eser

22-Taneri:Aydin : Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş Doneminde Vezîr-i A'zamlık(1299-1435) Ankara, Üniversitesi Dil ve Tarih-Coğrafya Fakültesi:1974

23- Ünal : Mehmet Ali : Osmanlı Müesseseleri Tarihi, Isparta , Fakülte Kitabevi: 2007

24- Uzunçarşılı: Ismail Hakkı : Osmanlı Devleti Teşkilatına Medhal , Istanbul , Türk Tarih Kurumu Yayınları:1941

25- Osmanlı Tarihi,4B , Ankara, Türk Tarih Kurumu Yayınları:1983 c. II

26- Osmanlı Devletinin İlmiye Teşkilatı , Ankar , Türk Tarih Kurumu Yayınları : 1984

27- : Osmanlı Devletinin Saray Teşkilatı, Ankara, Türk Tarih Kurumu Yayınları :1984

28- : Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilatı , Ankara ,Türk Tarih Kurumu Yayınları:1984

29- Yılmaz : Ömer Faruk: Belgelerle Osmanlı Tarih , İstanbul , Osmanlı Yayınevi : 1999, c. II

30- :Fatih Sultan Mehmed Han, İstanbul, Osmanlı Yayınevi:2000

خامساً : المعاجم و القواميس والموسوعات :

١- الباشا : حسن :الالقاب الاسلامية في التاريخ والوثائق والآثار ، القاهرة ، الدار الفنية : ١٩٨٩م

٢- بركات :مصطفى . الألقاب والوظائف العثمانية . د.ط ، مصر ، دارغريب : د.ت

٣- حسنين : عبد المنعم محمد : قاموس الفارسية (فرهنگ زبان فارسي) ،ط١ ، لبنان ،دار الكتاب اللبناني : ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م

٤- حلاق : حسان ، صباغ : عباس : المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية ،ط١، بيروت ، دار العلم للملايين : ١٩٩٩م

٥- الخطيب : مصطفى عبد الكريم ، معجم المصطلحات والألفاظ التاريخية ،ط١ ، بيروت ، مؤسسة الرسالة : ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م .

٦- دهمان: محمد أحمد : معجم الألفاظ التاريخية في العهد المملوكي ، ط١، بيروت ،دار الفكر المعاصر: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

٧- زامباور : معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي .إخراج زكي حسن بك ،حسن أحمد محمود . ترجمة سيدة إسماعيل ،د.ط ، بيروت ،دار الرائد العربي :١٤٠٠/١٩٨٠م

٨- الزبيدي : مرتضى . تاج العروس ، د.ط ،ب . م ، د . ت ،ج٣.

٩- الزركلي : خير الدين : قاموس الأعلام ، بيروت ، دار العلم للملايين : ٢٠٠٧م ، ج١ ،٢ ،٣.

١٠- الشهابي : قتيبة ، معجم ألقاب السلطان في الدول الإسلامية من العصر الراشدي حتى بدايات القرن العشرين ،دمشق ، منشورات دار الثقافة : ١٩٩٥ م .

١١- صابان : سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية . مراجعة عبد الرزاق محسن بركات ،ط١ ، الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠م .

١٢- الفاروقي :إسماعيل راجي ،لوس لمياء :أطلس الحضارة الإسلامية .ترجمة عبدالواحد لؤلؤة .مراجعة رياض نور الله ،ط١،الرياض ،مكتبة العبيكان :١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

١٣- المصري : حسين مجيب : معجم الدولة العثمانية ، ط١ ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو : ١٩٨٩م

١٤- االمنجد في اللغة والأعلام ، ط٢١ بيروت ، دار المشرق : ١٩٧٣م .

١٥- ابن منظور :محمد بن مكرم : لسان العرب ،د . ط ، بيروت ،دار صادر . د.ت ، ج٣، ج٤ .

١٦- موستراس :س: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية . ترجمة وتعليق . عصام محمد الشحادات . ط١ ، بيروت ، دار ابن حزم : ١٤٢٣ هــ / ٢٠٠٢م .

●الموسوعـــــات العربية :

١- شامي : يحي: موسوعة المدن العربية والإسلامية ،د.ط ، بيروت :دار الفكر العربي،د.ت.

٢- دائرة المعارف الإسلامية. تعريب أحمد الشنتاوي وإبراهيم زكي خورشيد و عبدالحميد يونس ، د.ط ، بيروت ، دار المعرفة : د.ت، مجلد١٤، ١٥ .

٣- دائرة المعارف الاسلامية ،تعريب .بطرس البستاني ، طهران ،مؤسسة مطبوعاتي :ب.ت ، مجلد ٨

● الموسوعـــات التركية :

1- Islam Ansiklopedisi, MillI EGiTiM BASIMEVi ,Istanbul86 . 34 . Y . 0002 . 1,Cilt 1

2- Türkiye Diyanet Vakfi Islam Ansiklopedisi , Istanbul ,1994 , CILT4,9,24, 26, 28

3- Türk Ansiklopedisi , Milli Eğitim Basımevi, Ankara, 1987,cil 13

4- Türk Ansiklopedisi, Ankara, Milî Ečitim Basimevi:1966, CILL TIII

5- Türk Ansiklopedisi, Ankara, Milî Ečitim Basimevi : 1982, CIL T XXX I

سادساً : الدوريات والأبحاث :

● **الدوريات والأبحاث العربية :**

١- أوزدمير : حسين " سيادة القانون في الدولة العثمانية " مجلة حراء ، العدد ٢٦ ، السنة السابعة ، اسطانبول، شركة ايشيك ، سبتمبر – اكتوبر ٢٠١١م .

٢- بخيت :محمد عدنان " الديوان (مؤسسة إدارية – مالية) عريقة في تاريخنا " مجلة المصرفية الإسلامية ، العدد ٦ ،السنة الثانية ، لندن، تصدر عن الشركة السعودية للأبحاث والنشر :٢٠٠٩م .

٣- خوت ابزاخ : فيصل حبطوش " الشركسة ومنصب رئاسة الوزراء والصدارة في تركيا العثمانية والحديثة" ، مجلة نارت ،العدد ٨٧ ،عمان ، الجمعية الخيرية الشركسية،آذار ٢٠٠٦م .

٤- عبد العال : محمد:" دفاتر المهمة مصدر لدراسة تاريخ مصر الروزنامة" الحولية المصرية ، العدد الثالث ،القاهرة ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٥م .

٥- القيسي : آعاد حمود " خصوصية القضاء الإداري الاسلامي " مجلة الشريعة والقانون ، العدد ١٤ ، أبو ظبي ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الامارات العربية المتحدة ، شوال : ١٤٢١هـ / يناير ٢٠٠١م .

٦- الكندري : فيصل عبدالله الكندري " الفرمانات السلطانية دراسة في الشكل والمضمون . تنظيم الفرمانات السلطانية "، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ٢٠٠ / ١٤٢١ه ، الحولية ١٢١ .

٧- محمود : سيد " الدور الرقابي لقضاء مصر على مؤسستي المالية والإدارية إبان العصر العثماني " أعده للنشر صالح سعداوي . تقديم أكمل الدين أوغلي . بحوث المؤتمر الدولي حول العالم للعلم والمعرفة في العالم العثماني ، إسطانبول ، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة الإسلامية : ٢٠٠٢م .

٨- النعيمي : سليم " المراسم والتشريفات " مجلة المجمع العلمي العراقي ، بغداد، المجلد الثاني والعشرون ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣ م .

٩- النورسي : علاء موسى كاظم " الإصلاح الإداري العثماني بين النظرية والواقع " مجلة كلية الآداب العراقية ، العدد ٣١ ، بغداد ،١٩٨٠م .

- **الدوريات التركية :**

العثمانية :

١- عثمانلي قانونامة لري " اللائحة القانونية المدونة بقلم التوقيعي عبد الرحمن باشا ١٠٨٧ه نشر كوبرلي زادة محمد فؤاد ، دورية المظاهر القومية ، العدد الثالث ، تموز – اغسطس : ١٣٣١ه ، مجلد١

التركية الحديثة :

1- Çakici : Âdem " **Büyük Selçuklu Impratoruğu□nda Dîvan–I Hümâyun** ," İlim, Kültür ve Sanatta Gerçek Dergisi , sayı X, Otağ Matbaası, Istanbul , 1 Mart 1976 , c. III

2- Koç : Ümit " **XVI. Yüzyılda Osmanlı Devleti'nde Çavuşluk Teşkilatı**" , Fırat Ünv. Sosyal Bilimler Dergisi, , sayı 2, Elazığ, 2002 , c. 12

3- Ünal: Nihat " **Osmanli Devletinde Dîvan- I Hümâyun (HüKûmet)**" , ," ilim, Kültür ve Sanatta Gerçek Dergisi , sayı X, Otağ Matbaası, istanbul , 1 Mart 1976 , c. III

سابعاً :الرسائل الجامعية العربية والتركية:

١- باشا : عزام أنور ،"نظم الحكم والإدارة في الدولة العباسية في العصر السلجوقي " ، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة : ١٤٢٦هـ .

٢- بحري : فايقة محمد :" أثر الدولة العثمانية في نشر الاسلام في أوروبا " ، رسالة ماجستير ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ،جامعة أم القرى ،مكة المكرمة : ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

٣- الثقفي : محمد أحمد ، "زواج السلاطين العثمانين من الأجنبيات وأثره في إضعاف الدولة "، رسالة ماجستير ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة : ١٤٣٢هـ .

٤- حمودة : سمية "، حركة الفتح العثماني في القرن الحادي عشر / السابع عشر الميلادي" رسالة ماجستير ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة : ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .

٥- سرحان : صيته، " سلاجقة الروم في الثلث الأول من القرن السابع الهجري (٦٠١ – ٦٣٤هـ/ ١٢٠٥- ١٢٣٦ م) "، رسالة ماجستير ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة : ١٤٣٢هـ .

٦- الغازي :أماني جعفر " الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية (عرض ونقد وتحليل) " رسالة دكتوراه ، قسم التاريخية والحضارية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة :١٤٣١هـ /٢٠١٠م .

الرسائل التركية :

1- Musa Günay " 55 NUMARALI MÜHIMME DEFTERI " YÜKSEK LISANS TEZI , Sosyal BilImler Enstitüsü Tarih Eğitimi Ana Bilim Dali , ONDOKUZ MAYIS ÜNIVERSITESI , SAMSUN – 1996

ثامناً : المواقع الإلكترونية :

1 – http://ottomanarchives.com

2 – http://urun.gittigidiyor.com/koleksiyon/d-amp-k-istanbul-topkapi-sarayi-kartpostal-17991169

3- http://osmanli-devleti1299

4 – http://www.theottomanfiles.com

5 – http://funkystock.photoshelter.com

6 – http://makaleci.com/divan-i-humayun-uyelerinin-gorevleri

الفهرس